

فشراف

مؤدود في العصر العليّ من مؤلفات

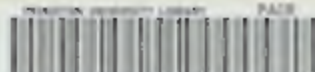
في القرن الثامن

في القرن الثامن

في القرن الثامن

في القرن الثامن

في القرن الثامن



32101 020999940

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date
stamped below. Please return or renew
by this date.*

Rafī'ān Nishābūrī

نوراث

حَوْزَةُ وَلِيِّ الْعَصْرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَوْفَار

تَوْضِيحَاتُ وَقَعْلِيَّاتُ

عَلَى الْمُعْجَزَاتِ الْمَشْفِيَةِ بِرَحْمَتِهَا

لِلشَّافِيَةِ بِرَحْمَتِهَا

تأليف

حبيب الله الرفيعان النيشابوري

الجزء الأول

2264

1122

869

1 جز ٢

الكتاب :	توضيحات وتعليقات على اللمعة الدمشقية وشرحها للشهيدين - الجزء الأول.
المؤلف :	الشيخ حبيب الله الرفيعان البشايوري
نشر:	حوزة وفي العصر (عليه السلام) العلمية - خوانسار
الطبعة :	الطبعة الأولى - ١٤٠٨ هـ . ق.
المطبعة :	المهدية - قم.
الكتبة :	٢٠٠٠ نسخة.
السعر :	٢٠٠٠ ريال



32101 020999940



تذكار واعتذار

كان مرجعي من كتاب جواهر الكلام - عند كتابة كتاب الطهارة ونبذة
من كتاب الصلاة - نسخة من الطبعة الحجرية ثم حصلت بعد ذلك نسخة من
الطبعة الخروفية، لذا يرى القراء الكرام أختلاف الإحالات في الهوامش، حيث
عُيِّنَت الصفحة والسطر في الطبعة الحجرية دون الألفاظ، وهذا هو السر في
الاختلاف اليسير أحياناً بين الإحالة الموجودة والمصادر.

فالرجاء من القراء الكرام الانتباه إلى هذا الأمر ونستطيعهم العذر.

المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه سيدنا ونبينا محمد وآله الطيبين الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين. وبعد فهذه توضيحات وتعليقات على اللمعة الدمشقية للإمام السعيد محمد بن جمال الدين المتعوت عند فقهاء الإمامية به (الشهيد الأول) وشرحها للإمام زين الدين بن علي بن أحمد المشهور عند الفقهاء به (الشهيد الثاني) وقد كُتبت كتبها متفرقة في سنوات ماضية، وجمعتها أخيراً مع إضافات كثيرة، ورُتبتها للطبع مدة البحث عنها في حوزة علمية (ولي عصر) «عجل الله تعالى فرجه الشريف» بخوانسار صانها الله وجميع حوزاتنا العلمية عن الحدّثان. و ذكرت من اللمعة الدمشقية من أول كتاب الطهارة في أعلى كلّ صفحة، وما اخترته من شرحها بين أقواس مع الرمز بالرقم ثارة ويدونه الأخرى، وبذلت جهدي في رعاية الأمور:

الأول: توضيح بعض العبارات المعضلة بدوّ.

الثاني: ما أورد أو يمكن أن يورد على المتن أو الشرح من المناقشة وحلّها أحياناً.

الثالث: ذكر مدرك الأقوال من كتب أربابها، مجلداً و صفحةً و سطرأً في هامش كلّ صفحة.

الرابع: ذكر مدرك الأخبار التي أُشير إليها في المتن أو الشرح، مجلّداً و صفحة و باباً ورقاً في هامش كلّ صفحة أيضاً.

والرجاء الوائق من الله تعالى أن تقع مورداً لرضاه ورضى أوليائه، وأن ينفع بها الإخوان كما انتفعوا بأختها، أعني (توضيحات وتعليقات على معالم الدين) إن شاء الله تعالى، فشكراً له تعالى على آلائه، ولؤسس هذه الخوزة العلمية القيّمة، وهيئتها المديرة المحترمة على نهوضهم لإحيائها مادياً ومعنوياً، وفقهم الله تعالى لكل خير، وأعانهم على ذلك، فإنه الموفق والمستعان وعليه التكلان.

• • •

كتب^(١) المنهارة^(٢)

(١) بكتاب حسب الركب: حرميداً محذوف، أي هذا كتاب الطهارة.

وحسب ما تشقق اسم مفرد من كُتِبَ - خُتِبَ الكُوف - بمعنى الجمع،
و«كُتِبَ» - صيغة «ك» - كى فى - ب عرب وغيره وحسب معنى عبارة عنه
يكتب فيه، أي يكتب، ووجه تسمية كتاب ركب - مع - مع لأمر من عدم
يعتبر منه ناره، لأنوب وأخرى، محسوب وغيره

(٢) «مصدر طهر بضم الطاء وفتحها والاسم الطهر بالضم»

مفعول أو مفعول به في كمنه طهر بضم الطاء

الأول أنه مصدر، وهو الذى يشبه فى لسان العرب عن مسويه، وإظهار أن

استعمل المصدر بضم الطاء وهو مشتق عن غير اسمه

شأنه من مصدر، وقد أحسن بضم الطاء فى كتب نسخة، مع تصريح

بأن اسم المصدر مقصور على اسم ج، بخلاف مصدر بضم الطاء بضم الطاء

وقد سئى آخرى هذا حسب نسخة، وقد حسب عرف عتقهاء (رضوان الله عليهم)

فيه، مبدئى عرف بضم الطاء بضم الطاء كاشح (ب) - بضم الطاء مع تعبيرهم في

الوصف والعسل بأنهما أصبا مصدر.

وهي لغة السطافة ^(١) وشرعاً ^(٢)

ثم إنه على تقدير كون الظاهر منه مصدره في صدره أن فعله عذرة عن تصغير
— دضعف من — بالتعقل — نظر الوضوء فإنه اسم مصدر وقوله عذرة عن نوصف،
لأن يكون فعل أظهر ظهراً — دضعف — وذلك مذكوره في شرح من مصدر
و سمع نعت لمتط، من نحو سمع المصدر من بعض حروف بعد عطاً وتقدير من دون
تعويض

الثالث أنه سمع مصدر، أن سمع مصدره الذي هو المصهرة، والوجه في ذلك
أن لأعلام قد تكون موضوعاً للأعذار وقد يكون موضوعاً لمعنى ومثله مرة للمبرة كذا
فحار عنه المصخرة وهذا لا حيل بعد من جهة دخول لام شعرب عس، وكوب
— أي اللام — للترتين خلاف الظاهر.

رابع أنه سمع بصفتين أشرف فعل وذند عن حدث، فليس مصدر
ولاسم مصدر ولا عنه لأنه من هو سمع لأثر الحذف فعل ككحل وذهب وأخرج
— بصمة الأوب في ثلاثة — وظاهر أن هذا وجه هو صحيح، وهذا فسر الظهور
في كتب لغة بنقيض الحيف وبقيض النجاسة.

(١) «والراهة من الأدباس»

نقل: ثبات مدهرة من لذر وأوصح، وسعد رندوب والخص وسوء الحق
فعل مدهرة من الدوب والخص وسوء الحق

(٢) «نساء على ثبوت الحقائق الشرعية»

وجه الانشاء، أن المعنى المذكور مظهرة، أي هو حسب شرع على القبول
ثبوت حقيقته لشرعته، وأما على معنى بعد ثبوت ولا شرعاً لجمعية المشرعة،
فالمعنى المذكور ليس بمظهرة بحسب شرع، بل المعنى المذكور مظهرة بحسب عرف
الخاص، وهو أهل شرع وعليه لا يرد على اشرح (ره) أنه لا وجه لانشاء المذكور
بعد ثبوت الجمعية لمشرعة ملاحف. إلا أن يقال إن عرص المصنف (ره) من قوله
(شرعاً) عبارة عن معنى أعني تشمل ما هو من ناحية شرع وما هو من ناحية أهله وعليه

استعمال طهور مشروط بالنية (١)

فلانتم الإئتناء.

(١) «فالاستعمال عملة الحسن والطهور ماله في الطاهر»

كنهه السج (هـ) حول تعريف طهره بهي ذكره بصفته (هـ) في ثلاث نوح.

لأول في قود يعرف

شدة في ويرد عنه من إشكال

ثبته في (عمره) عن ذلك، أي عتد يرد على تعريف المذكور من

الإسكال

ووجه في بعبارة (د) عن الاستعمال بعبارة الحسن، أنه يعبر عن جزء

معرف للأعضاء، أن الجمع بين لأفراد الحسن في لأمر تكويته، هو الإنسان حيوان

باصق - مثلاً - فعبارة حيوان حسن والفظف فصل. وعمره الحسن في الأمور

الاعتبارية، ومن المعلوم أن طهره، يعني منقذه من الأمور الاعتبارية، بداهة أن

عمله الخارجي نفسه وإن كان تكويته، لأن كونه - أي عمل الخارجي - طهره

معتبر في كونهه ولصومه في أفعال والإحارة في الملام.

«والطهور ماله في الطاهر»

الطهور يقع على وجهين:

أحدهما: بصره، على أنه في - أن العرب ومعدلات لأربع عن مسبوقة.

ثانيها: السعة، فإن فقول من نسبة المصلحة هو طوبى، وهذا هو المراد في

تعريف.

«والمراد منه هنا الطاهر في نفسه يظهر لغيره، جعل حسب الاستعمال معتدلاً»

أوجه في كون ظهور معتدلاً حسب الاستعمال، متناع ساعة بدون ذلك،

وتنبيه أن من ظهور طهره في نفسه لا يكون من المصلحة عن ولا أثر، وإنما تحقق

المصلحة إن أريد منه يظهر لغيره. ولكون الطهور معتدلاً حسب الاستعمال يقال: ماء

مستأ مستأ - كذا كونه - مع أن الطهور يجب أن يصنع لأمر واحد، إلا أن يقال
أن حذف المفعول مستأ مرة أخرى عن مروه

«والتقى الطهارات الثلاث مدرجته في التعريف .. إن أراد بالطهور مطلق الماء
والأرض، كما هو الصاهر»

وجه طهور قول المصنف (هـ) (طهور) في معنى ماء والأرض أمر
أحدهما، سذكره مصنف (ر) من تفسير طهور بالماء والتراب ولوجه في
إطلاق طهور على ماء و تراب، لأن الطهور مفعول بمعنى ما يُتَعَمَلُ به، أي ما يُتَطَهَّرُ به،
وهو يطهّر به عبادة عن ماء وأثره، نصه، صافي، موهب - بالفتح - على الماء،
واعتبار أن ماء هو الذي يعمل به، ولكن لما قصد في هذا نوحه مفهوم الطهارة في
طهور.

ثم يبيّن أنه على تقدير أن يرد الطهور بمتطهره طهارة لشرعة - أي الماء
و تراب - صراحين طهارة لشرعة بمرور دور ووجه بمرور الدور حيث
أن طهارة به أنها معروفة - بالفتح - بوقف معروف على معرفة طهور من جهة
بوقف معرفة المعرف - بالفتح - على معرفة معروف - بالفتح - وأحواله دائماً، ثم
بوقف معرفة طهور على معرفة الطهارة أيضاً من جهة أحد موهب - بالفتح - الإستغفار في
الطهور الذي هو الطهارة - في مفهومه - أي الطهور - على ما هو المفروض، والمشتق
بوقف معرفته على معرفة موهب - بالفتح - لا اشتقاق. كما لا يخفى

«وحسبنا فيه احتياطاً أن المراد بها ما هو أعم من المصحح...»

قوله (هـ) (و حَسْبُكَ) يعني وحسب ما يُريد طهور مطلق ماء والأرض، فقد
أريد من طهارة ما هو أعم من المصحح للصلاة وغيره، وحسب ما يُريد طهور
خصوص ماء والأرض بوجه طهارة لشرعته، فقد أريد من طهارة ما هو المصحح
بصلاة فقط، لأن طهارة لشرعة في صلاح الأكثرين محتضنه أي المصحح
وهو أورد الشارح (هـ) على تعريف مذكور طهارة بأمر:

لأنه إذا كان التعريف - رخص - في نفسه، فهو عام من المصاح
 لعدد وعنده فهو خلاف اصطلاح الأكثرين، فإن لا أكثر من غيره أضفوا الشهادة
 على خصوص ما هو رخص، وإن أراد التعريف - رخص - في نفسه، خصوص
 ما هو المصاح لعدد، فيستلزم في طرده تعريف رخص - رخص - ووضوء غير رافع من
 حدث - وضوء - يخص المذكور وحب سوء ولا كل - ولستة - لأمرها
 من شرعها الستة - لأمرها - وجه الاستدلال أن كلاً من هذه الأمور أيضاً استعملت
 ظهور مشروط - ستة، ولا يخرج هذه الأمور من تعريف المذكور، بل لأنه من
 الخروج، ما هو مخصص من أن يعرف - رخص - عبارة عن خصوص الظاهر
 المسحة

الثاني أنه يستلزم تعريف المذكور في طرده لضعاف كل واحد من رخص
 وضوء وتنبيه، وجه الاستدلال أن البعض من كل واحد من الثلاثة استعملت ظهور
 مشروط بالية مع أنه لا يستلزم طهارة.

الثالث أنه يستلزم التعريف المذكور في طرده أيضاً - رخص - واحد يظهر
 ثوب وضوء من الستة وجه الاستدلال أن تعريف أنه مخصص بوجه واحد، فلا بد في
 يظهر ثوب وضوء من ستة، ومعه مدح الظاهر المذكور في تعريف، وممكن
 التعريف بجامع من الأغيار.

«وهو خلاف اصطلاح الأكثرين ومهم المصنف في غيره هذا الكتاب»

والوجه في أن طهارة - إن أريد بها ما هو أعم من المصاح لعدد وعنده -
 خلاف اصطلاح الأكثرين، بصريحهم أن الظاهر في الشريعة عدم رخص - رخص - به
 الاحول في الصلاة، فقد قل شيخ بطوسي (ره) في - به - الشهادة في شريعة اسم
 لا يستلزم مدحاً في الصلاة.

وَلَيُظْهِرَ هُوَ الْمَاءَ وَأَسْرَابَ ۖ قَبْلَ اللَّهِ تَعَالَى ۖ «وَأَنْزَلْنَا مِنْ أَسْمَاءٍ مَاءً ظَهُورًا» (۱)

(١) «وهو دليل ظهورية الماء»

قد اعترض على دليّة الآية الكرمة بأمور.

لَا تُؤْخَذُ بِأَلْفٍ عَلَى أَلْفٍ أَكْثَرُ مِنْ خَلْقٍ مَعَهُ

شَرْعِيَّةً وَتَحْتِ مَلِكِيَّةٍ
مَاءِ السَّمَاءِ هِيَ الْمَاءُ

الثالث: أنَّ الظهور مبالغ في الطاهر، ولا يدلُّ على كونه مطهراً بوجه.

وہاں سے آکر کراچی پہنچے۔

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَدَسٍ ، قَالَ سَمِعْتُ أبا ذَرٍّ يَقُولُ : رَأَيْتُ بُشَيْرَةَ فِي يَوْمٍ مِنَ الْأَيَّامِ الْمُنَاسِبِ لِمَعْمَرٍ

ثانیہ: ما فی الرياضہ بعد من عدد من غصن

و حسب عن زید بن علی - ع - و معاوية بن جندب عن یونس بن

[illegible]

وَأَسْبَغَ غَمًّا مِمَّا فِي هَذِهِ ۚ وَمِمَّا كُسِفَتْ عَنْ قُلُوبِهِ مَعْرِفَةُ رَبِّهِ ۚ

بالباطن في خمسة عشر سنة، وبلغ (٥) في سنة ١٩٥٠، وأُسِّد في سنة ١٩٥١

«واحد بالسبأ هما جهة العلو»

[illegible]

مخرج - که به شدت در حق تعالی حسرت و توبه می کند

٢٢٢

$$v \in \mathcal{D}_{\text{loc}}(\mathcal{H}) \quad \text{with} \quad \mathcal{H} = \{v \in \mathcal{D}_{\text{loc}}(\mathcal{H}) : \mathcal{H}v = 0\}.$$
$$u_{\alpha} = \frac{1}{2} \left(\frac{1}{\alpha} + \alpha \right) \quad (3)$$
$$V_1 = \{1\}$$

(٥) - اوصى في ٢١ من شهر ربيع الأول سنة ١٣٠٤

وقال لسي (ص): جُعِنْتُ لِي الْأَرْضُ مُتَجِدًّا وَظُهُورًا^(١) والماء
(٢) مظهر من الحدث^(٣)

(١) «وهو دليل ظهورنة الرب»

لحدث من أشار المصنف (ره) إليه ذكره صدوق (ره) في تفسيره
والعلامة المحلي (ره) في حاشية "في أبواب مكان محلي وما سببه، عن معي
لا حار وعلين وخصصه ثمة من ذلك (جئت في الأرض مسجداً) أي محل صلاة
كي فهمه لأكثر وثبت عنه لأحد ثلاثة، وأصق السجود على الصلاة نسمة يمكن
دسه خراء، ويظهر وجه تخصص من ثمة، ونحن سجود قد نرى حور سجود
على جميع أحرار الأرض، لا ما حرجه دليل، أو لأمة منه (وظهروا) أي يتسم من
على حور مستقيم على جميع أحرار الأرض لا ما حرج دليل، ونحن سموا
بحر السجود، ويظهر (١) ويظهر السجود ورحل وعبرهم من مر بقسمة

(٢) «يقول مطلق»

في ما يخص عنه الماء من دون قيد، وهو عذرة عن الماء بغيره ماء
المصروف ثمة - كي ماني - من مظهر من حدث وحسب على الأصح.

(٣) «وهو الأثر الحاصل للمكثف وشبهه عند عروض أحد أسباب البوصء ونفس»

وعرف المصنف (ره) في كنهه تنوعه وهو (٣) حدث في هذا بقية
الحدث هو دفع من صلاة المرفع رفعه ثمة قد ويتصل أيضاً على نفس حسب
الموجب بوصوء.

أقول وعلى هذا الإصلاحي ثمة مشي الشرح (ره) في بحث عن ثمة بوصوء
حسب ما أن المراد برفع الحدث، عذرة عن رفع حكمه حدث، وبلا وحدث، بد وقع
لا برفع

(١) ج ١ ص ١٥٥ ب ٣٨ ج ١

(٢) ج ٨ ص ٢٦٦ ب ١ ج ١

(٣) ج ٢ قاعدة ١٧٦ ص ١٦

والخث وينجس بالتغير بالنجاسة (١)

ووجه في ذلك أن ما وقع لا يرتفع عبارة عن نفس ما وجب التطهر
كما سول ولعائذ وغيرهم، وإنما لأن ما حصل بمكثف وشبهه عند عروض أحد
أسباب الوضوء والعسل مع فهو شيء حدث - نفسه وإن يرفع كما لا يخفى.

وسمي بالمكثف في الأمور

لأنه يشبه المكثف عسلي وسمي وسكر

شيء أن أسباب الوضوء عبارة عن ثوب ودهن وريح وسوم ومرس
لعقل والاستحاضة، وسياقي تفصلها.

الثبات أن أسباب غسل حرة عن حدة وخص - ولا استحاضة عن
وجه - والنفاس ومن الميت والموت، وسياق تفصلها أحد

«المانع من الصلاة»

قوله (مع) صفة بالأثر وخرج به عند حلقه وحرارة والبرودة من
الأثر بخاصة عند عروض أحد أسباب الوضوء والغسل، ولا يرتفع مانع من صلاة

«المستوقف رفعه على النية»

قوله (المستوقف) صفة أخرى بالأثر والضمير في قوله (رفعه) يرجع إليه - أي
في الأثر - وخرج بهذا عند الخص، فإنه أثر حصل لمكثف وشبهه عند عروض
بعض أسباب الوضوء والغسل مانع من صلاة، إلا أنه لا يوقف رفعه على سنة.

(١) في أحد أوصافه الثلاثة: اللون والطعم والريح

تكتف الشارح (ره) في ثلاثة أمور

الأول، أن تعتبر لامة وأن يكون بأحد الأوصاف الثلاثة من اللون والطعم
والريح، دون غيرها من الأوصاف.

الثاني أن تعتبر لامة وأن يكون بالحاسة، وأما إذا كان أوصاف
المستحسن كمنظور إذا لاقت يد كهرثة أنفت في حوص من ماء فربها بغير ماء ريحها
لا يحده ولا يوجب المستحسن، ومبطل خلاف إلا عن لشح الطوسي (ره) فإنه نسب إليه

ويطهر بزواله إن كان جارياً (١)

أمول بحسبة في صورة العقر، وصادف المستحسن.
 اثبت أن عقر لاند وأن يكون حثاً، ولا يكتفي بعقر تدبري في
 النحاسة على الأقوى.

ثم إن التقدير الذي نعبر عنه بكلمة لو قد يكون في المقتضي، وقد يكون في
 الشرط، وقد يكون في المانع.

مثال لأولى ما إذا وقع في الكثر مقدار من الماء الأصغر حث بكون أحرر
 لأوجد التقير في الماء فإن المقتضي بعقر قاصر في نفسه.

مثال لثاني ما إذا وقع مثله في ماء في أن شدة، حث بكون الملاوة
 معه في لصف بعقر الماء، وإن حرر شرط في عقر ماء ماس.

مثال ثالث ما إذا حث مقدار من لضع لأحرر في ماء ثمة وقع فيه دم.
 فإن دم يفتضي بعقر حث الماء لولا ذلك لضع، ذهب بعض من المتخصصين، وعدم
 تنحس الماء بعقر تدبري في الأولى ونخذه في الثاني، وهو - أي المتخصص -
 مستعاد من المصنف (ره) في البيان (١).

(١) «وهو المانع من الأرض مطلقاً غير المزعل المشهور»

قوله (غير مز) لإخراج ماء ستر، وماء ستر يصعد من الأرض، ولغري
 من ستر ولغري بعد سلاب في ستر وسلاب في أخرى، ويستفاد من إخراج (رد)
 عصار لأمرين في أخرى - أحدهما السبع، وثانيهما السلاب، واسمها من السبع
 والسلاب من وجه تصددها في ماء أخرى المعنى الذي له مدته، وأخرها في عود
 دم يكن هذا سلاب على وجه الأرض وفي حث من حث من دور من عذب من
 الشيوخ، وأنه لا ينبع فيه.

قوله (على مشهور) راجع إلى أصل حكمه، أي أن صهره لماء حرر برؤا
 بعقر سواء دم سعه أم لا، وسواء كان مقدار الكثر أم لا، هو مشهور، ومقابل مشهور
 قولان:

أحدهم قول مصنف (هـ) في دروس 'حت عشر في طهارة الماء حريق
بروال التغير دوام السم.

ثاني. قول العلامة (هـ) في تحرير معنى مصد لأقرب في المبحث الأقرب^١
وتم ذكره في شرح شى من فروع - ٤ - ح ١^٢ ووجه في فصل الأقرب من مصد
شى^٣ حيث أنه في نسخة ٤٤٠ ح ١ نزل عن ذكره.

و یستی بهر چو نامری

دُشُونِ سَاقِیْ عَرَبِیْ دُشُونِ سَاقِیْ

مدرسہ اہل مکہ میں مقیم رہے اور وہ سید

وہ کہتے ہیں کہ یہ ایک نیا دور ہے، جس میں ہر شخص کو اپنا حصہ لینا پڑے گا۔

ثانيه ب يكون اسم ميمرا في قصود حسنة ولا يكون مخففة وليست ، فقد

 $\frac{1}{2} \frac{d}{dt} \left(\frac{1}{2} \frac{d}{dt} \right)$

وأورد عليه بأن اعتبار هذا الشرط لا وجه له.

ثُمَّ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ صَعِدَ حَيْثُ خَصَّ حَقْلَهُ وَخَصَّصَ أُخْرَى ثُمَّ خَصَّ
حَقْلَهُ وَهَكَذَا وَالْوَحْدُ فِي عَمَدٍ هَدَى شَرَحَهُ أَنْ عَمَدٍ مَعْدٍ مَعْدٍ مَعْدٍ مَعْدٍ هُوَ دُخْلُ
بِأَلِهِ مَادَّةٌ مَتَّصِدَةٌ بِهِ وَهُوَ سَبْعٌ مَدَّةً عَلَى صَعْفٍ مَدَّةً أَوْ مَدَّةً تَصَدَّفُ

تعلیم کے ایک اور شعبہ میں بعض عساکر نے اُحد میں بیچ و دارت کے بیانی علی
حضورؐ و کعبہ اللہ سرزد میں جہاد کے علم حاصل کرنے کی خواہش کی۔

به آن صفت معروف حرف خبری قومه (و اعتبار المصنف فی بدروس نه دوام
بعد) که رجوع به صفت خبری بیرون المعتبر و هذا واضح، و این رجوع ای خبری
و هذا وجه جمع بی تاویل است مرتبه و اعتبار دوام اسم فی خبری عبره عن اعتبار
بی بدروس فی حکم خبری و هو صفت نه بیرون بمعزل از مفهوم خبری.

4. 10. 1951

$$FV = \sum_{t=0}^T \frac{C_t}{(1+r)^t} + \frac{F}{(1+r)^T}$$
$$2A \cup 3B \cup C = \{7\}$$
$$V_A \approx \frac{1}{2} V_{cc} \approx 1.5 \text{ V}$$

أولاً كراً^(١)

أي: أن صاحب جوهر (ره) يقول علامة (ره) تقول: «وهو شرط على موافقته في هذه الدعوى مفسر حرجه مؤيد لشبهه ش. و. و. بعد ظهر من لقد في شمس، مع - يقول من لا قول أنه جمع عنه. و - في سطره عنه آخر الظهور، وعده ش. في غير صرحه في ذلك»
«وعدم طهره روال العتر مظنه»

أي حصل العلامة (ره) وجمعه ح. ر. ك. بخاري في عدم طهره مع فقه ر. و. اسعتر مقصد، و. مع لكثرة فلا في طهره، و. سطر مقصد
(١) «وهو طهره مع روال العتر وملاقيه الكثر كيف أنفق»

قوله (كيف أنفق) أي وإن كانت الملاقاة مع ر. و. سطر مع أن ر. و. اسعتر بعد ملاقة لا أثر له في طهره، وأوجه في ذلك أن وجود سطر من ملاقيه الكثر يوجب نجسه، وم حصل من يوجب ر. و. عنه بعد
«وكذا الجاري على القول الآخر»

يقول لأحر عنه ره عن قول العلامة (ره) وجمعه - على ما سجد
إشراح (ره) -.

«وإنه هو: لا في كراً، على أنه لا شرط في طهره به وقوعه عليه دفعه»

تكمّل الشارح (ره) في أمور:

الأول في حكمه تغر بعضه.

ثاني في غتر دفعه وعدمه.

ثالث في اعتبار المازجة وعدمه.

الرابع في تساوي سطح الملاقى والملاقى واختلافه.

وسمى أن سكتة في أمر حر وهو أنه هل يكفي في طهره دفعه سطر نجسه إنمامه كراً أم لا؟ فيقول في هذا صدد طاهر قول المصنف (ره) (ولا في كراً) عدم كلفة، وبه صرح في سطر «في ش. من أفه م. م. م. م. وهو - أي عدم

الكهنة... مذهب شيخ (رد) في الخلاف^(١) واستقر به العلامة (ره) في مذهب^(٢).
و يحوى نكته بهمه كثر سلا (رد) في حرمه^(٣) واس إدريس (ره) في سرثر^(٤)
و نعل عن السيد بنص و بن شرح (ره) وقوه شيخ (ره) في بسوط^(٥).

«كم هو مشهور بين المناخرين»

قوله (هو) جمع إلى لأشواط، وذلك لأن سرط يدفعه هو مشهور بين
المناخرين عن ما صرح به في الحديث^(٦). ومن صرح باعتدال دفعة العلامة (ره) في
سرثر^(٧) في مسحت ح من مباح ماء مطبق و سقوط^(٨) ونهى^(٩) في مسألة
البحث عن الماء القليل.

«والمصنف لا يرى الأحراء بالإطلاق في ما كنه»

بن عسر الدفعة في سدوس ولا صرح، وعلقو يطهر أو مونه في يظهر
ماء سنة إذ نص^(١٠) أكثر في كنهه مذکور نص، وصرح باعتدال الآخر أي
عنوا المظهر أو مونه في سدوس في سدوس من الماء مطبق، وصرح باعتدال
للمارحة في مذكري^(١١) في غير الآخر من فروج السنة^(١٢) شه

(١) ج ١ ص ١٩ مادة ١٤٩

(٢) ج ١ ص ٣ ص ١٤

(٣) ص ٥٦٦ ص ١٤

(٤) ص ٨ ص ٩

(٥) ج ١ ص ٦ ص ٨

(٦) ج ١ ص ١ ص ١٢ سرط

(٧) ج ١ ص ١ ص ٣٠

(٨) ج ١ ص ٥ ص ٢٢

(٩) ج ١ ص ١١ ص ٢٢

(١٠) ص ١٤ ص ٢١

(١١) ص ١٥ ص ٢١ و ٢٢

(١٢) ص ١٤ ص ١٥

(١٣) ص ٩ ص ٣٢

والكتر ألف ومشارطل بالعراقي (١)

(١) «وقدره منه وثلاثون درهماً على المشهور فيه»

أي على المشهور في تارخ عيسى، وفي أن قدر برطل عراقي منه
و ثلاثون درهماً، يوضح ذلك، أنه حتم في تحديد كثرورد من رخص
لأول في تارخ عيسى في الكثر، هل هو برطل عراقي — وقد يعرعه
بمعددي — أم برطل مدني «والمشهور على ذلك، وهو قول محمد (ره) في «مغنية»
والنسخ (هـ) في «هبة» و «سبوح» في باب الحدة وحكمها ولا يصح أن
إدريس (ره) في السرائر (٢)

ومما يشهور قول محمد بن عيسى (هـ) في «المعتمد» وفي «مصر»
وعلى من سوية منه صدوق (ره) في «مغنية» كثر حسب ثوبه ألف ومئة
برطل مدني، وقد برطل على مئة وخمسة وسبعون درهماً

أي أنه في قدر برطل عراقي، والمشهور أن مئة ومئة وثلاثون درهماً
ومما يشهور قول محمد بن عيسى (هـ) في «محرر» كثر حسب ما من
فصل سدس «١١» في قدر برطل عراقي مئة ومئة وعشرون درهماً و ربيع مدني
درهماً في ١٢٨ ١/٢

ثم إنه في الرسائل العملية حدد الكثر وزن مدني مئة ومئة وعشرين
مئة وعشرين مثلاً، ومما يشهور في قدر برطل عراقي مئة ومئة وعشرون درهماً
في ١٣٠ درهم حتى يحصل مقدار كثر حسب درهم هكذا
 $1200 \times 130 = 156000$ قدر الكثر حسب درهم

و على أن كل درهم مدني ١٣ ٣/٤ حمض مدني م صرحوا به في كتاب الكثر

(١) ص ٨ من الأخير.

(٢) ص ٣ من ١٧

(٣) ج ١ ص ٦ من ١٠

(١) ج ١ ص ١١ من ٢ ج ٦

(٥) ص ٧ من ١٨

(٦) ج ١ ص ٦٢ من لاحق

وعره - يضرب ١٥٦٠٠٠ في $١٢ \frac{٣}{٥}$ هكذا:

$$١٩٦٥٦٠٠ = ١٢ \frac{٣}{٥} \times ١٥٦٠٠٠ \quad \text{قدر الكثر بحسب الحفص}$$

وبما أن كل من بصر في يساوي ٢٤ حفصة فيقسم ١٩٦٥٦٠٠ على ٢٤

فيحصل مقدار الكثر بحسب المثال هكذا:

$$٨١٩٠٠ = ٢٤ \div ١٩٦٥٦٠٠ \quad \text{قدر الكثر بحسب المثال}$$

ولك تقرّب الصريح بأن بصر ١٢٠٠ رطل العراقي في $٦٨ \frac{١}{٤}$ سواء كل

$$\text{رطل عربي لـ } ٦٨ \frac{١}{٤} \text{ المثال بصري " هكذا } ٨١٩٠٠ = ٦٨ \frac{١}{٤} \times ١٢٠٠$$

و بما أن كل سير له ستة - وي ١٦ مثلاً، فيقسم عدد المذكور يعني

٨١٩٠٠ على ١٦ حتى يحصل مقدار الكثر بحسب لسه هكذا:

$$٥١١٨ \frac{٣}{٤} = ١٦ \div ٨١٩٠٠ \quad \text{قدر الكثر بحسب السير}$$

و بما أن كل من وي ٤٠ سر فيقسم عدد المذكور يعني $٥١١٨ \frac{٣}{٤}$ على ٤٠

حتى يحصل مقدار الكثر بحسب من هكذا:

$$١٢٦ \frac{٣١}{٣٢} = ٤٠ \div ٥١١٨ \frac{٣}{٤} \quad \text{قدر الكثر بحسب من}$$

وسواء مقدار $\frac{٣١}{٣٢}$ من بحسب الصريح $\frac{٣١}{٣٢}$ في ٤٠ هكذا:

$$٤٠ \times \frac{٣١}{٣٢} = ٣٩ \frac{٣}{٤} \text{ سر}$$

وسواء مقدار $\frac{٣}{٤}$ من سر بحسب المثال بصر $\frac{٣}{٤}$ في ١٦ هكذا:

$$١٢ \times \frac{٣}{٤} = ٩ \text{ مثلاً}$$

إذن مقدار بكره وي ١٢٦ مثلاً و ٣٨ سر و ١٢ مثلاً، فيقسم من ١٢٨

مثلاً ٢٠ مثلاً، كما لا يخفى.

«وإما حده، بلغ مكثره اثني وأربعين شهراً وسبعة أيام».

ولك نحصل ذلك على حسب الكثر العربي هكذا

$$٤٢ \frac{١}{٩} = \frac{٣٤٣}{٩} = ٣ \frac{١}{٩} \times ٣ \frac{١}{٩} \times ٣ \frac{١}{٩}$$

() وحدة واحدة عن أن مقدار واحد هو $١٢ \frac{٣}{٥}$ حفصة فيحصل من ضرب ١٣٠ درهم بالذي هو

مقدار رطل عربي - في $١٢ \frac{٣}{٥}$ عدد ١٦٣٨. وبما أن الكثر العربي ٢٤ حفصاً فيقسم العدد المذكور

$$\text{يعني } ١٦٣٨ \text{ على } ٢٤ \text{ فيحصل هكذا } ٦٨ \frac{١}{٤} = ٢٤ \div ١٦٣٨$$

ويحسن القليل وسر^(١) بالملافة (٢)

وعلى حسب الكسر العشري هكذا:

$$.٤٢ \frac{٧}{٨} = ٤٢ \frac{٨٧٥}{٨} = ٣٥٣٥٣٥$$

«على المشهور والمختار عند المصنف».

وهو قول شيخ (ره) في نهاية^(٣) والمسوط^(٤) وس. دريس (رد) في سرائر^(٥)

و من حرة (ره) في لوسيه^(٦).

«و في الاكتفاء بسبعة وعشرين قول قوي»

القول المذكور بصدوق (ره) في هداه^(٧) وعقده^(٨) وجماعة من المحققين

على ما في المختلف^(٩) ويدعونه في كافي^(١٠) أو تهذيب^(١١) ولا يستصير

(١) «وهو مجمع ماء نابع من الأرض لاسعدها عاباً»

لنفسه لعمه لأن سعدى آخر لا يصير بصدوق سائر

(٢) «على المشهور فهما من كاد أن يكون إجماعاً»

شجرة في الأول - أي خمسة ماء بصل، ملاوذه من يتقدم من أصحبه

ومنه تحرس منهم - نعم، إدم يحلف في ذلك فلا تنفي عقل، ووقفه اتخذت

الكاشاني في مفتح سرائر^(١٢) فذهب إلى عدم شخص العقل، شخص منه تعتبر

وشاخ الطوسي (ره) في مسوط^(١٣) فذهب إلى عدم شخص ماء العقل ولا يدركه

(١) من ٣ س ١٦

(٢) ج ١ ص ٦ س ١٠.

(٣) من ٧ س ١٩

(٤) من ٦٠٤ س ٢٩

(٥) من ٤٨ س ١٧.

(٦) ج ١ ص ٦٦ ب ١ قبل ح ٣

(٧) ج ١ ص ٣ س ٣٧

(٨) ج ٣ ص ٣ باب الماء الذي لا ينتجه شيء ح ٧.

(٩) ج ١ ص ٤١ ب ٣ ح ٥٤

(١٠) ج ١ ص ١٠ باب ٢ ح ٢.

(١١) ج ١ ص ٨١ يحتاج ٩٣ س ١٥

(١٢) ج ١ ص ٧ س ٣

ويطهر القليل بما ذكر والبثر (١)

الطرف من الدم مثل رؤوس الإبر

وأما الذي ... في سحر ماء شرب ملاوة و سهره من خصوص المتقدمين
 من سحر كسبه يرضى (٢) في الانتصار^١ وفي (٣) في السبع^٢ و سحر (٤)
 في مسوح^٣ وسلاح (٥) في سرس^٤ وفي دريس (٦) في سرار^٥

وأما من حريص و سهره عدة سحر من سحر ملاوة الحسن مضد^٦
 أي سوء كما سحر كرم^٧ لا وفيه يستند من سحر (٨) نصفي مهدب^٦
 ونقل عن محمد بن محمد بن بصري في سحر من سحر^٧ وفيه عدة لخدمه ل كرم
 كم

تتمة ... في سحره أحسن في وجوب سحر بوفج سحر من مخصوصه
 ومشهور منهم لا سحر و سحر نعمة (٩) في سحر^٨ أي كرم في ماء البثر
 وفي أحب من مروحات من وجوب سحر بعد لا سحره حتى تشرق عليه
 بطلان بوضوء وإصلاحه على أن سحر في عدة مستمرة لمزيد

(١) «يطهر غيره مطلقاً»

قوله (مضمون) في جميع أشهر ما كورة من حري وسره من دول قري
 من ورود أخرى و حقه من فوق عن سر وعدمه خلاوة لمحقق (٩) حب ذهب في
 معبر^٩ في سحر^٩ من عدة صهره سحر لا نصيب سحر في سحر الحكم بالسحر
 و خلاوة بمصنف (٩) حب ذهب في دروس^٩ أي عدة طهره لسحره ورود أخرى

(١) ص ١٣٥ ص ٢٤

(٢) ص ٩ ص ١٦ و ٢١

(٣) ج ١ ص ١١ ص ٩

١٤٠ ص ٥٦٦ ص ٣

(٥) ص ٩ ص ٣٣

(٦) ج ١ ص ٢٣٣ ب ١١ ص ١٠ ص ٢٤٦ ص ٢١

(٧) ص ١ ص ٢ ص ١٢ ص ٩

(٨) ص ١٩ ص ١٦

(٩) ص ١٥ ص ٢٢

وسرح جميعه ليعبر (١) والثور (٢) والحمير (٣) والسكر (٤)

و كثير من قولي غيب - أي عن سر - عدم الاتحاد في معنى حبس
هذا كنه إذا كان يدعى - ثم عملاقة المحس على القول بدت. وأما
إذا كانت بحسب تعبير المحس - أي الكلام في دت في حرره المنحت حيث قول
المفسر (ره) (ويعبر ماء ثم جمع بين المصدر وروب يعبر).

(١) «وإيراد من بحاسه المسندة إلى مونه»

وقد إذا كتب بحسبه مسندة إلى تحفة عينه في بدن معبر - كبد
ووجه مع حروجه حذ من ماء المنز ولا يوجه بحكمه المذكور في توجه حكمه بدت
لبحاسة.

(٢) «فيل هو ذكر بقر»

هكذا قسري لأن معرب وكذا كتب بحسبه. وممن قسري شور بدت
شرح (هـ) في روض الحداد وأما دت - يعبر في معرب رعب شور بدت يشر
به الأرمس. فكأنه في الأصل مصدر جعل في موضع بدت في حوصف ووصف في معنى
صائف وطائف.

«والأولى إطلاق اسم عرفاً»

في روض - فلا يحق به الصغر منه بدت فيه

(٣) «قلله وكثيره».

هذا عن قول مشهور. وقد صدق (ره) في معنى (١) - سرح لقطرة من الحمر
عسرون دو - وبدت عليه ما في بدت (٢) ولا مبصر (٣)
٤. «المانع بالأصالة»

(١) ص ١٤٧ ص ١٦.

(٢) ج ١ ص ٢ ص ٥

(٣) ج ١ ص ٦ ص ١٥

(٤) ص ٤ ص ١٢

٥ - ١ ص ٢٤ ج ١ ص ٢٨

٦ - ١ ص ٢٥ ج ١ ص ٦

ودم الحدث (١) والفقاع (٢)

يدخل في قوته (سبع - خمسة) خمد. عرض كسكر السحمة، سخرج
 ه خمد (احمد كحسبه) و عرض مني شعوب

(١) «وهو الدماء الثلاثة»

لدماء ثلاثة عديده من دم حصى و من سحمة و من سحمة

«على المشهور»

وهو قون سبع (٥) في مسود و سلا (٥) في سوسه "و من رهرة (٥)
 في لعبة (٣) وابن إدريس (٥) في السرائر (١١).

ومقابل مشهور من فصعة صفة (٥) في فصعة "و" و يوجد من عدم نقصان
 من هذه الدماء ثلاثة وعشره من دم ماء و صلب سقا (٥) خول رات آدم
 يكنه يروح له عشرة من فصيلة و من فصيلة (٥) في فصيلة و من فصيلة ستر
 فترت من دم فصيلة من عشرة دلاء و من فصيلة و من فصيلة فترت من
 دم سقي من دلاء و من فصيلة من فصيلة و من فصيلة كلامه - كما في
 المختلف (٨) - يعطى القيل

وي المسألة قون آخر وهو إحقاق الدماء الثلاثة من راتص منه

(٢) «وأحق به المنصف في الذكرى عصر العرب»

(إحقاق المذكور من مخرج - من - ص ١١ س ٢٢ - على نحو محاسبة.

«و من ذكرها اني مقاد به نفس سائلة، و مشهوره ذلك»

(١) ح ١ ص ١١ س ١٤

(٢) ح ١ ص ٥٦٦ س ٥

(٣) ح ١ ص ٢٩ س ٩

(٤) ح ١ ص ٢٢ س ٢٢

(٥) ح ١ ص ٢٩ س ٢٩

(٦) ح ١ ص ٢٩ س ٢٩

(٧) ح ١ ص ٢٣ س ٢٣

(٨) ح ١ ص ٢٣ س ٢٣

ورج كثر^(١)

ذكر اشبح (ره) التي في النهاية والموسط^٢ بـ لم يدكر في هذين الكتابين
شور

«والمشهور فيه ذلك وبه قطع المصنف في اختصاره»

قوله (في مختصرين) بـ بيان — ص ٤٥ س ٢ — والدروس — ص ١٥

س ٨ —

«وبه في الذكرى إلى المشهور»

لذكرى في عهد بني من أقام عبر شعراء ١٠ س ٣٢.

«معترفاً فيه بعدم النص»

وبانه جود في نص في الاستعانة^٣ الثور والخمر، وفي الهدية^٤ شور
وحبه والخمر، وفي سب لذكره^٥ ٢٦ في مرسوم فيه النصي أو يصب فيه نون أو
خمره فقال: ينزع الماء كله.

ومما ذكره بغير أنه لا نص على كل مكره، وكذا على بفتح بالخصوص

«ولعله السبب في تركه»

عتدار للمصنف (ره) لعدم ذكره المني.

«لكن دم الحدث كذلك».

إشكال على الاعتذار المذكور.

«وإيجاب الجميع لما لا نص فيه شملها»

شكك على اعتد رآخره، وتعمد الاعتذار^٦ ذكره لحدث من حاجة أنه
متا لا نص فيه.

(١) مرج بكر نمد كورات، وكان ماء أكثر من الكثر، وأما ذكره في

منه وجب مرج جمعه — كما صرح به اشبح (ره) في نهاية^٧

(١) ص ٦ س ١٣

(٢) ج ١ ص ١١ س ١٤

(٣) ج ١ ص ٣٤ س ١٦ ج ٣

(٤) ج ١ ص ٢٤١ س ١١ ج ٢٦ ص ٢٤١ ج ٢٧

(٥) ص ٦ س ٨

لدانة والحمار واسفرة (١) ونزع سبعين دلواً معتادة للإنسان (٢)
وحسين لدم أكثر (٣) غير الدم (الثلاثة (٤)

(١) «وراد في كنهه الثلاثة البغل»

سك ص ٤٥ س ٥ وأدروس ص ١٥ س ١١ وأندكر ص ١٠ س ٣٤

«والمصنوع منها مع ضعف طريقه الحمار والسعل»

في التهذيب (١) والاستصار (٢) جمل بدل بقل.

(٢) «سواء في ذلك لدكرواثنى وأصغر وأكبر واسلم والكافر، بل لم يوجب
الجميع لما لا يرض فيه»

قوله (١) لم يوجب الجميع - لا يرض فيه - في هذه يوجب ثلاثين أو أربعين دلو
لما لا يرض فيه، ووجه عدم إحقى كافر لم لا يرض فيه حسنة وسويته - في الكفر -
مع النسبة في برج سبعين دلواً - عده من أنه دوجب سبعون دلواً موت حسنة حب
دلت - أي سبعون دلو - موت كافر لا يرض فيه، ولا يمكن لأكثر من يوجب سبعين دلواً
موت لمسلم وثلاثين أو أربعين دلواً موت كافر - كما لا يخفى.

«والأ اختص بالمسلم»

أي وإن قد يوجب برج سبعين دلواً لا يرض فيه، يختص برج سبعين دلواً موت المسلم،
ويحب جميع موت كافر إحقاً لم لا يرض فيه.

(٣) «في نفسه عادة»

أي لا يصرح بماء أخر، خلاف ما دل على عقوب الروندي من أن الأعداء
في الكثرة وأمنه ماء الشر.

«كدم الشاه المدبوحة»

فإنه كثير في نفسه، وإن كان قليلاً بالنسبة إلى سيرة كبره.

(٤) «وأي إحقى دم حسن العين بها وحده فخرج»

مقتضى الإحقى - يحب برج سبعين دلواً - سائر الدم حسن العين، كما يحب برج

(١) ج ١ ص ٢٣٥ باب ١١ ج ١٠

(٢) ج ١ ص ٣٤ باب ١٩ ج ١

والعدرة الرطة (١٠)

جميعه بدماء الثلاثة. وهذا الإحقاق مسمى على ما هو المشهور من وجوب طرح جميع ماء
الشر بدماء الثلاثة. وإما على ما هو بعده وجوب طرح جميع ماء شره. وأما حكم
تنت البدماء حكم شر بدماء. فستق موضوع الإحقاق بعده حكمه حاصل في
بدماء الثلاثة

قوله (شرح) أن موته - رة ومعنى - ووجوب كونها بوجه موته الإحقاق
على ثلثون مشهوراً من قوة حرمته في جميع.

(١) «والمروى عصار دودها وهو يفرق أجرائها»

قوله (دور) بفتح داء وواو مصدر - (ذاب ذوب) ومصدره لآخر
(ذوب) بفتح الدال وسكون الواو.

تة بفتح تاء عن عصار دودها في كافي و... والاسم

«أما ليرطونه فلا يضرب على عصارها لكن ذكره السح وسعد المصنف
وجاءة»

ذكر شيخ (رد) عنه برضونه في مسود ومن جملة ما في تعبد
شيخ علامه (ره) في مجموعته «واللهي» وفي تحرير «اقترب كلا الأمرين»

«واكتفى في الدروس بكل منها»

اكتفى (ره) في ... - ص ١٥ - مكل من الأمرين، أي
المدة ورضه، ثم يستند (هـ) في المنفعة

(١) ج ٣ ص ٧ باب البر وما يقع فيها ج ١١.

(٢) ج ٣ ص ٢٤٤ - ١١ - ج ٣٣

(٣) ج ١ ص ٤١ - ٢٢ - ج ١

(٤) ج ١ ص ١٢ - ١

(٥) ج ٣ ص ٦ - ٦

(٦) ج ١ ص ١٣ - ١٣ - ١٣ - ١٣

(٧) ج ١ ص ١ - قبل سطر بالآخر

(٨) ص ٩ - ٢٣.

وأربعين للشعب والأرست والشاة والخزير والكلب وحرّ (١)

«وكذلك نفس الخمس»

بـ هـ ر أ ن فوه (نفس) بـ ص ع ه ـ ص ي، فـ م ع ي و كذلك نفس المصنّف (ره) في بدروس خمس، كـ م نفس خمس في هذا الكتاب، وهذا إشكال آخر على المصنّف (ره).

«ووروثي أربعون أو خمسون وهو ينصبي البحر»

أشرب إلى بروية مـ صـ فـ، وأحل ذلك و ن صدوق (ره) في المصنّف، ونفسه سـ تـ قـ ي مـ هـ أـ ر ع و د و ن ح م ن د و، «وان كان اعشاراً كراحوط أو أقص»

د و ن ـ أ ن لأحوط ـ على مقدار أن يكون كلمة (أ ن) من ثروية، وأنى ـ أ ن لأقص ـ على مقدار أن يكون بكلمة من مضموم عنه سلام، (١) «وشبه ذلك»

أظهر أن اسم الإسه (دك) يشبه في كـ و حـ د من الألف مذكورة في عدة مصنّف (ره). وعده شيخ (ره) في شبهة "هكذا" وإن مات بها كلب أو شاة أو ثعلب أو سحر أو غراب أو حريز أو أسه، برج مـ أـ ر ع و د و ن و مثنها في مـ ي و هـ و في نسخة "و مـ ر ج مـ هـ د و ن مـ هـ شـ هـ و كـ ب و حـ ر ي ر أو سحر أو غراب أو ثعلب، وشبه في قدر خمسة، أربعون دواً.

و لو حود في نسخة الكتاب وشبهه، فـ مـ يـ سـ تـ هـ عـ د ا في الاستصرا، ولتهدب^٢ قال شيخ (ره) في تهذيب بعد نقل روية فوه عنه لسلام «والكلب

(١) ص ٤٨

(٢) ج ١ ص ١٣٠ ب ١ قبل ج ٢٤

(٣) ص ٦٦

(٤) ج ١ ص ١٩

(٥) ص ١٩ ص ١٧

(٦) ج ١ ص ٣٦ ب ٢٢

(٧) ج ١ ص ٢٣٠ باب ١١ ج ١١

وفي نول الرحل^(١) وثلاثين لماء لظفر الخالص للون والعدرة وحرء
الكب^(٢)

وشبهه يريد به في قصر حسنة. وهذا يدخل فيه شد وعراة وسحب وخبرير
وكلمة ذكر.

وفي البحار^(٣) بعد نقل الرواة بيان، أي شبهه في الجنة أو في الأوصاف
أيضاً كالخبرير.

«والمسند ضعف والشهرة حازه على ما راعمو»

قد ذكر المسند، وعنه لصحة ول صدوق (هـ) في نسخة^(٤) وفي وقع
فيه كتب مرجع منها ثلاثون دلو إلى أربعين دلو. وفي وقع فيه مسود مرجع من سبعة
دلاء.

ثم إنه أشير شرح (هـ) بقوله (على ما راعمو) في لاختلاف في حر ضعف
مسند ر الشهرة، وأن حق عدمه - أي عدم الخبر - وهذا سحبت محله عدم
الأصون، كما لا يخفى

(١) «سنداً وشهرة»

السند ما في التهذيب^(٥) والامتناع^(٦).

ومفصل المشهور من روي من مرجع الماء كنه، على ما في التهذيب^(٧)
والاستبصار^(٨).

(٢) «في المشهور والمسند رواه مجهولة الراوي»

المستند ما في نسخة التهذيب^(٩) والاستبصار^(١٠). ووجه في جهة الراوي

(١) ج ١ ص ٢٧

(٢) ج ١ ص ١٢ باب ١ ج ٢٢.

(٣) ج ١ ص ٢٤٣ باب ١١ ج ٣١.

(٤) ج ١ ص ٣٤ باب ١٨ ج ١.

(٥) ج ١ ص ٢٤ باب ١١ ج ٢٧.

(٦) ج ١ ص ٣٥ باب ١٩ ج ٤.

(٧) ج ١ ص ١٦ باب ١٩ ج ٣٥.

(٨) ج ١ ص ٤١٣ باب ٢١ ج ١٩.

(٩) ج ١ ص ٤٣ باب ٢٢ ج ٥.

أَن كُردويه اُهمدى راوى لخر عهوى حباب، وه ينص في ارجاح على وثوقه
— كى في رجا دمدى (ره) رب كرمه و كردوس و كُردويه —.

«وإجاب خمس للعدرة، وأربع للنص الأنوال، والجميع للنص»
احسون بعدره لوطه، ولأربعون بون رجا، ولجميع خرى الكلب من
جهة أنه لا نص فيه

«لأن متى حكم السُر على جمع المختلف وتقرى انتق»
أما جمع المختلف، فكر رأب في الشة والخبر، وإن ه حكا واحداً من
جهه سرج، حيث عا في سرج أربع دس — على المشهور — مع ما سها
من الاختلاف بحسب الجنس والوصف.

وأما تقرى نص، فكر رأب في السور و سمره، وإن ه حكاين مختلفين
من ناحية سرج، حيث عا في سرج داء شور و سدر نكر سمره مع ما سها من
لإتفاق.

«فجار إضعاف عا المطر لحكمة»

أضقت المرض فلاناً: جعله ضعيفاً.

«وإن لم تذهب أعيان هذه الأشياء»

لقد هرترة على لمحق شى (ره) في جمع المقاصد "حيث قال ويمكن
تسرين لروية على ماء سطر يحفظ هذه الحسب مع استهلات أعدا، ولأنه
في ب يكون ماء سدره أحق منه فيدفع لإشكال

و وجه عدة تدمية هـ تسرين بحفته لإصلاح نص

«إن لم يكن ذا مقدّر»

كخري الكلب.

«أو كان وهو أكثر»

كلعدره لوطه

(١) — ٢ ص ٣٨

(٢) — ١ ص ١٣ س ٣

وعشر دلاء لباس العذرة وقيل الدم (١)

«أو مساوي»

لم أحد مثلاً ليدل على معناه معقراً، وعنه حديثه تذكر شرح (ره)
المساوي في روض الجنان

«ولو كان أقل اقتصر عليه»

الأقل نحو موصي ورضع والعذرة به

«وأطلق المصنف أن حكم بعضها كالكل»

لأن الإطلاق المذكور أعني مخرج ثلاثين يوماً من مخرجها كما ذكره هذا
بأنه معقراً أقل من ثلاثين يوماً كقول المصنف والرضع والعذرة السابقة.

«وغيره بأن الحكم معلق بالجميع»

قوله (غيره) معقوف على قوله (المصنف) أي وأطلق غير مصنف، لأن
الحكم معلق على الجميع، ولأن هذا القول وجوب مخرج خمس يوماً من مخرجها
بعدة رخصة فقط، ومخرج جمع مدة استئذان مخرجها فقط خيرة الكتب فقط.

«والتفصيل أجود»

التفصيل بالنحو الذي ذكره الشارح (ره).

(١) «كدم الدخاحة المدبوحة»

قوله قيل في نفسه وإن كان كثيراً بالنسبة إلى بئر قليلة الماء.

«في المشهور»

قوله (في المشهور) راجع إلى قليل الدم.

«والمروقي دلاء يسيره»

الرواية في الكافي (٢) والتهذيب (٣) والإسناده.

«وقشرت العشر لأنّه أكثر عدد يضاف إلى هذا الجمع»

(١) ص ١٥٢ من ١٠

(٢) ج ٣ ص ٦٠٦ باب من دله مع مخرج ١

(٣) ج ١ ص ٤٠٩ باب ٢١ ج ٧

(٤) ج ١ ص ٤٤ باب ٢٤ ج ١

وسمع لظفر^(١) والقارة مع انتفاحها^(٢) ونول لصبي وعسل
الخب^(٣)

تعمد به كورد كره سبع (٥) في التهذيب

«وفيها نظر»

وجه البحر في لأول فلان خمسة دلاء سبعه من ورا جمع القنة
حتى ينفذ البحر كبر عدد في هذا جمع، وقد في في فلان كلمة
دلاء ورا كات جمع كثره، لا في جمع كثره أحد عشر دلاء

(١) يدل على الحكم المذكور - في سبع دلاء للظفر - ما في التهذيب^(٢)

والمستفاد^(٣)

(٢) في المسهور والمروون

وهو قول منه (د) في مصنفه «وشح (ره) في سبعة» المسعودي وراي
صالح (ه) في سكي وسأرا (ه) في مرسم «و من إدريس (ره)
في سرامر»

والرواية في التهذيب^(١) والاستبصار^(٢)

(٣) يدل على حكمه كور - أي برج سبع دلاء نفس خب - ما في

(١) ص ٢٤٥ ر ب ١ مدح ٣٦

(٢) ح ١ ص ٢٣٣ باب ١١ ح ٥ ص ٢٣٥ ح ١١

(٣) ح ١ ص ٢٣ ر ب ٢٣ ح ١

١٤ ص ٢٦ ر ١

(٥) ص ١٤ ر ١

(٦) ح ١ ص ١٢ ر ٢

(٧) ص ١٣٠ ر ١٤

(٨) ص ٥٦٦ ر ١٢

(٩) ص ١١ قبل الطر الأخير

(١٠) ح ١ ص ٢٣٣ ر ب ١١ ح ٤٤ ص ٢٣٥ ح ٢٢

(١١) ح ١ ص ٣١ ر ب ١٦ ح ١

وخروج الكلب حياً^(١)

لكافي^(٢) وللهديب^(٣)

«ومقتضى النص نجاسة الماء بذلك لا سبب الطهورة»

سبب صهورته بأن يكون الماء حراً من دون أن يكون مقهوراً فمن
مرج مستفاد من المحقق الثاني (ره) في جامع المقاصد^(٤) حيث يستدل في نجاسة
الماء بعن الحب : أن نجاسة سائر غير مختص بمعلوم انطلاقاً، إذ انقضت إسلامه
الحب وخلو بدنه من نجاسة عسة وإلا لم يخرج السبع

ومما تقدم ظهر وجه نقد شارح (ره) بقوله سيدي (خبري) عن نجاسة
عسته) فإنه إذا كان في بدن الحب نجاسة عسة به كالملي مثلاً - لا يكفي السبع،
بل يتوخه حكمه بذلك لعدسة فحب مرج جميع الماء إذ كذب في بدنه متى على
المشهور

«طهر بدنه من الحدث»

لصحة غسله على ما يستفاد من النص.

«وإن اغتسل مرتباً بقي نجاسة الماء بعد غسل الجزء الأول»

هذا مرجع لا يقي على قول ابن دريس (ره) حب حص في لسانه^(٥)
الحكم المذكور بالمرتص.

«أو توقفه على إكمال الغسل وجهان»

وجه توقف عدم صدق الغسل - بصفة من - بغسل الجزء الأول، سي
يسادر بغسل - بصفة - على ما ادعى، من خصوص. ووجه عدم توقف ظهور
الخصوص في الحكم المذكور محذور برون الحب إلى شتر، ودخوله بيت وإلا لم يغتسل
(١) يدل على حكمه المذكور ما في التهديد^(٦) والإستبصار^(٧)

(١) ح ٣ ص ٥٦ ب ٦ و ٦ ص ٦ ح ٦

(٢) ح ١ ص ٢٤٤ ب ١١ ح ٢٣ و ٢٤ و ٣٥

(٣) ح ١ ص ١٣ س ١٨

(٤) ص ١٢ س ١٧

(٥) ح ١ ص ٢٣٦ ب ١١ ح ١٨ و ١٩ ب ٢١ ح ٢٩

(٦) ج ١ ص ٣٨ باب ٢٠ ح ٧.

وحسن يدرق الدحاح (١) وثلاث لغارة (٢) والحبيبة (٣)

(١) «مثلث الدال في المشهور»

قوله (في مشهور) راجع إلى أصل حكمه أي يوجب طرح الخمس يدرق الدحاح — سوء كان حلالاً أم غير حلال — وهو المستفاد من إطلاق الشرح (ره) في لامية^١ و مسعود^٢.

«كما صيغ المصنّف في البيان»

هذا القول من المصنّف (ره) في البيان — ص ٤٥ س ١٢ — تحاشي لمفيد (ره) في المصنّف^٣ وسأله (ره) في مراسد^٤ و س يدريس (ره) في اسرائر^٥.

«وفي الدروس صرح بإرادة العموم»

الدروس ص ١٥ س ١٦.

(٢) يدلّ على الحكم المذكور — أي مزج ثلاث دلاء للذرة والوزعة — ما في استهذيب^(٦).

(٣) «على المشهور»

وهو قول مفيد (ره) في المصنّف^٧ و شرح (ره) في لامية^٨ و مسعود^٩ و أبي لصلاح (ره) في السكّي^{١٠} و اسرهرة في المصنّف^{١١} و س يدريس (ره) في اسرائر^{١٢}.

(١) ص ١٦ س ١

(٢) ج ١ ص ١٢ س ١

(٣) ص ٩ س ٢١

(٤) ص ٥٦٦ س ١٢

(٥) ص ١٢ س ٢١

(٦) ج ١ ص ٢٣٨ باب ١١ ج ١٩ ص ٢٤٥ ج ٣٧

(٧) ص ٩ س ٢٥

(٨) ص ١٦ س ٩

(٩) ج ١ ص ١٢ س ٥

(١٠) ص ١٣٠ س ١٥

(١١) ص ٤٩٠ س ١٥

(١٢) ص ١٣ س ١٢

والورقة (١)

وقال علي بن دونه (ره) — علي م في مختلف — «سرح عم' سبع دلاء وربع في
المختلف^١ في حب الغضب عن سنة علي بن دونه أنه أوجب خمسة سبع دلاء
ونكر عن المحقق (ره) في المعية^٢ أنه «نرسه سرحو حب» وفي موضع سبع دلاء دلو^٣
واحد وربع عن صاحب معية (ره) أنه «ون وحي عدد من سجد رمائة مائة
التي عليها آثار الصلوة دلاء بدون السبح

«وعلى بأن لها نفساً فتكون ميتها نجسة»

هذا التعليل من المقق (ره) في المعتبر^(١).

قوله (نفس) أن نفس مائة، ووجه في كونه نفساً خمسة — حسنة — مائة في
في سجد عن صاحب معية مائة من أن نفس جس من كل حيوان من نفس مائة، سواء
كان يأكل اللحم أو غير ما كوك اللحم.

«وفيه مع اشت في ذلك»

في مع اشت في كونه خمسة مائة نفس مائة ومائة نفس مائة

«عدم استلزامه للمدعى»

وجه عدم استلزامه للمدعى أن حاسة السمع من عند معصية وجوب اسرح في
الحسنة، وأما وجوب سرح شارب دلاء في^(٢).

(١) «ولاشاهد له كم اعترف به المصنف في غير المكان»

الذي اعترف به المصنف (ره) في الدرر^(٣) عبارة عن عدم — هذا شلاب

(١) ج ١ ص ٩ ص ٩

(٢) ج ٢ ص ٨ ص ٣٨

(٣) ص ١٨ ص ٦

(٤) ص ١٨ ص ١٢

(٥) ص ١٥ ص ١٦

والعقرب ودلو للعصفور (١)

دلاء سحقة، وأما سورعه فظهره كاسية ن احرم، نعم في الذكرى في قسم ثلاث عشر من قسم غير المعتر ^١ شد وجوب ثلاث دلاء سورعه بن الصدوق والشحس وأبوهي لغوي نعم دق عنه السلام
تمة ن سورعه بني شراسه في الذكرى، موحوده في تهذيب ^٢
والاستبصار ^(٣).

«وقطع بالحكم فيه»

قوله (فيه) أي في البيان — ص ٤٥ س ١٣ —.

(١) «وأخبر به المصنف في الثلاثة يوم الرصع»

ندرس ص ١٥ س ١٨ و ذكرى في الأربع عشر من أسماء غير المعتر ص ١١ س ١٦.

«وفنده في السابق بأن الملم»

البيان ص ٤٥ س ١٣.

«وإما تركه هنا لعدم النهي»

اعدد من دحية المصنف (هـ) هذه ذكره يوم الرصع، ولكن في تهذيب ^١
ولاستقص ^٢ مديته على برج دلو ووجد يوم الصبي الغنم، وحمد الشيخ (هـ) في
لاستقص بعد نفس احرامه كور على يوم حصي من ماء أكل الطعام وعليه،
لأنه لا اعتبار بمد كور، كما لا يمتنع على قدر عدد الحمل المد كور أيضا لئلا يشك على ما

(١) ص ١١ س ١٥.

(٢) ج ١ ص ٢٣٨ باب ١١ ح ١٩ و ٢٠.

(٣) ج ١ ص ٣٩ باب ٢١ ح ١ و ٢.

(٤) ج ١ ص ٢٤٣ باب ١١ ح ٣٩.

(٥) ح ١ ص ٣٤ باب ١٨ ح ١.

ويحب السراوح (١) بأربعة يوماً (٢) عند الغزرة، ووجوب برح
الجميع (٣)

عن وه لاؤوته.

(١) «كل اثنين منها برمان الآخرين»

التروح والإراحة كلهم من الرحمة، تدل أريج عند عند في أجد في
الراحة.

(٢) «من أول النهار إلى الليل سواء في ذلك الطويل والقصر»

في سبب في مصر لأول من مروع مروح ب سروي مروت
اليوم من طبعه الصبح إلى غروب وهذا هو الذي يستفهمه في أكثر من
الأصحاب وول المحقق (ره) في مصر — هذا ذكر أنه حسب بدء لأصحاب
في تتحدث — فيكون السراج من صوبه محوري غروب — من حوص.

(٣) «ولملقى منهما»

أي ولاخرين لملق من اليوم والليل، مثل السراوح في ح من مروت
بعد محوري ساعة بعد غروب، ثم من روت شمس في نصف من — مثلاً.

«ولا الأكل كذلك»

وحذر المصنف (ره) في الذكر (١) لايجوز في الأكل صلاة حمد، و
لأنه مستبدان عرفاً.

(١) ج ١ ص ١٢ م ٣٠

(٢) ج ١ ص ٢ م ٧

(٣) ص ١ م ١٣

(٤) ص ١٤ م ١٧

(٥) ص ١٠ م ١٥

ولوسعير ماء السرحع بين المقدّر وروان اتغير^(١)

«وقد صرح المصنف في غير الكتاب باعتباره»

عد مصريح في ٤٥ من ٥ - وكد كبري ١٠ من ١١
وكد صرح مصنف (ره) في مصنفه^(٢) واصدوق (ره) في مصنفه^(٣) وشرح (ره) في
المبسوط^(٤) وابن إدريس (ره) في السرائر^(٥).

«عملاً بمفهوم القوم»

في التهذيب^(٦): ثم يقام عليه موه يتراوحن. وفي خبر آخر قبل الخبر المذكور:
تراوح عليه أربعة رجال.

«خلافاً بمحقق حيث خبراً بأساء واصفاء»

مؤلفه محقق (ره) في مصنفه على يد كبري (اصدوق في مصنفه على خبر
متضمن بسروح موه. قدس ب. عمدة في سروح ر. بعد رحل فلا يخرج ساء
واصفاء. وإن عساه ر. خبر متضمن بسروح موه خبراً مضافاً واصفاء.

(١) «ولولم يكن لما مقدر في الأكتفاء تمرين السرحع أو وحوط سرح جمع... قولان»

موجب - ب. في الأكتفاء - ب. سرح - ب. قول مقدر - ب. في عمدة - ب. من
سرح (ره) - ب. في مختلف - ب. في صلاه - (ره) في كافي -
و موجب - ب. في سرح وحوط سرح جمع مع الأكتفاء. ومع عدمه ولسروح -

(١) ص ٩ من ٢

(٢) ج ١ ص ١٣ - ب. ١٤ ج ٢٤

(٣) ج ١ ص ١١ من ١٥

(٤) ص ١٠ من ٢٣

(٥) ج ١ ص ٢٤٢ باب ١١ ج ٣٠

(٦) ص ١٩ من ٢

(٧) ج ١ ص ٥ من ١

(٨) ص ١٣٠ من ١٠

فون اس ٢٥ (رد) فی سرثر 'وون' علامه (٢) فی المحقق 'وون' و يوجد عند قون
 عند حه به. وون (رد) بعد ذلك 'وون' و يفسر اس در من حسن علی مدهه، لكن
 لادليل قوتاً عليه.

«ولو اوجس فيه ثلاث او اربع غير اكثر الا خمس»

صبر عمرو. كنسه (١) رجع بن ملاحظ منه. و مدفع بكلاء في حكم
 ملاحظ منه ٢٥ ملاحظ منه. وذهب شيخ (رد) في ملاحظ بن ملاحظ
 يقتضي رجع جميع م. و هو فون من در من (٥) في سرثر (٢) و من رهرة في
 حه '، وذهب من رهرة في ملاحظ ' بن ملاحظ منه أ. يعون دوا، وبق
 اس (٥) في وون حه ' بن ملاحظ منه رجع ثلاثين.

- ١. ص ١ من ١٤
- ٢. ح ١ ص ٥ من ١
- (٣) ص ٥ من ٢٢
- (٤) ح ١ ص ١٢ من ١٩
- (٥) ص ١٣ من ١
- (٦) ص ٤٩ من ٩
- (٧) ص ٧٠٥ من ٣
- (٨) ص ١٥١ من ٢٥

وهو ظاهر غير مظهر غيره مطلقاً على الأصح ^(١) ويحسن بالإتيان
باسحسن وطهره إذا صار مطلقاً ^(٢)

منع لا يصدق عنه إماء نحو لإطلاق فهو مصنف

«كالأمراق»

الأمراق صبح حمرة مع ومفرده مرق - صبح الأوس - مرق -
الذي أعلى فيه صبح مرق - من معنى ذلك لأنه شيء مرق من صبح

(١) «ومقابلة قول الصدوق (ره) بخوار الوصوء وعمل احبائه تداء الوردة»

قول الصدوق (ره) في صفة باب السد وطهره ونحوه وأصرح فيه
كلامه في الأمري ' صبح من ولا من الوصوء تداء ورد ولا غمد من حده
وكذا مصنف لا صبح من عن مظهر من أي صبح من أنه حور وصوء مصنف
لضرورة فيقدم على التيقن.

«استناداً إلى رواية مردودة»

الرواية موحودة في مذهب ^(١) ولا يصح ^(٢) في مذهب ^(٣) (هـ) مد
ودلالة.

«وقول المرتضى برفعه مطلقاً الخيث»

هذا لقول منه عنه شيخ (ره) في الخلاف ^(١) وغيره. ومن عن الصدوق (هـ)
ايضاً.

(٢) «مع اتصاله ماكثر المطلق لا مطلقاً»

(١) ح ١ ص ٦ من الآخر

(٢) ص ٥١٤ س ١٨

(٣) ح ١ ص ٢١٨ باب ١ ح ١

(٤) ح ١ ص ١٤ باب ٥ ح ٢

(٥) ح ١ ص ٥ مسند ٨

على الأصح (١)

يشكك على مصنف (ره) حيث كُتِبَ في حصول التطهر بمجرد ضرورة
مصاف بحسب مصنف، سواء كتب ضرورته مصنفاً من وجبه لا نقصان للكثير
لمصنف أم لا، مع أنه يحصل حصول تطهر لأول.

(١) «وطهره مطلق الإتصال به وإن بقي الاسم»

صاهر أن طهر مصاف وكذا سائر أنواع غير ماء، يحصل الإقصاء بالتركز
فوق علامته (ره) في المنهى 'ومعونه' وهذا - أن يكون غوب المذكور
بعلامته (ره) صرح في الخوهر^(٢) - كما أن صاهر أن هذا غوب هو الذي عنه
إسراج (ره) في كتاب لاصعة^(٣) لا شره عن علامته (ره).

قوله (وإن بقي الاسم) فيه احتمالان:

أحدهما: أن يكون راجعاً إلى القولين.

ثانيهما: أن يكون راجعاً إلى حصول غوب لأحدهما، ولا حرج من لأول مدسب
ما أورده شارح (ره) على لغوي قوله (وسمعه) مع صفة ماء الحسب (وجه
مدسب) يستمد من هذا الدفع أن ماء الإصافة لا يقتضي لغوب لأحدهما بل هو
موجود في مدسه أيضاً - أن غوب تطهره راعية أكثر لمصنف عنه ورواؤه. ولا
يكتفى برد على هذا لأحدهما لأول أمر.

أحدهما أن راعية أكثر المصنف يقتضي روعاً من مصاف، ولا تحقق
الأعلية بدون ذلك.

ثانيهما: أنه هذا غوب - على ما في مذكرى^(٤) وخوهر^(٥) مشح (ره) في
المسوط^(٦) وهو - أي مشح (هـ) يعبر في التطهير روعاً من مصاف، ولا يرد على

(١) ج ١ ص ٢٢ س ٥

(٢) ج ١ ص ٥ س ١٣

(٣) ج ١ ص ٣٢٨ س ١١

(٤) ص ٨ س ١

(٥) ج ١ ص ٣٢٣ س ١١ و ص ٣٢٨ س ١١

(٦) ج ١ ص ٥ س ١٤

هذه يجوز من ورده شرح (د) شبه (و يدفعها ج)

ثمة في على قول عدم و من انصاف عند نسخ (ره) في كلام في
المرق من قوله وقول المصنف (د) في من و قد مر به فرق عند على عدم
كثير مخصص على انصاف و عدم كونه غير خروج انصاف من (انصافه انصافه
ن كثير المخصص على قول نسخ (د) و عدم عدم انصاف كثير مخصص على انصاف
و كونه غير خروج انصاف من (انصافه انصافه ن كثير مخصص - على قول
مصنف (ه) -

هذا بحسب ما استفاد من اية الشرح، واما الفرق على ما يظهر من المبسوط
فهو عدم رد على غير كون مخصص كذا من كذا - عدم نسخ (ره) - وعدم اعتبار
دلت على قول مصنف (د) و قول الآخر بعلامة (ره) في تحرير في كتاب من
مباحث المخصص - و في انصاف و عدم و قد مر به - ج - (ه) فشرحه
بمصنف (ه) في ذكره لاكثره من كذا في كلام نسخ (د) في مسوده انصافه
الكثير المطلق على المصنف.

والوجه في استظهارنا هذا امران:

احدهما عدم مدسه هذا على من ذكره شبه (و قد مر به صهره - انصافه
الكثير مطلق انصافه و من و قد مر به) مع قول أحد من اصحاب قول نسخ (ره)
و هذا انصافه في نسخ (ره) صرح المصنف (د) في ذكره و قد مر به خبره (د) كما
تفهم

ثانيهما عدم ذكره من كذا في كلام نسخ (ره) دون انصافه
و من ذكره صهره أن قول نسخ (د) من عرفه و قول بعلامة (ره) يظهر
لانصاف مخصص (انصافه و باقي انصاف على صري مخصص، و من من هو قول
المصنف (ره) في المتر والعلامة (ره) في التحرير.
في جامع المقاصد^(١) وينبغي ان يعمد ان موضع شرحه في أحد مصنف

(١) ج ١ ص ٥٠ م ٢٠

(٢) ج ١ ص ١٠١ م ١

والسور (١) تدعى المحبوس الذي نأشره (٢) ويكره سور الخلال (٣)

الحسن. وأما في المطلق أكثر فسمه لا يضاف، فهو يعكس مخصص وحكم
عدم نظيره حرماً، أن موضوع مضاف بحسن حس لا يحد، فسعى على حسنة ذلك
مضاف لأصهره ومضيقاً بعض إبه، فبحسن المضاف به على نفس طهره
به أن تنفس غير مد في قوه (كأنظره بعد مد) من جهة أن مد، بحسن
نكي في نظيره عرد (المضاف، مخصص ككر وأخري، ولا يفتقر في نظيره ملاقة
المخصص جميع آخره

الكلام في السور

(١) «وهو ماء الفليس الذي نأشره جسم حوال»

هذا تعريف سور حسب (اصطلاح، وأق حسب المدة فهو حارة عن
المدة والمضعة كفي في مومس، و سنة بعد سرب كم من جوهري.

وسمه مد الماء من جهة أن لأحكام الآية بسور — في من حملته
السعة في سحبه وكرامة — لا ترى في مد، ككثر، بعد تحري بيت الأحكام في
المضاف أيضاً.

ومد شره في قوه (شره جسم حوال) تنصّل لمؤشرة مدع وعمره

(٢) «في الطهارة والسحاسة والكرامة»

أما الحرمة فلا تبعية فيها.

(٣) وجه عدم حرمة سور خلال عدمه عن صهرته، وبتم بحسن هو عرق

لأن الحلاله على قوب بشر به في محبت سحاسب مدع لله تعالى

«وهو المفتدي بعدرة الإنسان محضاً»

فلا يكون من خلال

١ — المفتدي بغير عدده إلا أن من أخصرت.

وَأَكْبَلَ الْخَيْفَ مَعَ الْخَلْثِ عَنْ السَّحْسَةِ (١) وَالْخَائِضُ سَهْمَةٌ (٢) وَسُورُ
السَّعْنِ وَالْحَمَارُ وَالْقَارَةُ وَحَتَّةٌ وَوَلَدُ الرَّأْسِ (٣).

٢ — والمغتدي بالمتنحسات ولو بعذره الإنسان.

٣ — والمغتدي بعذرة الإنسان وبغيرها.

«قيل أن يستأمن برجل الخليل»

كسمة الإسراء — عن ممد في شيء به بعد في كتب لأطعمة
ولأشربة — عذرة عن أب تصد خلات عن وجه يوم كنه لحسن، ويسر سفة
سأربعن يوم، وأمرة بعشرين، وسعة بعشرة، ونظرة وحوش بحمسة أيام،
والدجاجة وشبهها بثلاثة أيام.

(١) هـ ممد — في حق موضع السادة عن سحسة ذكره كثير من
أصحاب كالمعلمة (ره) في مذكورة ' والمصنف (ره) في 'مذكرى' في 'أكبر الخلف
صريحاً ولم يذكره كذا — 'ي صرح في الخلال، وصهر عذرة المصنف (د) في
هـ الكتاب أيضاً، هو رجوعه في لأحد أن كان خلف — نعم هـ الحكم في
خلال من راحة أنه يعتبر في حقه سورة لهذا حق موضع السادة عن سحسة

(٢) «وأحق بها المصنف في الساك كلّ منهم بها»

أحق مصنف (ره) في الساك كلّ منهم سحسة وإن لم يكن حائضاً قول
صاحب الخواهر (ره) في (١) وهو — أن الإحدى المذكورة — حائضاً يمكن مدركه
نوسوس، وعن كلّ حائض لا بعد الحق مستحبه ونفسه في ن والحب
(٣) في نفسه (٥) ولا يجوز وضوء سور يهودي وأصري وونداري.

(١) ح ١ ص ٦ م ٢.

(٢) ص ١٢ م ٣.

(٣) ص ١٦ م ١.

(٤) ح ١ ص ٣٨١ م ١.

(٥) ح ١ ص ٥٨ باب ١ بعد ١١.

الثالثة: يستحب لتساعد بين الثر^(١) ولباوعة^(٢) خمس أدرع في الأرض أصصة^(٣) أو تحبة لباوعة وإلا فسع^(٤)

وقد سبقت لحزمة سور ولد الزنا بما في الكافي^(٥) والتهذيب^(٦) والاستبصار^(٧)
عن الصادق عليه السلام

التساعد بين الثر والباوعة

(١) في الجواهر^(٨): أو مطلق العين على وجه.

(٢) «التي يرمى فيها ماء البرج»

في روض الجنان^(٩) وعرد^(١٠) أي عزم ماء البرج - من السحاب

(٣) في جوهر^(١١) فسرت الأصصه دخن، وسوجه في هذا تفسيراً في حر

يريد خدر حمل برء سبعة حمل. قدس عليه السلام. ب. ك. سبعة فسعة د. ع.
وإن كان جبلاً فصصة أدرع.

(٤) «ما ورد من أن تجرى العيون مع مهت الشمال»

التهت بالفتح: موضع هبوب الريح ج قهت.

يستند من هذه الرواية - في ذكره - سج (د) في تهذيب - أن جهة

الشمس فوق رأسه، في جهة جنوب، ولكن الرواية ضعيفة السند ومطلوفاً عنه. عن
سبعة د. ع. مع ما في الكافي والكشف في مهت شمال، ورثي عشر ذراعاً مع
كوب لكشف فوق شمال وليس أصل منه، ولم يذهب إلى أنه عد ثلثي عشر ذراعاً، ولا
إلى الخيل على ما هو المعروف من مذهبه.

(١) ج ٣ ص ١١ - لوصف من صور جنس ج ٦

(٢) ج ١ ص ٢٢٣ باب ١٠ ج ٢٢

(٣) ج ١ ص ١٨ باب ٨ ج ٢

(٤) ج ١ ص ٢٨١ س ٩.

(٥) ص ١٥٦ س ١٧.

(٦) ج ١ ص ٢٨ س ١١

(٧) ج ١ ص ٤١ ر ٣١ ج ١١

(٨) ج ١ ص ٤١ ر ٣١ ج ١١

ولا يحسن سترها وإن تقاربتا إلا مع العلم بالانقضاء.

الثالثة: السجاسة عشرة. سول، ولعائط من غير المأكول لحمه (١) دي سفس، والدم، ومبي عن دي السفس وإن أكل لحمه، والمبقة منه، والكذب، والخنزير (٢)

الضور نعم تأتي مع «وه لأرض»، وسكي سد خمس في سبع عشرة منها، وهي ضور صلاح الأرض كنه وأربع ضور من ضور «وه لأرض»، وهي عده عن جمع ضور موقفة قرر سر عن قرر «سوعه»، وصورة وحده من ضور سدوي الفررين، وهي «د كات ستر في حقه سم» وسدوعه في جهة الجنوب

الكلام في النجاسات

(١) «أو العارض»

كحلال.

(٢) «الترتان»

وعن في سد كربة عن من درس (د صه) د كس د.

ومن في أرض «و عده عنه» أن عن من درس (ره) — حصة اسجري منها. وهذا هو ظاهر كلامه في السرائر (٣).

«وأجرائها وإن لم تخلها الحاة»

ودهب سته المربص (ره) في «صردت» إن ظهرت ملائحته الحدة من

الكلب والخنزير

(١) ج ١ ص ٨ س ٢

(٢) ج ١ ص ٨٤ س ٣٥

(٣) ص ٣٦ س ١٥.

(٤) ص ٢١٨ مسألة ١٩.

والكافر (١) والمسكر (٢)

«وإن نابتها في الاسم»

كأنه من الكلب والخبر يدعي ساقا - ب أنقى - وقد سدت عليه
بأن المتولد منها بعض منها.

«أما المتولد من أحدهما وظاهر فأنه سعى في الحكم الاسم ولو لعبرهما»

كم يدعي المتولد من الكلب والثقة - فرصة - الشعب - مثلاً - وب
حكمه حكم الشعب من حيث لغيره واحتجته.

«فإن نبت المائل فالأقوى طهارته وإن حرم لحمه»

كم يدعي أن المتولد من النحس وحده لا كحد محسوب، وممكن له منها
بماثل أصلاً.

«لأصل فيها»

أي أصله طهارة والحرم، وب مسكوك طهرته وحرمه محكوم بظهوره
لأصلها - أي أصله الطهارة - ولشكوك حنته وحرمه محكوم بخرم الأصل له عدم
سدكية، وبفصل بحث عن هذين الأصلين في عدم الأصول.

(١) «أصلاً ومرئياً وإن انتحل الإسلام مع حمله لبعض ضروراته»

ينكر الأصل عذره عمن لم يكن كفره بعد الإسلام، ويرتد عذرة عمن كان
كفره بعد الإسلام، وهو يقسم أن المعتنق وهو من يعتنق بظفته حال إسلام أحد
أبويه، والمثني وهو من اعتنق بظفته حال عدم إسلام أحد أبويه.
قوله (وإن انتحل الإسلام) كالخروج والنواصب

(٢) «المائع بالأصالة»

فالخمر مسكوك بحس لغرض الإسلام، بين لا يكون مسكوكات للخدمة

والفَضْع (١)

كالحُضْبَةِ حَمَهُ وَبِهَا عَرَضٌ غَيْرُ الشَّعْبِ

ثُمَّ إِنَّ مَشْهُوهُ مِنَ الصَّدُوقِ (هـ) وَتَحْكِي عَنِ وَدَدِ (هـ) فِي الرِّسَالَةِ صَهْرَهُ
حَمَرٍ. وَتَعْنِي فِي الْخَوَاهِرِ مِنْ شَكَاةٍ أَدْرَسِي وَبَسْمِهِ وَخَوْبَارِي فِي
الْبَدَنَةِ ثَمَّ وَفِي وَكَلَفٍ كَمَا قَدْ عَرَضَ اخْلَافٌ وَسَقَرَتْ مَدَّهَ عَنِ عَدَتِهِ - أَيِ
الْحَمَرِ - وَفِي كُلِّ مَانِعٍ مُسَكَّرٍ.

أَيُّهُ الْبُحُودِي عَقْدُ "هَكَذَا" وَلَا تُرْسُ فِي صَلَاةٍ فِي ثَوْبٍ أَصْلَاهُ حَمَرٌ لِأَنَّ
لَهُ عَرُوضًا حَرَمَ شَرِّهِ وَهُوَ حَرَمُ صَلَاةٍ فِي ثَوْبٍ أَصْلَاهُ
وَمِنْ دَكْرِهِ صَدُوقُ (هـ) مَقْصُودٌ بَعْضُ الْأَخْبَارِ فِي الْبَدَنِ "وَلَا تَنْتَصِرُ"
وَهَذِهِ الْأَخْبَارُ زَهْدُ السَّحَابِ (هـ) فِي الْبَدَنِ مَوْفَقِيَّةٌ بَعْدَ مَعْنَى وَمَعْنَاهَا لَطْفٌ بِغَيْرِ
الْكُرْمِ

(١) «وَيُذَكِّرُ بِمَنْصَفِهَا مِنَ الْحَامِيَّاتِ لِعَصْرِ الْعَسِيِّ»

وَكَمَا يُبَيِّنُ كَرْمُ حَبِّ مِنَ حَرَمٍ وَغَرَقَ فِي الْحَلَالَةِ لِمَا قَدْ مَنِ
الْإِحْتِلَافِ عَدَدُهُ بَعْدَ (هـ) فِي مُتَعَدِّ "وَسَحَابُ (هـ) فِي بَدَنِهِ" وَبَسْمُهُ إِذْ
أَنَّهُ يَجِبُ إِزَالَتُهُ - أَيِ الْعَرَقِ - مِنَ الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ.

وَدَهَبُ الصَّدُوقِ (هـ) فِي الْفَقْدِ فِي حَرَمِهِ صَلَاةٍ فِي ثَوْبٍ أَصْلَاهُ اِعْرَاقٌ مِنَ
الْحَرَامِ وَقَالَ لِلْعَلَامَةِ (هـ) فِي حَقِّهِ "وَسَهْوٌ بِمَعْنَاهُ وَهُوَ حَرَمٌ سَلَّارٌ - فِي

(١) ج ١ ص ٣٤ س ١

(٢) ج ١ ص ٤٣ س ١٦ مدح ١٩

(٣) ج ١ ص ٢٨٠ س ١٢ ج ١٠٩ و ١١٠ و ١١١ و ١١٢

(٤) ج ١ ص ١٨٩ س ١٢ ج ٥ و ٦ و ٧ و ٨

(٥) ص ١ س ١٦ و ١٧

(٦) ص ٥٣ س ١٢

(٧) ج ١ ص ٣٨ س ١

(٨) ج ١ ص ١٦٤ س ١٦ مدح ٥

(٩) ج ١ ص ٥٧ س ٤

وهذه يجب إزالتها (١)

المسألة . وإن دبر في غير ذلك . فهو مباح وهو المعتمد

« كما اعترف به في الذكرى والبيان »

الاعتراف في الذكرى ص ١٣ س ٢٩ وفي مسد ص ٣٩ س ٣

« وكونه في حكم المسكر كما ذكره في بعض كنه لا يقتضي دخوله فيه »

جواب عن عمد ريث « العصار » يعني بدعلا وشدة وذهب ثلثه . مما
أصل لا يعتد . فنقر به أن « العصار » يعني في حكمه مسكر فيشبهه قوته (مسكر)
وتصرف الجواب عن هذا الاعتذار أن كون « العصار » يعني في حكمه مسكر لا يقتضي
دخوله في المسكر مع إطلاق مسكر . وإنما به حل العصار يعني في المسكر حيث يذكر
أنه من - مثلا - المسكر وما في حكمه

حكم المحاسنات

(١) « لأجل الصلاة »

قوله (لأجل الصلاة) وكذا قوله فيما بعد (لا يستعمله) يدل على أن وجوب
إزالة الحاسنة من ثوب وبدن وكذا عن مسح حبة والأوب وجوب شرطي . بمعنى
أنه لا تخور صلاة ونحوه . مما يتوقف على نظرية - في ثوب محسن ومع بدل
المحسن . ولا تخور سجدة على ما يكون محسناً . كما لا تخور لأكل ولشرب من الأولى مع
محاسنها . وأما وجوب إزالة الحاسنة عن المرح والصرائح المقدسة والمصاحف
مشرقة فكيفي . ومما ذكرناه ظهر أن وجوب إزالة الحاسنة عن ثوب والبدن
لا يقتضي الصلاة . بل يجب الإزالة عنها لأجل الصلاة وعبره . مما يتوقف على النظرية
كالطواف .

(١) ص ٥٦٩ س الأخير

(٢) ص ٣٦ س ٢٩ .

عن اثوب و ليد^(١) وعبي عن ده الحرج والقرح^(٢) مع السيلان^(٣) وعن
دون الدرهم البقل^(٤)

(١) «لاستعمالها فيما توقف على طهارتها»

لاستعمل . لدى توقف على نظافته كما لا يستعمل للأكل والشرب .

(٢) حرج والقرح بفتح أوهم وسكون ثبته مصدران ، وهما في القرح صم
لاون نصاً

(٣) «أما لو انقطع وقتاً سعيها ، فقد استغرب المصنف في الذكرى وحبو الإزالة»
الاستغراب في الذكرى من ١٦ من ٣٤ .

«والذي سفاذ من الأحجار عدم الوجوب مطلقاً حتى سراً»
من الأحجار ما في لكبي ' وهدب ' ولا مسدرة ' .

(٤) في روض خدنا ' يعني بركن من وحف الفلام منسوب إلى
رأس البعل صرته مثالي في ولايته سكة كسروته وشهرته ، وفي بفتح وتشديد
اللام منسوب إلى بقل قرية بالجامعين .

وفي سمرقند ' منسوب إلى مدينة قديمة تدعى سمن . بلخمين - قرية
من بلاد سمن وسمن فرس من فرسج مقصده سنده الجامعين

«وقد رُبِعت أخصى الراحه»

الأخص بفتح الميم معنى الوسط .

(١) ح ٣ من ٥٨ باب الثوب بصبه الدم والمثاق ١ .

(٢) ح ١ من ٢٥٨ و ٢٥٩ باب ١٢ ح ٣٤ و ٣٩ .

(٣) ح ١ من ٦٧ باب ١٠٦ ح ٨ .

(٤) من ١٦٥ من الأخير .

(٥) من ٣٥ من ٣ .

من غير الدماء لثلاثة (١)

(١) الموحود في بكائي ' وسهدب ' هو مشاء خصوص دم الخيص. ولعمه
 نلث حصن المفيد (ره) في نسخة ' الامتداء بالخص. سبب ألق الشبح (ره) في
 مسود ١ وسهانة (٢) وغيره أب غير شبح - بدم لخص الامتداء وللمس ،
 ودعى في العنة (٣) لإجاء على دث أي مشاء لدماء لثلاثة.

«وألق بها بعض الأصحاب دم بحس العن»

بعض لأصحاب هو اس حرفة (ره) في الوسنة (٤) والعصب ابرو يدى على ما في
 مختلف (٥) وعلامة (ره) وه وسحرير (٦) والوعد ' واستدكرة ' والمتهى '

«وقصة الأصل تقتضي دخوله في العموم»

ومقتضى دخول دم بحس العن - كدم بكتب وخبرير وكفر - في العموم
 لغو، وهو موب اس إدريس (ره) في سرانر (٧).

«ومع هزقه أقول أحوذها إلحاقه بالمجموع»

(١) ج ٣ ص ١٠٥ باب الرجل يصلي في الثوب ج ٣.

(٢) ج ٢ ص ٢٥٧ ح ٣٢

(٣) ص ١ ص ٣

(٤) ج ١ ص ٣٥ ص ٢١

(٥) ص ٥١ ص ١٤

(٦) ص ١٨٨ ص ٣٣.

(٧) ص ١٠٥ ص ١٨.

(٨) ج ١ ص ٥٩ ص ٣٦

(٩) ج ١ ص ٢٤ ص ٣٠

(١٠) ج ١ ص ٩ ص ٢

(١١) ج ١ ص ٨ ص ١٩

(١٢) ج ١ ص ١٧٣ ص ٣٣

(١٣) ص ٣٥ ص ٢٨

لعوب، وأقول: وجوب إزالته لئلا يستغرق إذا كان حيث يجمع بين الدرهم
 قصده، وهو قوب سائر (ره) في مرسد^٢ وأما حره في اوسنة^٣
 القوب بثني^٤ عدم وجوب إزالته لئلا المذكور، وهو قوب نسخ (ره) في
 لسونة^٥ و س إدريس (ره) في سائر^٦ وحق (ره) في شرع^٧.
 القوب ثلث وجوب إزالته مع حسن، وعدمه مع عدم التحسن، وهو
 قوب الشيخ (ره) في الهدية^٨ وحق (ره) في المعبر^٩ وبعد هرايته لافق في هذه
 لأفقه س أن يكون يستغرق في سد أو في ثوب واحد، وأما إذا كان يستغرق في
 ثوب متعدده فإنه حر أن يحكم حكمه لتغريق في ثوب واحد

«والثوب واحد يصم بعضها إن بعض على أصح نقول»

فمن صم بعض ثوب واحد، كل من الثوب واحد على حدة فلا يجب
 لإزالته، بل يجمع مجموع مثله في ثوب واحد من الثوب إلى درهمين ثوب كل واحد منهما،
 وهذا لقوب حهر حقيق (ره) في سائر^{١٠} و س إدريس (ره) في السائر^{١١}.

«فإن تغشى من جانب إلى آخر فواحد»

بغشت مخرجه، تسعف وانتشر.

«واعتبر المصنف في الذكرى في الوحدة مع استغنى رقد الثوب»

(١) ص ٥٦٩ س ٢٦

(٢) ص ٦٠٥ س ٢

(٣) ج ١ ص ٣٦ س ٣

(٤) ص ٣٥ س الأخير

(٥) ص ٤٣ س ٤

(٦) ص ٥٢ س

(٧) ص ١١٩ س ٣١

(٨) ص ٤٣ س ٣

(٩) ص ٣٥ س الأخير

ويعمل لشوب مرتين بيها عصر^(١) إلا في الكثير وخاري^(٢)

الاعتبار المذكور في الذكرى ص ١٦ من ٣٧.

«وإنما ضاع مانع ظاهر في هذا العمود لعدم قولنا للبصيف في الذكرى و«ب»

الذكرى ص ١٦ من ٣٧ والبيان ص ٤١ من ١٣.

(١) «ولننبه مضمونه في الول»

تجد النص في الكافي^(١) والتهذيب^(٢).

«وجعل المصنف غيره عليه من باب مفهوم الموافقة»

قد فترنا مفهوم الموافقة، والفرق بينه وبين مفهوم عدمه في كتابه وصحاح

وعلقت على كتابه بعد ذلك في كتابه ص ٤٥ من ٣.

«فلاكتفاء» مرفوعة في غير الول أقوى عملاً بإطلاق الأمر»

المردود خلاف الأمر مرفوعة عن إطلاق الأمر من دون قصد حسن

بالمعنى، فيصدق الامتثال بالمرّة.

«وهو حصار مصنف في الناحية حرماً، وفي الذكرى والدروس تصريح من «سرد»

حسب المصنف (رد) في ص ٤٠ من ١٣، والذكرى ص ١٥ من ٣.

والدروس ص ١٧ من ١٢.

(٢) «بناءً على عدم اعتبار كثرة»

قوله (بناءً على عدم اعتبار كثرة) راجع إلى ح. بن قنطار، ولعلّ عدم

(١) ج ٣ ص ٢٠ باب الاستبراء من البول... ح ٧.

و ص ٥٥ باب البول يجب التوب والتجديح ١

١٢٠ ح ١ ص ٢٤٩ باب ١٢ ح ١٣ ص ٢٥١ باب ١٢ ح ١٢ ص ٢٦٦ ح ١٢ ح ٧٧

ويصت على ابدن مرتين في غيرهما و إماء فإن ولغ فيه كذب (١) قدّم عليها مسحه بالتراب (٢) ويسحت السبع فيه (٣) وكذا في المرأة وخبر (٤)

بعد العصر والتعدّد في الحائض على قول الجمهور من عدمه بعد أكثر من عشرة أشهر في عدمه بعد عشرة أشهر من عدمه. وأما على قول العلامة (ره) وجماعه من عدمه بكرة في عدمه بعد مائة من عدمه فلا خلاف بحسنه واعتدال تعدّد في الحائض مع قلته

(١) وأما شيخ (ره) في خلاف (١) والمسح (٢) بكتف خير يري

الحكم

(٢) «دون غيره مقام شهيد. وإن تعدّ أو حلف فساد الحق»

وبعض العلامة (ره) في المختلف (٣) عن ابن أحمد (ره) أن المسح بالتراب أو مرقوم مضموم. وعن ابن أحمد (ره) أنه إذا وجد شراب بعينه في الإناء فحلف على الماء وإن وجد غيره من الأشباه أو مرقوم غيره كذب حدث حائراً. ثم قال العلامة (ره) والأقرب (فصّر عن شراب مع وجوده) فإن تعدّد مرقوم مضموم من الأشتان وشبهه، فإن تعدّد فالأقرب.

«والحق ما يوجب لطفه الإص»

بولون بضمه واو مصدر. وقد غلظه معنى بولون في عبارته الشرح، وأما بضع فهو عبارة عن السحس وبالفارسية (البسیدن).

(٣) «خروجاً من خلاف من أوجها»

الذي أوجب لسبع هو ابن أحمد (ره) على ما في المختلف (١).

(٤) أي بوجبه أقره، ووجوب خبره، وطلاق عبارة لمن من جهة الاعتماد

(١) ج ١ ص ٤٦ م ١٣

(٢) ج ١ ص ١٥ س ٤

(٣) ج ١ ص ٦٤ س ١

(٤) ج ١ ص ٦٣ س ٢٩

واثلاث في اسافي (١)

على ه هو سهور.

«للأمر بها في بعض الأحيان»

في التهذيب^١ ، على بدء سدي نصب فيه سُخْرِدَ منه سَمْع مَرَب
والسُخْرِدَ كصرد صرب من السُخْرَجِ جرد س وقيل تذكر من سُخْرٍ وقيل. ذكر
الكثير من القار.
ومنه ذكر ه جهرانه لوعتر المصنف (ره) ، سُخْرِدَ من سُخْرٍ كان وى.

«والأقوى في وقوع الحرير وحب السبع لصحة روايته»

رواية موجودة في التهذيب^٢ وصحة موجهة في سكي^٣ وأما محن
البحث فلا.

«وعليه المصنف في باقي كتبه»

جمع س س ص ٤٠ من ١١ والدمشقي ص ١٦ من ١٥ وسدي ص ١٥ من ١٣
وهذه القاب س ي وحب سبع دماء في ووج حرير - مختار علامة (ره) في
أكثر كتبه، قال في مصنف^٤ ووج حرير ح في أكلة كس س عس من ووجه
- أي الحرير - سبع مزب.

(١) «للأمر به في بعض الأحيان»

راجع سكي^٥ والتهذيب^٦.

(١) ج ١ ص ٢٨٤ باب ١٢ ح ١١٩.

(٢) ج ١ ص ٢٩١ باب ١٣ ح ٤٧.

(٣) ج ٣ ص ٦١ باب الكلب يصب الثوب... ح ٦.

(٤) ح ١ ص ٦٤ س ٣

(٥) ح ٦ ص ٤٧٧ باب الأواني تكون في الحرير ح ١

(٦) ح ١ ص ٢٨٣ باب ١٢ ح ١١٧ ووج ١ ص ١١٥ باب ٢ ح ٢٣٦

والغسالة كالحلّ فيها (١)

الغسالة

(١) «أى قبل خروج تلك الغسالة فإن كانت من غسله الأثون وجب غسل ما أصابته تمام العدد»

لا خلاف في نجاسة الغسالة مع التعبير في أحد أوصافها الثلاثة وأما مع عدم التعبير فقد اختلف على أقوال:

الأول: نجاسة كغسل من خرج منه، فإن كانت غسالة من غسلة الأثون وكانت نجاسة معه قبل غسله، وجب غسل ما أصابته لغسله من قبل، وإن كانت من غسلة شيء يكره في نظيره، أصابته الغسلة مرة واحدة، وهذا القول مختل بنصف (ره) في عدم نجاسة، واستحواذ الشرح (هـ).

الثاني: نجاسة كغسل من خرج منه، وإن كانت لغسله من غسلة الأثون وجب غسل ما أصابته معه وحده، وإن كانت من الغسلة شيء فلا يغسل ما أصابته بعده من الغسل أصلاً، وهذا القول فريد، لأنه يستبعد من نسخ (ره) في الحلّ، ولكن أصله من خصصه حكم غسلة الأثون، وأما عدمه غيره كإلحاقه من نسخ (ره) في خلاف "صهبة"

الثالث: أن الغسالة كالحلّ قال الغسل، فلا فرق بين أن يكون الغسل من غسلة الأثون أو أنه في شيء غسله ملاقته غسالة ثم عدد المصير، وهذا القول حديثه محقق (ره) في الشرح "والعلامة (ره) في المنصورة" والحرير

(١) ج ١ ص ٤٤ مسألة ١٣٥

(٢) ج ١ ص ٤٢ مسألة ١٢٩

(٣) ص ١٢ س ٩

(٤) ص ٤ س ٨

٥، ج ١ ص ٥ س ٢٩

وال تذكرة^(١) والنتهى^(٢).

والعدهر أن هذ نوب هو سنهون من مد حرس

الرابع: أن الفساة كالمحل بعد العسل فلا فرق بين أن تكون العسالة من العسنة الأولى وثانية في أنه لا يجب عمل ملاقة عسنة، فهذا النوب لا حرج على صرف العسك من نفسه من جهة أن نوب سلفه عسك عن عسنة بعد له مصد. وهذا النوب مد رد عن صهره مصد. وهذا النوب لا حرج سلفه من شبح (ره) في مسوط في خصوص عسنة إباء الولوغ حيث قال: وبأقرب من ماء بدن عسل له لإداء من ولوغ الككب حصة، نوب لإسك أو حسده لا يجب عسنة سوء كان من عسنة لأقوة وثانية أو اثنته

«ويستثنى من ذلك ماء الاستنجاء»

في السب لعرب مدة (ح) الاستجاء مستخرج من حوم من بطن، وفي هو راته عن سدة العسل ونسج. وفي هو من حوب سخرة وأحبه قد قطع كانه قطع لأدى عن عسنة، وفي هو من سخرة وهو من ربع من لأبص كانه يطله من تحت.

النحو: ما يخرج من البطن من ربح أو غائط.

«فعسالة طاهرة مطلقاً ما لم يغير باسحاسه»

سعى اعرض لأمر

الأول: أنه لا فرق في صهره ماء الاستجاء. نفس وعدر من يكون من عسنة الأول أو الثانية، وسن في إردص^(٣) وعسنة عن خلاف حصص الظهارة بما إذا كان من العسنة الثانية

(١) ح ١ ص ٥٥ مس ٢٢

(٢) ح ١ ص ١٨٩ مس ٢٥.

(٣) ح ١ ص ١٥ مس ٣

(٤) ح ١ ص ١١ مس ٣٣

الرابعة: المظهورات عشرة: الماء مطلقاً^(١)

لأنه لا فرق بين متعلّي وغيره، على ما صرح به بعض الأصحاب، نعم استثنى بعضهم ما إذا كان التعلّي فاحشاً
 ثابتاً بظاهره، لا سيما في ما يرجح كثير من أصحابنا، وظاهره بعضه
 معقول، ويظهر ضرورة في سبعة فلا خورع في سبعة صغير من حدث أو حيث، وقد
 ردعي بإخراج عن عدم خورع حسب ما في كذا لا سيما في حش على قول
 لغيره، وعنه، لم يحصر فيه خلاف في رفع حيث وعدمه، وهذا لا مبرر له
 وقع تحت غير مقتضى جوهر، ومندرج بكرمة^(٢)

«أو نصب بحاسة خارجة عن حقيقته الخدب المسحى»

أي أن يصب في ماء الاستحاضة مشروط بعدم إصابته بحاسة خارجة عن حقيقة
 الخدب المسحى، وأنه إذا أصابه حاسة كدنت — كعدم المستصحب بالحدث
 المستنجي — لم يكن طاهراً.

«والمحذ»

قوله (أو محذ) معصوف عن قوله (حقيقة) أي أن طهارة ماء الاستحاضة مشروطة
 بعدم إصابته بحاسة خارجة عن محل خدب المسحى، وهو إذا أصابته حاسة كدنت لم
 يكن طاهراً.

المطهرات

(١) «من سائر المجاسات التي تقبل "المطهر"»

في هذه المادة حمداني

لأنه لا يكون مراداً بحدوثه هو غسله، أي لأغراض استحضة

(١) ج ١ ص ٣٥٢.

(٢) ج ١ ص ٦٢.

ولا أرض تطهر بطن السعل^(١) وأسفل لفده^(٢)

من بول واعنط، وعمرهما مع عدم. والتقصه بقوله (بني نفس التطهر) لإخراج ما لا
يعمل التطهر بالماء، كالمسه فيها تطهر بالاستحالة، وذلك بكونه بطنه يطهر بالإسلام
وهذا لاحتمال يرد عليه أن عمر لمسه والكافر أيضاً لا يطهر بالماء، فبالحسن لابد
غير فليس يطهره بالماء، فاسوب مدد بولاً بحسن وكذا اعنط وغيرهم من الحسابات
بدائية نظير المدد استحققه، على ما سطره في الإحتمال الثاني.

ثاني أن يكون المردن حساب ما هو بحسن العرض أن لمستحبات، واتصفت
لذلك لإخراج ما لا يعمل تطهير كاستحبات غير الماء، فإن ليس يستحسن لا يطهر
بالماء، بل تطهر بخروج ليس عن كونه دس، فبفتح القلوب وأن ليس المستحسن غير
فليس يطهره، وهذا لاحتمال يؤيده ما مضى في بحث السجس، حيث إن
المصنف (ره) لم يذكر أن اعنط غير سعل تطهره الماء، فقد شارح (ره) وليس في
عبارته هما ما يدل على إخراج الماء في غير السعل، نعم يحسن استعداده من قوله سعل ماء
مطلقاً وبعبارة احتراؤه.

الثالث أن يكون مراد بالحساب الأعم من الحسابات بدت وولعرض،
وهذا الاحتمال يرد عنه ما أورده على لاحسن الأقول.

(١) «وهو أسفل الملاصق للأرض»

قوله (ملاصق للأرض) لإخراج أسفل سعل ملاصق بفده وبه لا يطهر
بالأرض، كما لا يخفى.

(٢) «مع روال عن النجاسة عنها»

صعب الثبوت في قوله (عنها) راجع إلى طين سعل ونفس لفده، واضمير
لثبوت في قوله (بها) راجع إلى الأرض.

«ولولم يكن للنجاسة حرم ولا رطوبه كفى مستى الإماس»

والسرب في السجود، والحب الخضر^(١) في غير حنظل^(٢) ولشمس ما
جففته من الحصر والبوارى^(٣)

في الذكرى و٦ حصر في الشئ، وحصر من خمسة وخمسة عشر دراهم.

«وهل يشترط طهارتها وجهان»

نحو ما بشرط طهارة بمصنّف (ره) في الذكرى^(١) وصريح عبارة من
خبر (ره) على ما في حدائق^(٢)

«والإطلاق لضم وأصوى نصفي غنمه»

الضم موحود في الكافي^(١).

«وحشده الأقطع كالنعل»

مرر بحشه لأقطع غدره عن الرجل مقصوده

(١) «غير اللرج ولا الصقيل»

بمعنى ما ذكره من ذكره، وخرج بموه (عمر بن) لحسن بني
يكون لرجاً، وهو أي اللرج - يرادف بالفارسية حبسه، حبسناك، ويخرج بقوله
(حبس) نحو حبس حبس وخرج، فبهم لا يرادف عن الحبسه

(٢) «من الغائط»

وأما سعدي من غائط، والنوب فلا يفتقرهم غير ما.

(٣) حصر سباح أصغر من السرب

(١) من ١٥ إلى ٢٧.

(٢) من ١٥ إلى ٢٦.

(٣) ٥ من ٤٥٦ إلى ١٩.

(٤) ج ٣ ص ٢٨ باب الرجل طأ على العذرة أو غيرها من التقى.

وما لا يقبل^(١) وبما أحالته رمد^(٢) أو دحر^(٣) ونقص الشرب ودهب
ثمثي العصور، ولا سحابة، وبقلاط الأحمر حارة^(٤)

سورنا- احضر لسوحي من نخصب، ورمى معرب

(١) «ولا يكني تحبف الحرارة»

أي من دوح، شرق سوس

«ولا افواء المفرد بطريق أوى، نعم لا نصرا انصمامه إليها»

أي انصمامه هو، في شمس، وبرد دوح، حارة عن مريح محصف

«بحلاف السعد الملائق إذا أشرق على بعصه»

أي إذا أشرقت الشمس على بعص السعد الملائق لا يظهر لا بعص

الذي أشرقت لشمس عنه، طعمره ودرطه دوح غيره من الملائق بلا واسطة أو معهما

(٢) «لا خفاً وأجرأ في أصح القولين، وعنده المصنف في غير المكان»

راجع المذكري ص ١٥ س ٢٩ وأندروس ص ١٦ س ٢٠ و ص ٣٩ س

١٦

«وقه قوى قول الشيخ بالطهارة فيها»

قوله (فه) أي في س، وقول شيخ (رد) في المسوط صريح في طه.

الآخر.

(٣) «وكذا العصور بعد عليانه واشداً»

أي وكذا عصر بعص لعني بعد عنه به، و شدة ده حارة

والإسلام^(١) ونصير العن والألف وعنه ضيف وكذا باطن، بروا
لعن^(٢)

(١) «وما يتصل به من شعر وعنه لا لغره كنه»

قوله (كنه) أي كنهه أي كنهه مبسوطة بكسر حاء، إسلامه وأنها لا تعبر
بالإسلام، فكيف شبهه أي لم يكن مبسوطة في تلك الحال

(٢) في قول ضيف (ره) (مظهر لعن) مع حذف

ألف. هو أن يكون بصيغة تصاريح من رب العن، وعنه والألف
وعنه وكذا صر معصوم عن عن، وقوله (ر ص) مفعول، وعنه، ومظهر هو
وحواله مبسوطة

س. يكون قوله (مظهر) بصيغة تصاريح من رب ثلاثي اسجد، ولعن
وعنه، ويكون قوله (ر ص) بلا ميم، وعنه، ومظهر هو ر. عن، وهـ
لاحتة. حمنة تختص ع. هـ (ره) في بعضه أ. و، س. وفي ش. لا حمنة
الأ. ولا ع. في حمنة. أي حمن عن وأخوه. مظهر توصف من الشخص.
ثم إن المظهر أن عذ لم يصف (ره) مظهر عشرة، وعشر أن يتر،
وختم الظاهر من أصداف الأرض، وهو مدحج في كنهه أي من مظهرات أي
الأرض، كما ذكره كذا في نرسن حمنه، وعنه، وشمس ثبت الأفع. .
وعشره ر. عن حمنه.

ويمكن أن يكون عذ المظهرات عشرة، وعشر أن قوله (ومظهر عن والألف)
مع ما يحكمه، لأن يكون أحد مظهرات، وتدرج الاري لإسجد به، أن يعن
مظهر مقصود لإسجدته أشمل في كنهه سب لبار، وتدرج الإلفلاب في لإسجدته،
أو يعن بعض البرود هـ ثني بعض واحد كمن أحد مظهرات بعض، ولعن ما
ذكره في وجه عذ ألفه عشرة أحوال الاحتمالات.

ثمة تطهيرية اسماء مخصوصة واسمى وسميت^(١) فهي قصور ثلاثة:
الأول في وضوء^(٢) وموحيه اسون والندف وبرج^(٣)

(١) «الرفع للحدث، أو اسبح للصلاة على المشهور»

وجه شهرة م عرفت في تعريف صهره، من أن اصطلاح لاكثرين في
لتطهارة عبارة عن خصوص ما هو مريح للصلاة.

«أو مطلقاً على ظاهر التقسيم»

قوله (مضد) أي سوء كتب كين من زأمر ثلاثة مسجد للصلاة، ثم عر مريح
ها، وهذا مد من مشهور، وقد عرفت عند بحث من تعريف صهره ان تطهيرة
بمعنى خلاف اصطلاح لاكثرين، ووجه صهره انفسه في رابعة من مريح للصلاة
وعره عرفة عن، خلاف الوضوء وعسل وسمي وعده بقصد خصوص مريح للصلاة

(٢) «وأصله من الوضوء وهي الطاقة والنباض من طلمه الديوب»

أي أن وجهه معني لطيفة وحيدة من صفة ديوب، وحيدة لغة من
الطاهرية والمعوية - على ما يستمد من اسب عرب وعره - وكذا بصفة قه عة
من الخمس والندوة الغداهن والمعوية - على ما يستمد من كتب اللغة - هذا
حسب اللغة، وأما عبارة اشرح فميد احمد لا
الأول أن يكون قوله (من صفة ديوب) معتقاً بصفه وحيدة كسبه
وعليه، فمحتضن اسماؤه والندوة المعوية

ثاني أن يكون متممها لثاني فقه، ويراد من انتصاره خصوص المعوي
ومن اسماؤه لأعم منه ومن العدمي
ثالث كشي لا أنه رد بالطاقة خصوص عهري، ولعن هذا الاحتمال
الأخير أولى من الأولين.

(٣) «والسبب أعم منها مطلقاً»

أي أن حسب لغة من الموحب والافض، ووجه أهمية السبب أنه كني

يصدق عليه الموجب وإن قص يصدق عليه السبب. من يصدق سبب من دون أن يصدق موجب وإن قص كالحدث من الحدث قبل وقت الصلاة، أو بعد وقتها، وفعليها من قبل، إذ لم يجب على الحدث أنه عبادة أخرى مؤقتة عن الطهارة، وأنه لا يصدق على الحدث المذكور لموجب وإن قص مع صدق سبب عنه. أمّا عدم صدق موجب فلا تنافي لتكسيف حتى موجب الحدث المذكور لا يتوقف تكسيف عنه، وإن عدم صدق الساقص فلا تنافي لغيره حتى يفتضح حال الاستفادة ذكره، وإن صدق سبب فعدمه إن أراد، لأن سببه صلاحته لا يترتب له مدخل بالفعل، أو غير ذلك لأن سبب سرعة علامات ومعروف، وعنده لا يندرج في إطلاق السبب عدم مدخله المعتد في تكسيف في غير وقت عبادة مسروقة به، وفي حصى ومحبوب مضى من راحة فقد اضطرب، وفي حدث من راحة به، كما لا يندرج في إطلاق سبب سبق حدث في عدم، بوجود صلاحته لا يترتب كل من حدث له في وإلا حتى، وكون كل منه علامة ومعرف بوضوء، من إيراد لموجب به يكون موجب بالفعل في وقت عبادة مسروقة به من موجب، وعلى تقدير أن لا موجب هو أعني من موجب بالفعل وبشأنه في وقت عبادة مسروقة به وفي غير ذلك وقت نسبة بين السبب والموجب هي التساوي.

«كما أن يسما عموماً من وجه»

أي كره أن اسمه من موجب وإن قص عنه من وجه، فقد خصصت كحدث من يتعذر بعد وقت الصلاة وقبل فعله، وقد يصدق لموجب بول أو قص كالحدث من يحدث بعد دخول وقت الصلاة وقبل فعله، وإطلاق موجب حيث يترتب غير صلاحته كل من حدثت به من وإلا حتى للإيجاب، وإما أن موجب بشرعية علامات ومعروف، على عموماً عرفه في سبب، وقد يصدق به قص دون الموجب، كحدث من يتعذر من وقت الصلاة إذا لم يجب على الحدث أنه عبادة مشروطة بالطهارة.

«فكان التعبير بالنسب أولى»

ولنوم عات على لسمع والبصر^(١) ومر من بعتل ولا مسجصة، وواجه
النبة^(٢) مقارنة لغسل الوجه^(٣)

وجه لا يورثه عذرة عن بعتل بسبب على هذه الأشياء دة ، يوم موجب
وبفص ، بعتلهم عا - أي عن لسة - أح - على م عرس مقصدا

(١) «أما البصر فهو أضعف من كثير منها»

وجه ضعف البصرة عن هذه فتصا عنه يوم على بعتل عنه على كثر من
عواش ، كف ، وكرا م لا من م سمع لأف هدا ، وكس عدهم كمر
عن بعض محسن - يرد عنه يوم على البصر عبارة عن كون البصر بحيث لو فتح
لا من نشت ، وعنه بسبب عنه على بعتل ، ضعف من عنه على كثر من
إحس ، وهذا - أي عنه أضعف هو وجه في تخصص ذلك كمر ، مع
تخصص موجود في خلاف ' وامسود ' ونحير ' مذكورة ' وعنده من
الكتب .

(٢) قد تكلم المصنف (هـ) في سنة مقصدا في كمره ' هو عدا وعود ' و
وحول ما ورد عن نبي صلي الله عليه وآله من أن أحد يوم حرم من عنه ، ورجع

(٣) «اعتبر شرعاً وهو أقوى حرء من أعلا»

قوله (اعتبر شرعاً) لغة بعتل ، أي بعتل مقدرة بعتل بعتل معه سرء في
وجه ، ودرت لعل بعتل شرعاً عبارة عن غسل أقوى حرء وجه من بعتل لأعلى .
وب البعتل مقادون لأعلى ' ومن صرف بعتل وب كمر عدا عدا عدا ' إلا
أنه ليس بفصل شرعاً .

(١) ج ١ ص ١٩ م ٥٣٤ .

(٢) ج ١ ص ٢٦ م ٨ .

(٣) ج ١ ص ٦ م ٣٠ .

(٤) ج ١ ص ١١ م ١١ .

(٥) ج ١ ص ٧٤ فائدة الأولى وحس ١٠٨ فائدة ٢٢ .

مستثمة على أوجوب^(١) والتغزب^(٢) ولاسحة أو لرفع^(٣)

«ولأن المقارنة بعد الأفعال الوصوء»

دس حر لا حب مقاربة شقة نفس أو حرء بوجه من طرف لأعلى وى
مذكره ووصف — أي استة عند ابتداء غسل وجهه، وخو أن تغذم عند غسل
اليد من المسحب لاقبه ولا بعد خروج في وجهه وسب في الحد في^(٤) حوار بعدم
سبه في وصوء و غسل عند غسل اليد مسحاً إن سهره، ثم في بل حكم
معاملة في سبي^(٥) ولا مسح ب.

(١) «ولأن بوى الدب، وفي ذكره لأنه خارج عن العرض»

عند ر عن المصنف (رد) حسب ر كرقصه بوجوب وم مذكر قصد سدب،
وفوله (معرض) مء أي عند هو مقروض من عذء حسب، ويمكن أن جعل المعرض
على أوجوب وحصل تحقيق عذر (رد) في عذته^(٦) تكون بعدة (معرض)
ر عن المعجمة، ثم قد بعد لا حب لا ب مستمه ومن جميع واحد، وفهم.

(٢) «سباً ما قرب المكاني»

أي شبة بقرب معقود و قرب مكسي، فكأن قرب مكسي لا بد وأن
يكون بواسطة سيء مقرب ولا حصل بدونه، فكذلك القرب معقود الذي
هو رفة — لا بد أن يكون بواسطة سيء وهو وصوء في عدم ولا يحصل بدون وسقة.

(٣) «حب يمكن»

يسعى بعرض لأمر

لا قبل أن المهرأ — فوله (والرفع) من دس كبا في سحة

(١) ج ١ ص ٥ س ١

(٢) ج ١ ص ١٨٤ س ٣.

(٣) ج ١ ص ٢٥ س ٢٤.

(٤) ج ٢٩ س ٢٤.

الذي أن وجوبه الاستحالة ورفع، وكذا أنه أحدهم من سيج (ره) في
المسود واحدته علامة (ره) في مختلف 'ب' يستد من سيج (ره) في 'أ' به
عدم وجوبه لاستحالة أو رفع

ثالث أن نفسه (ممكن) لا يخرج وضوء المستحالة والمستحالة والمستحالة
فإنه لا يرتفع حكمه بحدب بوصونه.

«وامرأ رفع حكم الحدب إذا وقع لا يرتفع»

عدم رفع حدث على تقدير أن يرتفع به هو وجوبه بغيره كسوء
والحدب وجوه، وقد حدث بهذا المعنى في رفع لا يرتفع، ومن يرتفع هو حكمه، وحكمه
لحدث عبارة عن عدم حوزة حوزة في صلاة وجوه من حدبات أو من تقدير
بحدب حدث من بعدة من سيج (ره) في 'ب' كذا في نفسه من 'أ' بحدب حدبة
عن (الأثر) حصل بمكثف وشبهه عند عروض أحد سبب الوضوء والغسل ديع من
اصطلاحه متوقف بقعه على أحده) وحدث نفسه من لا يرتفع

«وكذا يصير انعاده عن غيرها حسب أن يكون العمل مسروراً»

بمعنى لمشرية كصلاة، فإنها مسرورة من سؤمته وعرضه، ولأول - أي
السؤمته - مشتركة بين صلوات خمس، كذا أنها مسرورة من لأداء ومقصده،
وهكذا.

«لأنه في وقت العبادة الواحدة المستروطة به لا يكون إلا واحداً»

وعنه، لا يجب الوضوء في نفسه، حسب وجوبه وبات بكونه ممتراً في
نفسه، وكذا حسب مآثر جهات عدم شراكه فيها بحدب وقد يستشكل بوضوء
تجديدي، بقرب (مشكك) به أي الوضوء التجديدي مستحب في وقت انعاده
ووجه لمشرية بالوضوء قبل فعله، فيستحقق الاشتراك في وضوء حسب وجوب

(١) ج ١ ص ٦٦ م ٣

(٢) ج ١ ص ٢ م ٣

(٣) ص ٥ م ٥

وحرى الماء^(١) على ما رتب منه الإلهاء ووصفي عرساً، وما من
القصص^(٢) إلى حر لذي صوت^(٣) وحبس خفيف شعر^(٤)

وحدث وحدث عن هذا (سكب الشح (ره) في وصف احسان^(٥) ذات الوصف
لأنه لا يبع^(٦) على وجه وجوب، ووصف^(٧) لشي لا يقع إلا على وجه سب، ثم يقع
حدهم على وجهين حتى توضح لاحقاً راتبهم من هذه الجهة

(١) «ما سئل كل حرء من ماء عن تحله إن غيره نفسه أو معين»
أي أن مراد حرى هو حرر الماء نفسه أو معين لا حرؤه كما هو ظاهر
من، ثم إن خري بمعنى المتكلم معناه في العن لا تسح، كما لا يخفى.

(٢) (مثبت اتفاق)

ولضم أعلى على ما في كتب اللغة.

(٣) «وهي ما بين منتهى العذار والترعة»

بعد كسر العين حسب نسخة أي شعر الذي يحددي الأذن وسه وبين
الأذن رص، أو هو من لوجه ما يست عليه شعر لمستطيل لمحاذا لشحمة الأذن إلى
أصل اللحي.

«وإبعاد العارض»

العارض: صفة الخلق.

(٤) عذر أن صفة الخفيف في شعر من صفة لصقة إن الموصوف،
ولمعي أي الشعر الخفيف، وهو أي شعر خفيف عبارة عن شعر يدي ترى أشبه
من جلده أي شعر في محس التحاطب.
ثم إن وجوب تحس خفيف شعر قول ابن أحمد (ره) على ما في مختلف^(٥)

ثمة عسل أسد من حرق^{١١} إلى اضراف لأحد بع. ثمة يسرق كذلك ثمة مسح
مقدم الرأس (٢)

و حتره علاقه (ره) قد^{١٢}

«والأقوى عدم وجوب خلل السعر مطلقاً وفقاً للمصنف في الذكرى والدروس»

راجع الذكرى ص ٨٤ س ٨ والدروس ص ٤ س ٥.

وهذا أن عدم وجوب حبس الشعر مصنف فوق شرح (ره) أنه في المسود^{١٣}
و محقق (ره) في معناه^{١٤}.

(١) «وهو مجمع عظمي الذراع والعصه»

قد هرب أن المراد من مجمع مجموع طرف عظم الذراع وعصه عظم من حد
حده في الآخر، وبه صرح المصنف (ره) في الذكرى^{١٥} و شرح (ره) في المسود^{١٦}
فوجب عسل طرف العصه الذي يتصل بطرف من الذراع لأحد بع، لأن سبب انضمامه
لعضته، وإذ فصمت أسد من المفصل وفق بناء مصنف حد عسل طرف العصه
الأسفل، بل لا يجب على تحديد أن يكون الطرف عده من نفس المفصل

«فتفصلان معاً من باب المقدمة»

أي مقدمة عصمة، فإن عسل أسد مع الأشياء موجب لعدم عسل^{١٧} حد
عسله واقعاً.

(٢) «أو شعره الذي لا يجرح عذته عن حذره»

(١) - ج ١ ص ٢٧ س

(٢) - ج ١ ص ٢٠ س ١٣.

(٣) - ص ٣٩ س ١٥.

(٤) - ص ٨٥ س ٣٧.

(٥) - ج ١ ص ٤ س ١٥.

بمسحة^(١) شاة صهر رحن^(٢) لعمري كدك بمسحة بشفة ليس
فيهما^(٣)

تصغير في قوله (عن حذو) رحن بن مسح، واحد مسح هو مسح رأس وهد
انقصد لإخراج مسح الشعر من غير عذو عن مقدمه رأسه فوجب حينئذ مسح على
مقدم الرأس نفسه، أو على مقدم من الشعر من غير عذو عن ذلك حذو

«وكنى المصنف (ره) بالرأس تعاضاً لأخيه على ما سب عنه»

عنه رعن عنه ذكر مصنف (ره) شعر

(١) «نعم بكرة الاستعداد إلا أن يعقد سرعته فيحرم»

وكرهه في شعر مسنون^(٤) أف. وذهب من حمزه (د) في مسحة^(٥) في حرمة
مسح جميع الرأس.

«وإن كان لفصل في مقدار ثلاث أصابع»

كون لفصل في مقدار ثلاث أصابع هو سهو، وهو مسح (د) في مسحة^(٦)
والمسح رعن من لا حذر فيه من ثلاث أصابع مقصورة مع واحد، فإما في سرد من
كشف الرأس أجزأه مقدار أصبع واحدة.

(٢) «وقيل بن أصل الساق وهو مخاربه في التفتة»

عنه بن علامة (ره) في بحر ر^(٧) وبنوعه^(٨)

(٣) «وفيه من اختلافه مسح أنه لا يربط فيه في نفس العصو»

(١) أصل من ١٦

(٢) أصل من ٢١

(٣) أصل من ١

(٤) ج ١ من ١٠ من ٢١

مرناً (١١)

وجه الإطلاق عدم تقيد مصنف (ره) 'المصحح في رأس ورحمن بحسب بدء
والختم، بينما قيد الفصل في الوجه والبدن بحسبها.

«وهو كذلك فيها على أصح القولين»

الضمير في قوله (فيها) راجع إلى مصحح رأس والرحمن، فمحور المكس في
رأس والرحمن، وهذا قول في النسخة، وهو الثاني عدم حوار المكس في رأس
والرحمن، وهو قول لستد ليرضي (ره) — على ما نقل عنه —، وهو الثالث
مفصل، وعدم محور في الرأس دون الرحمن، وهو القول الذي رتبته في
مدرّس^١، وهو الرابع المكس، وهو الذي رتبته في النسخة^٢.
ومما ذكره مظهر أنه لو عثر (على أصح لأقول) كما أؤيد.

وحسن ما يكون الضمير في قوله (فيها) راجع إلى نفس المصحح وعدم
لأصح في حسن قول لستد ليرضي (ره) في لانس^٣، و— صريـ^٤ و—
يريس (ره) في لستد^٥ من أن له أنه في عمل من من عرف، لا يعرف لأصح مع
مستحب، وعكسه مكروه شديد الكراهة.

(١) «فلو عكس أعاد على ما حصل معه اسريب مع نهاء الموالاة»

فإذا عمل به السري قبل يده عني، يعمل يده حتى ثم يده سري.

«وأسقط المصنف في غير الكتاب السريب بين الرحمن»

راجع المذكور ص ٩٠ من ٣٦ وس ١٠ من ٣ وفي لدرّوس ص ٤ من

١٦ ولا يرى المكس على لأون، ولا يديم سري على عني.

١ من ٤ من ١٦

(٢) من ١٠ من ٣

(٣) من ١٣٦ من ١

(٤) من ٢٢ من ٢٩

(٥) من ١٧ من ١٩

موسماً بحيث لا يحق السبق^(١) ومسه لسوء^(٢)

(١) «عن العصور الذي هو فيه مطلقاً على أشهر الأقوال»

العصير متفصل — هو — رجع إلى الموصى، والصمير في قوله (فيه) رجع إلى العصور، وقوله (مطلقاً) أي في حال الاحتياج والإصرار

ثم إن كون لا عيب في عصفو سبب على العصور الذي يكون موصفاً فيه، هو ظاهر عند المصنفين (ره) و من درس (ره) على ما تقدمه لمصنف (ره) في ذكره، ونقل عن من جسد (ره) أنه مضرع بالشرائط من على الجمع إلى مسح رجليه إلا بضرورة، وقد كثر التعريق حيث يحصل عصف، وأما إذا كان التعريق بقدر لا يحصل عصف، فقد حثف على أقوال أحدها: الصحة، وعدم الإثم.

ثم: صحته مع الإثم.

ثالثها: البطلان.

«والمعتبر في الجفاف الحسي لا التقديري»

وب كذا الوضوء في شتاء، وكذا فصل من لأفعد بعد لو كان وضوء في فصل نصف لطف بعصو سبب على بعصو سبب كان مشتغلاً به، لم يصح هذا الفصل.

ثم إن لازم ما ذكر بطلان الوضوء عند حرارة الهواء جذاً، حيث لو شغل بعصو خفف العصور لسبب عنه مع عدم الفصل من فصل، وجه البره حصول الجفاف حسياً، لأن هذا الجفاف معتبر بضرورة لا عدمه جفاف تقديراً.

سنن الوضوء

(٢) «وأكملة الأراك»

الأراك: شجر من حمض يشك بمصانه، واحدة أراك.

و محصنة والاستشاق وششهما، وشنة العسلان^(١)

السحسة لوهمة و طهر إعر رفقة ماء، ومع كثرته لا وجه لاستحبات نفس
مذكور، دفع سحسة لوهمة، داهه أن لسحسة لوهمة تدفع بدون ذلك

«الإطلاق النص»

النص موجود في الكافي^(١) أو عقبة^(٢) أو تهذيب^(٣) ولا مستصير^(٤).

«خلاقاً للعلامة حيث اعتره»

عتر للعلامة (ره) في منتهى^(١) فنة الماء في لاسحبات امذكور

(١) «بعد تمام القسلة الأولى في المشهور»

وهو قول الشيخ (ره) في التهذيب^(٢) والاصطح^(٣) وبسوط^(٤) وأن
دريس (ره) في لسنن^(٥) وأن الصلاح (ره) في الكافي^(٦) وعلامة (ره) في
مختلف^(٧) . وعلى علامة (ره) فيه كلام من حمد ومقدونس^(٨) أي نفس (ره) ثمة
قال: وكلامهم يدل على تسوية الثالثة.

«وأنكرها الصدوق»

١- ج ٣ ص ١٠٠٠ راجع لدخل بدو في راجع ١٣١٣ ص ٢ ج ٥

(٢) ج ١ ص ٢٩ ب ١ ص ٥١٤

(٣) ج ١ ص ٣٦ ب ٣ ج ٣٥ و ٣٦

(٤) ج ١ ص ٥٠ ب ٣٠ ج ١ و ٢

(٥) ص ٤٩ ب ٢٩

(٦) ج ١ ص ١٠ ب ١ ج ٥٠

(٧) ج ١ ص ١١ ب ١ ج ٥٠

(٨) ج ١ ص ٢٣ ب ٦

(٩) ص ٧ ب ٢٥

(١٠) ص ١٣٣ ب ١٠

(١١) ج ١ ص ٢٢ ب ٢٨

ولمعاذ عند كفى فعن، ومدة رحن بالظهر وفي الذمة بالطن عكس
المرأة (١)

في عمه ' واحدة ' .

(١) «فإن الستة لها البدأة بالطن والختم بالظهر، كذا ذكره الشيخ»

في نهاية (١٣) وسوط ' .

«وتبعه عليه المصنف هنا وجماعة»

وكذا في يد كرى '، ومن خمسة عن س. در. (ره) في سرائر ' .

ولحق (ره) في شرائع '، وعلامة (ره) في حرم ' ونوع ' .

«والموجود في النصوص بداهة الرجل بظاهر الذراع وامرأة بالطن»

من النصوص في الكافي ' والتمه ' .

«وعليه الأكثر»

من صرح بالعلامة (ره) في المنهاج ' بأن هذه ستة ثمن في عمه لا

(١) ج ١ ص ٢٩ باب ١٠ بعد ح ٥ .

(٢) ص ٤٩ س ٢ .

(٣) ص ١٣ س

(٤) ج ١ ص ٢٠ من الأحكام

(٥) ص ٩٤ س ٢٦

(٦) ص ١٧ س ٣٥

(٧) ص ١٩ س ٩

(٨) ج ١ ص ١١ س ٦

(٩) ج ١ ص ١١ س ٢٤

(١٠) ج ٣ ص ٢٨ باب في الوجه الذي يصلح ح ٦ .

(١١) ج ١ ص ٣ س ١٣

(١٢) ج ١ ص ٥١ س ٢

ويستحبر بحشئ^١، وسنك فيه في أثناءه يستأنف^٢، وبعدده لا يلتفت،
وهي سعة رضى على حاجة لا مع الحذف فيعيد، وهو شئ بعد
انتقاله عنه لا يلتفت^(٣)

(١) «س البدأة بالطهر والمطر على المسهور»

قوله (على مسهور) أي صلاة في خمسة لأون وثمانية كسبها يصهر حتى
عس يوصله لرحل، أو بعده قبله رضى حتى عس يوصله مرة

«وبين الوظيفتين على المدكور»

قوله (على مدكور) أي بعده في خمسة لأون يصهر وفي ثمانية ليصل حتى
عس يوصله لرحل، أو يحكم حتى عس يوصله مرة

(٢) «لأنه إذا سكت فيها فأصل عدمها ومع ذلك لا يعتد بما وقع»

سبعة قصدى سكت ووصوء في ثمانية سكت في سبعة أي ثمة
وصوء - ووصح موحده ن وصوء وصوء سرك سكت مع سبعة وألف قد كن
سلا بعد سكت وصوء سرك سكت هو صورة وصوء، وسكت في سبعة في أثناء وصوء
تدهرس سكت في الوصوء سركى، وعنه، ودرار وصوء سكت يكون شاك فيه عذره
عن الوصوء شرعى، وجرى وصوء أثناء يكون سكت في أثناء عذره عن الوصوء
تدهرس، في حقه سكت في سبعة وصوء في صحة وصوء وعدمه من حجة لشك
في اليقنة وجوداً وعدمًا.

«وأما الثالث في أنه هل يوضأ أهل شرع فيه أم لا فلا يتصور حقيقته»

المرد بحوله (هل يوضأ) عذره عن وصوء سكت حتى حصل الفرق بين
قبل كلمة (أو) وما بعدها.

«وقد ذكر المصنف في محصره اشك في اليقنة في أثناء الوصوء»

راجع الدروس ص ٥ س ٤ والبيان ص ١٢ ص ١٢.

(٣) «والحكم مخصوص متفق عليه»

واشتر في الصهاره محدث، واشتر في الحدث متعقّر، وفيهما
محدث (١)

مراد بالحكم ضرورة غير الاحتياج في إنشاء، وعدم الاحتياج بعد خرع،
والصّحّ تحده في الكافي (١) والتّهذيب (٢).

(١) كون الأمر في سنده ظاهرة وباطنه محدث فقول الصدوق (رد) في
عنه " وفيه (رد) في نفسه " واضح (رد) في تهذيب (١) وفيه "، ووجه في
ذلك أن الظاهر شرط فلا بد من حرره، وتحرره عدمه ليس - حدث لا يكتفي في مراده
بمقتضى من اشترط بظهوره، نعم قد يشك في كون الاحتياج منه زاهي كسب
بظاهرة شرطاً فيه.

«إلا ما يستفاد من الاتحاد والعقاب حكماً آخر»

المراد بالاتحاد سواء في عدد كذا بظهوره أو حدثين ووجه من وجهي
الاستدلال في عدد محدثه، والبرهان من سبقت كون ظاهريه لا يفتي بحدث
لا يفتي بظهوره في رد كذا بوجهه - بقية عني - أي على الحدس استكوكس -
بظهوره، وكون حدث عقيب ظاهريه لا يفتي بحدث في رد كذا بوجهه - بقية
على الحدس استكوكس حدث، وبه يستفاد من الاتحاد واسم في حكمه آخر، وهو
بظهوره في الأول، والحدث في الثاني، وهذا هو من سنده شرح (ره) بقوله (عنه) هو
كسب التحصيل بظهوره (١)، وأورد عنه - أي شرحه - بأنه خارج عن موضع
الخرع.

«وربما قيل بأنه يأخذ مع علمه حاله صلّا ما علمه»

(١) ج ١ ص ٣٣ باب الشك في الوضوء ٢

(٢) ج ١ ص ١٠٠ ج ١١٠ ص ١٠١ ج ١١١ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٤ و ص ١٠٢ ج ٦

(٣) ج ١ ص ٣٧ - ١٤ ص ١٠

(٤) ص ٦ ص ٢

(٥) ج ١ ص ١٢ - ١٤ ص ١٠

(٦) ص ٦ ص ١

المدن هو محقق (ره) في المعبر والمحقق (هـ) في جامع المقاصد^(١).

«وبشكل بأن يمسح حسنة ارتفاع الحدث السابق»

هذا الإشكال إشكال رئيسه في أن من أي ما إذا كان المكلف قبل
بصدده الإحسان من عدمه. وقد سبق لأقول من ذلك مكلف قبل تصدده
لإحسان من مستبهر - فبذلك عدمه من مسن هو ارتفاع الطهارة السابقة، أمّا الطهارة
اللاحقة مسن فبذلك فلا. وجوز بعد ذلك بمقتضى ما في حوزة آية الله العظمى
عنه

«وقيل بأن التحدّد لا يرفع أو يقطع بعدمه»

المعنى أن تصدّد في قومه (عدمه) يرجع إلى التحدّد في وقت أو وقتين
تحدّد غير رفع الحدث. أو قطع مكلف بعدمه كقول بوضوء تحدّد من جهة وقته بعدم
كقول بوضوء عقب وضوء - نق.

«نوحه الحكم بالظاهرة في الأول»

أي في ردّ كذب أحد - بعد على خ من صه هـ، ووجه نوحه حكم
تجدد هـ مع كقول صه هـ - تسكوكة بدو بضمها وداخرها - رفعه حصص قطع
به عقب حدث. ووجه ذلك التمتع بظهوره فعلاً كما هو واضح.
فإن محقق آية الله (هـ) في معجمه^(٢) في شرح قومه (وقوله) بأن التحدّد
لا يرفع. هذا كما كان ثبتاً من غير تردّد كونه من غير تردّد قومه ومدته، لا قولاً
فتعقّل.

وقيل بمحقق مقصد بغير (ره) ربي نصّ أنه وإنه (بقوله) واعتقد أن التحدّد

(١) من ١٢ ص ٧.

(٢) من ٢٥ ص ١٨.

(٣) ج ١ ص ٢٨ من ١١.

مائل: بحسب على محتجتي سر أعوره^(١)

لا يرفع، أو قطع بعه كونه عمداً) كان أو لم يكن على شئ

«وهذا يظهر ضعف القبول باستصحاب الحالة السابقة»

هذا قول مسوب في علامة (ره)، وجه الاستصحاب عمدة عن سقوط حكم
الاستصحاب من ناحية ما ذكره في استصحاب نفس السبق عنها، ووجه ضعف
الاستصحاب عدمه عن تقديم النفس السبق عنها قطعاً، فلا معنى للاستصحابه،
وبكسر كلام العلامة (ره) في نحو عدمه، ونحوه^(٢) وسد كفة^(٣) مشعر بأن عروضة من
الأحد - بخلاف السابقة على لاحد من المستدعين هو خصوص ما إذا استند من
الأحد والاعتد حكم حر - في نظرية أو أحد - بالسبق بمتقدمه، بل يعلم في
صوره سبق لغيره على الاحتجاج بمتقدمه من بغيره، شكوك - بعدمها
وإخراجه دون - صفة رفعه، وعدمه في صورة سبق لحدث عنها - بل لا حتم أن -
أن الحدث المسكوك - بعدمه و - إخراجه دون - حجاب نقص، وعدمه فلا يرد عنه
تقدمه، نعم يرد عنه بذكره شرح (ره) وبغيره من أنه ح - عن مائة اثنتي عشرة
في معرفة السبق عن لاحق فلا معنى لعمدة قول في السبق، وكأنه لم يذكره بكونه
في سبب يرد من لاحق له هي مع، وبكسر بعد تقدمه خرج عنها
ويرد عنه أيضاً بأنه لاحق للاستصحاب مع العلم، وكأنه أراد
بالاستصحاب الحكم بمثل الحالة السابقة.

أحكام التخلي

(١) «فيلاً أوديراً عن ناظر محترم»

مراد بالناظر المحترم عدمه عني بجرم نظره، فلا يجب ستر عن بعض غير

(١) ج ١ ص ١٢ س ٦

(٢) ج ١ ص ٢٦ س ١٣

(٣) ج ١ ص ٢٢ س ١٢

وبرث ستمد من فضله وديره^(١) وعس لسون باسماء ولعائمه
مع لسعدى ولأفشلاثة أحوار^(٢) أنكر^(٣)

المير، والزوجة، ومملوكة الرجل غير المروجة.

إن وحب ستر عمورة لا تختص بسعني ولكن في كل كتاب سعور من
بورم شحني ذكروا هذا الحكم فيه بخصوصه.

(١) «في الباء وغيره»

حذف من أحسد (هـ) على في روض الحب في لسان
وأصح من مع، وذهب في سحر برث استمد في الصخر، حظه وحلف
منلا (ره) في سرمة في سلال فتد، وذهب في قصته حب لا ستمد
ولا ستمد، وحذف كمد بصد (د) في سمد^(١) به بحس ولا يستف من له
بوجه ولا سدره وفي موضع حرمه^(٢) ورد دخل لسان قدسي بها مقعد
للمد على استمد البسة أو سدر به^(٣) بصره حبوس منه، وبكره ذلك في
صحة في وموضع في سمكن فيه من لأحرف عن منه

(٢) «طاهرة جافة قالعة للنحاسة»

خرج بقصد (الطاهرة) السجسة، وبقيد (احقة) الرطة، وبقيد (القالعة
النحاسة) بركة ونقص كذا في نقص وروح، وفي لأمر بلان من

(٣) «لم يستنج بها بحث نتجت به»

تفسير لأنكر، وفيه رحت شخص به) قد للاستمد، والاستمداء بحو
يوجب حمة حجر في سكاره، والاستمداء بحو لا يوجب حمة - أي حجر -

(١) ص ٢٢ - ٢٤

(٢) ص ٥٦٥ - ٢١

(٣) ص ٤ س ٣

(٤) ص ٤ س ١٢

أو بعد طهارتها^(١) فصاعداً أو شبهها^(٢)

لا يفي بكاره، ولصغير يستتر في قوته (تجسس) رجع في الأحجار، وصغير تحرو.
في قوته (هـ) رجع إلى الاستسعاء بعد أن يكون قد سح

(١) «إن لم تكن أنكاراً وتجبس»

لصغير يستتر في قوته (تكن) وقوله (تجسس) رجع في الأحجار، ويعني و
بعد طهره الأحجار، يمكن لأحد تكس وتجسس الاستسعاء، وهو لا بأس
بإستعمالها بعد التطهير

ثم يذهب بعد ذلك إلى سعة من قوته (طهره) وقوله (تكر) أنة من وجهه، وقد
يكو الخرج طهر ويكر، وبعد صبح، وقد يكون هو من روي أن يكون بكر،
وهذا في إيد سعة الأحجار في الاستسعاء على سعة من سعة، فإن هذا الحجر
طهر من الاستسعاء، على ما سجد من شرح سعة من بعد من (و بعد
صباحاً) (١) يمكن أنكر وسجس، وقد يكون بكر، دون أن يكون طهر، وهذا
في إذا كان الخرج سعة من وجهه غير الاستسعاء، وغيره فلا يكون ذكر لأنك بعد قوله
(طهره) من باب ذكر أنة بعد حوض حتى توجه مسك عن المصنف (هـ) على
فقد من يكون قوته (طهره) من مثله أو على سعة (هـ) على قدر أن يكون قوته
(طاهرة) من الشرح.

(٢) «وتعودت من الأحكام المألوفة لبحاسه غير الخمر»

عنه (إحراء) عنه حرمة ك تصعب قوت سعة (هـ) في خلاف
ومسعود^١ و من درس (هـ) في 'المرث' و هو بعلامه (هـ) في المصنف^٢
وأحق عندى (إحراء) ومنه عنه^٣ المقصود - وهو إرادة سعة - في حوض،

١ ج ١ ص ١٦

(٢) ج ١ ص ١٦

(٣) ص ١٦

(٤) ص ١٩

ويستحب التباعد والجمع بين المطهرين (١)

الاسمدة أنه يرم من إخراج ماء في بعض متعلّى بحرّوه في غير المتعلّى ولا يوسّوّة
— كما عن بعض محشّس —.

(١) «الماء والأحجار مقدّماً للأحجار في المعتدي وغيره»

وجه تقديم الأحجار على ماء غيره عن الأحجار عن ميمونة ابن مسعدة.
وتصريح به — ب — في نسخة في خبر يذكّر في المذهب

«معاله في اسره»

في العدة احتلال

أحدهم ما يكون مرد سره محشّس. ر سره ومشتبهين الجمع من أحدهم
ثانيه أن يكون مرد سره اليد من ميمونة ابن مسعدة. وعنه في حكمة العدة
عدّة عن مجموع الأمرين يتعرّب أنه مع الاكتفاء ماء وبارت العين والأثر. لا
أنه يرم منه ميمونة ابن مسعدة. ومع لاكتفاء الأحجار لاسره ميمونة ابن
للحاسة، ولكن يرم العين فقط للأثر. وروى عن فقط و — كان كذا رأيت
الأثر يرم العين والأثر كنه في بحث أحمد ح (ره) في معالاه "وتشكّك عن
هذه الاستعالات من غير معرض بالأحجار مع وجوده مع (العجسي كمن الشرح (ره)
كثيراً ما يفعل ذلك، وهو أعلم.

«ولإزالة العين والأثر»

أمراد بالعين وضج، وأما الأثر فممن " ر لرد منه محبوب، وقيل، ر المرد منه
لا حرة لطيفة لي تنفق دمحّن وتروى بالعين، ولا يرم بالأحجار في أحصاه
هد لتعبر رجع إلى استحباب عدم لاكتفاء الأحجار

(١) ح من ٤٦ ب ٣ ح ٦٩

(٢) ص ٣٩ من ٢٧

وترك مستحب حثري والروح (١) وبعضه رأس (٢)

«ويظهر من إطلاق المظهر استحباب عدد من لأحر مطهر»

قوله (مستحب) صفة معددة وعدد ثلث يكون مستحب من لأحر عذرة عن ثلاثة فصددها وعندها ولا استحباب حصل جمع بين الاستحباب الثلاثة أحدها فصددها وصددها ولا حصل جمع بين الاستحباب ثلث من ذلك وصددها.

«ويمكن تأكيده بدونه لحصول الغرض»

بغرض عدد من مستحبين وسرعة ورعة عن وأحر

(١) «ويستدل بها بالنول ولعنده (إطلاق آخر)»

حرم موجود في كافي أو غيره «أو يذهب» والاستصحاب

«وإن قيد في غيره بالنول»

تستدل موجود في مسند «أو يذهب» أو يذهب «وغيرها أيضا»

(٢) «وروي التفتيح معها»

رواية موجودة في نسخة «أو يذهب»

وغيرها أيضا. استحب حصل من نسخة، فقد تصدى شعبة دون يفتح كبر إذا

(١) ج ١ ص ١٥ باب النصب الذي يكره أن يعمد أوبال فيه ج ٣.

(٢) ج ١ ص ١٨ باب ٢ ج ١٧.

(٣) ج ١ ص ٢٦ باب ٣ ج ١٧.

(٤) ج ١ ص ١٧ باب ٢٦ ج ٢.

٥ - ج ١ ص ١٨.

٦ - ج ١ ص ١٩.

٧ - ج ١ ص ١٥.

(٨) ج ١ ص ١٧ باب ٣ ج ٦.

٩ - ج ١ ص ٢٤ باب ٣ ج ٦.

وليدخل بالسري^(١)

عظي رأسه بيده ووجهه، وعمه قد حصل التمتع حصص بفضله، وسحق النعم
بكل الاستجابي على تقدير استجابهما.

وقد يورد على سحب بعضه بعد بعض على السحب بخصوص، في
الحاشية وه أوف فيه - أن في الاستجاب - على خصوص حرسوني أحد - تنفع ،
ومن القاهر مدبره به. وقد المحقق ع (ج ١) في بعده "و" وري حل حصصهم
التنفع على مطلق التعطية، وهو بعيد فتأمل.

(١) اعادة طاهرة في أن مراد بدخول رجل السري بدخول في سب
حلاء، وتكون حل مدبره على دخول في موضع خيوس، وعنه بقعه "هكذا"
فقد انتهى إلى مكان الذي سحني فيه قدمه السري قبل اعني، وفي السوء
قد رد سحني هذه حبه السري، في مكان، في حرج قدمه حبه على

«إن كان ساء والأجعلها آخر ما بقدمه»

عدرة روض حساب "هكذا" ولا يخص ذلك ساء على الأصح، فقدم
السري إذ سمع موضع خيوسه في صحرَاء، وقد قرع ساء سفل اعني، وفي
الربص "وهو - أي مدبره رجل السري - في ساء وضح، وفي صحرَاء مثلاً
تتحقق بتدعيمه، إن محس

أقول. قد قدم السري، في موضع خيوس، وبدأ بوضعه عنده، تكون لرجل
السري آخر قدمه قدمه، في موضع خيوس، وقد شد حقل حتى بعد بصرح يكون اعني
أول قدمه قدمه من موضع الخيوس.

(١) - ج ٢ ص ٥٣ س ٣

(٢) ص ٤٠ س ٣٦.

(٣) ص ٤ س ٢.

(٤) - ص ١٨ س ١٠

(٥) ص ٢٥ س ١

(٦) ج ١ ص ١٦ س ١٨.

ويعرّج - مسمى - والدعاء في أحواله^(١) ولا عماد على اليسرى،
ولا استبراء^(٢) ولا تنجيس ثلاث^(٣) ولا استسقاء^(٤) ولا سحر ولا نكراه مسمى^(٥)
ولا نكراه سوا قدام، ومقتضاه^(٦)

(١) «بي ورد استحداث الدعاء فيها.... المذكور»

من المأثور ما في الكافي^(١) والفتية^(٢) والتهديب^(٣).

(٢) «ذهب شيخ (رد) في الاستبصار^(١) إلى وجوب الاستبراء

(٣) «صحيح رجل ورد في حقه كبح وصحح رجل من صحح.

«وذهب المصنف في الذكرى إلى سائر»

رجع الذكرى ص ٢٠ س ٣٥.

أقول: التنجيس ثلاثاً موحود في المراسم^(١)

(٤) وفي حقه ورد في الاستسقاء رجل من سائر ضرورة.

«لأنه من أجهلاء»

على ما ورد في كافي ومثله

(٥) قول المصنف (رد) (مقتضاه) سوا وعن من سوا من سائر، ويجوز من

سائر، فلهذا في سائر حقه صحيح (استسقاء) يوهده في الهواء وصحح يوهده

وبالشياء وهي في الهواء.

(١) ص ١٦ باب الفروع عند دخول بيت الخلا، ج ١

(٢) ج ١ ص ١٦ باب ٢،

(٣) ج ١ ص ٢٤ - ٣

(٤) ج ١ ص ٤٨ باب ٢٨.

(٥) ص ٥٦٥ - ٢٣

(٦) ص ١١ س

(١) ص ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠

(٨) ج ١ ص ١٩ باب ٢ ج ١٦

وفي أسماء جارية^(١)، ويحدث في الشارع والمشرع، وفيه وأسماع
وبحت المشمة وفيه الزا^(٢) ولحجرة، واسوك^(٣) والكلام، لا تكر
الله تعالى، ولا أكر واشرب^(٤)

«للبي عنه»

البي موحود في الكافي^(١) والفقيه^(٢).

(١) «وراك» للعسل في أحار البي ناذ لله أهلاً،
من الأخبار ما في التهذيب^(٣) والاستبصار^(٤).

(٢) سرب علة سوب وتسد اراء مع سرب، ولراد بقيء سرب عه
عن المواضع العدة سوب سوب وسرؤدس، وعن الصدوق (ره) في اسمه
سور فعال ولا يجوز تنويع في سوب سوب وحسب لأشعر الممرة

(٣) «روى أنه يورث اشعر»
أرواية في الفقيه^(٦) والتهذيب^(٧).

(٤) «لما فيه من أهانة وللحجر»

مراد به على ما صرح به في روض حداد^(١) وأرواح^(٢) عه عه

(١) ج ٣ ص ١٥ باب الموضع الذي يكره أن يتخطوه أو مال ح ٤.

(٢) ج ١ ص ١٩ باب ٢ ح ١٥.

٢ ص ٣٤ ر ٣ ح ٢٠

(٣) ج ١ ص ٣ ح ٤ ح ٥

(٤) ج ١ ص ٢١ ح ٢ ح ٢١

(٥) ج ١ ص ٣٢ ح ١١ ح ٣

(٦) ج ١ ص ٣٢ ح ٢ ح ٢٤

(٧) ج ١ ص ٢٦ ح ٢١

(٨) ج ١ ص ١١ ح ٢٣

وبحور حكاية الأدل^(١) وقرأة آية الكرسي ونصروره^(٢)

روى في نفسه^١ امرسلأ. ودلائله على كراهه الأكل مستهجوم.

(١) «إذا سمعته، ولا استدله ظاهراً»

صمير في قوله (٢) راجع إلى الحكمة دعاء المذكور. وكذا الصمير في قوله (وما في معناه) في عبارته لأنه حيث يقول بعد أسطر (وعنه أن ترد بحور في حكاية الأدل وما في معناه...).

ثم إن بسده في اعقابه^٢ وعن شريح^٣ فرجع

«على المشهور»

ظاهر أن قوله (على مشهور) متعلق بالمسألة أي بقوله (وبحور حكاية الأدل).

«ومن ثم حكاية المصنف في الذكرى بقوله وفل»

راجع الذكرى ص ٢٠ من ٢٥.

(٢) «والْحَمْدُ لِلَّهِ عَبْدُ الْعِطَاسِ مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ»

ترد بقوله (وَالْحَمْدُ لِلَّهِ) عذره عن قول المتحلي (حمد الله رب العالمين) عند العطسة منه — أي من المتحلي — ومن غيره.

• • •

(١) ج ١ ص ١١ رب ٢ ج ١٤

(٢) ج ١ ص ١١٧ رب ٤٣ ج ٣

(٣) ص ٢٨٤ باب ٢٠٢ ج ١ و ٢ و ٣ و ٤.

عصا اثنا عشر في العسل، وموحيه واحدة، وحقق، ولا سحابة
مع عسل العنقة^(١) وسدس، ومثل الميت سحس ادم^(٢) وحب
وموحي احبانه بالبر وعبوة الحشمة قبل^(٣) ودر

(١) «سوء سال عا أهلا، لأنه موحي حبس في الحمله»

ووجه في حب عسل مع عسل عنة في الخمسة، به على تقدير عسل
انقطه، وعدم سلال عا حب عسل واحد صلاة الصبح، بين لا يجب عسل أصلاً
مع عدم عسل نقطة، على ما سحى، إن شاء الله تعالى معضلاً.

(٢) «فحرج الشهد والمعصوم ومن ثم غسله الصحيح»

وجه الخروج عدم كونهم نجساً

«كمن قدّمه لعسل، فقتل بالسب الذي اعتل له»

وأما إذا مات حتف أنفه، أو قتل بسب آخر، فحب عسل منه، رد كل
المس بعد البرد وقبل غسل جديد.

«وقيل يجب عسل ما مسها وإن لم يكن برطوبة»

هد هو غوب لقاس بالأصح، وهد القوب طاهراً بعدوى (ره) في عنة
ومعد (ره) في لقعة^(٢).

(٣) «من آدمي وعبره، حتاً ومبتأ، فاعلاً وفانلاً، أثرت الماء أولاً»

وحوب عسل دبوطة في دير امرأة مع عدم إيراد قوب لسنه المرحصى (رد)

(١) ج ١ ص ٨٧ باب ٢٤ قبل ح ١.

(٢) ص ١٠ س ٢٦.

ومن حشد (ره) سى م فى مختلف و من حمرة (ه) فى الوضوء و اس
إدريس (ره) فى لسانه و روى الصدوق (ره) فى نفسه ' عدم يجب غسل
وأروءه يفتى بكسى (ره) أنه فى كفى "

و عدم وجوب غسل حشد (ه) فى لسانه و واجبة . وهذا
هو ظاهر من كلام سائر (ره) فى المراسم (١).

ثم لا بد ذكر المختص من عرض هذا العلامة (ره) فى مختلف منقلا
لأن فى ص ٣١ من ٢٠ مسألة الخلاف فى ذراعه كخلاف فى ربه
أراه، والحق فيه وجوب غسل

به فى ص ٣١ من ٢٤ مسألة دوح فرجة فى فرج يمشى أو جوب،
وإن سجع رحمه الله: لا يغسل فيه، فسعى أن يكون المذهب أن لا يتعلّق به غسل...
والأقرب عندي وجوبه.

نقشه فى ص ٣١ من ٣١ مسألة خلاف فى حب يغسل عن أراه والعلام
كخلاف فى ع عن، وحق عندي وجوب الغسل عنه أيضاً
أرمعه فى ص ٣١ من ٣٢. وكذا يجب غسل أو أوج فى فرج لينة، وغسل
عنه شح فى مسوده و قال فى خلاف ' لا يغسل لأصحب فيه أصلاً، و
ولظاهر أن عليه الغسل.

(١) ج ١ ص ٣٠ من ١٣.

٢. ص ١٠ من ١٦.

٣. ص ٩ من ٢.

٤. ص ١١ من ١٦ باب ١٩ ج ٨.

(٥) ج ٢ ص ٤٧ باب ما يجب الغسل على رجل والمرأة ج ٨.

(٦) ج ١ ص ١١٢ باب ٦٦ ج ٤.

٧. ص ١٩ من ١٧.

٨. ص ٥٦١ من ٩.

٩. ج ١ ص ٢٨ من ٤.

(١٠) ج ١ ص ٢٢ مسألة ٥٩.

فمنحرم عنه في لغة العرب، ومنب في اللغة الحديثة، في حوزة في
 المستحدث، ووضع شيء في^(١) ومن حد مصحح^(٢) ومنه^(٣) أو من^(٤)

(١) «الأربع وأعضائها حتى التثنية»

لما نتم الأربع عبارة عن سورة الم نربل وحم فصلت والنجم والعلق.

(٢) «أي في المساحد مطلقاً وإن سلم الوضوح اللبس»

هذا رد على قول جرمة وضع، في مسرد وضع نصب، وكراهية ن م
 مسرد دلت، وهذا قول سائر (د) في مرصه ووضع من حاتف - من في
 مرصه، وهو يحنن من (ه) في جمع مدحمة^(١) بعد من هذا قول وهو
 في الحقيقة راجع إلى عدم تحریم الوضع.

(٣) «وهو كلماته وحروفه المقردة»

ودهب سائر (ه) في مرصه^(٢) أي كراهية ولكنه ضعيف.

(٤) «مطلقاً»

قوله (مطلقاً) في قول النفساني في اسم حتى صنى لله عنه وآله و حد
 الأئمة عليهم السلام بالمقصود تركته، فعلى لإصلاح، سواء كان مقصود تركته
 م يكن كذلك.

(٥) «ولو على درهم أو دينار في المشهور»

(١) من ٥٦٧ ص ١٦

(٢) ج ١ ص ٣٢ ص ٢٩

(٣) ج ١ ص ٣٣ ص ٣٦

(٤) من ٥٦٧ ص ١٦

ويكره لأكل والشرب حتى يتمضمض ويستشق (١)

أما قوله (في شهر) معني حرمة من على التقدير من سم الله تعالى أو سي (ص) أو لأثمته (ع) ومقتضى الشهر فقد يستعد من حنة من ماء أخرى إما أخرى - على ما في الحديث من حوار من حب سم الله تعالى على لدهم والدنيا.

وحيث من بعد أن يكون قوله (في شهر) معني حرمة من سم سي (ص) أو أحد لأثمته (ع) أو شهر من بعد المعنى (ره) والنسخ (ره) في المتوسط ١، إحد اسماء لأثمته وألأثمته عليه السلام - سمه سبحانه، من دعى في اسمه ٢ لإحد عنه، ومقتضى شهر ٣ في شهر ٤ من أنه لا أحرف المستند وعن الواحد رفع أسمائهم عن ما ذكره من سنن بظاهره، ومن حنة موحدة بتحريمه، وأما بذكره سنن وعلى حد من ٥ وفي سنن ٦ على مسند، وهذا المعنى المستند، وبه أعلم.

(١) «فإن أكل قبل ذلك حلف على الرعي»

هذا عن ما ذكره في الكافي ١، والتهذيب ٢، والمستدر ٣.

«وروى أنه يورث الفجر»

أرواه في المعجم ٤

١ - ج ٣ ص ٤١ - ٤٢

٢ - ج ١ ص ٢٩ - ٣٠

(٣) ص ٤٨٨ - ٤٨٩

٤ - ص ٤٨ - ٤٩

٥ - ج ٣ ص ٤٩ - ٥٠

(٦) ج ٣ ص ٥١ باب الجنبة بأكل..... ج ١٢.

ج ٣ ص ٥٠ - ٥١

(٨) ج ١ ص ١١٦ باب ٧٠ ج ٦

(٩) ج ١ ص ٤٧ باب ١٩ ج ١

٩٨ توصيحات وبيانات على اللغة الدمشقية

وأيضاً بعد الوصوء^١ د محض^٢ وقرأه^٣ ر د م ي س ع - ب - و أحقر
في المساجد. وواحدة استه مقاربة^(٣)

(١) «وهو غير مبيح إقاماً لأن عايته الحدث»

المراد بالحدث عبادة عن النوم، فإن عاية الوصوء المذكور عبادة عن نوم، ولهذا
الجهة لا يكون هذا الوصوء مبيحاً للعبادة.

«أو لأن المبيح للجنب هو الغسل خاصة»

المبيح للجنب هو غسل يديه ووضوءه في مختلف أحواله جمع بينه وبين
أن غسل يديه يكفي عن وضوءه في بعض أحواله، وسمي جزءه بعبادة، وسمي جزءه
باعتبار الوضوء فيه.

و في بعض النسخ «ويعتبر من الغسل عند صلاة وضوء بعد غسل
يديه».

ودهب الشيخ (١٥) في باب ١٠ من كتابه بغيره بعد غسل يديه

(٢) «وكذا يكره له أن يجنب وهو مختضب»

قوله (ب) يجب أن يفسر بأنه يجب أن يكون مختضداً، وهو
مع هذا الوصف في الاستنضاح.

(٣) «أخرج من الرأس وفيه الرفقة أن كان مرتباً»

ظاهر أن قوله (مرتباً) تصفة مرتبة على، ووجه ظهور في باب من منته
بقوله (مرتباً).

(١) ج ٣ ص ٢٢

٢ ج ٣ ص ٢٥ ر د م ي س ع ب - و أحقر

٣ ج ١ ص ١٤٠ باب ٦ ج ٢

٤ ج ١ ص ١٤ باب ٦ ج ٢

(٥) ج ١ ص ١٠ باب ١

وَحَسْبُ رِيسٍ وَرِفْقَةٍ ۝ اِنَّهُ لَأَمْسَى ثَمَ الْأَمْسِ ۝ ١٧

(١) «ولا تربيت في هس أعضاء العسل - بل تبت»

قوله (من سقى) يعنى من سقى من السرىب من أعضاء العنق ، فليحذر من السرىب
الرقبة أولاً ، والأعضاء ثانياً ، والأيسر ثالثاً .

«كأعضاء مع الموضوع»

فإنه لا يرتب في نفس أحمد، مسح الوضوء عن أيدي حواريه، بل يجب
لمرتبة من أحمد، مسح في الوضوء، فحجب مسح الرأس أولاً، ومسح براحله اليمنى
ثانياً، والرجل اليسرى ثالثاً.

«بِخِلَافِ أَعْضَاءِ عَمَلِهِ لِإِنَّهُ فِيهَا وَبَيْنَا»

ام مرتباً فی نفسہ اعتقاد بحسن و بے نقص وجہہ من لایحی اب لدنہ
و یدہ تنی و سری من مرقی ب حراف لایحی و اب مرتب من اعتقاد بحسن
مرکز حاک وجہہ اولاً و یدہ تنی و بے نقص

[illegible]

أفوكا م. نمن من أصدوف (١٥) هو حده شرقه في نمن "واحدية" وبقمه '.

«والعورة نابعة لمحاسن»

في سنة ١٩٢٠

أحدهم ثبعة. مع ثكنة واحد من الخيول، ويعيش مع كل واحد منهم

7-2-31-1

74 - 4 - 100 - 4

(۲) حصہ ۱۹، سہ ۲۹

(١٤ - ١) ص ٤٧ ب ١٩ ق ١

وتحصل مائة وصول جاء، ويستحق لأمراء^(١) رايون^(٢)

ثانها أن عورة تابعة هي معنى أنه منقسمه بها، فمعنى مع كل حزب
حقة. وفي جميع المقاصد^(٣) وم كل من الأعضاء متوسط بين الحسن،
وهو العور و سرقة، فلا تخرج عنه مع أحد نحس على لا حرة، بل تنحصر المكلف في
عنه مع أي حزب شاء، وعنه مع الحسن أو

(١) «للمزلة، لا لطلق الحب»

أوجب شيخ (د) لأمراء في مسودته^(٤) ونحس^(٥)، وفي الاستيعار
عقد من يقول (د) وجوب لأمراء من حدة يكون قبل حسن، ووجوب
حذر سائر (د) في امراء^(٦) وأى صريح (د) في كافي وأب حرة (د) في
الموسبة^(٧).

و ذهب سيد مرصفي (د) و من إدرس (د) في السرير^(٨) في
الاستحباب، و حدة علامة (د) في تكلف^(٩).

ثم إن الوجوب أو الاستحباب — عن م صريح به صريح (د) — المعسر،
لا يحسن الحب، فإن كذب حدة يعونه بحسه وم في حكيه من م، بل من يعنى
لم يتوجه استحباب الاستبراء أو وجوبه

(٢) «في استحبابه به للمرأة قول»

- ١ - ١ ص ٣٣
- ٢ - ١ ص ٢٩
- ٣ - ١ ص ١٦١
- ٤ - ١ ص ١٦
- ٥ - ٥ ص ٥٦٧
- ٦ - ١ ص ١٣٣
- ٧ - ١ ص ١٠٠
- ٨ - ١ ص ٢٦
- ٩ - ١ ص ٢٢

والمصمصة، ولا يسترى بعد عسل مدس بالآلة^(١) وحوالة^(٢) ونقص
جذراه^(٣) عسله^(٤)

أي وفي سحبات لا يسترى ولا يجرى ثمرة فوف، وهذا يقو بلشع (ره)
في الحبة . سم حش وحب لا يسترى في الحبل^(٥) ويسود^(٦) درج.

«أما بالبول فلا، لاختلاف المخرجين»

ولكن قول بعضه (ره) في انفعه وسعي هـ — أي سمره — أن يسترى
من لعن رجون، فرب هـ يستره دك هـ يكن عسل شيء وسب المحقق
أحمد (ره) في بعضه هـ . قول سحبات سمره امرأة رجون إلى لأكثره
وستشك على هـ ذكره — جـ (ره) من بعض رشت المخرجين وإل تعبر، يكن يؤثر
خروج البول في خروج ما تحلف في المخرج.

(١) «وعليه المصنف في الذكرى»

راجع الذكرى ص ١٠٤ من ٢٢.

(٢) «ولا تحب في المشهور إلا لعارض»

من ادعى في حديثه عدم خلاف في ذلك في عدم وجوب الموالاة.

(٣) «وخص المرأة لأنها مورد النص»

نص لدى سنده أنه استحباب بعض المرأة أصفاء على ما في

(١) ص ٢٩ من ٧.

(٢) ص ١٦١ من ٨.

(٣) ص ٢٩ من ٩.

(٤) ص ٦ من ٣٤.

(٥) ص ١٩ من ٢٥.

(٦) ج ٣ ص ٨٣ المسألة الثالثة.

وتثليث الغسل، وفعله بصاع^(١)

انذكرى^(٢) — عناية عما في الكفى^(٣) وانتهيب^(٤)، مع أنه ورد أيضاً في الكفى^(٥)
وانتهيب^(٦) لا تنقص لمراء شعرها إذا اعسست من الحدة

«لأن الواجب غسل البثرة دون الشعر»

هد في الحنفية غسل لعمه وجوب الغص. وأطلق لشارح (ره) أولاً وجوب
الغص. وأثبت ثانياً استحبابه

(١) بصاع — على مدر نحو به في كتب ركبه وعمره — يساوي تسعة أوتال بالعراقي،
وقد عرفه سفيان في حث لكثر أن كل رطل عراقي يساوي ١٣٠ درهماً، وعليه،
فمحصول قدر اصباع بحسب الدرهم ضرب ٩ في ١٣٠ هكذا ١١٧٠ ١٣٠ × ٩ قدر
الصاع بحسب الدرهم.

وقد عرفه سفيان أيضاً أن كل درهم يساوي $١٢\frac{3}{4}$ حنصاً، فمحصول قدر
الصاع حسب الحنص ضرب ١١٧٠ في $١٢\frac{3}{4}$ هكذا
 $١١٧٠ \times ١٢\frac{3}{4} = ١٤٧٤٢$ قدر الصاع بحسب الحنص.

وليسين هذا المقدار بحسب بصري، ثم سديد مثقال الحميري — لشر
— معمول المتداول سفيان في إيرل — يقسم العدد المذكور أي عدد ١٤٧٤٢ على ٢٤
مثقالاً أولاً، ثم يقسمه بحصول على ١٦ سراً ثانياً، والسيحبة بثلاثة عذرة عن ٣٨
سراً ٦٠ مثاقيل و ٦ حنص، وهذا هو قدر بصاع، فتنقص من ثلاثة كيلوات شيء
يسير، كما في الرسائل المملية

(١) ص ١٤ س ٣١

(٢) ج ٣ ص ٤٥ باب صفة الغسل والوضوح ١٧.

(٣) ج ١ ص ١٤٧ باب ٦ ج ١٠٩ و ١١٠.

(٤) ج ٣ ص ٤٥ باب صفة الغسل والوضوح ١٦.

(٥) ج ١ ص ١٤٧ باب ٦ ج ١٠٧ و ١٠٨.

ووحيد بلا بعد الاستبراء لم يفت، وبدونه يعتس، ولصلاة لسابقة
صححة، وسقط ترتيبه لارتعاس، ويعاد ما حدث في أثناءه على
الأقوى (١)

«لا أزيد»

فإن عتس بعد حدث (ره) في تعفنه، يعني من لم يأت أول مراتب
لاستحباب هو صاع، ولا يرد ردة، من المسحت بها هو لعل يصح بدون
الريادة عليه.

«وقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: الوضوء عبادة»
الروية في الفقيه (٢) فراجع.

بعد - عن - صرحونه في أبواب عبادة - بدون $\frac{1}{4}$ من صاع، وعنه
محض منية حسب أسس ينقسم ٣٦ سرًا و ٦ مثاقيل و ٦ حنص عن ٤ و نبيحة
ينقسم عنه عن ٩ سر و ٩ مثاقيل و ١٣ حنص فنقص من ١١ سر شيء يسير
كما في الرسائل العميقة.

(١) هذا البحث آت في أصل ترتيب قطع، وأما في العمل لارتعاسي
فمنصور بوقوع الحدث بعد سنة وقبل سئلاء ماء على جميع البدن إن هذا يصدق
لأنه من قبل سئلاء الماء على جميع أجزاء البدن، وأما إن قل بعدم صدق
الارتعاس، فإنه بعد دخول ثوب ماء و سئلاء الماء على جميع أجزاء بدن - كما
ستظهره في الحقائق (٣) عن كتب النعمة - فلا منصور وقوع الحدث في أثناء العسل
الارتعاسي.

(١) ج ٥ - ص ٢٥

(٢) ج ٣ ص ٢٣ ر ب ج ٢

(٣) ج ٣ ص ٣٥ س ٢

«عبد المصنف وجماعة»

من جماعة الصدوق (ره) في امدية^١ واشيخ (ره) في سبابة^٢ وميسوط^٣
والعلامة (ره) في مختلف^٤.

«وقبل لا أثر له مطلقاً»

مثل من اشراج (ره) - على ما في مصنف^٥ - واس إدريس (ره) في
السرائر^(٦).

«وفي ثالث يوجب الوضوء خاصة»

وهو قول السيد المرتضى (ره) في المحصرات .

«ورثي حرج بعضهم بطلانه كاجابة، وهو ضعيف»

من القائلين بالبطلان انصف (ره) في السان^٧ ، وانخرج - أي اوجبه -
ذكره ثريج (ره) في روض الحداد^٨ وتوضيح الوجبة^٩ أن كل واحد من الوضوء
والعمل مؤثر ناقص في رفع الحدث المنطوق، فحصول تأثيرهما موقوف على حصولها
تأثير، وإذا حصل الحدث في أثناء لم يكف الإمام والوضوء، بل يحتاج إلى إعادة
لفعل.

(١) ص ٤٩ السطر الأخير

(٢) ص ٢٢ س ١٤

(٣) ج ١ ص ٢٩ السطر الأخير.

(٤) ج ١ ص ٣٣ س ١٤

(٥) ج ١ ص ٣٣ س ١٣

(٦) ص ٢٢ س ١

(٧) ص ٢٢٤ س ٤٣

(٨) ص ١٥ س ٧

(٩) ص ٥٨ س ١

و أم الحصى فهو ما نراه المرأة بعد تسع سنين وقبل إكمال سنين إن
كسب فرشته^(١)

و وجه الضعف أنه يجوز دخول المساحد، وقراءة العرائم و نحوها — منه لا
يتوقف حوره على رفع الحدث الأصغر — فالعلل خاصة من دون الوصوء، وهذا دليل
على أن الوصوء لا يكرر مؤثراً في رفع الحدث الأكبر، ولا جزء مؤثراً في رفعه، و يتوقف
لصلاة و مسكن كنية العرتب و نحوهم — مما يتوقف على الوصوء مع العسل — على
وصوء أيضاً لا دلالة له — أي للتوقف — على أن الوصوء مؤثر، أو جزء مؤثر في رفع
حدث الأكبر، و إن بدّل على أن الحدث الموجب للوصوء والعسل معاً في مقام
الحدث الأصغر ولا يكرر معاً، و كل واحد من الوصوء والعسل الرفعين بذلك الحدث
مصرف إلى موجب، لا أن كل واحد من لعل والوصوء مدحلاً في رفع كل من
الحدث الأصغر والأكبر.

أحكام الحيض

(١) «وهي المنسبة بالألب إلى الصغرى كناية، وهي أعم من الهاشمية»
وجه أعمته انقرشة من الهاشمية، أن بين هاشم ونضر بن كنانة وسائط
متعددة و تلك لوسائط معها وأولاده قرشته لاهشمية كما أن هاشم نفسه قرشي لا
هاشمي، بداهة أن هاشمي من انتسب إلى هاشم، فلا يشمل نفسه.
و إن قسنا بن هاشم وصر من كناية وسائط متعددة، لأن النبي صلى الله
عليه وآله ابن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي — بصم
القاف وفتح الصاد المهمل والياء المشددة — بن كلاب — بكسر الكاف — ابن مرة
— بصم امير و تشديد لراء — ابن كعب بن ثؤن بصم انلاء و فتح الواو و تشديد
ايباء — ابن علب بن فهر — بكسر الفاء و سكون الهاء — بن ميث بن نصر — بفتح
ايباء و مكسب ايفد بصحمة — ابن كنانة — بكسر الكاف — بن خزيمة — بصم الحاء
و فتح راء جمعهم — بن مدركة بن — بن بن فصر — بصم حاء و فتح الصاد

وأكثره عشرة أي د. وهو أسود ثم أحمر. حاراً، يدفع وقوة عنه خروجه عاباً، ومتى أمكن كونه حقيقاً حكم به (١)

«ومثله بأن لا ينقص عن ثلاثة»

أي و حسب مذهبه، وقوله (ودومعه) أي و حسب دومعه، وقوله (وصفه) أي و حسب وصفه.

«ومثله كاجانب إذا اعتبرناه»

أي و حسب محته، كاجانب، فإن الصدوق (هـ) في نسخة واشيع (هـ) في نسخة "ومسود" والمصنف (رد) في لسان "عشروا الأسر، فما خرج من الجانب لأيسر فهو حقيق".

وعشر من حبه والمصنف (همد) في لسان "الأمن، و خرج عن حسب الأمن فهو حقيق".

(١) «وإن لم يصر الإمكان بعد استقراره، في توقف عليه كتاب الاستظهار»

أي أن الحكم في إمكان ترتيب أثر عنه، الذي هو المحقق، إنما هو بعد استقراره في توقف حكمه في إمكان عنه، وأنه قبل ذلك، فليس إلا مجرد الإمكان ولا حتم ل من دون ترتيب أثر عنه، والمراد بغير إمكان عبارة عن الحكم به والعمل على وقفه وقوله (كتاب الاستظهار) يعني أن عدم قيام الاستظهار يمكن أن يكون حقيقاً إلا أن الحكم في إمكان، والعمل على وقفه يتوقف على عدم عبور العشرة، ومع تجاوز العشرة لا يثبت أثر الإمكان، الذي هو بحكمه والمحقق، ومثله

١ - ص ٥٤ - ٢ - مدح ١٢ ص ٥

١٢ - ص ٢٤ ص ٤

٣ - ص ٤٣ -

٤ - ص ١٦ -

(٥) ص ٦ من ١٤.

ووتحدو عشرة خدات عددو بحصة سواء أعدد فرس واحد

أقول في أول رؤية الدم، فإن الدم فيه يمكن أن يكون حصصاً، لأن الحكم على طبق الإمكانيات ليس هو موقف على عدد فقط، بل شلته، ومع إعطائه في شلته لا يترتب أثر الإمكانيات، لأن هو الحكم يستخلص.

في خدات جمع أصح على سبب الاستطارة، لأن العدد مع حور دمه العدد، لأن كات عدد دوا عشرة كتي فعدد، ويرد الاستطارة حسب ظهور حال المستحبات، لأن كات عليه من شخص عدد عدد، ليس بعد ذلك، وهو هو على سبيل الوجوب أو الاستحباب فolan.

(١) «ويفرق بين العددين المختلفين على خصائص الأول برؤية الدم»

بشرط ذات عدد وفد وعدد مع ذات عدد عدد فقط في أنه مع حور الدم عشرة خدات عددو وحالات التي مستحصه، ومع عدم حور عشرة خدات الجميع حصصاً وإن زاد الدم على عدد عددو، ودأ كات عددو حسب العدد عدد سبعة ورأ، الدم سبعة خدات جمع سبعة حصص، لا سبعة فقط، وأما ذات عددو وقتاً فقط فهي دحية في المسددة بتفسير، وفي المصطرة بتفسير آخر، وعلى أن حور وطبقها مع حاور الدم عن عشرة رجوع، في نفس، وتفسير ذات عدد وفد وعدد مع ذات عدد وفد فقط في حكمه يستخلص محذور، وفي مرة ثالثة وثالثة بالإنجاء، وأما ذات العدد عدداً فعدد فقد احتسب في حكمه يستخلص محذور، وفي مرة ثالثة وثالثة في أمره اثباته وثالثة وعدمه — في عدم حكمه —

«والخلاف في الثانية فصل بينهما كما لمصطبره لا يستخلص إلا بعد ثلثه الثام»

قوله (الثانية) أي ذات العادة عدداً فقط.

وبالمصطرة — على ما سألني — بتفسير

كذلك، بل طاهر كلام جميع هو عموم محض خلافاً لاختصاصه ذكره.

لثبته أن سببته إذا انقطع دهره دون عشرة، وكذا بعدة إذا انقطع دهره على البعداء الاستبراء، ففي حرجت بعدة الحسب، وإن حرجت بمقلقة صبرت حتى تنزل أو يمضي هـ عشرة ثم.

اشته: أب جندة د حوردهم. حشرة ترجم في البحر، ثم إلى عدة أهلي.
ثمة في لأقر، ثم إلى روايت، والمصغرة ترجم في البحر، ثم روايت.

«بِكسر الدال وفتحها»

أما الكرم فباعتدائه الله انتدب خصص وأما منحه فبعبادته الله
الحق.

«وهي من لم يستقرها عادة، إما لاندائها أو بعدد، مع اختلاف عدد أو وقتاً»
 ظهر عبارة أنه مع لاختلاف عدد فقط، أو وقت فقط لا يرجع إلى اعتبار
 ولكن بوجه في عدم الرجوع عنه عن استقرار العدد في خمسة ولكن بوجه أنه
 ليس به بعدد فقط، أو باسمه بوقت فقط يرجع إلى تغيير، على ما صرح به الشرح (ره)
 في عبارة لآنية (وهي من سبب عدد وقت أو عدد ومدة) ولا يظهر فرق بين
 من باسمه بعدد فقط و بوقت فقط — ومن أتى لم يستقرها عادة من وجه عدد فقط
 أو لوقت كذا، ولا بعد دعوى استبداد هذا المعنى — أي رجوع مرآة إلى ما سطره
 عادة من وجه عدد فقط أو بوقت كذا — مما ذكره شرح (ره) في مصفحة
 أما وجه الرجوع إلى التفسير والروايات مع لاختلاف عدد فقط فواضح، وأما
 مع لاختلاف وقت فلا أن العدد و ب كان معناه ومع تدوير عبارة واحد من
 العدد على ما تقدم، إلا أنه لما تعد بوقت حصص لخصا، أي خمسة معنى حصص
 بحسب بوقت، كما به بحتج إلى الروايات مع فقد خمس، وعدم إمكان الرجوع إلى
 أهل ولا فرق، ومعنى رجوعه إلى الروايات — أي في باسمه بوقت فقط —
 عبارة عن أنه إذا جاء بعد المعنى — أي من بقاء عدد، وأما وجه
 الاستعادة مما ذكره الشرح (ره) في مصفحة فلا أن شرح (ره) فسر مصفحة بمعنى

والمصطرية^(١) ومع ففده بأحد الميسدة عده أهدها وب حنلن فأقراها^٢

الثاني من بكره ه دم مع عده مستر بعده، وهه منصر صهرى أن ترد بعد
لاستقر راعه من عده الاستمر بعد ودي ه عده عده وقت كد كد
وب (ره) (وحنلن استنه على هه اس رنه أو مرة) وب مستر دس هه الحمة أن
معني أن في مصطرية أن في مستقره عده هو عده معني في مستنة من
دود فرق أصلاً.

(١) «ويظهر فأنه الاحلاف في رجوع ذات القسم الثاني من المسندة في عاده أهدها
عده»

نه يوقه أنه لاوي في كوب من مستقره عده داحنة في مسنة، أو دحده
في مصطرية بعد رجوعه في مسه ورووب وب (ويظهر فأنه الاحلاف ..)
يصبح مسنة أن في مستقره عده إك كد دحده في لمسنة ترجع بعد
اعبر في عده أهدها ومع حنلن - في حنلن لأهل - أو ففده ترجع في أقراها
ومع حنلن، أو ففده ترجع في برووب وب كد دحده في مصطرية فلا ترجع
بعد ففده في لأهل في لأهل في رجوع في الرووب

ثمة إن رجوع المسندة في العبر والأهل والأقرب ورووب، ورجوع مصطرية
في مسه ورووب إن هومع عود عده عضة وأف مع عده عود دس عشرة ولا
احساح إن الرجوع في سسي ع من ففده مجموع مده ادم حصه، وك كد ريد من
ملاة آياه.

(٢) «واعبر مصنف في كنه الثلاثة في الأهل اتحاد السد»

رجع - ب ص ١٧ س ٦ وأه روس ص ٦ س ٢٥ وأه كرى ص ٣١ س ١.

«واعبر في الذكرى أيضاً الرجوع إن أكثر عند الاحلاف»

أن عر مصنف (ره) عده في الأقراء، حيث يقول في عبارته الآتية (وب

في فقد أو حتم في لمصطربة في أحد عشرة آية من شهر و ثلاثة من آخر
أو سبعة سبعة^(١)

فقد) يبي لم يعتبر فقد في لأهل في عارته خاصة.

(١) «فتأخذ ذات المزاح الحازة السبعة»

حتى صار المجموع في شهرين أربعة عشر يوماً.

«والبارد الستة»

حتى صار المجموع في شهرين اثني عشر يوم

«والوسط الثلاثة والعشرة»

حتى صار المجموع في شهرين ثلاثة عشر يوماً.

«وهذا إذا سببت المضطربة الوقت والعدد»

أكثر ما ذكره اشرح (ره) في السبعة فمس في سطره عدة عدد أو وقت
أو معنى، فلعنه راد بسبب من جعله — كي ذكره بمحقق عهنا (ره) في
علقانه .

«أما لو سببت أحدهما حاضه فإن كان الوقت أحدب العدد كالرواسب»

هو (حدث) أي تحدث عدد في بعده كزويب في جعله — ي جعل
عدد — حيث شاع من أيامه .

«أو الوسط بمعنى الأثناء مطلقاً»

المرد في اصطلاح عدة عن عدد العبد — حتم في — متروك وعده حتم في

ومن كتابة مرقس، ومكره حممه، ومن هاشم^(١) وأنت
في السجدة، وقراءة العرائث، وطلاقة^(٢) وظهوره^(٣) فتحت القدرة
احتياطاً^(٤)

(١) هاشم الكتاب عبارة عن حاشيته.

(٢) «مع حضور الروح أو حكمه ودخوله بها وكونها حائلة» وإذ صيغ

المراد ١٤، وحكمه حضوره مرة عمداً كـ ب الروح عند كنه كـ ب مقصده
عن أحول روحه من حبه حضوره وعدمه. وهو (وإذا صيغ) أن روحه تكن روح
حضوراً وفي حكمه الحضور، أو تكن الروح مدخولاً بها، أو كـ ب ١٤ - عن الغون
بقيض الحامل - صيغ طلاق الحائض.

(٣) وأما لوطاء دبراً فصريح سرر وعختلف^(١) أو هـ هـ الخلف^(٢) أو

صرحه وانقصه ويهدب^(٣) الخور مع الكرهة

ودهب سبب المرتضى (ره) في شرح برسمه - عن م في المختلف^(٤) إن حرمه
لوطاء في الدبر، بل مقصود الاسم م من سرّة وبركة، في جوهر ولم أعثر على
موافق له في ذلك سوى م عده يظهر من الأرسلي من أصل الله.

(٤) «لا وجوباً على الأقوى»

وجوب سكنته فـ ب السبب المرتضى (ره) في الانتصار^(١) أو بصدق (هـ) في

(١) ص ٢٩ من ٢٤.

(٢) ج ١ ص ٣٥ من ١.

(٣) ج ١ ص ٢٣ من ٢.

(٤) ج ١ ص ٥٣ من ٢ - ج ٩

(٥) ج ١ ص ١٥٥ باب ٧ من ج ١٦

١٦٦ ج ١ ص ٣٥ من

(٧) ج ٣ ص ٢٢٩ من ٣

(٨) ص ١٤١ من ٢٤

بدينار^(١) في الثلث لأول ثلثه نصفه في لثنته لثني ثم ربه في الثلث الأخير^(٢) وسكره قراءه في لقرآن ولاستماع بغير انفس^(٣)

بقفه والفسد (ره) في طعة^(٢) ولشح (ره) في حمل^٣ والهديب^{١١} وخلاف^٥ وسوء^{١١} وان يدرس (ره) في السرير^١.

ولا استحباب فور سبح (ره) في امهنة^{١١} وانحصر (ره) في المعتبر^٩ وعلامة (ره) في غنفس^١ ووده فحر المحقق (ره) في لانهج^{١١} وتحقق شئ (ره) في جمع المصد^١ وشح (ره) في روض خدر^{١١}

(١) «أي مثقال ذهب خالص مضروب»

وقدر مثقال سرعى عنه ره عن ثمانية عشر حصة بل أن لثمان صري عبارة عن أربعة وعشرين مثقالاً.

(٢) «ومصرفها منحق الكفارة»

منحق الكفارة عبارة عن المسكين.

(٣) «ويظهر من لعماره كرهه الاستماع بغير العمل مطلقاً»

(١) ج ٥٣ ص ٢ ج ٩

(٢) ص ١ ج ٩

(٣) ص ١٦٢ ص ١٣

(٤) ج ١ ص ١٦٥ باب ٧ بعد ج ٤٦

(٥) ج ١ ص ٦٣ مسألة ١

ج ١٦ ص ٤١ ج ١٢

(٧) ص ٢٨ ص ٦ كتاب الطهارة وص ٣٦٩ ص ٢٦ كتاب الكفارات.

(٨) ص ٢٦ ص ١٥

(٩) ص ٦ ص ٢٦

(١) ج ١ ص ٣٥ ص ٣

(١) ج ١ ص ٥٦ ص ١

(١٢) ج ١ ص ٤٣ ص ٢١

(١٣) ص ٧٧ ص ١٥

وستبحث الجلوس في مصلاه بعد وضوءه، وبذكره تعالى بسر ضلالت،
وبكره لها بحضرت راحة، وبترك ذات العادة بعدده برؤية ١٨٠
وعبرها بعد ثلاثة أيام^(١)

قوله (مصطفى) أي في ذلك يمكن من الشره وبركة

«والمعروف ما ذكرناه»

ما ذكره غيره من نفسه لكرهه من الشره وبركه، فلا كراهة في
لاستماع غيره على من في الشره وبركه
(١) حور تركت اعادته بعد ثلاثة أيام في المسجد والمصطربة فون من
لحسد (ره) ولستة برخصي (ره) - على ما في المصحف - ولذكرى^(٢) - وأبي
الصالح (ره) في الكافي^(٣) وابن دريس (ره) في المعاني^(٤)

«والأقوى جوار تركهما برؤيته أيضاً»

حور تركت المسجد والمصطربة بعدده بمحرد رؤية الدم فون لشيخ (ره) في
النهاية^(٥) والمسبوط^(٦) والعلامة (ره) في المختلف^(٧) ولم يسهى^(٨)

«وهو أحسنه في الذكرى، وأقصر في الكتابين على الحوار مع طئه حاضه»

راجع لذكرى ص ٢٩ س ٢١ وآله ص ٢٠ س ١٦ ودروس ص ٦ س ١٨.

(١) ص ٣٦ س ٢٩

(٢) ص ٢٩ س ١٨

(٣) ص ١٢٨ س ١٧

(٤) ص ٢٩ س ٩

(٥) ص ٢٤ س ١٣

(٦) ص ٤٢ س ١

(٧) ص ٣٦ س ٢٠

(٨) ص ٩ س ٢٩

ويكره وطؤه قبلًا بعد الانقطاع قبل العسل على الأطهر^(١)

(١) كراهة وطء بروحة بعد انقطاع دم الحيض قبل غسل قون بشيخ (ره) في خلاف^١ ولشهابه^٢ و من إدريس (ره) في الزائر^٣ والعلامة (ره) في المختلف^(٤).

«اخلاقاً للصدوق حيث حرّمه»

في لعمري^٥، ومن في خدائش^٦ عن صاحب بدران ومن بعده بأن كلام الصدوق (ه) في أمته عرفت هرق في الحريم، بتصرّحه بخوارجه مع يوكا روح شمس.

«والحمل على الكراهة طريق الجمع»

الحمل على كراهة من الشيخ (ره) في سبب ولا يمسك ويمكن من أحبار أبي عن النعمانية^٧ في الخدائش^٨ من أن حمل بدمه على تحريم

«والآية طاهرة في المحرم، قابلة للأنوس»

وجه ظهور الآية كراهة أي قوله عن (ولا يتركون حتى يمتنعوا) في تحريم أنه عن جعل المني شرطاً لإباحة الآية، والمني طاهر في الاعتناء

(١) ج ١ ص ١٠٣ - ١٠٤

(٢) ص ٢٦ ص ١١.

(٣) ص ٢٩ ص ٢١

(٤) ج ١ ص ٣٥ - ٣

(٥) ج ١ ص ٥٣ - ٥٢ ص ٦

(٦) ج ٣ ص ٢٤٤ ص ٤

(٧) ج ١ ص ١٦٧ باب ٧ بعد ج ٥١

(٨) ج ١ ص ١٣٦ باب ٨١ بعد ج ٤.

(٩) ج ٣ ص ٢٤٧ ص ١٢

وتقصي كل صلاة تحكمت من فعلها قبله^(١) أو فعل ركعة مع الطهارة^(٢) بعده.

وأما الاستحاضة فهي مزرد عني عشرة. أو عني العادة مستمراً، أو بعد اليأس، أو التنفس^(٣)

ووجه قول الآية بتأويل عبارة عن احسن أن يرد بالتطهير غسل طهر المرح. أم من جهة أن هذا المعنى معنى التطهير به، ويقام من جهة أن المراد من باب انتفعل قدحى، بمعنى تلاتي المحرّد.

(١) هذا حكم المرأة إذا حاضت في ساء الوقت.

(٢) هذا حكم المرأة إذا ظهرت في أثناء الوقت.

أحكام الاستحاضة

(٣) «أو فيها بعد أيام العادة مع مجاور العشرة»

وأما مع عدم مجاور لعشرة فيحكم بكون مجموع ساء، من كانت عدته في الحيض سبعة أيام — مثلاً — ورن الدم في الولادة سبعة أيام يحكم بكون مجموع لسبعة نهاراً

«إذا لم يتحلّ له بقاء أقلّ الظهر، أو يصادف أيام العدة في الحيض بعد مضيّ عشرة فصاعداً من أيام النّاس، أو يحض فيه ممر شرائطه»

قوله (يصادف) محروم معطوف على قوله (يتحلّ له) وكذا قوله (يحض)، والمجموع فيه بقوله (موجود بعد لعشرة) لا (موجود فيه) والمعنى أن الموجد بعد العشرة استحاضة في غير الموضع الثلاثة. وأما في نواضع ثلاثة فليس له محكوم بالاستحاضة وتلك المواضع

أحدها، تخلّ بقاء أقلّ الظهر من النّاس ولده لم تحدد وإن لم يصادف أيام العدة في الحيض ولم يحصل تمييز بشرائطه.

ثانيها، مصادفة أيام العدة في الحيض بعد مضيّ عشرة أيام فصاعداً من أيام النّاس.

ودمها أصفر، درد، رقيق، وتر غالباً، فإن لم تعمس لعطه توصف بكل صلاة مع تعبيره، وما يعمسها بعد سيل تزيد الغسل للصبح^(١) أو ما يسيل نعتس أيضاً للطهريين^(٢)

ثمها: حصول التمر بشرائطه، ومن حلة الشرائط مضي عشرة أيام فصاعداً من أيام سانس أصب، فإن دم في لثني والثالث حبص، ووجهه واضح، وأنت في لأول فذهب بعض إلى أنه مع عدم مصدقة أيام الحبص، وعدم حصول التغير يرجع إلى الأقرب، ومع فدها أو اختلافها نحل سعة حبصاً وما عداها استحاضة. واما قلب إن قوله (إد لم يتحننه) وما عطف عنه لم يكن قبلاً للموحد في العشرة لعدم صحة دث - أي عدم صحة كونه قدماً للموحد في عشرة - وأوجه في عدم لصحة: أن الموحد في عشرة بعد أيام العادة وإد تدور لعشر لم يحق فيه بدء أقل لطهر منه وبين العمس، وه سبع لمصده لأيام العدة حسنة في الحكم بالتحص كما لا يسمع لتغير، ووجه عدم سبع عارة عن القطع بعدم احبص من دحة عدم محص دقل بغير من سانس وحبص وهو - أي العص - معتر في حكمه بتحيص.

(١) «ولو تأخر العمس عن الصلاة فكأنه قل»

ولكن ذهب كثير من وجوب لعس لصلاة الطهريين، وذلك لأن الاستحاضة المتوسطة بوجوب غسل لا بخصوص صلاة الصبح، بل بوجوب لعس لكل صلاة حدثت قبلها أو في أثناءها، في العروة^(١) إذا حدثت للمتوسطة بعد صلاة الفجر لا يجب لعس لها، وهل يجب العسل بطهريين أم لا؟ الأقوى وجوبه، وإذا حدث بعدهم فبعثت، والمتوسطة بوجوب غسل واحد.

(٢) «يجمع بينهما»

في حديث^(٢): «أشائي أنه قد صرح عبر واحد منهم بأن عتبر بجمع من

(١) من ١١٠ مسألة ٢ من ١

(٢) ج ٣ ص ٢٨٧ من ١٦

وإنما من أحد وولده معاً^(١) أو بعد^(٢) وأقرب منه^(٣)
 كنفه في عدة محض، فإن لم يكن به عدة وعنده على
 المشهور (٥)

حرر الصحاف موجود في الكافي^(١) والتهذيب ولا يستعمل^(٢)

أحكام النفاس

(١) من سجد حرم من سجد معه من قبله، وليس بوجوبه
 (٢) عدد هو المشهور، ولو سجد بغيره (٥) فلهذا على ما في جامع
 المصنف — من أن ما خرج مع ولده من سجد.

(٣) ولو بعد عدة حرة مفصلاً، أو الولد، فمكّن نفاساً قبل مفصلاً، وسداحل منه ما أتقفا
 (٤)

فمن خرج حرة أو ولد من بعد أربعة من سجد — من خروج حرة أو
 ولد أو ولد، ولا أربعة من سجد من سجد مفصلاً، بعدة من الأول أو في
 كنفه، بعدة من سجد مسرة، أو من سجد مسرة، من سجد، نفاساً
 رط.

(٤) «ولو لم ترد مأفلاً نفاساً عندما»

«أو» بعض «الشيعة وأوجب نفس حرة» أو «وعصمه حتى خروجها
 حرة» صغير — على ما في جامع المصنف^(٢)

(٥) مقابيل لمشهور قول المفيد (ره) في المنفعة^(١) وظاهر السيد المرتضى (ره)

(١) ج ٣ ص ٩٥ باب العقب يرى للمح ١.

(٢) ج ١ ص ١٠٠

(٣) ج ١ ص ٤٧

(٤) ج ١ ص ٤٧

(٥) ج ١ ص ١٠٧

(٦) ج ٧ ص ٢٧.

وحكمه كالحنث^(١) ويجب الوضوء مع عده^(٢)

في المناصب^(٣) والصدوق (ره) في اعقبه^(٤) وسأله (ره) في المراسم^(٥) من أن أكثره ثمانية عشر يوماً.

وقد روي في بعض الأحاديث أن أكثر الناس أربعين يوماً، وحله الصدوق (ره) في اعقبه^(٦) عن التميمي، ولسنح (ره) في انهدب^(٧) والاستبصار^(٨) طرق من اتوجه، أحده خمس عن النقيي، لموافق لذهب لعمدة، ولأحسن ذلك حثلت كاحتلاف اعاقه في أكثر الناس

(١) «واقضاء العدة بالخص دون النفاس عالماً»

التقييد بالعنه من جهة أن بعض قد يكون له دحل في انقصاء العدة، وهذا مثل ما صورده شرح (ره) في أواخر الفصل الثاني من كتاب اطلاق حيث قال: وقد يتم دراً انقصوها في حرة ثلاثة وعشرين يوماً وثلاث خطب، وفي لأمة عشرة وثلاث بأن عصفها بعد الوضع وقبل رؤية ده سقام بخطبة ثم سره خطبة ثم تظهر عشرة ثم تحيض ثلاثة ثم تظهر عشرة ثم ترى حيض خطبة، وبعض معدود تحصة

«ورجوع الحائض إلى عاداتها وعاده سائنها وبرواتها والتمردو»

قوله (دوها) أي دون البقاء، فبئها لا ترجع إلى عدها في لمس، ولا إلى عدة سائنها فيه، بل ترجع إلى عاداتها في حيض

(٢) وجوب الوضوء مع غسل غير الحدة هو المشهور، وذهب جمع إلى كفاية الغسل في سائر الأعيان أيضاً، بل ولو كان مبدئاً، وهو قول السيد المرتضى (ره)، على

(١) ص ٢٢٧ م ٢٣

(٢) ج ١ ص ٥٥ باب ٢١ م ٩٨

(٣) ص ٥٦٧ م ٢٨

(٤) ج ١ ص ٥٦ م ٢٧ ج ٢ ص ٢١ م ٢

(٥) ج ١ ص ١٨ م ٦ م ٨٣

(٦) ج ١ ص ١٥٣ م ٩١ م ١٣

وستحت قبله (١)

م في المعتبر والحدثن (٢) وبعله في المختص (٣) عن ابن الحنفية (ره) أيضاً في الحدثن: وما زال إليه جملة من أقاويل متأخري المتأخرين.

(١) سحب تقدمه خصوصاً على العمل قول محمد (ره) في المقعد (١)
وشيح (هـ) في نهاية (٢) وأنى الصلاح (ره) في كذا (٣) وعمره (هـ) وأدعى عنه
اشهرة كما في الرياض (٤).

واوجوب صاهر صدوق (هـ) في الهدية (٥) وسب في الرياض (٦) إلى طهر
و صدوق (ره) (٧) الص

«وبخبره من شبه الاسباحة والرفع مطلقاً على أصح القولين»

قوله (محقق) يعني سواء كان الوضوء مضمناً على العمل أم مدخراً عنه ،
ومقابل أصح القولين قول ابن دريس (ره) في اسرار (٨) يعني شبه الاستحاضة بد وقع
بوضوء متقدماً على العمل.

«إذا وقع بعد الانقطاع»

الوجه في هذا تنبيه — أي قوله (بد وقع بعد الانقطاع) — أنه إذا وقع
لعسل قبل تقطع ادم كما في المستحاضة يتعش شبه الاستحاضة، ولا يمكن شبه رفع

(١) ص ٥٢ س ٣

(٢) ج ٣ ص ١١٩ س ٢

(٣) ج ١ ص ٣٣ س ٢٦

(٤) ص ٦ س ٢٩

(٥) ص ٢٣ س ١٢

(٦) ص ١٣٤ س ٨

(٧) ج ١ ص ٣٥ س ١

(٨) ص ٤٩ س ٢٦

(٩) ج ١ ص ٣٥ س ١

(١٠) ص ٢٩ س ٣٢

وَأَمَّا عَسَلٌ مُسَتْ لَمْ تُبَيَّنْ (١) لِأَدْمِي فَعَدَّ السَّرْدَ وَقِيلَ
اتَّصَهَرَ (٢) وَجَبَّ وَهَذَا الْبَصُوءُ (٣)

الحدث من جهة بقائه بعد.

غسل مس الميِّت

(١) «حوب عسل مس أثبت هو مشهور، وعسل شيخ (ره) في الخلاف»
استدل به من سنة مرقس (ره)، ويكنى في تهذيب «ولاستحضر» حو روة
دالة على أنَّ العمل المذكور سنة.

(٢) «ويعظم الثرد عند نصف ستاداً في دوران العسل معه وحوداً وعدمًا»
في الدوران وحوداً فلا تُحَرِّقُ الشَّمْسُ على العظم يجب غسل المس له، أمَّا
في الدوران عدماً فلا تُحَرِّقُ الشَّمْسُ على العظم لا يجب غسل المس له

«وهو ضعيف»

في صفة خروج العسل — أي بوجه (هو) — حم لا
ح حر أنه يكون حم في دوران، ووجه ضعف دوران، أنه لا بعد أن
يكون غسل مس عظم شمس على المحب، لا لحم فقط، ولا لعظم فقط.
سهي أنه يكون حم في دوران، ووجه ضعف دوران، أنه لا بعد أن
على الدوران الذي عرفه ضعفه.

(٣) «وفي، في قوله (فه) للمصاحبة»

توصحه: أنَّ في الصمير المجزور في قوله (ويجب فيه) احتمالين:

(١) ج ١ ص ٦٢ م ٤ ١٩٣

(٢) ج ١ ص ١٠٩ م ٥ ١٩٣

(٣) ج ١ ص ١٠٩ م ٦٠ ١٩٣

أقول في أحكام الأفعال، وهي خمسة: الأولى: الاختصار^(١)
 ويجب توجيهاً^(٢) أي شدة^(٣)

أقول: أن يكون رجلاً قد غسل مئتين وعينه، فكلمة (في) بمعنى أنه
 ويجب مع غسل المئتين الوضوء.
 الثاني: أن يكون رجلاً قد غسل مئتين وعينه، فكلمة (في) بمعنى أنه يجب
 سبب من وضوء

(١) «وهو اسوق»

ساق المريض منه عند ثوب موق وساق وساق على مذهب سرق في بروج
 الروح.

«أعانا الله عليه وثبتنا بالقول الثالث لديه»

نصير في قوله (لديه) رجع إلى الاختصار، ويظهر أن مراد بقوله الثاني
 كونه يوجب أن كونه لا يذهب، ويرد ثوب هذه الكلمة بمرسوق راحة
 واسرها، وإثابته في قلب، وإثابته عند مرسوق، وعلى ذلك يصح رجوع
 النصير في قوله (لديه) إلى الله تعالى.

(٢) «أي المختصر المدلول عليه بالمصدر»

مختصر اسم مفعول من اختصر، أي اختصره، أي اختصره بمرسوق فهو
 مختصر.

(٣) «في المشهور بأن يجعل على ظهره»

وهو قول الشيخ (٤): «شدة» ومعنى من مشهور قول شيخ (٥) في

بحیث لو جلس متمسک^(۱) و یستحیث بقده اسی مصلوہ^(۲)

الخلاف^(١) بالاستحباب، وهو انظر من كلامه في المسود^(٢) وله في نهاية قولان
فظهر من ٣٠ س ١١، الاستحباب، وظهر من ٦٢ س ١٥ لوجوب، واحتر
لمحقق (ره) في معتبر^(٣) قول الشيخ (ره) بالاستحباب.

(١) «ولا فرق في ذلك بين الصغير والكبير»

في سقوطه سقوط رؤوب أو عدة المبت على نكت الخالفة حتى سبعة في
الغسل، ويرى من هناك أنصار خلاف، قال مصنف (ره) في الذكرى: "طهر
الأحبار سقوط الاستسقاء بموته
واستظهر بمحمس لأرسى (ره) في مجمع المندة والره ب* عدة السقوط
الموت.

(٢) «وهو ما كان أعده للصلاه فيه أو عليه»

مسند من كتب اللغة أن الفضلي عذره عن موضع بصلاته، ولا أن لم يرد
فيه في مقام - على ما يستد من الأحبار - أنه من شيء لدى فضلي عليه
كخبرة به بصلته الحياء وسكونهم - التي يعثر بها بالخداة أيضاً.

«إِنْ تَعَرَّ عَلَيَّ أَمْرٌ وَأَشَدُّهُ السَّرْعَ كَمَا وَرَدَ بِهِ الْقَصُّ»

في الكافي^(٦) والتهذيب^(٧).

$$1 \text{ m} = 10^3 \text{ mm} \quad 1 \text{ m} = (1)$$

(۲) ج ۱ ص ۱۷۴ من ۴ و ۴

٩٠٠ ٦٩٠ (٢)

५१, ५४, ५४ (1)

(۵) ج ۱ ص ۱۷۳ سے ۱۷

(٦) ج ٣ ص ١٢٥ باب إذا عمر على الميت الموت ح ٢ و ٣ و ٤.

(٧) ح ١ ص ٢٧٧ د ب ٢٣ ج ١ و ٢

وتلقب الشهادة وكنيات المرح^(١) وقراءة القرآن^(٢) والمصاحح إن مات ليلاً^(٣)

«وفيه به المصنف في غيره»

وأما في هذا الكتاب فقد أطلق، ولم يبدأ إذا اشتد به سرع.

(١) «لم كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الحنة»
على ماورد في الفقيه^(١).

(٢) «قل خروج روحه وعده لسكره والاسدفاع»
قوله (والاسدفع) أي سدوع العذب، أو لشدطه، أو كتيبها، فإن لحق
بعد (ره) في تصديقه^(٢) يمكن أن حمل العمل لأول - أي للسكره - على أنه يعمل
لكن منها - أي قل خروج روح وعده - وثاني أي لاسدفع - على أنه يعمل
لآخر - أي خروج الروح بعده - أو جعل الأول للأول والثاني للثاني.

(٣) «في المشهور»

و من سقطت لعمري (ره) شهرة في خصوصية موت بعض، والإسراج عند
لمت - به للاختصار
«ولا شاهد له بخصوصه».

أي لا شاهد لاسدفع الإسراج في خصوص ما إذا كان موت في الليل.

«وروي ضعفاً دوام الإسراج»
الرواية في التهذيب^(٣).

(١) ح ٧٨ ص ٢٣ ح ٣

(٢) ص ٨٣ س ١٢.

(٣) ح ١ ص ٢٨٩ باب ١٣ ح ١١.

والنعمص عبده ويطفق فيه^(١) وحده في حبه و عطى سوط يعص
 جهره لا مع لاشه فصره ثلاثة ابد^(٢) ويكره حضور محب
 والحائض عبده^(٣) وصح حديثه عنى^(٤)

(١) «وكذا يستحب سد الخبيث بمصانه»

البحر في حبه و هم من حبه لأمان ومحبته

من رجب آجياه وهما لعيان

(٢) «كالحساف صدعه»

الصدغ: ما بين العين والأذن وهما صدغان

(٣) «إعلاء كفه من ذراعته»

إعلاء: انتزع من مكانه والعضوران من مكانه

(٤) «والحساف صدغ» في حديثه ولا حو^(٥) يحضر الحائض والجسب عنه

التلقين، لأن الملائكة تتأذى بهما

(٥) «ولا شاهد له من الأخبار»

في شيخ (٥) في باب^(٦) سمعه ذلك مد كره من شيوخهم به

واستدل عليه في الخلاف^(٧) بإجماع الفرق

(٦) «ولا كراهة في وضع غيره للأصل، وفي نكره نصاً»

يستند من العلامة^(٨) في نكره^(٩) وسه^(١٠) أن كراهة وضع

(١) ص ٥٠ س ٨

(٢) ج ١ ص ٢٩٠ باب ١٣ بند ح ١٢

(٣) ج ١ ص ٢٥٣ مسألة ٢

(٤) ج ١ ص ٣٧ س ٣٦

(٥) ج ١ ص ٤٢٧ س ١٨

«لَا يَمِي الْعَيْنُ وَحَتَّى يَغْسِلَ كُلَّ شَيْءٍ مِنْهُ أَوْ يَحْكُمَهُ» (١)

وعمره هو لشهور، وهي ن كراهة وضع حديد وعمره مسند شرح (ره) في المسند^١ وبسبب عدم كراهة وضع عمر حديد، ن من حبه (ره).

غسل الميّت

(١) «ولقبض دار الإسلام»

اللفظ على ما يعرفه المصنف (ره) في كتاب نقطة عمره عن باب صايع لا كمال له ولا يستغن نفسه، كالحصبي وعيوب دون أن يلج لاستحلاله نفسه.

«أودار الكفر وفيها مسلم يمكن تولده منه»

وأما لقبض دار الكفر، بي أنه يمكن فيه مسلم يمكن تولده منه فم يمكن محكوماً بالإسلام.

«واسمي بيد المسم على القول ببعثته في الإسلام»

تصميم المرفوع المسمى في قوله (ببعثته) رجع إلى المسمى. وتصميم المصوب سارر رجع إلى مسلم أي واسمي بيد مسلم على القول ببعثته اسمي ذلك مسلم في الإسلام، وأما على القول ببعثته في الظهارة فقط فلا، فإن الإسلام لم يسمي بعد البلوغ بـشهادتين وفل سلوع يتبع أبويه أو أحدهم، ن شيء معها أو مع أحدهم وإن شيء منفرد فقول ببعثته لاسمي المسم في الظهارة فقط وقول آخر ببعثته له — أي بسمي لمسلم — في الإسلام، وهذا القول مفعول عن شيخ وابن الحسيد وسن انزاع (رهم)، وسندلوا على ذلك بأن لدين يثبت للمسيبي تبعاً لأبويه، وقد انفصلت التبعية لها بانقطاعه عنها، وإخراجها من دهرها إلى دار الإسلام.

ولو سقطاً إذ كذب له أربعة أشهر، بالسدر^(١) ثم بماء الكافور ثم بماء
القراح^(٢)

«وفي المتخلف من ماء الزاني المسلم نظراً»

استحلّ من ماء زاني مع بدوّه وظهره بالإسلام منه. ونحوه عنه أحكام
الإسلام بالإحلاف، كما عن ابن دريس (رد) وبثّه ذهب إلى أنّ ولد زاني محكوم بالكفر
وإن أظهر للإسلام، وأما مع صغره فمعه خلاف.

«من انتدأ السعة شرعاً»

وجه لعدم الإلحاق.

«ومن تولّده منه حقيقة»

وجه للإلحاق.

(١) يسعى ذكر أمرين

أحدهما أنّ وجوب غسل السب ثلاث مرّات هو المشهور. وقال سائر (رد) في
المراسم^(١) لو احب امرأة واحدة ففرح وأندى مستحبت.

ثانيهما أنّ وجوب غسل بماء السدر ثلثة بماء الكافور ثم بماء القراح هو المشهور،
وقال ابن حرة في الوسيطة^(٢) ثلاث مرّات، ثم ذكر المستحبت، وعذّب منه غسله أولاً بماء
السدر وثالثاً بماء حلال كالكافور وثالثاً بماء القراح. وهذا الكلام يشعر بأنّ الترتيب
بين هذه الأغسال ليس بواجب عنده.

(٢) القراح يفتح القاف.

«وهو يطلق الخالص من الخبط بمعنى كونه غير معترفه»

توضيحه أنّ الخبط غير معترف في أصل الثالث كما يعبر في الأوّل والثاني، لا

(١) من ٥٦٨ من ١١.

(٢) من ٧٠٢ من ١٩.

وكل واحد كالحناية مقترناً باسمه^(١)

أن يكون عدمه معبراً، فلا يكون الاحتياط بالسر وبكافور في العسل الثالث موجباً لصلاب العسل، مع معبر كون الماء مطلقاً فلا بد من كون الاحتياط على تقديره غير لأوجب صيرورة الماء مصافاً.

(١) وحكى عن السيد المرتضى (هـ) تصريح بعدم وجوب سنة، يكون هذا العسل بغيرها معبراً من خمسة ثبوت فكاً كعسل الثوب، وتردد المحقق (ره) في معبر وممن عدم الاعتداد بمرور (ره) في مدحرد.

«والأجود التعداد بتعدادها»

والأجود مرة ذكره شرح (ره) هـ هـ جمع بيني وأخته واحدة
بجمع ثمة بوقد العسل من وزش العسل ثمة، وهذا هو الذي يوفق
لاحتياطه، وأما سنة كل واحد من الأسس الثلاثة فهو من موافق للاحتياط، كما
يصرح به شرح (ره) في كتاب الحشوة في العسل عن اسمه

«واكتفى المصنف في الذكرى بما منه أيضاً»

في عده خمسة

أحدهم أن يكون عسل المحرور في قوه (بها) راجعاً إلى اسمه، وعسل المحرور
في قوه (مه) جمع من آخره من هو مقتب، والمعنى. واكتفى المصنف (ره) في
ذكرى "سنة كسبه من الآخر أي المقتب، ومن تكفى عنه عذرة عن ية
لصاحب وقوه (أص) معنى كما أنه حوز الأكتفاء بالثمة ابصدة من اصت عن
ثمة مقتب، وعنه، وصرح أي قوه (مه) مستقر متعلق بمحذوف أي الكسبه وبجوه.
ولم يكن من يكتفى عنه، وهو ثمة نصت مذكور في العذارة.

(١) ص ٧١ من ٨

(٢) ص ٨١ من ١

(٣) ص ٤٤ من ٣٦

ولأوسى بمسراته أوسى بأحكامه^(١) والروح أولى مصدراً، وبحسب
المساواة في الرحوة^(٢) والأوثنة^(٣)

ثانيها. أن يكون نصمراً محروري قوله (٢) راجعاً إلى السنة صدره من
الآخر، ونصمراً محروري قوله (مسه) راجعاً إلى صفت قومه (مسه) أي من سنة
الصفاء، وعنه، وعطوف أي قوله (مه) لعمومين قومه (كتي)، وما يكتفى عنه
مذكور في العبارة.

(١) «والأب من الولد والجد»

تقدم لاب على اخذ هو مشهور، ومن في حديث^(١) عن من الحسد (ره) أن
لخذ أوسى من لاب.

(٢) لرحوة (نصم لراء وفتحها) اسم من الرحن

(٣) «هذا كان الولي عاصياً للمتب أدن لعائن»

ورد كتب المتب امرأة وعوي أر أو أحاد يادن بوني للمساء ولا يصح عمل
بدون إذنه.

«وقد بالرحوة لثلاث خرج يغيب كل من الرجل وامرأة من ثلاث سن»

توجه بدون مصنف (ره) عن التعبير بالذكورة — مع أنها معدن الأوثنة —
إلى لرحوة، ونظيره عدم الاحباح في هـ لتوجه، ووجه عدم الاحباح أنه لأنس
بالخروج استثناء عن اعتبار المساواة.

«ومع ذلك لا غلظ من قصور كما لا يخفى»

ما يمكن أن يقال في وجه القصور أمور

في غير نروحيين^(١)

أحدها- وصف لأثوثة في معشنة الصعيرة، فإن لم يمتلي فيها هو وصف امرأة لا
الأثي، فلا تحقق المساواة في تعيل لرجل المعشنة الصغيرة
ثاني- دحوت تعيل امرأة نصبي لذي هو أريد من ثلاث سين، ستحقق
المساواة بالمعنى المذكور مع عدم الجواز قطعاً.
ثالثها عدم تحقق مساواة في تعيل امرأة المعشنة الصغيرة أيضاً، إذ عينة الأمر
عدم لمخالفة في الرجولية لا المساواة.

(١) «فيحور يكن عس يغسل صاحبه احداً»

ودهب الشيخ (ره) في تهذيب^١ والاشتصار^٢، إن خنص من الحوار بصورة
الضرورة مثل ما يد من امرأة ولا يكن امرأة لتعسبه، أو مات رجل ولا يكن رجل
لتعسه.

«وشهور أنه من وراء الثياب وإن حار النظر»

مقاس المشهور ما نقله في الخدائن^٣ عن سيّد الميرضي (ره) في شرح رسالة،
والشيخ (ره) في الخلاف^٤ وس الحسد (ره) الحوار محرّداً. ويستفاد من التهذيب^٥
استحباب العسل من فوق ثياب مطف. ويستفاد من لامتصار^٦ تعصير وهو أن
لمرأة يحور لها أن تعسل برجل محرّداً وإن كان لأفضل ولأول أن تشره ثم تعسله،
وليس كذلك الرجل، لأنه لا يحور له أن يعسلها إلا من وراء الثياب.

(١) ج ١ ص ٤٤٠ باب ٢٣ ج ٦٥.

(٢) ج ١ ص ١٩٩ باب ١١٧ ج ١٣.

(٣) ج ٣ ص ٣٨٢ ص ١١.

(٤) ج ١ ص ٢٥٦ مسألة ٢١.

(٥) ج ١ ص ٤٣٨ باب ٢٣ ج ٦٠.

(٦) ج ١ ص ١٩٨ باب ١١٧ ج ٩.

ومع اعتذار المحرم^(١) من وراء ستور، فإن اعتذار الكافر والكافرة بتعمده
المسلم^(٢)

في جميع المقاصد، وقد أوقف في كلام على تعمده باعتباره في بعض من
وراء الثياب، والظاهر أن المراد ما يشمل جميع البدن، وحسن تشبيه على المعهود
يقتضي استثناء الوجه والكفين والقدمين، فحجور ب تكون مكشوفة.

«ولا تفتح انفضاء العدة في حوار العمل عندما»

وبكن يظري ذلك أي حوار العمل مع انفضاء العدة في حديثه على
ما في الحديث^(٣).

«وإن تفتد العرض»

العرض عباره عن أن تكون المرأة في عدة حائض أو حبلى، ووجه عدم
تعميله، وبرؤى بين الموت والتمس، ووجه تعدده في ذلك.

«دون العكس»

أي لا يجوز للمملوكة تقبيل مولاهما.

(١) «بنسب أو رضاع أو مصاهرة»

المصاهرة عن ما يفتقرها شريح (ره) في بعض نكاحات كذا
عبارة عن علاقة تحدث بين الزوجين وأفراد كل منهما بنسب أو رضاع أو مصاهرة

(٢) «على المشهور، والمراد هنا صورة العمل»

و يحور تعسس الرجل اسة ثلاث سبب مجردة وكذا المرأة^(١)

و يقول المذكور للمعيد (ره) في المسعة^(٢) و لشح (ره) في المبسوط^(٣) و سبعة^(٤)
واحتشج به في تهذيب^(٥) الذي رواه عقارب موسى عن ابي عبد الله عنه السلام، وقد
سند أيضاً في الاستبصار^(٦) الذي رواه سعد بن عبد الله عن أبي حنيفة.

«و نهاه المحقق في المعسر لضعف المستند»

راجع معترض ٨٨ من ٣٢، ووجه ضعف المستند أن رجل السد قطيعة في
الأول وزيدية في الثاني.

«وكونه ليس بفلي حقيقي لعدم النية»

وسحاسة الكفر أيضاً، فلا بعد عنه تظهراً، كما في روض الجنان^(٧).

«وعدوه واضح»

ولكنه ليس معمول، أمّا ضعف المستند فلحصره بشهرة، وأمّا حديث التّة
ففي ذكره لشارح (ره).

(١) «يجوزها تفصيل ابن ثلاث سبب محرّداً وإن وحدنا ماثل»

و حور لمعيد (ره) في المسعة^(٧) في لضرورة تعيين ابن خمس سبب محرّداً،
ولأكثر من خمس من وراء الثيب، فيما اعتر في الست ثلاث سبب. و حور

(١) ص ١٣ من ١٥

(٢) ح ١ ص ١٧٥ من ٢

(٣) ص ٤٢ من ١٣.

(٤) ح ١ ص ٣٤٠ باب ١٣ ح ١٦٥

(٥) ج ١ ص ٢٠٣ باب ١١٨ ح ١٤.

(٦) ص ٩٨ من ١٢.

(٧) ص ١٣ من ١٧.

وتحت إبرة الحادة عن يده واستحت فتق قميصه^(١) وبرعه من تحته^(٢)

عنه مما أصابه بدم إلا الحش، وقد روى أنها إذا أصيبت بدم لونه معه.

ثانيها: أن يعود إلى العرو والحنود فيكون هذا الكلام ردًا لمن فزع من ما إذا
أصاب بدم عرو والحنود فقال بالدفن مع شهيد وما إذا لم يصبها لدم فدفن بدم
دفعها في سائر^(٣) واحتفت لأصحابها فيما يبرح منه اختلافًا كثيرًا..

«والمقول دون ما به وأهله من قطاع الطريق وغيرهم»

في الضمير في قوله (وغيرهم) احتمالان:

أحدهما: أن يرجع إلى قطاع الطريق.

ثانيها: أن يرجع إلى المذكورين، ومعنى وغير هؤلاء مثل أطلق عليه اسم
الشهد.

(١) «من الوارث أو قرن يادون له»

قوله (من الوارث) معناه يامتن، هذا إذا كان الوارث بغير رشيد، وإذا كان
بغير صغير أو مصلح فيه جازحتن - على ما هو صريح جماع المصنفين^(٢) وقوله في
خواهر^(٣) عن إنداشت أيبص، ثم قال: ولكن قد بأمش فيه... فدل على أقوى حبس
القول به مطلقاً شيئاً مع عدم تحقق الهبة عنه.

(٢) «ويحجر غسله فيه، من هو أقصبل عند الأكر»

ختلف في أنه هل استحلت بمس شئ عريش مستور العورة، أو أن
لمستحت غسله في فيه، أو الحجيرين لأمرين على أقول

(١) ج ٧٩ ص ٣٣

(٢) ج ١ ص ٥١

(٣) ج ٤ ص ١٤٧

وتفسيره على مساجة^(١) مستقبل القبلة^(٢)

وذكر - أي استجبت بعض كتب غريب مسور العورة - صريح لعتير ،
 وفي المصنف " أنه مشهور ، وفي خواهر " ولعله لأنه أمكن في الظاهر من
 العسل بمص ، ولأن حتى بعض مجرد وثب أول
 والذي - أي لمحت بعض كتب في قصه - عكبي عن من أي عسل ،
 ومسوب إلى صاهر صدوق (ره) ، وفي خواهر " و حارة بعض متحرري لأخرين
 و ثبت - أي تنحصر - صاهر محقق شفي (ره) في جامع المصنف " أو
 صرحه كالأول "

ومن ذكره يظهر الخدمة في أسد شرح (ره) إلى الأكثر من أفضلة
 العسل في القميص .

(١) «وهي لوح من خشب مخصوص»

السوح في لغة مرادف - عارسة (ح) - وهو - أي السوح - يكون من
 حنث درة ومن غيره أخرى ، فخرج - تصد - خشب سوح من غير خشب ، والظاهر
 أن قوه (مخصوص) صفة خشب ، وخشب مخصوص عبارة عن خشب يذهب من بلاد
 الهند على ما يستمد من أن العرب ماذه (سوح) وعبره ، فخرج بهذا التصدي سوح
 من خشب آخر غير هذا خشب ، فإنه لا يطلق عنه لائحة بعد

(٢) «وفي أندروس يحب الاستقبال، وهال إليه في الذكرى، واستغرب عدمه في السان»

(١) ص ٧٢ من ٣٣

(٢) ج ١ ص ٤٣ الطر الأخير.

(٣) ج ٤ ص ١٤٨ من ٦

(٤) ج ٤ ص ١٤٨ من ٩

(٥) ج ١ ص ٥٩ من ٣٩.

(٦) ج ١ ص ٢٥٣ من ٤

وتشمت العلاب^(١) وعمل يده مع كل غصة، ومسح بطنه في الألبس، وتشفع ثوب، وإرسال الماء في غير الكفيف، وترك ركوبه، وقعاده، وقبض صغره، وترحس شعره^(٢)

رجع الدروس ص ٩ س ٢١ والدكرى ص ٤٤ س ١٨ في لـ آلة لأوى
وسا ص ٢٤ س ١٢، وانوحوب طاهر اشج (ره) في اسوص^(٣) .
ومن علامة (ره) في الحصف^(٤) عن السيد مرتضى (ره) في مسائل انصريّة
أنه ستقرب الاستحب ثلثان علامة (ره) وهو أي لاستحب - الأقوى

(١) « بأن يغسل كل عصب من الأعضاء الثلاثة ثلاثاً في كل غسله »
لايعد أن تكون عصباً ملحوظاً من نفسه، وعنه يوافق غيره الأصحاب،
وعن تقدير أن تكون لعبرة (ثلاثاً ثلاثاً في كل غصة) وثلاث لشيء بل لأوى،
ومعنى أنه يستحب أن يغسل كل عصب من أعضاء الثلاثة - من الرأس والرقبة،
وحتى يمين، ويسار - ثلاث مرّات وهذه ثلث تسوّج في كل غسله من
الأغسل الثلاثة.

(٢) وحكم من حمرة (ره) في لوسيلة^(٥) تحريم قص شعر ولحصر وتريح
رأس ومحنة وحبشي من شعر، وحكم (ره) بكراهة إقعاد.

• • •

(١) ج ١ ص ٧٧ س ١٤.

(٢) ج ١ ص ٤٢ س ١.

(٣) ج ٢ ص ٢٢ س ٣.

ثالث لكفن والوحب^(١) بئر وفصص وإرار^(٢) مع لفدرة^(٣)

كفن الميت

(١) «ثلاثة أنواب»

هذا هو المشهور، وقد سأل (ره) في المرسد^(١) بوحب قطعة واحدة وباقناب
سنة.

(٢) «وفي الجلد وجه باسم مال إنه المصنف في السان وقطع به في الذكرى»

راجع سبب ص ٢٥ س ١٦ ولد كرى ص ٤٦ س ٢٧ في السنة ثالثة

«لعدم فهمه من إطلاق الثوب»

فإنه قد درس ثوب هوامسوح — على ما في حديث^(١).

«وفي الدروس ألقى حوار الصلاة فيه للرجل»

راجع الدروس ص ١٠ س ٩

(٣) «بكن يقدم أحمد على الحرر»

أي يقدمه أحمد لما كوى، ووجه تقديم أحمد على الحرر عدم سبي عنه صريحاً،
ولد ذهب بعض أن حوار يكس منه احتراً.

«وهو على غير المأكول من نور وشعر وحيد»

وجه تقديم الحرر على غير المأكول حوار الصلاة للبدن فيه.

(١) ص ٥٦٨ س ١٢

(٢) ج ٤ ص ١٩ س ٨.

يستحث الجبيرة (١) والعمامة والخامسة (٢)

«ويحتمل تقديمه على التحرير وما بعده»

وجه تقديم سحر على التحرير وما بعده عبارة عن كقول المصنف غرضاً فيه، سيما أنه - أي السحر - دأب في غيره.

«واسع من عمر جلد المأكل مطلقاً»

قوله (مقصود) يعني حتى في حال الاضطراب، ووجه منع مصنفه عنه عن إطلاق أدلة لمع نظير لمع عن الكفن في العصب حتى في حال الاضطراب (١) في الرياض^(١): واستبعاد ما كان الأحرار كونه - أي بحرقه أحد ثلاثة، كما عن العمدة، لارتدة كما في المشهور.

وفي خواهر^(٢)، بن عن الأقرى في نظري أن استحدث لحره بين مخصوص رثوب الرع، بن عمري نوكان هو لثلاث مع الاقتصار على ثلاثة، على ما صرح به كاشف شام.

(٢) «وهي حرفة طولها ثلاث أذرع ونصف.... شهرها الميت»

في خواهر^(٣) قال عن المعتمد^(٤): أن خدمة تدق محديه بلف شديد بعد أن تحنوا بدر قطاً، وعلى انداكبر، ثمة يخرج صرفها من تحت رحنه في الخاب لأمن ويعمرها في الموضع بدي شذبه فيه، ثم ول صاحب الخوهر (ره): ولم أعثر على كيفية ذلك..

(١) ج ١ ص ٥٨ من ٣٤

(٢) ج ٤ ص ١٩٩ من ٣

(٣) ج ٤ ص ٢٠٣ من ٦

(٤) ص ٧٦ من ٩

وفي الخدائق^١ نرى عن يدك^٢ وقد يظهر من مجموعها أن صورة وضع هذه الحفرقة أن يرفع أحد طرفيها في وسط البيت^٣ وأن يشق رأسها أو يفتح فيها جيباً وخواه ثم يدخل الحفرقة من بين فحده ويقسمها غورته صعداً شديداً^٤ ويخرجها من جيب الشداد الذي على وسطها ثم يثبت جفونه وفحده به بقي تم شديد^٥ وقد ذهب أرحل^٦ صوفها تحت حجره يدي بيت عنده^٧، ثم وثب صاحب خدائق^٨ (ره) وهو حشد

في لسان العرب^٩ لاستشر أن يدخل^{١٠} الرأس^{١١} بين فحده منسوب^{١٢}، ثم يخرجها^{١٣} ورحل يستشر^{١٤} بوجهه عند الصريح^{١٥} وهو أوله على فحده، ثم أخرجه بين فحديه صعداً صوفها في حجره^{١٦}، ويستشر^{١٧} أرحل^{١٨} بثوبه إذا رد صوفه بين رحله إلى حجره

«سميت خامسة نظراً إلى أنها مهي عدد الكفص الواحد»

أي من وجه الخمسة كوكب خامسة حسب ترتيبه، وث خامسة مفردة حسب الترتيب على سائر أجراء الكفص على ما في الخدائق^{١٩} وبعد الخامسة حجره على ما في الخدائق أيضاً.

«وأما اعمامة فلا يعد من أجراء الكفص اصطلاحاً وإن استحب»

يسفي ملاحظة أمرين:

أحدهم أن عدد كوكب خامسة من أجراء الكفص، وجه ومدونه، مفردة في جوهر^{٢٠} عن صريح جمعة^{٢١}، ثم قال^{٢٢} من حكمة في كشف^{٢٣} لثاء عن بعضه، وعن كشف الالتباس نسبتته إلى الأصحاب.

وقد نسبت^{٢٤} عنه مصدق^{٢٥}، ولأحمد^{٢٦} بأنه يعد من كفص مدسوف به الحسد، واعمامة نسبت كدلت

١ ح ٤ ص ٣٤ - ٢١

(٢) ح ٤ ص ٢٠٢ - ١٩١ - ٢

(٣) ح ٤ ص ٢٠٦ - ١٥

ولدمرة القناع بدلاً عن العمامة والسمط^(١) ويجب إمسك مساحده اسبعة بالكافور^(٢) ويستحى كونه ثلاثة عشر درهماً وثلاثاً ووضع الغاضل على صدره، وكتابة اسمه، وأنه يشهد الشهادتين وأسماء الأئمة عليهم السلام على العمامة والقميص والإزر والجبرة، والخريدتين^(٣) من متغف الحبل أو من شجر رطب، ويسمى عبدالترقوة بين القميص ونشرته^(٤) والأخرى بين القميص والإزر^(٥).

ثم يها: أن لظهوري وجه تعبد الشرح (ره) عدم كون العمامة من أجراء لكفن بقوه (اصطلاحاً) عذرة عن كون عمامة من أجراء لكفن بحسب نفس الأمر، وعليه، فلا تنافي بين ما ذكره في المقدم وما يذكره في حدود في أسانة سادسة من الفصل الخامس في السرقه من أن العمامة من أجراء الكفن لا جمع، وإنما لم يكن من أجراء الكفن الواحد.

(١) «وكذا أراد عنه حرقه أخرى بلغت بها ثمانها... على المشهور»
ومتن ذكر هذه الحرفة الشيخ (ره) في «التهذيب».

«قائمة خبر مرسل مقطوع، وراويه سهل بن رباح»

اخبرني الكافي^(٢) والتهذيب^(٣).

(٢) وهذا العمل يسمى حوطاً.

(٣) في القمعة^(١): والخريضة تجعل مع جمع الأموات من المسلمين، كدراهم

وصدرهم، وذكراهم وإناهم.

(٤) بأن تجعل الجريدة تحت القميص.

(٥) بأن تجعل الجريدة فوق القميص.

(١) من ٤١ من ١٧

(٢) ج ٣ ص ١٤٧ باب كفن الميت للرأ ح ٧

(٣) ج ١ ص ٣٢٤ باب ١٣ ح ١١٢

(٤) من ١٢ من ٢٤.

من حارسه الأيسر قوي سرفوة^(١)

(١) «واشتهر أن قدر كل واحدة طوب عظم ذراع اثنت»

ينبغي الالتفات إلى أمرين:

أحدهما أنه قد (صوب عظم ذراع اثنت) وقد نقل صول ذراع اثنت، وأخرى
وأصبح. وثالث قدر عظم ذراع أقصى من قدر الذراع

ثانيهما أن المحدثين كتبوا لا صاحب كالمصنف (ره) في نسخة
وسائر (ره) في نسخة هو قدر عظم ذراع من ذراع نفسه بل اثنت. وقد استشكل في
الخواهر^(٢) بقوله: ومن المصنف ما في الروضة من نسخة دلت على أنه (ره) وثنع
أعدل شاهد. مع أنه يعرف غيره ذكر بنفسه (ره).

«ثم قدر شبر، ثم أربع أصابع»

في المذكورين شى في قدره. واشتهر قدر عظم ذراع، وفي حرم من
عنه عليهم سلام قدر ذراع، وفي نسخة قدر ذراع، أو السبر، وفي حرم من
ذراع قدر شبر، وفي نسخة قدر أربع أصابع أو فوفه، ولكن حرم شوب سرعة
مع عدم القاطع على قدر معش.

«واعلم أن ما ورد في الحرم من الكفاية ما روي أن لصاحبه عنه السلام»
الروية في التهذيب^(٣).

(١) ص ١١٠

(٢) ص ٥٦٨

(٣) ج ٤ ص ٢٣٩

(٤) ص ٤٩

(٥) التهذيب ج ١ ص ٣٠٩

(٦) ج ١ ص ٢١٩

ولنحط بحيوطه، ولا من الرقيق^(١) ونكره الأكماء المستدثة^(٢) وقطع الكفى بالحديد^(٣) وحسن الكافور في سمعه ونصره^(٤)

(١) «على أشهر فيها»

أي في الحيطة بحيوط الكفى، وعدم اللئالي رقيق
(٢) المستدثة في هذه العبارة وعبارته اقوعد 'صفة الأكماء، يبي في عبادة شرائع^٢ ونحوها صفة الأكماء، ومعنى كون الأكماء مستدثة عبادة عن لانداء جمعهم ونصبها ومعنى الكثرة في عبادة لمصنف (ره) ونظرها وإن كان الأكماء بالأ أن لتعلن في الحقيقة عبارة عن عمها ونصبها، كما لا حق وجهه.

(٣) «قال الشيخ سمعا مذاكره من الشيوخ» راجع التهذيب^(٣).

(٤) «على الأشهر خلاف للصدوق (ره) حيث استثنى» يدل على ما هو الأشهر ما في التهذيب^(١)

ومقدان الأشهر قول صدوق (ره) في العقبة^(٥) وانقطع^(٦) بالاستحباب، وارواه إلى أسد صدوق (ره) بإمام روه عقبر من موسى سباطي وعبد الله من سباط عن صادق عنه السلام (ره). تصح الكافور في له وسمعه، فراجع تهذيب^(٧) والاستنصار^(٨)

(١) ج ١ ص ١٩ س ٦

(٢) ص ٣٤ س ١

(٣) ج ١ ص ٢٩٤ باب ١٣ ج ٣٠

(٤) ج ١ ص ٣٠٨ باب ١٣ ج ٦١

(٥) ج ١ ص ٩١ باب ٢٤ ج ١٦

(٦) ص ٦ س ٤

(٧) ج ١ ص ٣٧ س ١٣ ج ٥٩

(٨) ج ١ ص ٢١٢ س ١٢٣ ج ٤

ويستحب غسل به من قبل بكففة أو وضوء^(١)

و جمع المحقق (ره) في معتبر من الصلوات من هدد لصلاته على خويه
والأول على الكراهة.

(١) «فسوي فيه لاستباحه أو الرفع»

وجه في أنه لا بأس به بوقف به حه صلاة و نحوه على وضوء المذكور.
و وجه في الرفع بوقف رفع حدث عنه - أن وضوء - أنه

«فالأقرب استحباب كونه مظهرًا لفحوى غسل العاسل أو وضوءه»

أورد المحقق آخرون (ره) في بعضه أنه على لفحوى ما أتى عنه من غسل
بعد ملاقة من فيه عضة حكمة يست في حره و سجدات أهل أو وضوء به
بمكس لا يدل على استحبابه حره أصلاً فكيف يظهر لأول من يديه هو صهر
الفحوى، بل ربما يدل بالمفهوم على عدمه.

□ □ □

لربع لصلاة عمه، ونحب على كل من يدع^(١) ست^(٢) مقرر له حكم الإسلام، وواجبها القيام^(٣) واستقبال لقبة، وحمل رأس الميت إلى يمين المصلي^(٤)

صلاة الميت

- (١) هد هو شهر، وفي أسنة أقوال أخر.
- أحمد، م من عن من عبد (ه) من أنه يحب على المحتين أي عن من وحدث.
- ثاني: م من عن من أي عن من أنه لا يحب قبل طوع.
- ثالث: لمع من صلاة على مصي. في أن يعقل الصلاة.
- (٢) ومع عدم سوغ ست سبحت لصلاة عمه إذ وحدثاً كما في لتدكرة.

(٣) «وتوقف في الذكرى لذلك»

راجع الذكرى ص ٥٨ من ١٩.

(٤) «مستلقياً على ظهره من نذبه إلا أن يكون مأموماً»

قوله (مستلقياً) أي حال كون الميت مستقيماً على ظهره، فلو كان مكروباً أو على أحد جانبيه يصح لصلاة — كما صرح به في مفتاح كرامه^(١)، وقوله (من يديه) شرط آخر أي حال كون ميت فداء مصلي، فلا يصح لصلاة إذ كان الميت جريحاً مصلياً أو إلى أحد جانبيه، ومثني من هذا الشرط ما إذا كان المصلي مأموماً، فلا يعتبر كون ميت فداءه، من يكفي كونه فداء الإمام.

(١) ج ١ ص ٤٥ - ٢٦

(٢) ج ١ ص ٤٧٣ - ٢٧

ولسنة مقربة^(١) مقربة لكبير، وتكسرت حمس، وشهد
الشهادتين^(٢) عقيب الأولى،

«ومشاهدته له»

الظاهر أن قوله (مشاهدته) مرفوع معصوف على فوب المصنف (ره) (العدم)
فالمنعى ووجه الصلاة مشهدة لمصني لمست أن لا يكون من لمصني ولست حدث،
واستثنى من ذلك خيلولة بالأموم.

«وعدم تباعده عنه بالمعتد به عرفاً»

أي ولواجب عدم ساعد المصني عن متب بالمعتد به عرفاً ويعتبر ذلك
التباعد بتحليل الصفوف.

«وفي اعسار سر عوره لمصني، وظهارته من الخنث في نونه وبنده وجهال»

وجه الاعتدال إطلاق الصلاة عليها، فمرفوع ما ستر في سائر بصيوات عد
مادد دليل حاض على عدم اعتباره. كاعتباره من الحدث، فنه لا تعتبر جمعة، ووجه
عدم الاعتبار أن الإطلاق مذكور نحو الحمد لا الجمعة، وحققه ١٠٠٠ و١٠٠٠
والأول - أي كون الإطلاق نحو الحقيقة - محذر المصنف (ره) في ذكرى - في
أي كون الإطلاق نحو المحر - مال إليه شرح (ره) في ساق في أو كذب الصلاة.

(١) «وفي اعتبارته الوجه من وجوب ويدب... قولان للمصنف في الذكرى»

هد البحث تعرض له لمصنف (ره) في الذكرى^١ معضلاً في الوصوء
عد لبحث عن كيفية سنة، وقد نقل ثمرة أقوال فيها - أي في كيفية سنة - فراجع.

(٢) وذهب المحقق (ره) في الشرائع^٢ في القسم الثالث من الفصل الرابع إلى

(١) ص ٦٠ من ٢٣ وص ٦١ من ٨.

(٢) ص ٨٠ من ١٦.

(٣) ص ٨١ من ١٦.

ويصلي على لتي وآله عليهم السلام عقيب ثابته، ويدعو للمؤمنين واجتمعات عقيب الثالثة، ولتمت عقيب الرابعة، وفي المستصعب بعده، وعلى بطلان لأتويه، والماضي^(١) يقتصر على أربع ويلعبه^(٢)

عدم وجوب الدعاء بين التكبيرات، ثم قال: ولو قبل بوجوبه — أي بوجوب الدعاء — م نوجب لفظاً على التبيين.

(١) «وهو هنا المخالف مطلقاً»

عند الفرق لمحكوم بكفرها، كالحورج والواصب، فإنه لا يجب صلاة عليهم، بل لا يجوز إلا لتقية، كما في الحديث^(١) وهذا — أي عدم وجوب صلاة على الفرق المحكوم بكفرها — مت لا خلاف فيه، وإنما الخلاف في عرهم من لماعين محكوم بسلامهم، وطاهر المصنف والشارح (رهما) بعباً للشيخ والمحقق وأكثر لتأخير (رهم) لوجوب، وقد المصد (ره) في المصنف^(٢) ولا يجوز لأحد من أهل الإيمان أن يعمل بمخالف بحق في الولاية، ولا يصنى عليه إلا أن تدعوه ضرورة إلى دلت من جهة التمسك بعلمه تفسير أهل الخلاف.

وعمل في الحديث^(٣) القول بعدم لجوار عن أبي الصلاح — في ذكره^(٤) — وسائر واس إدريس — في السرائر^(٥)، ثم قال: وهو بحق الطاهر، بل نصريح من الأخبار

(٢) «وظاهرها وفي البيان الوجوب، ورجح في الذكرى والدروس عدمه»

راجع بيان ص ٢٩ س ٣، وذكرى ص ٥٩ س ٢ والدروس ص ١٢ س

(١) ج ١ ص ٣٥٩ س ١٩

(٢) ص ١٣ س ١

(٣) ج ١ ص ٣٦ ر ١١

(٤) ص ١٥٧ س ١١

(٥) ص ٨٠ س ٣٤

ولا يشترط فيها الطهارة، ولا تلبس^(١) وتستح^(٢) إعلام بمؤمن به^(٣)
ومشي مشي^(٤) حمله أو إلى أحد حبه واسري^(٥) وادعى^(٦) ٣. ولصهارة ولو
تيمم^(٧) مع خوف الموت، والوقوف عند وسط الرحن، وصدر امرأة على
الأشهر^(٨)

«والأركان من هذه الواجبات سعد أوسنة»

السعة على تقدير أن تكون صلاة على عمامة في. وسنة على تقدير أن يكون
لصلاة عليه، فإن الصلاة على المدفن شخص عن الصلاة على غيره تنكسره، كما تقدم.

(١) «عندنا إجماعاً»

وكذا لا قراءة فيها عسنا، وفان شافعي يقرأ بعد تكبيرة لأوى الحمد، ويسلم
عقب أربعة، وفان موحيفة مد عن ما في المعتز لا يقرأ فيها ولكن يسنة.

(٢) «ولو استلزم المثلثة حرم»

لصير مستتر في قوله (مستتر) رجع إلى الجمع المدون عنه بقوله (ومجمع).

(٣) «الحمد لله الذي لم يجمعني من السواد المحترم»

في الكافي^(١) والعصبة^(٢) والهديب^(٣) وكان عني من الخمس عليهم سلام، د
رأى حذرة قال، الحمد لله الذي لم يجمعني من سواد المحترم

(٤) «ومقابل المشهور قول الشيخ في الخلاف»

(١) ص ٢٢١ سطر ١٨٠

(٢) ج ٣ ص ١٦٧ باسمه مدون عند ١٠٤ ح ٤

(٣) ج ١ ص ١٦٣ باب ٢٦ ح ٢٤.

(٤) ج ١ ص ٤٥٢ ر ٢٣ ح ١١١

والصلاة في مواضع المعتدة ، ورفع ليدن التكبير كله على لأقوى^(١) ومن فاته بعض تكبيراته الباقي بعد فرغه ولأء ووعى لهر^(٢)

رجع خلاف ح ١ ص ٢٦٩ مسألة ٩٧.

«وقوله في الاستصار أنه عد رأسها وصدره»

رجع لاستصار ح ١ ص ٤٧٠ باب ٢٩٠ حيث ذكر حديثاً دلأ عليه وأؤل ح ٢ لمحمد للأؤل.

(١) «والأكثر على اختصاصه بالأؤل، وكلاهما مروى»

راجع الكافي^(١) ويهدب^(٢) والاستصار^(٣)

«ولامرافة، فإن المدوب قد برك أحبأنا، ومذلك يظهر وجه القوة»

مع أن رويب اندأة على رفع ليدن في التكسرة الأول دون عمرها موافقة مذهب بعض لعامة فوشك أن تكون حرحب مخرج النقية، كما صرح به الشيخ (ره) في التهذيب^(١) ولاستصار^(٢).

(٢) «وقد أطلق المصنف وجامعة جوار الولاء حينئذ عملاً بإطلاق النص»
النص موحود في الفقيه^(١).

(١) ج ٣ ص ١٨٤ باب الصلاة على المزس والتكبير والدعاء ح ٥.

(٢) ج ٣ ص ١٩٤ باب ٢١ ح ١٤ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩.

(٣) ج ١ ص ٤٧٨ باب ٢٩٦ ح ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥.

(٤) ج ٣ ص ١٩٥ باب ٢١ بعد ح ١٩.

(٥) ج ١ ص ٤٧٩ باب ٢٩٦ بعد ح ٥.

(٦) ج ١ ص ١٠٢ باب ٢٥ ح ١٨.

و يصتني عني من لم يصل عليه يوماً وليلة أو دُثماً^(١)

«وفي الذكرى لودعا كان جابراً»

رجع بذكرى^(٢) في المسألة لثامنة من المطلب الثالث.

(١) يسعى تكلم في ثلاث نوح:

الأولى: في أنه إذا لم يصل أحد من المسلمين على الميت فهل يسقط وجوب الصلاة بعد الدفن أم لا؟.

الثانية: في أنه إذا صتني على الميت بعض المسلمين فهل يجوز لمصتني وغيره الصلاة عليه قبل الدفن أم لا؟.

الثالثة: في أنه إذا صلى على الميت بعض المسلمين فهل يجوز لعيره — أي غير المصتني — الصلاة عليه بعد الدفن أم لا؟.

أما صاحبة الأولى: فسقوا لاختلاف في عدم حوار تأخير الصلاة إلى استسار احتياطاً، بل لإجماع عليه، بل كعاد أن يكون ضرورياً. على ما في خواهر كتاب صلاة^(٣) واحتج في سقوط وجوب الصلاة وعدمه مع التأخير بلا عذر أو معه، واحتج بعدم سقوطه، فصتني على القبر، ولا يجوز نشأه بغير تخصيصاً للصلاة غير مدفون، في خواهر^(٤): وفي الشافعية عن علامة الإجماع على حرمة استسار بذلك، بل لا يبعد عدم تحديد ذلك بيوم الدفن، أو دنوم والليلة أو ثلاثاً أو سبعين بصورة، للأصل والإطلاق لمزور، فصتني حينئذ عليه، بل أنعمم أنه صار رماً، وخرج عن صدق سم الميت. وأما صاحبة الثانية: فلا إشكال في أصل الجواز، إن لمحت في الكراهة، واحتلوا في إطلاق الكراهة ونقدها على أقوال:

الأول الكراهة مطلقاً، جماعة وفرادى، من المصتني على الميت وغيره، إلا في دي الفصل والشرف الأخرى، وهو مختار صاحب خواهر (ره) فيه^(٥).

(١) ص ٦٣ من ٢٧.

(٢) ج ١٢ ص ١١٢ من ٤.

(٣) ج ١٢ ص ١١٣ من ٣.

(٤) ج ١٢ ص ١٢ من ٩.

ولو حصر بحتارة في لأثناء أتمها ثم استأنف عليها^(١)

لثاني: الكراهة جماعة لافرادى، وهو مختار من دريس (ره) في السرئر^(٢).

الثالث: لكراهة خصوص المصلّى دون غيره، فمن المسبب^(٣) التردد في كراهة صلاة من لم يصل بعد صلاة غيره.

الرابع: لكراهة د حيف عن الميت ظهور حدثه، وهو مختار العلامة (ره) في التذكرة^(٤).

وأما الناحية الثالثة فذهب بعض إلى عدم احوار، وهو قول العلامة (ره) في مختلف^(٥) وبعض إلى احوار في يوم وبينة، وهو مختار الأكثر، وبعض إلى احوار في ثلاثة أيام، وهو مختار مسأّر (ره) في المرسوم^(٦) وبعض إلى احوار ما لم يعلم منه بعض صورته، وهو مختار من لحسد (ره) ولم يقتدر اس أي عقين ولا عنى من ثانويه (رهم) على ما في مختلف^(٧) وفتا من قالوا من لم يدرك الصلاة على الميت صلتى على الصبر.

(١) «مختار بروايه علي بن جعفر عن أحمد (ع) في يوم كبروا»
رواية في الكافي^(٧) واستهيب^(٨)

«قل المصنف في الذكرى والرواية فاصرة عن إفادة المدعى»
راجع الذكرى ص ٦٣ من الأخير.

«وبين رفعها من مكانها»

بأن يؤمى إلى أهل الأولى ليأخذوها.

(١) ص ٨١ س ٣١.

(٢) ج ١ ص ٤٤٩ س ٣١.

(٣) ج ١ ص ٥١ س ١٤.

(٤) ج ١ ص ١٢٠ س ٢٩.

(٥) ص ٥٧٣ س ٢٣.

(٦) ج ١ ص ١٢ س ٢٦.

(٧) ج ٣ ص ١٩٠ باب في حذره بوضع وقد كبر على لأه ح ١.

(٨) ج ٣ ص ٣٢٧ باب ٣٢ ح ٤٦.

واحد يثبت على احتسابه شيء من تكبيره، ثمة يبيّن في الثانية، وقد حققناه في الذكرى (١)

(١) رجع الذكرى ص ٦٣ من ٣٥ في نسخة رابعة من المخطوطات.

«وفد ظهر من ذلك أن الأدلّ على حوار القطع وبدونه شح حرمة»

استحقاق أن لمسه حوار القطع، وأمسك الصلاة على أحد رئين لا يحصر ما يصححه من بدع عنه الرضوي أياً وإن كانت تصلي على خذره وحدث الأخرى فصل عيني صلاة وحدة خمس تكسرت، واثبت سائيت على الشبهة وهذا الخبر معتقد بعمل المشهور فيخص به عموم النبي عن رفسد الصلاة مع إمكان تأمل في شموله نحو هذه العبادة، إذ في رأي من من أنه ورد في كثير من نصوص أنها دعاء لا صلاة حقه، وقصته حذر قطع، وبما في جوهر من ظهورية النهي عن قطع الأيمان في بعض ما ورد في قوله، وب(رد) بعد بقوله حوار معصية، ولا سيما في عليها: وفد ظهر من أن لأقرب سحر من بوحه الثلاثة لم تعد على الأولى، واشتركت، ومعصية ثم لا سيما.

«وإن كان أخوف على الأحره فلا بدّها من امكث مقدار الصلاة عليها»

خوف من جهة كون الميت مبطوياً أو نفساء.

«بالطريق بعد الدعاء مع احتلافه في حيث تردّها تكزّمه على ما مضى لح»

القد مرّ بقوله (من الصلاة) بما قوله (على ما مضى) ومعنى به بدع تكزّر من الدعاء على صلاة الميت نحو المعتقد، وقد جاء خبره في بعد التكبير الثاني لمصلحة من لا شعبان الصلاة على سي (ص) وقد وعد التكبير الثاني

(١) ج ١ ص ٢٠٩ من ١٨.

(٢) ج ١٢ ص ١٢٤ من ١٢.

الخميس دونه، والوحد مواراته في لأرض مستنقل القسلة على
حبه الأيمن، ويستحت أن يكون عمقه^(١) نحو قامة، ووضع الجثارة أولاً،
ومن لرحل في ثلاث دفعات، والسبق برأسه، والمرأة^(٢) عرصاً^(٣)

ها - أي بثبته - لابد من قراءة شهادتين للثبته بعد تكبيرها، والصلاة على
نبي (ص) وآله بالأول، وبعد تكبير آخر يقضي على النبي (ص) وآله للثانية، ويدعو
للمؤمنين والمؤمنات بالأول وبعد تكبير آخر يدعو للمؤمنين والمؤمنات بثانية، ويدعو بدعاء
ثالث بالأول، وحينئذ تثب الصلاة على الأول، وبعد تكبير جريئة به يدعو بدعاء
الميت له، فبسم من هد مكث حذرة الله به بقدر سمعه أدعاه كما لا يخفى

«وإنما في المختلف كالدعاء لو كان فهم مؤمن ومجهول وموافق»
لمجهول من لا يعرف حبه أمؤمن أو منافق، والدعاء له المهم إن كان يعت الحبر
وأهله فاعف له، وأرحمه، وتجاوز عنه.

دفع الميت

(١) «أي الدفن مجازاً»

وجه حذر أن المراد دفن موضع الدفن، وثلاً تعمق له.

(٢) «بوضع مما يلي القبلة وبفعل دفعة واحدة»

قوله (مما يلي القبلة) أي في طرف قبلة قبر، وذاك اصرف هو طرف المدفون
فإن اللحد إنما يكون في سمت القبلة.

(٣) «هذا هو المشهور»

وعليه الصدوق (ره) في المقبه^(١) والمفيد (ره) في مصبعة^(٢) و الشيخ (ره) في

(١) ح ١ ص ١٠٧ باب ٢٥ بعد ح ٤٤.

(٢) ص ١٢ س ٥.

و رول لأحسي (١) إلا فيه. وحين غفد الأكلب و وضع حذاه على 'أتراب'،
و جعل سبي من تربه حشش حمة سلاء معه، و نكسه 'سعدنس'، و ساءه
له، و أخرج من قبل 'رجنس' (٢) و 'لهة' (٣)

مسيو و 'يهود' أو 'محتق' (٤) في 'معر'

«والأخبار حاسه عن الدفعب»

بعد مدنا على دفعب مر في نفسه برصوبه من غده فيه في مسند
و سعدنس^٢ و نعل صدوق (٥) ألق في عسل 'حدث' راعا على دفعب، و حشش
في حدائق^١ أن يكون روية، بي نفسه صدوق (٥) في عسل و حوده من نفسه
برصوب.

(١) «لا الرحم وإن كان ولداً»

يدعون من رطب و عدم كرهه رول أناس في قده بده و ٥٠

(٢) «لأنه ناب القير»

على ما في التهذيب (٨)

(٣) «هال عليه التراب يهيله هنلاً: حبه»

(١) ج ١ ص ١٨٦ س ٦

(٢) ص ٣٦ س ١٢

(٣) ص ٨٠ س ١٨

(٤) ج ١ ص ١٢٢ س ١٦

(٥) ج ٤ ص ٣ س ١٥

(٦) ص ٣٠٦ س ٢١٥ ج ٢

(٧) ج ٤ ص ١٤ س ٦

(٨) ج ١ ص ٣١٦ باب ١٣ ج ٨٦

تصوّر الأُكُفَّ مسترحضين، ورفع القبر أربع^(١)

(١) «مفترحات إلى شيء لا يزيد»

قوله (مفترحات) كما في بعض لأحبار في التهذيب^(٢) أو مصمومات كما في بعض آخر في التهذيب^(٣) أيضاً، ولما ذهب بعض على ما في التهذيب^(٤) إلى كون أبي الأصابع - مصمومات، ومن في الحديث^(٥) عن من رهرة و من سرح (رهم) التخيير بين أربع أصابع مفترحات والشر.

«ولو ختلف سطوح لأرض اعترف رفعه عن أعلاها. وتأذبت السنة بأدائها»

في العبارة احتمالان:

أحدهما: أن يكون المراد برفع من أعلى سطوح الأرض، وكذا لا يعتد بالسنة في زيادة رفعه عن أدائها - أي أدنى سطوح - وعنه، وهو في قوله (وتأذبت السنة بأدائها) للاستثنا.

ثانيهما: أن يكون المراد برفع عن أدنى السطوح، وكان لا يعتد بالسنة إلى نقصان رفعه عن أعلاها بمعنى أنه يسقط استحباب لرفع - لعدم المذكور عن أعلى السطوح، بل يكفي لرفع بذلك العدد عن أدنى سطوح هي تأذبت السنة وعنه، يكون موافقاً لقوله (وتأذبت السنة بأدائها) للعطف تصغيري قبل المحقق أعدها (ره) في بعده^(٦) - والأقول أول وأصح، فعدش

أقول ولقائل أن يقول إن الأظهر هو الثاني، وذلك لظهور قوله (عترف رفعه عن أعلاها) في أن لا يعتد بالسنة في لرفع عن أعلى السطوح، لا بالسنة في زيادة رفعه عن أدنى السطوح، فبقي قوله (عترف رفعه عن أعلاها) عبارة عن عدم الاحتياج إلى

(١) ج ١ ص ٣١٥ ط ١٣ ج ٨٤ ص ٣٢١ ج ١٠٢

(٢) ج ١ ص ٣٢٠ ط ١٣ ج ١٠٠

(٣) ج ١ ص ٦٦ ط ٥

(٤) ج ٤ ص ١٢٢ ط ١٩

(٥) ص ١٣٢ ط ٢١

وتسطحه، وصت الماء عليه من قس رأسه دوراً، وانفصل عني وسطه،
مستقبلاً، ووضع اليد عليه^(١)

الرفع عن أعلى السطوح.

(١) «وروى زرارة عن أن جعفر عليه السلام قال: إذا حي على الرب»

لروى في حديث: «ورب من في كفي» و«رب» أي

حنا، رب عند وفي وجهه حشوه حتى فقهه ورده وصته، فحده حرث
نفسه لازم، معتد.

«واعبر كفت عليه بعدما أصبح بالماء»

المر: اعبر وكسر. أصبح است رده ص. ع صح. ش. ه. ن.

«والأصل عدم الاستحباب في غيره»

صير في قوله (في غيره) رجع إلى ما قلناه من حديثه كورة، وهي ح. ه
الفرغ من الدين بعده بالأصل معتد به.

«وأما تأثير اليد في غير الرب فليس بشئ مطلقاً»

قوله (غير الرب) كبرهن، وقوله (مصدق) أي لا بعد الفرغ من دين بعده
بلا فصل معتد به، ولا بعد تلك الحالة.

«بل اعتماده شئ بدعه»

قوله (شئ) مصوب وقوله (بدعة) ح. ر. قوله (اعتماده) أي اعتماده تأثير به

(١) ج ١ ص ١٥٧ باب ٢٣ ح ١٣٥

(٢) ج ٣ ص ١٩٨ باب من حنا على شئ وكسر. ح. ج ٣

(٣) ج ١ ص ٣١٩ ح ١٣ ح ٩٥

مترجماً^(١) وتنقش^(٢) أوتي بعد الانصراف^(٣)

يعنون السنة مدحه

(١) رَحِمَهُ عَسَهُ وَتَرْجَمَهُ وَالْأَوَّلُ هِيَ تَقْصِيحِي وَرَحِمَهُ اللَّهُ

«وَأَفْضَلُهُ اللَّهُمَّ حَافِيَ الْأَرْضِ عَنْ جَنَّتِهِ»

وَأَسْرَجَهُ يَدُهُ بِالْعَدَدِ وَبَدَلِي كَأَنِّي وَهَدَيْتُ^(٤)

تَحْتِي نَسِي عَدُوِّي مُدِيرِي مَكِيدَتِي وَهَدَيْتُ مِنْ حَافِي الْأَرْضِ

«وَكُنْتُ بِقَوْلِهِ كَثِيرًا رَازِمًا مُسْتَعْلِمًا»

قَوْلُهُ (مُسْتَعْلِمًا) فِي حَالِ الْأَسْتِصَابِ بِمَعْنَى كَمِّي فِي بَعْضِ الْأَحْذَرِ فِي

كَأَنِّي^٥ وَعَسَهُ رَحِيصُونَ، عَلَى مَا مَعْنَى عَسَهُ فِي رِوَايَاتٍ

(٢) «بَعْدَ الْإِنْصِرَافِ بِصُوبِ عَابِ لَا مَعْنَى لَهُ»

هَذَا هُوَ مَعْنَى شَيْءٍ، وَبَدَلِي عَسَهُ بَعْضُ الْأَحْذَرِ فِي الْهَدْيِ^٦، وَقِيلَ فِي

لِعَتَرِ^(٧) عَنِ الْعُقَاهِ الْأَرْبَعَةِ إِنْكَارُ هَذَا التَّلْقِينِ.

ثُمَّ إِنَّهُ مَعَ مَعْنَى مَعْنَى سِرَاعِي فِي حُدُودِ مَشَارِقِ^(٨) وَهَدَيْتُ^(٩)، وَفِي

مَعْنَى بَكْرَتِهِ^(١٠) وَصَرَّحَ جَرَعَهُ^(١١) مَعَ مَعْنَى وَخَوَّهُ حَتَّى أَسْرَ

(١) ج ٣ ص ١٩٨ باب من حُدَّ عَلَى الْمَيِّتِ وَكَيْفَ يَجْنِي ح ٣.

(٢) ج ٣ ص ٣٩ - ١٣ - ١٥.

(٣) ج ٣ ص ٢٠١ باب تَرْبِيعِ الْقَبْرِ وَرُشَّتِهِ... ح ٣.

(٤) ج ١ ص ٦٦ م ١٤.

(٥) ج ١ ص ٢٢ - ١٣ - ١٠٣.

(٦) ص ٨ م ٣٣.

(٧) ص ٥٥ م ١٨.

(٨) ج ٣ ص ٦٠ م ١.

(٩) ج ٣ ص ٥ - ٢٩.

وتتخير في الاستقبال والاستعداد^(١) ويستحث التعرية^(٢) قبل البدء وبعده^(٣)
وكل أحكامه من فروض الكفاية أو غيرها

(١) «لعدم ورود معين»

ودهب اس إدریس (ره) في السرر^(١) والعلامة (ره) في الموعود^(٢) بان أنه
يسقبل لفظة والفقر، وفي المصالح (هـ) في الكافي^(٣) واس سراج (ره) في
المهذب^(٤) والشيخ يحيى بن سعيد (ره) في الجامع شريفي^(٥) يستدر الصلة والغير
أمامه.

(٢) «والمراد بها الحمل على الصبر والسلمة عن المصائب»

التسعة: كشف الخبة عن أهل المصيبة بقا. سني فلاذ عن همة أي كشفه
عنه.

«فمن عزى مصاباً فله مثل أجره»

على ما ورد في الكافي^(١).

«ومن عزى ثكلى كسي برذا في الخبة»

البرد كقفل: ثوب محظوظ أنراد وانزد ويزود. بوحده نزده.

(٣) «عبدنا»

(١) ص ٣٣ ص ٧.

(٢) ح ١ ص ٢١ ص ١٢.

(٣) ص ٢٣٩ ص ١٠.

(٤) ح ١ ص ٦٤ ص ٩.

(٥) ص ٥٥ ص ١٧.

(٦) ح ٣ ص ٥ باب ثوب من عزى حريقاً ح ٢ وادب ثوب حرته ص ٢٢٧ ح ٤.

ويذكر عنه بعض لأخبار في الكافي^(١) واقفقيه^(٢) وتهذيب^(٣)
والاستبصار^(٤) ، وتقدم نفوه (عندنا) من جهة محالمة لثوري من لعامة فإنه قال على
ما في لمتهى^(٥) لا يستحب التعزية بعد الدفن.

(١) ج ٣ ص ٢٠٤ ب حرره يوم رجب عن صاحب الفهرست ج ٢ : ٤ و ٩
(٢) ج ١ ص ١١٠ باب ٢٦ ج ٢ و ٣.
(٣) ج ١ ص ٤٦٣ ج ١٥٧ و ١٦١.
(٤) ج ١ ص ٢١٧ ب ١٢٩ ج ١ و ٢.
(٥) ج ١ ص ٤٦٥ س ٢٤.

المفصل الثالث في التيقم^(١) وشرحه عدم المبدء أو عدم الوصية اليه^(٢) أو الخوف من استعماله^(٣)

(١) التيقم في لغة قصص، ومنه قوله تعالى «ولا يسمؤ حساب الله تُقِفُونَ» وفي الشرع طهارة برائة مفروضة بسبب على ما في انتهى^(٤)

(٢) حمل العلامة (ره) في الموعود^(٥) في لفصل لأقرب من المقصد بعد سر لسوء يتيقم شيئاً واحداً وهو العجز عن استعمال المبدء، ثم قال «وللعجز سبب ثلاثة: الأول عدم المبدء الثاني خوف على النفس أو المال الثالث عدم الوصية».

«أوبضغ أو عرض أو دهاب عقل»

المردد بضع هو المرح، وقد استعمل في معرب آخر أبيضه من بضع ومعها عدم السكح ومعها مهر المرأة ومعها التلاي (من العرب).

«ولا فرق في الماد اخوف دهانه.... من القليل والكثير، والمعارى النص»
لنص في الكافي^(٦) والتهذيب^(٧).

«لا أن احاصل بالأقوال الموض على العاصب وهو مقطوع»
هذا التعليل ذكره العلامة (ره) في المنتهى^(٨).

(٣) «أو خوف عظم حاصل أو موقع.... لنص محرمه وبوجهاً»

قوله (بمن محترمة) حذر عن غير محترمة كما مره وخبره وكتب العقور.

(١) ج ١ ص ١٣٢ من ٥

(٢) ج ١ ص ٢٢ من ٦

(٣) ج ٣ ص ٧٤ باب التواضع ١٧.

(٤) ج ١ ص ٤٠٦ من ٢٠ ج ١٤

(٥) ج ١ ص ١٣٣ من ١٧

ويحب ظله من الجوانب الأربعة علوة سهم وسهمين في السهنة^(١) ويجب
للتراب الظاهر أو الحجر^(٢)

قوله (ولو حيواناً) فكيف بما إذا كان رفيقاً له أو عدواً أو أمة، وإن حرمه الرفيق والعدو
والأمة كحرمة نفسه وحرمة حيوانه كحرمة ماله.

(١) «فلو علم عدمه مطلقاً، أو في بعض الجهات سقط الطلب مطلقاً أو فيه»
أي ولو علم عدم الماء في جميع الجهات سقط لطلب من جميع الجهات ولو علم
عدم الماء في بعض الجهات سقط الطلب من ذلك لبعض

«وبشروط عدانة النائب إن كانت اختارته، وإلا فمع إمكائها، وبحسب ما على
التقديرين».

لصغير في قومه (هما) راجع إلى النائب والمبوب عنه، وفي قومه (عني
تقديرين) حملان

أحدهما أن يرد تقديرين تقدير بعداه وعدمها.
ثانيهما أن يرد تقديرين تقدير اختيارية التباينة وعدم اختياريتها، وهذا
الاحتمار شاذ في استنبهه بمحقق مسند لعلاء (ره).

(٢) «ولأنه يراب اكتسب رطوبته لبرحة وعمد فيه الحرارة»
ظاهر أن هذا دليل آخر على سبل الشرب وتسلية بأن الصعد بأموره في
لآية بكرة محض، يراب، لا مطلق وجه لأرض قريب لاستدلال أنه وبسلباً
ردة يراب من الصعد في قومه تعالى «فَتَقَمُّوْا صَعِيداً طَيِّباً» لئلا أن الحار يراب
كسب رطوبة لبرحة وعمد فيه الحرارة فأودعه سلباً كلاً.
وأورد عليه في الرابص^(١) بعد تناذره من إطلاق لشراب.... مصداقاً في

حريان هذا التوجه في المعادن ولم يقووا بحوار التيسر به

«خلافاً للشيع حيث اشترط في حوار استعماله فقد التراب»

راجع الهبة ص ٤٩ س ٣.

«ومن جواره بالحجريتهد حواراً بالحرف نظري أوى»

وجه الأولوية ما يشير به اشرح (ره) من كون حخر أقوى اسم كاً من الحرف.

«خلافاً للمحقق في المعتبر»

راجع المعتبر ص ١١٣ س ٢٠ في الفرع ثلث من لفص لثي.

«مع اعرافه حوار السجود عليه وما خرج عنها بالاسحالة يجمع من السجود عليه»

إشكال على المحقق (ره) بعريف لإشكال أن الاحصاح بعدم حوار التيسر على الحرف بحروجه عن اسم الأرض بالاسحالة يساهي حوار السجود عنه، وجه مفاة أن ما خرج بالاسحالة لا يجوز السجود عليه.

«وان كانت دائرة السجود أوسع بالنسبة إلى غيره»

انصبر في قوله (غيره) راجع إلى سجود، والمرد بعد سجود هو التيسر، فالعنى أن دائرة السجود أوسع من دائرة التيسر، ووجه الأوسعية حوار السجود على ما يسب عن الأرض، لا لا يجوز تسلم عليه، هذا نسبة إلى غير ما خرج بالاسحالة وأما نسبة اليه فهما — أي السجود والتيسر — سواء في عدم الحور، وهذا يستلزم لإشكال على المحقق (ره)، ولا تجدي الأوسعية له شئ

لا بالمعدن^(١) ولا أسورة^(٢) ويكره ناسحة^(٣)

(١) «كالكلج والريح»

الريح (يكسر الراء) حجره أسود كشره إذا جمع مع الكُتس خلق شعره وهو معرب رثة بالعربية

(٢) «والخص بعد خروجها عن اسم الأرض بالإحراق، أمّا قوله فلا»

قد هرباً في العبارة مدحاً، بعدم حدثن لسورة والخص أحد هما حاة خروجي عن اسم لأرض وناسية حاة عدم خروجي عن اسم الأرض، وذلك لعدم صدق أسورة والخص لا بعد الخروج عن اسم لأرض، نعم حدثن لأرض سورة وخص، فصيح انتقم عن أرض النورة وخص قبل حرقها، ووجه لصحة صدق اسم لأرض، هدام ذهب اسم لمشهور من صفة ستم على أرضهما قبل الإحراق في حال الاحتيار والاضطرار، وطق اس إدرس (ره) في اسراثر^(١) المسع، وذهب الشرح (ره) في النهاية^(٢)، في حنصص غوارعان لأصطرار، هدم بالنسة في أرض سورة والخص قبل الإحراق، وأما بعد الإحراق وضرورة لأرض سورة وخصاً فالمشهور اسم، وذهب المحقق (ره) في المعتمد^(٣) والعلامة (ره) في اندكره^(٤) والمصنف (ره) في الذكرى^(٥)، في الحور، ونحو هدم ثي الحور عن السند من نصي (ره) واستدلوا بصدق اسم لأرض، ورد عدم لصدق قطعاً أو احتمالاً.

(٣) «وهي الأرض الماخة الساشة على أشهر القولين»

يعني أنّ كراهة انتقم على أرض الساحة أشهر القولين، ومقابل الأشهر هو

(١) ص ٢٦ من ٢٠.

(٢) ص ٤٩ من ٣.

(٣) ص ١٠٣ من ٣٤.

(٤) ج ١ ص ٥٤ من ١٥.

(٥) ص ٢١ من الآخر.

ويستحث من العوالي^(١) وأواحِب السَّنة، والصرب على الأرض بنديه^(٢)

من الحديد (ره) فإنه — على ما في المعتد^(٣) في العرع لأوَّل من انقضاء اثاني — مع من
لتيتم بالسبح.

(١) «وهي ما ارفع من الأرض للمضى»

في الهدب ج ١ ص ١٨٦ باب ٨ ح ١١ و ١٢ ودلالة هذين خبرين نسب
بخصوصته، ولقد قد شح (ره) بعد نصي: وهذا الجران بدلًا على كرهه السمع
من أثر لطريق والمواضع الموصاة منه من بعد هذا لا يرى والعوالي التي يستحث
التيتم منها.

«ومنه سمي الغائط لأن أصله المحتفص سمي الحيات باسم اشخل»

«خات هو العدة، والمحن هو المكان المحتفص»

(٢) «حائلاً للمصنف في الذكرى، فإنه جعل الظاهر الاكتفاء بالوضع»

راجع لذكرى ص ١٠٨ س ٩ في العرع رابع

«ومشأ الاختلاف بغير المصوص بكل من»

في لكبي^(١) والقصة^(٢) والهدب^(٣) والاستبصار^(٤).

(١) ص ١٠٣ س ١٤

(٢) ج ٣ ص ٦١ باب صفة التيقم.

(٣) ج ١ ص ٥٧ باب ٢٩.

(٤) ح ١ ص ٢١٠ باب ٩ ح ١١ و ١٢ و ١٤ و ١٥ و ٢١١ ح ١٦ و ٢١٢ ح ١٧ و ١٨ و ص

٢٠٨ ح ٦

(٥) ج ١ ص ١٧٠ باب ١٠٢ ص ١٧١ باب ١٠٣.

مرةً لموضعٍ فسمح بهما جهته من قصاص الشعر إلى طرف الأنف
لأعلى (١)

«وكذا عبارات الأصحاب»

وإنَّ لشَّح (رد) في موضع من الهدية (١) ولمسوط (٢) عشر موضع، وفي موضع
حر من نهاية (٣) وسوط (٤) عشر موضع

«ومن عثر الصرب حل مطلق على المقيد»

لمراد بالمص هو موضع والمراد المقيد هو صرب، وإنَّ الصرب هو موضع مقيداً
للعمد، أي أنَّ وضعه لم يكن مقيداً به - أي - لعمد - .

«فإن تعذر صرب بالظهر إن خلا منها»

انصير في قوله (منها) راجع إلى الجاسة.

«والأضرب بالجهة في الأول. وبالبالدة الحصة في الثاني»

مرد بالأول صورة تعدى حساسة، ومرد بالثاني صورة وجود الحصة
الحائلة.

(١) «بدأ بالأعلى كما أشعر به من وإلى. وإن أحمل غيره»

وجه لاحتتمار احتمال أن تكون كلمة من وإلى تحديد لمسوح كما في آية
الوضوء أي قوله تعالى «فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ». (البقرة ٦٦)

(١) ص ١٩ س ١٥

(٢) ج ١ ص ٣٢ س الآخر

(٣) ص ٥١ س ١

(٤) ج ١ ص ٣٣ س ٥

ثمّ ظهر يده اليمى بضم اليسرى من ارند إلى أصر ف الأصبع، ثم اليسرى كذلك، وموتين للغسل^(١)

«وراد بعضهم مسح الخافض»

معص هو مصدوف (ره) في المعصه 'واحدة'

«وبى عنه المصنف في الذكرى الناس»

راجع الذكرى من ١٠٨ س ٣٢.

«وفى اشالي قوة لوروده في بعض الأحبار الصاعدة»

بدل على اعتبار مسح الخافض بعض لأخرى في 'واحدة' ولتهدب 'والاستنصار'.

(١) «إحداهما مسح بها حبهته والأخرى نذره»

اعتبار امرئى يستعمل بدلاً عن فعل يده عطف (ره) في معتبر 'والمعالمه (ره) عن عتي س ب بونه (ره) ونقل المصنف (ره) في الذكرى 'عن مدهر لصد (ره) في كتب الأركان قد بعد من القول المذكور وهو مروي صححه، ثمة ف وليس لتعير بذلك البعد ولم يكن إحداث قول ثمة.

وكعبة المرة في لشمه مطلقاً أي سواء كان بدلاً عن بوصوه أم بدلاً عن

(١) ج ١ ص ٥٧ باب ٢١ مدح ٢ س ١٣

(٢) ص ٤٩ س ١٧.

(٣) ج ٣ ص ٦١ باب صفة لشمه ج ١

(٤) ج ١ ص ٥٧ باب ٢١ ج ٢.

(٥) ج ١ ص ٢١٢ باب ١ ج ١٧.

(٦) ج ١ ص ١٧١ باب ١٠٣ ج ١ و ٢

(٧) ص ١٠٧ س ١٩.

(٨) ص ١٠٨ س ١٨

وَيَنْسَبُ غَيْرُ الْحَبِّ (١)

اعْسَلْ عَلَيْهِ فِي مَذْكُورٍ^١ فِي الْمَرْغِ اَرْبَعُ عَشَرَ اِسْمًا اَحَدُهُ وَ سِ اَى عَسَلٍ وَلَعَدٍ (رَهْم)
فِي الْقَرْيَةِ وَالسَّيِّدِ الْعَرَقَصِيِّ (رِه).

(١) «مَنْ عَلَيْهِ حَدَثٌ نَوَحَ الْعَسَلِ عِنْدَ تَعْدْرِ اِنَاءٍ مُطْلَقاً»

يَحْدُثُ اِمَّا اَنْ يَكُونَ حَدَثُهُ سَحَابَةً وَ يَتَرَكُ اَنْ يَكُونَ حَدَثُهُ بَعِيرٍ حَسَابَةٍ
كَ الْحَصَى وَاسْمُهُ مِنْ مَبْلَأٍ - اَمَّا لَأَوَّلُ اَنْ يَكُونَ حَدَثُهُ رَحْمَةً فَيَكْتُمُهُ بِمَمٍ وَ حَدْ
يَدُلُّ عَلَى عَسَلٍ. وَ اَقْرَبُ اَنْ اَنْ يَكُونَ حَدَثُهُ بَعِيرٍ حَدْ هَ فَيَكْتُمُهُ بِمَمٍ وَ حَدْ هَ
سَهْ مِنْ سَيْفٍ مَرَّتَيْنِ. مَرَّةً يَدُلُّ عَلَى بَوْصُوءٍ وَ مَرَّةً أُخْرَى يَدُلُّ عَلَى عَسَلٍ الْحَصَى
- مَثَلًا -.

«وَلَوْ قَدَّرَ عَلَى بَوْصُوءٍ حَاضِرٍ وَحَبٍّ وَبِمَمٍ عَلَى الْعَسَلِ كَالْعَكْسِ»

لَعَكْسَ عَدْرِهِ عَلَى سِيٍّ تَعْدَرُ عَلَى عَسَلٍ حَاضِرٍ دُونَ بَوْصُوءٍ.

«مَعَ أَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَحْدُثُ غَيْرَ جَنْبٍ»

هَذَا شَكٌّ عَلَى الْمُصَنِّفِ (رِه) تَعْرِيبٌ (شَكٌّ) أَنَّ لِحَدَثٍ بَعِيرٍ حَسَابَةٍ
كَ الْحَصَى مَثَلًا - دَقِيرٌ عَلَى بَوْصُوءٍ قَطْعٍ دُونَ عَسَلٍ الْحَصَى أَوْ بِالْعَكْسِ فَيُوصَفُ فِي
لَأَوَّلُ وَعَسَلٍ فِي شَيْءٍ يَصْدُقُ فِي حَقِّهِ أَنَّهُ يَحْدُثُ غَيْرَ حَبٍّ. وَ عِيْبُهُ، لِقِصَصِي عَدْرَةٍ
بِصَنَّفِ (ه) أَنَّهُ حَبٌّ عَسَلٍ اُسْتَعْمِلَ مَرَّتَيْنِ مَعَ أَنَّهُ يَكُونُ فِي حَقِّهِ شَيْئًا مَرَّةً قَطْعًا، وَلَاحِظْ
تَحْرِيجَ هَذِهِ الصُّوَرَةِ مِنْ فَمَدٍ كَمَا سَتَجِدُّهُ ذِكْرُهُ اَشْرَاحَ (رِه) وَهُوَ قَوْلُهُ (عِنْدَ تَعْدْرِ
سَيَعْمَلُ ١٤٤ مَصْنُوعًا)

ويحب في سنة البدلة^(١)

«وكانت بركة اعتماداً على طهوره»

اعتذار عن الإشكال المتقدم، وجواب عنه.

(١) «فلو كان يقيم للصلاة الحارة»

فيه عور سنة صلاة أحده ووجع وحده - ع - سواء حاف فوق الصلاة
 - لا - على أشهر الأسماء، وقوله من خسه (ره) على ما في أدائن - حواف فوق
 الصلاة.

«أو ينوم على طهارة»

فيه دعوى في حدائق^(٢) أن طهراته لا خلاف في منعه من شتم يوم
 ووجع وحده - ع -

«أو خروجه حساً من أحد المسحدين على القوب باحتصاص البيت بذلك»

مشهور من لأصحاب رضوان الله عليهم أن المسحدين في مسجد حرم ومسجد
 استن (حس) لا عور له بمروره وخروج عنه لا منقصة، وأما غيره من مسجد
 فلا بأس بالمرور.

ثم إن حكمه يتقدم في وجوب شتمه لخوار مروره من أحد المسحدين مع لا
 يشك فيه إذ يمكن حس، وأما إذ يمكن الحس فقد احتج على أقوال:

مب^(٣) لو حب هو سنة أيضاً، وهو طهر صدوق (ره) في الفقه^(٤)
 ووجه هذا القول الوقوف على ظاهر النص.

(١) ج ٤ ص ٤١١ من ١٥

(٢) ج ٤ ص ٤١١ من ٩

(٣) ج ١ ص ٦٦ ج ٢ بعد ج ١٤ من ١٦

والاستباحة^(١) والوجه، وبسحت بعض يدين^(٢) ويمكن استسهل عند حر الوقت^(٣)

ومما أجاز فيمكن غسل وجهه يديه رجليه أو بعضه أو بعض يديه
و حصل الاستباحة من غير مسح وجهه ولا مسح رجليه ولا مسح يديه
ومما لم يثبت في يدك في غير أربع من هذه الأقسام

(١) «المشروط بالطهارة»

في الذكرى^(١) فلوصله رفع عن مسح رجليه مسح وجهه مسح يديه
و لا مسح رجليه لا مسح وجهه مسح يديه لا مسح رجليه لا مسح وجهه
الاستباحة.

(٢) بعض يكون غسل حركة يديه مسح رجليه مسح وجهه مسح يديه
يسقط ما عليه.

(٣) «حبس يكون قد بي منه مقدار فعه مع في شرائط الصلاة.»

أي حبس يكون قد بي من الوقت مقدار فعه مع في شرائط الصلاة،
وأما شرطه فأنه لا يخرج من وقت

ثم لا يخرج من غير شرائط (١) لا يخرج من غير شرائط
عدم ردة الوقت عن الصلاة وسقطه في شرائطه كتحصيل السائر والمكان
المح والوجه مسح يديه مسح رجليه أو مسح يديه مسح رجليه
أو مسح يديه مسح رجليه أو مسح يديه مسح رجليه
عدم من غير شرائط عدم ردة الوقت عن الصلاة وخصوص مسح يديه مسح رجليه
دوب غيره من شرائطه وعلمه فلا يخرج من شرائطه كتحصيل السائر والمكان
من حبسها ولا مسح يديه مسح رجليه أو مسح يديه مسح رجليه

(١) من ٢٥ ص ٢٦

(٢) من ٢٢ ص

وحيثاً مع الغنم في لواء وإلا استحياءاً^(١)

الاستحياء على تقدم من بعض الدواب بمراعاة الصيق مطعماً، فقال الشيخ (هـ) في
 -هـ- وتتم بكون بعد الفرع من الاستحياء بقى لأحجار أو بالحرف أو ما
 أشهره. وفي الميوط^(٢). ومي أرد اليتيم وحب عليه الاستحياء أولاً ويشف عرج
 البول.

«وابصلة الثاقبة الأفعال علماً (ووطناً)»

أي وقد بقي عندنا أو تحت من لوقت مقدار من الصلاة ثمه لأفعلن

(١) «على أشهر الأقوال بين المتأخرين»

واس (هـ) من تقدم من في الذكرى^(٣).

«وشأنى وهوالدى احتاره المصنف في الذكرى» وأدعى عليه الميرضى والشح الإجماع
 مراعاة الصيق مطعماً»

القول المذكور نسند ميرضى (هـ) في الانتصار^(٤) مذعب بإفراد لاء مئة د،
 وينسخ (ره) في خلاف^(٥) وأمسوس^(٦) وفيهية^(٧) ومصنف (ره) في تذكرى^(٨)
 وهذا القول ظاهر الصدوق (ره) أو صريحه في الجمع^(٩).

(١) من ٥٠ من ٣.

(٢) ج ١ ص ٣٤ من ١٥.

(٣) ص ١ من ١.

(٤) ص ١٤١ من ٦.

(٥) ج ١ ص ٣٦ مسألة ٩٤.

(٦) ج ١ ص ٣١ من ٨.

(٧) ص ٤٧ من ١٩.

(٨) ص ١٠٧ من ١٠.

(٩) ص ٣ من ٢٩.

ويؤتمكّن من الماء انقضى^(١) ولو وحده في أثناء الصلاة أتمّها على الأصح^(٢)

«و نال حواره مع السعة مطلقاً، وهو قول الصدوق»
في الفقيه^(٣).

«والأحار بعضها دالّ على اعسار الصبي مطلقاً، وبعضها غير مابٍ له»
راجع الكافي^(٤) والتهذيب^(٥) والاستبصار^(٦).

«أو عاده راححة بظاهرة ولو دكراً»
قوله (وود دكراً) أي ولو كانت بنت العادة ذكرٌ حار من غير نكاح العادة
بذلك التيمم.

(١) «مع احتمال انتقاضه مطلقاً»
قوله (مطلقاً) أي صاهراً و واقعاً، وعنه، فهو بعد الماء بعد وحده وقبل تمكّنه
من الوضوء به يجب إعادة التيمم، بل لا يجب لإعادة على الأقول بالانتقاض طهرٌ.

«وان وحده بعد الفراغ صحّت وانتقض بالسنة إلى غيرها»
أي وإن وحده الماء بعد الفراغ من الصلاة صحّت الصلاة، ولكنّه يتقص التيمم
بسنه إلى غيرها من الصلوات المتأخّرة، فلا يجوز للصلاة بعد ذلك التيمم المتقدّم.
(٢) وهو قول الشيخ (ره) في الخلاف^(٧) والمعبد (ره) على ما نقله عنه في

(١) ج ١ ص ٥٨ باب ١٢ قبل ج ٤ ص ٨ و ص ٦٠ بعد ج ١٤ ص ١٣.

(٢) ج ٣ ص ٦٣ باب الوقت الذي يوجب التيمم.

(٣) ج ١ ص ١٩٤ ب ٥ ج ٨ ص ٣٤ و ص ١٩٢ ج ٢٩ و ص ٢٠٣ ج ٦٢ و ٦٣ و ٦٤.

(٤) ج ١ ص ١٦٦ باب ١٠٠ ج ١ و ٢ و ٣ و ص ١٦٥ باب ٩٩ ج ١ و ٢ و ٤.

(٥) ج ١ ص ٢٩ نسخة ٨٩.

مختلف وسند أبي (٤) على ما نقله عنه في سرثر^١ والمختلف^٢ عن مسائل خلافه، وقوله في سراج (٥) في مهذب^٣ واحداً من اسرار (٥) في سرثر والعلامة (٥) في المختلف.

«عملاً بأشهر الروايات وأرجحها سنداً»
 راجع الفقيه^(٥) والتذيب^(٦) والاستبصار^(٧).

«والحمل على ناسي الأذان قياس»
 سائر ما شاهدته على ما كتبت صلاة في حيث أذان وإقامة أنه لو نسي أذان وإقامة وهما ذكر حتى أصبح صلاة في ركعة في الأصح، وقيل يرجع بعدم دواها، وسي، ويرجع أيضاً بالإقامة لو نسي الأذان وحده، وقيل بمسألة يظهر أن الأولى ما نحن عليه وحمل على نسي الأذان وإقامة فقط قدس.

«وهل يفتن الستم بسببه إن غر هذه الصواب على تقدير عدم التمكن منه بعده»
 الأقرب العدم»

أعده، أنه يرى من هذا ما هو من عدمه من أنه يتدبر ستم يمكن من هو عيب بظاهره مقصوداً، وجه الفرق عنه عن طريق منع بعد حصول التمكن في تلك المسألة بتقدمه في حصوله يمكن صحتها في مراتب هذه، نعم بغير هذه المسألة

(١) ج ١ ص ٥١ - ٢٩

(٢) ص ٢٦ - ٤

(٣) ج ١ ص ٥١ ص ٢٩

(٤) ص ١ - ٢

(٥) ج ١ ص ٥٨ باب ٢٩ ج ٤

(٦) ج ١ ص ١٩٥ باب ٨ ج ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ص ٢٠ ج ٦٤

(٧) ج ١ ص ١٦٥ باب ٩٩

مستحب عب في بدء من مصدق مسأله معلّمه بد فبدء بعد فروع من صلاة
وقس مصني رها يتمكن من فعل نوصوء، هذا كنه على امور تحرمه ففيع صلاة، وأما
على القول بخور، ففيع وان ففيع مصني صلاته و يتمكن من فعل حثته فلا كلام في
حصوله بنفس، وإدء يفيع اتصاله فلا يعد ثبوت بحقيقته بـسنة في غير هذه الصلاة
يعد على تعدد عدء ففيع من فعل حثته بعدد — أي بعد هذه الصلاة — وذلك
لوجود القدرة شرعاً، وعدم الانتفاع بها.

وفي ذكره يظهر حاله في دا واحد بدء في أثناء الصلاة انه حثته فإنه لا يعد
اشوب ولا يفسد بـسنة ثبوت، وإنسنة في غيره من العتبات يجوز ففيعها احداً.

«ومفاس الأصح أقوال منها الرجوع منه تركه»

وهو قول حر مشيخ (ره) في حثته^(١) وصدوق (ره) في انفسه^(٢)

«ومنها الرجوع عالم بقراء»

وهو قول سلاّر (ره) في المراسم^(٣)

«والأول مستند إلى رواية»

في الكافي^(٤) والتهذيب^(٥) والاستبصار^(٦).

(١) ص ٤٨ س ١١

(٢) ج ١ ص ٥٨ باب ٢١ قبل ج ٤ س ٦.

(٣) ص ٥٦٩ س ٢٤

(٤) ج ٣ ص ٦٤ باب الوقت الذي يوجب — ج ٤٤

(٥) ص ١٠٠ س ٢٠٠ — ج ١ ص ٥٤ ومن ٤ — ج ٦٥ و ٦٦ و ٦٧

(٦) ج ١ ص ١٦٦ باب ١٠٠ ج ٢ و ٣ و ٤

«معارضة بما هو أقوى منها»

راجع التهذيب^(١) والاستبصار^(٢).

♦ ♦ ♦

(١) ج ١ ص ١٩٥ ط ١ ج ٣١ ط ٣ ص ٢ ج ٦٤

(٢) ج ١ ص ١٥٩ ط ١ ص ٩٥

كتاب الصلاة

كتاب صلاة، وفصوله أحد عشر: الأول: في أعدادها، ولوحظ
سبع: اليومئة^١ والجمعة، ولعيدن، والآدث، والقنوف

(١) «الخميس الواقعة في اليوم واليلة»

تصدى لشرح (ره) لبحث عن جهاب متعفة بعبارة مصنف (ره)
لاوى أن إطلاق اليومئة على الصلوات خمس في اليوم واليلة لأحد
عشرين^٢

أحدهم أن يكون من رب تعبت لود على من، وقت يوم من صلوات صحر
ن. وب. وأكثر هذه الصلوات خمس - أي عشرين ركعت منها - في ذلك الوقت
وقد ورد على هذا لا غير أن وقت يوم عذرة عن صلوات خمس ن. المعروف،
وعليه لا شبهة بحسب عملاء أكثرية لصلوات في يوم.

ثم، أن يكون من رب إطلاق يوم على من، فقد ورد منه ذلك
على ما في لسان العرب وغيره لا ما هو المعروف.

ثم، أن يفتقر (ره) في الشرح على من هذه الصلوات خمس بصلاته اليوم
واليلة، وعنه، لا يكون، حتاج ن. لتوجيه كذا لا حتى

ثمة. أنَّ مصنف (ره) عن اصنوت الواحدة السبع في عبارة باسوته
والجمعة... راجد خاص.

حدهم استعمل هذه الأسماء على اصنوت المذكورة عرفاً، فقد كان جمعة
مثلاً - ويراد بها صلاة جمعة

ثمة أنَّ في عبارته حذف، والمحدوف عبارة عن المصنف في مادة الأولى نحو
قوله تعالى «وَجَاءَ رُتْ» أب أسررت، وحذف الموصوف في الأولى أي اليوم، ويوجد
في كون اليوم حذف الموصوف عبارة عن كون يومته مع ماء لسه، وهذا أوجب
كونها صفة لمصلا لا مصداقاً، وأظن - كما ذكره محقق سبط العلماء (ره) - أنَّ
المحدوف في أسره هو موصوف أيضاً على تقدير قرأته مبنياً سمعوا بداهة أنَّ الصلاة
موصوفة بأنها ملتزمة، وأمر على تقدير قرأته أسره مستند عن فهم من باب حذف
المصنف، كما ذكره الشارح (ره).

الثمة. أنَّ مصنف (ره) عذ لصلوات سبع، هي عذ محقق (ره) في
أشريع السع، وديث محقق كسوفش وأربعة فسمش لآب، ولم يدحيها في
لآد، وقد أديها مصنف (ره) في الآد وعثها عثت كسوفش وأربعة
الربعة. أنَّ مصنف (ره) عذ من حنة لصلوات صلاة الأموات، وهذه مربة
عن أنَّ إطلاق الصلاة عليها نحو الجمعة لشرعة على عهده، هي أنَّ في الصلاة عثا
لا تخه فيه ولا ظهور، وحكمه نحسبه بالتسم ياقى حقيقة.

الخامسة. أنَّ مصنف (ره) مذكر في أعداد صلوات صلاة الاحتياط
والقص، ويمكن دحوي في أسره، أو اليوم، أو في الأولى، وثمة هي في،
أما وجه دحوي في أسره فلا أنَّ أسره عن صلاة في وحش من حبه لمكثف
فشم من وجه من الصلاة سدر وم وجه شكه، كصلاة الاحتياط، وم وجه
سبب عدم بيانها في وقته، كما تصد، وأما وجه دحوي في اليوم فلا أنَّ الأولى

والأموات، ولم يترجم بذر وشبهه^(١) والعندوب لاحتضله^(٢)

— أن صلاة الاحتياط — مكتملة لما يحتمل فواته منها، والثانية — أي صلاة القضاء — فعل لومئة في غير وقتها، وأما لتخصيص بظهر وجهه من سق، فإن صلاة الاحتياط بقا كنث نشئة عن فعل مكثف وإن كان فعلاً غير احتشائي، أي من شكه بدست سره، بل لم يكن صلاة انقصه ناشئة عن فعل المكثف، بل ناشئة عن تركه الصلاة في وقتها، وعنده لم تكن مدسه بين وبين أسرته، نعم دست صلاة لومئة فيها يومئة في خارج الوقت.

(١) «وعنده سبعة أمم مما صبح من قبله حسب عذوها سعد بحفل الآيات ثلاثاً بالكسوفين»

بدي فعده المحقق (ره) في الشرح — على ما عرفت — عبارة عن جعل الكسوفين ولزلة فيمطين بآيات فعل الآيات وحده وكسوفين كدث — أي وحدة — ولزلة واحدة أيضاً لا أن يعمل الكسوفين نسيئاً، فمما جعل محقق (ره) لا يثبت ثلاثاً بالكسوفين فقط بل بالكسوفين والزلة.

«وفي إدخال صلاة الأموات احسبوا إطلافاً على طريق الحقيقة الشرعية وهو الذي صرح المصنف باحساره في الذكرى»

راجع الذكرى ص ٥٨ س ٢٠ في المسئلة الثانية وص ٦١ س ٨ في مسألة محدودة عشرة س ٨.

(٢) «فإن الصلاة حرم موضوع. فمن شاء استقل ومن شاء استكثر»

في استدرج^١، وعن أبي ذر في حديث قال قال رسول الله ﷺ إنك أمرني بالصلاة ما اضلّاه؟ قال الصلاة خير موضوع استكثر أم استقل. وهل عن السبعة

وأفضيه لروني، ولظهر ثمان^(١) قبلها، ولعصر ثمان ركعات قبلها،
ويعرب أربع بعدها، وللغشاء ركعتان حال^(٢) ويجوز قائماً^(٣) بعدها^(٤)
وثمان ركعات صلاة النيس، وركعتا الشفع بعدها، وركعة ابوسر، وركعة
الصبح قبلها^(٥)

لمصنف (ره) عن لسي (ص) الصلاة حرم موضوع فمن شاء متمم ومن شاء
مكثر، وقريب من نفسه بعد عيسى (ره) في اسرار^(٦) عن معاني الأحبار
وخص

(١) «ركعات»

هذا هو المشهور. وفي نسخة: «ويفي الغضب الروي عن بعض أصحاب
أنه جعل ست عشرة بمصر، وفي نسخة: «في وعده أن مرده بالظهر وقته
لاصلاته...»

(٢) «ن هو أفضل على الأقوى للصرح به في بعض الأحبار»
راجع تهذيب^٣

(٣) «في النقلة قطع بالأول وفي الذكرى بالثاني»
راجع الذكرى ص ٢٥٤ من ١١ في المسألة الخامسة.

(٤) «هذا هو المشهور رواية وفتوى»
راجع الكافي^١ والتهذيب^٥ والاستبصار^(٦).

- (١) ج ١٩ ص ٣٦ ح ٣
(٢) ج ٩ ص ٢٩٥ ح ١١
(٣) ج ٢ ص ٥ ب ١ ح ٨
(٤) ج ٣ ص ٤٤٢ ب صلاة يوم
(٥) ج ٢ ص ٣ و ٤ ب ١ ح ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨
(٦) ج ١ ص ٢١٨ ب ١٣ ح ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣

وفي اسم، وبحرف تتصرف الربعة، وتسقط راتبة المفصورة^(١)

«وروى ثلاث وثلاثون بإسقاط الوثيرة وسبع وعشرون ...»
راجع التهذيب^(٢) والاصح^(٣).

«وجس على المؤكدة لا على اعصار الله فيها»
هذا الحمل من الشيخ (ره) في التهذيب^(٤) ولا تستصر^(٥)

(١) «ولو قال راتبتها كان أقصر»
قوله (راتبتها) أي رتبة الربعة، وقد ذكر المحشون (رهم) في وجه الإلتباس
بالاسم الظاهر بتدل الضمير أمراً:

الأول: فائدة تسميتها بذلك .
الثاني: دفع توهم عود الضمير إلى اليومية .
ثالث: علة سقوط ... عنه، فإنها على ... منهم من لأخبار قصر لغيره.

«وفيها على المشهور، بل قيل إنه إجماعي»
مدعي الإجماع هو من إدرس (ره) في السرائر^(٦).

«ويكن روى الفصل من شاذل عن الرضا عليه السلام»
راجع الفقيه^(٧).

(١) ج ٢ ص ٥٦ ب ١ ج ١٠ و ١١ و ١٢

(٢) ج ١ ص ٢١٩ باب ١٣٠ ج ٥ و ٦ و ٧

(٣) ج ٢ ص ٦ باب ١ بعد ج ١٠

(٤) ج ١ ص ٢١٩ ب ١٣٠ بعد ج ٥

(٥) ص ٣٩ م ٢٠

(٦) ج ١ ص ٢٩٠ ب ٦١ ج ١

ولكل ركعتين من السعة تشهد وتسمي، ولتوتر بمرده، ولصلاة
الأعرسي ترتيب طهرين بعد الشائنة^(١)
الفصل الثاني في شروطها، وهي سعة: الأول وقت^(٢)

«معللاً بأنها رده في الحقب طوعاً»

بأنه لم يكن من صلاة مؤخرتين مقرر بمرده، مقصود حتى سقط
سقوطها

«قال المصنف في الذكرى وهذا قوي»

راجع الذكرى ص ١١٣ من ٣٧.

«مع أن السجدة في السجدة صرح بعدمه»

راجع السجدة ص ٥٧ من ١٨ قوله (عدمه) في عدم السجدة

(١) «لهي عشر ركعات»

ركعتان منها شائنة، وثلاث ركعات من ركعة، ووقتها يوم الجمعة عند رتم
السجدة، وهذه الصلاة ذكرها علامه (ره) في التحرير والمصنف (ره) في بيان^٢
وشرح (ره) في روض حدائق^٣ ولم يذكر

وقت الصلاة

(٢) «وامردها وقت اليوم مع أن السعة شروط مطلق الصلاة»

وصحح ما ذكره شرح (ره) أن قول المصنف (ره) (لوقت) طهر في وقت

١ من ٤٨ من ٢٦

(٢) من ١٢٣ من ٣ والذكرى ص ٢٤٩ من ٢٢.

٣ من ٣٢٨ من ١

٤ من ١٤ من ١٤

يومية بغيره مدد كره بعد ذلك (فيظهر روح الشمس) في أن يكون المصنّف (ره) في شروطها) طهر في رجوع عصمير في مصلي أصوب بغيره عدم اختصاص شروط سعة اليوميّة، فإنّ شروط السعة شروط في ضمنه مصلي الصلاة، غير الأثواب، وأوجه في بعد السقوط (في الحصة)، بعد ما يح (ره)، غداً عن أنّ الوقت شرط في صلاة الطلوع، والأثواب، والمسلم يصلي بوجه، وإنّ لأجل هذا أوجه من تكلف، وتقريب هذا بوجه إنّ بعد أن وقت صلاة الطلوع بعده - أي بعد الطلوع - ووقت صلاة الأثواب بعد العمل، ويمكن، ووقت صلاة المبرم حسب الشرع في العمل، مدة عصمير في مصلي، وأوجه في سعة صلاة الأثواب غداً عن عدم سعة الظهر من الحد وأوجب لها، وهذا الأمر - أي اختصاص الوقت يومية وعود عصمير في مصلي أصوب - وهذا وجه واحد - إنّ اختصاص وقت يومية يقتضي عود المصلي في شروطها - أي بعد - وعود عصمير في مصلي أصوب يقتضي عدم اختصاص وقت اليوميّة، فلا يمكن جمع بين اختصاص الوقت يومية، ورجوع المصلي في مصلي أصوب، من أنّ من وقع بعد عن أحد ظهوره، من أنّ يقال إنّ مرد عونه (بوقت) مصلي بوقت، لا وقت اليوميّة معه، وقوله (فيظهر روح الشمس) إلح حكم آخر اليوميّة، وبذلك - إنّ عصمير في قومه (شروطها) رجوع إلى خصوص اليوميّة، وهذا وإن كان خلاف ما ظهر من جهة سنن عبد الرحمن مع في شروطه مطلق، لا أنّه يمكن جواب عنه بأنّ اختصاص يومية بغيره مع سنن غيره معه من جهة أنّ صلاة يومية فرد الظهر، ولكن من بين أصوب، مع بعدم قرين غصّة

أحد نقصان بوقت.

ذهب عدم اشتراط الوقت لأصوب، والأثواب، والمنتزح إلا تكلف.

ذهب: عدم اشتراط لطيفة من الحدث وأوجب في صلاة الأثواب وهي

إحدى السبع.

واشياء من يكون لا يعكس ذلك في سائر حيواناته، فإن شمس في الربيع
والصيف بعيدة عن ارضه لرؤوس في تلك سائر احيواناته، وشمس في خريف
وشتاء قريبة عن ارضه لرؤوس أهل تلك سائر حيواناته، وكثير بلاد يمانية ومن
جملتها نجد وعراق وبلاد سمينة كثير لا يحق

دا عرفت هذه بقلتها فنعلم وجه عدم ابتداء الخس في بلاد إيران ووجه عبارة
عن كون أهل الأعظم شمس أعظم من عرض تلك البلاد وبعيدة أخرى من
الأعظم للشمس أقرب إلى خط الاستواء من تلك البلاد، وتلك البلاد أبعد إلى خط
الاستواء من أهل الأعظم شمس، فلا يكون شمس من ارضه لرؤوس أهل تلك
بلاد أصلاً.

ووجه انتهاء خس في مدينة بروج (ص) نظرية يوماً وهو أصول أتمام سنة أي
خروج من فصل ربيع - عدة عن موقعة أهل الأعظم شمس عرض المدينة شرقية
تقرنه.

ووجه ابتداء خس في مكة المكرمة يومش - يوم قبل الانتهاء بستة وعشرين
يوماً في جانب من الشمس إلى جهة شمال ويوم عند منبها إلى جهة خط الاستواء أي
بعد شمس وشمس يومش من اليوم السابق - عدة عن كون أهل الأعظم للشمس أبعد
من عرض مكة، وبعيدة أخرى أهل الأعظم شمس أبعد إلى خط الاستواء من عرض
مكة المكرمة - أي إلى خط الاستواء - وهي أقرب إلى خط الاستواء من أهل
الأعظم.

«إن كان عرض المكان المنصوب فيه المقاس محالاً لعيل الشمس»
بأن كان عرض المكان المنصوب فيه المقاس أبعد من الميل الأعظم للشمس
وهو - أي من الأعظم للشمس - أقصى من عرض المكان المنصوب فيه المقاس،
وذلك كبلاد إيران ووجه - على ما عرفت سابقاً -

«وموافقته له في الجهة»

موقعة رأساً يكون من شمس وعرض المكان كلاهما شمساً، لا أن يكون أحدهما شمالياً والآخر جنوبياً.

«وتمت في حول أيام السنة هرباً في مدينته الرسول صلى الله عليه وآله»

وجه التمسك به (عرب) بـ عرض مدينته الشرقية خمسة وعشرون درجة ولا يصل من ارتفاعه شمس في جهة وشرق درجة من قرب منه، يمكن سقوط نفسه لا يؤثر أثره من جهة، وعرضه لا يكاد لا يبعد حظه، لا أنه يبعد طهراً

«وما قاربها في العرض»

مؤثر في وقت من على بعد سبعمائة وعشرين في مدينته ربه عن تحا
استدش صوباً، وملاك في لا تحد عرض مدينته عن الاتحاد حسب بُعد عن حفظ
السماء، وسلاط في وقعت في احدى السبعمائة وعشرين من مدينته رسول (ص)
حد به مسجده مع مدينته حسب العرض، وبذلك سلاط كمدته من جهة بغداد يصل
في في أصول أيام سنة فخرية، وملاك في لا تحد صوباً عبرة عن الاتحاد حسب
بُعد عن صوب بغداد من جهة مصر، وسلاط في وقعت في درجة شمال مدينته
بشرفه حداه مع مدينته حسب صوب، وحكمه أهل تلك سلاط حكم أهل
الديار في لا سلاط، فكذلك احدى مدينته شرقية مسجدة قسماً من نقطة الجنوب إلى الشرق
سبع وثلاثين درجة وعشرين دقيقة - على ما في البحر - أو سبع وثلاثين درجة
وعشرين دقيقة - على ما في حديث - وجوهه - فكذلك أهل تلك السلاط

(١) ج ٨٩ ص ٨٨ من ١٦.

(٢) ج ٦ ص ٣٩٢ من ٢٠.

(٣) ج ٦ ص ٣٧١ من ٣.

وللعصر انصرع منها ولو بقديراً، وتأخره إلى عصر الصل مشد^١

«لاكم في المصنف في الذكرى بعبارة العلامة من كون ذلك ممكنة وصنعاء في أطول ثم اسد»

راجع الذكرى ص ١١٦ س ١١ في نسخة الأولى، وكذا في دروس ص ٢٢ س ٥، ثم بما سبه اشرح (ره) في العلامة (ره) في حده في بقوله واستحضر وغتقف، من موجود في المتن «وذكره»^٢ خلافاً لغيره أن النص يعني ممكنة من تأتبي طول اسد ستة وعشرين يوماً وكذا بعدما انتهى منه وعشرين يوم

نعم في جامع المقاصد^٣ وقد لاقى لهذا حصص صلا في بعض بلاد كمكة وصنعاء ثم في يوم واحد في سبه وهو أطول أتمه حتى تسرب الشمس في السرطان.

«وقد حوِّرتنا ابيحث في شرح الإرشاد»

روص حداد في شرح إرشاد لأذهان ص ١٧٦

(١) «أي مثل ذي الظل وهو المقياس»

ذهب لشح (ره) في الهدية^٤ إلى أن الاعتبار بمباشرة بين المقياس وبين ما بقي من ظل لأوّل، وذهب الأكثر إلى أن الاعتبار بالباشرة بين المقياس والظل، وأورد على الأوّل ما أورده.

الأوّل: أنه خلاف ظاهر لأحد من أوصريها حيث عبروا به أن يصير كل شيء بعد طلعه في الظهر وبعد مثبته في العصر.

(١) ح ١ ص ١٩٩ س ٧

(٢) ح ١ ص ٧٥ س ٢٧

(٣) ح ١ ص ٧٤ س ٣٣

(٤) ج ٢ ص ٢٣ باب ٤ قبل ح ١٨ س ١٧

القصير : في المغرب دشت حمرة حرقلة (٧)

شأنی مستمر و در آن عدم توقف مع ابعاد طایفه و قصه علی وجه تسمیه
بعد از کمی بگویم در این باب حدیثی است که در قصه آمده و آن را نقل می‌کنم.

أما في الإحتجاج بحجة في موقف حسب خلافه في في الأهمية
ولذلك في حواشي 'وعون' مع 'خلاف' - و 'أصل' - في - مثلا -
في 'المصنف' - و 'أصل' - في - و 'أصل' - في - و 'أصل' - في -
مختلفة، مع 'أصل' - في - 'أصل' - في - 'أصل' - في -

(١) ذهب العلامة نحاسي (٥) في نسخة "محمد بن محمد بن حوشر (٥) في نسخة
من قصيدة "أعظم" في نسخة "أحمد بن محمد بن حوشر (٥) في نسخة (٥)
أفضلته التقديم ومستقل عبارته.

(۱) قل بتعینه (۱)

أنى حسن فعل يظهر حين عذره فى اعتبار مدكو فى مصر مثل
مقدار مثله - وهذا قول الشيخ (٥) من مسود وذهب فى حقيقة أى حسن فعل
اظهر لمن لا عذر له قبل معصية الظل مقدار أرعه قدام، وصرح بعدم استحقاق العقاب
مع تـ حير عن يجب مدكو - - - - -

«سبحانك يا ذا الجلال والإكرام»

١٠٠

(۶) «وَحَدَّثَهُ فَقَامَ بِرَأْسِهِ»

اعظمہ (بکسر ہف) علی دوس و علی سکتی می

11. 10. 1950

$$Z = \{z_1, \dots, z_n\} = \{Y\}$$
$$L_{\text{max}} = 100 \text{ km}$$

(٤) ص ٥٨ س ٤ و ص ٥٩ س ١-

ولعبتاء امرء منها، وتأخيرها إلى ذهاب الحمرة بمعرفته أفضل، ولتصبح
طوبى المجرى، ويمتد وقت الطهرين إلى الغروب^(١)

(١) «إختصاراً على أشهر القولين»

مما في أشهرهم أشرب به من أن لا تمتد دائه كور دوي لأحد ر كى صريح
به شيخ (ره) في الاستبصار — وأما غيره فلا يجوز فيه ربح المجرى من عصر حتى
مقدار أربعة قدم أو منه، وتحرر صلاة عصر إلى أن يصير ظل كثر من شيء مثله في
المسوط^(٢)، ثم يختص بعد ذلك بوقت العصر في عصر حتى كثر شيء مثله، ودفع
كذلك فقد فات وقت العصر، هذا وقت الإختيار.

«بل يختص العصر من آخره بمقدار أدنى كما يختص الظهر من أوله»

كأن من صلاة عصر وعصر وعرب وعصر وقت مختص، ومبدأ
وفصلة:

وبوقت المختص صلاة عصر عن أدنى أو بوقت عقد أدنى حسب حركه
من قصر وبما، ووجه ونحو، وحصول — بعد وفقد — عن — بقدم —

وبوقت مختص صلاة عصر عن أدنى من مقدار أدنى من الغروب، وبوجه
مشترك: عبارة عما بين وقتي المختص.

وبوقت قصبة ظهر عن أدنى أو بوقت من بوقت من حص مثله — على
مشهور وقد تقدم —.

وبوقت قصبة العصر بعد مصر حتى أن حص مثله إلى مثله — على المشهور
وقد تقدم بحالفة العلامة المحسني رحمه الله حبه الجوهر (ره) ومثلي أيضاً .

وبوقت مختص صلاة المغرب عبارة عن أدنى ذهاب حمرة مشرقه بعد

أدنى

وبوقت المختص صلاة العشاء عبارة عن مقدار أدنى وان نصف الليل، ووقتها

(١) ج ١ ص ٢٩١ باب ١٤٨ بعد ح ١٣.

(٢) ج ١ ص ٧٢ س ٩

ووقت اعشاءين إلى نصف النصف، والصبح حتى يطوع الشمس، ووقت
دقة الظهر من روافي أن يصر اعشاء مقدّر قدمين، والعصر أربع
أقدام.

بشرط عذرة من وقتي عتص

ووقت قصبة معربة عذرة من وقت دهر ب حمرة مرققة ب دهر
سكن وهو حمرة معربة.

ووقت قصبة معربة بعد دهر ب سمن - ب حمرة معربة - ب نكت
النس ولا يتوخى صلاة صبح وقت محض ومسرط كما لا يخفى، ولكن في وقت
قصبة وهو من طلوع فجر ب حمرة من قبل حشر

(١) «هذا هو المشهور رواه وهو»

راجع الفقيه (١) والتهذيب (٢) والاستبصار (٣).

«وفي بعض الأحكام يدل على امتداد وقتها بامتداد وقت الفريضة»

مع كونه من غنمه (٤) والتهذيب (٥) والاستبصار (٦).

«وقوله فؤده وبما سمع من قول النبي صلى الله عليه وآله».

ذهب إلى هذا القول في - أي امتداد وقت الفريضة والعصر بامتداد

(١) ج ١ ص ١٤٠ باب ٣٢ ح ٣

(٢) ج ٢ ص ١٣ ح ٢٤٩ - ج ٢٦ ص ٢٥ - ج ٢١ ص ٢٥٥ ح ٤٩

(٣) ج ١ باب ١٤٧ ص ٢٤٨ ح ١٩ وص ٢٥٤ ح ٣٩.

(٤) ج ٣ ص ٢٨٨ باب الطلوع في وقت الفريضة ح ١.

(٥) ج ١ ص ١٤٠ باب ٣٢ ح ٨

(٦) ج ٢ ص ١٩ - ج ٢٦ ص ٢٥ - ج ٢١ ص ٢٥٥ ح ١٣ و ٢٩ و ٣٠.

(٧) ج ١ ص ٢٥٥ باب ١٤٧ ح ٤٢ و ٤٣

والمعرب، أي ذهب الحمرة لمعرفته، ولعثء كقولها^(١)

وقب قصده المريضة - شيخ (ره) في المبوط^(٢) أي ذهب إلى العوب لأؤب - أي
مدد وقت صلاة الظهر إلى أن يصير لطن بعد ركعتين، وصلة العصر إلى أن يصير
بصل من أربعة أقدم في الآية^(٣)، والعبء لأؤب بحارصه حب خدق وخوهر
(رهما) بصل، وأحرب في الخوهر^(٤) عن شهد شني (ره) بعد بصل عبارته (وبأساسه
المسوق .) ثم شهد بصله، وفيه مع احتصاصه ببعض رقة العصر مع سدرات تحير
عن المثل في قصبة العصر، من طهر بصوص الأذرع، ولأقدام، وعمره خلافه، وأن
اسبي (ص) كنت عادته فعلها، وأربعة أقدم من قامة لاسن.

وفي البحار^(٥) ثبت أنه لم يكن المشهور بين المحققين تأخير تطهيرين عن أو
انوقت بامثل والمثل بعد حتم الأحرار في ذلك... والذي تطهري من جميعها أن
المثل والمثلين، ورد تفتة لأشهارهم من محامس...

«ولو أخر المتقدمة على الفرض عنه لالعدريقص الفضل».

قوله (متقدمة) أي - منه، وقوله (على فرض) متعلق بقوله (المتقدمة) وقوله
(عنه) متعلق بقوله (أخر) أي - وأخر - إضافة المتقدمة على الفريضة بحسب زمان فعلها
كدالة ائتمار - مثلاً - عن الفريضة لالعدريقص فصلة لصل، ونقبت إضافة أداء
لأصدة ما بقي وقتها، بخلاف رقة لم تحرة عن فريضة، كدالة لمعرب فلا يجوز
فعلها قبل الفريضة أصلاً، بعد دخول وقت إضافة بدول فعل الفريضة

(١) «ولس في النوافل ما يمتد بامتداد وقت الفريضة على المشهور سواها»

مقيد المشهور بمتقدم من الشيخ (ره) من أن وقت لظهر للمحتار إلى أن يصير

(١) ج ١ ص ٧٢ من ٨ ومن ٧٦ من ١١.

(٢) ص ٥٦ من ١.

(٣) ج ٧ ص ١٧٦ من ١.

(٤) ج ٨٠ ص ٣٥ من ١٤.

و لصبح حتى تطلع الحمرة، وتكره الساقية لمتدنة^(١) بعد صلاتي الصبح،
و لعصر، وعند طروق الشمس، وعند غروبها، وقيامها إلا يوم الجمعة^(٢)

مقدار منها في خارج وقتها.

في المسك^(٣) سواء في ديك الأوباب ولأحبرتان سبي عن إبطال العمل.
أقول فعلى لأؤل يدب بمقربة من دون أن يعمل بركعتين لأحبرتين كما
صرح به المحقق سلطان المعري (ره) - .

(١) «واحبرتها عن ذات السبب كصلاة الطواف والإحرام»

المراد بطواف عدرة عن الطواف المدبب حتى يكون صلاته ردة
وسحياً - بشيء أنه بعد في كذب الخج أن صلاة ستة الإحرام ست ركعت،
ثم أربع، ثم ركعتان.

«والخافعة، والاستحارة، واشكر»

إن شئت كيفية صلاة حجه، ولاستحارة، واشكر فرجع من نكت الأربعة
إلى نكاي^(٤) وانقه^(٥) ومن نكت الفعينة إلى الحار^(٦) والحدائق^(٧) والجواهر^(٨).

(٢) «لاستحباب صلاة ركعتين من نافلتها حبس»

وإن ردة الجمعة - على ما سحى في الفصل السادس من هذا الكتاب أي
كتاب صلاة عند سحى عن صلاة الجمعة وناقتها - عشرون ركعة ولافضل جعلها

(١) ج ١ ص ١٥ من ٣١

(٢) ج ٣ باب صلاة غروب من ٤٧٦ و باب صلاة الاستحارة من ٤٧٠ و باب صلاة الشكر من ٤٨١

(٣) ج ١ باب ٨٣ صلاة حجه من ٣٥ و باب ٨٢ من ٣٤٧ و باب ٨٤ من ٣٥٥

(٤) ج ٨٨ من ٣٤١.

(٥) ج ١٠ من ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٤.

(٦) ج ١٢ من ١٥٥ و ١٧٦ و ١٨٠.

ولا تقدم حصة إلا لعدو، وقضاؤه أخص، وأول لوقت أخص، إلا
 من يتوقع رواه عدو^(١) ولصالحه يتوقع قصره^(٢) واعتدلين لمخصص، من
 المشعر^(٣) وسعوى في وقت على اخص مع تعدد لعله فإن صنى ر اخص أو
 دخل وهو فيها أجزء^(٤)

شد من متفرقة في الوقت ثلاثة معهوده وهي سباط الشمس، وأردعها،
 وقدمه وسط النهار من الرواء، وركعتان عند الرواء بعدة على الأخص وقلة سبر.

(١) «على القول بمواز التيقم مع السعة»

وقد سى اخص بوجوب مرعاة خلق مقصد، أو مع قطع في بناء على م
 عربت في سبب السعة — وقد حرجت مقصد أو مع الطمع في بناء، لا أن
 يكون أحد حرج اخص

(٢) «ومثله من تأقت به إلى الإفطار» قوله (زقت) أى اشتقت.

(٣) «وإن تلت اللس»

سيحىء في الفصل الثالث من هذا الكتاب — أى كتاب الصلاة — عند
 اسحت عن الأدب والإقامة أنه سحت الجمع بين صلاة المغرب والعشاء في المشعر.

(٤) «على أصح القولين»

قوله (على أصح القولين) رجع إلى الأخير أى م. د. دخل لوقت وهو
 صلاة، فإن مشهور اصححة. وفي الحديث^(١) ونقل عن السيد المرتضى و من أبي

وإن تقدّمت أبعاد

الثاني لنفسه وهي الكعبة بمشاهد أو حكمه^(١) وجهتها^(٢)

عقيل و من حسد لصلوات كم لو وقعت دشره قس لوب.... و ظاهر المحقق في
لمعتبر^(١) التوقف.

الكلام في القبلة

(١) «غير مشقة كسره لا تتحمل عادة ولو بالصعود إلى جبل أو سطح»
يستند من رومن بحال^(١) والملائك^(٢): أن الصعود على جبل أو سطح فرد حي
مقدرة على ليوحه غير مشقة كثيرة فيجب على من في بيوت مكة أو لأصح ستعان
عين الكعبة مقدرة على ليوحه إليها ولو بالصعود على سطح البيت أو جبل إذا لم يكن
مانع عن مشاهدتها.

(٢) «وهي السمب الذي يحمل كوب فيه، ويقطع بعدم حروجه عنه»
الصمير في قومه (فيه) راجع إلى سمت، وكذا الصمير في قوله (عه) إلا أن
لمراد بالسمت الذي أراد في قوله (فيه) عبارة عن كل حرء حرء من السمب، ومرد
بالسمت الذي أراد من الصمير في قومه (عه) مجموع لسمت، ومعنى أن أخته هي
السمب الذي يحمل كعبه في كل حرء حرء من ذلك السمب، ولا يقطع بكون
الكعبة في ذلك الحرء أو آخر، كما لا يقطع بعدم كوب — أي الكعبة — في ذلك حرء
أو آخر أيضاً، والذي يقطع عبارة عن عدم حروج الكعبة عن مجموع ذلك السمب،
لأوسعية سمت عن الكعبة واشتماله — أي اشتغال السمب — عني كذلك — أن

(١) من ١٤٣ من ٢٦

(٢) من ١٨٩ من ١٤

(٣) ج ١ من ١٦ من ٢٢

وعلاوة أهل عرق ومن في سمتهم^(١) خفي سمعرب على الأيمن ومشرق
على الأيسر، والجدي^(٢)

«خلافاً لما ذكره حيث جعلوا المعبر للمعارج عن الحرم استغفاله»

من لاكثر مفيد (ره) في مصفحة^١ واششج (ره) في الخلاف^٢ والمسوط^٣
وسباه وسلا (ره) في المراسم^٤ وس اسراج (ره) في المذهب^٥ وس حمزه (ره) في
الوسيلة^(٦).

ثم إن الحرم عباره عن مواضع محدودة معروفة حارحها حين وداحها حرم

«استناداً إلى روايات ضعيفة»

راجع الفقيه^(٨) والتأذيب^(٩).

(١) «كعص أهل حراسان ممن تبارهم في طول بندهم»

حراسان كنمة مركبة من حوران شمس، واساب أي مشرق، سيم لولاية
مشهوره وقعة في مشرق فارس وعراق

(٢) في مجمع سحرين حدي راصح وسكون يحم، إلى حب نطت تعرف
به انصبة، ويقال له حدي بقرود، وفي هو الخدي مصفراً، ولأؤر أغرف قب في اعرب
بفلاً عنه والمخمون بسموه الخدي على نطت تصعروف وبه وبين لرح.

(١) ص ١٤ س ٢

(٢) ج ١ ص ٨٩ مسألة ٤١.

(٣) ج ١ ص ٧٧ س الأخير وح ٧٨ س ٢.

(٤) ص ٦٢ س الأخير

(٥) ص ٥٧٠ س ٧.

(٦) ج ١ ص ٨٤ س ١٤

(٧) ص ١٠٧ س ١٦

(٨) ج ١ ص ٧٦ باب ٤٢ ج

(٩) ج ٢ ص ٤٤ باب ٥ ج ٧ و ٨.

خفف المُنْكِب (١) الأَيْمَن (٢)

(١) في مجمع البحرين، مُنْكِبُ شَخْصٍ كَمُنْكَسٍ: يَجْمَعُ رَأْسَ عَصَدٍ وَالْكَفِّ. وفي جواهر^١ قبل وَجَدَ مُنْكِبَ عَصَدٍ وَكَتَفَ

(٢) «وهذه العلامة ورد بها انشئ خاصة علامة للكوفة وما ناسبها»
راجع العقد^(١).

«فإن أُرِيدَ فيها بالمغرب والشرق الاعدالتان كما صرح به مصنف في السان»

راجع السان ص ٥٣ س ١٥، ثُمَّ إِنَّ الْمَرْقَ + مغرب الاعتدالت — على ما يظهر من بعض المخطئين وعبره — عُدْرَةٌ عَنْ مَحَلِّ صُبُوحِ الشَّمْسِ وَغُرُوبِهَا فِي أَوَّلِ رُبْعٍ وَالْمَغْرِبِ، وَمِنْ الْمَعْنَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَحَلُّ غُرُوبِ الشَّمْسِ فِي ذَلِكَ — أَيِ فِي أَوَّلِ الرُّبْعِ وَالْمَغْرِبِ — مُحَادِيًا مَحَلِّ مَطْلُوعِهَا حَقِيقَةً، بَلْ يَكُونُ مَحَلُّ غُرُوبِهَا مَحْرُوفًا عَنْ مُحَادَاةِ مَحَلِّ صُبُوحِهَا بِأَنَّ حِجَةَ لُشْمَالٍ فِي أَوَّلِ الرُّبْعِ، وَإِنْ حِجَّهُ الْخُبُوبِ فِي أَوَّلِ خَرِيفٍ يَسِيرًا سَبَبُهُ طَوْلُ ذَلِكَ يَوْمٍ فِي رُبْعٍ وَقَصْرُهُ فِي خَرِيفٍ، وَأَمَّا حِجَّتَانِ صِلَاخًا فَمِنْهَا عَلَى مَا ذَكَرَهُ نَشْرَحُ (ر) عُدْرَةٌ عَنْ مَحَلِّ صُبُوحِ الشَّمْسِ فِي أَوَّلِ الرُّبْعِ وَخَرِيفٍ وَمَقْطَعَةٌ مُعَدَّةٌ بِذَلِكَ لِمَقْطَعَةٍ وَعَمِيهِ، فَمَلَامَرِقُ مِنَ الشَّرْقِ الِاعْتِدَالِي وَالْإِصْطِلَاحِي، وَالْمَرْقُ بِأَنَّ هُوَ حِصْوَصُ مَغْرِبِ الْإِغْتِدَالِي وَالْإِصْطِلَاحِي نَعْنِي، وَأَمَّا لِحِجَّتَانِ عَرَفَ فَمِنْهُمَا عَارَةٌ عَنْ جَمْعِ مَوَاصِعِ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَغُرُوبِهَا فِي جَمْعِ أُنَامٍ لِسِتَةٍ. وَفِي تَفْرَاقِ الْكَرِيمِ «نَشَارِقُ الْأَرْضِ وَمَغْرِبُهَا» (الْأَعْرَافُ آيَةٌ ١٣٦) وَفِي سُورَةِ الْمَعَارِجِ (فَلَا أَقْبِسُ بِزَيْتِ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ) وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى «زَيْتُ الْمَشْرِقِ وَزَيْتُ الْمَغْرِبِ» لِرَحْمَنِ آيَةٌ ١٨) فِي مَجْمَعِ سَنَادِ^(٢): «بَعِي مَشْرِقٍ وَبَعِي مَشْرِقٍ الشَّدَاءُ، وَقِيلَ الْمُرَادُ بِمَشْرِقِ الشَّمْسِ وَلِقَمَرٍ وَبِالْمَغْرِبِ مَغْرِبُ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَنَحْوُهُ فِي تَفْسِيرِ امِيرَانَ.

(١) ج ١ ص ٣٦٥ س ١٥

(٢) ج ١ ص ١٨١ بَابُ ٤٢ ج ٢٠.

(٣) ج ١ ص ١٠١

و للشام جعله خلق الأيسر^(١)

«فبحرف بواسطة الألف من المعرب نحو الشمال»

هكذا بعبارة، ولصغير المعرور في قوله (بوسسته) رجع إلى الأحرف موحدة من فظة الحبوب نحو معرب، والمعنى فبحرف بواسطة الأحرف المذكورة عن معرب نحو شمال.

«وباعتبرت العلامة المذكورة غير مقبذة بالاعتماد ولا بالمصطلح، بل «بجهت العرف»
«بشر الفساد كثيراً»

أورد عنه بأن المراد بالشرق والمغرب عبارة عن مسمى كل يوم ومعرب، ولا يرمز زيادة لأحرف وبعبارة أصلاً، بل للآلة حيث يستند بفضة جنوب دنة ويشكل على الإبرد منقلبه بأن هذه لعلامة حسنة لا تليق مع علامة الأولى، ولا اجتماع معها، ومقتضى الأولى لأحرف عن بقعة جنوب إلى جهة معرب ومقتضى الثانية عدم الانحراف عنها، إلا أن يقال: إن العلامة الأولى لأوسط المعرب كعدد والمشهدين ولجنة مصداقاً من الكوفة، وشدة بعض المعرب نحو يوسف وسجدة.

«وأما أطراف العراق الشرعنة كالنصرة وما والاها من بلاد حراسان...»

يظهر أن مدواي النصرة من بلاد إيران عبارة عن حكومة برتغالية، وأما بلاد حراسان فالظاهر أنها محتاجة إلى زيادة لانحراف من النصرة في خواهر. ومن دلت بعدم أن ما ذكره غير واحد من الأصحاب، بل رأينا بسبب ليهب منعر مدعون لإخراج عليه من مساواة حراسان للمعرب في قبلة في غير محله من قبل من كونه أصول من المعرب. وعليه المدار في شدة الانحراف وعدمه.

(١) «الظاهر من العبارة كون الأيسر صفة للمكب... وهذا صريح في السن»

راجع البيان ص ٥٣ س ١٧.

و جعل شَهْلَ أَوْ طَبْعَهُ مِنَ الْعَيْشِ^(١) وَ الْمَعْرَبِ^(٢) خَعْلُ الثَّرِيَا وَالْعَيُّوفِ^(٣)
عَنِ يَمِينِهِ وَيَسَارِهِ، وَالْيَمَنِ مَقَابِلَ الشَّامِ^(٤)

«وَلَدِي صَرَحَ بِهِ عِدَّةٌ وَوَاقَعَهُ الْمُصَنَّفُ فِي الدَّرُوسِ...»

راجع الدروس من ٣٠ س ٩.

«وَالْمَحَرَّرُ الْبَاقِي بِفَضْلِ الشَّامِيِّ عِنْدَ حَرِثٍ مِنْ شُعْبِ حَرَّةٍ»

وَأَحْرَافُ الْحَرِّ مِنْ نَقْصَةِ الْحُبُوبِ فِي حَقِّهِ ثَلَاثٌ وَثَلَاثِينَ دَرَجَةً
يَسْمَى بِحَرَافٍ — مِمَّنْ مِنْ نَقْصَةِ حُبُوبِ فِي حَقِّهِ مَشْرِقٌ وَثَلَاثِينَ دَرَجَةً.
(١) وَ شَهْلٌ أَوْ طَبْعُهُ يَكُونُ مَعْرُوفًا عَنِ نَقْصَةِ الْحُبُوبِ فِي حَقِّهِ مَشْرِقٌ
عَنِ يَمِينِهِ وَيَسَارِهِ

(٢) «وَالْمُرَادُ بِهِ بَعْضُ مَعْرَبٍ... لَا الْمَعْرَبُ الْمَشْهُورُ»

مَعْرَبُ الْمَشْهُورِ كَمَرَاكِسَ

(٣) وَ شَهْلٌ أَوْ طَبْعُهُ يَكُونُ مَعْرُوفًا عَنِ نَقْصَةِ الْحُبُوبِ، وَ يُعْرَفُ فِي رَاحَةِ الشَّامِ.

(٤) «وَهَذَا مُحَالٌ لَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمُصَنَّفُ فِي كُنْهِهِ الْثَلَاثَةِ»

راجع بيان ص ٥٤ س ١، و الدروس من ٣١ س ١١، و لذكرى ص ١٦٣

س ٢ و ٥

«إِنَّ ذَلِكَ يُضْطَرُّ كَوْنُ الْكَلِمَةِ مُعَارَفًا لِشَّامٍ»

وَحَقُّ الْاِقْتِصَادِ. ثُمَّ الْإِعْلَامُ «أَوْ» — أَيْ جَعَلَ الْكَلِمَةَ مِنَ الْعَيْشِ —
تَقْتَضِي مَعْنَاهُ مِنَ الْمَوْصُولِ، حَيْثُ إِنَّ الْمَوْصُولَ يَحْتَضِرُ الْكَلِمَةَ، لِي تَقْدَّمَ مِنْ
شَقِّهِ هُنَّ مَوْصُولٌ نَقْصَةُ الْحُبُوبِ وَ عَلَامَةُ الشَّامِ — أَيْ جَعَلَ سَمِيَّ شَهْلًا عَادِيًّا مِنْ
كَتْمَتٍ — تَقْتَضِي مَعْنَاهُ لِيَسْمَى بِكُوفِهِ وَ حَوْهَا حَيْثُ إِنَّ قِسْمَهُ مَحْرُوفٌ عَنْ نَقْطِهِ
مَحْسُوبٌ فِي حَقِّهِ لِمَعْرَبِ ثَلَاثٍ وَ ثَلَاثِينَ دَرَجَةً، وَلَقَدْ كَانَ مَعْبُودًا شَهْلًا أَيْضًا

و يحور أن يعقّب على قيلة اسله لا مع عدم انحصار^(١)

محرور عن بقصة الحبوب إلى جهة شعرب ثلاث وثلاثين درجة كد شهل عنه
يس بعث لأهل كوفة ويحوها ويس الكتنش لأهل سمر حل ستمد به يس
القبلة.

«وَبِئْسَ خَلْقٌ الْخَذِيُّ خَالِعًا سِ بَعَثَ بِمَصْصِي اسْتَعْمَالُ تَهْلُكَةُ شَمَامِ»

المرء بقوله (خالعاً) على ما ذكره بعض محققين عنه من حاد عيه رندع
البدئي والمخاضه.

«وهي لا تناسب شيئاً من هذه العلامات»

عرصه (ره) كم صرّح به المحققين بصلب شعراء (ره) وآحمد (ره) في
تعلقاته عسرة عن علامتش لأحرشش منش عن بصلب (ره) وعسرة
لا جمع ما ذكره له ستمها بعلامتش لأوسش، وهو حمر

(١) «فليحب حسنة الاحباد، وكذا يحور الاحباد فيها ناماً وناسراً...»

لاحور لسعويل على قسمة سنده عنه بحدتها، بل حب لاحتباد، وأما
لم يعلم بالخطأ فاحور السعويل عيبه، كم يحور لاحب، ألبه، وب أن حبه إلى
العلم بحجة يعمل به - أن البه - مصد، به أن ذي حبه إلى عش بجه بعض
به - أن رخص - ألبه في - ذ كات البهة نبي ذي سه منه لاحتبادي
محقة حجة قسمة ابند دون بخص و سار ونه رهم لا به

«فلا عبرة محراب المجهول»

قوله (محراب مجهزة) أي محراب سيد مجهزة، لا يعلم حاد أهله من حيث

فوقه لأمرات قد (١)

لإسلام والكفر.

(١) «ولا فرق بين فقهها مانع من رؤيتها كعمى ورؤيته كعمى وجهل»

يعرف من هذه الأقسام أن الأول - أي الذي له مانع من رؤية الأمارات - عالم بالأمور لكنه ممنوع منها من رضى. والثاني - أي الذي له مانع من رؤيته لعمى - جاهل بالأمور، ولا يدر على نعمته أصلاً. والثالث - أي الجاهل كالعالم - جاهل بالأمور ولكنه قادر على انتعته بالأصالة، وغير قادر على النعم من ناحية صلو وقت، وهذا ذهب بعض إلى عدم حوار بعد الأول. ووجوب صلاته إلى أربع جهات، بل لا خلاف في حوار بعد الثاني - أي لأعمى - إلا عن الشيخ (ره) في خلاف ' حيث ذهب إلى أنه يصح في أربع جهات، واشتهر في ثالث أيضاً حوار التقيد.

«ولو فقد التقيد صلى في أربع جهات»

هذا إذا كان اوجوب صلاة واحدة، وأما إذا كان اوجوب صلاتين في وقت كظهور في ذهب الشيخ (ره) في مسالك (٢) إلى أنه لم يجر اشرع في الثانية حتى يصح في الأول في أربع جهات لحصول معنى سرقة من الأول عند اشرع في الثانية.

«مقاطعة على روايا قوائم مع الإمكان»

قوله (مع) (مكان) متعلق بموله (صلى) وقوله (فإن غش) أي عجز عن اصطلاح في أربع جهات كفى بالممكن، فإن قدر على الصلاة في ثلاث جهات صلى فيها، وعجز في واحدة، وهكذا، إن قدر على الصلاة إلى جهتين تجزئ في الساقطين، ويوم يدر إلا على واحدة تجزئ في أية جهة شاء.

(١) - ١ ص ٩٢ - ٩٤

(٢) ج ١ ص ١٧ س ٢٤

«والحكم بالأربع حسنة مشهور»

وهو قول القس (ره) في المنة^(١) والشيخ (ره) في خلاف^(٢) وسهية^(٣) وأبي
الصلاح (ره) في الكافي^(٤) وسائر (ره) في المراسم^(٥) ومن حرة (ره) في تبيين^(٦) ومن
البرزخ (ره) في المهذب^(٧) وابن إدريس (ره) في سنن^(٨) وعلامة (ره) في
المختنف^(٩).

ومقابل قول مشهور قول أبي عمير - عن ما نقل عنه في المختنف
وعنه - بأنه صلى حيث شاء منسفين المنة وغير متقيها، ولا إعادة عنه إذا
عدم بعد ذهاب وقتها أنه صلى لغير القبلة، وهو الظاهر من حتراس ربه (هـ).
واحتماره البعض (ره) في المذهب^(١٠) ووفق بصدوق واعتني (رها).

«ومستندة ضعيف، واعتباره حسن»

رحم الكافي^(١١) والمنة^(١٢) والمهذب^(١٣) ولا يصح^(١٤).

(١) من ١٤ س ٣٤

(٢) ج ١ ص ٩٢ مسألة ٤٩

(٣) من ٦٣ س ١٦

(٤) من ١٣٩ س ٢

(٥) من ٥٧٠ س ١١

(٦) من ٧٠٧ س ٢٩

(٧) ج ١ ص ٨٥ س ١٣

(٨) من ٤٢ س ١

(٩) ج ١ ص ٧٧ س الأخير

(١٠) ج ١ ص ٧٧ س ٣٥

(١١) ج ١ ص ١١٤ محتاج ١٢٩ س ١٠

(١٢) ج ٣ ص ٢٨٦ باب وقت الصلاة في يوم اعم - ج ١

(١٣) ج ١ ص ١٨٠ باب ٤٢ ج ١١

(١٤) ج ٢ ص ٤٥ باب ٤٥ ج ١٢

(١٥) ج ١ ص ٢٩٥ باب ١٦٠ ج ١

راجع الكافي^(١) أو مقفه^(٢) والتهذيب^(٣) والاستبصار^(٤)

«والأقوى الإعادة في الوقت مطلقاً»

في لعبرة حتملان.

أحدهما ما ذكره المحقق سبحانه انعماء (ره) وهو أنّ قوله (مصلحة) يعني حتى إذا كان الخطأ مدون بين وسائر، وعلى هذا فيلزم من هذا القول وقوع سهو مختص بصورة ما إذا كان الخطأ مدوناً بين وسائر ولا يعمده ولا يفسد على السهو، وتجب الإعادة في الوقت على هذا القول.

ثانيهما ما ذكره المحقق أعظم (ره) في معجمه^(٥) وهو أنّ قوله (مصلحة) يعني بالنسبة إلى المستدر وعمره، فالمستدر أيضاً بعد في الوقت لا في حرجه، كما سأل عن ذلك في صورة ما إذا كان الخطأ بقدر النفس وليس به، وأم إذا كان الخطأ مدوناً بين وسائر فعلى كلا القولين لا يجب الإعادة في الوقت وحرجه، وبشبه هذا لا يخفى.

الثاني المور:

الأول: أنّ عدم الإعادة في ما إذا كان الخطأ مدوناً بين وسائر مضمناً خلافه، وأدعى جماعة من الأصحاب عليه الإجماع، ومنهم من يشرح (ره) في روض حداد^(٦) وهو استفاد من قوله المتقدم في هذا البحث في مسألة الصلاة إلى أربع جهات من فقد الأوقات حيث قال (لأن الصلاة كذلك يستمر إما المدة أو لا حركتها، ولا يسمع أيمن واليسر وهو موجب بمصلحة مضمناً)

(١) ج ٣ ص ٢٨٤ باب وقت الصلاة في يوم خميس.... ج ٣ ص ٢٨٥ ج ٩.

(٢) ج ١ ص ١٧٩ باب ٤٢ ج ٤.

(٣) ج ٢ ص ٤٧ باب ٥ ج ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣.

(٤) ج ١ ص ٢٩٦ ط ١٦١.

(٥) ص ١٨٢ س ٢.

(٦) ص ٢٠٣ س ٢٢.

الثالث ستر العورة، وهي النفس ولديها المرحل^(١) وجميع مدد
عذالوجه والكففين وظاهر القدمين^(٢)

لثاني. أن المشهور تفصل بين المستدرو وغيره، فذهب المشهور إلى عده
مستدرو مطلقاً أي بد كشف الخط في وقت وحرجه وبعده غيره أي غير
المستدرو في داخل الوقت دون حرجه، وذهب غير المشهور إلى تفصل بين ظهور
الخط في وقت وظهور الخط في حارجته في الوقت تحت لإعادة مطلقاً أي بالنسبة
إلى مستدرو وغيره. وفي الثاني لا تحت إعادة مطلقاً أي بالنسبة إلى المستدرو
وغيره.

ثالث أن قوله (وعلى مشهور كثر ما حرج عن دير لقبله الح) لعله أسب
مذهب مشهور على تقدير أن يكون تفصل المشهور بين المستدرو وغيره، إذ عني هذا
تفصل لا بد وأن يشخص لمرده لا مستدرو واسم والتاسر، وأما على قول
غير مشهور فلا احتياج إلى هذا شخص عدم خصوصية للاستدرو، وإنما لخصوصية
كنها لدخول الوقت وخروجه.

الكلام في لباس المصلي

(١) «والدي المخرج لا الألبان في المشهور»

مقارن لمشهور قول من اصباح (ره) في المهدب^(١) من أن العورة من اسرة في
ركبه، وقول أبي اصباح (ره) في الكافي^(٢) من أن العورة من اسرة في نصف الساق

(٢) «وفي الذكرى والدروس الحق ناطها بظاهرهما، وفي البيان.....»

رجع الذكرى ص ١٣٩ من الاحمر، والدروس ص ٢٥ من ١٣ وأبجد ص

٦٠ ص ٤.

(١) ح ١ ص ٨٣ من الآخر.

(٢) ص ١٣٩ من ١١.

للمرأة^(١) ويحب كوك الساتر طاهراً، وعمى عقاً^(٢) وعن حساسة مرة للصبي^(٣)

(١) وذهب ابن الحسد (ره) - على ما في مصنف^١ - إن نداء من ص صلي امرأة آخره و غيره وهي مكشوفة برأس حيث لا يبره غير ذي محرم. وسند هذا القول بما في التهذيب^(٢) والاستبصار^(٣). وأجاب الشيخ (ره) عنها في أنه من قوله: فيحتمل أن يكون مراد به قدس الخزيين الصغيرة من ساء دون ساء، وأجاب العلامة (ره) في المصنف^(٤) بأن من صحته لسند، وإن عبد الله بن بكر وإن كان ثقة لا أنه فصيح ومع ذلك فإنه محمول على الأمة.

أقول هذا العمل يتوخى في أحد حريش دون الآخر كما لا يخفى على مراجع

«وبه قطع المصنف في كتبه»

راجع كتاب ص ص ٦٠ من ٣، وفي دروس ص ٢٥ من ١٦ عنه به هكده والظاهر أن لأدش والشعر في آخره من يعود، وفي الذكر ص ١٤٠ من ١١ عبرته هكده ولأقرب وجوب سائر لأدش وشعر من به

(٢) «من ثوب صاحب الفروج واخروج بشرطه»

الشرط - على ما نقده في كتاب لفظها - عبارة عن إسلاب د به في وقت لا يسمع زمن قواته الصلاة.

(٣) «بل بمطلق الولد، وهو مورد النص»

شكك على المصنف (ره) حيث عثره نصي دون يولد مع ث يولد مورد

(١) ج ١ ص ٨٣ من ١٠

(٢) ج ٢ ص ٣١٨ باب ١١ ج ٦٥ و ٦٦.

(٣) ج ١ ص ٣٨٩ باب ٢٢٨ ج ٤ و ٥

(٤) ج ١ ص ٨٣ من ١٧

داب بثوب الواحد^(١) ويحب عسده كل يوم مرة، وكذا عمه يتعدّر
زالته فيصلي فيه للضرورة^(٢)

النس وهو يشمل الصبيّة أيضاً.

(١) «وَأَقْبَى التَّقْيِيدِ» لِبَوْلٍ فَهُوَ مُورَدُ النَّسِّ»

راجع القصد^١ والهدى^٢.

(٢) «وَلَا يَحْسَبُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ عَارًا خِلَافَ الْمَشْهُورِ»

تدبر من - ضرورة في - لا حشر فعلى المرء: أنه يحب الصلاة في
الثوب محسب ضرورة، ويصغر من - ثوب محسب لا خلاف في أنه يحب الصلاة
عنه - - - - - ثوب محسب - - - - - خلاف في تحته، فذهب بعض إلى تحسره
بين الصلاة في الثوب النجس وبين الصلاة عارياً، ثم ذهب المشهور إلى تعيين الصلاة
عارياً، ولكن ذهب - - - - - على - - - - - لا حشر، فلم يرد بالضرورة على -
يظهر منه - أن من حرج - - - - - رتبة استحسبه، ومعنى قوله (فبصلي فيه
للضرورة) - - - - - رتبة استحسبه عن ثوب موجب حوار لصلاة فيه، ولا يستعين
حب الصلاة عارياً بعد مصغري من استحسب وأقْبَى مصغري من - - - - - عرفة
وسأني حرج - - - - - رتبة لا شبهة في وجوب صلاته في استحسب.

«لَوْلَا الْإِجْمَاعُ عَلَى حَوَارِ الصَّلَاةِ فِيهِ عَارًا»

ويدل على حوار الصلاة عارياً مصداقاً إلى الإجماع بعض ما ذكر في كافي^٣
والاستبصار^(٤).

(١) ج ١ ص ٤١ باب ١٦ ح ١٣.

(٢) ج ١ ص ٢٥٠ باب ١٢ ح ٦.

(٣) ج ٣ ص ٢٩٦ باب الصلاة: ثوب: حد - - - - - ح ١٥.

(٤) ج ١ ص ١٦٨ باب ١٠١ ح ٢ و ١.

والأقرب تخيير المحتد بسبب أن الصلاة عارياً فهو مبركوع والسجود،
ويحب كونه غير معصوب^(١) وغير جلد وصوف وشعر وور من غير له كقول
إلا الحز^(٢)

(١) «مع العلم بالنصب»

لأنه طور متعددة بعبار أن المصلي قد يعمد بأحد لعصب وقد لا يعمد به،
وأنه - أي المصلي - قد يعمد بحكمه نكلسي وتوصفي وقد لا يعمد بها وقد يعمد
أحدهما دون الآخر، وأنه قد يكون سبب لعصب وقد يكون ذاكر به، وأنه قد يكون
هو لعصب وقد يكون العصب غيره، وأنه مصطر في الصلاة في الثوب المعصوب تارة
وغير مصطر ليها أخرى، وهذه لصور يعلل حكمها في السجدة في السجدة عن مكان المصلي
فلا تعرض للاختصار.

(٢) «وهو دالة ذات أربع مصادر من المدة»

في اسحار^(١) وعم أن في حوز الصلاة في حيز مشهور في هذه الزمان بالآخر
وشعره ووبره شكاً للشك في أنه هل هو حر المحكوم منه حوز في عصر لأشبه (٢)
أم لا؟ بل يظهر أنه غيره، لأنه يظهر من لاجل أنه مثل حيث تموت جروحه من
أدبه، ودكاته، جرحه، منه، والمعروف من سخر أن آخر المعروف ذات دالة تعس في
نزل ولا تموت بالحروج من المدة، لأن يقال إنها صمد ربي وأخرى وكذا حوز
اصلاة فيه وهو صمد، وبشكل التمسك بعدم النقص والتقص عرف غير معلوم، يدفع
خلاف في حقيقته في أعصار عدمه العالمين أيضاً، وهو صمد لله عليه، وكوب أص
عدم أسفل في مثل ذلك حجة في محل السج، ولا حذو في عدم اصلاة فيه

«وهي معتبرة في جلده لا وبره إجماعاً»

أي أن الدكاه معتبرة في حيز الحز فلا يجوز اسعبد حيزه دونها، ولا
يعبر لدكاه في وبره فحوز يستعمل وير الحز دون الدكاه.

واسحاب^(١) أو غير مية^(٢) و غير الحرير للرجل والحشي^(٣).

(١) «مع تذكيته لأنه دونه»

في البخاري^١ اعد أن لأصحاب احسن في الصلاة في حجب اسحاب وورء، فذهب الشيخ في السوط، وأكثر المتأخرين أن الخوار حتى قل في السوط و من السحاب وخواص فلا خلاف في أنه حوز الصلاة فيه، وسد في منتهى إلى الأكثر، وذهب الشيخ في خلاف وموضع من لينة إلى مع، وحذر من الترح من إدريس، وهو ظاهر من الحسد، والمرضى، وبوصلاح، وطهر من زهرة من والإجماع عليه، وحذره في مختلف، وسد لشهد لني إلى الأكثر، وذهب من حمة إلى الكراهة، وذكر الصدوق في تحفة عذرة نفعه عن سائلة إليه أن وقد روي فيه حص، وأحذر منه معلقه، وجمع بينه حمل أحد مع عن الكراهة، أو يحمل أحد حوز عن ثمة، وعن الأول رجع، إدمذهب انه حوز الصلاة في حوز ملا يؤكد حمة مفسد، وأحذر الخوار مشتمة على لمع من سره، وإن كان الاحتياط في الاجتناب، ثم عني القول بالخوار أنها حوز الصلاة فيه مع تذكيته لأنه دونه. وقد ذكر بعض خصوصيات الحر والستجاب في (فرهنگ عميد) فراجع.

«قال المصنف في الذكرى وقد اشهر بين البخاري»

راجع الذكرى من ١٤٤ س ٢٧.

(٢) «أما مالا نفيها كالشعر والصوف فنصح الصلاة فيه»

أن لا يمنع من الصلاة في شعر رأسه وصوفها مع قطعها بالمقراض و نحوه، وكذا مع نفعها إذا غسل موضع الاتصال بالمسة.

(٣) «واستثنى منه مالا يتم الصلاة فيه كالنكة والفسوة.....»

ويسقط ستر الرأس عن الأمة المحصنة^(١) والصبيّة، ولا حور الصلاة في ما يستر ظهر القدم إلّا مع الساق^(٢)

وغدّ الصدوق (ره) في المصنع^١ أو هداية^٢ العمدة نص من حمدة لاسية
أصلاة فيه.

ثمّ إنه استثنى من لا تنه لصلاة فيه من محسن أيضاً صلاة أحد كثيرة على
ذلك فراجع التهذيب^(٣).

«أما الإفراش له فلا بعد لسا كالندثرة والوشد والركوب عليه»
أي أن إفراش الحرير لا بعد له، والمصنوع شرعاً غيره عن بس الحرير
للرجل وخشبي في الصلاة وغيره لا يمتنع لاستعداده، وهذا يجوز نصّ الندثرة غير
أي لتعطي به وتوسد ويركوب عنه حر الصلاة وغيره
وقد يتوقف، بل يمنع عدم صدق اللبس على التدثر.

(١) «وإن كانت مدثرة أو مكانة مشروطه أو مطلقه تؤذ شئاً أو أثم ويد»
مدثرة هي التي عني عنتها عن وفاة مولاها أو زوجها أو محبومها — عن ما
سيأتي في كتاب التدبير.

وامكانة مشروطه هي التي لا يمتنع معها شيء حتى تؤذي جميع من يركبها
وامكانة لمطلقه هي التي يمتنع معها قدره يؤذي من يركبها.
ولم يود هي التي سودت من مولاها وتحرّرت من نصب ودهد من أمه.

(٢) «بحسب يغطي شئاً منه فوق المعصم على المشهور»

(١) ص ٣٣٣

(٢) ص ٤٨٨ من المصنوع

(٣) ج ١٢ ص ٢٦٤ ج ٩٩ ص ٢٦٥ ج ٩٦ ص ٢ ج ٩٦ ص ٣٥١ ج ١٠٠ و ١٠١ و

و ستحت في النعل الغرث لتأسي^(١)

وهو نحو منه (ره) في المقعد^(٢) و الشح (هـ) في ليمه^(٣).

«ومستند المنع ضعيف جداً»

ضعف من راحة سيد والدلالة، أفا من راحة السيد ولكونه مرسلأ نقله في
وسن^(٤) عن الخفيف، وأنه من راحة الدلالة فلاحظ من المستند ذلك سئل سئل
وليس شك، فلا شغل كمن ستر ظهر لقدمه — كما صرح به في برصاص^(٥) وغيره.

«والقول بالخوارق من»

في جميع مقاصد^(٦) والمعتمد الخور، لكن يكره خلاف كثر الأصحاب
ومع سائر في مراسمه^(٧) — عن الصلاة في شمشك والمعن السدي، لا صلاة
الخـ ره

(١) ففي التهذيب^(٨) عن معوية بن عترة قال: رأيت أبا عبد الله عليه السلام يصلي
في بعثة عمر مرة، ولم أره يرفعهم فقط

وفي التهذيب أيضاً^(٩) عن علي بن مهزيار قال رأيت أبا جعفر عليه السلام
صلى حين راب لشمس يوم الروية ست ركعات خلف المقام وعليه بعلاء لم يرفعها.
وقريب منها رواية أخرى في التهذيب أيضاً^(١٠).

(١) ص ٢٥ من ٢٢.

(٢) ص ٩٨ من ١٢.

(٣) ج ٣ ص ٣١١ ب ٣٨ ح ٧

(٤) ج ١ ص ٢٩ من ١١

(٥) ج ١ ص ٩٠ من ١٢

(٦) ج ٥٦٠ من ٣٢

(٧) ج ٧ ص ٢٣٣ ب ١ ج ١٢٤

(٨) ج ٢ ص ٢٣٣ باب ١١ ج ١٢٦

(٩) ج ٢ ص ٢٣٣ باب ١١ ج ١٢٣.

وترك أسود عدا العمامة والكساء والحق^(١) وركب الثوب الرقيق^(٢) وشمال
الضماء^(٣)

وبالحق أحمد (هـ) في عهده^(٤)، ولا يخفى أن المصلي لا يسحب به
بأنه لا يخلو عن شك، بل قد كان عدة برعها عند عدة سلام عدة رجول
سرع، لا لرجول الصلاة، ووضعت عدة عدة رجول عدة برع د كان
المصلي لأسأله وأرد الصلاة، وأما رجول عدة الصلاة فهو مقتضى
حكمهم، وسحب الصلاة فيه فلا، فـ (هـ) وأظهر استدلاله بصحة عدة له من
معيرة^(٥)، قد صحت فعل في بعض، قد كانت عدة عدة من ستة
(١) يدل على لا شيء بعض لأحد في كافي^(٦) والضماء^(٧)
ثمة، في بعض لأحد، من عن أسود عدة معتد عدة الصلاة فرجع
الكافي^(٨) والضماء^(٩)، وفي أحاديث^(١٠) كساء ثوب من صوف ومعه عدة

(٢) «الذي لا يحكي المدن والألم نصح»

عدم الصحة إذا كان الثوب الخاكي صائراً معورة، وهـ سكن معه ثوب آخر،
وإذا فظهر أنه لا حرمة ولا كراهة

(٣) «وإدخال طرفه تحت يده وجمعهم على مكب واحد»

وهذا يحوز في بعض لأحد في كافي^(١١) والضماء^(١٢) وقد نقل عدة

(١) ص ١٩٩ س ٩.

(٢) سبب ج ٢ ص ٢٣٣ باب ١١ ح ١٢٧.

(٣) ج ٣ ص ٤١٣ باب اللباس الذي تكره الصلاة فيه - ١٩.

(٤) ج ١ ص ١٦٣ باب ٣٩ ح ١٨.

(٥) ج ٢ ص ٢٣ - ١٣ ح ١٣.

(٦) ج ٣ ص ٤٠٣ باب اللباس الذي تكره الصلاة فيه - ٣٠.

(٧) ج ١ ص ١٦٣ باب ٣٩ ح ١٧.

(٨) ج ٧ ص ١١٦ - ٥.

(٩) ج ٣ ص ٣٩٤ باب الصلاة في ثوب واحد - ٤.

(١٠) ج ٢ ص ٢١٤ باب ١١ ح ٤٩.

ويكره ترك التحنك^(١)

المحسني (ره) في السجدة كعب بن عوف بن وعص ثمة في نفس اشهر نصباء
 في دور أثير هذا كلاله شعور وفتنه عائلته في عصر صباء. وأما فقهاء
 في السجدة في المسود واليه هو ان يتحقق في رر ودخل طريقة تحت يده وحكمه
 على مكتب واحد كفعل جهود وهو مشهور في لأصحاب والمراد بالتحنك سر
 المكين الخ.

(١) «وهو إداة حرء من العمامة تحت الحنك»

في الحدائق في السجدة من لأحد هو ان طرف العمامة من تحت
 تحت و، سدا. وه ذكر في بعض رسومه صني الله عليه وآله والأنفة عليهم
 السلام إلا هذا.

وفي السجدة بعد ذكره من لأحد وقول من تعرض في شيء من سدا
 في إدارة عمدة تحت تحت على الوجه الذي فهمه من عصرنا . . . وأكثر
 كعب بن عوف في السجدة في رر في إدارة رأس عمامة من حلف في السجدة
 إدارة أيضاً.

وعلى تقدير عدم الإدارة تحت تحت على وجه الذي فهمه أهل عصرنا
 يمكن حصره بوقت تحت لأحد، في الحدائق .

ووجه جميع حسنة هو حال أحد التمهيد في السجدة على أن المراد بتحريك وقت
 التمهيد أن يدر التمهيد بعد فراغه من التمهيد تحت حكة لأحد، كما فهمه بعض
 الأصحاب، وقد ذكرت بنعريه في السجدة في كورة في قوله (ولم يتحنك) من
 تحت كونه حلاً من السجدة في قوله (من تحت) و قد في وعليها بعض أن

(١) ج ٨٠ ص ٢٠٣.

٢ - ٧ ص ١٢٩ ص ٤

(٣) - ١ ص ١٩٩

(٤) - ٧ ص ٣٥ ص

وترك الرداء (١)

المبحث وفي التعميم، وأما استمراره فيخرج إن دس، وليس إلا ما قدم مما
هذه صورته، وحسبنا نفي أحد ر إسدال على ظهره فيكون المستحسب دثماً هو
الإسدال، وببحث مخصوص هذه الصور الثلاث.

أقول الصور الثلاث عبارة عن السفر، والسعي لفصد، الحاجة، ووقت التعميم.

«كقول الصادق عليه الصلاة والسلام من بعث يوم سعتك....»

راجع إلى التمهيد وفي المتن «وروي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال من خرج في سفره نذر العمة حب حكة فاصبه اللادوء به فلا يلوم إلا نفسه. وفي رواية أخرى^١ وقال الصادق عليه السلام صممت من حرج من بينه معتمداً بحب حكة أن يرجع إليهم سائلاً. وفي رواية أخرى^٢ الصلّي وبني لأغضب من رجلي حجه وهو معتمداً بحب حكة كيف لا تقضى حاجته.

«حتى ذهب الصادق إلى عدم حوار بركه في الصلاة»

في نفسه^٣. ولا يخور لمعنى أن يصلي رداً وهو محسب

(١) «وهو نوب أو ما يقوم مقامه تحمل على المكس، ثم يرثها على الأثر على لأمن»
في سحر^٤ بعد نقل ما ورد عن علي عليه الصلاة والسلام^٥ بسف عمرة
رداء يصلّي فيه مدام ترفه دماً، وموس عمره الرداء^٦ يصهر من بعض الأصحاب
استحباب الرداء للمصلين مطلقاً كالشهيدين (ره) ومن بعضهم كراهة الإمامة بغير ردء

(١) ج ٢ ص ٢١٥ باب ١١ ح ٥٤.

(٢) ج ١ ص ١٧٣ باب ٣٩ ح ٦٥.

(٣) الفقيه ج ١ ص ١٧٣ باب ٣٩ ح ٦٦.

(٤) الفقيه ج ١ ص ١٧٣ باب ٣٩ ح ٦٧.

(٥) ح ١ ص ١٧٣ باب ٣٩ ح ٦٥.

(٦) ج ٨١ ص ١٨٩.

الإمام، وسفاح المرأة والشاة^(١) هم، فإن منع القراءة حرماً، وتكره
لصلاة في ثوب جنتهم، أو حسده، أو عصب، وفي الثعالب، أو حته فيه
صورة^(٢)

كما كثر أصحاب، ومن يظهر من لأحد أن ردءاً من سحت الإمام وسره،
كما في ثوب واحد لا يستر مكنته، أو لا يكون صفيقاً، أو لا يستر مكنته، كما في الإمام
كده، وإزاء حد ثوب يردى به مع كونه في... وسره من قصه حور أن يكسب بسكة
وسفاح عوس وجوه، ويمكن نحو... سحت بـ ردء مع لأثوب متعدده أيضاً...
وحيثما لا يكون عده وشبهه ألقه وبـ مقدم ردء، من ردء ضامن به، فإن
بـ اتصال ردءه ثوب على المكش، وفي سد موس، بـ ملحقه، وفي
بـ سيد شى يقع به درجة عده به بس في لأحد وأكثر عدايات لأصحاب
بـ كفتة بس ردء، من على مشركه في أنه يوضع على المكش، وفي التذكرة
هو ثوب من يوضع على المكش، ومثله في بـ به، فقصدي أصل بـ يوضع كيف
نفس، لكن بـ روى كرهه صدقه وهو أن لا يرفع أحد طرفه على المكش، وبـ فعل
لهود... بعض بـ كفتة حته على كراهة هي وضعه على المكش، ثم يردى
على أنسر على لابس، وهذه الكفتة قره بعض لأصحاب

(١) مثله كما على شدة من السحاب أو ما يعطى به شدة من ثوب.

(٢) «ويمكن أن يريد بها ما يعم الثال»

من ويمكن أن يريد المصنف (رد) بـ صورة م يعم مثال، فلا تختص الصورة
بصورة حيوان، بل ضمن صورة غيره أيضاً

«وعن رسبه نقلاً»

حوب من لا يسكب رتبه على صدره أن ترد بـ صورة م يعم مثال في واحد
التعبير في السابق بالثال وهما بالصورة.

أوقباء مشدود في غير الحرب (١)

«والأول أوفق للمعاصرة»

الأول - أن يخصص 'مصوره' صورة 'حسب' - 'فوق' صورة 'نفس'، ووجهه لا يؤمنه 'ب' الصورة معبرة 'ب' 'نفس'، ولأن 'ب' 'نفس' 'ب' 'نفس' معني.

(١) «على المشهور»

وحرمه من حمرة (هـ) في 'لوسنة' 'العصاة' في 'علاء' 'مشدود' في غير الحرب

«قال الشيخ ذكره علي بن بابويه (هـ) وسمعه من الشيوخ مذكرة»
راجع إلى التهذيب (٢).

«قال المصنف في الذكرى بعد حكاية قول الشيخ (هـ)»
راجع إلى ذكرى ص ١٤٩ من ٢٢ في نسخة شعبة

«وهو كتابة عن شد الأوسط»

حرم الشيء - شده، وأحرم شد حرمه، وحرمه حرمه مثل حرمه، وشهد
بمعاله، حرمه وحرمه الرحمن شئب أي شد ومطه محيل.

في 'لبحر' شد عنه أن أكثر لأصحب حكموا براهة 'علاء' 'مشدود' في
غير الحرب، واعرفوا بأن 'مشدود' غير معنوم، وحرمه ص حـ 'لوسنة'، وقال 'مشدود'
انفسه، ولا يجوز لأحد أن يصني وعنه 'مشدود'، لأن يكون في حرب فلا يمكن
أن يحمله فيحوز ذلك للاضطراب.

(١) ص ٧١٨ من ٥.

(٢) ج ٢ ص ٢٣٢ باب ١١ قبل ج ١٢٢.

(٣) ج ٨٠ من ٢٠٧ من ٢٠.

الرابع المكان^(١)

((وهو بعد))

وجه البعد أنَّ شَدَّ القاءٍ غير التحزُّم.

في الحديث "وحدني" ^{١٢} ومنها من حمل بدء السجود على الصلوة، ندي سبب أزراره، مع أنهم صرح بكراهة حتى لأزراره في الصلاة، وأنه من عمل قوم جود كم ورد به الخبر لا أن حفظ كراهة حتى لأزراره يخصص بوضع الخشب.

«وعمل في الدين عن الشح كراهة منذ ابوسط»

راجع - ك ص ٥٩ - ١٣.

الكلام في مكان المصلي

(١) «والمراد به هنا ما يشغله من الخير»

تظهر أن المصير يسير في قوة (سعة) إجماع المصلي المذنب عنه كنية (مصني) ومصير المصوب في كنية متقدمة - أي قوة شغله - إجماع في كنية (م) فمن أمكان م شغله مصني في إجماع - ويسمى ذلك كنية - يد كـ إلى أرض الغير وإن كان إجماع نفسه للمصني، وكذا م يسعه بحسب المصطلح العصبي وإن كان في أرض المصني، وذلك بصلوات الصلاة على القول بغير راحة مكان

في الحديث ^{١٣} - وأما أنه عن القول بصلواتين لافرق بين لفريضة واساقفة، وهن بصلوات الصلاة بحسب سقف واجهته إذا كان معصونين مع راحته لأرض فيه إشكال.

(١) ج ٨٠ ص ٢٠٨ من ١٠.

(٢) ج ١ ص ١٤ من ٣.

(٣) ج ٨٠ ص ٢٨٣ من ٩.

ويحب كونه غير معصوب^(١)

ويعلى لأظهر عدم لطلاب، وأمسد لحدث به إن أن هذا يصرف في السقف والخيمة،
سأء على أن انصرف في كل شيء بحسب ما سبق به، ولا شغل به حسب ما أعتد به

«أو يعتمد عليه ولو بواسطة أو وسائط»

الاعتماد بلا واسطة كالأعتماد على شمس بلا واسطة شيء، والاعتماد
بواسطة كالأعتماد على الأرض بواسطة عرش - مثلاً - كما هو واضح.

(١) أجمع علماء كوفة على حرمة صلاة في مكان معصوب مع العلم
بالمعصوب ولاحتيا، وأم صلاة صلاة فيه مع العلم ولاحت. فقد حثف فيه،
وذهب أكثر العاقلين صحبه - على حور كون الشيء الواحد مأموراً به ومهتاً به،
و أكثر أصحاب سطلان ومن ذهب إلى الصحة من أصحاب المعص من
شدد (هـ).

«ووجاهلاً بحكم الشرع أو الوصفي»

مراد بالحكم شرعي بقراءة من يسهل وضعه عن الحكم شرعي
لتكفي، لا لأعم منه ومن الحكم الوصفي، وبما أنه ضروري

جداً أن يكون مصنى جاهلاً بأصل المعص.

شأنها أن يكون المصني عداً معص جاهلاً بحرمة الصلاة فيه أو جاهلاً
بطلان الصلاة فيه أو جاهلاً بالأمرين.

شأنها أن يكون مأمراً بالحكم المكفي أي الحرمة - أو الوصفي أي
الطلان - أو مأمراً للأمرين.

رامعت. أن يكون مأمراً بأصل المعص وحكم الصلاة في غير صورته لأولى
الحرمة والطلان على ما يقتضيه إطلاق التعريف، وأما لأولى فحكمها حور وانصحه

حالة من بحسبة متعذية، طهر المسجد^(١)

«لأباصه»

فرب الصلاة في المكان معصوب مع جهل بأصله - أي لأصل عصب -
حذره نكلتاً ووضعاً، لأن ألت لجهل بعصب لا يتصور من العصب نفسه، وإن يتصور
منه بعبارة لأصل العصب وعنه، فالله هراست فرة من قوله (المصنعي) وقوله
(لأباصه).

إن قلت يتصور جهل من العصب نفسه فمن ترتب منه على يد العصب
جاهلاً به، ومن سكن دار غيره غلطاً.

قلت سرت منه على يد عصب جاهلاً به ومن سكن دار غيره غلطاً وإن
كان صامداً إلا أنه ليس بعصب، لأن العصب من الأفعى محزنة فلا بد من غير
العالم، كما صرح به الشيخ (ره) في كتاب العصب عند البحث عن تعريفه

«واحترابا يكون المصنعي هو العاصب عما لو كان غيره، فإن الصلاة فيه يذن المالك
صحيحة في المشهور»

أي إذا كان إذن نحو الإصلاق تصح الصلاة بعد العصب من لا يصح من
العاصب، وأما إذا كان إذن نحو التصريح فتصح الصلاة من الأول وإن كان
عصباً، على ما صرح به العلامة (ره) في التحرير^(١)

(١) «وهو القدر المعبر منه في السجود مطلقاً»

أي لا يعبر طهارة جميع ما سجد عنه، بل يعبر طهارة القدر المعبر منه في
سجود، وهو عبارة عما تتوقف عنه تسعة سجود - على ما صرح به الشيخ (ره)
عند البحث عن السجود.

والأفضل المسجد، وتتفاوت في الفضيلة^(١) فالمسجد الحرام بمئة ألف صلاة^(٢)

(١) «حسب تفاوتها في ديارها وعوارضها ككثر اجتماعه»

قوله (ككثر اجتماعه) مثله منسوب لحسب عوارضه.

(٢) قال عن فضيلة صلاة في المسجد المذكورة في المتن بعض الأحبار
مذكورة في لغيره 'وايهـب'.

«ومنه الكعبة»

قد استكمل أن الله تعالى ثبتت فضيلة الصلاة في الكعبة من كراهة الصلاة فيها، كما هو مشهور، وحرمتها، كما ذهب إليه الشيخ (ره) في الخلاف^٣ قال المحقق
آخا (ره) في مسنده^٤، لا أن الصلاة كراهية بل هي صلاة مكتوبة فيها دون
سنة كما هو مشهور، ومردد شرحه، ثبتت فضيلة الصلاة في الكعبة في
الحملة وهو في النقلة.

أقول انتهى عن صلاة مكتوبة في الكعبة موقوف في الكعبة^٥ وبهذا.

«وروائده الحادثة»

وجه مشترك لروايد الحادثة في هذا العدد من فضيلة أن أروند كتاب في
من أصدق عنه سلام فخره عنه سلام ثبتت فضيلة من غير تخصيص بالمسجد
القديم طهر في شيوخه جميع، قال المحقق آخا (ره) في تصانيفه^٦ ولا حتى أن

(١) ج ١ ص ١٤٦ - ٢

(٢) ج ٣ ص ٢٤٨ باب ٢٥.

(٣) ج ١ ص ١٤٥ - ١٤٦

(٤) ص ٢٩ - ٣٠

(٥) ج ٣ ص ٣٩١ باب الصلاة في الكعبة وفيها ١٥

(٦) ج ٢ ص ٣٨٣ باب ١٩ باب من الزيادة ج ٦٥٥

(٧) ص ١٩ - ٢٦

والسوي (ص) عشرة آلاف، وكل من مسح الكوفة ولأقصى (١)
 بألف صلاة، والمسجد الحامع بمئة، والقسلة بخمسة وعشرين و سوق باشي
 عشرة، ومسجد امرأة بنتها (٢)

الحكم. محترّد ذلك لا يخلو عن شكل، وحق كلام صادق (ع) على ما هو المهودي
 رمان اسبي (ص) وإن عذمت الروشد على ربه (ع) ليس بعد، بل لا يعد دعوى
 انصراف الإطلاقي به وإن الزوائد بمنزلة مسجد متجدد.

(١) في مجمع البيان "وإنه" والأقصى التقيد لمسه به ومن المسجد
 حرم. وفي تفسير الميرزا "وقد سمي المسجد الأقصى بكونه أحد مسجدين سنة إن
 مكاب سبي (ص) ومن معه من احد صبي وهو مكّة لبي فيها المسجد الحرام.
 (٢) في تهذيب "واهدب" "ف" صادق عليه السلام حرم مسجداً منكم
 انبيوت.

«وعني أن صلاحها فيه أفضل من خروجها إلى المسجد»

فكأن صلاة الرجل في المسجد أفضل من صلاحه في نيت كدك صلاة المرأة
 في بيتها أفضل من صلاحها في المسجد، وعنه، فالخروج من بيت إلى المسجد لا تكتسب
 فضيلة بل تعقد مريّة.

«أو عني كون صلاحها فيه كالصلاة في الفصيلة»

فتؤتي للمرأة صلاحها في بيتها من الفصيلة فتؤتي صلاحها في المسجد، وهو أي
 صلاة في بيتها وصلاحها في المسجد - سواء في فصيلة، وعليه، فالخروج من بيتها إلى
 المسجد وإن لا يعد فصيلة إلا أنه لا تكتسب مريّة أيضاً.

(١) ج ٥ ص ٦٦

(٢) ج ١٣ ص ١١

(٣) ج ١ ص ١٥٤ باب ٣٧ ج ٤١

(٤) ج ٣ ص ٢٥٢ ط ٢٥ ج ١٤

و«ستحت اتحاد المساحد استحباباً مؤكداً»^(١)

«وهو هو كمسجدٍ مطلقٍ»

حتى تكون أصلاً ما في منها فصيلة أقل من حد فصلاً.

«أو كما تريد الخروج إليه»

لأن ذلك أن لا يكون صلاته في بينه فصيلة أصلاً مع عدم إرادة الخروج إلى

المسجد.

«الظاهر الثاني»

لعل وجه ظهور من دحض أن تعرض صفة المرأة، وتركها الخروج عن سنها، وهذا تعرض غير حاصل إلا إذا كانت صلاته فصيلة صلاة في مسجد يريد الخروج إليه أو فصيلة الصلاة في أفضل مسجد، ولغة الظاهر من خبر لغة التهذيب الذي نصاه، وأما إذا كانت صلاته فصيلة أقل لمسجد ففتر إلى الخروج عن سنها إلى مسجد للصلاة فيه فضيلة زائدة كما لا يخفى.

(١) في جامع المقاصد^(٢) المراد بالحد من حد سنها.

«ورئد في بعض الأحبار كمفحص المطاه»

راحم العقبة^(٢) والمحاسن البرقي^(٣).

«والتشبيه به مبالغ في الصغر بناءً على الاكتفاء برسمه»

في السحار^(٤) بعد نقل الخبر من أن قال في النهاية أفضول المطاة موضعها التي

(١) ج ١ ص ٩٥ م ٣٢

(٢) ج ١ ص ١٥٢ باب ٣٧ ح ٢٦.

(٣) ص ٥٥ باب ٦٧

(٤) ج ٨١ ص ٥ م ١

ومكشوفة، والميضأة^(١)

محم فيه وفسر كأنها محص عنه انساب أى بكشفه، وبمخصص البحث وكشف،
ومنه حدث من سى الله مسجداً ووكمخصص فصد. انمخصص منمخصص من الفمخصص
كلا لمخصص انتهى. والتشبه به في صغر، أو في عدم انشاء واحد من، وعلى لأؤ
إما على خصمة بأن يكون موضع لمخصص أو عدم مسجداً، أو على لمخصص، أو المعنى أن
يكون مسجداً إلى انمخصص كمخصص باله به بأن لا يريد على موضع صلاته، وقيل
بأن يسرك مدعة في مدته، أو يريد به قدراً محدداً به

«مرفى أبو عبد الله عليه السلام في طريق مكة وقد سؤنبت أخجاراً لمخصص»

هكذا في التهذيب^(٢) «وذكرى» وروى حد

وي ذكرى^(٣) «ووسن» وقد سؤنبت أخجاراً لمخصص

وي مخصص واحد من هكذا وقال أبو عتبة حديثاً ومرفى أبو عبد الله

عليه السلام وأن من مكة والمدينة أضع لأخجاراً مخصص من ذلك قد لم

(١) في الحديث^(٤) ويرى مسافة موضع يدي تنصهره من سون وبعده،

وهو كونه عن موضع قدف السحابة، وخصه بم.

«وهي انطهرة للحديث والحيث»

منطهرة، مسح، وتكسر، والفتح أعنى به تنصهره وسن تنصهره ح

منطهر.

(١) ج ٣ ص ٢٦٤ باب ٢٥ ح ٦٨

(٢) ص ١٥٦ س ٥

(٣) ص ٢٣٤ س ١١

(٤) ج ٣ ص ٣٦٨ باب ٢٥ ح ١

(٥) ج ٣ ص ٤٨٥ باب ٨ ح ١

(٦) ج ١ ص ١٥٢ باب ٣٧ ح ٢٧

(٧) ج ٧ ص ٢٦٤ س ٥

(٨) ج ١ ص ٢٦١ من الأخير

عنى بها^(١) ولمنارة مع حائظها^(٢) وتقديم الداخل إليها يمينه، والجارح يساره، وتعاهد بعله^(٣)

(١) «لا في وسطها على تقدير سبق إعدادها على المسجدية»

أي لا يستحب المصلاة في وسط المسجد، ولما يستعد من ذلك حور لمصدة في وسط المسجد فـ هذا الحور على تقدير سبق إعداد لمصدة على المسجدية في الحور^١؛ وقصة ذكر المصنف وعمره مستحب خروج مصاة حور كونه، وهو كذبت مع سبقها على المسجدية.

(٢) «ويمكن شمول كونه مع الحائظ استحباب أن لا يعلو عليه»

في الحديث^٢ «... بعد ورد من يد على النبي عن رافع مـره، وبه قد لأصحاب أيضاً حيث صرحوا بكونه ارتفع اسرة ردة على سطح المسجد، مثلاً شرف المؤذنون على حزن مسجد... قد ذكر بعض مثيل عظمه مرفعه، أن تعوي من المنارة من يدع عمر.

(٣) «والتعهد أفصح من التعاهد، لأنه يكون بين اثنين»

نص عن الخوهرى أنه ورد التعهد بتحفظ بالشيء، وتعديد العهد به، وهو أفصح من قولك تعاهدت، لأنه العهد بين اثنين.

في السحار^٣ أقول ورود اسروية عن أفصح لمصحاء يد على خطء الخوهرى، بل يطلق تنوع مما يمكن من اثنين بمالعة، إذ يمكن يكون بين اثنين يكون المالعة ولاهتمام به أكثر، ويحتمل أن يكون لمرد تعاهد لسن أن يحفظ عند أمن وعونه، لئلا يشع منه في حر الصلاة به، وأعل ما فهمه يقوم أظهر

(١) ج ١٤ ص ٧٩ س ١

(٢) ج ٧ ص ٢٧ س ٦

(٣) ج ١ ص ٣٦٧ س ١

وإدعاء فيهما ، وصلافة النجاة قبل جنوسه ، ويحرم رَحْرَفُهَا (١)
و يَنْقُصُهَا بِأَصْوَرٍ (٢) وَتَحْجُجُهَا ، وإخراج الحصى منها ، ويكره تَغْيِيبُهَا ، وَلِصْدَقِ
فِيهَا (٣)

«والمصنف تبع برواه»

راجع التهذيب (١)

(١) الزُحْرَفَةُ مصدر (زَحْرَفَ) نحو دحرج .

«كم احسنه مصنف في الذكرى، وفي الدروس أطلق الحكم بكراهه الحروف والصور
ثم جعل تحريمها قولاً، وفي البيان حرم.....»

راجع الذكرى ص ١٥٦ س ٢٢ و دروس ص ٢١ س ٢٥ و ص ٦٧

س ١٧ .

«وظاهر الزُحْرَفَةُ هنا النقش بالذهب»

وحده الظهور أن رَحْرَفَهُ مصدر مأخوذ من رَحْرَفَ بَصَّةً أَرَاءَ وَرَاءَ مَعْنَى

أذهب .

(٢) «وهو قرينة أخرى على إرادة الحروف بالمعنى الأول حاضه»

القرينة الأولى ما تقدم من أن رَحْرَفَهُ بَصَحَ رَاءَ وَرَاءَ مأخوذة من رَحْرَفَهُ

بَصَحَ الرَاءَ وَرَاءَ بمعنى الذهب .

(٣) «والتحجيم ونحوه، وكفارة دعه»

ذلك على أن كفه به استخمه ونحوه دعه بعض الأحبار في تهذيب (٢)

(١) ج ٣ ص ٢٥٥ باب ٢٥ ح ٢٩ .

(٢) ج ٣ ص ٢٥٩ باب ٢٥ ح ٢٢ .

ورفع الصوت، وقتل النفس^(١) ورزئ سئل^(٢) وعقل لسانع^(٣) وتمكس
المحدثين والسيان، وإعداد الأحكام^(٤)

والاستبصار^(٥).

(١) «فبدل لوفعل»

يعتارف لنفسه بالسياسة في التصديق والتعبد، وأما سياسة إلى العمل بعد فعله
فلا، في الجوهر بعد التصريح بعدم تعديده في بطلان بعد فعله من قبله في شيء
شيء بعد فعله كئى يرى مستعصم، بعد دفعه قبل فعله، كمر دأ عمه لصحيح المتقدم،
في عمله.

(٢) في مجمع البحرين في في صحيح وعقدتوب يقولون ليس وليس كلفس
الجهل العرشة وهي مؤشاة، ولا وحده من غطيه، ولا يقرب شنة.

(٣) «وحضه لتحصصه في الخبر»

راجع الكافي^(١) والتهديب^(٢).

(٤) فهو بكرة المقصود في مسجد لأكثر على ما في مسائل كذب المقصود،

ودهب المصد (ره) في نسخة وشح (هـ) في لهية^(١) واس، إدريس (ره)
في السرائر^(٢) إلى الاستحباب مطلقاً، لأنَّ المسجد أضرف لفتح، والمقصود من أفضل
لأعمال فلا يذهب وضع المسجد بذكر الله، لأنَّ المقصود من حتمه، لأنَّ ذكر الله أعم من

(١) ج ١ ص ٤٤٢ باب ٢٧٣ ج ١

(٢) ج ١٤ ص ١٣٠ ص ٨.

(٣) ج ٣ ص ٣٦٩ باب بناء الساجدة ج ١

(٤) ج ٣ ص ٢٥٨ باب ٢٥ ج ٤٤.

(٥) ج ٢ ص ٢٨١ ص ٤١

(٦) ص ١١ ص ٢٧

(٧) ص ٣٣٨ ص ١

(٨) ص ١٩١ ص ٣٢

الذكر القول.

وقال الشيخ (ره) في المسوط^١ ولأولى حواره - في حوار لقضاء وفاء في خلاف^٢ لا نكره، ولم يذكر لا مسجد ب. وهو قول متوسط.

«وفعل علي عليه الصلاة والسلام له مسجد الكوفة خارج»

فتحضر النكره بمن غير المعصوم عنه السلام، وليس الوجه في ذلك احتمال الخفاء في الحكم في غير معصوم، فسمى بتحت عنه في المسجد لشرفه، ولا يتوخه هذا الاحتمال في معصوم.

«وعلى أخذها عمل فعل علي عليه السلام، ولعله بالأحرر أنسب»

وجه الأنسبة من عدم من صرحه عنه لئلا من الاشتغال بعباده في مسجد وثقت بدعوى.

«إلا أن ذلك القضاء به لا يخلو من مافره للمعامل»

قوله (للمعامل) أي للمحمل الثلاثة الأحرار:

أولها: التحصيص بالقضاء الذي فيه جدال وخصومة.

ثانيها: التحصيص بدلائم، لاما يتفق بداراً.

ثالثها: التحصيص به إذا كان لحيثوس في المسجد لأجل القضاء، لا بما إذا كان لأجل العبادة وثقت بالدعوى.

وجه المسافرة أن الظاهر من اتسمه أنها كانت معة بقضاء وهو أي

قضاء لا يمتك من الحدس والخصومة غالباً، وهذا وجه مسافرة بالأول، ووجه

مسافرة للثاني ولذا ثبت. أن اتسمه ظاهرة هي أن القضاء لم يكن على سبيل

(١) ج ٨ ص ٨٧ من الآخر

(٢) ج ٣ ص ٣١٠ مسألة ٣.

وتعريف بصوت^(١) وبشاد اشعر^(٢) وكلام فقهِ الحديث الدينا، وتكره الصلاة في الحتم^(٣)

لا تقرأ نادراً أو بعد لحوس لأحد عدة فائضت الدعوى. وكشف من السجدة أن تكون بسجدة لامن جهة كوني فعذه بذلك، بل من جهة أنه قد وقع منه عليه السلام في ذات محل قصء عريب وشهر بذلك.

(١) «إنشاداً أو يشدائاً»

بشد الحمة عنه عن تعريفه وطب صاحبها، ويشد الحمة عنه عن طبعها عن واحد. وسند هو واحد المعروف وبشده عدة اقتدات.

(٢) «لهي السلي صلي الله عليه وآله عنه، وأمره بأن يقال.....»
راجع الكافي^(١) والتهذيب^(٢).

«وروي نهي اليأس عنه»
راجع التهذيب^(٣).

«ول المصنف في الذكرى لس بعد حمل إنشاد اشعر.....»
راجع الذكرى ص ١٥٦ س ٢١.

(٣) «لا المفلخ وغيره من بيوت»

وصرح نهي بسبب الصلاة في بيت بحتم بعض الأحبار في المقعد^(١)

(١) ج ٣ ص ٣٦٩ باب بناء الساجد... ح ٥.

(٢) ج ٣ ص ٢٥٩ باب ٢٥ ح ٤٥.

(٣) ج ٣ ص ٢٤٩ ح ٢٥ ح ٣.

(٤) ج ١ ص ١٥٦ ح ٣٨ ح ٤.

وَأَمْعُضُ^(١) وَمَحْرَى الْمَاءِ، وَالسَّحَّةُ وَقُرَى الْحَمْلِ^(٢) وَهِيَ شَلْحٌ احْتِبَارًا،
وَبَيْنَ الْمَقَارِ^(٣)

«وَتُرْوَلُ الْكَرَاهَةُ بِرُشِّهِ»

وَيَدْنَى عَنِ رِوَالِ الْكَرَاهَةِ بِالرَّشِّ الْأَحْدَارِ فِي الْكُمِيِّ

(١) «وَهِيَ مَبَارَكُ الْإِنِّلِ عِنْدَ الْمَاءِ لِلشَّرْبِ»

هَذَا تَسْمِيرٌ بِمَقْعُصٍ بِحَسَبِ الْمَعْنَى، وَكُنْ صَدْرُهُ عِنْدَهُ، صَوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ
بِعَمَلِهِ الْكَرَاهَةُ، أَيْ كُنْ مَوْضِعٌ بِهِ الْإِنِّلُ، فِي سَجْدَةٍ وَظَاهِرٌ عِنْدَهُ أَنَّ الْكَرَاهَةَ
يُسَمَّى كُنْ مَوْضِعٌ يَكُونُ فِيهِ الْإِنِّلُ، وَالدَّوِيُّ يَرُثُ الصَّلَاةَ فِي مَوْضِعٍ يَدْنَى رَأْسِهِ
الْإِنِّلُ، وَبِهِ يَكُونُ فِيهِ وَقْتُ الصَّلَاةِ كَمَا يُؤْمَى، أَنَّهُ يَعْصِي دَاحِرًا، وَصَرَّحَ بِهِ لِعَلَامَتِهِ
فِي الْمُسْهِمِ مَعْنَى دَاحِرًا رَسْمًا بِهَا عَمَلٌ لَا يَحْرِجُ عَنْ سَمْعِ الْمُعْضِ دَاحِرًا تَدْوِي
إِلَيْهِ.

(٢) «وَهِيَ مَجْمَعُ رِوَالِهَا حَوْلَ خُفْرِهَا»

الْخُفْرُ نَصَّةٌ أَحْمَرَةٌ وَتَقْدِرُهُ عَنِ حِدَاءِ كُنْ مَكَانٌ تَحْتَضِرُهُ الْهَوَاءُ وَالسَّحَابُ
لَا يَسْهَجُ حَجَرَةً وَأُحْدَرًا.

(٣) «وَالْبُهَا وَلَوْ قَبْرًا»

وَكُنْ يَكْرَهُ الصَّلَاةَ عَنِ عَوْرِ كَمَا فِي حَدِيثٍ^٤ وَهِيَ بِمَقْعِهِ^٥ وَأَمَّا
يَقْبُورٌ فَلَا يَحُورُ أَنَّ تَشْجِدَ فُسْفَى، وَلَا مَسْجِدًا، وَهَذَا هُوَ الْحَسَنُ دَمْنُ شَلْحٍ (رَه) فِي
الْإِسْتِصَارِ^(٦).

(١) ح ٣ ص ٣٨٧ باب الصلاة في الكمية ح ١

(٢) ح ٨٠ ص ٣٠٩ ص ٦.

(٣) ح ١ ص ٢١٦ ص ٥

(٤) ح ١ ص ١٥٦ - ٣٨ ص ٤

(٥) ح ١ ص ٣٩٧ باب ٢٢٨.

الأحداث (١) وبوغتره (٢) وتُلف عشرة أذرع، وفي الطريق (٣) وفي سببه
محوسى، وإلى نار مضمرة (٤)

(١) ج ٣ ص ٣٩٠ كرهه حدث في خصوصه - د ك ب الصلاة بي
شور، و د ك ب عليه وسه ولا ربيع كرهه - حدث

(٢) «مركوزه أو معبره»

أعدها أن مركورة ومعبره صعدان ليعقب وهي أن العبد - كعبه
مؤنه

(٣) «سواء كاتب منوعة بالمازّة أو فارعة»

في العبارة احتمالان:

أحدهما أن يكون قومه (ورعه) من الخمر، وهو الذي يوقى بعض المسح،
و يثبت حمله برأى مشعوبه.

الآخر أن يكون قومه (ورعه) من شرع، وفُسرَت أذرعه بالطريق دارة
و توسطه أخرى، وفي بعض كتب لغة دارة طريق، أعلاه ومعظمه، وهو موضع فرق
جائه.

(٤) «وفي الرواية كراهة الصلاة إلى المخمّرة من عمره عسار الإضرار»

أقول في الكافي: لا يصنّي المرحل وفي قبلته ربه أو حديد وعن برجل
يصنّي ويس يذنه فسدل معلق وفيه نار، لأنّه مجذبه فإن إذا ارتفع كان شراً لا يصنّي
بحده وفي ج ١٦: لا يصلح له أن يستعمل سار ويجوز نقبائه عن الكافي في
استهذب (٢) والاستبصار (٣).

(١) ج ٣ ص ٣٩٠ باب الصلاة في الكعبة ج ١٥

(٢) ج ٢ ص ٢٢٥ باب ١١ ج ٩٦ و ٩٧.

(٣) ج ١ ص ٢٩٦ باب ٢٢٧ ج ٢ و ١.

أوجه ويرى، ثم مصحف، ورس مفتوحش ووجه يسار، ووجه
 بر من - سوعة، وفي معرض دوت لا لغة^(١) ولا من - شعة، وكثيرة
 مع عدم بحسة^(٢) وسكره لغة امرأة على راجل، أو مجرد به على
 الأصح^(٣)

(١) فون حصّف (٥) (وجهه) على ي - لغة ح

(٢) «فلا نأمن بها للرواية فعلاً» بها سكرة»

جمع الكافي^(٤) - شعة - جهاب^(٥) ولا سعة

(٣) «احتمله لمصنّف في الذكرى معاً تعرض الوقف»

هذا لاحتمال عدم وحدته في الذكرى في كتب الصلاة في سحب من
 مكان حصلي، وأنه ذكره في سحب حرفه جمع حيث حده

«ووجه عدم طلاق الأحبار بأذن في الصلاة»

راجع الكافي^(٥) والمقيّة^(٦) والتهذيب^(٧).

(٤) «والقول الآخر الحرّم، وطلاق الصلاة»

الكره فون احسنه سمعني^(٥) في مصدحه، و من د. س. ٥، في
 سرائره^(٨).

(١) ج ٣ ص ٣٨٧ باب الصلاة في الكعبة - ج ٢

(٢) ج ١ ص ١٥٧ باب ٣٨ ج ٦.

(٣) ج ٢ ص ٢٢٠ باب ١١ ج ٧٦.

(٤) ج ١ ص ٣٩٥ باب ٣٣٥ ج ٢

(٥) ج ٣ ص ٣٨٧ باب صلاة في الكعبة.... ج ١

(٦) ج ١ ص ١٥٧ باب ٣٨ ج ٨.

(٧) ج ٢ ص ٢٢٢ باب ١١ ج ٨٢ و ٨٣ و ٨٤.

(٨) ص ٥٧ س ١٨

و يروى للحائل^(١) أو ثغد عشره أذرع، ولو حادى سجودها قدّمه فلامع^(٢)

و تحريم، و سطلان مذهب أكثر عدده، بل ادّعى عنه في الخلاف^(٣) و الثغنة^(٤) الإجماع.

(١) «ولو ظلمة و قد بضر في قول»

و قد عول سبجته العلامة (ع) في فقد بضر في التحريم^(٥) و انقول
لا حرمة كدّة خضمة، و قد بضر في حدث، و قد عول سكره المصنف (ره)
في ..

«لا تعمص الصحيح عبثه في الأضغ»

مدى واضح حيث كدته تعمص نصحيح عبثه، و قد لاحظنا أن
مردود سبجته عن عدم، و هو حرص مع تعمص،
و رد عن هذا لاحظنا أن هذه العبارة مستتبطة، و مع ذلك غير نامة بصحة
صلاه رخص و أن كتب امرأة قدّمه عورة

(٢) «والمرؤى في الحوار كويها بصني حنقه»

راجع استهدب^(٦) و الاستعداد^(٧).

(١) ج ٣٩ ص ١٠٠

(٢) ج ٤٩٦ ص ١٢

(٣) ج ٣٣ ص ٣

(٤) ج ٦٤ ص ١٨

(٥) ج ٢ ص ٣٧٩ باب ١٨ ج ١١١

(٦) ج ١ ص ٣٩٩ باب ٢٤٠ ج ٧

و يراعى في مسح الجهة أن تكون من الأرض أو بابنها غير مكحول
ولملموس عادة^(١) ولا يحوز السجود على المعادن^(٢)

«وظاهره نأخرها في جميع الأحوال عنه بحيث لا يتحدى حرء منها .»
أقول في بعض ذلك روي 'التهدية' والامتياز 'تصريح بعدم
عدم برحن بجميع منه على سرائر وكذا أنه يكون ارحل فانه هو مصدره،
وعنه، فهو سله لظهور - لدى ذمها شرح (هـ) يمكن يكون برفع اليد عنه يقبل سر
الأخبار.

الكلام في ما يصح السجود عليه

- (١) «ولو حرج عنه بعد أن كان منه كفى للوراء رفع المص»
أي لا يجوز سجود على سور وأحو. وبحولهم - ن تصان عشر، صدق
كوبه مكولا، وأما بعد بعض عشر فحوز السجود عنه، جروحه عن كوبه مكولا
(٢) «وأما الحرف فسي على جروحه ولا سجده»
وكذلك لا حر

«فمن حكم بظهور لزمه القول بالمص من سجود عليه، لا تصح على المص»
ذهب شيخ (هـ) في مسود " إلى مسحه لأحر، ومعه ربه به - على
م عرفت في كتاب مشهورة - ومع ذلك حكم في 'سنة' إلى جواز السجود عليه

(١) ج ١ ص ٣٧٩ باب ١٧ ح ١١٣ و ١١٤

(٢) ج ١ ص ٣٩٩ باب ٢٤٠ ح ٦٥٥

(٣) ج ١ ص ١٦ س ٢ وح ٩٤ س ٩

(٤) ج ١ ص ١٠٢ س ٥

و يحور على ضرورة من المتحد من النبات (٢)

في سبي لأحد - وذهب محمد (١٥) في بعض سبي متحدة الحرف،
وصف - سبي - عرف في كتابه في تحت اسم - سبي حركه يحور
للمحور عليه.

(١) «في الحصة اجتماعاً لبعض الصحيح بدلاً عليه»

من بعض في «عنه» و«تهد» و«لا يصح»

(٢) «وهذا سبي على القول بالشرط كون هذه الأشياء مما لا تنس»

وإذا كان - (١٥) على سبي مستأنف (١٥) ضرورة من المتحد من السب

بأمرين:

أولهما - سبي المدكور مع إطلاق بعض - لا وجه له سوى يصح
بعض على أنه - هو - أن حصل بعض على أنه - سوفف على أن
من قد كون هذه الأشياء مما لا تنس - غير معروف - أن حور السجود على
- دون معروف - ووجه مدونه حصل مع أنه عدة حسنة وصح، فإن هذه الأشياء
- أن بعض وكتب أو كتب - قد يصح السجود عنه حسنة فكذلك على المتحد
- وهو بخلاف تحرير، فإنه لا يصح سجود عنه بدون - لعدم كونه أرضاً ولا
نباتاً.

ثانيهما - أن سبي المدكور على - بالاشترط المدكور - أي كون هذه
الأشياء مما لا تنس فعلاً أو غير معروف - لا يقع أيضاً في تقصير بعض على
العدة، عدم اتحاد شرطان من خصوص لست المدكور، بل متحد من ومن

(١) س ٣ س ٢٠

(٢) ج ١ ص ١٧٦ باب ٤٠ ح ٧.

(٣) ج ٢ ص ٣٠٦ باب ١٥ ح ١٠٦.

(٤) ج ١ ص ٣٣٤ باب ١٦٠ ح ١ و ٢ و ٣.

النورة، و سورة لاستح لثها لا يصيح السجود عليها فكذلك ما تكون النورة جزءاً من
القرطس — .

«وفي الذكرى حوز السجود عليه إن اتحد من القتب»

راجع الذكرى ص ١٦٠ س ٥.

أورد شيخ (ره) على ما نقله عن الذكرى أولاً وسرد به حد حسب و
(ويشكك تخويله بقب سج) وأورد على ما نقله في الذكرى دأمو.

الأول. أنه لا وجه لتبريد والشت في حوار لسجود على القرطس بعد ورو.
المصل للصحيح، وعن لأصحاب.

لشي أنه لا يمتنع دفع الإشكال ما ذكره (ره) أولاً من أن غالب هو جوهر
القرطاس ووجه عدم تمامته دفع الإشكال ما أوردته من أن لا يكفي مع مترحه
بعيره.

الثالث. أنه لا يمتنع دفع الإشكال ما ذكره (ره) ثانياً من أن حمود النورة يرد
بها سج لأرض. ووجه عدم تمامته هذا الدفع عبارة عن عدم صدق الأرض مع
الحمود أيضاً.

الرابع. أنه يرد مما ذكره المصنف (ره) أنه يشك في حسن ما اتحد
القرطس منه أن لا يصح السجود عليه للشت.

«وقال أيضاً فيها في التفسير من البرانس شيء»

التفسير في قوله (فيها) رجع إلى الذكرى أي وقال المصنف (ره) في
الذكرى — ص ١٦٠ س ٢ — .

وقد ذكر بعض خصوصيات نكتان، والقتب، والنورة، ولكعد في فريهك
عمد مراجع.

ويكره على المكتوب^(١)

لحامس طهارة المدن من الحدث ولحس، وقد سبق

«أو يقول حمود النوردة نردُّ إليها اسم الأرض»

أقول قد يقال إن المعروف في عمل القرطاس حفل اسورة أولاً في مادة القرطاس، ثم يُفصل حتى لا يبقى فيها شيء من لودة فبست اسورة حرة القرطاس. وعلى تقدير كونها حرة لا يمكن أن يقال إن لأقوى حور اسحود على اسورة بعد الحرف، كما لا يمكن أن يقال إن حور اسحود على القرطاس من جهة خروجها عن صلاحته بالنسبة، فلا يصح أن تحده من الحصر والكثرة والحريز

(١) «وبعضهم لم يعسر ذلك بناءً على كون العداد عرساً»

أى وبعضهم لعماء لم يعتبر حنوم يقع عليه اسم السحود عن بكثرة، فحوز اسحود على محلّ الكتابة من قرطاس، ووجه عدم الإعيان أن العدد — أن يكون لجبر — عرس، والسحود فى حقيقة إنما هو على القرطاس

«وضممه ظاهر»

وجه الضعف أن القرص لا يقوم بعرض منه، وعداد أحسن محسوسة مشتتة على اللون.

فى البحار^(١) ولا بعد لقول «حور» بكونها فى اعرف لود، وإن كنت فى حقيقة أحاس، وأكثر الألوان كدك، والأحوط برك السحود إذا لم يكن فيه فرج تكفى للسحود.

• • •

السادس ترك الكلام^(١)

حكم الكلام في الصلاة

(١) ويشي من كلام المصلح صلاة بعده، وسرك، وسرك، و...
لسلام، وتسميت العاطس.

«وهو عني ما حاربه المصنف والجماعة ما ترك من حرفين...»

قد تعرض مصنف (٥) والجماعة - عني - بعده - شرح (٥) -

لأمور

أولاً: أن كلام - مصلح - صلاة - مدة - ترك من حرفين فصعد

وإن لم يكن كلاماً لغةً واصطلاحاً.

ثاني: أن في حكمه الكلام 'حرف واحد' متعدد، مثل في من يود

ثالث: أن في حكمه كلام 'حرفين' -

وبشرح (٥)، شكك عني هذه الأمور كلها

أما عني الأول: فلا شك في خصوص حصة عني بتفسير 'الكلام' - ترك من

حرفين فصعد

وأما عني ثاني: فلا شك في أنه لا وجه لإلزام في حرف الواحد المتعدد عني، حكمه،

أما عدم إلحاق ترك من حرفين فصعد - بعده - عني - أي المركب من

حرفين فصعداً - في البطلان في الأخير، وأما عدم إلحاق ترك من كلام حكمه

فلا شك في أنه لا وجه لإلحاق المدكور بحسب الحكم بعد كونه - أي بحرف الواحد

متعدد - من كلام حقيقة، كما لا وجه للتوقف في إطلاق، بل سعي لقصده.

وأما عني ثالث: فلا شك في حرف واحد وإن طأ مده بحيث يكون بعد آخر

لا يخرج عن كونه حرفاً واحداً في نفسه

«وإن لم يكن كلاماً لغة ولا اصطلاحاً»

عدم كون حركت من حرفين كلاماً اصطلاحاً واضح، وأما عدم كونه كلاماً لغة فوضح أيضاً على القبول بأن كلام لغة قد رتب عنه نكته إذا كان مستمعاً وعينه، فالمركب من حرفين قد كان مهملًا لا يكون كلاماً لغةً والتعميم بهذا لحاظ، وأما على القبول بأن كلام لغة قد رتب عنه نكته به سواء كان مستمعاً أم مهملًا فشك في أنه لا يوجد من يكون مركباً من حرفين فصاعداً من دون أن يكون كلاماً لغةً وعينه، فلا وجه لتعميمه إلا أن يقال إن الحرفين يحدثان من صحيح ووجه ليس بكلام، والتعميم بهذا للحاظ، لا يلحق لشمون بمهم، ولكن بعد الاستمرار بصلته بصلته هذه الحرفين بشأن لا يكون من حسن الكلام.

«وشكل بأن النصوص حاثه عن هذا الإطلاق، فلا أقل من أن ترجع....»

أي ليس في النصوص أن الحركت من حرفين فصاعداً معص بصلته حتى يكون الأمر دائراً مد ذلك، سواء كان كلاماً لغةً أو اصطلاحاً أم لا، بل الموجود في نصوص هو الكلام وعينه، فيسعى الرجوع إلى معنى كلام بما لغةً وإن اصطلاحاً، ولا وجه لتعميمه إلى غيره من يكون مركباً من حرفين فصاعداً، من دون صدق بكلام عنه لغةً واصطلاحاً، كما لا وجه لإلحاق حرف الواحد لمفرد المركب من حرفين فصاعداً حكماً، أو اتوقف في البطلان به، ودلت بكونه كلاماً لغةً و اصطلاحاً.

«وحرف المدة وإن طال مدته بحيث يكون هدر أخرف لا يخرج عن كونه حرفاً واحداً في نفسه»

الظاهر من لشارح (ره) أن المدة، المبحوث عنه من جهة بطلان الصلاة به وعدمه، عبارة عن مد حرف المدة — أي الواو والياء والألف الساكنة التي حركة ما فيها من حسمها — وأما بهذا المعنى — أي فقط حرف لمدة — قد نقوى عدم بطلان

أَنْ تكون مة حروف لمة بعد ثلاث ألمات أو أريد، وأما على ما ستظهره ولا يتصور أريد من حرفين أصلاً.

«والعجب أنهم حرموا بالحكم (أَوْ مطلقاً)»

هكذا في شرح معسرة — كما صرح به في الجواهر وعينه، فالمعنى أنهم حرموا مطلقاً، فإضاه به تركب من حرفين، وهو (مطلق) يعني سواء كان كلاماً، لا، ففي التذكرة^(١) «لو تكلمت بمد بحرفين وإشباع لم يكن مفهوماً بغير». وفي بعض نسخ ونسخ فهم حرموا لمة، وعلى هذه المسحة يرد على شارح (ره) — «أورده في الجواهر» من أنه لا ظهور في كلامهم بالحرم بالمطلق، بل لمة بمعنى حرموا — أي بالمعنى الذي منطهره من شارح (ره) — بل نحن مرادهم به ذكره، ولذا أي إشباع حركة الحرف.

«ووقفوا في الحرف المفهم من حيث كون الممثل حرفين فصاعداً»

في التذكرة^(٢) : نعم في حرف واحد بمعناه كقولهم إشباع يشأ من حصول الفهم به، فاشبه الكلام، ومن دلالة مفهوم «الصدق بحرفين على عدم الإبطاء»

«وفقطع العلامة لكونهما حسنة غير مطلتين.... وهو حسن»

وجه الحش من تعدد من أن الاعتبار بالكلام، ولا يصدق على الحرفين الحدوث من شخصين ووجه.

(١) ج ١١ ص ٤٨ س ٩

(٢) ج ١ ص ١٣٠ س ٢٧.

(٣) ج ١ ص ١٧ س ١٤

(٤) ج ١ ص ١٣١ س ٩

وترك الكاء^(١)

(١) «مع احتماله، لأنَّه الكاء مقصوراً، والشك في كون الوارد منه في النص مقصوراً، أو ممدوداً، وأصابه عدم اندم معارض بأصالة صحه الصلاة»
في العبارة احتمالات:

الأوّل. أن يكون قوله (الشك) بالكسر معطوفاً على مدحول الكلام في قوله (لأنه) فاعني ولشك في كون الوارد من الكاء في النص مقصوراً أو ممدوداً، فعمل لأوّل بعض الصلاة محرّك حروج الدمع، وعن الثاني لا تطل الصلاة إلا عما اشتمل على صوب، وهذا هو الذي أوجب لاحتمال. وهذا لاحتمال يرد عليه أنه يزم من ذلك أن يكون قوله (لأنه) بك مقصوراً عنه مستعنة للاحتساب، وقوله (واشك) ليجعل علة أخرى كذلك. مع أن العلة لاحتمال، ولشك له مجموع الأمرين، ولا تنتم العلة إلا بهما، ووجه في ذلك أن كون بك مقصوراً عبارة عن محرّك حروج الدمع لا يوجب لاحتمال ولا ورود بك مقصوراً في النص. كما أن احتمال ورود بك مقصوراً في النص لا يوجب لاحتمال أيضاً لولا كون الكاء مقصوراً عبارة عن محرّك حروج الدمع، فمباشراً الاحتمال عبارة عن كون بك مقصوراً معني حروج الدمع محرّكاً من نظرب، والشك في كون الوارد في النص هل هو بك مقصوراً أو ممدوداً من نظرب آخر.

الثاني أن يكون قوله (لشك) بالرفع على الابداء، وحيثه قوله (معارض). وهذا الاحتمال يرد عنه أنه لا معني صهاً لمعارضة اشك لأصالة النص، فإن لمعارضة من الاحتس، ولشك م يكن بخفة حتى يعرض للأصل المذكور.

الثالث أن يكون قوله (الشك) بالرفع على لانداء، وحيثه قوله (في كون الوارد) باعتبار أنه ظرف مستقر أي واشك حاصل في كون الوارد من الكاء مقصوراً أو ممدوداً. وهذا الاحتمال لا يرد عنه ما أورد على الاحتمال الأوّل، لأن مباشرة لاحتمال، على هذا لاحتمال الثالث، هو مجموع الأمرين معاً ذكر قبل كلمة انواو ومذكر بعده، كما لا يرد عنه ما أورد على الاحتمال الثاني، لعدم وقوع لمعارضة بين الشك، وأصله النص على هذا لاحتمال لكش.

ثم إن أحد هذين قوته (وأحدة عدمه المذ) حوت عن إشكال آخر لا شك به
أنه تحري أصالة عدم المذ. وينتج بذلك تقصير. وترتب عنه بطلان الصلاة بمجرد
خروج الدمع قطعاً لا حتماً. وتبريد جواب — عن ما يظهر من شرح — أن
أصالة عدم المذ مع صراحة صحة الصلاة. ومعه لا تكون بقطع بطلان الصلاة بمجرد
خروج الدمع. بل يسعى لقطع صحته. لاستصحاب الصحة، أو إعادة لمقتضى
والدمع بعد عدم ثبوته ليجل لا وحداً ولا تعدياً.
وسعى لانتداب إلى أمور

أحدها أن المستند من الشرع (رد) في الحديث ' أن يكمل مضمون مقتضى
بمخرج الدمع بلا صوت، والبكاء ممدوداً أعاربه عن صوت، أن يكون مع خروج الدمع

أقول على قول اختصاص لبيك بمضمون خروج الدمع بلا صوت من سبب
— على تقدير كونه سبباً مفصلاً — عن بطلان الصلاة بخروج الدمع بلا صوت
بالمصانعة، وأما بطلان الصلاة بخروج الدمع مع صوت فلا بد من إطلاقها — بتدنية،
وذلك ليس معنى سبب مفصلاً عن خروج الدمع مصفاً سواء كان مع صوت أم
بدونه، بل يقتضي عدم كون دون صوت وخروج الدمع مع صوت ليس ممدوداً
لبدليل بتدنية، وعنه، فلا بد من حكم بطلان الصلاة بخروج الدمع لمشتغل عن
صوت من التمسك بالمعنى

ثانيها: أن بعد ذلك محتمل للأمرش إنما هو في كلامه برأوي، وأما
نقط الإمام الذي هو المعبر بإثم هو (نكي) بصفة خاصة الشامل للأمرش فرجع
إليه^(١) ولا يستصير^(٢) وقد توجه إلى هذه الجهة في الرصاص^(٣)، وفي

(١) ج ٢٥ ص ١٢

(٢) ج ٢ ص ٣١٦ باب ٥ ج ١٥١

(٣) ج ١ ص ٤٨ باب ٢٤٦ ج ٢

(٤) ج ١ ص ١٧٩ ص ٢٨.

لحدثائق : لا يحصى أنَّ لموجود في نصِّ بدي هو مسند هذا حكم إجماع هو
بعض شمل للأقربين دون لمصدر اندي هو مصهر لكل من لعش لمذكورين وحيتي
ف شهر من الأصحاب من مخصص الإصباح إذ شتمل على لصوب دون محمّد
خروج الدمع لا أعرف له وجهاً.

ثالثها: أنَّ أصله عدم المذمة تثمة على صواب أنَّ ممدود عدمه عن
لمقصود مع الريادة لأشهر كهها في ما عدم اهمرة الواقعة بعد الألف، فالأقل وهو
المقصود الذي عبارة عن ما عدم اهمرة مبشش لا تحري أصالة لعدم لافيه - أي في
المقصود - ولا في أفعه، وأما المذمة - أي اهمرة الواقعة بعد الألف - فهو غير مبشش
تحري أصالة عدمه، وأما على العون سبب بين المذمة والمقصود تنصير أنَّ المقصود عدمه
عن الألف لي لا يتعمقها همرة، والمقصود عدمه عما شمل عساه، والمذمة عدمه عن
الألف لي يتعمقها اهمرة، ولا سمه الممدود عدمه شمل عليها، فالاسم إما
مقصود من أصله وقد ممدود كذا، لا أنَّ يكون الممدود دلت بمقصود مع ريادة،
وأصالة عدمه عدمه معرصة بأصالة عدم المقصود، هذا مع أنَّ الأصل لمذكور - أي
صالة عدمه المذمة - مثبته أنه أن صلال الصلاة سرتب على المقصود بدي هو لا رم
عدم المذمة، وعليه، فلا يحري هذا الأصل في عدمه، وبقي مستصحب الصحة بالمعارض.

«فبقي الشك في عروض المبتطل مقتضياً لنقاء حكم الصحة»

فتبوء عدم حكم الصحة إما لاستصحاب عدم عروض المبتطل، وإما
بقاعدة لمقتضي وإدعاء سقريرب أنَّ المقتضي للصحة كان متحققاً وبما كان لشك
في عروضه بدي على عدمه - أي عدم الجامع - هذا كونه مع قطع بصر عن
إلشكرك الذي يقوله عن لرياض وحدثائق، وأما بالنظر له فلا محال هذه الأحداث
أصلاً، بل الصلابة على صلال الصلاة بالكما سواء كان مع لصوت أم بدونه.

للدنيا، وترك القَهْقَهة^(١) والتطيق^(٢)

حكم القَهْقَهة والتطيق والكتف في الصلاة

(١) «وهي الصلحك المشتعل على الصوب»

وإنَّ صلحت قد يشعل على صوب، وهو يستنى - منتهه، ووجه تسميه
أنَّ لصلحت على هذا الوجه مدَّة ففة، وقد لا يشعل على صوب، وهو اسمى
بأنشيتم.

«ولو وقعت على وجه لا يمكن دفعه منه وجهان»

عسبر في فوه (دفعه) راجع إلى منتهيه - عسبر صلحت

«واستغرب المصنّف في الذكرى اسطالان»

راجع الذكرى ص ٢١٦ من ١١ في البحث - س

(٢) «لما روى من سهى عنه، والمسد ضعف»

وجه ضعف أنَّ مسد من صريع لهفه، وقد نقل عن صحيح البخاري

«فالقول دل حوار أقوى، وعليه المصنّف في الذكرى»

راجع الذكرى ص ١٩٨ من ١٥.

والكفر (١) إلا لتقية (٢)

(١) «الإطلاق اللفظي عن التكفير الشامل لجميع ذلك»

راجع الفقه^(١) ولتقديم^(٢) ووجه شمول التكفير لجميع ما ذكر في لشرح. أن التكفير في اللغة - كسب في حد ث^(٣) هو الخصم، وأن يثني الإنسان، ويظأطى رأسه فرساً من سركو، كما يفعله من يريد تعظيم صاحبه. وهذا المعنى شامل لجميع ما ذكر في شرح وهو وضع حد يبدئ على لأخرى مثل وغيره، فوق لشره ونعته، وكف عنه وعن أمره

(٢) «يكن لا سطل الصلاة تركها حسنة لو خالف لتعلق اللفظ بأمر خارج»

هذا الاستدلال يقتضي عدم بطلان صلاة التكفير في مورد عدم التنية بين ذهب أكثر لأصحاب في بطلان. وأن في مورد تنية فاللهي م يكن متعلماً بالتكفير، من متعلق تركه وهو - أي ترك التكفير - يقتضي البطلان، لاعدمه، إذ لا فرق في قصد الله بطلان بين أن يكون متعلماً بمعادة فعلها، أو متعلماً بحزنها أو شرطها، كما عدم في محله، فلا يرى فرقاً بين مخالفه لتنية بالمرح في الوضوء، ومخالفه ترك التكفير، وإن أسهل في الأول متعلق بما هو حرره في حال عدم التنية، وفي خمسة الاستدلال على عدم البطلان من هذه الناحية مشكك، نفة بحس الاستدلال على عدم بطلان أن التكفير وإن كان واجباً حسنة إلا أنه ليس حرراً للصلاة، وبصفتي كذلك، أي ماركاً بالتكفير مع وجوده تنية، كمن غصى وصلى تحت الحدار عراسهم المظنون لصره، فإن صلاته صحيحة وإن غصى ترك التحفظ. ومثل ذهب إلى عدم بطلان الصلاة بالتكفير مع عدم التنية لإسكافي (ره) فإنه ذهب إلى أن ترك التكفير مستحب، وذهب أبو الصلاح الحلبي (ره) إلى كراهة التكفير، وما ليه انغص (ره) في

(١) ج ١ ص ١٦٨ باب ٤٥ ح ٢.

(٢) ج ٢ ص ١٤ ب ٨ ح ٦٨.

(٣) ج ٩ ص ١٤ ب ٦.

والاستغاثات إسي م وراءه^(١) ولأكل وشرب^(٢)

المعتر^(٣) حيث قال بعد رُقْ الأذنة في القسم على بطلان فبذلك هو مسح أبو الصلاح من الكراهية أولى.

«بحلاف المحالفة في عمل الوضوء مسح»

أن بحلاف م ي د فصب سنة مثل رخلش بدل مسحها، فحالف
مكلف مقتضى لفتته، وم يعمل بحسن، من مسحها، وثابتت يستغنى بصلوات
الصلاة، لما تقدم من أن مسح جزء بوضوء وقد فعل به شيء، وهي مسح رعدة
أو حرثها أو شرطه مصل م

حكم الالتفات والأكل والشرب في الصلاة

(١) «وكذا بوجهه عند المصنف وإن كان الفرض بعيداً»

وجه نقد فرض وصح، فربما لم يأت في مورد كماله وجهه
سدن عبر ممكن لكثير من م

(٢) «أولاً نأول المأكول والمشروب..... أفعال كره»

هذه العبارة ذكره علامة (ره) في استكره وفي جامع المقاصد وفي غلظ
ذلك كثيراً في المادة نظر.

(١) ص ١٩٦ م ١٧.

(٢) ج ١ ص ١٣٢ م ٤١.

(٣) ج ١ ص ١٢٧ م ٣٢.

إلا في الوتر لمريد الصوم فيشرب^(١)

سابع الإسلام، فلا تصح بعده مطعماً من لك فرصة^(٢)

«فالأقوى اعتبار الكثرة فيهما فرجعنا إلى الفعل الكسر»

وعنه اختصاص الأكل والشرب، وإن - كما عترف به في الحديث لم
يصف على ما ذهب على بطلان صلاة به من الأحبار.

(١) في الحديث "وب حرم ذلك هذا الاستثناء إن يصح بء على أن على قول
شيخ وأنه من (فصل يسمى الأكل والشرب، أو بء على أن الشرب فعل كثير،
ومعنى حسنة على موضع حق، وبلا فلا استثناء ولا قصر، كما هو لأظهر، وهو
اختياره في المدارك أيضاً.

«لأنه أطلقه في بيان، وبسبب التمسك في الذكرى إلى الأصحاب، وفي الدروس إلى
المشهور»

راجع بيان ص ٩٨ س ٢ واندكرى ص ٢١٥ س ٣٢ ولد. وس ص ٤١ س

١٥.

اشتراط الاسلام في صحة الصلاة

(٢) «وإن كان مرتدّاً ملأاً وفطرياً»

هذا معنى الإطلاق في امتي معنى قوله (مطلقاً) أي سواء كان كافراً أصداً أو مرتدّاً
بإرتداد الملأى والفقري.

(١) ح ٩ ص ٥٤ س ١٢

(٢) ح ٩ ص ٥٦ س ٤

وإن وحيث عنه^(١) ولتمسير فلا تصح من المحل، والمعنى منه، ولصق
بغير المميز لأفعالها، وعرك الصبي لست^(٢)

(١) «خلافاً لما في حقه حب رعم أنه غير مكلف بالفروع»

عده تكلف لكفر بالفروع فهو في حقه من مئة، وعلم أن كسفي (ره)
على ما يفهمه في أحد سنن - من حقه، وهذا يكون محله حب حد ث (ره)
حب قال^(٣) ومذكروه يؤيد مرفدهم وأعلى في عدد من مائة مذكوره في حد
من وجوه، ثم شرع (ره) في ذكر تلك الوجوه.

(٢) «وفي البيان سبع»

رجع البيان من ٧٥ س ٨.

«وكلاهما مروني، ونصرب عليها سبع، وروي لعن»

أنظر كافي^(٤) والمعنى ويهدب^(٥) ولا يصبر^(٦)

• • •

(١) ج ٣ ص ٤١ س ٥

(٢) الخلف ج ٣ ص ٣٩ س ١٠.

(٣) ج ٣ ص ٤١٩ باب صلاة الصبياء ومتى يؤحدون بها.

(٤) ج ١ ص ١٨٢ باب ٤٣.

(٥) ج ٢ ص ٣٨ ر ١٨.

(٦) ج ١ ص ٤٠٨ باب ٢٤٧.

وكيفيتهما بأن يتنوبهما^(١) ويكثر أركعه في أوّل الأذان، ثمّ التّشهدان، ثمّ الحجّعات لثلاث، ثمّ التّكبير، ثمّ التّهنّيس مشي مشي، والإقامة مشي، ويريد بعد حتى عني حرّ العمل قد قامت الصلاة مرّتين، ويهّل في حرّه مرّة، ولا يجوز اعتدال شرعته عرّده في الأذان والإقامة كما تشهد بالسّلامة، وأنّ محمّدا وآله حرّ سرية وإن كان موقع كذلك^(٢)

(١) «لأنّهما عبادة فيصير في الثّواب عنهما إس سة الأمان»

قد يُمثّل (لماشذ) بالنيّة، فإنّ النيّة عبادة يصير في سة لا يعرف التسلسل كما لا يخفى. ولكنّ التّمثيل بالنيّة سة عني السّورة لثمة حرّه بصلاة، وهي أي سة - بمعنى سة في حرّه لصلاة سة، ولا سعي بجميع لأحرّاء ستي من حمد سة، قد عني لقول بأن سة شرّح لصلاة ولا سة التّمثيل بها، إذ لثمة حمد سة سة سة كوضوء، وإنّ شرّح لصلاة ومع ذلك يحتاج إلى سة - ولا حرّه بعدة - كركوع وسجود وسرّ حرّه لصلاة ستي تعيّن بها سة معنقه، مجموع سة هو مجموع، لأنّ كل واحد منهما، أن لا حرّه، مستملاً - فبدل عدم احتياج سة إلى سة من هذه جهة، لأنّ جهة كونه مسسّ من أروم السّنة في عبادة

(٢) «فما كلّ واقع حقّاً يجوز إدخاله في العبادة»

يعني أنّ الجملة المتقدّمة واقع وحق، ولكنّ من كلّ حقّ يجوز دخوله في العبادات مع توفيقه

«قال الصدوق إنّ إدخال ذلك فيه من وضع المقوَّض»

في الفقيه^(١) بعد نقل رواية في آجرء الأذان هو الأذان صحيح.

و استجد بهما في الخمس أدء و هذء بمفرءء والجمع و قيل (١)

لا يرد فيه ولا ينقص منه ، و الحقصة بهم به قد وضعوا حراً و ردوا في الأدب
 محمد و آل محمد خير البرية مرتين ، و هي بعض رواياتهم بعد أشهد أن محمداً
 رسول الله أشهد أن علياً ولي الله مرتين ، و منهم من روى ذلك أشهد أن علياً
 أمير المؤمنين حد مرتين ، و لا شك في أن عبد ولي الله و أنه أمير المؤمنين حق ،
 و أن محمداً و بصوت به عليه خير البرية ولكن من ذلك في أصل الأدب

في هذين النقص الحقصة فرفه صفة فاستأن الله حين محمداً (ص)
 و فوض به حين ذلك فهو خلاص و فوض به فوض ذلك في علي عنه سلام ، و هم
 غير الذين يقولون بغير أحمد المعداد بهم كسعترة و أضر بهم

في لحد بعد من كلمة الصدوق (ره) : و أقول لا يبعد كون الشهادة بولاية من
 لأخلاء مسجته لأمر به ، شهادة صحيح و اعلم أنه و شهد و غيره لم يورء لأحد ربه
 بح

في بحوهر " بعد من خبر شمس بن معوية عن الأحجاج لأناس
 يدكر ذلك لأعلى سبل تحريته غصلاً ربحر مبرور ، و لا يندج مثله في موالاة
 و تبرئة من هي كصلة علي محمد (ص) عند مدح سمع ... بل لولا أنه
 لأصحاب لا يمكن دعوى آخرته مدء علي صلاحته لعموم خبره و عنة بخصوصية ،
 والأمر سهل .

(١) «والمائل به المرفضي والشعاع»

من بيت المرفضي (ره) في المصراة " و حوب الأدب و لإقمه علي
 الرجل في صلاة الجمعة عن بعض أصحابه سمع حشره (ره) تركه الاستجد ب

(١) ح ٨١ ص ١١١ من ١٣ .

(٢) ح ٩ ص ٨٦ من ١ .

(٣) ص ٢٢٧ من ٢٧ مسألة ٦٥ .

ولو سبهما تداركهما (١) ما به يركع (٢) ويسقطان عن جماعة اشية مسم
تفرق الأولى (٣)

والإقامة لصلاة نفسه كم يكتفى بسمع أدن الرجل وروته واسمهم منه، فإن
من مورد سقوط الأدب والإقامة إذا سمع الشخص أو سمع أدن غيره أو قامته
سقوطاً على وجه رحصة، في الذكرى "الرابعة بحور سلامة والمصنح حمله
الاحياء بأداب مؤذن، المسجد، أو مؤذن في المصير داسمعه.

وقد ذكر (ره) أنه لا عداد بأداب لسه في الذكرى ص ١٦٢ س ١١
(١) سند يقطع الصلاة، فتدرون أنه قد سبى لأدب والإقامة أو
الإقامة وحده. ثم ذكر في آخره أنه يصلي على سبى سبى لله عنه وقد، أو
يسلم عليه، ثم يقيم ويصلي.

في حديث "وبعد من لأصحاب حمه. ان حمل الرويه - على
قطع صلاة ورجوع.

(٢) «وقبل يرجع العائد دون الناسي»

المائل هو شيخ (ره) على م في المائل .

(٣) وهو سقوط رحصة أم عريمة" وجه وطهره ه. حصف (ره)
لعله هو الأول، وطهر بعض لأصحاب كالمحقق (ره) على م في بعض المحقق
آعاحد (ره) هو الثاني.

«وكذا يسقطان عن المنعرد بطريق أولى»

وجه لأبوته وأكد الأدب والإقامة في الجماعة حتى قبل بوجوبهم فيه

(١) ص ٧٣ س ٣٧

(٢) ج ٧ ص ٣١٠ س ٩

(٣) ص ٧٤ س ١٥

(٤) ص ٢٦١ س ١٤

ويسقط لأذن في غصري عرفة^(١)

— على ما تقدّم — دون الانفراد.

«وبشروط اتحاد الصلاتين أو بوقت والمكان عرفاً»

تُحَاد صلاتين كأن يكون كلٌّ من الصلاتين صهماً — مثلاً — وتُحَاد اوقاف مع عدم اتحاد الصلاتين مثل أن يكون لأولى عصرًا والثانية ظهرًا في الوقت المشترك بين الظهر والعصر.

قوله (المكان) معصوف على قوله (الصلاتين) أي وبشروط اتحاد المكان، وإظهار أن قوله (عرفاً) — كما عن بعض المحشّين — قيد لاتحاد بوقت وبمكان كليهما.

«وفي اشتراط كونه مسجداً وجهان، وظاهر الإطلاق عدم الاشتراط، وهو الذي اجماره المصنّف في الذكرى»

في يذكر في شرح الأقرب أنه لا فرق بين المسجد وعمره، وذكره في الرواية بناءً على الأغلب.

(١) «لَمَنْ كَانَ بِهَا»

لقدّر محشّين من سقوط لأذن في عصر عرفة لمن كان بها هو يوم، ود جمع بين الظهر والعصر، وأما بد فرق بينهما — فله — مثلاً — فظهر بعض أنه كذلك أيضاً في السجود، ولكن مقتضى تعميل شرح (ره) عدم السقوط.

ثم إن صريح المراتب في بحث الجمعة^(٢) والجمعة^(٣)، أن بدولة بين الصلاة مدعة عن الجمع، وأما السجود والأدعة فمستحقة، وليس به جمع من الجمع

(١) من ٧٣ ص ٢٦

(٢) من ٦٧ ص ٤

(٣) من ١٣٨ ص ٢١

والجمعة (١)

(١) قدر جئش من سقوط لأذن في عصر الجمعة، إذ جمع في يوم الجمعة من صلاة الجمعة والعصر، وأما إذا صلى الظهر أربعاً جامعةً سهو وس العصر والمقنوع عن صريح تهذيب وإنما في واحتجى وأصحف وظهر المسوط ولهاية السقوط، وقد أيضاً تهر لمصنف حسب أطلق سقوط الأذن في عصر يوم الجمعة، وما ذكره الشرح (ره) من انفس ب ه ه أيضاً لاستحباب الجمع مضمناً أي سواء صلى الظهر أربعاً أم صلى الجمعة.

ودهب اس درس (ره) في سرئر 'وحتج' في عدم السقوط في ما إذا صلى الظهر أربع في يوم الجمعة، وقد كنه إذ جمع من صلاة العصر وعصر يوم الجمعة. أم أن فرى سبهم سبهم وبحوف قصرح 'أحواهر' "عدم السقوط بالاستصحاب والاطلاوف وعمومات السالبة عن سبهم وحصول خبر رديق.

«والأذن لصاحبه انوقف فإن جمع في وقت الأولى أذن لها وأقام...»

وهكذا في المـ " ووجه في ذلك في كون الأذن لصاحبه بوقت ما في الذكر " من أن لأذن بالإعلام به بوقت بوقت، وقد صلى وقت الأولى أذن بوقته، ثم أوم للأخرى، لأنه ب بدخل وقت بحدج في الإعلام به، وإن جمع في وقت ثانية أذن بوقت الثانية، وصلى لأولى ترتب له سنة عنهما ثم لا بد للأذن للثانية.

ودهب شرح (ره) في المسوط " في أن لأذن بالأولى مضمناً لله. ومن جمع من صلاتش أذن وأقام للأولى مهمل، ومنه للأخرى فلا أذن سواء جمع بينهما

(١) ص ٦٧ من ٦

(٢) ج ٩ ص ٣٦ من ١١

(٣) ج ٢ ص ١٤

(٤) ج ١ ص ١٦ من ٣٥

(٥) ج ١ ص ١٦ من ١٩

في وقت الأُذُن أو شبيهه، و حذر هـد يقول صاحبُ (جوهر) (د) وأورد على العلامة والشارح (ره) ' ' رأته لاش هـد في شيء من النصوص على هـد تفصّل. من صاغرهما خلافه، صرورة عدم مدحّه وقت في أرب صلاة و... دة أذان الأعلاء

«وهل سقوطه في هذه المواضع رحصة، فيجوز الأذان أم عريه... وجهان»
عريه عريه عن الإردة للمؤكدة هـد، والمردده في لعم حرمه انص، فعلى عريه لأذن في هذه حوصع كالأذان في عري لومته أو سواها غير مشروع

«واختلف كلام المصنف، ففي الذكرى يوقف في كراهه في ثلاثة»
راجع الذكرى ص ١٧٤ من ١٢.

«وفي الدروس قريب من ذلك»
في الدروس ص ٣٢ من ٢٢. و رُت قبل سكرهه في الثلاثة، و خصوصاً الأخيرة، وبالغ من قال بالتحريم.

«وفي بيان الأُذُن أن الأذان في الثلاثة حرام»
أنظر البيان ص ٧٢ من ٩.

«والظاهر التحريم في مالا إجماع على استحبابه منها لما ذكرناه»
قد فهم صاحبُ (حدائق) (ه) من كلام شريح (ه) في هـد الكتب. و في روض الجنح لسنخه في موصع لأربعة فقال: والتهود من كلام شريح

(١) جوهر ج ٩ ص ٤١ من ١١

(٢) الحدائق ج ٧ ص ٣٨١ من ١٤

شهد اشائي في روضه وا-وصة هوسحره في الموضع لأربعة.. (إلى أن
 ق-ره) قوب و-سته توفيق بي هدية سوء اصروا الأظهر عدي في هذه مسألة
 م- تحفه سجد الشهدا اسي، روعه ه-روحه، من شجرة في موضع لأربعة
 مستدمة ارجعة في تحقيق إلى مطلق الجمع.

«لأنه عادده حاضه أضلها الإعلام. وبعضها ذكر وبعضها غير ذكر»

وسمى بـ ذكر أصله الإعلام شئ لأذن أدان، وبـ لادن في اللغة
 الإعلام، وشرع أذكاء، مخصوصه موضوع الإعلام بدحو أوقت بصوب أولدحو
 في صلاة بعد إوميه عقب لادن، كذا أن الإومه مصدر (أقام يسكن) أو
 مصدر أوم اسي، بمعنى أومه، ومه تملكون الصلاة، وشرع أذكاء مخصوصه عند
 الإقامة بمعناها الدعوي للصلاة.

ثم لا يحق أن شرع لادن وإومه لا ينص به تقدم، بل شرع لادن
 الإعلام وشرع صلاة أحذر كذا لادن في بصوب الموجه ولادن في أدن من ساء
 حنقه ولادن في أدن مولود يسمى والإقامة في شري فراجع البحر .

«بل ربما قسمها بعضهم إلى الأحكام الخمسة»

وقد يمع إطلاق سم بدعه على غير المحرم من المحدثات بعد عهد اسي
 صني الله عنه واه قوب المصنف (ره) في القواعد والمؤاندة، المحدثات الأمور بعد
 عهد اسي صني الله عنه واه نفسه أقدم لا يصح سم بدعه عند، بل على ما هو
 محرم منها، أو لم يوجب كمدوس العرب ومئة... .. ولا يحل سحره وهو كمن
 بدعه حاولها فوعده بتحريمه وأدبته... .. وزنته المستحبة وهو ما لا وثقه دلة كذب

(١) ج ٨١ ص ١٦٢.

(٢) ج ٢ ص ٤٤ مده ٥

والمؤدب الراتب يقف على مربع واستقر العدة^(١) والفصل بينهما ركعتين،
أو سجدة، أو جلسة^(٢) أو حصة، أو سكتة^(٣)

مكس، وسمى أن تسكن عة عرثه فلا يكون لحد

«ولو أعرب حسد ترك الأكل»

قوله (حينئذ) أي حين ترك الوقف.

(١) «وبكره الالتفات بعض فصوله بعبارة وشمالاً»

من مستحب ترك المؤدب على الاستقبال في أثناء الأدن والإقامة، ومن
علامة (هـ) في المنهى عن أي حصة أنه لا يسحب للمؤدب أن يدور الأدن
في المأدبة، وعن الشافعي أنه لا يسحب له أن يسحب عن نفسه عند قوله حتى
على الصلاة، وعن غيره عند قوله حتى على الفلاح.

(٢) «والنص ورد بالجلوس»

راجع التهذيب^(٢) والاستبصار^(٣).

(٣) من في الجوهر^(١) عن المصنف (هـ) في سجدة أنه فسر سكتة
بالنفس.

أقول ولعلّه لورود الفصل ما نسب في بعض الأحكام في تهذيب^١
والاستبصار^(٢).

(١) ج ١ ص ٢٥٨ ح ٣٢

(٢) ج ٢ ص ٤٩ ر ٦ ج ٣ ص ٦٤ ر ٦ ج ١٩ و ٢٠

(٣) ج ١ ص ٣٠٩ ر ١٦٨ ج ١

(٤) ج ١ ص ١٥ ح ٥

(٥) ج ٢ ص ٦٤ باب ٧ ح ٢٢

(٦) ج ١ ص ٣٠٩ باب ١٦٨ ح ١

ويختص المغرب بالأحيرتين^(١) ويكره الكلام في حلالهما^(٢)

«وهي مروثة في المغرب خاصة»

هذه المروية هي التي أشرف عليها تفرج استهدت ولا تستصير نفس
لمصدر لمتعمده

«وبسببها في الذكرى إلى كلام الأصحاب مع السجدة والخطوة»
لاحظ الذكرى ص ١١١ س ١٦ في السنة العشرة.

(١) «أما السجدة فمروثة فيه، وأما الخطوة فكما تقدم»
قد عرفت أن الرواية في تهذيب والاستبصار وقوله (فكم تقدم) أي في أنه
لا يصح عليها.

«وروي فيه الجلوس، وأنه إذا فعلها كان كاستخط بدمه»
راجع التهذيب والاستبصار^(٣)

(٢) «والنقص ورد بإعادتها بالكلام بعدها»
لاحظ التهذيب^(٤) والاستبصار^(٥).

ثم إن هذه المروية من الشيخ (هـ) يشكك على نصف (ره) وعنده من فتى
بعدمه لإقامة الكلام في تهذيب التهذيب، فربما يشكك أن النص لابد على إعادة
الكلام في أثناء الإقامة، وربما يدعى على إعادة الكلام بعدها.

(١) ح ٢ ص ٦٥ باب ٧ ح ٢٤.

(٢) ح ١ ص ٣٩ س ١٦١ ح ٢.

(٣) ح ٢ ص ٥٥ س ٦٦ ح ٣٩.

(٤) ح ١ ص ٣١ س ١٦٤ ح ٣.

ويستحب الظهارة جانتهم^(١) ولحكمة عبر مؤدّر^(٢)

(١) «ولبنت سرطاً فيها عدا من الخدش»

وأما عند حمد وسحق من رهونه فيشرط لظهارة في الأدب، وثمة لاعتة
بأدب غير منظر عني في تذكره، وفي سكرة^٣ أيضاً وقد ارتضى
ظهارة شرط في إقامة.

أقول وقد مر شرح (ره) في سبه^٣ أيضاً عذرة عن لاشرط، ومال إليه
أي لاشرط صاحب الجوهر حيث ورد فيه^٤ ولعمري لاشرط أول وأحوط.

«نعم بواقعه في مسعد بالأكر لعي للهي بعد للعادة»

صمد في قومه (أوقعه) راجع إلى الأدب، ويرد على لشيخ (ره) ما أورده
صمد من أنه لبي لم يفتقر للأدب، بل يفتقر هو خارج عنه — أي انكون في
مسعد — وأصله مسعدة من لشيخ (ره) في الخلاف^(٥) وحده صاحب
الجواهر (ره)^(٦) أيضاً.

هذا إذا لا، وأما إذا دل على خروج من مسعد، وكان لمسعد عذر
مسعد خرم ومسعد استي (ص)، فلا هي أصلاً، لأن الأرب ولا عن معنى آخر

(٢) «لأن اجتماعها فيها قبلها بالخوفة»

خوفه يقبه منته من لا حول ولا قوة إلا بالله كشمعة من سم لله،
وحققة من الحمد لله، ويقال خوفه أيضاً وهي أشهر إلا أن خوفه أقبل.

(١) - ص ١٠٦ س ٢٢

(٢) ج ١ ص ١٠٧ س ٣٥

(٣) ص ٦٦ س ١٣

(٤) ج ٩ ص ٥٢ س ١٨

(٥) ج ١ ص ٨٤ مسألة ٢١

(٦) الجواهر ج ٩ ص ٥٩ س ٤

ثمَّ يجب القيام^(١) مستقلاً به، مع المكنة. ونُغحر فصي بعض، فإنْ نُغحر عنه فعد، فإنْ نُغحر اضصح^(٢)

الكلام في القيام

(١) «لكونه شرطاً فيها، والشرط مقدم على المسروط»

شرط مقدم على مشروط به، وإن لم يكن مقدم عليه يرد

«وقد أخره مصنفه في الذكرى والندوس نظراً إلى ذلك»

قوله (نصر) الخ في غير ذلك عدم وجوب تقدمه على الشكر

«ولينمّخص جزء من الصلاة»

أي لا يلاحظ حسده جهة كونه مقدم شرط في منه وشكره، بل يلاحظ جهة حرسته محضاً من الصلاة كسائر الأجزاء.

«وفي الأئمة أخره عن الفراءة لجمعه وحاً في الدلالة»

أي أخره عن من سبّه والشكر والقرءه جمعه، سبّه عن أن تقدم وحاً فيها كلها.

«ولكل وجه»

وقد عرفت وجه تقديم القيام على الثلاثة، ووجه حرسته عن سبّه وشكره، ووجه تأخيرها عنها وعن غيرها

(٢) «ويفهم منه هنا التأخير»

المهم من ناحية الإطلاق.

فإن عجز سلفي، ويؤمى للركوع والسجود لرأس^(١) فإن عجز عن عيشه
 هما، وفتحهما برفعهما^(٢) والية^(٣)

(١) «أو تقريبه إليها»

أي تقريب من يصح السجود عنه في الحثّة

(٢) «مع القصد، وقبل مطلقاً»

قوله (مطلقاً) أي ولو مع عدم القصد.

الكلام في نيّة الصلاة

(٣) «وهي القصد في الصلاة السنية»

ولا يكفي قصد في الصلاة المصنعة

«يمكن توجه القصد إليه»

العبارة السجود الذي ذكره، ويصح أن يكون العبارة أيضاً هكذا (ليست

من توجه القصد إليه) وعنه، وأصير المستتر في قوله (سكن) راجع إلى المكلف.

«اعتبر فيه إحصاءات الصلاة»

ظهر أن العبارة السجود الذي ذكره، وعنه في بعض نسخ من كلمة

لاحتصر في كلمة (إحصاء) من غلط الصنع.

ثم إنه أورد في ريبص "أن طهره—أي طهره بشارحه—في تطهارة

تؤد في عنه قصد لوحه من السجود والسجود، من طهره بشارحه، وطهره في هد

الكلمة بشارحه معتدلة مصنفاً.

معينة القرض (١)

أقول عتق قصد لوجه هو ظاهر الشرح (ره) أو صريحه في روض الحسان^١ والمسالك^(٢) أيضاً.

«وصفاتها المعبرة لها حيث تكون مشتركة»

و أقام مع عدم الاشراف كما إدام نكس عنه قصد فلا يجب قصد الأداء بعدم اشتراك الصلاة حينئذ بين الأداء والقضاء.

(١) في لمراد بكلمة القرض حتملان.

أحدهما: أن يرد بها الوجوب — الذي يعثر عن قصده بقصد الوجه — رأى
سوى الوجوب على تقدير كون الصلاة واحدة وعنه، فيرد بوجوب واحد — في
كلامه الآتي — عبارة عن الوجوب المحمول عانة والندب المحمول عية^٣ أن يقصد المصلي
الإنابة بوجوب لوجوبه والمندوب لندبه، وليس المراد بوجوب حتم بقصد
الوجوب، بل قدّم أنه يعثر عنه بقصد نوحه، لئلا يبرم سكره، وأن قصد القرض
— أي الوجوب — يستلزم بمبر بوجوب عن غيره، فلا حاجة إلى قصد بوجوب ثانياً،
وذكره في العبارة تكراراً.

ثانيهما: أن يراد به — أي بكلمة القرض — نوع الصلاة من الظاهر والمعبر
وعبرهما وعنه، فالمراد بوجوب وندب — في كلامه الآتي — عدية عن وجوب
والندب، الذي عرفنا أنه يعثر عنها بقصد نوحه، وهذا لا حمل لثاني وإن كان
بعيداً من جهة أن استعمد القرض في نوع صلاة غير مصصية، إلا أنه قريب من
باحث.

جداً، أن وجوب العتق أي لزوم قصد لا تنال بوجوب بوجوبه
والأحيان بالمندوب لندبه — لادليل عليه.

(١) ص ٢٨٦ س ١٦.

(٢) ج ١ ص ٢١ س ٣٧.

والأداء أو القضاء، والوجوب^(١) أو التذبح^(٢)

نفسه أنه على لأحدهما لأول مرد على يدك على يدك على يدك حتى لا يبدى في الغرض معنى وجوب، وهذا خلاف ظاهر، وأما على الاحتساب شيء فلا حاجة في حين يدك على يدك عرض، بل يصح حمد على لأحدهما ومن ادب بدأصل

(١) «مع احتمال أن يريد به الواجب المميز»

عبارة هكذا في ما يبدى من استح. وهذا أن التعيين (الوجوب لمميز) كما في. وصل الغرض أن يد (وجوب مبني) أو لأمرس لأول أن يوجد في عبارة ليس هو وجوب لأوجب شيء أن يمر (كسر) هو وجوب لأوجب كما لا يخفى.

«فجزي عليه هنا»

جزي على محذور أنه وجوب من عرض في محذور له

(٢) «إن كان مبدوياً، فالعارض كعادته»

كما كان مورد كلاء مصنف (د) هو صلاة م حمة على م هو لغرض في لأحدهما لأول الصلاة مبدوياً مقصد صلاة م حمة لأحدهما هو، إذا كانت صلاة م حمة لأصل م مبدوياً م عرض

ولنقابل أن يقول ما وجه مراعاة ناحية التذبح العرضي حينئذ — أي قصد تذبح المحذور عنه دون وجوب لأصل — أي قصد وجوب المحذور عنه. مع أن الصلاة واحدة لأصل

بأنه في حمة مقصد الصلاة م حمة م حمة لأصل و سبب لغرض.

قلت لقصدها سحولا باسمه تعسر التصف (هـ) بكلمة (أق) من جهة أن
لتفصيل قاطع بشركة.

إن قلت لوجه في عدم رعاية نوحوب المحبوب غاية في صلاة المعادة عند ردة عن
رعايته في الصلاة السابقة على المعادة.

قلت إعادة نك الصلاة حقيقة بث تصديق روعى في المعادة جمع مروعى
في الصلاة السابقة، ومن حلت الوحوب المحبوب عديته، وندوب ذلك لا تصديق إعادة تلك
الصلاة السابقة.

«لئلا ساقى الغرض الأول، إذ نكي في إطلاق الغرض عنه...»

الظاهر أن الرد بقوله (معرض) عبارة عن معناه أى الاحتمال، والاحتمال
الأو هو إرادة نوحوب من كلمة الغرض، والاحتمال الثاني هو إرادة نوع صلاة،
ويعتدل بعداً أن يراد بقوله (معرض) لفظه فاعلى لئلا يفي لفظ الغرض، اندي
ذكره لمصنف (هـ) سابقاً في عبارته بتقديمه على تدبير إرادة نوحوب منه - أي من
لفظ معرض -، وجه البعد احتياج هذا المعنى إلى تكلف المصدر، كما عرفت من
بياننا في وجه هذا الاحتمال.

«كما ذكر في الاحتمال، وهذا قريبه أخرى»
الأولى تأنيث اسم الإشارة.

«من أنه يجب فعل الواجب لوجوبه أو نية»

في العبارة مسامحة، إذ لا معنى لفعل الواجب لئله، وحق انعاده أن يقال (من)
أنه يجب فعل الواجب لوجوبه وفعل المندوب لئله

«أو لوجهها من الشكر، أو اللطف، أو الأمر، أو المرتب فيها، أو من بعضها»

أى وجه الوحوب ووجه سدد عبارة عن شكر الله تعالى، أو لطفه أو أمره،

والقرية (١)

أو المركب من لأمر مذكورة، أو المركب من بعض لأمر مذكورة، وإجماله
المكتوم أو حسو إندع الواجب وجوبه والمندوب سنده، أو أصبح الواجب لو حقه
وجوبه، وندع مندوب بوجه سنده، لا وجوبه في لأمر وسنده في الذي

(١) قد مر أن قول المصنف (ره) (العمدة) معطوف على ما تقدم من قوله
(الندم) ويعني أنه يجب في ذلك وأمنه وأمره وعنده، وأمره أمر خارج عن سعة معتبر
فيه، وأما إذا كان كونه بغيره معطوفاً على (عروض) حتى يكون معنى معناه بغيره
فبعد لأن بغيره سبب مشتركة حتى يخرج من المعنى

«لورودها كثيراً في الكتاب والسنة»

من ورواه في حديث ذكره قوله تعالى: «أَذِّنْ لَهُمْ يَوْمَئِذٍ بِحُجَّتِهِمْ أَنَّهُ
فِي خَمْسَةٍ» وقوله تعالى: «وَيُجِزِلُ مَا يُفْلِحُ قُرْآنَاتٍ عِندَ اللَّهِ»

«وحتمها زيادة على ذلك وسواس سيطاني»

في حديثين وعنه أن سوس وقع له من سوسة في السنة في سنة
لوسوس خلدس عوان حمة من المدحرب عرقو سنة شرعاً بأنها لفصداً
بمعنى، ولو فلو فلو عمنه، ومعه أنه معنى ذلك عمنه لاشتهت حبسوا في المدة
في سن من فشره لاسد داسد داسد الكسر، وما سن من فشره بحسن السنة من
الألف والراء، وما سن من فشره لأن يلى لاشتهت أولاً، ثم يتدن في تكبير بلا فصل
سها، وهذا كنه عطى أن مردهم سنة إله هو كلام النفسى والتصوير العكرى،
لدى يحدته مكلف في نفسه، وتصوره في فكره ثم يبرحه فوه: «صلى الظهر» مثلاً —
أدع لوجوب قرئته، وقد عرفت أن السنة ليست حقيقة بل أمر ذكره أولاً
أقول وعنده، فلا تخدج سنة، بل حصراً حصراً أولاً لأن تصوره وتصوير

وتكسيرة لإحرام بالعربية، وفي سائر لأدكار لوحدة^(١) وتحت المقدرة
لينة^(٢) واستد مة حكمها^(٣)

مميزانه عن غيره، ثم يقصد سوتى حيث لا يدخل في الصلاة، لا بعد هذه تصورات،
ويوجه في عدم لاحتياح مضافاً إلى متقدم من صاحب الحديث أن لينة أمر حسي
لا يثبت عنه العقل حتى يوكف الله بعمل العربية لكون تكسفاً لا يطاق، ولد لم
تذكر سة في كلام المتقدمين، في الخوهر^١ إن القدماء من الأصحاب يركو سطرص
له، وكتبوا نذكر الإخلاص في العبادة.

(١) «أما سدونه فنصح بها ونسرها في أشهر القول»

في عمده^٢ وذكر شحنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رضي الله عنه
عن سعد بن عبد الله أنه كان يقول لا يجوز بدعاء في العيوب، بالعائنة، وكان محمد
من حسن بصائر يقول إنه جور، وبني أقول به، أنه يجوز له.
وفي التذكرة^٣ يجوز بدعاء بعد العربية على قول أكثر عمده ثم الأصل.

(٢) «عند أول جزء من التكبير»

أول جزء من تكبير هو هجرة من نقطة الحلالة
في الذكرى^١، وعم أنه تحت عد إحصاء ذاب وبصاف ومعد، بها أن
يجمع قصده مقارب لأول لتكبير، ويسى على مسجدة، إلى انتهاء تكبير، فهو عرب
قبل التكبير في الاعتدال وحيد أحدهم نعمة لعبر هذه الاستدامة العسنة يح

(٣) «معنى أن لا يحدث ثبة ساقها»

النية لفة كأن يوى الحدث أو الكلام أو الاستدرا أو لعل الخرج عن

(١) ج ٩ ص ١٥٤ س ١٧

(٢) ج ١ ص ٢٠٨ باب ٤٥ قبل ح ٢١.

(٣) ج ١ ص ١٢٦ س ٤٢.

(٤) ص ١٧٧ س ١٠.

بى الصرع^١

بصلاته، وذهب شخ (رد) في بسوط^٢ إلى (أنه يريد بكون الصلاة، وهدوء عن
عدم استطلاع^٣ لا دليل على ذلك، وذهب العلامة (رد) في مختلف^٤ إلى انحصار
حكم الصلاة بصلاته، صفة أن يكون خروج في ذي حياء، واستأنه عنه رأنا المساق
للصلاة إنما هو الكلام لا العزم عليه.

«ولوى بعض ثمرات اسوى»

من مدية في بعض ثمرات كأتون^٥ أول الظهر، ثم بوى عصر، أو بوى
وَأَلَا شغل ثم بوى لفرص. علة خروج عدول سنة من صلاة في غيره في موضع
مستة كعدول من عصر إلى بوى في موضع حصة، وعدول من العصر إلى
الظهر - دخل في عصر ثم ذكر به بعض ظهر

(١) «فلوبى الخروح منها ولوى نالي الحال... نطلب»

بئة الخروح منافية لاستدامة حكم التثنية بضعف حكم بئة

بئة، ثم معنى سندمه حكم بئة أنه لا يجب الاستحصال ببيعة^٦ في
بكرى^٧ يجب استدامة حكم بئة إلى حر الصلاة، ولا يجب استحصال فعل
لغيره، بل ولا يستحب لتحقيق انعقاد الصلاة.

«أو الرءاء ولوبعض الأفعال، وعوذت نطلب»

ووجه في مدوة رءاء أن بئة الرءاء مدية بئة العروة

• • •

(١) ج ١ ص ٢ س ٥

(٢) ج ١ ص ٩ س ١

(٣) ص ١١ س ١٠

وقراءة الحمد وسورة كمنه^(١)، إذ مع الضرورة، هذا في لأوبس، وبحري
في عنهما الحمد وحده، أو المسيح أربعاً^(٢) أو سبعة^(٣)

الكلام في القراءة

(١) «في أشهر العون»

وهو قول الشيخ (ره) في تهذيب^(٤) ومفاتيح لأشهر قول من حمد
وسلار (رهما) على ما نقل عنها وشرح (ره) في الهدية^(٥) بسجدة سورة.

(٢) «بأن يقولها مرة»

وهو قول لمجد (ره) في نسخة^(٦)

(٣) «بإسقاط التكبير من الثلاث»

وهو قول علي بن محبوب وأبي نضاح (رهما) عن م في عصف^(٧)

«على ما دلّت عليه رواية خريز»

خريز الحاء وراء مهملة واء المنة من تحت وراء لمعجمة وراء أمير
مكراً على م في رجال دمشق (ره) مدّة خريز من عبدالله سجدة، وأرويه
موجود في نكي^(٨) وتهذيب^(٩) ولا تنصّر .

(١) ج ٢ ص ٧١ باب ٨ ح ٢٨.

(٢) ص ١٥ س ١.

(٣) ص ١٨ س ٤.

(٤) ج ١ ص ٩٢ س ١٢.

(٥) ج ٣ ص ٣١٩ باب ١٢ في الركعتين ج ٢.

(٦) ج ٢ ص ٩٨ باب ٨ ح ١٣٥.

(٧) ج ١ ص ٣٢١ باب ١٨٠ ح ١.

أو عشر^(١) أو اثني عشر^(٢)

ثمة ستة شذوذ شريح (د) في هذا الكتاب بروية حريز على لاكتفاء دسبع
 من استند (د) في روض حداد إلى الأكتفاء دلعشر، مع أن بروية لموجودة
 في كتاب المتقدمة - أن كافي وإتهاب والاستبصار دد على لاكتفاء الأربعة
 بأن يقول للسجدة الأربعة مشهورة مرة، ووجه هذا لاختلاف خلاف سبع
 حيث سقط في بعضها التكبير مرة - أي في بعض السجدة - فمن سجدة الله وحمد الله
 ولا إله إلا الله - ثلاث مرات - ثم تكبير وركعة فبدأ كتاب مراد التكبير في قوله
 عليه سلام (ثم تكبير) تكبير ركوع كان السجدة بعد، وبدأ كتاب تكبير سبع كان
 التكبير عشرا، وعلى ما تقدمه من سبع كان سبع ركعة

(١) «سبعة في أحسن»

وهو في سبع (د) في نسخة "و من درسي (د) في نسخة "

(٢) «تكرير الأربع ثلاثا»

وهو في السجدة (د) في التوبة وجزء جمع قول من - ط ووس
 لعلوي، واختاره المحقق (د) في المختار^(٣).

«ووجه الاجتزاء بجمع ورود الضم الصحيح.....»

بكتبة شريح (د) في ثلث ورج

الأول في وجه الاجتزاء بكتبة من هذه من أربع، وسبع، وعشر، واثني

عشر

(١) ص ٣٦١ - ١

(٢) ح ١ ص ٦ - ٨

(٣) ص ٤٦ من ١٦

(٤) ص ٧٦ من -

(٥) ص ١٧٨ من ٣٤

والحمد أولى (١)

لثابتة: في أنَّ لرائد على الأربع هل هو مسحت أم وحب د لوحوب
التخييري.
لثابتة في أنَّه على تقدير شروع في رائد هل يحب اسوع في مرة أخرى،
أم لا؟.

«وطاهر الصَّ وصوى نوحوب، وبه صرَّح المصنَّف في الذكرى»
لم أحد نصراً في الذكرى ص ١٨٨ و ١٨٩ في لائحة الحدية عشر.

(١) «من ليسيح مطلقاً لرويه محقق من حكيم عن أبي الحسن عنه السلام»
جمع شهيد " ولا متصلاً " .

«وروي أقصته السح مطلقاً ولغير الامام»
لاحظ التهذيب (٣) والاستبصار (١).

«وتساويها»

يدن على تساوي بعض لأحد في الكافي " " واهديت " " والاسم.

«وفي الدروس بالإمام، والسبح ليعتمد»
أبصر الدروس ص ٣٦ س ٩.

(١) ج ١ ص ٩٨ باب ٨ ح ١٣٨.

(٢) ج ١ ص ٣٢٢ ح ١٩٠ ح ٤.

(٣) ج ٢ ص ٩٩ باب ٨ ح ١٣٩ و ١٤٠.

(٤) ج ١ ص ٣٢٢ ح ١٩٠ ح ٦ و ٥.

(٥) ج ٣ ص ٣١٩ باب الفراء في ركعتين ح ١.

(٦) ج ٢ ص ٩٨ باب ٨ ح ١٣٧.

(٧) ج ١ ص ٣٢٩ باب ٨ ح ٣.

ويجب التحيز^(١) في المصاح، وأولئك الذين، والإحفات في سواقي
لرحل^(٢) ولا حيز على امرأة^(٣)

«وفي بيان جميعهما له سواء، وتزد في لذكرى»

طرس ص ٨٣ ص ٨٣ وادكر ص ١٨٩ في ريع التفسير.

(١) «بالقراءة على المشهور»

معين مشهوره عنه علامة (هـ) في مصنف^١ عن من الحسد (هـ) من حوار
العكس ويستحب أن لا يفس، ثم و. وهو من سند لم يفس في المصباح.

(٢) «والحق أن الجهر والإحفات كفتان فصداً فان مطلقاً»

تصديق الجهر والإحفات وعدم اجتماعها في مادة وحده ذكره المحقق
الثاني (هـ) بعد في جمع مدصه^٢ ونفسه عن العلامة (هـ) في حقه
وقد سارع في بيان سطر من كلام مصنف والمصنف (وهو) تصديق
الجهر والإحفات في سماع غريب أن يكون ذلك على مرتب لإحداث، لأن أقله
إسماع نفسه وأكثره إسماع العرب وهو أن مرتب الجهر وعنه، فيكون سماعاً عموم من
وجه فراجع الحقائق^(٣).

(٣) «إذا لم يسمعها فن حرم اسماع صوبها»

وأما مع سماع لأحسني ومشهور عندهم عطلان، بلهي في عدة، في
عدائ^١ وأصهر أن مدصه بلهي ها هو أن صوت المرأة عبورة، فهي مبهمة عن
سماعه لأحسني، ثم ورد على ذلك أمرس.

(١) ج ١ ص ٩٣ ص ٢١.

(٢) ج ١ ص ١١٤ ص ٢٣.

(٣) ج ١ ص ٣٨.

(٤) ج ٨ ص ١٤١ ص ٦.

وتتخير الخشي بينهما، ثم الترتيل^(١)

أحدهم مع كون صوت قراءة عورة، ولا يحرم عيب إسماع صوتها إلا حسني.
ثانيهم أن سبي نوحه في أمر - ربح عن الصلاة وإن كان مفرياً.

(١) «وهولعة الترتيل فيها»

برش في كلامه أو مشه أي رشي وذ يعص

«والثبني يعرقي»

الطهر أن مراد بالثبني يعرقي عن وعن شمس يعرقي بعدة عن م يعصهر
من بعض، وثبني من غير مة يشبه العبد على م يعصهر من بعض حر.

«قال المصنف في الذكرى هو حفظ الوقوف وأداء الحروف»

راجع الذكرى ١٩٢ س ٩.

«وهو مروي عن ابن عباس «ره» وقرب منه عن علي عليه الصلاة والسلام إلا أنه «ع»

قال: وبان الحروف بدل أدائها»

في مجمع البحرين سرتيل في القرآن - أي وتس حروف حسب سكتن
سماع من عده - وعن أمير المؤمنين عليه السلام يشبه بين، ولا يهذه هذا شعر،
ولا تشبه ثل لرمي، وعنه عنه السلام برش مراد حفظ الوقوف وبدل الحروف.

وفي مجمع البيان في تفسير قوله تعالى «ورتلوا رتلًا»^(٢) وروي أن
لسي صلى الله عليه وآله «يا من عباس إذا قرأت القرآن فمده زلزالاً وم
ترتيل قال يشبه تمسك، ولا تشبه شر مدق، ولا يهذه هذا شعر، ففؤا بعد عجانة،
وحزكو به انصوب، ولا يكون هم أحدكم آخر لموره»

(١) ج ٧ ص ١٦٠ س ١

(٢) لفظ به ٣٣

وابوقوف (١)

وفي السحر: «فظهرمة» ذكرنا أنَّ لذي يصهر من كلمات العويين هو أنَّ
ليرس استرسل والتأسي، وعله حمى لانه مدعة من أصحاب وغيرهم، كما عرفنا،
بكن لنا روى الحسن وعنه عن أمير المؤمنين عليه السلام وأن عتاس تفسيره يحفظ
الوقوف وأداء الحروف، وفي بعض الروايات وبد الحروف نح.

(١) «وهو ما تم لفظه ومعناه، أو أحدهما، والأفضل التام، ثم الخس ثم الكافي»

الوقوف التام ما لا يتعلق له مد بعده لا ينط ولا معنى

واسوقف بحس ماله استعنى بما بعده لفظاً لا معنى نحو اسوقف على
«الْحَمْدُ لِلَّهِ».

والوقوف الكافي ما به يتعلق بما بعده معنى لا لفظاً نحو اسوقف على «دينك
لكتبت» فإن به لتعنى بما بعده أي فوه تعالى «لَا رَبَّ إِلَهَ» بحس المعنى لا لتعنى
له بما بعده بحس اللفظ، وهذا ما يظهر من بعض المحشئين وصاحب خواهر (ره) ^١.

قد يقال: إنه لا يتصور التعنى بحس اللفظ فقط، لأنَّ يتعلق بحس اللفظ
يوجب استعنى بحس المعنى أيضاً، وهذا مقرر الحسن عليه استعنى بما بعده لفظاً ومعنى.

ويرد عليه أولاً: أنه مخالف لظهر عذرة بشرح (ره) أو صريحها حيث قل
(وهو ما تم لفظه ومعناه أو أحدهما).

وثالث: أنه يبره منه أن يكون الوقوف على الكافي أفضل من الوقوف على
الحسن، مع أنَّ ظهر من عذره اشرح (ره) لعكس.

وثالث: أنه يبره منه أن لا يفرق بين الحسن والقيح، فإنَّ لقيح ما لهُ
لتعلق بما بعده لفظاً ومعنى

(١) ج ٨٢ ص ٦ س ١٤

(٢) خواهر ج ٩ ص ٣٦٥ س ٤٦٦ وص ٣٣٦ س ٤١٣

وتعقد لإعراب^(١) وسؤال رحمة، ولنعوذ من سقمة^(٢) مستح. ويستحب تطويل السورة في الصبح، وتوسطها في الظهر والعشاء وقصره في العصر والمغرب^(٣) وقصر السورة مع خوف الصبي، وحذر رهل أني، وهن أذك. في صبح لإثنتين، ولحميس، وسورة جمعة ولمقص في ظهرتها، وجمعتها^(٤)

«بأنه سبب خروج من علمه كم فخره في المعروض»

رجع مختصر ١٧٦ س ١٥ ونسب ح ١ ص ٢٧١ س ٢٦

(١) في ذكرى. ومب عقد لإعراب أي إظهار حركته حيث يتمتر

بعضها من بعض.

(٢) سقمة والسقمة وسقمة من كسمة وكسمة وكسمة اسم من الانتقام،

وهي المكافأة بعقوبة.

(٣) «والمراد به ما بعد محمد صلى الله عليه وآله، أو الفتح، أو الخضر»

في روض حسان^(١) ومشهور كونه - أن يقص - من سورة محمد صلى الله

عليه وآله إلى آخر القرآن.

وفي مجمع البحرين وفي الحديث «قصت يقص» قيل: سقي به كثره

م يقع فيه من قصود اتسمه من لؤ، وقيل تقصيره، وحذف في أوله، فقص

من سورة محمد صلى الله عليه وآله الخ.

(٤) ما ذكره المصنف (ره) موافق لـ في لشرائع^(٢) والمعبر^(٣) وعمره تم

للشح (ره) في لمسوط^(٤) حيث قال: وفي لظهر والعصر جمعة وحده فقص.

(١) ص ١٩٢ س ٥

(٢) ص ٢٦٨ س الأخير

(٣) ص ٦٥ س ١٤

(٤) ص ١٧٦ س ٣١

(٥) ج ١ ص ١٠٨ س ٨

والجمعة والتوحيد في صبيحتها (١)

أقول أم استحبات سورة جمعة و... في صلاة جمعة وأظهر يوم جمعة فمما سئل فيه خلاف، لا من... (د)، فإنه من علامة (ره) عنه في مختلف ' وحيث في أظهر يوم جمعة، وفي... (ره) عنه في معتز ' وحيث في ظهر وعصر كثير، وأم سجد... سورة جمعة... في صلاة عصر يوم الجمعة فهو مسطور... على... صريح... في حديث... (ره) موقوف في ذلك على من العلامة (ره)، وحيث على من... (د)، ويوجد في... و... موقوف على علامة (ره) في مختلف

«وروى أن من ركعها معقداً فلا صلاة له»
راجع الكافي^(٦) والتهديب^(٧) والاستبصار^(٨).

«وحدث الرواية على تأكيد الاستعجاب جمعاً»
الحمل من الشيخ (ره) في... من

(١) «وهو مروي أيضاً»

راجع... واستص

١ - ص ١٤ - ٢١

(٢) ص ١٧٧ ص ٧.

(٣) ج ١ ص ٨٦ - ٨٧

(٤) ج ١ ص ٢٠١ باب ٤٥ ص ١٣ مدح ٧ وص ٣٦٨ باب ٥٧ ص ١٣ و ١٤ مدح ٧.

(٥) ص ١٢ ص ٢٩.

(٦) ص ٢٥... ج ١ ص ١٠١ - ١٠٢

(٧) ج ٣ ص ١٠١ - ١٠٢

(٨) ج ١ ص ١١٤ باب ٢٤٩ ج ٣ و ٤ قريب عنه ج ٨.

(٩) ج ٣ ص ٧ باب ١ ج ١٨.

(١٠) ج ١ ص ٤١٤ باب ٢٤٩ ج ٥

ولجمعة ولأعلى في عشائه^(١) وتحرم العزيمة في الفريضة^(٢)

(١) «المغرب والعشاء»

أي أن جمعة في ركعة الأولى من المغرب والأعلى في ركعة الثالثة منه — أي من المغرب — وهكذا في عشائه في ركعة الأولى من صلاة بعشاء بقراءة سورة الجمعة، وفي شبهه منها بقراءة سورة الأعلى، وهذا هو الاستعداد من بعض الأحرار

«وروي في المغرب الجمعة والتوحيد»

أي جمعة في ركعة لأولى والتوحيد في ركعة لثالثة، وأرويه تحدها في التهذيب^(١).

(٢) «على أشهر القولين، فسطل بمجرد الشروع فيها عمداً»

مفاد أشهر القولين القول الأول، وهو سقوط عن من عمداً وحده حب لمذرك، على ما سيأتي.

«للنهي»

أنظر الكافي^(١).

«ومعه فهي العدو، أو كما بينها..... وجهان ومال المصنف في الذكرى إلى الأول»
لاحظ الذكرى ص ١٩٠ من ٢٦.

«وكذا لو استمع فيها، إلى قارئ، أو سمع على أحد القولين»

انضمم المحرر في قوله (فيها) رجع إلى الناحية، ومقابل أحود القولين لعمرة

(١) ج ٣ ص ٥٥٥ ح ١٣

(٢) ج ٣ ص ٣١٨ ب غرثم السعد ح ٦.

و يستحب لحقير في بوق في الليل، و سرفي اسفار^(١) و من هن تحشد بحب
عنه لعتبه، فإن صاف الوقت قرأ ما يحسن منه^(٢)

بعده وحبوب سجدة رستم ح. وقد بدعى شهره. من (الجمع عليه) أي على عدم
الوجوب

«والمثلي جوارها مثلاً يقول بالسجود لها في الصلاة»

من رجاو مة من استعذ من من احسد (ره) و من متأخر من صاحب
لدارك على ما في الخدائق^(١).

(١) «وكذا قيل في غيرها من الفرائض بمعنى استحباب التحضر بألفاظ منها»

انصير المحرور في قوله (مها) رجع من فرائض.

«لعدم اختصاص الحروف بالليل»

بل قد يتم أحاديث ووع الحروف من صوع لغير وطوب الشمس، وكذلك
بعد غروب الشمس وقل ذهاب الحمرة المشرقة.

(٢) «هد، إد، سقى قرآن، فإن به بسم الله فهو كالحق بها أجمع»

أي أن وجوب قراءة بحسه من سورة الحمد، داسقى من بحسه قرآنًا، وأما
إد به قرآنًا فله فهد لتخص كالحق من سورة الحمد بأجمعها.

«وهل ينصرف عنه، أو يعوّض عن القائل طاهر العبارة (أول)»

أي وهل ينصرف على من بحسه من سورة الحمد أو يعوّض عن بقائت فيه
خلاف، وصاهر بعد رة لاقتصر، وجه الصهر إطلاق العبارة وعدم تعرض

يتعوض.

«وفي الدروس الثاني»

راجع الدروس من ٣٥ إلى ٢٢.

«وإن علم في العوض منها أو منه قولان»

الضمير محذوف موزع في قوله (منه) جمع في سورة حمد. وضمير محذوف المذكور في قوله (منه) راجع إلى الغير.

«مأخذ هما كون الأجزاء أقرب إليها»

دليل لتعويض من سورة الحمد.

«وإن الشيء الواحد لا يكون أضلاً وبدلاً»

دس لتعويض من غير سورة حمد. ويرد على هذا مدعى ذكره من المحققين من أنه لا بد أن يكون شيء واحد أضلاً وبدلاً. وتكرر بوجه البعد. وإن شئت قل ما يكون أضلاً في شيء واحد هو من شخص واحد.

«فإن علم الأول آخر الدب. أو الآخر قدمه. أو طرفي وسطه. أو توسط حقه»

الضمير في قوله (أو منه) و (وسطه) و (به) جمع. و (وسطه) و (حقه) في الأوسط.

«أو انقراءه من التصحيف. بل من باحوائه احتصاراً»

لقول باحوائه من انقراءه من التصحيف حصره في ذكره عن المحقق

فإن لم يحسن شيئاً منها قرأ من غيرها بغيرها، فإن تعذر ذكر الله تعالى قدرها^(١) وأصحى^(٢) وتم شرح سورة القتل وتلاف سورة^(٣) ويجب استئالة سهما

والعلامة (رحمها).

في الذكره^١ فإن أمكنه المرأة من المصحف وجب، وهل تكفي مع إمكان لتعلم الأقرب ذلك للاعتقال.

«والأولى اختصاصه بالقالة»

وحده عدم كفاية المرأة من المصحف في المراجعة حياً عذرة عن أن لا تقوم به بقرعة عن ظهر القلب، لادرها في ألقاه وتقص لأحار.

(١) «هل يجري مطلق الذكر، أم يصح الواجب في الأخيرين قولان أحارناهما المصنف في الذكرى»

راجع الذكرى ص ١٨٧ من ١٤.

«وقيل بحريء مطلق الذكر وإن لم يكن بغيرها»

دلائل السج (ره) في لمسود^١ والمحقق (ره) في معتبر^٢

«ولولم يحسن الذكر قبل وقف بغيرها»

عائس بوجوب الوقوف بغير الذكر حسن العلامة (ره) في استذكرة^١.

(٢) «في المشهور، فلو قرأ أحدهما في ركعة وختم الآخر»

قد وقع الكلام في ثلاث نوح الأولى. في أن وأصحى ولنا شرح، وكذا

(١) ج ١ ص ١٥ من ١١

(٢) ج ١ ص ١٦ من ٣

(٣) ص ١٧٣ من ١٥

(٤) ج ١ ص ١١٥ من ٢٤

العين والإيلاف سورة واحدة أم سورة - ٢٩ فتوى الأكثر ومهم لصديق (ره) في
 العقيدة ولاما^{١٦} وشرح (ره) في الاستيعاب^{١٧} وسوس^{١٨} وسه^{١٩} من
 لأ^{٢٠} بي أن روية لبعض - مذكورة في سورتين ووجه تحقق (ره) في
 امبر^{٢١} عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البرقي في جامعه قال: سألت أبا عبد الله
 عليه السلام يقول لا تجمع بين سورتين في ركعة واحدة، لا تحكي وأنه يشرح،
 وسورة الفيل والإيلاف قرآن - تدعى على شيء، ووجه دلالة على أنه ركعة
 اشرح (ره) أن الاستثناء حكمة في بعض، ونقطة بعد وضعها في مصحف سورتين
 ثابته في أنه إذا لم يحكي لأ^{٢٢} هل يجب عليه شيء أم لا^{٢٣} أم لا^{٢٤}
 الأصحاب بالأول سواء كانتا سورة واحدة أم كانت سورتين

الثالثة: في أنه هل تعاد التسمية به أم لا^{٢٥} رغب شيخ (ره) في تفسير
 سما^{٢٦} عن مائة عنه في معتبر^{٢٧} شيء، ووجه هره في الاستيعاب^{٢٨} ووجه
 عدم إعادة التسمية عباره عن قصه حتى وحدة وأحمد بن محمد بن أحمد
 التسمية فيها - أن يسمى بوحدة - وسه تحقيق (ره) في سريخ^{٢٩}

«والأخبار خالية عن الدلالة على وحدتها»

- (١) ج ١ ص ٢١٠ باب ٤٥ من ١٦.
- (٢) ص ٥١٢ من ٣.
- (٣) ج ١ ص ٣١٧ باب ١٧٤ بعد ج ٤.
- (٤) ج ١ ص ١١٦ من ٦.
- (٥) ص ٧٨ من ١.
- (٦) ج ٤ من المجلد الثاني ص ٧٤٤ باب ١٠ من أبواب امر - د - د.
- (٧) ص ١٧٨ من ٣.
- (٨) ص ١٨ من ٥.
- (٩) ج ١ ص ٣١٧ باب ١٧٤ بعد ج ٤ من ١٥.
- (١٠) ص ١٦ من ١٦.

ثم يحب ركوع^(١) محسباً إلى أن يصل كفاه مع ركبته^(٢) مطمئناً،
بقدر واجب الذكر، وهو سبحانه ربي لعظيم وحمده، أوسحان الله ثلاثاً،
أو مطلق الذكر للمضطر^(٣)

راجع التهذيب^(١) والاستبصار^(٢).

«واحكم من حيث الصلاة واحد، وأنها تظهر العائدة في غيرها»
تظهر ثرة في الدر بأن نذر قراءة سورة من القرآن بكرم ومبعثها فحور
اكتفاؤه سورة ميل - مثلاً - على تقدير كونها سورة على حدة، ولا يجوز كتفاؤه
على تقدير وحدتها مع الإيلاف.
وقد يقال: يظهر الثرة أيضاً فيما إذا كان مهر المرأة في عقد النكاح تعدن سورة.
ويمكن الإبراد على هذه ثرة بأن المهر يشترط تعيينه، وإطلاق تعين سورة يسافي ذلك.

الكلام في الركوع

(١) لركوع في اللغة لاعتناء، وفي الشرع عبارة عن حبس مخصوص.

(٢) «فلا يكفي وصولها بغض الاعتناء كالاعتناء مع إخراج الركبتين، أوهما»
صمير في قوله (هما) راجع إلى الاعتناء والاعتناء، فالمعنى أنه لا يكفي
الاعتناء والاعتناء معاً بحيث يولا الاعتناء لم تصل كفاه إلى ركبته.

(٣) «وفيل يكفي المطلق مطلقاً»

لفائش الشيخ (ره) في المسوط^(٣) وابن إدريس (ره) في لسائر^(١)

(١) ج ٢ ص ٧٢ باب ٨ ح ٣٢ و ٣٤

(٢) ح ١ ص ٣١٦ ب ١٧٤ ح ١ و ٢

(٣) ج ١ ص ١١١ س ١٦

(٤) ص ٤٦ من الآخر.

ولعلامة (ره) في سذكرة^(١).

«وهو أقوى لدلالة الأحبار الصحيحة»

راجع الكافي^(٢) والتهذيب^(٣) والاستبصار^(٤).

«وما ورد في غيرها معنيًا غير منافٍ له»

أنظر الكافي^(٥) والتهذيب^(٦) والاستبصار^(٧).

«وعلى تقدير بطلان بعضه وحجب نصاً غيراً لأغنى، خلّف كثير من الأحبار عنه»

لاحظ التهذيب^(٨) والاستبصار^(٩).

«ومثله القول في التسمية بكبرى مع كون بعضها ذكرًا فقط»

الظاهر أن مراد من نسخة الكبرى عدم وجود هرمة بمقله أي، سجد

رئي اعظم وحمده، والمعنى ومثل قول في نسخة الكبرى رعد وحمده — على

قول بوجوب لتسمية الكبرى — فهو في النسخة الكبرى باعتبار سائر الأجزاء مع

كون بعضها ذكرًا فقط — على القول بعدم وجوب نسخة الكبرى — فمحترز

(١) ج ١ ص ١٩١ ح ٩

(٢) ج ٣ ص ٣٢١ باب ركوع وما يقال فيه ج ٨

(٣) ج ٢ ص ٣٠٢ باب ١٥ ج ٧٣ و ٧٤

(٤) ج ١ ص ٣٢٢ ح ١٦١

(٥) ج ٣ ص ٣١٩ باب الركوع وما يذكر فيه ج ١

(٦) ج ٢ ص ٧٦ و ٧٧ باب ٨ ج ٥ ص ٥٩

(٧) ج ١ ص ٣٢٢ باب ١٨١ ح ١ إلى ٩

(٨) ج ٢ ص ١٦٦ ح ٥١

(٩) ج ١ ص ٣٢٢ باب ١٨١ ح ١

سبحان ربّي، وسبحان العظيم.

«والقدر سبحانه الله سبحانه وسبحاً وسبحاً حمده»

بَعْلَى دُؤُونِ أَتَى لَهَا وَاسْتَعْدِرَ سَبَّحَ هَهُ سَبَّحَ وَسَبَّحَهُ حَمْدُهُ، وَدَعَتْ
أَنَّ سَبَّحَ اسْمَ مَقْدَرٍ وَكَوْنُ نَفْسِهِ مِنْ حَقِّهِ كَوْنُهُ مَعْمُولًا مَقْدَرًا لَهَا، وَمَعَ وَجُودِ
ذِكْرِ نَفْسِ لِمَقْدَرٍ - أَيْ كَلِمَةِ سَبَّحَ - مُدْرِكًا ذِكْرَ دَعَا أَيْ كَلِمَةِ سَبَّحَ.
سَبَّحَ بِهَا تَعْدِيرُ أَتَى لَهَا وَاسْتَعْدِرَ (وَحَمْدُهُ) عَلَى مَا ذَكَرَهُ شَيْخُ (رَه) مِنْ سَتَعْدِرُ
عَاصِفَةً وَغَمَّةً، وَاسْتَعْدِرَ كَبَرَى (سَبَّحَ) ثَمَّ لِعَصَمِ وَحَمْدِهِ حَتَّى وَتَحْمِلُ أَنَّ
يَكُونُ بَوْرَانِدَةً وَغَمَّةً، فَيَكُونُ اسْتَعْدِرَ كَبَرَى حَمْدًا وَاحِدَةً كَرِ عِلْدَ سَ هَشَامِي
بَعْنِي فِي أَمْعَى لِحْمَسٍ مِنْ مَعْنَى حَرْفِ أَلِفٍ فِي سَبَّحَ لَهَا وَحَمْدُكَ حَتَّى
وَحَسْبُكَ فِي سَبَّحَ لَهَا نَهْجَةً حَمْدُكَ فَكُلَّ حَمْدٍ وَاحِدَةً عَلَى أَنَّ بَوْرَانِدَةً وَقَلَّ
حَمْدُكَ عَلَى أَنَّ بَعْدَ وَغَمَّةً - مَحْدُوفٍ أَيْ وَحَمْدُكَ سَبَّحَ ... أَوَّالًا مَعْفَاةً
خَالٍ مَحْدُوفَةٍ مِنْ مَعْنَى حَمْدِهِ

«نظير ما أنت ببقية ذلك محتوي أي والعمه لك»

هَذَا أَحَدُ أَقْوَامٍ فِي لَامَةٍ كَرِيمَةٍ وَهِيَ أَقْوَامُ أَحَدٍ ذَكَرَهُ نَظِيرُ مَسْ (رَه) فِي
مَجْمَعِ لِسَانِي فِي هَذِهِ آيَةٍ مِنْ سُورَةِ هَمْدٍ .

مِنْهَا أَنَّ بَعْلَى سَبَّحَ بِحَمْدِ مَحْمُودٍ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ كَمَا يَقُولُ مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ
رَبِّكَ حَسْبُكَ، وَخَرَجَ بِمَعْمُودٍ عَدَمًا لَهَا نَدَاهُ مُؤَكَّدَةً وَبَعْدَهُ بِتَعْنِي عَشْرَ
خَوَافِ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ .

وَمِنْهَا: أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ مَحْتَوِي عَلَى تَقْرِيرٍ مَا يُقَالُ مَا أَنْتَ بِمَحْتَوِي

بِحَمْدِ اللَّهِ .

ورفع رأسه مضمناً، ويستحث التثنية في ذكر فصاعداً^(١) وأن يكون وتراً، والدعاء أمافه^(٢) وتسوية الظهر، ومد الحنق، وتحسين ووضع اليدين على عتي لركعتين، والنداء - لمي مفرحتين وتكسره قائماً، رفع يديه إلى حذاء شحمتي أدنته، وقول سمع لله بمن حمدته والحمد لله رب العالمين في حالة رفعه مضمناً^(٣)

ومما أن لمي م نعو عنت ربك من كسب العن وسؤة وحكمه سب محوون أي لا يكون محو من نعو عنت هذه سمع.

(١) «فقد غُذ عن الصادق عليه الصلاة والسلام ستون تسجيحه كرى»
راجع الكافي وسهد^(٤)

(٢) «أي أمام الذكر بالنقول وهو: اللهم لك ركعت»
لدعاء المذكور في كافي^(٥) هكذا يهمل من ركعتين وث شحمتين وث آمنت وعنت توكت، وأنت رني، جمع من فني وسمعي وبصري وسفري وشرى وخمي ودمي وفخي وعظمي وعصى وه ألقته قذمتي، غير مستكبر ولا مستكبر ولا مستكبر.

(٣) «ومعنى سمعها أصحاب بصمت، ومن ثم عذاه باللام»
تعريض النرج (ره) لأمرين أحدهما وجه تعدد سمع ولا مع أن هذه اللفظة متعدية بنفسها.

ثاني أن هذه خمسة حسنة إذا أتتها أربعاً لإشياء أي الدعاء فمعنى سمع لله بمن حمدته استحباب، لا أن يكون خمسة المذكورة، حد رأب شاء ولمدح له دع.

(١) ج ١ ص ٣٢٩ باب أدنى ما يجزي من السجح ح ٢.

(٢) ج ٢ ص ٢٩٩ - ١٥ - ٦١

(٣) ج ٣ ص ٣١٩ باب الركوع وما يقال فيه.... ح ١

ويكره أن يركع ويداه تحت ثيابه^(١)

«كفي عذابه بال في قوله تعالى لا تسمعون إلى الملاء الأعلى لقاضيه معنى يصعوب»
في مجمع بيده في تفسير هذه الآية لكرمه من سورة الصافات^(٢) عند بحث
عن القراءة قرأ أهل الكوفة عن أبي بكر «لا تسمعون» بتشديد السين ولم، والباقون
«لا يسمعون» بالتحفيف، وفي ص ٤٣٨ عند البحث عن معنى الآية أن يكتبوا
يتسمعوا إلى الكتب من الملائكة في السماء، عن بكري، وقيل: إن كلام الملاء لأعلى
أي لكيلا تسمعوا، والملاء لأعلى عبارة عن الملائكة، لأنهم في السماء.

ثم إن الحاجة إلى التخصيص على قراءة التحفيف، وأما على قراءة تشديد
فلا حاجة إلى ذلك، لأن قوة تعين «لا تسمعون» بالتشديد من باب التعليل بتعدي
نفسه تارة ور من أخرى على ما صرح به في كتب اللغة

«وهو خير معناه الدعاء، لأناء على الحامد»

لقد ظهر أن لمراد من الحامد في العبارة هو الله تعالى، فإن الحامد من أسماء
تعالى على ما جاء في دعاء خوشن بكبير رقم ٣٢، وعلى تقدير أن يراد بالحامد الذي
بحمد الله تعالى يكون أشبه له على تقدير الإخبار باعتباره أن الحامد بدرجة من المقام
يسمع الله تعالى حمده.

(١) «مثل يكونان بارتش، أو كُتْمَن، سه المصنف في الذكرى إلى الأصحاب»

في الذكرى^(٣): الخامس — من المكروهات — الركوع ويداه تحت ثيابه، من
تكوين بارتش، أو كُتْمَن، قاله لأصعاب، وقال أبو الصلاح يكره إدخال يدي
في الكُتْمَن أو تحت الثياب وأطلق.

(١) ج ٧ و ٨ ص ٤٣٦

(٢) ص ١٩٨ من ١٨.

ثُمَّ تَحِبُّ لِسُجُودِ^(١) عَلَى الْأَعْصَاءِ لِسَبْعِهِ^(٢) قَائِلًا فِيهِمَا: سَجْدٌ
رَتَى الْأَعْيَى وَبِحَمْدِهِ، مَطْمَئِنًّا، ثُمَّ رَفَعَ رُؤُسَهُ^(٣) مَضْمُونًا، وَيَسْتَحْتِ احْتِمَاءً
عَقِيبَ الثَّانِيَةِ^(٤)

الكلام في السجود

(١) السجود لغة الخضوع، وشرعاً خضوع عصوص

(٢) «وبكى من كلِّ ما مستاه حتى الخشعة على الأقوى»
ضمير محروور بكسمة (من) مفرد مؤنث رجع إلى الأعصاء السبعة، و قدس
لأقوى قول الصدوق (ره) في المعنى^(١) والمفيع^(٢). بأن ما يسجد عليه لا يكون أقل من
لدرهم.

(٣) «عقب يصير جالساً، لا مطلق رفعه»
انطاهر أنه يشكل على المصنف (ره) من حاجة أنه يستد من ظاهر كلامه
كفاية مطلق الرفع.

«وهي المستاه بخشعة الاستراحة استحياءاً مؤكّداً، بل قبل بوجوبها»
انقائل بوجوب جلسة الاستراحة هولسند المربصى (ره)، في ماصردت^٣
انقعه الأخرى واحدة، هذ صحيح، وعدنا أن خبوس وحب. وهذ لقول منه عنه
لعلامة (ره) في اندكرة^(١) واشرح (ره) في روض الحدرد^(٢).

(١) ج ١ ص ٢٠٥ باب ٤٥ ج ١٥

(٢) ص ٧ ص ٢٩.

(٣) ص ٢٣٤ مسألة ٨٨.

(٤) ج ١ ص ١٢٢ ص ١٧.

(٥) ص ٢٧٧ ص ١٩.

ولزيادة على الذكر الواجب والدعاء^(١)، وتكسرات الأربع، ولتحوية
مرحل^(٢)

(١) «أمام الذكر: اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ..... إلى آخره»

في الحكي^١ ونهيب^٢، عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا سجدت
فكبر وقم، فبها أنت سجدت وبها أممت، وذلك أسمى وعيدك موثقتي،
سجد وجهي لذي حمسه وشق سمعه وبصره، وأحمد بذكره العليل، تارك الله
أحسن ما خلق، ته قل «سجدت ربي (على وحده)».

(٢) «بل مطلق الذكر».

إشكنا على مصنف (ره) بأن معبره ذكر أو من لتعريف مرحل، لعدم
خصص لاستحداث مع، بل يشمل غيره من نفسى معبر،
ويرد عن الشيخ (هـ) ما أورده على مصنف (ره) حيث ورد وكلاهما
مستحب للرجل دون المرأة.

«ما روي أن عبثاً عنه الصلاة والسلام كان إذا سجد تحوَّى كما تحوَّى العير الصامر،
بمعنى بركه»

هكذا في الحكي^٣ ونهيب^٤ ويوسن^٥ وخدق^٦، وفي عقبه^(٧)
وسهية^٨ وسهية^٩ : ويكون سجودك كما يحوَّى العير الصامر عند بركه.

(١) ج ٣ ص ٣٢١ باب السجود والتهليل والدعاء..... ح ١.

(٢) ج ٢ ص ١٩٠ ح ٦٣.

(٣) ج ٣ ص ٣٢١ باب السجود والتهليل..... ح ٢.

(٤) ج ٢ ص ١٩٠ ح ٦٤.

(٥) ج ٤ ص ١٢٢ الثاني ص ٩٥٣ باب ٣ من أبواب السجود ح ١.

(٦) ج ٨ ص ٢٩٢ ص ١٤.

(٧) ج ٥ ص ٢٥٢ ح ٤٥ ص ١٥.

(٨) ص ٨٢ ح ٣.

(٩) ج ١ ص ٢٨٩ قبل مطروحين بالآخر.

«وسقني هذا بحويه، لأنه إلقاء الحوى بين الأعصاء»

الحوى تصح الحاء و هو وقد سرقى كتب المعه. سحنو خوف من المعه.
و مراد منه في المقام إلقاء المضى بش الأعصاء.

«بل سبق في خوف ركنتها».

الهيوي نصه الهاء و كسر الهمزة و بتدوير الهاء عنى السقوط.

في مكّي^١ عن زرارة قال إذا قننت مرأتى في صلاة جمعت بين
قدميها. ... بعد حلت معنى ألتها ليس كما يقعد الرجل، وإد محدث بمحود
بدأت بالمحود بركنن قبل يدين . .

وفي التهذيب^٢ عن زرارة قال إذا قننت مرأة صلاة جمعت بين
قدميها. بعد خللت فعل ألتيتها كما يقعد الرجل

وفي الذكرى^٣ عن المصنف (ره) لرواية متعلّمة عن مكسي (ره) أنه قال
وهذه رواية موقوفة على زرارة لكن غفل الأصحاب عيب، وفي تهذيب فعل ألتيتها
كما يقعد الرجل بخلاف معناه (ليس) وهو سهو من الساجس، لأن رواية موقوفة عن
الكاكي مكسي، ونعطة (ليس) موحودة فيه، ومضى هذا الهوي لتصانيف كسبية
لشيخ وغيرها الخ.

«وتفتش ذرائعها حالته، لأنه أستر»

هكذا في بعض النسخ، وفي بعضها الآخر (على حالته) ولأول المحود

(١) ج ٣ ص ٣٣٥ باب له و نحو في صلاة ج ٢

(٢) ج ٢ ص ٩٤ و ٩٥ ج ١١٨

(٣) ص ٢١ س ٤ في نسخة سادسة

ولتورك من السجدة^(١) ثم يحب تشهد عقب ثابته^(٢) وكذا آخر الصلاة، وهو أشهد أن لا إله إلا الله وخذته لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم صل على محمد وآل محمد^(٣)

«وفي الذكرى سقاها غوبه كما ذكرناه»

راجع الذكرى ص ٢٠٢ س ٩.

(١) «أما لأثنى مرفوع ركنها، وضع باطن كفنها على فخذتها....»

بدل عن خكم المذكور في الأثنى - مصنف في ما تقدم من كتابي وتهذيب - أحاديث أخرى يذهب^(١) إليها، ومضمون هذه الأحاديث أني الأصحاب حيث هم في مستحب تشهد امرأة يستحب أن يضع المرأة فخذها. ولكن عدة خواهر^(٢) هكذا أم امرأة فلا يستحب لها لتورك كمن يضع يده على واحد من المعروف في الفتوى حتى حكى في نسخة^(٣) لإجماع عليه أن حبوسه على التشهد مع صم فخذتها، ورفع ركنها وساقها على الأرض، ووضع قدمها على الأرض الخ.

الكلام في التشهد

(٢) «أثنى بتمامها المقام من السجدة الثانية»

ختلف في أن تمامة الركعة اشادة ببقاء من السجدة ثابته أو تمامة ذكرها، ولهذا لبحث ثمرة مهمته في الشك في عدد بعض الركعات من صلوات الرباعية.

(٣) «ويمكن أن يريد اعصاره فيه، لدلالة النص الصحيح عنه»

(١) ج ٢ ص ٩٤ باب ٨ ح ١١٩ و ١٢٠ و ١٢١.

(٢) ج ١ ص ١٨٢ س ٣

(٣) ص ٤٩٧ قبل سطر بالآخر.

حسب مقتضى قدره، ويستحب التوكُّل حاشه، وزيادة في شيء ثم بحسب التسليم^(١)

راجع التهذيب^(١) والامتصار^(٢).

«وفي السان تردّد في وجوب ما حذفه، ثم اُحار وجوبه عسراً»
أطّر البيان ص ٩٢ س ١٢.

الكلام في التسليم

(١) «على أحوال القولين عنده وأحوالهما عنده»

وجوب التسليم قول السند لم يصرّ (ره) في - صريحت^٣، ومقابل لأحوال
قول لم يصرّ (ره) في لم يصرّ^١ وأُشبع (ره) في التهذيب^٢ ولا يصرّ^٣ والخلاف^٤
وساية^٥ وابن دريس (ره) في الرائز^٦ ولعلامة (ره) في تحرير^٧ أو محتسب^٨
بعدم الوجوب.

(١) ج ٢ ص ١٠١ باب ٨ ج ١٤٧.

(٢) ج ١ ص ٣٤٢ - ١٩٥ ج ٦.

(٣) ص ٢٣١ مسألة ٨٢ قبل مطرزين بالآخر وص ٢٣٢ س ٢٠.

(٤) ص ٢٣ س ١.

(٥) ج ٢ ص ٣٢٠ باب ١٥ بعد ج ١٦٢.

(٦) ج ١ ص ٣٤٦ باب ١٩٨ بعد ج ٢.

(٧) ج ١ ص ١٢١ مسألة ١٣٤.

(٨) ص ٨٩ س ٩.

(٩) ص ٤٨ س ٣٢ وص ٥١ س ٤.

(١٠) ج ١ ص ٤١ - ٢٦.

(١١) ج ١ ص ٩١ س ١٢.

و به عذر من السلام عليكم وعلى عدد الله الصالحين والسلام عليكم
ورحمه من وبركاته، وبأنهم بدأوا هو الواحد واستحب الآخر^(١)

(١) الأقوال في سبع على ما في ذكر من سنة

لأول: ندبة التسليم بكتلتا صيغته.

الثاني: وجوب التسليم بكتلتا صيغته عينا.

الثالث: وجوب السلام عليكم عينا.

الرابع: وجوب السلام عليكم عينا.

الخامس: وجوبها تغييرا بمعنى أنه يتخير بين الاتيان بالسلام عليها والاتيان

بالسلام عليكم، وبأيها بدأ المستحب الآخر.

سادس: وجوب سلام عليكم أو لم يأت بحسبها. وهو قول شيع وأشع منه

وجوب جدي صغشت أو لم ي.

«أما العبارة الأولى ففي الاحراء ٢ واخروج ٢ من الصلاة دلت الأحاديث الكثيرة»

رجع الكافي^١ والتهذيب^٢ ولاستنبصار^٣.

«وفي بعض الأحاديث عدم الأول مع التسليم استحب واخروج الثاني»

في التهذيب^٤ ما يدل على تقديم الأول مع التسليم لمستحب من دون دلالة

على خروج شيء، وفي جرد^٥ في خبر رواية. ثم تسلم وعلى هذا تدل الرواية

على عدم الأول مع تسليم المستحب واخروج شيء.

(١) من ٨ ص ١٣

(٢) ج ٣ ص ٣٣٧ باب التشهد في الركعتين لأويس ج ٦

(٣) ج ٢ ص ٣١٦ باب ١٥ ج ١٤٨ و ١٤٩.

(٤) ج ١ ص ٣٤٧ باب ١٩٩ ج ٥.

(٥) ج ٢ ص ٩٩ باب ٨ ج ١٤١.

(٦) ج ٤ من المجلد الثاني ص ٩٨٩ باب ٣ من أبواب التشهد ج ٢.

«وعليه المصنّف في الذكرى والبيان»

راجع الذكرى ص ٢٠٨ والبيان ص ٩٤.

«وأما خغل الثاني مسحتاً كلف كان كم احماره مصف ها....»
وهذا المصنف حذره اعفص (ره) في الترمذ وسعتر^١ وعلامة (ره) في
تحرير^٢ وتذكره^٣.

«وفي الذكرى نقل وجوب الصعثن عبراً عن بعض المأخرين»
انظر الذكرى ص ٢٠٨ س ٢٠ في خمس الأقوال.

«ثم قال. إن الاحتياط للدين الا بيان بالصعثن»
عادة الذكرى بعد من سادس الأقوال هكذا: وبعد هذا كنه ولاحتياط
للدين لانسان بالصعثن حملاً بين الفوج، وليس ذلك بدوح في الصلاة بوجه من
الوجوه. وينوي وجوبها، رداً للسلام عينا وعن عدد من الصالحين، لان عكس، فإنه
م يأت به حر منقول ولا مصنف مشهور، سوى م في بعض كتب تحقق، ويعتقد بدت
السلام علينا وجوب صيغة الأخرى.

وفي الجواهر^(٤) نقل هذه بعدة من الذكرى بتعريف م حيث عثر بدت (وينوي
وجوبها) (وينوي خروجها).

ثم إن اعتبار قصد الخروج عن الصلاة بالأول أو ثمة أو كنهها متى على

(١) ص ٧٠ قبل سطر بالآخر.

(٢) ص ١٩٠ س ١٧

(٣) ج ١ ص ٤١ س ٢٦

(٤) ج ١ ص ١٢٧ س ١٢.

(٥) ج ١٠ ص ٣٢٤ س ٤.

القول «عبار قصد ابوجه» وهو مجموع خصوصاً في الأحرار، فالحق عدم اعتبارة خروج ما نسب، وهو قول العلامة (ره) في التذكرة «ولسحرير» ونسب «وصاحب جوهر (ره) فيه».

وستعدد من الشارح (ره) أن قصة مدنة اسلام عيب لا يجمع قصد خروج به، والوجه في ذلك أن العيب مقصد الخروج به لا بد وأن يكون وحياً، به يمكن القول بعدم المناقاة.

«والأقوى الإحصاء في الخروج بكل واحد منها، والمشهور في الأحرار تقدم اسلام عسا الخ مع التسليم لمسحوب إلا أنه ليس احصاءاً كما ذكره في التذكرة»

قوله (كما ذكره في تذكرة) أي أنه (ره) في تذكرة حقل مخرج شي على ما أسنده إليه شارح (ره) في هذا الكتاب حيث هو وفي بعض الأخبار بتدريج الأول مع تسليم لستحبه وخروج شي وعنه مصنف في تذكرة - وهذه السيرة تقدم مطلقاً للواقع على تقدير أن يكون معنى قول المصنف (ره) في تذكرة (ويعتقد بذلك سلام عيبه ووجوب صيغة الأخرى) أن يعتقد بمصنّى الخ، وأما خبر بأن هذا معنى لا يناسب ما تقدمه عن تذكرة من قوله (أنه ينوي وجوبه) وعليه، فلا يعد أن يكون الصمبر المستتر في قوله (ويعتقد) راجعاً إلى المحقق (ره).

ثم إنه على تقدير أن يكون مخرج كذا الصبيحتين لا يكون ما ذكره شارح (ره) أيضاً مطابقاً للاحتياط، لأنه جعل مخرج إحدى الصبيحتين، أما الأولى أو الثانية، فيما حقل المصنف (ره) لمخرج في تذكرة كذا الصبيحتين.

(١) ج ١ ص ١٢٧ من ٢٩

(٢) ج ١ ص ٤١ من ٢٦

(٣) ج ١ ص ٢٩٦ من ٣

(٤) ج ١٠ ص ٣٢٥ من ١٦

وَيَسْتَحْت فِيهِ التَّوَكُّلَ ، وَإِيمَاءَ الْمَعْرُودِ إِلَى الْعِصَةِ ، ثُمَّ يَوْمِيءُ بِمَوْحَرِّ عَشِّيهِ
عَنِ يَمِينِهِ ^(١) وَإِيمَاءَ يَوْمِي بَصْفَحَةٍ وَجْهَهُ يَمِينٌ ^(٢) وَمَأْمُومٌ كَذَلِكَ ^(٣)

(١) «وَأَيْمَاءُ الْبَصَرِ وَالْقَوَى عَلَى كَوْنِهِ إِلَى الْعِصَةِ بِعِبَرِ إِيْمَاءٍ»

رَاجِعُ الْكَافِي ^(١) وَالْإِسْتِْبْهَارُ ^(٢) .

«وَفِي الْمَذْكُورِ ادَّعَى الْإِجْمَاعُ عَلَى بَيِّ الْإِيمَاءِ إِلَى الْعِصَةِ بِالْصَفْعَتَيْنِ»

النَّظَرُ الْمَذْكُورُ ص ٢٠٩ س ١١ .

«وَأَمَّا الثَّانِي فَدَكَرَهُ الشَّيْخُ وَتَبَعَهُ عَلَيْهِ حَمَاعُهُ»

فِي سَهْلِهِ ^(١) ، وَأَشْرَفَتْ بِمَوْحَرِّ عَيْكَ إِلَى عَيْنِكَ . وَفِي التَّحْرِيرِ ^(٢) وَالتَّذَكُّرِ ^(٣)

وَلَمْ يَنْهَى ^(٤) وَفَعُولٌ ، كَلِمَةٌ لُغَوِيَّةٌ تَشْبِيهُ كَمَا فِي الْمَنْ .

(٢) «دَعَى أَنَّهُ يَبْتَدِئُ بِهِ إِلَى الْعِصَةِ ، ثُمَّ يَشِيرُ بِصَافِدِهِ إِلَى الْيَمِينِ»

أَيَّ يَبْتَدِئُ بِالتَّسْمِيَةِ إِلَى الْعِصَةِ ، ثُمَّ يَشِيرُ بِبَاقِي التَّسْمِيَةِ إِلَى الْيَمِينِ .

(٣) «مُقْتَصِرًا عَلَى سَلِيمِهِ وَاحِدَةٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى بَسَارِهِ أَحَدٌ»

هَكَذَا فِي بَعْضِ نَسَخٍ ، وَفِي بَعْضِ نَسَخٍ لِأَخَرٍ (ي) بَدَلُ (عَلَى) وَالصَّحِيحُ

هُوَ الْأَوَّلُ .

(١) ح ٣ ص ٣٣٨ ب ١ شَهِدَ فِي رُكْعَتَيْنِ ح ١

(٢) ح ١ ص ٣٤٧ ب ١٩٩ ح ٥

(٣) ص ٧٢ س الْأَخِيرُ

(٤) ح ١ ص ٤١ قِيلَ مَطْرِبِينَ لِأَخَرٍ

(٥) ح ١ ص ١٢٧ س ١٦

(٦) ح ١ ص ٢٩٧ س ١٦

(٧) ح ١ ص ٣٥ س ١٣

وإن كان على يسهه أحد ستم أخرى مومناً على يسهه^(١) وليقصد بمصطفى
 لاسمه والملائكة وثيقة عنده السلام والمسلمين من الإنس والجن،
 ويقصد لاسمونه به الرد على الإمام د. وستحب السلام المشهور^(٢)

(١) «وجعل لنا نونيه «ره» احفظ كافي في اسحاب السليمان»

لاحظ الفقه^(١).

(٢) «وهو لاسلام عليك اتها النبي ورحمة الله وبركاته....»

اسم هذا اسحو مد كور في الهدب "فرجع.

فصل لرفع في باقي مستحبة هـ، وهي تربعين التكبير^(١) ورفع
التين به كما مر^(٢) مستحق القصة بتصويك التين مجموعة لأصابع،
مبسوطة الإبهامتين^(٣)

(١) «تبيين حروفه وإظهارها إظهاراً شافاً»

قوله (شاف) من شفى يدل حوث شاف أى وضع يده على برحمته

(٢) «ولقد كان يانه في تكبير الإحرام أو في غيره. لأنه أوها»

أى وقد كان من استحيات رفع اليدين في تكبير الإحرام أو من
من استحيات رفع يدين في تكبير ركعة، وجه لأوونه عذابه عن كون تكبير
الإحرام أو التكبير، وهذا يشكك على المصنف (رد) أنه لا يجرى.

«والقول بوجوبه فيه زيادة»

لظاهر أن قوله (هـ) مستدأ وقوله (ردده) خبره، ومعنى أن يكون بوجوب
رفع يدين في التكبير— سواء كان تكبير الإحرام أو تكبير الركعة— رده على مدور
انصر، فيكون هذا بكلام رداً على سيد المرصى (رد) حيث ذهب إلى أن
أنه يجب رفع اليدين في تكبير الصلاة كلها.

(٣) «مبتدأه عند ابتداء الرفع، وبالوضع عند نهائه على أصح الأقوال»

في تذكرى^(١): والأصح أن التكبير يستدأ به في ابتداء الرفع وينتهي عند
نهاية الرفع، لا في حال العزم مرفوعتين، ولا في حال إرساء يديه عليه بعض
الأصابع.

(١) ص ١٤١ من ١٩

(٢) ص ١٧٩ من ٢٢.

واتوجه بـك بـكثير ثلاثاً ودمعوا^(١) وانتش ودمعوا، و واحدة ودمعوا^(٢)

وفي الدروس^(٣) يندى بكثير عند بدء رفع ويسى عند تنهائه، ولا بكير عند وضعه في الأصح، ولا في باب فرس.

(١) «هوله نهم أنت املت الحق لا إلا أنت»
رجع الكافي^(٤) والفقيه^(٥) والتهذيب^(٦).

(٢) «وروى أنه يعمل هذا الدعاء قبل بكير»
أنظر مستدرک الوسائل^(٧).

«ولا يدعو بعد سادسه، وعلمه المصنف في الذكرى مع ما نقله ماها واندروس والعلامة، وفي البيان كما هنا»

لاحظ الذكرى ص ١١٩ س ٣٢ وندروس ص ٣٤ س ٢ والبيان ص ٨١ س ١٠.

«وروي جعلها ولاء من غير دعاء بينها»
رجع لمصنف^(٨) والتهذيب^(٩)

(١) ص ٣٣ قبل سطرين بالآخِر.

(٢) ج ٣ ص ٣١٠ باب افتتاح الصلاة ج ٧

(٣) ج ١ ص ١٩٧ باب ٤٥ ج ٢.

(٤) ج ١ ص ٦٧ باب ٨ ج ١٢

(٥) ج ١ ص ٢١١ باب ٦ من باب بكير (ج ٢ ص ٢)

(٦) ج ١ ص ١٩٩ باب ٤٥ ج ٢ ص ٤٠٣

(٧) ج ٢ ص ٦٧ باب ٨ ج ١١ ص ٢٨٧ باب ١٥ ج ٨.

وَيَتَوَخَّه^(١) بَعْدَ التَّحْرِيمَةِ وَتَرْثُ الْمَصْلَى قَاعِدًا^(٢)

«وَالْإِقْتِصَارُ عَلَى خَمْسٍ»

راجع التهذيب^(١).

«وَالْإِقْتِصَارُ عَلَى خَمْسٍ»

أنظر التهذيب^(٢).

«وَنَلَاثَ»

لاحظ الكافي^(٣) والتهذيب^(٤).

(١) «أَيُّ دَعْوٍ دُعَاءُ تَوَخَّاهُ وَهُوَ وَخَّهْتُ وَجْهِي....»

راجع الكافي^(٥) وألفه^(٦) والتهذيب^(٧).

(٢) «بِأَنَّهُ يَجْلِسُ عَلَى الشَّيْءِ، وَيَنْصِبُ سَاقِيَهُ وَوَرَكَيْتَهُ كَمَا يَجْلِسُ الْمَرْأَةُ مُتَشَهِّدَةً»

في المرأة^(٨) مَنْ يَصَلِّيُ حَالَهُ بِمَحْثَرٍ مِنْ أَحَدِ خَمْسٍ، يَكُونُ سِتْرًا لَهُ أَنْ يَحْسِبَ خَمْسَ الْفَرُصَاءِ، وَهُوَ أَنْ يَرْمِيَ فَحْدِيَهُ وَفِيهِ.

في سَدِّ الْعَرَبِ الْفَرُصَاءَ صَرَّبَ مِنْ مَعْمُودٍ مَذْمُومٍ يَقْصُرُ، وَبَدَّ قُلْتُ فَعَدَّ فُلَانُ الْفَرُصَاءَ فَكَأَنَّكَ فَعَدَّ فَعْمُودًا مَحْصُوصًا وَهُوَ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى أَلْتَتِهِ وَيُلْصِقَ فَحْدِيَهُ

(١) ج ٢ ص ٦٦ باب ٨ ج ٧

(٢) ج ٢ ص ٦٦ باب ٨ ج ٧

(٣) ج ٣ ص ٣١٠ باب ١٠ ج الصلاة ج ٣

(٤) ج ٢ ص ٢٨٧ باب ١٥ ج ٦

(٥) ج ٣ ص ٣١٠ باب افتتاح الصلاة ج ٧

(٦) ج ١ ص ١٩٧ باب ٤٥ ج ٢

(٧) ج ٢ ص ٦٧ باب ٨ ج ١٣

(٨) ص ٢١٨ مسألة ٣١

حال قرأته، وتثنى رخصته حال ركوعه، وتوركه حال تشهده، ولطير قائم، بي مشجده، وركعاً بي من رخصته، وساحداً بي طرف أعمه، ومشهداً إلى جحره (١) ووضع اليدين وثماً على فخذيه جداء رخصته، مصمومة لأصابع، وركعاً على عثني رخصته لأصابع وإيهام مسوطة خضع وساحداً بعد أدنيه، ومشهداً وحساً على فخذيه كهنة لعم ويستحيت بقوب (٢) عفت قراءة الشبهة (٣)

بعبه ويغنى سديه بصمهي على سفته كي تختي دثوب يكون له مكب ثوب.

(١) «كل ذلك مروي إلا الأخير»

راجع الكافي (١).

(٢) «استحباتاً مؤكداً، بل قبل بوجوبه»

في الذكرى ٢ وصدر من أن عفت وجوبه في جحرته ومن دونه وجوبه معلق.

في بعبه ٢٠٣ بقوب سنة واحدة، من مركب معب ١ في كل صلاة فلا صلاة

هـ

(٣) «أعد» جمعه فعبها شوبان: أحدهما: في الأولى قبل الركوع والأخرى في ثلثه بعده»

هد هو لشهور، في الحدائق (١) إن لأقوب في نملة حمة، أحدهم: البوب لشهور، وهو ببوب في لركعة الأولى قبل ركوع وفي ثلثه بعده وثانيه مذهب الصدوق في البعبه ١٠٠ إدريس وهو ببوب واحد في ركعة الثانية عدا مرءه وقبل

(١) ج ٣ ص ٣٣٤ باب القيام والعمود في الصلاة ج ١

(٢) ص ١٨٣ ص ٢٢.

(٣) ج ١ ص ٢٠٧ باب ٤٥ ج ١٧ ص ١١.

(٤) ج ٨ ص ٣٧٤ ص ١٥.

بالمرسوم، وأقصاه كلمات المرح، وأقله سجد لله ثلاثاً أو خمساً
ويبع بمأموم إمامه، وليدع منه وهي أخوات الصلاة لديه ودياه من
لماح^(١)

الركوع وث شها' مذهب الشيخ الفدوس حسد ومن تعيها وهو قنوب واحد في
لركعة الأولى من ركوع ج

«وقيل يجوز فعل الصواب مطلقاً قبل الركوع وسعد»

هذا القول ظاهر المحقق (ره) في المعتبر^(٢).

«وهو حسن للخبر»

راجع لهدب^(٣) ولا سيما^(٤).

«وجمله على التقية ضعيف»

لحسن على اتقته من الشيخ (ره) في التهذيب ولا سيما^(٥) بعد خبر.

«لأن العامة لا يقولون بالتحجير»

من بعضهم كما ثبت وأي حصة على ما في تذكرة^(٦) — قنن بأن محته قبل
الركوع، وبعضهم كما ثبت قنن بأن محته بعد الركوع.

(١) «وامراد به هنا مطلق الخائر وهو غير الحرام»

أي ليس المراد من كونه اسبح في المنع هو لظاهرها أي خصوص

(١) من ١٩٢ من ١٦.

(٢) ج ٢ من ١٢ ص ٨٠ ج ١١

(٣) ج ١ من ٣٤١ ص ١٩٤ ج ١٤

(٤) ج ١ من ١٢٨ من ٣٠ و ٣٢.

وسئل لورéal المحرم^(١) والتعقيب وأفضله التكبير ثلاثاً، ثم لتهلل، ثم مسح الزهرء عيها لسلام^(٢) وكفتها أن يكبر أربعاً وثلاثين مرة ويحمد ثلاثاً وثلاثين وتسح ثلاثاً وثلاثين، ثم ادعاء بعده، ثم سجدتا الشكر ويعقر بينهما^(٣)

متساوي الصوفين.

(١) سؤال المحرم كالدعاء على مؤمن ظلماً.

«أما حامل عريه في عذره وجهان أحودها العدم، صرح به في الذكرى»
ما وجدت هـ نصريح في هـ، بحث من الذكرى

(٢) في لذكره: «وَيُسَبِّحُ التَّسْبِيحَ بِهَا» (ج) لأنها السب في شريعه

«بل روي أنها أفضل من ألف ركعة لا تسح عفتها»
راجع الكافي^(٢) والتهذيب^(٣).

(٣) في الحديث: «في أعتده الساعة» الطهر من كلام لأصحاب وكذ من الأحبار أن سجد شكر اسدوب إنه يتأذى بالثرة لواحدة وإن كان التعدد بأفضل
سبعين حديثين بين اسجدتين أفضل، وإن كثيراً من الأحبار^(٤) إنما اشتمل على سجدة واحدة، وجلة منها دللت على التعدد.

(١) ح ١ ص ١٢٩ من ٢٩.

(٢) ح ٣ ص ٣٤٣ رب تعقيب بعد صلاة ونداء ح ١٥

(٣) ح ٢ ص ١٥ رب ٨ ح ١٦٧

(٤) ح ٨ ص ٣٥١.

(٥) في الكافي ح ٣ ص ٣٢٤ و ٣٢٥ و ٣٢٩ باب السجود والسيح ح ١٤ و ١٧ و ١٩

والتعقيب ح ١ ص ٢١٧ و ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ باب ٤٧ ح ١ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٢ و ١٣

والتعقيب ح ٢ ص ١٩ و ١١ و ١١٢ و ١١٣ رب ٨ ح ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ و

١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩

وفي الخواهر^(١) قلت الذي عكس محصله ملاحظه النصوص الاتحاد أو
اتحاد بواسطة التعمر، وهو عدم استثناء الرفع منه يطبق عنه سحده واحدة
وفي الخواهر^(٢) أيضاً وأمراد تشعير الوضع على لعمر وهو المتر ..
وظاهر أكثر النصوص كون محل التعمر حدثن.... لكن في الذكرى^(٣) وغيره ممن
تأخر عنها الحيش عتراً سها وبين حدثن في بعض ومقتضراً عنها في آخر

«وعدده الأيمن منها ثم الأيسر»

لضمير المجرور في قوله (منها) راجع إلى الحيش واخذ.

• • •

(١) ج ١٠ ص ٢٣٩ قبل سطر يا لآخر.

(٢) ج ١٠ ص ٢٤١ قبل سطر الأح.

(٣) ص ٢١٣ س ١٦

عن شيخه ابن عسرة، وانظر أنه محقق الأردبيلي.

وبعد مثل محقق (ره) في اعتبار كراهة من جهة يردده في موضع من المعتد على (جمع) بني دَعُوهُ بتدريج اثلاثة على قدرها وانظر صلاة هـ بقوله «وَلَيْسَ أَحَقُّ مِنْ دَعُوهِ تَقَرُّبٌ وَلَا قَرَىٰ أَقْبَىٰ مِنْهُ يَشْتَرِعُهَا وَلَا يُؤْتَىٰ لِمَنْعٍ مِنْ الْبَطْقِ بِهَا».

«لَا لِأَنَّ قَصْدَ ادِّعَاءِهَا بِوَجوب استعمال اشترك في قضيته على تقدير قصد ادِّعَاءِ بِالْقُرْآنِ وَعَدَمُ فائِدَةُ التَّأْمِينِ...»
في العبارة احتمالات:

أحدها: أَنَّ يَكُونُ عَصَمِي قَوْه (هـ) راجعاً إلى كسبه - أمين، وهذا لاحتمال لعلّه أوفق بعبارة الأصحاح ورجع عبر "وذكرى" و"خداق" والخواهر "و".

ثانيها: أَنَّ يَكُونُ عَصَمِي قَوْه (هـ) راجعاً إلى ما خذله أن يكون مركزه راجعاً في قصد لدعاء بالقرآن وعدم قصده هو سورة مدنية لا كلمة تأمين، وهذا لاحتمال لعلّه أوفق بعبارة الشرح (ره) خصوصاً قَوْه (ولا شتمه) على طلب الاستحسان ما يدعو به أعم من خاص (فإن هذا ظاهر في أَنَّ مركزه راجع في قصد دعاء وعدمه هو سورة المدنية بتعريب أنه لا يبره عدم فائده لتأمين مع بدء الأول في قصد لدعاء ما يتخذ، لأنَّ كلمة آمين مشتقة على طلب الاستحسان ككلمة دعوى في الأمر بسبق وبدعوه في سرقس لاحق، لأنَّ بعبارة بَن قَوْه (ولا شتمه) على صلب

(١) ص ١٧٨ من الآخر

(٢) ص ١٧٧.

(٣) ص ١٩٣ و ١٩٤.

(٤) ج ٨ ص ١٩٦ - ٢٠٢.

(٥) ج ١٠ ص ٢ - ١١.

لاستحبابه ..) ناظرين أنَّ كلمة آمين خصوص ادعاء وطبقت لاستحبابه من دون أن تكون قرآناً فلا يلزم محذور عدم وثقة بتأمين ولا محذور استعمال مشترك في معيسته. ونسب محذور تنعاء القرآن مع قصد تنعاء دون القرآن وقد ورد عن سيئ (ص) إنها هي - أي الصلاة - التسبيح وتكبير وقراءة القرآن، وإنها هي للحضر، وليس تأمين على هذا أحدها، وهذا المحذور قد يجاب عنه بجمع يحضر.

وقد جرد على الاحتساب لأوّل بآية كيف يمكن قصد القرآن بكلمة آمين مع أنها ليست من القرآن قطاً.

وحجّاب عن هذا لإيراد أن معنى يختلف في أن كلمة آمين بعد حمد هل هي من القرآن أم لا؟ فذهب بعض إلى أنها بعد سورة الفاتحة قرآن، وبعض آخر إلى أنها دعاء. وتحرّون إلى أنها ليست قرآن ولا دعاء، بل هي اسم لدعاء ولاسم غير مستثنى، فعلى دعاء أن كلمة آمين من القرآن لا يبقى من قصد لدعاء وقصد القرآن، فإنّ الشيء الواحد يمكن أن يكون دعاء وقرآن، فلا إشكال من هذه الجهة، ولكنّ نحو أن كلمة آمين من كلام لا دمعن وهو مهتبه عنه في الصلاة، ومن هذا يمكن بقوة بطلان الصلاة بقوله (بها استحب) أيضاً كما يؤدّ عن الناصب (رهم).

«لأنّ قصد الدعاء بالمترّل فيه قرآنًا لا نافية»

الصغير في قوله (منه) راجع إلى الدعاء والصغير لمصوب في قوله (لا ينافيه) راجع إلى القرآن فالمعنى لأنّ قصد دعاء بعد ثبوت من الدعاء بمصوب القرآن لا ينافي - ذلك الفصل - القرآن.

«ولا يوجب الاشتراك لا اتحاد المعنى»

وجه اتحاد المعنى أنّ شيء الواحد دعاء وقرآن، ولا يوجب قصد واحد اتعذّ حتى يراه استعمال مشترك في المعنى.

لأعضاء غير المحبة من أهلها وحديث خارجة عن حفصة السجود كمال لإحلالها
إحلالاً بالواجب لإحلالاً بالركن.

«كأنه إن رادها مؤكده سانه الأسده الحكة عنها خفها»

هذا أحد المواضع، قوله (الأسده للأسده) أي علة التاكيد، وقد تصحح به
الأسده للحكة عن سته ويدعى بطلان الصلاة برأيه سته كغيره.

«وهي مع التكبير فيها لوتش للمحافظ الحاجة إليه»

هذا هو الموضع الثاني من موارد التحنف

«أو سلم على بعض وشرع في صلاة أخرى قبل فعل المأى مطلقاً»
هذا هو مورد الثالث من موارد التحنف، في الذكرى ' وكذا يوقف من
صلاته، ثم ذكر وقد شرع في الأخرى ولما يأتى بسفي، وبث لمروئي العدول وبث وقعت
تكسرة الإحرام

أقول، إن كان الذكر بعد ستة وقبل تكسره لإحرام بعد ريثت ستة وإن كان
بعد تكسرة لإحرام بعد ريثت ستة وتكسره الإحرام.

«واقبام إن جعلناه مطلقاً ركناً»

هذا هو مورد رابع من موارد التحنف، وإثبات (بث جمعه مطلقاً ركناً) ل
سبأني من أحكامناش آخرين. أحدهم: أن يكون للركن من القيام ما اتصل بالركوع
أيها: أن يكون ركن من أقسام ما اشتمل على ركني كالترجمة

«والركوع فيما لو سق به المأموم، فاقه سهواً، ثم عاد إلى المصاحف»

هذا هو المورد الخامس من موارد التحلف.

«والسجود في موارد واحدة إن جعل الركن مقاه»

هذا هو المورد السادس من موارد التحلف.

«وريادة حيلة الأركان غير البتة والتحريمه فيما إذا زاد ركعة آخر الصلاة»

هذا هو المورد السابع من موارد التحلف، وإن الصلاة صحيحة حسب على أحد

المعنيين وإن اشتملت على زيادة لأركان غير البتة والتحريمه، في التحرير : أورد

ركعة عمداً وثم بعد، وبورك سهواً وإن لم يكن حسن في آخر الصلاة بقدر لتشهد أعاد

قولاً واحداً وإن كان قد خسر بقدره وبوجه حدي عنه الإعداد.

«واعلم أن الحكم مركبة البتة هو أحد الأقوال وإن كان النقص يقتضي كونها بالشرط

أشبه»

في المذكرة " وفي كون شيء من الأركان أو شروطه حتماً من حيث شيء

يتعلق به صلاة فتكون حرجية عليه، وإلا شتمت بنفسه، ومن إمكان تعاقبها - ثم

الأركان وهي من الصلاة.

«وأما القام فهو ركس في الجملة إجماعاً على ما عليه العلامة (ره)»

في المنتهى^(٣): مسألة القام واجب وركس مع لعدرة عليه ذهب إليه كل علماء

الاسلام

(١) ج ١ ص ٤٩ من ٩ مبحث ح

(٢) ج ١ ص ١٣٤ من ١٥.

(٣) ج ١ ص ٢٦٤ من الآخ.

«وإن شاء الله لا يمكن الفتح في ركعته»

وقد ادعى في حديثه دلالة خبر المذكور في تعقيب^١ والحذر الآخر المذكور في كتابي^٢ على ركنيه لعدم قدره هرههش بخبرين الركعة:

«لأن رناده ونقصانه لا يطلان إلا مع افرانه بالركوع»

وأما مع عدم لاقتراح بالركوع فلا ينص الصلاة بركعته مثل ما إذا قام في موضع خيوس بركع ولا ينقصانه مثل ما إذا نسي الركعة أو أضعفها أو خس في موضع القيام.

«وحسبنا فاركس منه إنما ما اتصل بالركوع ويكون ساد الإبطان إليه بسبب كونه أحد المعرفين له»

فرب على اشرح معروف بالحكمة، لا على عقننه، فلا ينص اجتماعه، ومع ذلك قد ينص الإحلال بعدم اتصال بالركوع من دون الإحلال بالركوع في إذا لم يركع مرة وذكره من أن يدخل في سجود فركعته، في حد الركوع ثم سجدة، فإنه لم يأت بعدم الاتصال بالركوع بل في الركوع، فرب على ثمة منه بعد ركوعاً.

«أو يعمل ركعة كلف انتهى وفي موضع لا يطل رناده ونقصانه تكون مستثنى كعبه»

قوله (كعبه) أي كعب لعدم نحو الركوع — مثلاً — فإنه لا يشك في ركعته — على ما سطره به لشيخه (ره) — ومع ذلك استأصوا موضع منه كما يوسق المأموم إمامه سهواً بالركوع ثم يشبه أنه يركع بعد، فإنه يعود ويركع معه — على ما عرفت —.

(١) ج ٨ ص ٦ س ٣

(٢) ج ١ ص ١٩٦ ب ٤٥ ج ٢

(٣) ج ٣ ص ٣٢٠ باب الركوع وما يقال فيه ج ٤

وكذا الحديث (١)

«وَأَمَّا الرُّكُوعُ فَلَا إِشْكَالَ فِي رُكْبَتِهِ ، وَتَحَقَّقَ تَالِخُوعُهُ إِذَا حُدَّه ، وَمَارَادُ عَلَيْهِ مِنَ الطَّمَأْنِينَةِ وَالذِّكْرِ وَالرُّفْعِ مِنْهُ وَاجِبٌ وَفِيهِ حَتٌّ»

لأنَّ مرده (ره) من لبحث ما حتمه بعض المحققين من أنَّه لا دليل على بطلان الصلاة بمرودة لاجء، بل حتى حدُّ ركوع مقصوداً خصوصاً إذا لم يشتمل على رفع لرأس منه، فإنه من الممكن أن يكون رفع الرأس دخلاً في حصته، وقد ذهب لكسبي (ره) في الكافي^١ وس دريس (ره) في سرر^٢ ونس عن السند الرضوي (ره) وعنه - عن ما شتم في بعض - مع في باب أحكام الخلل في الصلاة - أنَّ لشائاً في الركوع إذا ذكر فعله بعد شدِّ راسه نفسه وصحَّت صلاته

وهيها احتمالات أخر ساوى ما ذكره من الاحتمال في عدم شاهد واضح عليها.

(١) «وَلَا فَرْقَ فِي بَطْلَانِ الصَّلَاةِ بَيْنَ وَقُوعِهِ عَمْدًا وَسَهْوًا عَلَى أَشْهُرِ الصُّلُوسِ»
وهو قول الشيخ (ره) في خلاف^٣ بين رهب في نهاية^٤ من أنَّه إن أخذت في صلاة حدث بفحص الطهارة شيئاً وجب عليه تطهارة واستاء على ما انتهى إليه من الصلاة ما لم يسدر بقية، وهو قول الصدوق (ره) في نفسه^٥، وهو المصنف (ره) في المفصلة^٦ ولو أنْ شتم دخل في الصلاة فحدث ما ببعض بوضوء من غير تعمد وخذ الماء كان عليه أنْ يتصهّر الماء ويبقى على ما مضى من صلاته ما لم يحرف عن القبلة إلى استدبارها أو يركعه عمداً عما ليس من صلاة

(١) ج ٣ ص ٣٦٠ من ٢٠ باب من سنن أبي عبد الله ص ٩

(٢) ص ٥٣ من ٢٣.

(٣) ج ١ ص ١٣٤ مسألة ١٥٧

(٤) ص ٤٨ من ١٥.

(٥) ج ١ ص ٢٣٣ باب ٤٩ حد ج ١٧ ص ٩

(٦) ص ٨ من ١٨.

ويحرم قطعها خنار^(١) ويجوز قتل الحة^(٢) وعذ ركعاب باحصى، والتسم،
ويكره الالتفات يميناً وشمالاً^(٣)

هذا كله على تقدير أن يكون الحدث قبل لشهد، وأما إذا كان بعد شهد
وقبل تسم فعلى القول بعدم وجوب التسم لاتمحص الصلاة بالحدث قولاً وهداً،
ولهذا فإن الصدوق (ره) في الممة^١ وإن رفعت رأسك من السجدة الثانية في الركعة
لركعة وأحدثت فإن كنت قلت الشهدتس فقد قصت صلاتك، وإن لم تكن قلت
دنت فقد قصت صلاتك فتوضأ ثم عد إلى محسك وشهد

(١) «واحتذر بالاحسار عن قطعها لضرورة كقص عريم وحفظ نفس محترمة من تلب أو
ضرب أو قتل حية»

يذكر عن حور قطع الصلاة هذه لأمر بعض لأخباري بكافي^(٢) وانقيه^(٣)
ولهديث^٤.

(٢) «والعرب في أثناء الصلاة من غير إبطال.... للأذن فيه نصاً»

رجع لكافي^(١) وانقيه^(٢) ولهديث^٣ نعم النص.

(٣) «ففي الخبر أنه لا صلاة للمتعب»

فرب من هذا الخبر مضموناً خبر المذكور في كافي^(١) والاستبصار^٢.

(١) ج ١ ص ٢٣٣ باب ٤٩ بعد ج ٤٧ ص ٧

(٢) ج ٣ ص ٣٦٧ باب الحصى يمرض له شيء من المواقح ٥

(٣) ج ١ ص ٢٤١ و ٢٤٢ باب ٥٢ ج ٥ و ٧

(٤) ج ٣ ص ٣٣١ باب ١٥ ج ١٧

(٥) ج ٣ ص ٣٦٧ باب الصلبي يمرض له شيء من المواقح ١

(٦) ج ١ ص ٢٤١ باب ٥٢ ج ١ و ٦

(٧) ج ٢ ص ٣٣٠ و ٣٣١ باب ١٥ ج ١٤ و ٢٢٠

(٨) ج ٣ ص ٣٦٥ و ٣٦٦ باب ما يقطع الصلاة من الصلح ج ١٠ و ١٢

(٩) ج ١ ص ٤١٥ باب ٢٤٤ ج ٢ و ٥

والتشاؤب^(١) والتمطى^(٢)

«وخل على بقي الكمال»

وعمك الحمن أيضاً على الامعات أريد من الحمن والدر.

«وي حير آخرعه صلتى الله عليه وآله وسلم أما بحاف....»
أنظر بحار^(٣)

«وعدم بكرمه بالكمالات القلبي»

لظاهر أن العبارة بالنحو الذي ذكرناه.

(١) في البحار^(٢) : توصيح. قل في لهابة فيه تشاؤب من الشيطان. التشاؤب معروف وهو مصدر تشاءت والاسم تشواء، وإثما جمعه من الشيطان كرهة له. لأنه لما يكون مع ثقل البدن وأملانه وسترجه وميله إلى بكس وانوم، وأصافه من الشيطان لأنه ادعي بدعوائى إعطاء لمن شهواتها. وأرد به تحدير من السب الذي يتولد منه وهو التمتع في المظعم واشبع فيحصل من اطاعات وكس من الخيرات.

وفي الخواهر^(٣) : ثم من المعلوم إرادة الاحساري من تشاؤب كى تتعلق به بكراهة، ودعوى أنه ليس بآصطر ربألاش هذنها، بل لوجدان شهد بخلافها.

(٢) «فقن الصادق عليه الصلاة والسلام أنها من الشيطان»
راجع الوسائل^(٤).

(١) ح ٨١ ص ٢٥٩ من الآخر

(٢) ح ٨١ ص ٢٠٢ من ٦

(٣) ح ١١ ص ٨٥ من ١٤

(٤) ح ٤٨ من المعتمد الثاني ص ١٣٥٩ باب ١ من أبواب قواعد الصلاة ح ٣ و ٤

وعبثاً^(١) وسحب . ورفعة الأرض . وثأفه بحرف واحد ، ولأيس
 د . وقد فقه الأحناف ويرى^(٢) ثمة تسبعت سرأه أن يجمع بين فائضها
 في عدم . ويرحل يترك سبعة عشر في فتر ويضم ثديها في صدره
 وضع يديه فوق ركبتيه ركعة^(٣) وخمس حل تشهد وعمره على
 أبيض . وبه يعبر بين حدود فرد تشهد صفت فحدها ورفع ركبتها
 من الأرض وإذا نهضت انسلت

(١) «وقد رأى شي صلى الله عليه وآله رجلاً يعبث في الصلاة.....»

لاحظ البحار^(١) وقريب منه ما في الوسائل^(٢).

(٢) «وقد انصف في السال ولا خيره قصيدة لاسم أو شرف الفقه»

ص ١٠٠ من ١١

«وقى في الكراهة بحساحه في استمه نظر»

هذا من ثمة ما قاله المصنف (ره) في البيان.

(٣) «وطاهر برواه أنه حرب من لاءاء أن بلغ كفاها....»

جمع كافي^(١)

٥ ٤ ٤

(١) ح ٨١ من ١٦١ من ١٤ وح ٢٦٦ ح ٦٧ عن الدعاء.

(٢) - ٤ من المجلد الثاني ص ١٣٦ باب ١٣ من ألب - ١٠١ ح ٦

(٣) ح ٣ ص ٣٣٥ باب ١٠٠٠ عن صلاة ح ٢

لفصل السادس في بقية الضوابط الواحدة، فمنها الجمعة وهي ركعتان كالصبح عوض الظهر^(١)

(١) «وروي أسعد من حكمة يكونها عوضها مع عدم تعرضه لوقتها أن وقتها وقت الظهر فضيلة وإحراء»

هذا نقول بحكي عن من إدريس (ره).

«وبه قطع في الدروس والبيان»

راجع دروس ص ٤٢ س ١٨ وأيضاً ص ١٠١ قبل سطر بالآخر.

«وظاهر النصوص بذلك عليه»

وجه الدلالة أنه يظهر من النصوص أن الجمعة طهر عوض لركعتين فيه بخطبتين وعليه، لا ذكر في لأحد وقتاً يظهر شمل الجمعة أبصاً.

«وذهب جماعة إلى امتداد وقتها إلى المثل خاصه»

في الجواهر^(١) : هذا مذهب أكثر الأئمة، بل حكى غير واحد عنه لشهرة، بل في المعتبر^(٢) أنه مذهب أكثر أهل العلم، بل في تحكي عن المصنف^(٣) الإجماع عليه.

في انتهى : مسألة الوقت شرط للجمعة وهو الروا إلى أن يصير طلق كن شيء مثله، وهو مذهب عمدة الجمع إلا ما نقله الشيخ (ره) في الخلاف^(٤) عن السيد المرتضى دل وفي أصحابنا من قال أنه يجوز أن يصلّي لعرض عند قيام الشمس بقرم

(١) ج ١١ ص ١٣٥ من الآخر

(٢) ص ٢٠١ في البحث الثاني ص ١٠.

(٣) ج ١ ص ٣١٨ س ٤٠.

(٤) ج ١ ص ٣١٨ س ١٩.

(٥) ج ١ ص ٢٢٥ مسألة ٣٦.

خمعة حاصّة وهو أحسن المرتضى.

«ولا شاهد له»

قد يقال: الشاهد لهذا القول — أي لقول ممداد وقت خمعة في مثل —
بعض الأخبار في الكافي^(١) والمقيّة^(٢) واشتهب^(٣) ولا تنصّر^(٤).

«إلا أن يقال بأنّه وقت للطهر أيضاً»

القول بأنّ مثل وقت لطهر بعده في مبحث الوقت عن شيخ (ره) في
الاستبصار^(٥)، ولم يكن معروفاً من الأصحاب، بل أنّ قولاً بأنّ مثل وقت بخمعة
معروف بهم وقد عرف أنّ مذهب أكثرهم، وقد دعى عنه لإجماع في مسهبي،
هذا كلّ في وقت خمعة وأما وقت بحضرت فله قولان

أحدهما: حواز إيقاعها قبل روى الشمس حتى يد فرع راساً، وهذا القول
نقله في الجوهر^(٦) عن المسوّط والهبّة والخلاف ولعنر والسحيرة وكفاية والكفاية
ولمطومة.

ثانيهما: عدم الصلّة لأبعد روائ، وهذا القول بالأكثر في الجوهر بل
ظاهر لعمدة الإجماع عليه، وفي محكي عن السرائر هو الذي يقتضيه أصول المذهب
وبعضه الاعتبار والعمل في جميع الأعصار.

(١) ج ٣ ص ٢٧٣ باب المواقيت أوّلها وآخرها والمصنوع ٢ ومن ٤٢ ب وقد صلاه خمعة

ج ١ و ٢ و ٤

(٢) ج ١ ص ١٤٣ باب ٣٢ ج ٢٠ ص ٢٦٧ و ٢٦٩ باب ٥٧ ج ٤ و ٧ و ١١.

(٣) ج ٢ ص ٢٤٤ باب ١٣ ج ٨

(٤) ج ١ ص ٤١٢ باب ٢٤٨ ج ١٠ و ١١ و ١٣.

(٥) ج ١ ص ٢٦١ باب ١٤٨ ج ١٣

(٦) ج ١١ ص ٢٢٦ س ١

و يحب فيها تقديم الحَضِيَّتَيْنِ اجْتِمَاعِيَّتَيْنِ عَلَى حَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى وَاشِدَّ عَلَيْهِ ^(١)
و صلاة على النبي وآله صُنِّيَ بِهِ عَلَيْهِ وَاسِعٌ وَبُوعُظٌ ^(٢) وَ قِرَاءَةُ سُورَةِ
حَقِيقَةٍ ^(٣) وَ يَحِبُّ فِيهَا الشَّيْءُ ^(٤)

(١) «وَيُحِبُّ وَجُوبُ الشَّيْءِ زِيَادَةً عَلَى الْحَمْدِ نَظَرًا»

فِي الْخَوَاهِرِ ^(١) بَعْدَ لَا يَحِبُّ عَسْرَ ثَلَاثٍ عَمَهُ زِيَادَةً عَلَى ذَلِكَ كَمَا فِي مَوْثِقِ
سَمَاعَةَ، بَنٍ وَصَحِيحِ بْنِ مَسْرُوقٍ وَ حَقِيقِي أَمْرِ الْمُؤْمِنِينَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) وَ مَعْقِدِ جَمْعِ
خِلَافٍ وَالْعَمَهُ وَ طَهْرُ كَشْفِ الْخَلْقِ، بَنٍ هُوَ فِي عَدَدِهِ جَمْعَةٌ مِنْ الْأَصْحَابِ، لَا أَنَّهَا
تَحْتَمِلُ كَمَعْقِدِ الْإِحْرَامِ وَ مَوْثِقُ مَعْدَةٍ زِيَادَةً تَقْرِيرَ الْحَمْدِ بِهِ، كَثْرَةً لِأَخْبَارِ مُنْقَدٍ وَ
مَنْ يَمْدَحُ حَسْبَهُ قُوَّةَ مَحَافِظَةٍ عَلَى لُفْظِ حَمْدِهِ، وَلَا يَحْرِي عَنْ شَيْءٍ وَهِيَ كَشْفُ انْتِشَامِ
أَنْ يَمْرُدَ بِهِ وَ حِدٌ وَ شَيْءٌ هُوَ ابْتِغَاءُ مَا هُوَ أَهْلُهُ وَاحِدٌ هُوَ بَنٍ بِمَنْطِقَةٍ أَوْ شُكْرٍ.

«نَعْمٌ هُوَ مَوْجُودٌ فِي الْمَغْطَبِ الْمَقْبُورَةِ عَنِ النَّبِيِّ وَآلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَآلُهُ»
رَاجِعُ الْكَافِي ^(١) وَ الْفَقِيهَ ^(٢) وَ الْبَحَارَ ^(٣).

(٢) «وَيَحْتَمِلُ وَجُوبُ اجْتِمَاعٍ عَلَى الطَّاعَةِ وَ الرَّحْرِ عَنِ الْمَعْصِيَةِ»

أَيُّ زِيَادَةٍ عَلَى مَسْمُومٍ بُوْعُظٌ، وَلَا يَكْفِي أَطْعَمُوا لَهُ، أَوْ تَقُوا لَهُ

(٣) «فَلَا يَحْرِي مِثْلَ مَدَاهِقَاتَانِ»

مَدَاهِقَاتَانِ أَيْ حَصْرٌ وَ بَعْضٌ بَنٍ سَوَادٌ مِنْ شِدَّةِ الْخَصْرِ وَارْتِي.

(٤) «وَالْعَرِثِيَّةُ»

فِي الْخَوَاهِرِ ^(١) وَ شَهُورٍ كَمَا عَنِ ابْنِ خَبْرَةَ اعْتِبَارِ عَرِثَتِهَا، وَ فِي الْمَدْرِثِ «مَعَ أَكْثَرِ

(١) ج ١١ ص ٢٩ س ٧

(٢) ج ٣ ص ٤٢٢ ر ١٢٢ بِهَيْئَةِ الْأَمَامِ لِلْجَمْعَةِ وَ حَقِيقَةِ الْأَصَابِ ج ٦

(٣) ج ١ ص ٢٧٥ س ٥٧ ج ٤٦

(٤) ج ٨٦ ص ٢٣٢ ج ٦٦ ع ١١١

(٥) ج ١١ ص ٢١٦ س ١٥

أصبح من جراء حمله على امرئته يتشكى، وهو خشن» قلت قد يرمى فيها من حشده واضلالة ومن الوعظ فبحور شعره حشراً مع فهم العدد بحالهم. ظهور الأدلة في إرادته انقضى فيها ولغى فيه، وإن كان الواقع منه (عليه السلام) العربية فيه نص، لكن بعنه لانه (عنه سلام) عربى بسكته به به، لا وجوبه.

«والترتيب بين الأجزاء كما ذكرنا»

أب ترتب أجزاء الخطبة بتقديم حمله ثم الصلاة ثم الوعظ ثم بمرآة.

«وقيام الخطيب مع القدرة»

وأما مع بحر وبومسند فقد صرح جماعة حوزة الخنوس حشده. بل هو مشهور من الظاهر في حوزة من قبل أن طاهرهم لإجماع عنه.

«واسماع العدد المعتبر»

سأني بكلام في أن عدد لمعهم هو خمسة أو مائة.

«والطهارة من الخذن والغث في أصح القولين»

في الذكرى^(٢): الثالثة يجب فيها الطهارة من حدث عني لأصح، لتشي ونس سرء وصححة عدالله من سناك .. وقت لحسنون ثلاثة لا بشرط طهارة بالأصل، وفعل السبي (ص) طهارة لا يدت على الوجوب، فإنه كان يوافق على المدونات.

وستحت بلاغة الخطب^(١)

«وترك الكلام مطلقاً»

في ذكرى^{١١} اشامة شهيرة أن لمع بح عليه الاصوات لمحطة،
و يحرم عنه الكلام .. وقيل بالكرهية واستحب الاصوات، وهو قول الشيخ في
المسود وموضع من خلاف، لقصة الأصل، ويدفعه دليل، فروع لأول: لا تبطل
الصلاة ولا لمحطة الكلام ولو قضا منكره، لأنه أمر خارج عن الخطبة، الثاني:
انطأه أن يحرم الكلام مشترك بين خصص واستمعين او الكراهية، لا لضرورة

(١) «بلفظ فصيح أي حال عن ضعف المؤلف»

ضعف المؤلف هو خروج الكلام عن القواعد المطردة كرجوع الصمير على
متأخر لفظاً ورتبة.

«وتناظر الكلمات»

تساير الكلمات هو تضاد بعض الكلمات بعض حيث يثبت ثمة عن
السمع وصعوبة أدائها من كقول الشاعر:
وقنر حزن بك بكف ففقر
ولن فزرت فشر حزن ففقر.

«والتعقيد»

لتعقيد معني تارة ومعني أخرى، لتعقيد المعنى هو أن يكون الكلام حتمياً
بدلالة على المعنى سبب تأخير الكلمات أو تقديمها عن مواضع الأصوات أو الفصل بين
الكلمات التي يجب أن تتجاوز ويصل بعضها بعض نحو ما قرأ: لا واحداً محمداً مع
كثر أحبه، أصله ما قرأ محمداً مع أحبه إلا كائناً وحاداً، والتعقيد المعنوي أن يعتمد
لتكلم في التعبير عن معنى فستعمل فيه كلمات في غير معاني الحقيقة نحو استعمال

وربته^(١) و محافظه على أوّل الأوقات، و نعيم، ولا عمد على شيء، ولا تعمد، لا بالإمد أو دائره ولو كان قسماً مع إمكان الاجتماع في الغيبة^(٢)

نشد في خاسوس.

«وعن كونها عربيّة وحشيّة»

العربيّة بوحشة عبارة عن أنّ كون كلمة غير مأقوة لاستعمال كاستعمال كلمة تُعد في الساحة، منظره - مثلاً - وهذا خلاف جُزئية وبشمة يدك المعنى.

(١) «أخست يكون مؤتمراً بما يؤمر به مفرحاً عما بهى عنه»

قوله (مؤتمراً) سمه فاعل من التمر أي مشى.

(٢) «هذا قد في الاحتراء بالقسم حال العنة»

لمرد بقصد عبارة عن قوه (مع إمكان الاجتماع في العنة) وسأني أنّ لمرد بإمكان الاجتماع عبارة عن إمكان اجتماع على ممد عذب، وأنّ لوحه في هذا بتفصيل عدم اتّفق ذلك في زمن ظهور لائمه عليه السلام عياً، وقت تقدّم يظهر لوحه في عدم كون هذا أحد ابد كور فيبدأ لانقضاء الجمعة بالامام المعصوم عنه سلام أو دائره، فإنّ هذا قد حصل حين قطع كمي لا يعق

«لأنّه منصوب من الامام عليه السلام»

علّة للاحتراء بالقسم حال العينة.

«ويعتقد مع عدم حصول الشرط أولاً لإمكانه حصول الفقد»

وجه تضعيف أمور

الأول أن شرط عبارة عن حصول الإمام عليه السلام أو إيدنه (ع) وهو أي لإدنه - حاصل في رمد عيبة، فإن لم يرد لإدنه ليس الإدس خصوص شخص أو خصوص صلاة أولاً يشملها، بل يشمل لإدنه عادة لنفسه، بل ذهب بعض إلى أن لإدنه أعم من هذا المعنى أيضاً، ويشمل كل من يصح بالإمامة على ما في البحار (١) فصار ثمة أقول قد عرفت هذه الاحتمالات فإني يترشح عدل من وجوب المصيق يعني في جميع الأركان، وعدم اشتراط الإمام أو رتبته المقتضى أو بتمام، بل يكفي العدالة معتبره في الجماعة.

الثاني أن الشرط المذكور إما هو وجوب حصول الإمام عليه السلام وتتمكن منه، وإما شئت فقد شرط المذكور لوجوب المعنى لا تحويري.

الثالث أنه لا دس على لاشتراط المذكور أصلاً، لا في رمد الحصول ولا في رمد عيبة، لا في الوجوب المعنى ولا في لوجوب تحويري، فليس في لأحبار مع كثرتها تعريض شرط الإمام ولا من نفسه، ولا لاعتبار حصوله عليه السلام في يجب هذه الفريضة المعظمة.

الرابع أن بعض لأحبار يدل على عدم اشتراط المذكور.

«بل في بعضها ما يدل على عدمه»

أي من في بعض لأحبار ما يدل على عدم اعتبار الشرط المذكور فراجع التهذيب (٢) والامتنع (٣).

(١) ج ٨٦ ص ١٤٦ قبل سطر بالآخر

(٢) ج ٣ ص ٢٣٩ باب ٢٤ ج ١٨.

(٣) ج ١ ص ٤١٩ باب ٢٥٢ ج ٤.

و اجتماع خمسة فصاعد^١، أحدهم الإمام^{١١}

«لأنَّ ذلك مَن يَتَّقِي رَمَنَ ظَهْرِ الْإِثْمَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ غَالِيًا»

التصديق قوله (عالم) من جهة أَنَّهُ تَتَّقِي الْجَمْعَ عَلَى إِمَامٍ عَدَدِ أَعْبَى مَوْلَا أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي رَمَانِ حِلَافَتِهِ وَالْإِمَامِ الْحُسَيْنِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ رَمَانِ حِلَافَتِهِ.

«وَهُوَ السَّرَقِي عَدَمِ احْتِرَازِهِمْ بِهَا عَنِ الظَّهْرِ»

أَيُّ أَنَّ عَدَمَ الْإِتِّدَاعِ عَلَى الْإِمَامِ الْعَدَدِ عَدَبٌ هُوَ سَرَقِي عَدَمِ احْتِرَازِ الْإِثْمَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ عَنْ صَلَاةِ الظَّهْرِ.

«وَمِنْ ذَلِكَ سَرَقِي الْوَهْمِ»

أَيُّ سَرَى وَهْمِي رَمَانِ انْعِيَةِ، وَجِهَ السَّرَاقَةِ عِبَارَةً عَنْ نَوْبِهِمْ أَنَّ عَدَمَ احْتِرَازِ الْإِثْمَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ عَنْ صَلَاةِ الظَّهْرِ مِنْ بَاحِيَةِ عَدَمِ كِفَايَةِ الْعَقْبَةِ لِإِقَامَةِ الْجُمُعَةِ، عَمَلُهُ أَنَّ عَدَمَ لَاحْتِرَازِهِمْ بِهَا عَنْ نَكْتِ سَاحِبَتِهِ، بَلْ مِنْ بَاحِيَةِ عَدَمِ عِدَّةِ إِمَامِ الْجُمُعَةِ فِي تِلْكَ الْأَرْمَنَةِ.

(١) «وَهَذَا شَمَلُ شَرْطَيْنِ: أَحَدُهُمَا الْعَدَدُ»

هَذَا شَرْطٌ لَوْجُوبٍ، فَلَا وَجُوبَ مَعَ عَدَمِ تَمَامَتِهِ بِعَدَدٍ.

«وَهُوَ الْحَفْظَةُ فِي أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ»

وَهَذَا الْقَوْلُ بِسَيِّدِ الْمُرْتَضَى (رَه) فِي الْإِتِّصَارِ^(١) وَهُوَ الشَّهْرُ

«لِلصَّحَّةِ مُسْتَدَّة»

راجع الكافي^(١) والفقيه^(٢) والتهذيب^(٣) والاستبصار^(٤).

«وقيل شبهة»

هذا القول غير مشهور، وفائله عبارة عن شيخ (ره) في الاستبصار^(٥) و
في إية^(٦) وخلاف^(٧) والمبسوط^(٨) وفي حرة ورهرة والبزاح (رهم) عن ما في
المختص^(٩) والخواهر^(١٠).

«وناسه» أحمد به بأن أتقوا بإمامهم، فلا يصح فرادى»
هذا الشرط جماعي بين المسلمين فضلاً عن المؤمنين.

«فبإقص العدد بعد تحريم الإمام أنتم النافون»
القص بذهب بعض القدر وعدم عوده، أو خروجه عن الشرائط.

«مع عدم حضور من يعتقد به الجماعة»
و أما مع حضور من يعتقد به الجماعة بأن يكون حاضراً معاً لشرائط الإمامة
فيقتضوه ويأتقوا به.

(١) ج ٣ ص ٤١٩ باب وجوب الجمعة وعلى حكم تيج ج ٤ و ٥.

(٢) ج ١ ص ٢٦٧ باب ٥٧ ج ٢.

(٣) ج ٣ ص ٢٣٨ باب ٢٤ ج ١٦ وص ٢٣٩ ج ١٨ و ١٩.

(٤) ج ١ ص ٤١٩ باب ٢٥٢ ج ٥٢٤ و ٥٢٥.

(٥) ج ١ ص ٤١٩ باب ٢٥٢ ج ٣.

(٦) ج ١ ص ١٣.

(٧) ج ١ ص ٢٥٥.

(٨) ج ١ ص ١٤٣ س ١٣.

(٩) ج ١ ص ١٣ س ٥.

(١٠) ج ١ ص ١٤١ س ٩.

وتسقط عن امرأة^(١) والعبد^(٢)

«وقبه تسقط»

أي ولو نقص العدد قبل تكبيرة الإحرام تسقط الجمعة

«ومع العود في أثناء الخطبة يعاد...»

أي ومع عود الخارج في أثناء الخطبة بعد الإمام ماوت من أركب

(١) لسقوط عن المرأة وغيرها من دون لأعداء حصه، فلا بأس بصلاها على

ما صرح به الأصحاب وفي رأسهم شيخ (ره) في نهاية الخلاف^٣ وأيسر

وبذل عنه بعض لأحد مراجع لهدى^٤.

«واغنى للشك في ذكره التي هي شرط الوجوب»

أي مع شك في الذكرية أخرى أصابه عدم الذكرية، هذا على تقدير أن يكون

لذكرية شرطاً بوجوب واقف على تقدير أن تكون الأوثنة مدعة عنه — أي عن

الوجوب — فتعري أصابه عدم الأوثنة وبشت لوجوب للحثي كما هو واضح.

(٢) «وإن كان مقصاً وانقضى في نومه مهان»

هنا في الأمر مهانة واقعه، وقد تدب مرة واحدة لسحب فيقات؛ هتته

مهانة، ويقال أيضاً هناه في دار كداسهم أي سكها هذا مدة ودان مدة، وقبل

تتبع كن مهان قدر سهمه، والمرد مهانة في المقص — على ما فسرته الشرح (ره) في

كتاب اعتق — عبارة عن نفسه المقص وهو نكته لمكان بحسب ما يتفق عنه،

ويكون كسب مقص في كل وقت لمن صهره رعيه.

(١) ص ١٠٣ من ١٥.

(٢) ج ١ ص ٢٢ من ٢١.

(٣) ج ١ ص ١٤٣ من ٥.

(٤) ج ٣ ص ٢٤ من ٢٤ ج ٢٦.

ولهم، والأعشى، والأعرح، ومن نَعَدَ مراراً دَارُيْدَ من فرسخين^(١) ولا ينعقد
جمعان في أقل من فرسخ^(٢)

«وَأَمَّ وَلَدُ»

عدم وجوب الجمعة على أم ولد من جهنم إحداهما كونهما امرأة، ثالثها
كونه مملوكه

(١) «وَأَحْبَبُ أَنَّهُ تَعَدَّرَ عَلَيْهِ إِقَامَتُهَا عِنْدَهُ أَوْ مِمَّا دُونَ فَرْسَخٍ»

في الخوهري: وفي سروضه في شرح قوله في الجمعة «وَيُسْقِطُ عَمَّنْ نَعَدَ
بَارِدًا مِنْ فَرْسَخَيْنِ» قَالَ «وَأَحْبَبُ أَنَّهُ تَعَدَّرَ عَلَيْهِ إِقَامَتُهَا عِنْدَهُ وَفِي دُونَ فَرْسَخٍ».
من: وقصته ذلك أنه لا يحب عنه السعي في تحصيل الجمعة أَرَيْدَ من فرسخ، أما لو
كتب متعده وثمة ربه حضور في فرسخ، وهذا التفصيل ليس به أثر في كتب
الاصحاب، وموافق له أن يقول (أوفي دون أريد من فرسخين) قلت يمكن أن يريد
التعذر عنه أوفي دون فرسخ من مكه الذي هو قوله سنة إن الجمعة المعقودة،
صورة أن تمكنه من عده في دَارُيْدَ من ذلك موجب عقد خمسين في الأقل من
فرسخ، وهو غير حذر فيسقط السعي عنه حسنة إن الجمعة المعقودة لكون المفروض
نَعَدَ عنها دَارُيْدَ من فرسخين، وسقوط غيرها عنه نَعَدَ عنه بحيث لا يعقد جمعان في
أقل من فرسخ، بل سعي حرم دَارُيْدَ ذلك وإن قصرت عبارته، إذ حتم عدم
وجوب العقد في الداريد عن فرسخ مع أنه من لا نص ولا فسوى به وعدم عقاد
جمعين في الأقل من فرسخ لا يقتضيه قطعاً، فتأمل جيداً

(٢) «وَلَوْ صَلُّوا أَرِيدَ مِنْ جَمْعِهِمَا دُونَ الْعَرِشِ صَحَّفَ السَّائِقَةُ خَاصَّةً ...»

الاعتناء بالسعي والحقوق وعدمهم - أي الافتراء - تنكيراً لإحرام عن
الإمامين دون غيرها من الأفعال - على ما صرح به الشيخ (ره) في المسود^(١) وغيره،

(١) ج ١ ص ٢٦٦ س ٣

(٢) ج ١ ص ١٤٩ س ١٩

و يحرم السفر بعد ابروال على المكثف بها^(١)

و بوجه في ذلك أن تكررة يحصل الدخول في الصلاة والحرم بها.

«وكذا المشتبه مع العلم به في الجمعة»

انصبر في قوله (به) راجع إلى السنن يعني إذا علمه ساقى و مدحوق ولم يعلم
لعدة من الجمع والاحقة معها تحت إعادة الصلاة صهر، و بوجه في ذلك عداة عن
لعدم وقوع جمعة صحيحة فلا يشرع جمعة أخرى عقبه، وإن لم يكن متعصفاً في إحدى
الفرقتين وحب صلاة يظهر عنها حتى يحصل انفس براءة

«أما لو اشتبه أسبق والافران وحب إعادة الجمعة مع نداء وفيها حاضه على الأصح»
أي إذا لم يعلم أن إحدى جمعتين ساقى عن الأخرى، بل يحصل الساقى
والافران وحب إعادة جمعة مع نداء وفيها، والوجه في ذلك عداة عن عدم لعلم
بوقوع جمعة صحيحة، إذ من المحتمل افتتان جمعيتين، وهذا قول لشخ (ره) في
المسوط " ومقابل لأصح قول لعلامة (ره) في حمة من كنهه من وجوب الجمع بين
المرصتين، لأن الواقع إن كان لا فرق فالفرص جمعه وإن كان الساقى والفرص
الظاهر، فلا يحصل اليقين بالبراءة بدونها.

(١) قوله (عن المكثف بها) يعني على المكثف بجمعه بوجوب سعيه
ومن حصر كما في الإمام عنه سلام، وأما المكثف بها بوجوب استحسرى فلا
يحرم السفر عليه.

«لتنويره الواجب، وإن أمكنه إقامتها في طريقه، لأن عبوره على عبوره دورتي»
لمراد من الدور — كما في الخواشي — عاؤه عن توقف وجود الشيء على عدمه
تقريباً أن تجوز السفر يتوقف على إمكان إقامة جمعه في الطريق بين توقف مكان

بقامه جمعه في القريه على عده خويز السمر، يد مع خويز سمر سقط جمعة ومع سقوطه لا يمكن، ومثله، في سبعة بوقف خويز سمر على عده خويزه، ويمكن مدح فيه رثا مكاب قامة الجمعة في حريق ذي بوقف على عده خويز سمر، من من الممكن ومثله مع خويز سمر أيضا، ووجه في ذلك أن سقوط جمعه في السمر من نحو بعرمة، من نحو ارحضة - كى بقاء - ومع لا يوجب حواير السمر امتناع، بقامه جمعة و به آثار من حب اخوه حيث قال: 'لغة قد مع قصه حواير بحرمان، إذ أنقصه حواير البرك لاحرمة معن.

ومن هذا يظهر حواير من حواير رثا خويز سمر على تقدير عده مكاب اقامة الجمعة في صريحه، وحيث انقضى بقراب دور رثا حرمة سمر بوقف على عده اقامة الجمعة في حريقه، إذ على أن عده حرمة السمر بقصر الصلاة ولا يمكن ومثله، ومثله على تقدير حريقه سمر فلا بقصر الصلاة ويمكن قامة جمعه وسجده ذلك به بقراب من حرمة السمر عده بقراب - أي عده حرمة السمر - وهذا بوقف شيء على عده، اندي لأحبه كان لدور بطلان، وجه اندفاع دور، وحواير عده أن سقوط جمعة في السمر نحو ارحضة، ومع لا يبره من قصر الصلاة عده مكاب قامة جمعة فلا بوقف عده مكاب قامة جمعه على عده حرمة سمر حتى بقراب دور به كور.

«وقد روي قومًا سافروا كذلك فحسف بهم الأرض، و آخرون اضطرم عليهم حناؤهم من غرائق برود رأ»

في البحار^(٢): وروي أن صدد كان يخرج في جمعة لا يخرج مكان الجمعة من الخروح فحسف به وبعثه فخرج الس من وقد ذهبت نعت في الأرض فبه بقراب

(١) ج ١١ ص ٢١٥ س ٦

(٢) ج ٨٦ ص ٢١٤ س ٨

ويراد في ماقتها أربع ركعات ، ولأفضل جعلها سبعا في الأوقات الثلاثة ، وركعتان عند بروج^(١) والمراخبة عن السجود يسجد ويلحق في^(٢) لم تتعكف منه وشيخ مع ثمة الإمام نوي بها الأولى^(٣)

إلا أدبها ودبها ، وروي أن قوماً خرجوا إلى مصر حتى حصرت جمعة اضطرب عنها نبيأؤهم بارأ من غير فاربروها .

نحباء بكر لأؤل ما يعمل من وتر و صوب وقد تكون من شفر ويكون على عمودين أو ثلاثة أو مافوق دنت فهو ييب ح أحنية

(١) «بعده على الأفضل أو قلله بسر على روايه»

رجع الكافي وسهيد^(٤) ولاشصر^(٥) .

(٢) «لأنه لم يسجد بها بعد أو يطلق فمصرفان إلى ما في دفعه»

ذهب «علامه (ره) في الموعده^(٦) بعد الشرح (ره) في سببه^(٧) إلى البطلان في صورة لإطلاق، وجه بطلان بصراف الإطلاق في الركعة ثمة، لأن أفعول المأموم تابعة لأفعال الإمام، وإطلاق بصرف في مانواه الإمام وقد نوي ثمة فمصرف فعل المأموم إليه.

«ولو نوي بها الثالثة بطلت الصلاة لزيادة الركن»

وجه زيادة الركن أنه لما لم يورد سجدة ثلث ركعة لا تؤن لم يعتد بها فاستأنف

(١) ج ٣ ص ٢٨ باب التطوع يوم الجمعة ج ٢ .

(٢) ج ٣ ص ٢٤٧ باب ج ٥٩ .

(٣) ج ١ ص ٤١٠ باب ج ٢٤٩ ج ٢ .

(٤) ج ١ ص ٣٨ ج ٧ .

(٥) ص ٣٨ ج ٧ .

ومنها صلاة العيدين وتحب شروط الجمعة^(١) وخطبتان بعده^(٢)،
ويحب فيها التكبير^(٣) على المعتد حنفاً في الأول^(٤) وأربعاً في الثانية^(٥)

سجدتين بركعة الأولى ثم يستأنف بعد ذلك ركعة أخرى. وأما إذا لم يأب
السجدتين بركعة الأولى بعد ما أتى من سجدتين ستة بركعة أشد فسطول من
جهه لمصحة. كما صرح به في الجوهر.

صلاة العيدين

(١) «أما التحبيرة فكاحتيال الشرائط»

أي أن الشروط موحوب التحبيرة بصلاة العيدين فوجوده كعدمها ولا أثر
لتلك شروط أصلاً، والنوحه في ذلك عذرة عن عدم إمكان التحبيرة من ناحية عدم
عند هذه الصلاة

(٢) اختلف في وجوب الخطبتين واستحبهما. وأحقق (ره) في لعدم حرمة
الاستحباب ودعى عليه لإجماع، وذهب العلامة (ره) في التحريم^(١) إلى الوجوب ومع
ذلك فإن عدم وجوب استماع الخطبتين، وفي الذكر^(٢) خطبتان هـ كخطبتي
جمعة في جميع ما نقله غير أن إمام يكره في حصة المقر من شرائطه وقدر ولو لم
وفي لأصحى لا يتعلق بالأصحى، ولا يجب حضورهما ولا استماعهما جماعاً، ونقل
هذا لإجماع أيضاً القاص مع أنه قبل بوجوب الخطبتين.

(٣) قد اختلف في وجوب التكبير واستحبته، والأكثر على بوجوبه، وذهب
لحقق (ره) في معتبر^(٤) تبعاً للشيخ (ره) في التهديب^(٥) والخلاف^(٦) إلى الاستحباب.

(١) ج ١١ ص ٣١٣ س ١٢

(٢) ص ٢١٤ س ١١.

(٣) ج ١ ص ٤٦ س ١١ تحت بـ

(٤) ص ٢٤١ س ٣٤

(٥) ص ٢١١ س ٢٨

(٦) ج ٣ ص ١٣٤ باب ٦ قبل ح ٢٣.

(٧) ج ١ ص ٢٣٩ مسألة ٤

واقبوت بها، ويستحث بالرسوم، ومع احتلال اشروط نصي جماعة وفرادى مستحباً^(١) ولو فاتت لم تقص^(٢)

«بعد القراءة فيها على المشهور»

قوله (فيها) أي في الركعة الأولى والثانية. ومعاني المشهور، حكى عن من اخيد (ره) وظهر الهداية من تعديج تنكرات على القراء نحو نكحني عن أبي حنيفة، بل وشافعي وأحمد - على ما في حواشي^١، وفي الركن^٢ بعد نقل قول المشهور خلافاً للإسكافي والصدوق في هداية فحمله في ركعة الأولى قبل قراءة سورة أحرار صححة نكحها محمولة على لئمة من الشيخ لأنه موقفة لمذهب جماعة. أقول هد بخم - أي حمل على ثبوت - من شيخ (ره) في لهديب^٣ والاستبصار^(٤).

(١) «وقبل مع استحبابها يصلي فرادى حاضداً»
القائل ابن إدريس (ره) في السرائر^(٥).

(٢) «في أشهر القولين»

عدم حور قضاء قول أي الصلاح (ره) في الكافي^٦ ومن التراجع ومن حرة (ره) على ما في المختلف^٧، هذا ولكن الموحود في مهذب^٨ هكذا ومن لم يحصر صلاة عبد مع الإمام ولا فصل به^٩ أو يقصبه في بيته كما كان يصحبها مع الإمام ومن

(١) ج ١١ ص ٣٥٩ - ٤

(٢) ج ١ ص ١٩٥ من ١٥

(٣) ج ٣ ص ١٣٩ باب ٦ بعد ج ١٧

(٤) ج ١ ص ٤٥١ باب ٢٧٩ بعد ج ١٣

(٥) ص ٦ - ٢٤

(٦) ص ١٥٥ من ١

(٧) ج ١ ص ١١٤ من ١٦

(٨) ج ١ ص ١٢٣ من ١٦

و يستحب لإصحى^(١) ألا يمكث، وأن يطعم قبل خروجه، وفي الأصح
بعد عودته من الأصح^(٢)

(١) «مع الاختيار للاتباع»

وإن السني صلى الله عليه وآله والائمة عليهم السلام كانوا يصلون صلاة
الفرط والأصحى في الصحراء، هذا مع التصريح في بعض الأحاديث أيضاً بأن ستة فعل
هذه صلاة في صحراء فراجع الكافي وعقيدته^٢ والتهذيب^٣ ولاستبصار^٤

(٢) «للاتباع»

في عمدة^٥ وحديث ستة أن يأكل لادن يوم الفطر من أن يخرج في
المصلي، ولا يأكل في الأصح، بل بعد الخروج إلى المصلي، وكما عني عنه السلام
يأكل يوم الفطر من أن يعدو إلى المصلي، ولا يأكل يوم الأصح حتى يدع.

ويدن على الاستحباب المذكور أيضاً بعض الأحاديث في الكافي^٦ وعقيدته^٧
والتهذيب^٨.

«والفرق لاتباع»

الفرق عبارة عن اشتباه البعض أن الأكل يوم الفطر عبثاً دون الأصح.

(١) ج ٣ ص ٤٦ و ٤٦١ باب صلاة العشاء وحديثه فيها ج ٣ و ٤ و ٧ و ٨

(٢) ج ١ ص ٣٢١ باب ٧٩ ج ١٤.

(٣) ج ٣ ص ١٢٨ باب ٦ ج ٢٩ و ص ٣٢٢ باب ٧٩ ج ١٤ و ١٥ و ١٦.

(٤) ج ١ ص ١٤٥ و ٢٧٥ ج ٨ و ٩.

(٥) ج ١ ص ٣٢١ باب ٧٩ ج ١١.

(٦) ج ٤ ص ١٦٨ باب يوم الفطر ج ٢.

(٧) ج ١ ص ٣٢١ باب ٧٩ ج ١٣ و ج ٢ ص ١١٣ باب ٥٨ ج ١٥.

(٨) ج ٣ ص ١٣٥ و ١٣٧ و ١٣٨ باب ٦ ج ٢٥ و ٣٥ و ٤١ و ٤٢.

ويكره سقن قسها^١

«وليكن الإفطار على الحلول الإباح»

في المصدر . . . خمرات حمر . . . عن عتي بن الحسن عن أبيه عن
عبي بن عبيد بن سلام أن سقن سقن الله عنه وأنه كان قد ركبنا حرج إلى بطنى يوم
الإفطار كان يفطر على تمرات أو زبدت، ففقه الرضا عليه السلام وأدى سقن الإفطار
عنه في يوم مفطر رجب وعمرورون عن مالك (عنه السلام) الإفطار عن سقن .
و عن علي بن محبوب الإفطار عن أمير حمراء كوفي الكافي^٢ وأقصد^٣

«وما روى فيه ثذأ من الإفطار على التمر المستوفى بحمول على ماله جماعاً»

رواه في الكافي^٤ وعنه^٥ . . . عن مسند^٦ . . . و عن أفضل ما يفطر
عليه حين قبر الحسين عليه السلام .
عن عن حور^٧ عن حسن بن حسن عليه السلام عن أفضل الأحاديث في الكافي^٨
والفقيه^(٩) وتهذيب^(١٠) .

(١) «بخصوص القبلة»

أبى أنه يكره الصلاة في صلاة بعدى^١ ثبها^٢ فيها ولا يدي^٣ د^٤ كره
صلاة من راحة أخرى أيضاً من إذا كانت صلاة بعد الطلوع^٥ . . . ترتفع

١ ج ١ ص ٤٢٩ أبواب صلاة التمدد باب ١٠ ح ١ و ٢ .

٢ ج ٤ ص ١٧٠ باب التواضع ٤ .

(٣) ج ٢ ص ١١٣ باب ٥٨ ح ١٧ .

(٤) ج ٤ ص ١٧٠ باب التواضع ٤ .

٥ ج ٢ ص ١١٣ باب ٥٨ ح ١٧ .

(٦) ج ١ ص ٤٢٩ أبواب صلاة التمدد باب ١٠ ح ١ و ٢ .

(٧) ج ٤ ص ٥٨٨ باب ١٠ ح ١ و ٢ .

(٨) ج ٢ ص ٣٦٢ باب ٢٢١ ح ١ و ٢ .

(٩) ج ٦ ص ٧٤ باب ٢٢ ح ١١ و ١٤ و ١٥ .

وبعدهما^١ إذا مسح بيمينه صلتى لله عليه وآله^(٢) واستح^(٣) تكبير^(٤)

الشمس و يسوي شعاعها و يذهب الخمرة كما تقدم في بحث وقت عند بحث عن
سوق سنة.

(١) «إلى الروال»

دلت على كراهة صلاة من صلاة العبد وبعده إلى الروال بعض لأحاديث
نكفي^١ و يذهب^٢ والاستعصار^٣ وذهب أبو حنيفة (ره) — على ما في المحقق^٤
إلى عدم الخور وكذا في حركة (ره) في مؤسسة^٥.

(٢) «فإنه استح^(٣) أن يفصده إخراج يمينه إلى الركعتين قبل خروجه للاباع»

صير المصوب في قوله (يفصده) و صير المحرور في قوله (نه) راجع إلى
محد سئ (ص) والصبر المؤث المحرور في قوله (إي) راجع إلى صلاة، وقوله
(لاباع) دلت للاستحبات المذكورة لئلا يفتي بالله عليه وآله صلتى ركعتين في
مسجده قبل أن يخرج إلى المصلى فرجع نكفي^١ و يذهب^٢.

(٣) «في أشهره، وقبل خب»

الوجوب طهر المنة مرضى و احتار من عند — على ما في المختار^١

(١) ج ٣ ص ٤٥٩ باب صلاة العتيق والخطبة فيهما ج ١

(٢) ج ٣ ص ١٣٤ ج ٦ ص ٢٤

(٣) ج ١ ص ٤٤٦ ج ٢ ص ٢٧٦ ج ١ ص ٢٧٩ ج ١ ص ٤٤٤ ج ٢ ص ٢٧٤ ج ٣

(٤) ج ١ ص ١١٤ ص ٢٦

(٥) ص ٧١٣ ص ١٢

(٦) ج ٣ ص ٤٦١ باب صلاة العتيق والخطبة فيهما ج ١١

(٧) ج ٣ ص ١٣٨ باب ج ٤٠

(٨) ج ١ ص ١١٥ ص ١٦

في «مطر عقيب أربع صنواب أقوا العرب لسته وفي الأصحح عقيب
خمس عشرة عني وعقيب عشر عصرها أقوا طهر يوم السحر، وصورته الله أكبر
به أكبر لا إله إلا الله والله أكبر لله أكبر على ما هدا، ويريد في الأصحح الله
أكبر على ررقا من هيمة الأنعام^(١) ولوائفق عند وجمع غير المروى بعد
حضور العيد في حضور الجمعة^(٢)»

والدروس^١ وصريح شيخ (ره) في الاستصار^(٣).

(١) «وروي فيها غير ذلك برأيه ونقصان»

انظر الكافي^(٤) والعقبه^(٥) والتهديب^(٦).

«وفي الدروس احتار الله أكبر ثلاثاً، لا إله إلا الله...»

راجع الدروس ص ٤٥ س ٢.

(٢) «والأقوى عموم التحجير لعبر الإمام»

أي من دون اختصاص بقروى وهذا أطلق شيخ (ره) في الهبة^(٧)

«ويستحب له إعلام الناس بذلك في حطة العدد»

يدل على استحباب لإعلام بعض لأحبار في الكافي^(٨) والتهديب^(٩).

(١) ص ٤٥ س ٢.

(٢) ج ٢ ص ٢٩٩ باب ٢٠٦ بعد ح ٤.

(٣) ج ٤ ص ١٦٦ باب التكرير ليلة المطر ويومه.

(٤) ج ٢ ص ١٠٨ باب ٥٦ ح ١ و٢.

(٥) ج ٣ ص ١٣٨ باب ٦ ح ٤٣ و ٤٤ و ٤٥.

(٦) ص ١٣٤ قبل مطر بالآخر.

(٧) ج ٣ ص ٤٦١ باب صلاة العيدين والمطية فيها ح ٨.

(٨) ج ٣ ص ١٣٧ باب ٦ ح ٣٦ و ٣٨.

والسريرة^(١) وريح السوداء والنصر، وكل مخوف سموي^(٢)

يكسوف شمس بسب الكوكب، في التذكرة^(٣) مسألة هل تحب هذه الصلاة في كسوف بعض الكوكب بعضاً، أو في كسوف أحد سيارس بأحد الكوكب كما قال بعضهم قد شهد الرهرة في حرم الشمس كسفة فإشكال من عدم التنصيص وحده، إذ لم يثبت لاند عنه، وإنما سجد من لمخمين الذين لا يؤثق بهم، ومن كونه نه مخوف فيسرك سريين في الحكم، ولاؤن أوفى.

(١) ومن يكشأن (رد) في المفاتيح^(٤) أصحاب الصلاة بمرزلة، في اخذناق^(٥) : ومما ذكره يظهر أن ما ذكره اخذناق يكشأن في المفاتيح تبعاً لظاهر عبادة الشريعة منه بوجه أنه طر وجود لقول بالاستصحاب من جأ منه لا ينبغي. أقول سألني أن أقول بالاستصحاب لمرزلة بعض بدعة.

(٢) «أو المسونة في حالق السماء وعوه لإطلاق بسنه في الله تعالى كثيراً» الصبر في قوله (نسبته) راجع إلى السماوي.

«ووجه وجوبها للجميع صححة رراره عن الناصر عليه الصلاة والسلام «مبعدة للكل» راجع الكافي^(٦) والفقيه^(٧) والتهذيب^(٨).

«وما بضئف قول من حصها بالكوفين»

لم يوجد قول من أصحابنا احتصاص وجوب صلاة الآيات بالكوفين، علة

(١) ج ١ ص ١٦٦ س ١٥

(٢) ج ١ ص ٣٠ س ٩

(٣) ج ١٠ ص ٣٠٣ قبل مطر بالآخر.

(٤) ج ٣ ص ١٦٤ باب صلاة الكوف ج ٣.

(٥) ج ١ ص ٣٤٦ باب ٨١ ج ٢١.

(٦) ج ٣ ص ١٥٨ باب ٩ ج ٢.

ويجب فيها لئنة، وتحريمة، وقراءة الحمد، وسورة، ثمَّ ركوع، ثمَّ يرفع رأسه ويقرأ حمداً، ثمَّ يسجد سجدتين، ثمَّ يقوم إلى الثانية ويصنع كما صنع أولاً، ويجوز لاختصار على قراءة بعض السورة ولو آية لكنَّ ركوع ولا يحج إلى الفسحة، لأنَّ في إتمام الأوَّل يجب، كما في سورة في كلِّ ركعة مع حمد مرَّة، وبأنَّه مع الحمد في ركعة سورة ونقص في لأخرى حار من لو أنتم السورة في بعض الركعات ونقص في آخر جاز (١)

الأمر عدم تصريح من حمد وإن ربه (رها) بالوجوب للبرلة، بل أنَّ طهره بالوجوب، وأبو صلاح (ره) لم يترخص لعبير الكسوف عن من في سجد واحدائق، وأنت تعلم بأنَّ مجرد عدم التصريح بالوجوب أو عدم تصريح لذكر بعض الأسباب لا يستلزم نقول بالاختصار في الحقائق: "وإنَّ لم يحد قولاً صريحاً بالاستحباب ولا مصرحاً بالاختصار.

أقول. نقول بالاستحباب لبعض الدعة فقد نزل العلامة (ره) في المسألة "عن اسحق وأبي ثور وأحمد وأبي حنيفة الاستحباب للبرلة.

«وأضاف إليها شيئاً مخصوصاً كالمصنف في الألفيد»

سبب إضافته مصنف (ره) في الألفيد عبارة عن البرية وريح انضمة السوداء الخوفة، ولازم هذا القول عدم وجوب صلاة الآيات محوَّب سماعي آخر غير الريح.

(١) «والصابط أنَّه متى ركع عن سورة نافية وجب في القيام عنه الحمد»
الصغير في قوله (عنه) راجع إلى الركوع للدلول عليه بقوله سابقاً (ركع).

(١) ج ٨٨ ص ١٤٥ س ١

(٢) ج ١٠ ص ٣٠٣ س ١٤

(٣) ج ١ ص ٣٣ س ١٨

(٤) ج ١ ص ٣٤٩ س ٣٠

ويسجدت اقصوت عقت كل روح والتكبير لرفع من ركوع^(١) وانسمع
في الخامس والعاشر خاصة^(٢)

«ويجب إعادة الحمد فيما عدا الأول»

الأول عبارة عن القراءة عن موضع القطع.

«كما لو كان قد آتم سورة قبلها في الركعة»
تصوير للسجود عن بعض السورة.

«ثم له أن يسي على ما مضى، أو يشرع في غيرها»

أي أنه يجوز بمضني بعد قراءة الحمد أن يسي على ما مضى من سورة
التي وراءه في ركعة ذاتي، في يسي عن باب سورة — وحسب سورة كاملة غيرها في
حملة بنفس، ويوجه في ذلك وجوب سورة كاملة في كل ركعة.

(١) «بعد الخامس والعاشر من غير سماع وهو قربة كونها عشر ركعات»

قد احتجبت سماع في بعضها (عشر ركعات) وفي بعضها الآخر (غير
ركعات) وعن تعديراً لأول ما أن يكون إحدى عشرة ركعات — فالتصميم لرفع المقصود
— هو — راجع إلى استحباب سجد عقت كل روح من مقامات وعلى تقدير شيء
أن يكون العدة غير ركعات — والتصميم المذكور راجع إلى التكبير لرفع من ركوع في
جميع بعد الخامس والعاشر في روض الحديث^(٣) بعد المتن (و بصوت جفياً) على كل
ثانية رواه محمد بن مسلم ورواه عن الإمامين عليها السلام، وفي ذلك إشارة إلى
كون الركعات عشر، وفي السماع دلالة على كون ركعتين فيها عبارات.

(٢) «هكذا ورد الصلح بما يوجب اشتباه حاله»

و قرءه اطواوا مع السعة^(١)

راجع الكافي^(٢) و تهذيب^(٣) و الاستبصار^(٤).

«ومن ثم تحصل الاشياء لو شئت في عددها نظراً إلى أنها ثمانية أو أريد»

يقول بأن صلاة آيات عشر ركعت لسند مرضي (ره) في الانتصار^(٥)

مستنداً للإجماع والشيخ (ره) في الاستبصار^(٦) والهيبة^(٧) و من زهرة (ره) في المعبد^(٨)
و اس حمرة (ره) في لوسنة^(٩) و ملأ (ره) في رسم^(١٠) والكشاني (ره) في
المفتاح^(١١)

أقول و في بعض الأحاديث تصريح بذلك فراجع المعبد^(١٢) والتهذيب^(١٣)
و الاستبصار^(١٤).

(١) «خصوصاً على القول بأنه الأحمد في الاعتلاء»

(١) ج ٣ ص ٤٦٣ باب صلاة الكسوف.

(٢) ج ٦ ص ٣٤٠ باب ٨٩.

(٣) ج ٣ ص ١٥٤ رب ٩.

(٤) ج ١ ص ٤٥٢ رب ٢٨٢.

(٥) ص ٤٩ ص ٤.

(٦) ج ١ ص ٤٥٣ باب ٢٨٢ ج ٤.

(٧) ص ١٣٧ ص ٩٠.

(٨) ص ٥ ص ١.

(٩) ١١٣ ص ٢٣.

(١٠) ٥٧٣ ص ٢٦.

(١١) ج ١ ص ٣٠٣ ج ٢٥.

(١٢) ج ١ ص ٣٤٢ رب ١١ ج ٥٥ ص ٣٤٦ ج ٢٥.

(١٣) ج ٣ ص ١٥٥ و ١٥٦ باب ٩ ج ٥ و ٧.

(١٤) ج ١ ص ٤٥٢ باب ٢٨٢ ج ١ و ٢.

واخبرني ' ' وكذا خبرني جمعة وحدثني، ولوحفت خاصرة قدام
مسألة، ووضعت حد من قديمي هو نصف معدة خصرة (٢)

قوله (لأخذ) أي شروع. وهذا عن شيخ (ره) في التمهيد ' والسود '

«نعم لوجعلناه إلى تمامه أتجه التطويل»

هذا قول بعض (ره) في معنى ' وعلامة (ره) في انتهى ومصنف (ره) في
الدروس (٥) ولعلامة المحلى (ره) في البحار (٦).

(١) «وإن كانت هارئة على الأصح»

بهرية مثل كسوف شمس، ومعدل الأصح مستحب استرق صلاة
كسوف الشمس، وهذا عن بعض علامة (ره) في معنى ' ' عن شافعي وأبي
حسبة، في جوهر ' معدل يقول لأورد عن المذكورين والدروس، بل في المنظومة.
واخبرني لا يرب يستحب، حتى كسوف شمس، وهو دأب، ويقول في الكسوف
بالإسراء، يضعف بالإجماع والأخبار.

(٢) «وإلا سقط إن يكن قرط في ناخير أحدهما»

عدم معرفته من ناحية كون التاج بعد شرعي من حصص أو غيره، أو حبوب
أو خردل من الأعداء، ونوجه في عدم نقضه مع عدم انقراط عاره عن عدم

(١) ص ١٣٧ من ٣.

(٢) ج ١ ص ١٧٢ من ٨.

(٣) ص ٢١٥ من الآخر.

(٤) ج ١ ص ٣٥٢ من ١٧.

(٥) ص ٤٥ من ٥.

(٦) ج ٨٨ ص ١٥٨ من ١٠.

(٧) ج ١ ص ٣٥١ من ١٤ في الفرج الخامس.

(٨) ج ١ ص ٤٥٨ من ١.

ولا تقتنى على لراحلة إلا عدد كعبره عن الشرائع، ونقصى هذه الصلاة مع عيوب وحوادث معتمدة الترتيب أو بسببه أو مع استعانة لآخرى مطع^١

استقرار الوضوء.

«ولاً فاللهوى وحوب الفناء»

أي و إنما كان قد قرأ في راحته إحدى وحوب الفناء، لاستمرار الوضوء إلى عرقته بأخر عرقته في آخر وقت، ومدى الأصح عدم وحوب الفناء ما في حد من من أن لا يقرأ في ذلك الوقت كونه لا يقرأ فيه بسبب انقضاء من ذلك الوقت، فهو في حد من غير ممكن من فعل الكسوف، فلا حب الأداء بعد تنكس ولا قضاء بعد الاستقرار.

(١) «إن كانت ففقولة»

في تذكره^٢، ولأقرب صحة الصلاة على غير معتقوب.

(٢) «سواء علم به أم لم يعلم حتى خرج الوقت»

ففي هذا القول - الذي حذره مصنف رد المحتار - يجب قضاء في ثلاث صور.

الأولى صورة بعد الترتيب

ثانية صورة بسبب الترتيب بعد عدم سبب سواء استوعب لآخرى

لنقرض أجمع أم لا.

ثالثة صورة متعبد القرص وإن لم يعلم بالسبب بل ثبت بالبيئة أو

توتر على شوق ذاته لا يعتري في توتر حضوره، بل يكفي البعض متأخراً معه.

(١) ج ١ ص ٣٥٢ بر ٦

(٢) ج ١ ص ١ - ٣٣

.

«وقيل يجب القصاء مطلقاً»

هذا قول ابن دريس (ره) في الرائر واحذره العلامة (ره) في المتهى^{٢١} وعلى هذا القول حب القصاء في أربع صور ثلاث منها تعمد في قول المتقدم، رابعها ما إذا لم يشب السب بغيره بل شب بالنسبة أو التواتر ولم يستوعب لاحتراق القصر كله.

«وقيل لا يجب مطلقاً وإن تعمد ما لم يستوعب»

هذا القول منقول عن طاهر إطلاق السد المريع (ره) حيث أطلق عدم قصاء ما حرق بعض مريض، ووجب القصاء لو حرق جميع المريض، وعلى هذا القول يجب قصاء في صورة واحدة وهي صورة ترك عمداً مع اسماح لا حرق مريض.

«وقيل لا يفتي الناسي ما لم يستوعب»

هذا قول شيخ (ره) في النهاية^{٢٢} وسقوط^{٢٣} وعلى هذا القول يجب قصاء في صورتين، إحداهما صورة الترك عمداً والثانية صورة الترك سهواً مع الاستعاب.

«ولو قيل بالوجوب مطلقاً في غير الكوفيين....»

في عروض^{٢٤} معتق^{٢٥} من بني النخع^{٢٦} وفي صلاة بريرة مده^{٢٧} وعمره^{٢٨} وبرمه^{٢٩}

(١) ص ٦٠ ج ٢

(٢) ج ١ ص ٣٥٢ ص ٢٩

(٣) ص ١٣٦ ص ١٥

(٤) ج ١ ص ١٧٢ ص ٥

(٥) ص ٣١٥ ص ٢

و يستحب الغسل مع التعمد والاستيعاب^(١)

أنه يجوز أن يصلّيها أداء وإن سكنت. وفي الحديث^(٢): قال في المدارك: وأحق
الحرية بصلّيتها وفي النهي^(٣) ولأقرب عندي في الرياح والزلازل وما يشبهها من
آلات سرعة رواها أن وقتها غير كنه، وهذه الأُشْهُ وعلامات للوجوب وأسباب
لأنّها أوقفت

«وفيها مع الاستيعاب كان قوياً عملاً بالنص»

رجع كما في "ومعه" "والهدى" ولا يستبرأ

(١) «نقل قبل بوجوبه»

هاتين الوجوب هو بعد (ره) في نسخة كتب لصلاة من عند حسن
لذكر في كتب بصلّيتها في عدد لأغلب المسوقة، ومثل ذهب، والوجوب
أشدّ شيع (ره) في جهه^(٤) ومسوط^(٥) والسند المرتضى وأصمدوف (ره) — على
ما نقل عنها — ولخبي (ره) في كتابي "أوصال" (ره) في المرمية "أوصال" (ره) (٢)

(١) ج ١ ص ٣١٢ من ١

(٢) ج ٢ ص ٣٥٢ من ٢٣

(٣) ج ٣ ص ٤٦٥ باب صلاة الكوف ج ٤

(٤) ج ١ ص ٣٤٦ من ٢٥

(٥) ج ٣ ص ٥٦ من ٥

(٦) ج ١ ص ٤٥٣ و ٤٥٤ باب ٢٨٣ ج ٤ و ٥

(٧) ص ٣٥ من ١٢

(٨) ص ٦ من ١٤

(٩) ص ١٣٦ من ١٥

(١٠) ج ١ ص ١٠٠ من ٥

(١١) ص ١٥٦ من ١

(١٢) ص ٥٧٣ من ٢٩

وكذا استحب غسل الجمعة^(١) ويومي العيدين^(٢)

في المذهب^(٣) وابن حرة (ره) في الوصيلة^(٤).

الأغسال المستحبة

(١) في معبر^(١) و قول أبو جعفر بن باويه في كتابه غسل يوم الجمعة وحب على
برحان والبهاء في السر والخصر لا أنه رخص للبهاء في الغسل الماء، و بالوجوب
قال الحسن التقيري وداود الطاهري.

أقول ما يقه المحقق (ره) في المعبر عن الصدوق (ره) مدلول بعض الأحاديث في
الفقه^(٢) والهدية^(٣) ولا يصح^(٤) لا أنه غرر في بعضه بل وحب على لأعمال أبي
بست، وحبية بالإجماع فرجع، و يصح أن مراد الصدوق (ره) من الوجوب هو
لاستحيات بقربة قوله (ره) في الفقه^(٥): و غسل كنه سنة من خلا غسل جديدة.

«استطردنا ذكر الأغسال المستنونة»

هذه الأغسال على أفاء رمانية ومكثثة وعمئة، والعلنة إثم بمقل يدي
يريد أن يفعل أو يفعل الذي فعله، والمكاثبة في الحقيقة ترجع إلى العمئة، لأنها إثم
مدحون في مكان أو يكون فيه.

(٢) مراد بيومتي العيدين يوم عيد الفطر والأضحى.

(١) ج ١ ص ١٢٤ س ٥

(٢) ص ٧١٣ س ٢٠.

(٣) ص ٩٧ س ٤

(٤) ج ١ ص ٤٥ ط ١٨ ج ٥

(٥) ج ١ ص ١٤ و ١١٩ ط ٥ ج ٢ و ٢٥ و ٢٦

(٦) ج ١ ص ٣ ط ١٦ ج ٤ ط ٥

(٧) ج ١ ص ٤٦ ط ١٨ ج ٦ ط ٤

وفرادى شهر رمضان، وليلة الفطر، و سنتي نصف رجب وشعبان^(١) و يوم
لمعب^(٢) والعنبر، ويوم الهدية^(٣) ويوم غرفة، وسرور الفرس^(٤)

(١) «على المشهور في الأوّل»

الأوّل عذره عن سنة نصف من رجب في الجوهر ، كذب الصهرة على
المشهور شهرة كدث يكون جمعاً من لأصحاب، من في أومسة عذّه في المدوب
بلاخلاف.

«والمروي في الثاني»

برونه في التهذيب^(١) والمردوش عذرة عن سنة النصف من شعبان.

(٢) «وهو السابع والعشرون من رجب على المشهور»

قوله (على مشهور) قد لا سحب غش، في الجوهر^(٢) بالاحلاف أحده
فيه، من في سنة الإجماع عنه، وأومسة عذّه في المدوب بالاحلاف.

(٣) «وهو ربيع والعشرون من ذي الحجة على الأصح»

وهذا القول هو المشهور في الجواهر^(١)؛ وعن إقبال ابن طابوس نسبته إلى
أصح الرويات بعد أن حكى قولاً ربيع والعشرين وآخر ربيع والعشرين وم يمين
عنه ذكر حفص والعشرين قولاً لأحمد، لكن ذهب إليه مصنف في المعبر^(٢).

(٤) «والمشهور الآن أنّه يوم برول الشمس في الخمل»

يوم برول الشمس في خمل هو أوّل يوم من شهر فروردين بالهريسة،

(١) ج ٥ ص ٣٦ س ٤

(٢) ج ١ ص ١١٧ باب ٥ ح ٤٠

(٣) ج ٥ ص ٣٦ س ١٤

(٤) ج ٥ ص ١٠ س ١٤

(٥) ص ٩٨ س ٩

والإحرام والطواف، وريارته أحد المصنوعين^{١١} وليسعى إلى رؤية المصنوع بعد ثلاثة أيام^{١٢} واستؤنة عن فسق أو كفر^{١٣}

وهو الموه الذي أحد فيه العهد لأمر مؤمن عنه السلام بعد رجوعه في جوهر فيته على ما قبل قد حسب ذلك موافق بروب الشمس دخول في التاسع عشر من ذي الحجة على حساب التقويم ولم يكن هلال رؤيته الثلاثين فكأنه من عشر على الرؤية.

(١) «ولو اجتمعوا في مكان واحد داخل»

بحر ردة الإمام موسى الكاظم والإمام خواد عبيد السلام في الكاظم وريارة الإمام هادي والإمام المكرى عليهما السلام في ممرء

(٢) «من ضل به مع الرؤية»

في سعى رؤية المصنوع بعد الثلاثة ممنوع شرعاً، فإذا سعى سطر وحق سطر - يستحب العمل - وتعمل التمول بالوجوب عن طاهر المصنوع (ره) وصرح أبي الصلاح (ره) - على ما في الجواهر^(١).

«سواء في ذلك مصنوع الشرع وغيره»

هذا ردة على ما حكى عن المصنوع من تخصيص مصنوع في كلامهم بالمصنوع حق بمعنى عدم ثبوت العس السعي إلى رؤية مصنوع بطلبه، وأورد على هذا شخص في الجوهر^{١٢} بقوله لكأنه ماف لإطلاق سعى له.

(٣) «وثقه بالنسبة على خلاف العهد حيث حقه بالكثرة»

راجع مقنعه ص ٦ من ١٣.

(١) ح ٥ ص ٤٣ من ٧.

(٢) ح ٥ ص ٦٨ من ١.

(٣) ح ٥ ص ٧ من ٢.

وصلاة خدجه وصلاة الاستسحرة^(١) ودحوب الحرد^(٢) ومكّة والمدسة^(٣)

(١) «فإنّ فيها ما يفعل بعسل وما يفعل بغيره على ما فضّل في محلّه»

أى من صلاة خدجة والاستحرة ما يُفعل بعسل ومن صلاتها ما يُفعل بغير
عسل، وفى محكيّ جامع بقصد. فليس المراد بصلاة خدجة والاستحرة فى صلاة
قترحتها المكثف لأحد الأمرين، بل مراد بذلك ما يقبه الأصحاب عن لائقة عليهم
السلام وله مصداق فمطلبه. وفى الخوهر^(٤) بعد ما نقده عن محكيّ جامع
المقصد فثبت بكلّ لا حتى على من لا خص ما ورد من أخبار الخدجة^(٥) أنّها صهرة فى
أنّ لمكثف أن يصي ركعتين معتسلاً هي فى كلّ خدجه وفى أى وقت، نعم فى بعضها
كقصد بحدثة للصلاة من مرء الإخلاص خمس عشرة خو صلاة مسيح وصم
ثلاثة أيام ونحو ذلك، وهو أمر خارج عن شأنه فيه.

(٢) «مكّة مطلقاً»

قوله (مقلّة) أى سوء كذا مسكّن حج أو عمرة أم غير ذلك

(٣) «وفقد المقصد دخول المدينة بأداء فرضي أو تقيا»

وكذلك فقد دحوب مكّة فقد فى الساعة^(٦) وعسل دحوب مدينة برسوم
صلى الله عليه وآله لأداء فرضي أو تقيا سنة، وعسل دحوب مكّة لمثل ذلك سنة.

(١) جمع كذا ج ٢ ص ٤٦٦ باب صلاة الحاج ج ١ ص ١٧٧ ج ٣ والمفصّل ج ١ ص ٣٥٥ ج ١٣

٢ ج ٣ ص ٣٥٣ ج ٧ والتهديب ج ٣ ص ١٨٣ و ١٨٤ باب ١٧ ج ٢ و ٣.

(٢) ج ٥ ص ٥٥ قبل مطر بالآخر.

(٣) فى الكافي ج ٣ ص ٤٧٦ باب بعنوان باب صلاة الخواتج وفى ص ٤٧٠ باب بعنوان باب صلاة

الاستسحرة، وفى المفصّل ج ١ ص ٣٥٠ باب ٨٣ باب صلاة الحاجة وفى ص ٣٥٥ باب ٨٤ باب

بعنوان باب صلاة الاستسحرة. وفى التهديب ج ٣ ص ١٨٢ باب ١٧ باب بعنوان باب صلاة الخواتج و

فى ص ١٨٤ باب ١٨ باب بعنوان باب صلاة الشكر.

(٤) ص ٦ ج ١٢

وسحذش، وكذا الكعة^(١) ومن الصلاة اسدورة وشبهها، وهي ناعمة بلدر
المشروع وشبهه^(٢)

(١) «ونظهر هائدة في لوم يو دخوفا عبد العسل السابق»

أي م يو دخو الكعة عبد عسل لدحو مسحد الحراء

«وهكذا لو حتم المقاصد نداخلت»

فبكي عسل واحد مسحد لدحو الحرم ومكة ومسحد الحرم والكعة.

صلاة النذر وشبهه والنيابة

(٢) «في نذر هنة مشروعة في وقت ينهاعها أو عدداً مشروعةً انعقدت»

عدهر أن عسبر مؤثت المستر في قوه (انعقدت) رجع إلى النذر لا إلى
طيه، فإن الأعداد وعدمه من صعد اسر لا من صعد معقته، ولا دأس تنأيت
الصبر بعد كون السر مقصداً، وم غير بقوه (انعقد) بد قوه (انعقدت) لعنه أولى كما
عس في ساني حيث يقول (فلونذر ركعتين جالساً.. انعقد).

«أو عكسه زخراً»

دأ نذر لصلاة عبد عبي وحب أو ترك محرم زخراً.

«ومنه نذر صلاة العيد في غيره»

فإن صلاة العيد مشروعة في العيد لا في غيره.

«وبو أطلق فشرطها شرط الواحية في أجود المولس»

في بروض ' بعد لمن (من نذر صلاة) وأطلق وحب عليه ركعتان على رأي:

ومنها صلاة البينة بحارة^(١) أو تحض^(٢) عن الأث^(٣) وهي حسب ما يلتزم به كميّة وكميّة^(٤) .

ومن المندوبات صلاة الاستسقاء، وهي كالتعذّيب^(٥)

لأنّه المعهود بحات في سوق لا مأى على وحدته وهو بوبر. وقبل بحري ركعة وحدة و بحاره انصتف في البية ولده في الشرح صدق بصلاه جمعة شرعاً.

(١) «عن الميث تبرعاً أو بوصيته المأفدة»

التبرع بأن م بوصى لميث وء تحب على ثورته الاستحار. و لوصية المأفدة بأن أوصى بالاستسقاء بصلاة م برد عن ثلث ملة أو م مع إحارة ثورته

(٢) «من الولي وهو أكبر الولد المذكور»

أي من سس له أكبر منه و إن م يكن م وء متعذوب — كما صرّح به شارح ره في كتاب الصوة —.

(٣) «مأفاته من الصلاة في مرضه أو سهواً أو مطلقاً وسأني تحريره»

سأني تحريره الحد في الفصل شمس في المقصء .

(٤) كميّة بأن بعض صلاة مع الأذن والإقامة أو بدوها وتسمية واحدة

أو تسليمين أو م مع التسليم بسحت — مثلاً — و كميّة بأن بعض مقدار الصلاة عدداً وركعة.

الصَّلَوَاتُ الْمُنْدُوبَةُ

(٥) «في الوقت والكسرات الزائدة في الركعتين... وغير ذلك»

قوله (و غير ذلك) كعدد تقوّنات — كما صرّح به في الحواهر — وككون

وَيَحْوِلُ^(١) الرَّدَاءَ يَمِينًا وَيَسَارًا^(٢)

خطبتين بعد صلاة و كسنة مكّة من لأصهار، ول صلاة لاستقصاء في المسجد الحرام أقص

(١) «الإمام وغيره»

التحويل نحو الاستحباب — على ما صرح به في الخوهر^(٣) واحتف في أن استحباب التحويل هل هو بالإمام وعده أم يخص بالإمام فذهب العلامة (ره) في التحرير^(٤) والمنتهى^(٥) — أنه لا يستحب تحويل غير الإمام في الحدث^(٦)؛ وأما رتبة في اختصاص الإمام بدت أو شمول الحكم للمأموم فلا يخفى أنه بناء على ما ذكرنا من حمل مطلق الأحكام على مقبدها يكون دلت اختصاص بالإمام وتنته بمأموم يحتاج إلى دليل وليس فتنس

(٢) «فجعل يمينه يساره وبالعكس للاباع والعاؤل»

الاباع دلتناسي راسي صني الله عنه وآه على ما دلت عليه بعض لأحاديث الكافي^(٧) والعقبة^(٨) ويهدى^(٩)، واستأوى تحويل حدث حص

«ويجعل مع ذلك أعلاه أسفله وظاهره باطنه كان حسناً»

في مسي^(١٠) مع أن أحد لم يقل أنه — أي المني صني به عنه وآه —

(١) ج ١٢ ص ١٤٤ س ٩.

(٢) ج ١ ص ١٧ قبل سطر بالآخر.

(٣) ج ١ ص ٣٥٦ س ١١.

(٤) ج ١٠ ص ٤٩٠ س ٥.

(٥) ج ٣ ص ٤٦٣ باب صلاة الاستقصاء ج ٣.

(٦) ج ١ ص ٣٣٨ ر ب ٨٠ ج ١٦.

(٧) ج ٣ ص ١٥٠ باب ٨ ج ١.

(٨) ج ١ ص ٣٥٦ س ١٩.

ولتكن لصلاة بعد صوم ثلاثة أيام^(١) آخرها لأنتسب^(٢)

تعمل أسفله أعلاه ويعد أن يكون لشيء صلي لله عليه وآله ترك ذلك في جميع الأوقات لعن الرداء. وفي الذكر^(٣) وقال يوم لحرمين بقلب أسفل برده إلى الأعلى وما غنى الجحيم على يسار ومكان باصاً على الثوب طهر، وجمع الثلاثة غير ممكن، بل الممكن اثنان لا غير.

ومما يقابله طهر أن منجيب الجمع وسحو الذي ذكره لشرح (ره) فوب بعض العامة أيضاً، ولكن يرد عليه ما نقلناه عن العلامة (ره) وما أورده العلامة محمدي (ره) في البحار^(٤) حيث قال: وقال شهيد الثاني في مروضة ولو حصل مع ذلك أعلاه أسفله ودرهه بطله كان حساً، ولا يخفى من فيها، لا شيء في الأخير، إذ الجمع غير ممكن و اجتماع أحدهما مع لاند منه وقريب مما تقدمه عن المحارم في الجواهر^(٥) فراجع.

(١) «أطلق تعديتها على ثلث لأنها تكون في أول الثالث»

الصغير في قوله (تعديتها) و (لأنها) راجع إلى الصلاة، والصغير في قوله (عليها) راجع إلى ثلاثة أيام.

(٢) «وهو مخصوص»

في الكافي^(٦) والتهذيب^(٧).

«فيلد أقدمه»

ولم يذكر الصدوق (ره) في مقابلة^(٨) غيره حيث قال: فيكن اليوم يدي

(١) ج ١ ص ١٦٦ من ١١

(٢) ج ٨٨ ص ٣٣٠ قبل سطر دال آخر

(٣) ج ١٢ ص ١٤٥ من ١١

(٤) ج ٣ ص ٤٦٢ باب صلاة الاستسقاء ج ١

(٥) ج ٣ ص ١٤٨ باب ٨ ج ٣ و ٥

(٦) ج ١ ص ٣٣١ باب ٨٠ بعد ج ١٢

أو الجمعة^(١) وبعد استنونه ، وردة الصائم^(٢) ومب صلاة نافله شهر رمضان وهي ألف ركعة غير الروتين العشرين عشرون كن سلة ثمان مب بعد مغرب واثنى عشرة بعد عشاء وفي كن من العشر الأحر ثلاثون ركعة ثمان مبها بعد المغرب ولدي بعد العشاء وفي أبي الإفراد الثلاث كن لسة مة ويحور الاقتصر عليها فخرى تدرس على الخُمع^(٣)

نصلي فيه يوم الاثنين.

(١) «حتى روى أن أمة نسال الحاجة فنؤخر فصاؤها إلى الجمعة»
الرواية في الفقه والتهديب^(١).

(٢) «وقد يكون القنط سب هذه كم روى»
الرواية تجدها في الفقيه^(٢) والتهديب^(١).

(٣) «فصلني في يوم كن جمع عشرأ بصلاة عني وفاطمة وحضر عليهم السلام»
أما صلاة عني الصلاة والسلام المذكورة في تهذيب في الجوهر بعد نقل حرم المفضل الذي أشرد به ولعمري - أي وعل هذه الصلاة - هي التي رواها أبو نصير و عبد الله بن مسعود^(١) عن صدق (عليه السلام) وإن لم ينص في شيء

(١) ج ١ ص ٢٧٢ باب ٥٧ - ٢٥

(٢) ج ٣ ص ٥٠ باب ١ - ١٢

(٣) ج ٣ ص ٣٣٢ رب ١٠ - ٢٠

(٤) ج ٣ ص ١٤٨ باب ٨ ج ١ و ٢.

(٥) ج ٣ ص ٦٦ رب ٤ ج ٢١

(٦) ج ١٢ ص ١٩٥ - ١٣

(٧) في الكافي ج ٢ ص ٤٦٨ باب صلاة وصية صلاة عني : عرفت من صلاة المغرب ج ١ تهذيب ج ٣ ص ٣١٠ رب ٣١ - ١

(٨) في الكافي ج ٣ ص ٤٦٨ باب صلاة قاطعة سلام الله عليها ج ٢ - ٢ : لعمري ج ٣ ص ٣٥٦ رب

٨٥ ج ١ تهذيب ج ٣ ص ١٨٨ رب ٢ ج ٨

منها على تسميتها بصلاة أمير المؤمنين (عليه السلام) بل وصف الصلاة المرتبوة وقول
من صلاها أفتن وليس بيه وبين أنه ذنب.

وأما صلاة وضعة سلام الله عليه في الكافي^(١) باب بعنوان (باب صلاة
فاطمة سلام الله عليها وغيرها من صلاة الترع) وفي الفقه^(٢) باب بعنوان (باب
ثواب الصلاة التي يسميها الناس صلاة وضعة عليه السلام) وسموها أيضاً صلاة
الأقارب) وفي تهذيب^(٣) ونقصي كعش ليلة محمد صلى الله عليه وآله.

وأما صلاة جعفر فسمي صلاة خنوة واستسبح بها. ووجه تسميتها بصلاة
جعفر عده عن نعيم سيء فسمي به عليه وآله هذه الصلاة جعفر من أبي طالب عبيد
سلام، وفي الكافي^(٤) باب بعنوان (باب صلاة السج)، وفي الفقه^(٥) باب بعنوان
(باب صلاة الخوة) وتسمى وهي صلاة جعفر من أبي طالب عليه السلام) وفي
تهذيب^(٦) باب ٢١ معناه بعنوان (باب صلاة سج وغيره من الصلوات)، وفي
موضع آخر^(٧) : بعنوان (باب من الصلوات ترعى فيها)

في مسبوقة^(٨) وأما ما ليس مرتب من سواها فعلى ضربين أحدهم لا وقت له
معه، ولا آخره وقت معش، ولأول مثل صلاة أمير المؤمنين عليه السلام، وصفتها أربع
ركعات تتسبطن يقرأ في كل ركعة الحمد مرة وحشش مرة قل هو الله أحد، ومثل
صلاة وضعة عليه السلام وهي كعتان يقرأ في الأولى منها الحمد مرة وفي الثانية
مرة وفي ثلثه الحمد مرة وفي ثلثه هو الله أحد مرة مرة، ومثل صلاة جعفر عليه السلام

(١) ج ٣ ص ٤٦٨.

(٢) ج ١ ص ٣٥٦ باب ٨٥

(٣) ج ٣ ص ٦٦ باب ٤ ج ١١

(٤) ج ٣ ص ٤٦٥

(٥) ج ١ ص ٣٤٧ باب ٨٢

(٦) ج ٣ ص ١٨٦

(٧) ج ٣ ص ٣٠٩ باب ٣١

(٨) ج ١ ص ١٣٢ س ١

وعبر ذلك^(١) وأتم لبواقي صلاته فلا خضرها

سهم. وهي كعتاب يقرأ في الأولى الحمد والموحيد، وفي الثانية الحمد والحمد.

(١) «كصلاة النبي صلى الله عليه وآله يوم الجمعة»

في سحر راتحت د صلاة رسول صلى الله عليه وآله مستحبة يوم الجمعة
قرأ حمد في الأولى مرة وإنا أنزلناه خمس عشرة مرة ثم ركع وقرأ خمس عشر
مرة ثم يرفع رأسه وقرأ الحمد كدس ثم يسجد وقرأ خمس عشر مرة ثم يرفع رأسه و
قرأ الحمد كدس ثم يسجد ثانياً وقرأ خمس عشر مرة ثم يرفع رأسه ويقوم ففعل كما
فعل لأوى

• • •

الفصل السابع في بيان أحكام الجنس^(١) في الصلاة وهو إمّا عن سهو أو شك^(٢)

أحكام السهو والشك

(١) الغَلَل بفتح الخاء: الوهن والفساد.

(٢) «مغروب المعنى عن الدهن حتى يحصل منه إهمال بعض الأفعال»

مغروب من يهتمة و بُرء استعجمه مصدر من عرب أى نغد وغاب وحي .
في الحديث نصبت شي في السهو وهو عذره عن روى شيء عن المؤنة المذكورة
مع بدنه في مؤنة الحاقصة، وقد أنه حصل بسد كره و بسد عذره عن روايه عن
الموتش معاً وقد حثّ أن امرجه و ستمه . ولا يحصل عجزه بتفكره و اندكره
وربما قيل بالمرادفة بينهما، والظاهر الأول.

(٣) «والمراد بالجنس الواقع عن غفلة وسهو برك شيء من أفعاله وبالواقع عن شك
انقص الحاصل للصلاة بعض الشك»

و عمد و سهو مساو لجنس الذي هو نقص، وقد شك فهو عسه جنس في
صلاة، لا أن يكون مسبباً للجنس. وأورد عنه في جواهر^(١) بقوله وقد تأمل، فإنه
أي الشك - قد يكون مسبباً للجنس.

في العمدة بطل بالإحلال^(١) بشرط أو الخمر^(٢) ولو كان جاهلاً بآلة التهنير والإحفات^(٣) وفي اليهود بطل من منصف^(٤)

(١) «أي بسبب الإحلال»

بعرض من صغير أن اللاحق معنى له ستة

(٢) «ومن الخمر الكيفية لأنها حرة صورية»

حسن تحقيق (ره) في معمر^١ والشرائع^٢ لكيفية أمر مسدداً في قول خمر واشترط، ومثلها باصطناع، وكذا العلامة (هـ) في التحرير^(٣) ونسبى^٤، وأشر لشرح (ره) بقوله (ومن الخمر بكيفية)، وفي عمدة لا حرج إن دلت لدخول بكيفية في الخمر، فإن الخمر ذات درة كدركوع والخمر^٥ ونحوهما، وصوري أخرى كالطماثينة — مثلاً —.

(٣) «فمعدرا الجاهل بحكمهم وإن علم به في محله»

لعدم الاحتياج بمسألة الجهر والإحفات، بل بعد الجاهل في موضع آخر أيضاً. ومنها الجاهل بمقتضى النجاسة ومنها الجاهل بعصبة ثوب ومكان، ومنها الجاهل بنجاسة ثوب أو بدن أو موضع السجود، فراجع بيانها^١ و شرائع^٢ وتحرير وغيرها.

(٤) «من اليهودي أحد الأركان الخمسة إذا لم يذكره حتى يجاور محله»

كأن من لشئ^١ و اليهود قد يكون قبل تحوير محض وقد يكون بعده، ويراد

(١) من ٢٢٦ من الآخر

(٢) من ٨٦ من ١٥.

(٣) ح ٤٩ من ١

(٤) ح ١ من ٤٨ من ١٢

(٥) من ٦٤ من ١١.

(٦) من ٨٦ من ١٦

(٧) ح ١ من ٤٩ من ٢

محاور المحل في شك عدمه عن الاستدلال عن جزء المشكوك فيه في جزء آخر بعده ،
 وسد ذكر الشارح (ره) بعض مصدقيه ، و ترد محاور محل في سهو عبارة عن الاستدلال
 إلى ركبي بعد مسي أو استمرار العود إليه — أي في مسي — ردة ركبي أو جزء من
 ركبي ، وسد ذكر الشارح (ره) بعض مصدقيه أيضاً ، ففتح الكلام في مدعى .

المقام الأول: في الشك .

المقام الثاني في السهو

أما لعدم التأثر بفقدان يد شك في شيء من لأحد قبل محاور عنه في به ،
 لأهمية عدم فعله وبقاء محل متدركه . وحسن فهمه له صور
 الأولى: أن يستمر الاشتباه .

ثانية أن يتكشف الواقع — بأن تذكر بعد فعل الجزء المشكوك أنه لم يفعل
 قبل ذلك .

ثالثة أن يكشف خلاف — بأن تذكر بعد فعل الجزء المشكوك أنه قد فعله
 من دلت ولم يكن دلت جزء المشكوك فيه ركبي .

الرابعة أن يتكشف خلاف محو بعد إذ أنه كـ دلت جزء المشكوك
 فيه ركبي ، و صلاة صحيحة في غير بصورة أربعة و خمسة فهم ، وجه بصحة في مدعى
 الصورة رابعة و صبح ، و وجه بطلان في الصورة أربعة أن رده ركبي مقصود وإن
 كانت عن غير عمد ، هذا كله حكم الشك قبل تجاوز المحل ، وأما إذا كان الشك بعد
 تجاوز المحل فله مسألة صور أيضاً :

الأول - أن يستمر الاشتباه

ثالثة أن يكشف الواقع — بأن تذكر أن جزء المشكوك فيه أنى به محله —
 ثالثة أن يكشف خلاف — بأن تذكر أن جزء المشكوك فيه بأب به في
 عنه و صلاة صحيحة في لأوش ، و ثم ثالثة فإن لم يدخن في ركبي أحروم
 يستنزم العود إلى الجزء المنسي زيادة ركبي أو جزء ركبي في به وصحت صلاته وإلا
 بطلت إن كان الجزء المنسي ركياً ، وصحت أيضاً إن كان جزء من ركبي

وفي الشك لا يستحب إدا تحاور محله^(١)

وأما المقام الثاني فقوله: «إذا كان السهو في تحاور محل أو شيء منى، وإن كان بعد تحاور محل فإن كان الجزء المسمى ركعة نطقت الصلاة وإن صححت من غير يدرك مرة ومع الدلائل من غير سجدتي السهو أخرى معها ثلثة والأول كسب القراءة أو تحفروا في كسب الصلاة على النبي وبه عليه سلام حتى سلم، وإن الصلاة المذكورة تعصى بعد تسليم من دون سجدتي السهو كما في شرع»^(٢)، والثالث كسب سجدة واحدة أو تشهد، ونهر بقصد مع سجدتي السهو على مـ مياقي.

(١) «أن شك في السنة بعد أن كثر أو التكبير بعد أن قرأ أو شرع فيها»
الصغير في قوله (فيها) رجع إلى تكبير والقرء، والمعنى أو شك في سنة بعد أن شرع في التكبير أو شك في تكبير بعد أن شرع في قراءة.

«ولو كان اشك في السجود بعد التشهد أو في أثنائه ولما يقم في العود إليه قولان أجود هما العدم»

مقابل لأحد قول شيخ (ره) في سبحة^(٣) والمصنف (ره) في لذكرى^(٤)
في المسألة السادسة بوجوب العود جليد، بل وإن قام ما لم يستكمل النقام.

«أما مقدّمات الجزء كالموتى والأحد في النقام قبل الإكمال فلا بد انتقالاً إلى جزء»
هو شك في القراءة بعد الأحد في الموتى إلى الركوع ولم يصل إلى حد أي
حد ركوع يجب الرجوع بقراءة وكذا في التشهد بعد الأحد في قدم يجب
الرجوع للتشهد.

(١) ص ٨٨ من ١٤.

(٢) ص ٩٢ من ١١.

(٣) ص ٢٢٤ من ١٤.

ولو كان فيه شيء، فهو ذكر فغنه بفتحة، كما في ركبة^(١) ولا فلا، وهو سي
غير ركن فلا انتدث، وهو لم يسدور محنة أني به^(٢)

«وكذا الفعل المندوب كالصوت»

موشك حان الصوت في قراءة يحك الرجوع بقراءة، وذهب صاحب
الخواهر (ره) إلى عدم الرجوع

(١) «ومنه ما لو شك في الركوع وهو قائم فركع ثم ذكر فقله قبل رفعه في أصح القولين»
مدرس لأصح قول مكسي (ره) في كافي وسيد المرتضى و أبي
صلاح (رحما) على ما نقل عنهما في تذكر^(٣) في السأنة الخمسة عشر
والشح (ره) في به^(٤) و من دريس (ره) في الراثر^(٥) ولصنف (ره) في
الذكرى^(٦) أن كذا قدر كع أرض منعه في السجود من غير أن يرفع رأسه.

(٢) «وكذا القراءة وانعاضها وصفاها بطريق أوفى»

صحت القراءة كما عرفت وتشهد بذلك، وعن وجه الأوثنية أن القراءة
وانعاضها وصفاها لم تكن ركناً أصلاً بل يكون القاء ركناً في خمسة وقد لم يكن
الانتداع إلى القيام موجباً لسدور لم يكن الانتداع إلى القراءة وانعاضها وصفاها
موجباً له - أي للتجاوز - بالأولوية.

«وأما ذكر السجود واحياته غير وضع الحية فلا يعود إليها متى رفع رأسه»

أي إذا سي ذكر سجدة أو ذكر سجدة واحدة وغيره من واحيات

(١) خواهر ج ١٢ ص ٣٢٢ س ١

(٢) ج ٣ ص ٣٦٠ س ٢٠ باب من في صلاه كنه مدح ١

(٣) ص ٢٢٢ س ٢٣.

(٤) ص ٩٢ س ١١.

(٥) ص ٥٣ س ٢٣

(٦) ص ٢٢٢ س ٢٣

وكذا الركن^(١) ويخصى بعد الصلاة سجدة والشَّهْد والصلاة على النبي وآله^(٢)

لسجود كالطمأنينة - مثلاً - غير وضع الخبة، وذكر ذلك بعد رفع الرأس منه - أي من السجود - فقد تجاوز محله وإن لم يدخل في ركبي بعده وعودتدرك ذكر إحدى السجدين يستمر بكرر جزء من ركبن، فإن السجدة الواحدة جزء من ركبن. وهو سجدة ثالثة، وأوجه في روم التكرار أنَّ حصة السجود هو وضع الخبة والمروص تحفة ويرتد عليه وحب حرجه عن حقيقته، وإن قال (غير وضع الخبة) لأنَّ سيان وضع الخبة في السجدة يشيخ فوت ركبن، فلا ينز من عود من السجود لتداركه زيادة ركبن أو جزء ركبن.

«وأجبات الركوع كذلك»

أي إذا سجد واجبات ركوع دون نفسه وذكر ذلك بعد رفع الرأس منه لا يعود لتدرك ركبي وإن لم يدخل في ركبي بعده - أي بعد الركوع

(١) «ومن ثمَّ جعل بعض الأصحاب المغاربة ركناً»

بعض الأصحاب على ما في الجواهر هو سيّد حسن بن سيّد جعفر (ره).

(٢) «ومثله ما لو سجد أحد الشَّهْدَيْنِ»

أي الشَّهْد الواحد أو شهادة برملة النبي صلى الله عليه وآله.

«فإنَّه أولى بإطلاق الشَّهْد عليه»

أي أن أحد الشَّهْدَيْنِ أولى بإطلاق الشَّهْد عليه من إطلاق الشَّهْد على الصلاة على النبي وآله، فيرم من قضاء الصلاة على النبي وآله قضاء أحد الشَّهْدَيْنِ

.....

بالأبوية.

«أما موسى الصلاة على النبي خاضه أو على آله خاصة فالأحود أنه لا يقصى».
مقابل الأحود ما سبقه عن طهر ابن فهد من وجوب نقضه

«على أصح القولين»

مقابل الأصح ما نقله الشيخ (ره) في البروج^(١) من أنه رتب يظهر من ابن فهد رحمه
الله في الموحرو وجوب نقضه جميع الأصناف الشهد.

«نكّل أنكر بعضهم قضاء الصلاة على النبي وآله»
المنكر ابن إدريس (ره) في السرائر^(٢).

«ورده المصنف في الذكرى»

راجع ذكرى ص ٢٢١ س ١٨ في المسألة الحادية عشر.

«ولا يقصى أكثر آخرائها»

لأحرار كإبراء ودكر ركوع والحدود — مثلاً —.

«وعبر الصلاة من أحرار الشهد»

حرر الشهد كلكلمة الوحدة نحو وثقه — مثلاً —.

«وإيراد نقض هذه الأحرار الإبان بها بعدها....»

أي أن الرد بالنقض في قول المصنف (ره) (و يقصى بعد صلاة السجدة

(١) ص ٣٤٦ س ١٤

(٢) ص ٥٥ س ٤

ويسجد لها (١) سجدتي السهو (٢)

والنشيد و صلاة على النبي وآله عبارة عن الإتيان بهذا لأجزاء سوء كان في الوقت أم في خارجه، لا لفصاء لمصطح عليه وهو فعل شيء بعد وقته حتى يجب له سنة القصاء، فعلى هذا إن فعله في وقت المريضة بوى الأداء وإن فعله في خارج وقتها بوى القصاء ولو كانت لفصاة مقصدة تبعها منه كما في روض^١

«جَفَلًا لِلنَّشِيدِ وَالصَّلَاةِ عَمَلَةٌ وَاحِدَةٌ»

مراد بالنشيد عبارة عن الشهد لمعهود، وقد جعل شهد و صلاة غني سبي
و كنه عبيد الصلاة عملة شيء واحد، والوحد الآخر عبارة عن الوحدة تصح تشية
الصغير.

(١) «وَلَوْ حَقَّقْتَهُ كَانَ أَحْجُودٌ»

بأن يأتي بالصغير مؤنثاً ونقوب (ويسجد هـ) حتى يرجع الصغير إلى الأمور
المدكورة.

(٢) «وَالأَوَّلَى تَقْدِيمُ الْأَجْزَاءِ عَلَى السُّجُودِ هَا كَتَبْتُهَا عَلَيْهِ.....»

قد تعرض الشارح (ره) لثلاث مسائل:

الأولى تقديم الأجزاء المقصدة على سجدتي السهو للأجزاء

الثانية: تقديم الأجزاء المقصدة على سجدتي السهو لغير الأجزاء كالسجود
للتكليم ماسياً ونحوه.

ثالثة: تقديم سجدتي السهو للأجزاء على سجدتي السهو لغير الأجزاء،
فذهب شارح (ره) إلى أنبوتة تقديم سبها ذهب المصنف (ره) في الذكرى^٢ إلى
وحيوه، وجه وجوب تقديم ارتباط الأجزاء بالصلاة، وارتباط سجود الأجزاء بـ

(١) ص ٣٤٧ ص ٣.

(٢) ص ٢٢٩ ص ١٩.

وحدث أيضاً لتكملة باسمه والتسليم في الأولتين باسماً^(١) وبرددة والقبضه غير المبطله^(٢)

— أي بالأجزاء، ووجه عدم وجوب استناده في الروض^(٣) من إطلاق الأوامر، وكونها وحده معدة بعد عزاء من الصلاة والغريب رجا وسعد سواء في الخروج.

(١) «بل للتسليم في غير محله مطلقاً»

إشكال عن المصنف (ره) حيث قد سلمه لأولتين.

(٢) «لرواية سفيان بن السمط عن الصادق عليه الصلاة والسلام»

الرواية في التهذيب^(٤) فراجع.

«وفي دخول الأول نظر، لأن السهو لا يريد غلى العمد»

فإن ردة مندوب عمد لا توجب محله لسهو فرياده — أي زيادة المندوب — سهواً لا توجب طريق أول.

قل بعلامه (ره) في الذكر^(٥) في فرع ب: لو زاد عمداً مندوباً أو واحداً في غير موضعه سجد للسهو ولو قنت في الركعة الأولى ساهياً سجد سهواً وبقول شافعي: . وتظهر المائدة في الوقت في لأول من يصح عمد هل يبطل صلاته أم لا، أما عدد قنتها تصل، لأنه رد ذكر أعمر مشروع فيكون حكمه حكم ما لو تكلم في الصلاة بما ليس منها عامداً الخ.

أقول: يظهر من العلامة (ره) أن طلاق صلاة زيادة المندوب في غير محله مجمع عنه بين أصحاب وعده، يظهر لطري في نظر الشارح (ره)، إذ على تقدير وجوب سجدة السهو لزيادة المندوب سهواً لا يبرم زيادة السهو على العمد لطلاق الصلاة بزيادة

(١) ص ٣٤٧ من ١٤.

(٢) ح ٢ من ١٥٥ رب ٩ ح ٦٦

(٣) ح ١ من ١٤١ من ١٤

وللفي م في موضع فعود وعكسه، ولشك بين الأربع وخمس^(١)

المدبوع عمدًا وعدم بطلانها بزيادة المدبوع سهوً، وكذا يظهر الصريح في الجواهر^(٢) حيث قل: أمّا لو زاد مدبوعٌ في تذكرة سجد للسهو، ولا ريب في أنه أحوط وإن كان فيه بصر كما في بروضة، لعدم زيادة السهو على العدد.

«وفي الدروس أن القول بوجوبها لكل زيادة وبفصلها لم يظهر بقائله...»

راجع الدروس ص ٤٩ س ١٨.

«وهو من حمله الفاعل به، وقوله الفاعل، وقيلها الصدوق»

إشكال على المصنف (ره) حيث قل في دروس (لم يظهر بدنه) وجه الإشكال أن المصنف عنه في هذا كتاب من حمله الفاعل بوجوب سجد سهو لكل زيادة ونقص، وقيل المصنف العلامة (ره) في التحرير في بحث سج واقوع^(٣)، وقيلها للصدوق (ره) عن ما في التحرير أيضاً

أقول: من قبل عن صدوق طهره في الفقه^(٤) من ظهر منه وجوب سجد من السهو أيضاً فيما إذا لم يدر زاد أو نقص.

(١) يظهر أن مراد المصنف (ره) من الشك بين الأربع والخمس عداً عن شك بينهما بعد ركوع، وأمّا قبله فوجوب سجد لا يكون لأجل شك بين الأربع والخمس، بل لأجل زيده لعدم — كما سيشرح به لشاويح (ره) قريباً وكذا صاحب الجواهر^(٥) في الحقيقة شك بين الأربع والخمس قبل الركوع لا يكون من

(١) ج ١٢ ص ٤٤٠ س ٩.

(٢) ج ١ ص ٥٠ س ١٩.

(٣) ج ٤ ص ٤٤ س ٤.

(٤) ج ١ ص ٢٢٥ باب ١٩ بعد ج ١٠.

(٥) الجواهر ج ١٢ ص ٤٣٤ س ١.

ويجب فيها النية^(١)

الثبوت بين الأربع والخمس، بل ع أنه يهد الركعة ويشهد ويسم بكون ثبوت بين ثلاث والأربع، فـ لا يشرح (ره) عند البحث عن حكم ثبوت بين الأربع والخمس من الركوع ويريد منه أي عن الثبوت بين ثلاث والأربع - سجدتي السهو هذمة من القيام وصاحبه من الذكر.

«حيث يصح معه الصلاة»

حترق عفا إذا كان الثبوت بين الأربع وخمس بعد ركوع ومن كمال السجود على القول بطلان، فإنه لا يحل لسجدة السهو حينئذ كـ هو واضح.

(١) «واستغنى المصنف في الذكرى اعساره مطلقاً»

عساره يذكرى هكذا - بحث الرابع حب فيها - أي في سجدتي السهو - النية، لأنها عمدة وبعين السبب وجميع ما يعبر في سجود الصلاة لا يذكر بح

«وفي غيرها عدمه مطلقاً»

عبارة لمصنف (ره) في الدروس^(٢) هكذا - ويجب فيها النية وما يجب في سجود الصلاة إلا أن ذكرهم بسم الله ورأته المح.

«واختلف أيضاً اختياره في اعتبار نية الأداء والقضاء فيها»

صير في قوله (خساره) رجع من لمصنف وفي قوله (فيها) رجع إلى الذكرى وغيرها.

(١) من ٢٢٩ من ٣٢.

(٢) من ٤٩ من ٢٤.

وما يجب في سجود الصلاة^(١)

«واللَّيْثَةُ مقارنة لوضع الحنية على ما يصح السجود عليه أو بعد الوضوء على الأقوى»
 في الخواهر^٢ . ونحن نسأل الله تعالى أن يوفقنا لفهمه، نكر لا بأس لو بوى
 حال الموقف أو حال التكرير لصدق المقارنة عرفاً . وعنه إذا كان في البيان وتعبني
 لإرشاد لكركي و ولده . محور مقارنة منه لسكينة وإن استحسن، أم لو بوى بعد
 الوضوء في الروضة والمقاصد: أن الأقوى بصحة، ولا علوم بأمر.
 ومما يفتاه عن خواهر بظهر اسحب اشكر في سجدتي سهو، وهو
 مشهور على ما في الخدائق^(٣) .

(١) «من الطهارة وغيرها من الشرائط»

واستقرت علامته (ره) في تحرير^(٤) عدم اشتراط بغيره.

«والذكر إلا أنه مما مخصوص بما رواه الخليل عن الصادق عليه الصلاة والسلام»
 احتج في وجوب الذكر وعدمه، وعلى تقدير الوجوب أن الوجوب ذكر
 مخصوص أم لا؟ في الدجيرة^(٥) : «و هل يجب فيها ذكر مطلقاً؟ مشهور نعم خلافاً
 للمحقق في المعبر ومصنف في المسبي . وهو لا يخفى عن قوة نظراً إلى إطلاق الأمر
 بالسجود من غير تعرض لذكر في مقام سابق.

ودهب لشع (ره) في المنوط^(٦) إلى أن ذكر وجوب إلا أنه لم يتعين في
 نفي حصص . وذهب المشهور إلى وجوب الذكر وأنه ذكر مخصوص، وهو الذي احتاره
 في الخدائق^(٧) فقال: الأطهر عندى هو القول المشهور من وجوب الذكر في السجدتين

(١) ج ١٢ ص ٤٤٧ س ١٠ .

(٢) ج ٩ ص ٣٣١ س ٥ .

(٣) ج ١ ص ٥٠ س ٢٦ في محث .

(٤) ص ٣٨١ من الآخر .

(٥) ج ١ ص ١٢٥ س ٨ .

(٦) ج ١ ص ٣٣٤ س ٢ .

ودكره بسم الله و رآته وصلى الله على محمد وآل محمد^(١) أو بسم الله و رآته والسلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته^٢

المذكورين، و قد مر منه ذكر المحصول في هذا موضع لا مصلح له ذكر.

رواه الحبي عن الصادق عليه السلام في بكى هكذا عن الحبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: تقول «يا سحديني هو سم الله و رآته اللهم صل على محمد وآل محمد» و الحبي و سمعته مرة أخرى يقول: بسم الله و رآته والسلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته.

وفي المقام هكذا: و روى الحبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه و يقول في سحديني «سم الله و رآته وصلى الله على محمد وآل محمد» قال و سمعته مرة أخرى يقول «سم الله و رآته سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته

وفي المذهب^(٣) هكذا عن عبد الله الحبي قال سمعت د عبد الله عليه السلام يقول: يا سحديني «سم الله و رآته وصلى الله على محمد وعلى آل محمد» قال و سمعته مرة أخرى يقول فيها «سم الله و رآته والسلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته»

(١) «وفي الدروس اللهم صل على محمد وآل محمد»

راجع الدروس ص ٤٩ س ٢٤.

(٢) أو يحدف أو المقلد من السلام، والجميع مروي

جميع مروي من لأدكار - على ما يظهر من المتن و شرح - محمد.

لأول: سم الله و رآته وصلى الله على محمد وآل محمد.

(١) ج ٣ ص ٣٥٦ ر ١ من بكى في صلاة ج ٥

(٢) ج ١ ص ٢٢٦ باب ٤٩ ج ١٤

(٣) ج ٢ ص ١٩٦ ر ١ ج ١٤

ثُمَّ يَتَشَهَّدُ (١) وَيُسَلِّمُ (٢)

الثاني: بِسْمِ اللَّهِ وَدَعَا وَصَلَّى أَمَّا عَنْ مُحَمَّدٍ وَعَنْ آتٍ مُحَمَّدٍ
ثَلَاثَ سَمْعَةٍ وَدَعَا إِلَهُهُ صَلَّى عَنْ مُحَمَّدٍ وَآتٍ مُحَمَّدٍ
لِرَابِعٍ: بِسْمِ اللَّهِ وَدَعَا وَاسْلَامَ عَدَا أَيْهَا سَيِّ وَرَحْمَةً لَهُ وَبَرَكَاتِهِ.
خَامِسٍ: بِسْمِ اللَّهِ وَدَعَا الْإِسْلَامَ عَدَا أَيْهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةً لَهُ وَبَرَكَاتِهِ.
وَالْأَوَّلُ مَرُوفٌ عَلَى سَجْدَةِ الْغَمَامَةِ، وَالثَّانِي عَلَى سَجْدَةِ الْإِسْلَامِ، وَالثَّلَاثُ عَلَى سَجْدَةِ
يَكْفِي وَرَابِعٍ عَلَى سَجْدَةِ الْإِسْلَامِ نَفْسًا، الْخَامِسُ عَلَى سَجْدَةِ يَكْفِي وَنَفْسَةٍ.

(١) «بَعْدَ رَفْعِ رَأْسِهِ مُعْتَدِلًا»

عَدَّهَرَأَنَّ قَوْهَ (مُعْتَدِلًا) حَتَّى يَنْصَبَ يَدَيْهِ فِي قَوْهَ (رَفْعَ) أَوْ يَنْصَبَ يَدَيْهِ فِي قَوْهَ
وَالْإِسْلَامَ فِي قَوْهَ (رَفْعَ) أَيْ حَتَّى يَكُونَ الْمُصَنِّى مُعْتَدِلًا، وَغَرَضُهُ مِنْ لَاعْدَابِ عِدَارَةٍ عَنْ
الْقَمَّةِ سَجْدَةً نَأْتِي بِحَسْبِ بَعْدَ رَفْعِ رَأْسِهِ مِنْ اسْتِحْوَادِ مَقْصُودَةٍ، وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ غَرَضُهُ مِنْ
عَدَلِ الْمُصَنِّى لَاعْدَابِ رَأْسِهِ بِدَلِيلِ الشَّهْدِ وَأَنَّ يَتَشَهَّدَ تَشَهُدًا حَقًّا.

(٢) «هَذَا هُوَ اشْهُورُ بَيْنِ الْأَصْحَابِ، وَالرَّوَيْهِ الصَّحِيحَةُ دَالَّةٌ عَلَيْهِ»

عَدَّهَرَأَنَّ اشْهُورَ بِسْمِ اللَّهِ (إِشْرَارُهُ هَذَا) وَنَصَبَ يَدَيْهِ — هُوَ — عَنَارَهُ عَنْ
وَحُوبِ الشَّهْدِ، وَالتَّسْلِيمِ، فِي حَدِّ ثَقٍ شَهْرٍ وَحُوبِ شَهْدٍ فِيهَا وَالنَّسِيمِ
وَدَعَا عَلَى وَحُوبِ شَهْدٍ وَالنَّسِيمِ كَبِيرِ صَحِيحَةٍ اخْبَرِي مُتَقَدِّمَةً وَعَرَاهُ

«وَقَدْ أَقْوَالُ صَعِيقَةِ الْمُسْتَدِّ»

الطَّاهِرُ أَنَّ نَصَبَ يَدَيْهِ قَوْلُهُ (فِيهِ) رَاجِعٌ إِلَى كَيْفٍ مِنْ تَشَهَّدَ وَتَسْلِيمٍ، وَمِنْ
لَأَقْوَابِ الْقَوَائِدِ، مَسْحَابِ تَشَهَّدَ وَالتَّسْلِيمِ، وَهُوَ يَدِي اسْتَفْرَغَ الْعَلَامَةَ (رَه) فِي
الْمُخْتَلَفِ (٢) وَاسْتَدَلَّ عَلَيْهِ بِأَصَالَةِ الرَّأْيَةِ وَرَوْنِهِ عَمَّارٍ.

(١) ج ١ ص ١٣ س ٢

(٢) ج ٩ ص ٣٣١ س ١٣

ولشك في عدد لثائية، أو الثلاثية، أو في الأوليتين من ارباعية، أو في عدد غير محصور، أو قبل إكمال السجدة^(١)

ومما أي من الأقول. القول بأن التشهد الواجب هو التشهد المفهوم في صلاة، ويرد استحصال لورث في بعض الأخبار تحصيل لأجزاء المدونة. ومما القول بأن تشهد الواجب مجرد الشهادتين بأن يكون «أشهد أن لا إله إلا الله و أشهد أن محمداً رسول الله» دون صلاة على النبي صلى الله عليه وآله، في جواهر^(٢) لكن الأمر سهل بناء على كون استحصال ركعة

ومما يجوز أن التسليم واجب هو التسليم الذي يخرج به عن الصلاة. ومما يجوز أن التسليم الواجب هو خصوص صيغة السلام عنكم.

(١) «المحقق بإمام ذكر السجدة السابعة»

أو وإن لم يرفع رأسه من سجدة ثانية، هذا أحد الأقول في المسألة ومنها - أي في مسائله - ثلاثة وجوه أو أقول آخر

الأقول أن معنى الإكمال برفع الرأس من السجدة الأخيرة، في الجواهر^(٣) ولعله ظاهر المشهور.

ثاني أن معنى الإكمال بركوع، كما حكاه في ذكرى^(٤) عن بعضهم.

ثالث أن تحقق الإكمال بوضع لحيه في السجدة الثانية وإن لم يتشاعل بالدكر، ومال إليه المصنف في الذكرى^(٥).

ج ١٢ ص ٤٤٢ ح

(٢) ج ١٢ ص ٣٣٧ ح ١١.

(٣) ص ٢٢٧ ح ١٥ في الفرع الأول.

(٤) ص ٢٢٧ ح ١٧ في الفرع الأول.

فَمَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَوَّلَيْنِ^(١) وَإِنْ أَكْثَرَ الْأَوَّلَيْنِ وَشَكَّ فِي إِرْتِدَائِهِمَا خُمُسُ
 صُورِ^(٢) الشَّكِّ بَيْنَ لَاتَيْنِ وَثَلَاثَ، وَالشَّكُّ بَيْنَ الثَّلَاثِ وَالْأَرْبَعِ مَطْمَئِنٌّ
 وَبَيِّنٌ عَلَى الْأَكْثَرِ فِيهَا، ثُمَّ يَحْدُطُ بِرُكْعَتَيْنِ حَالاً أَوْ رُكْعَةً وَثَمًا، وَالشَّكُّ بَيْنَ
 لَاتَيْنِ وَالْأَرْبَعِ بَيِّنٌ عَلَى الْأَرْبَعِ وَنَعْدَةٌ بِرُكْعَتَيْنِ وَثَمًا وَالشَّكُّ بَيْنَ لَاتَيْنِ
 وَثَلَاثَ وَالْأَرْبَعِ بَيِّنٌ عَلَى الْأَرْبَعِ وَيَحْدُطُ بِرُكْعَتَيْنِ وَثَمًا ثُمَّ بِرُكْعَتَيْنِ حَالاً
 عَلَى الْمَشْهُورِ^(٣)

(١) «وَإِنْ الْأَحْلَ مَعَهُمَا غَيْرُهُمَا وَهُوَ يَمَارُ عَنِ الثَّالِثِ»

الضمير في قوله (هـ) راجع إلى دخول غير الأولين معهما لدلوك عليه بقوله
 (الأحل) والثالث عبارة عن الشك في الأولين من الرعدة، وهرق بين الثالث
 وخامس عبارة عن قصد الثالث بعدم دخول غير الأولين معهما دون الخامس، فإنه
 لا تقصده فمشمول شك بين لاتين وثلاث وثلاث بين لاتين والأربع والشك
 بين الاثنين والثلاث والأربع.

(٢) «نَعَمْ بِهَا الْبَلَوَى»

توجيه لحضر المصنف الصوري الخمس.

«وَسَيَأْتِي أَنَّ الْأَوَّلَى غَيْرُ مَنْصُوصَةٍ»

وعليه لا يتم التوجيه الثاني.

(٣) مدس المشهور قول العلامة (هـ) في مذكورة عدم الترتيب.

«وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي عُمَرَ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ»

راجع الكافي^(٢) والتهذيب^(٣).

(١) ج ١ ص ١٤٠ س ١٢.

(٢) ج ٣ ص ٣٥٣ باب السهو في الثلاث والأربع ج ٩.

(٣) ج ٢ ص ١٧٧ س ١٦ ج ٤٣.

وقيل يصني ركعةً قائماً ثم ركعتين حالاً ذكره ابن عوفيد^(١) وشك من
الأربع والخمس^(٢)

«وي لدروس جعله أوي»

راجع الدروس ص ٤٨ س ٨.

«وقيل يجوز إبدال الركعتين حالاً بركعة قائماً»

في الذكرين^١ هل يجوز أن يصني بدل الركعتين حالاً ركعة قائماً طاهر المقيد
في العترة وسائر حكمه. والأصح عدمه. وخاص في لذكره^٢ — ينحصر
بتساويها في سديّة، وهو قوي.

(١) بنحو التخيير على ما في الفقيه^(٣).

«وهو قريب من حيث الاعتبار»

ويستد من مضمونه^١ أنه رواية حسن و قد روى أنه يصني ركعة من
قيام وركعتين من جنوس.

ثم إن بوجه المذكور القرب من حيث لا عبر ذكره مصنف (ره) في
ذكره^٢ أنه أورد عنه بقوله إذا أتى من ولا شبر يدفعه

(٢) شك من الأربع والخمس ثلاث صور:

أحدها: شك من الأربع والخمس قبل الركوع.

ثانيها: الشك بينها بعد إكمال السجود.

ثالثها: شك سبها بعد الدخول في الركوع سوء كان قدمه أم لا، ولا خلاف

١. ص ٢٢٦ س ٣٠ في سببه شك

(٢) ج ١ ص ١٤٠ س ١٠

(٣) ج ١ ص ٢٣١ باب ٤٩ بعد ج ٤١ س ٢.

(٤) ج ١ ص ٢٣٩ باب ٤٩ بعد ج ٤٠.

(٥) ص ٢٢٦ س ٢٩ في التنبيه الثاني.

وحكمه قبل الركوع كالشك بين الثلاث والأربع، وبعده^(١) يجب مسح السهو^(٢) وقيل بطلان الصلاة^(٣) وشك ولقد يمكن السجود إذا كان قد ركع، والأصح الصحة^(٤).

ولا إشكال ظاهراً في الصورتين ذواتين، وبش خلاف والإشكال في بصورة لثلاثة كما سيأتي.

(١) «أي بعد الركوع»

قوله الشرح (ره) بعد الركوع أي بعد دخول في الركوع سواء كان عدة الركوع أم لا، وكذا قوله نصف (ره) لأن (إذا كان عد ركع) أي إذا دخل في ركوع، وبشام يتمه، فإن العلة لمذكورة لمصلا نحيء في حالة الركوع أبعداً.

(٢) «الإطلاق المص»

راجع الكافي^١ ومعه^٢ ولا مستصير^٣.

(٣) مماثل للبيان هو علامة (ره) في حقه من كنهه، وقمعه، يحقق الشرح

على ما في الحدائق^(٤).

(٤) «لعلهم عليهم السلام «ما أعاد الصلاة فقه» عنال فيها»

راجع الفقيه^(٥) والتهذيب^(٦).

(١) ج ٣ ص ٣٥٥ باب من سها في لا يعيد حش

(٢) ج ١ ص ٢٣٠ باب ٤٩ ج ٣٦.

(٣) ج ١ ص ٣٨٠ باب ٢٢٢ ج ١.

(٤) ج ١ ص ٢٤٨ س ١٥.

(٥) ج ١ ص ٢٢٥ باب ٤٩ ج ١٠.

(٦) ج ٢ ص ٣٥١ باب ١٦ ج ٤٣.

مماثل سَمِعَ الأول: لو غُفِرَ على طَهٍّ (١) أحد طرفي ماضٍ فيه أو أطرافه يَتَنى عليه (٢)

(١) في الحدائق: وقد وقع في كثير من عدل لأصحاب لتعريف بعده
عصر، ورثه شعر بعده لا كنه، مطلق مع أنه خلاف النص ونسوى.

(٢) «ولا فرق في إساءة على الطرف الراجح بين الأولين وعمرهما»
في الحدائق: وحق عن س. إدريس أن عنه لطف به تعبير في
عدا الأولين، وأن لأدب تطلق صلاة رُشِكَ فيها وإن حسب لطف، وفي
خوهر (٣)، مشهور بين مدح حسن عديده - أي عن النص - أنه كان عليه، بل عن
بعضهم نفي الخلاف فيه إلا من ابن إدريس.

أقول: ما نص عن س. إدريس (ره) مدهره في لرائر (٤)، ومصدر
نصف (ره) في المذكور (٥) لا غير، نص في عدم مصدق أن تحصل بقبيل عشر
في كثير من لأحوال وكنى، حصل تحصيلاً لغير ودعه بخرج ونفسر

«إن كان في الأفعال وعلت الفعل نسي على وقوعه أو غدقه فعله إن كان في محله»

قوله (عدمه) مرفوع لعطف على قوله (الفعل) ولعل في إن كان لطف في
لأفعل وعسب عدم الفعل فعنه إن كان في محله، وإن كان بعد تحوير محله صحت
الصلاة إن كان فعل، نسي عن طَهٍّ على عدم فعده، غير ركي وبعث إن كان
ركياً.

(١) ج ٩ ص ٢١٥ س ١٥

(٢) ج ٩ ص ٢٦ س ٦

(٣) ج ١٢ ص ٣٦١ س ١٨

(٤) ج ٨٢ س ١٠

ولو أخذت قبل الاحتياط، أو الأجزاء المنسية تطهروا أتى بها على الأقوى^{١١}

(١) وهو قول من إدريس (ره) في السرائر^١، ونقل في الحديث^٢ عن العلامة (ره) في الإرشاد، ثم من وظهر أنه الأشهر في كلام المخترين.

«وكونها خبراً لما يحمل بقصه... لا يقتضي الحرث، بل يحمل ذلك وسدلت، فلا يقتضي المساواة من كل وجه»

الظاهر أن قوة (دلا يقتضي لمادة) يحمل لقوله (لا يقتضي الحرث) وبصير يستدعي قوله (لا يقتضي) راجع إلى لكونه، فالحق، فلا يقتضي كون صلاة الاحتياط خيراً لما يعمل بقصه من المراجعة المساواة بين صلاة الاحتياط وبين ما يعمل بقصه من المراجعة من جميع الجهات حتى نمر من حرثه شيء — أي ما يعمل بقصه من المراجعة — حرثه لأو — أي صلاة الاحتياط —.

«وعليه المصنف في مختصراته»

راجع بدروس ص ٤٩ س ٩ والساكن ص ١٥١ س ١٧.

«واستغنائه في الذكرى ماءً على أن شرعيته لكونه مسدركاً...»

مقال لأقوى — المذكور في المسند — هذا القول — أي بطلان صلاة الاحتياط المتحلل بين الصلاة وبين صلاة الاحتياط، وهو قول العلامة (ره) في مختلف^٣ والمصنف (ره) في ذكرى^٤.

«وقد عرفت دلالة البدنة»

أي قد عرفت أن صلاة الاحتياط ختم بقصه من عرصه، وذلك

(١) ص ٥٥ س ٢١.

(٢) ح ٩ ص ٣١٣ س ١٩.

(٣) ح ١ ص ٣٩ س ١٦.

(٤) ص ٢٢٦ س ٢ في عني مع.

ولو ذكر ما فعل فلا إعادة إلا أن يكون قد أخذت^(١)

— ي كونه حتر — لا يفتي الحرة، بل حتر حرة و حرة

(١) قرب من غيره مصنف (هـ) حرة علامة (هـ) في تحرير حيث قال ولو ذكر بعد واحد من فعل من حتر حرة (هـ) وإن كان دفعه سواء كان حتر دفعه فلا وفي الأرواح^(٢) منقذ من الحتر وسرح ولا بعد الصلاة لو ذكره فعل سواء كان بعده من واحد من في أثره وإن كان لا كفي الوقت

«أى ذكر نقصان الصلاة حيث يحتاج إلى كمالها على ما فعل مصنف الصلاة»
هذا تفسير مصنف (هـ)، وسبح (هـ) من جهة أن صلاة
لاحتياط لم تكن عين النقص كما لا يخفى.

«وسئل ديث ما هو أوجب السك احتياطى وهو ظاهر مع المصنف»
ي وسئل حكم مصنف (هـ) بعد حرة صلاة ما هو أوجب شئ
احد من كسك من الاستس والشاب ولا ربح.

«كم لو ذكر أنها تسال بعد أن قدم ركعتي الصلاة»
هذا مثل لصورة المطابقة.

«ولو ذكر أنها ثلاث احتمل كونه كذلك»
هذا على الصورة الأولى من ضوء الحرة، ي ولو ذكر في حرة شئ من
الاستس والشاب ولا ربح من الصلاة كسك ثلاث ركعت وقد قدم ركعتي هذا على
ركعتي الخمس احتمال الإجزاء.

(١) ح ١ ص ٥١ من ٨.

(٢) ص ٣٥٢ من ١٤.

«وكذا لو ظهر الأثر بعد تقدم صلاة الخلو» أو الركعة فغاً إن حوّر»

مراد بالأثر عدم ذكر أن صلاة كنت ركعتين، فإنه محض الحقة مع تقدم صلاة خلوس، وهذه صورة هي الصورة الشائعة من صور الحقة، وكذا مع تقدم ركعة فإن حوّر تبديل ركعتي خلوس بركعة واحدة، وهذه الصورة هي الصورة الشائعة من صور الحقة، ويتقدم بقوله (إن حوّر) من جهة الاختلاف في جواز التبديل وعدمه وقد تقدم.

«ولعله السرى بعدم ركعتي انقباض»

عده أن يصير في قوله (وإنه) راجع إلى بوجه محله في صورة ظهور أثره — أي ظهور كون صلاة ركعتين — بعد تقدم صلاة خلوس أو بعد ركعة واحدة، فالقبي أن روم عدله وتوحيده في هاتين صورتين هو السرى بعدم ركعتي عدمه، مع تقدم ركعتي عليه على ركعتي خلوس، وتوحيده في هاتين صورتين لا على

«وعلى ما أحسنه لا يظهر إعماله إلا في الفرص لأول من فروضها»

اعده أن امره يتوحد (على ما أحسنه) عدمه عن وجوب عدمه كعتي صلاة الاحتياط وذلك على ركعتي صلاة الاحتياط حاشاً، وقد عرفت أن فروض صلاة ثلاثه، ولأول من عبارته، هذا ذكر في مسألة الشك بين لاثنين والاشتراك ولا مع أن صلاة كانت ثلاث ركعات وقد تقدم ركعتي فبقية على ركعتي خلوس.

«وكيف كان فهو أسهل من قيام ركعتين من خلوس مقام ركعة من قيام»

مع وجه الأسهلية عدم توحيده تحت المحلة — على القول بخيار — إلا في صورة واحدة بين يتوحد قيام ركعتين من خلوس مقام ركعة من قيام في جميع صور الحاجة إلى الاحتياط حاشاً مع بقوله — أي فعل الاحتياط — كذلك — أي حاشاً —.

«ولو كان في أثناءه فكذلك مع المطابقة»

قطعة كسباً وكسباً مثل ما إذا ذكر بقصد ركعة واحدة في شك من
ثلاث والأربع في ثمة ركعة لاحتصاصه من قيام.

«أول سحاور بقدر المطابق فيسلم عليه»

هذا في صورة المحاجة بالكسب، مثل ما إذا ذكر الثلاث في أثناء ركعتين من
قيام في شك من الثلاث والأربع، فإنه لم يحور بقدر المطابق - بأن لم
يكن قد شرع في الركعة الثالثة - تشهد وسلم وأحرى ٣

«وبشكل مع المحاجة خصوصاً مع الخلوس»

هذا في صورة المحاجة في الكسب، مثل ما إذا ذكر الثلاث في أثناء ركعتي
الخلوس في شك بين الثلاث والأربع، فوله (إذا كان قد ركع للأول) يعني إذا كان قد
ركع للركعة الأولى، ووجه الخصوصية احتلال نظم الصلاة، وهذا بخلاف ما إذا لم
يكن ركع للركعة الأولى، فإنه يقوى ويكمل الركعة قائماً وبحصل المطابقة.

«أما لو كان قد أخذت أعاد لظهوره في أثناء الصلاة»

يمكن أن يقال: إن هذا يساي ما تقدم من بشارح (ره) من دهاه إلى صحة
الصلاة أو أخذت قبل صلاة الاحتياط أو الأجزاء المنيئة، إلا أن يقال: إن ذلك في
صورة استمرار الاشتباه فقط.

«مع احتمال الصحة»

وجه لاحتمال ما تقدم من أن صلاة الاحتياط صلاة مفردة، من دون فرق
بين ما إذا استمر الاشتباه وما إذا ظهر لاحتياج إليها.

الثالثة حكم أبو جعفر محمد بن بابويه بالضلالات في الشك بين الاثنين

والأربع (١)

«ولو ذكر بعد الفراغ قضاء بمصلاة في وحي بالصحة ويمكن العبارة لا بأس به»

وجه عدم سقوطه بعد الانتهاء من الصلاة، فإنها لا تسقط في غير محلها
فإن مقتضى (٥) عدم فواته ولو كان فعله في الصلاة هو خصوصه، وقد ذكر مقتضى
بطلانها، وإن ثبت في غيره من الأجزاء (٥) من غير أن يكون في الصلاة من
جمله (٥) كما هو عليه في غير (٥)

«وإن دخل في ذكرها فعل»

وهو الذي في ذكره فعل الشك فيه (٥) موصوفة، وبني وود ذكر قضاء
في فعله بقوله (٥)

«ولو ذكر تمام في الأجزاء حرم من قطعها وبطلانها وهو الفصل»

جاء في المتن، فإنه قد ذكر تمام الصلاة وقد ذكر خصوصه، ومن كان
في الصلاة، كما ذكر في غير الصلاة، فإنه لا ينافي في الصلاة، كما هو عليه في
حكمه (٥) في خصوصه (٥) كونه (٥) ج (٥)

(١) أسند في المتن محمد بن مسلم

هذا بعد استدلله - في أمينا من الشيخ - من الشرح فيما تكون العبارة
في (٥) أو (٥) مجزئة (سواء) من غير، وقد هرب عن بعض كتبه، كما من
لمن وإد من الشرح، كما لا يخفى وجهه.

وروى، مقتضوه في (٥) وأسند في (٥) مرجع

والرواية مجهولة المسؤول (١)

الثالثة: أوجب (٢) أيضاً الاحتياط بركعتين جالساً لو شك في لعرب بين
لائين والثلاث وذهب وهم إلى الثلاثة عملاً برواية عمار الساطي (٣)

(١) «مع معارضها بصححة محمد بن مسلم عن الصادق عليه الصلاة والسلام»
الصححة في الهدب^١ ولاستصر^٢

«وفي معارضا غيرها»

راجع التهذيب (٣) والاستبصار (١).

«أو على الشك في غير الرباعية»

عن رباعية كصلاة صبح وعرب، وهذا حق من الشيخ (٥) في
هدب^١ ولاستصر^٢ وهذا مع أن الرواية دلت على ركعة واحدة لا على ركعتين
ص ١٥٥

(٢) «يصدوق (٥)»

في المقنع ص ٨ س ٣.

(٣) «عن الصادق عليه الصلاة والسلام»

روايته في هدب^١ ولاستصر^٢

(١) ج ٢ ص ١٨٥ باب ١٠ ح ٣٨.

(٢) ح ١ ص ٣٧٢ باب ٢١٦ ح ١

(٣) ج ٢ ص ١٨٥ و ١٨٦ باب ١٠ ح ٣٩ و ٤٠ و ٤١.

(٤) ح ١ ص ٣٧٢ و ٣٧٣ باب ٢١٦ ح ٢ و ٣

(٥) ج ٢ ص ١٨٦ باب ١٠ بعد ٤٢.

(٦) ح ١ ص ٣٧٣ باب ٢١٦ بعد ٤

(٧) ج ٢ ص ١٨٢ باب ١٠ ح ٢٨ و ٢٩.

(٨) ح ١ ص ٣٧١ باب ٢١٥ ح ٧ و ٨

وأوجب^(١) أيضاً ركعتين خلوصاً للشك بين الأربع والخمسة، وهو متروك .
الرابعة خير من الحيد (ره) اشك بين ثلاث والأربع بين الساء
على الأقل ولا احتياط، أو على الأكثر ويحتاج ركعة، أو ركعتين حالاً وهو
خيرة ابن داوود^(٢)

«فلا يعتد بروايته مع كونها مائة، والقول بها بدر»

أورد شيخ (ره) على الرواية ثمرتين أحدهما ضعف دليله لثبوت
وسج (ره) بعد ذكر حديث الثوري عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى
في قصة يعرب عنده ذلك القول قد نسب إلى يعرب والمغرب، وله (ره) حديث آخر
وهو الخلف عن من عتب على شئ لأكثر، فإنه حار أن يسي عنه — أي على الأكثر
ويكون إضافة الركعة على وجه الاستحباب.

(١) قال هذا في سحر عن صنع هكذا، ثم مر أربع صلوات أم
خمس أو ريث أو عصت فتشهد ومنه وحسن ركعتين أربع سجود وأربع حركات بعد
تسليمك، وفي حديث آخر سجدة بعد ركعتين بعد ركعة ولا قراءة.
قول الموهوب في الجمع — ص ١٦ من الأخير من مصوب آخر — هكذا، وإنما لم
تدر أين صليت أم ختم وردت أو عصت ج.
في سحر " وأقول لا اعتراض على التصديق غير متوخ، لأنه تبع في ذلك
رواية كبر هو مدبر من حله وكبر تشهد له فيه «وفي حديث آخر»

(٢) لا في خصوص هذه المسألة، بل في غيرها من الشكوك بصحبة
— على ما نسبه إليه العلامة (ره) في الشذكرة^(٣) —، ورواية مذهب من السنع لا اختصاص
هذا أيضاً بأحد من ثلاث والأربع، بل تشمل غيره من شكوك بصحبة نصاً

(١) ج ٨٥ ص ٢٥ س ١

(٢) ج ٨٥ ص ٢٥ س ١٣

(٣) ج ١ ص ١٣٩ من الأخير

وتردّه الروايات المشهورة^(١)

(١) «إدانة على الساع على الأكثر إما مطلقاً كروايه عمار عن أبي عبدالله عليه السلام

قال: إذا سهوت فابن على الأكثر»

راجع التهذيب^(٢) والاستبصار^(٣).

«وفقاً بخصوص أسأله كروايه عبدالرحمن بن سنان وأبي العباس عنه عليه السلام»

راجع مكافي^(٤) والتهذيب^(٥) في رجال المدعى (ره) مدة (سنة) نصيب

سنة يفتح أسن لهمة وساء ثمة من حب محقة في ذلك وأساء مفردة مقوحة»

ثم الماء.

«ورواه ابن أبي عمير مفرجه لموافقها لمذهب «عاقه»

وفيه ذهب لشعبي وأوحشة - عن م في المعبر^(٦) في أساء عن سند

وشرح شك، هـ مع أن ظاهر برويه هؤلاء على الأقل وسجده بينهم مع هـ

هو يدي فهو في العدة - كما صرح به السيد المرتضى (ره) في المنتبه^(٧) في ثمة

السيد المرتضى (ره) في المنتبه^(٨) صرح برويه ساء على الأكثر ووجهه هـ

مفرد لإمامته هـ، كما قال في المسائل المصرفة^(٩) من شك في أو شئ من شئ

بصلاة، ومن شك في الأحرش يسى عن بعض، هـ مذهب وهو صحيح عند

وتأخر هـ الكلام أو صرحه - كما في الحديث^(١٠) عذرة عن تعنى ساء على الأقل.

(١) ج ٢ ص ٣٤٩ باب ١٦ ج ٣٦.

(٢) ج ١ ص ٢٢٥ باب ٤٩ ج ٩.

(٣) ج ٣ ص ٣٥٣ باب اليهودي الثلاث والأربع ج ٧.

(٤) ج ٢ ص ١٨٤ باب ١٠ ج ٣٤.

(٥) ص ٢٣١ ص ٢٢.

(٦) ص ١٤٥ ص ٢٣.

(٧) ص ١٤٥ ص ١٩.

(٨) ص ٢٣٧ المسألة ١٠٢.

(٩) ج ٩ ص ٢١٩ ص ١.

الخامسة قال عليّ من بابونه (ره) في أشدّ من الاثنين والثلاث
إن ذهب الوهم إلى الثالثة أتمّها رابعة ثمّ حطّ بركعة ، وإن ذهب الوهم
إلى الاثنين نسي عنه ونشّد في كلّ ركعة تبقى عليه وسجد للسهو، وإن اعتدل
الوهم تحيّر بين الساء على الأقلّ والتشهد في كلّ ركعة وبين الساء على الأكثر
والاحتياط ^(١) والشهرة تدفعه لسادسة: لاحكم بالسهو مع الكثرة ^(٢)

وكشّ الطهر بمرتبته من بعده من الاستعداد ثمّ مرده (ره) من الساء على نفس عمدة
عن الساء على ما يتفق به امرؤه وهو واحد لأكثر مع واحد كما هو مشهور من
مذهبنا.

«أو محمولة على غلبة الظنّ بالنقص»

وسمّحق (ره) في معتبر^١ توجيه آخر، وهو أنّ الساء على نفس محمول ما
يتفق معه براءه بدقّة

(١) «وهذا القول مع بدوره مذهب على مسنده»

مسند - على في حدائق^٢ - عدده عن العمدة برصوف.

(٢) قد تكلم الشارح (ره) في أمور:

الأوّل: في دليل المسألة.

الثاني: في ما يتحقّق به الكثرة.

الثالث: في إيراد السهو.

الرابع: في معنى عدم الحكم بالسهو.

(١) من ٢٣١ ص ٢٩

(٢) ح ٩ ص ٢٢٥ ص ١٣

«لنصّ الصحيح الذّاك عليه»

من المخصوص في شك في الوقوف^(١٣) ولا يستصير
و سئل عن من (ره) في معناه^(١٤) أن وجوب دأركه يقتضي حرج، وهو
ممن، إذ لو كان له اعتبار به، لفت منه ترك وقوع في ورطة بعدد معها الصلاة

«والمرجع في الكثرة إن العرف»

لعدم تقديرها شرعاً — كما في الروض^(١٥)

«وإيراد بالسهو ما يشمل الشك»

في سحر عدم السهو من رخصت أن حكم كبرية مخصوص
شك، وبها حصل كبرية فيه، وحصل حكمه في السهو ولا فيه، وحينئذ لا أحد
بورده في ذلك على الشك، وذهب بعض رخصت كشهيد شمس — ره — إن
شكوك حكم السهو وسئل معاً وحصوله شك بكل منهما وصور أثره في كل منهما عملاً
بظاهر بعض مخصوص له خلافه، وحينئذ لا قول أقوى حج

«ومعنى عدم حكمه مع عدم الانتفاء إلى ما شك فيه. حتى يوقفه بطلان»

وحده بطلان أن له وقعه، ورواه في الصلاة عنه أكثر في الروض .

(١) ج ٣ ص ٣٥٨ و ٣٥٩ باب من شك في صلاته... ح ٨٠٢.

(٢) ج ١ ص ٢٢٤ ب ٤٩ ح ٦٠٥.

(٣) ج ٢ ص ١٨٨ باب ١٠ ح ٤٨ و ص ٣٤٣ باب ١٦ ح ١٢.

(٤) ج ١ ص ٣٧٤ ب ٢١٧ ح ٥.

(٥) ص ٢٣٢ س ١٢.

(٦) ص ٣٤٣ س ٢١.

(٧) ح ٨٥ ص ٢٧٦ س ٨.

(٨) ص ٣٤٣ س ٢٧.

ولا للسهوي السهو^(١)

«وإن وخب بلا في المتروك بعد الصلاة تلافاه من غير سجود»

فإنكثرة توتر في إسقاط سجدتي سهو لا في وجوب بقضاء، وفي بروض^(٢) مع احتساب عدم وجوب القضاء أي عدم وجوب قضاء المتروك.

«ومنى نبت الثلاث بسقط الحكم في الرابع»

وهكذا في بروض^(٣)، وظاهر علق الأردس^(٤) (ره) على ما في الحديث^(٥) «بعض الحكم ثلاث، وستظهر بصف (ره) في لكزى^(٦) من جهة من التحري «بس على لإعادة إعادة» ث سهو كثير في شبهة ث و لا أن بعد يخص موضع وجوب إعادة

(١) «أي في موجبه من صلاة وسجود»

قوله (موجبه) صرح حليم، وقوله من (صلاة وسجود) بأن لموجب الفتح، فإن لإحدى موجب — بالفتح — للسهو أن لشد، و سجود السهو موجب — بفتح — للشد تارة و سهو معده المتعارف — أي السجود — أخرى، ومن ذكره يظهر أن المراد بالسهو الذي حينئذ عداة عن الشك أو ما بعده.

«ويمكن أن يراد بالسهوي كل ما فيها الشك أو ما شمله على وجه الاشتراك»

صوّر على ما في البحر^(٧) والحدائق^(٨) والخواهر^(٩) بأن ذلك أن

(١) ص ٣٤٣ س الأخير

(٢) ص ٣٤٣ س الأخير

(٣) ج ٦ ص ٣٠١ س ٨

(٤) ص ٢٢٣ س ١

(٥) ج ٨٥ ص ٢٥٧ س ٩

(٦) ج ٩ ص ٢٦٠ س ١

(٧) ج ١٢ ص ٣٨٩ س ١٢.

قوله (في السهو) إذا عذره عن شك نفسه وبها عذرة عن الأعتة منه ومن السهو بعده
يصح حتى لا يتصل بركني الاحتياط. وثالثه من سهو الذي معه المتعارف
منه يتصل بركني الاحتياط من جهة أن الاحتياط لا يكون بموجب السهو بعده
منه رخصاً به لا من شأنه من سهو الذي معه المتعارف على تقدير أن يحمل
قوله شك (ره) (كركني الاحتياط) على استمراره بمعنى عذرة حسنة. أن المراد بقوله
المصنف (د) (ولا للسهو في السهو) أنه لا حكم لشك في موجب سهو وهو أي
موجب سهو عذره عن فعله هو سحود السهو — وعدد فعله كعدد في سحود
السهو — فإنه مع شك في فعل سحود السهو أو عذره على وقوعه كمن أنه يشك
في عدد ركني الاحتياط ينبغي على وقوعه.

«أولى الثاني فالمراد به موجب السك كما مر»

أي أن سحود السهو يعني شك في نطق السهو الثاني والمراد بهو الثاني
موجب شك — بالفتح — وهو السهو الأول نفسه بقائه من الاحتياط الثلاثة
وموجب السك — بفتح حيم — هو صلاة الاحتياط وسحود السهو.

«وبن سحود فيها فالمراد به الشك في موجب الشك»

أي وبنا سحود السهو يعني شك في نطق السهو الأول والثاني فالمراد بقوله
المصنف (ره) (ولا للسهو في السهو) الشك في موجب شك. وقد عرفت موجب
شك. وقد رتب صلاة الاحتياط وسحود السهو

ثم إن المراد بالسهو في قول المصنف (ره) (في السهو) في جميع الاحتمالات
لمقدمه في عذرة الشرح (ره) عذره عن موجب — بفتح حيم — وقد شرع
الشرح (ره) في ذكر احتمال آخر بقوله (أو الشك في حصوه) أي أو يمكن أن يريد
المصنف (ره) بالسهو الثاني الشك نفسه بأن شك في حصول شك أي في أنه هل شك
في شيء أم لا.

ولا سهو الإمام مع حفظ المأموم وبالعكس^(١)

«وإن كان إطلاق اللفظ على جمع ذلك يحتاج إلى تكلف»

أقول إطلاق عقد سهو على جمع ذلك مستعمل واحد محال. فلهذا قد كلف يمكن أن يرد بالسهو في مستعمل واحد خصوصاً في أو معناه يصح مع لأعني، أم كلف يمكن أن يرد بالسهو بوجوب تكسر حيه وتحتي، وأم إطلاق عقد سهو على جمع ذلك باطلاق و مستعملات متعدده فلا سعة فيه، ولكنه قد يحتاج إلى تكلف أكثر واحذف كما عرفت.

(١) «وكذا يرجع الظان إلى المنقش»

وهذا أورد عن رجوع الظان إلى المنقش مؤيداً
مما أن رجوع الظان إلى المنقش رجوع إلى ما هو موهوم عنده
ومما أن يذهب من عقد سهو يسمى نقد وهو في شك لا يظن

ومما أنه كلف يعتمد على غيره مع أنه يشمل أن يكون غيره حدثاً بعد في
الحوادث بعد ذكر الإشكالات المتقدمة والخاص رجوع نقد إلى غيره ثم يعم
عليه إجماع وهو في غاية الإشكال، لعموم مدد على الاعتماد على النص

«ولا تتعدى إلى غيره»

أي ولا يرجع لإمامه في غير المأموم ولا يرجع المأموم إلى غيره لإمامه من غير
ويطلع على حاله ويخبره أحياناً.

«وإن اختلف رجعا إلى ما أتقفا عليه وتركنا ما اختلفا عليه»

مثل ما يد شك الإمام بين دنش وسلات ودموم بين سلات والأربع، أو
بالعكس، فأخذ بالثلاث سقته من أحد الطرفين.

«ولو استعمل السهو في معناه أمكن في العكس لا لظرد سوء على ما حرره جماعة منهم
المصنف في الذكرى من أنه لا يحكم لهواً مأموم مع سلامة إقامته»

في الذكرى: ولا حكم لهواً مأموم موجب لمحدوم
لانفراد معنى أنه لو فعل مأموم موجب محدثي السهو كتركه يأسر و
لسحدة أو لشهد به عنه وإن وجب قضاء سحرة وشهد

أقول: وهذا قول الشيخ (ره) في خلاف (١) ومما يروى
وكيف لا شهر الأظهر - عن ما في حديث (٢) - أنه جاز على مأموم تركه و

«ولو كان السهو الإمام فلا ريب في الوجوب عليه إثر الخلاف في وجوب سحرة المأموم
له»

أشهر بين المتأخرين - عن في سحره واحد -
ما في الحديث: احتضن به حكم سهو فلا حرج من
شيخ (ره) في الخلاف: ودفع في مسووم وبعض
مأموم مما يعتقه في محدثي سهو: بأنه بعضه ليس

- (١) ص ٢٢٣ من ١٨
- (٢) ج ١ ص ١٥٧ المسألة ٢٠٦
- (٣) ج ١ ص ١٢٣ من الاحد
- (٤) ص ٩٣ من الأخير
- (٥) ج ٩ ص ٢٨١ من ٨
- (٦) ج ٨٥ ص ٢٥٣ من ١٩
- (٧) ج ١٢ ص ٤٩٢ من ٨
- (٨) ج ٩ ص ٢٨٥ من ٢
- (٩) ج ١ ص ١٥٧ المسألة ٢٠٨
- (١٠) ج ١ ص ١٢٤ من ١ و ٣ و ٥

اسابعة أَوْجَبَ ابْنُ يَنْبُوتٍ (١) سَجْدَتِي السَّهْوِ عَلَى مَنْ شَكَّ بَيْنَ الثَّلَاثِ وَالْأَرْبَعِ وَظَنَّ الْأَكْثَرَ، وَفِي رِوَايَةِ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِذَا ذَهَبَ وَهَمَكَ إِلَى التَّمَامِ أَدَّى فِي كُلِّ صَلَاةٍ فَاَسْجُدْ سَجْدَتِي السَّهْوِ (٢) وَخُجِّلَتْ عَلَى التَّنْدِبِ (٣)

(١) «عَلَى وَاسِهِ مُحَمَّدُ الصَّدُوقَانِ رَهْمَا»

راجع مضع ص ٩ س ٣

(٢) الرواية في التهذيب مرفوعة

«لصحتها مطلوبها»

تصغير المفرد يوثق في قوله (لنقصها) راجع إلى الرواية وتصغير النشأة في قوله (مطلوبها) راجع إلى أبي يَنْبُوتٍ (رحمة الله عليهما)

(٣) «وَإِنَّ الظَّنَّ بِالتَّمَامِ لَا يَجْعَلُ النِّقْصَ تَحْلَافَ ظَنِّ النِّقْصَانِ فَإِنَّ الْحُكْمَ بِالإِكْمَالِ حَاطِرٌ»
الحكم بالإكمال غير حائر مع ظن التمام، بداهة أن عدية احتمال انقصاص حشره سجدتي السهو، وأما مع ظن النقصان فمحور الحكم بالإكمال ومعه لا محذور للحشر سجدتي السهو، وفي بعض نسخ (وإن الحكم بالإكمال حشر) ويقصود على هذه السحرة أنه مع ظن التمام لا يحكم بالإكمال فسمى بحار حشر تنقص سجدتي السهو، وأما مع ظن النقصان فيحكم بالإكمال، وهو حشر، ومع هذا الحشر أي حشر من حاجة الإكمال لا يثبت حشر سجدتي السهو.

الفصل الثامن في القصاص بحب قضاء امراض اليومّة مع الفوات حال اللوغ ولعلّ ولحلّو من الحبص والبواس وكنفر الأصبي^(١)

أحكام القصاص

(١) «وخرج بالعمل المحلّ ولا قضاء عليه إلا أن يكون سبه بغيره كالسكران مع القصد والاختيار وعدم الحاجة»

في بعده حتّى لا

أحدهما: أن يكون السكران مثلاً من كان سب رواب الفعل فعل نفسه. وقوله (مع قصد ولا حتّى) وعده (احد) من سبه امتنسى، وعرض له لا يكون في وجوب القصاص أن يكون شخص سب رواب نفسه بغيره من (لا بد قصد) إن دلت من قصد والا حتّى. وعده (احد) و(احد) وسكره ومن دعتّه (احد) إن فعله يؤدّي إلى رواب نفسه (احد) لا حتّى عنه بقصد ولا حتّى سبب بغيره.

ثانيها: أن يكون السكران مثلاً به، وبسبب غيره حتّى كان سب شخص فعل نفسه، وعرض بنفسه من كان سب شخص فعل نفسه والسكران في وجوب القصاص عليها، ويكون قوله (مع قصد ولا حتّى) وعده (احد) قد سكر به هو أن سكره - إنّه بقصد روابه من سكره - كان قصداً بغيره (أعبر مصطلي) في شرب السكر (احد) و(احد) بدتّى بعض هذه عبود أو كذب ولا يجب عليه القصاص، ولعلّ الاحتمال الثاني أظهر من الأوّل.

«ورثي دخل فيه المعنى عليه»

لصمير في قوله (فيه) راجع إلى المحبوب، ومعنى ورثي دخل في محبوب المعنى عنه حتّى وحكمه بأنّ يزيد بالمحبوب من رواب نفسه، وحكمه فقط بأنّ يزيد بالمحبوب ما قدس

«والفرق أنه فيها عزمه وفي غيرها رخصه وهي لا بأس بها»

يضمير في قوله (أنه) رجع إلى السنن، وقسمه مرفوع ناقص — هي راجع إلى العزيمة، ومعنى أن سقوط صلاة من أخص وسبب عزيمة فتجوز عليه صلاة، وفي غيرها كالتحصيل رخصه — ومما يرد فيها — وعزمه لا بأس بها، يوضح ذلك أنه لا كان السقوط عن الاحتياط والسبب من ذلك عزمه لا يكون ذلك — أي السقوط — دثراً من بدء بعث أن يسقط قضاء مع عدم بعث ولا يسقط مع بعث بعده السبب، وفي بوجه لإزالة ما يرد في المذكور، إذا كان سقوط القضاء لأجل الاحتياط كمن أخص ويعني عدم التحفظ، هو مع عدم بعث، وفي مع بعث ولا بأس به — أي الاحتياط — كمن لا يحمي

ثم إن المراد بالرخصة والتخفيف — كما ذكره الشيخ جعفر (ره) — عدم عزمه على ترك الصلاة بعد ما يجوز حتى كان بنفسه رخصه حوار رخصته المحذور، فإنه لا يفتن بوجه أحد — رخصة وجوه به وهو يجوز رخصته بمعنى المذكور، ووجه عدم بعث أن احتياطه سريع — صلاة وجوه مع قصده أي قطع الشارع بعده، يمكن صلاة منه فسح.

«والمراد بكفر الأصلي هنا ما خرج عن فريق المسلمين منه»

الضمير في قوله (منه) رجع إلى كفر، ومعنى أن يرد بكفر الأصلي في لفظة عمدة خرج عن فريق المسلمين من كفر من كفر

«فالمسلم بقضي ما تركه وإن حكم بكفره كالباصي وإن استصره، وكذا ما صلاه في سدا»
في الدجيرة: وعنه أن الأصحاب صرحوا به بأن الخلاف لا يسقط عنه

ويراعى فيه الترتيب بحسب الفوت (١)

فصل ما صلاه صحيحاً بعده، ووقوف جماعة منهم في صبح عبدا حاضه، وفي باب الخيخ عكسوا فشرطوا في عدم بعده احي أن لا يحل تركه عبده لا عبدهم، وممن صرح به عيش محاض شهاد (ره)، ووجه الفرق عرواض

وفي جوهر (١)، ولو قلل خوف من خلافه عن موافق مذهب سوء كان من سببه فيه بمره وفرص له صورة يحقق فيه ذلك، أو لا يشترط كعش سحره و عوهر تبه سبب سبب عن الثاني قطعاً، والاول في وجه ما وفقه مذكرى والروص، وأبوته من العمل على مذهبه، وإطلاعي لأدلة، ولأنه لم ينفذ إلا الإجماع، وبعده كف في صحته عن وثقة أخرى لوجوده في عرفه في الخيخ وغير ذلك، لكن ومع ذلك كنه مسطره محال لإمكان مقتضى في جميع ذلك، ومن هه حكى عن جماعة التوقف فيه، فتأمل.

(١) «فعدم الأول منه فالأول مع العلم.....»

وقع الكلام في ما

جده مرتب بين الفوائت من اليومية نفسها.

ثم مرتب بين يوم من غير يومه كعبه من كسوف و هنة من بدر - مثلاً -

ثالثها: الترتيب بين لعنه من يومه ومن غيره كإداوت صلاة لصح من يوم وللكسوف من يوم آخر - مثلاً -

رابعها: الترتيب بين العاشة من اليومية والحاضرة.

«وعال في الذكرى إلى الترتيب واستقر في السال بعده»

رجع لذكرى من ١٣٦ من سبب دأخر في سنة عشرة، وسال من

ولا يجب الترتيب بينه وبين الخاصرة^(٢) نعم يستحب^(١)

(٢) «فحور بعدتها عليه مع سعة وقتها وإن كان نكأته محدداً (أي يومه)»

يقول بوجوب تقدم الثمينة سواء بعددت أم تحدثت — على ما صرح به إذا
كانت وقتاً واسعاً بمقدار (٥) في مقابلة^(١) والشيخ (ره) في حديثه وفساده^(٢)
والسنة يرتضى (٥) وجمع آخر على ما في سبيل^(٣) . و يقول بوجوب تقدمه لما فيه (د
كأنه متحدة لمحقق (٥) في سبيل^(٤) ، ويقول بوجوب تقدمه بدلالة (د) كأنه
يومه بعلامة (٥) في عطف^(٥) .

(١) «ترتيبها عليه مادام وقتها واسعاً»

يقول بوجوب ترتيب حديثه عليه بعلامة (٥) في تحرير^(٦)
و (٥) في (١).

«حتماً من الأحكام التي لا بعضها على بعضها ولا بعضها على غيرها»
راجع إلى (١) و (٢) و (٣) و (٤) و (٥) و (٦) و (٧) و (٨) و (٩) و (١٠) و (١١) و (١٢) و (١٣).

(١) ص ٣٥ س ١٤

(٢) ص ١٢٥ س ١٩

(٣) ج ١ ص ٢٩ س ١٣

(٤) ج ١ ص ٤٣١ س ٢٨

(٥) ص ٩١ س الأخير

(٦) ج ١ ص ١٤١ س ٣١

(٧) ج ١ ص ٥ س الأخير

(٨) ج ١ ص ٨٢ س ٣

(٩) ج ١ ص ٤٢١ س ٢٩

(١٠) ج ٣ ص ٢٩١ س ٢٠ من صلاة أو شهر

(١١) ج ١ ص ٢٣٣ باب ٤٩ ج ٨ ص ٢٣٥ ج ٤٩

(١٢) ج ٣ ص ١٥٨ باب ١٠ باب أحكام قرائت الصلاة

(١٣) ج ١ ص ٢٨٦ و ٢٨٧ باب ١٥٦ و ١٥٧

ولوحهل الترتيب سقط^(١)

(١) «و بمصنف قول نافي وهو يقدم ما ظنَّ سفته ثمَّ السقوط احتاره في الذكرى»
انظر الذكرى ص ١٣٦ من ٢٩ في المسألة السابعة.

«وثالث وهو العمل بالظنَّ أو الوهم فإنَّ انتها سقط احتاره في الدروس»

راجع الدروس ص ٢٤ من ٢٠.

«وبعض الأصحاب رابع وهو وجوب تكرار مراض حتى يخطئه....»

هذا جواب سفته العلامة (هـ) في ذكره : «جوابه في أنه لا بد من مراض في
الجواب» في جوابه بعد من جوابه ذكره عن علامته (ره) من في مراض
«لأنَّه لو لم يخطئه في مراضه يخطئه من عدل العلامة وسهدين»
حيث قال: «والآخرون على وجوب التكرار».

«ولواضيف إليها سادسة صارب الاحتمالات سعمائة وعشرين»

أورد على شرح (د) علق عده (هـ) في بعثته ٣ منه لا على أن
سادسة إحدى الخمس، وترتب على مثل لا يريد لاحتمال، فلا ترتقي الاحتمالات
إلى سعمائة وعشرين، بل يظهِر أنَّ لاحتمالات في هذه بصورة ثلثمائة وستون،
وذلك لأنَّ الفاتت إذا كانت طهرتين وعصراً واحتمالات ثلاثه، وإذا أضيف إليها
معرب صارت ثلث عشرة حاصلة من ضرب عدد الثلاث في الأربع، فإذا أضيف
العشاء إليها صارت ستين، وإذا أضيفت صبح إليها صارت ثلثمائة وستين، وعن
هذه فصخته على لأوَّل من متبع وأربعين مريضة، وذلك لأنَّ في صورة كون الفاتت
طهرتين وعصراً مثلاً صحته من خمسة، ثمَّ إذا أضيف رابع فصخته من إحدى عشر

(١) ح ١ ص ٨٢ من ٣١

(٢) ج ١٣ ص ٢٤

(٣) ص ٢٨٤ من ١

حاصلة من فعل خمس قبل الرابع وبعده، ثم إذا أضيف خامس من ثلاثة وعشرين، فإذا أضيف سادس من سبع وأربعين.

«وصحته على الأول من ثلاثة وستين فريضه»

مما بعده عن اعمق أعجم (ره) ظهر وجه الإشكال على هذه العبارة، وبذلك ذكره اعمق شيخ جعفر (ره) لا على عكس صعب هذا القول، فإن هذا يقاسي لو فرض أنه لم يصح في الأيام السنة أصلاً لم يلزم أكثر من قضاء ثلاثين فريضه، فكيف يلزمه إذا كان يكفى في كل يوم فريضه واحدة ثلاثاً وستين فريضه، ليس وأنى ثلاثين فريضه أتى من محصل سبعة، وهذا واضح.

«فيصح فيه عدد الأولين من ثلاث عشرة في الثالث»

ثلاث عشرة عما إذا كانت مائة أربع فريضه، ووجه اشتباه الأولين عبارة عن عدم الفرق بين هذا العدد والعدد المتخذة به، ووجه عدم الفرق واضح، وقد صرح بعده المصنف (د) في الفروض «وسروراني (ره) في بحيرة» ولوجه في كون صحته من ثلاث عشرة في الثالث أن مائة مائة أربع فرائض كثره ثلاثاً، وحاصل ضرب ثلاث في أربع مائة، في أحسن ما بدأ به من فرائض أولاً ثلاث عشرة هكذا: $4 \times 3 = 12 + 1 = 13$.

«واحدى وعشرين في الرابع»

لأربع عشرة عما إذا كانت المائة خمس فريضه، ووجه في كون الصحة من إحدى وعشرين أن مائة مائة خمس فرائض كثره أربعاً، وحاصل ضرب أربع في خمس مائة مائة بدأ به من الفروض أولاً إحدى وعشرون هكذا: $4 \times 5 = 20 + 1 = 21$.

«وإحدى وثلاثين في الخامس»

الخامس عدده عما بدأ كتب خمسة سب فرائض، وواحد في كوب نصحة من إحدى وثلاثين أن المنة في كتاب ست فريض كثرها خمس، وحصل ضرب خمس في ست مع خمسة مائة أولاً من ضرب إحدى وثلاثين هكذا $6 \times 5 = 30$ وفيه بدأ كتب مائة سبع فريض النصحة من ثلاث وأربعين من جهة أن حاصل ضرب ست في سبع مضاد إلى الختم بما بدأ به أولاً من الفرائض عبارة عن ثلاث وأربعين كما لا يخفى.

«ويمكن فيه خمسة أيام ولأول واحد بالفريضه الزائدة»

صحة في قوله (فيه) جمع بين خمس، ولأول هذه فريضه ستة أن كوب النصحة من ست وعشرين، سبعة من فريضه لأول من ثلاث وستين، وعلى الطريقة الثانية من إحدى وثلاثين.

ثم إنه ورد في جوهر المعنى - ج (٥) أنه قد نصه أكثر قد نصه فيه بأنه لا يتم لو فرض أن الزيادة خمسة، وفرض أن ستة في نفس الأمر هو خمسة ثم عشاء أحد عشر ثم عرفت ثم عصر ثم صبح، فإنه لا يحصل إلا ثلث بدل خمسة أيام كيف شاء وعلم عريضة بده في فرضه بها خمسة صوره عدم تخصيصه من اليوم لأول في فرضه بده في صبح، ولا عشاء، ومن ثلثي عشاء اثني عشرة، ومن ثلث عرفت كدلت، ومن أربع عصر، ومن خمس اعصر، فمضى حيث أصبح يدي لا عدي في حصول السبب في خمسة العشاء الذي فرض أنه عريضه زائدة، انتهى إلا أن يريد خمسة عريضه الزائدة كل يوم، لكنه حسبه ببعض عن طريق سبق وحده، لأنه كان من إحدى وثلاثين، وهذا ثلاثون وهو بعيد جداً، إذ وأردته في أنه يحصل ثلثين ستة يحد، كما أنه كذلك في الواقع،

ولوحهن عين لفائنة صلي صحاً و مغرباً و أربعاً مطلقاً^(١) والماسر يصلي
مغرباً وثلاثية مطلقاً^(٢)

للعلم حصول فرضه من كل يوم، من عن ذلك أوصح طرق، ولأمر سهو.
(١) هـ هو مشهور، وحالف في ذلك أبو صلاح (ره) في الكافي وابن
رهرة (ره) في عده^٢ و من حمزة (هـ) عن أبي الحسن^٣، فأوجز قضاء
الحسن

«عن الرباعيات الثلاث»

وردت في ثلاث عمد عن الطهر والعصر وعشاء.

«وفي تقديم ماشاء من الثلاث»

ولوجه في ذلك أنَّ الفائنة واحدة لاغير.

(٢) «عن الثلاث الأربع محترأ»

ثلاثت الأربع عبارة عن الفصح وظهر وعصر وعشاء، فونه (محترأ) أي
محترأ في محترأ والإحفات و تقديم والتأخير، وذهب ابن إدريس (ره) في هذه مسألة
من سرأثر^١ إلى أنه حب عنه خمس صلوات، من وفي في مسألة المتقدمة المشهور،
ووجه بوقفة في مسألة متقدمة دون هذه المسألة النص والإجماع في لمعلمه دون
المتأخرة.

«ولو سنه فيها العصر والتمام فرباعته مطلقه ثلاثاً»

فونه (فرباعته مطلقه ثلاثاً) أي مطلقه من الرباعيات الثلاث، وفوله لاقي

(١) ص ١٥٠ ص ٤

(٢) ص ٥٠ من صغرتين من الأخير

(٣) ج ٧ ص ٧٨ ص ٧

(٤) ص ٥٩ ص ٢١

ويقضي المرتبة زمان رتبة (١)

(وثلاثة مصفحة ردت) أي مصفحة بين سنتين أربع، وعطهرش ثلاثي ثلاثي
ورادة الثلاث، وكذا ردت في رتبة الأربع لكن مبدوء

«ومقرب يحصل الترتيب عليها»

هذه قاعدة غير واضحة، لأن الترتيب وحده، وقد ينفذ أنه لا يرتب مع
تحددها، ونحن نحس الموجه من أن بعض محققين من أن ردت أنه حصل
سرتب أو أحج رتبة، مثل ما ذكرنا مع الترتيب المجهولة فائدة أخرى، وقوله
(عليها) أي على نحو ما ذكرنا في محضرته وسيرته

(١) «حرج عنه الكافر الأصم وما في حكمه»

سعدت كسبه (هـ) في قوله (هـ) في حكمه، في المعنى. ومن في حكمه
لكافر عدرة عن حصي وعيوب وغيرهم ممن ينفذ ذكره في أول هذا بحث أي محب
عصاة.

«والأقوى قول توبته مطلقاً»

في عبارة احتمال

أحدهم أن يكون مصمري قوله (توبته) راجعاً إلى المعصية، وقوله (مطلقاً)
أي طهراً ودطاً، وعلى هذا لا احتمال يرد على الشرح (ره) أنه دعي في كتب
الحدود في بحث مرتبة الإجماع على عدم قول توبة مصمري طهراً

ثانيها أن يكون المصمري قوله (توبته) راجعاً إلى المرتبة، وقوله (مطلقاً) أي
سواء كان لمرة فطرته أو متناً، وإن لا يؤن نفس توبته وقفاً، والثاني نفس توبته وقفاً
وطهراً، وعلى هذا الاحتمال لا يرد على الشرح (ره) راجعاً إلى هذه قاعدة ومبدوء
عنه في الحدود. بل أن هذا لا احتمال خلاف الطاهر حجة من راجعاً إلى كلامه (ره) في
لمطري من طرف، وتعبير بقوله (الأقوى) من طرف آخر، وإن لمرة شئ نفس توبته

واقع وطهر . لا تقي

سعي أن تعرض الأمر

الأول أن لأقوال في ثمرية المحضر على ما في حقائق^(١) ثلاثة

حده عدم قبول توبته مقصد، وهو المهور على ما صرح به سراج (رد) في كتاب الميراث من المسالك^(٢).

^(٣) قبول توبته مقصد أي رضا وطهر، وهو موقوف على من الحسد (رد)، وقد عرفت أن هذا هو قصد سراج (رد) شهد.

ثالث قبول توبته رضا وعدم قبول طهر، وهو أحد سراج (رد) في الحدود من هذا الكتاب، وسراش من سراج^(٤).

ثاني أنه من معنى قبول توبة الثمرة المحضر رضا وطهر على المهور أشي ارتفاع الأحكام الثلاثة:

١ - القتل

٢ - سبونه زوجته، واعتدادها علة الوفاة.

٣ - تقسيم أمواله بالإرث.

والظاهر أن ثوب هذه الأحكام في حق من لا خلاف فيه على ما في

المسالك^(٥) وإجماع محضاً ومعمولاً على ما في المهور كتاب الحدود^(٦)، وإنما تظهر ثمرته في قبول توبته طاهراً راسخاً إلى عمره من الأحكام

(١) ج ١١ ص ١٥ س ٧

(٢) ج ٣ ص ٢٥٣ س ١٠

(٣) ج ٢ ص ٢٥٣ س ١

(٤) ج ٢ ص ٢٥٣ س ٩

(٥) ج ٤١ ص ٦٠٥ س ٩

وكذا يقضي فاقده الظهور على الأقوى^(١) وأوجب ابن الجنييد الإعادة على العاري إذا صلى كذلك، ثم وجد لساتر في الوقت، وهو بعيد^(٢)

(١) «ورواه زرارة عن الباقر عليه الصلاة والسلام فمن صلى بغير ظهورة»
رواه في الكبرى 'وهدى' ولا مشهور.

«وقيل لا يجب لعدم وجوب الأداء...»

هدى هو مسجد (ره) وأحد قولي الشيخ (ره) — على ما في معتبر^(١) واعتصم (ره)
في معتبر^(٢) وخاتمة (ره) في معتبر^(٣) ومسند^(٤) به — أن في مختلف روايته
مذكوره في شرح.

«ودفع الأول واضح لا شك كل من عن الآخر وجوداً وعدمًا»

وجه لا شك أنه قد يجب الأداء دون القضاء كما في الكفر الأصغر، وقد
يجب قضاء دون الأداء كما في النسيء مع شعوب يومه ثم لا يوقف، وحده
ومضاء بالنسيء في صومه.

(٢) «نعم روى عقار عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل لم يس عليه، لا ثوب...»
الروية في التهذيب ولا مشهور.

(١) ج ٣ ص ٢٩٢ باب من نام عن الصلاة أو نسي

(٢) ج ٣ ص ١٥٩ باب ١٠ ج ٢.

(٣) ج ١ ص ٢٨٦ ج ١٥٦ ج ١

(٤) ص ٢٣٥ ص ١٦

(٥) ص ٢٣٥ ص ١٧

(٦) ج ١ ص ١٤٩ ص ٢٩.

(٧) ج ١ ص ٤٠٧ ج ٢ ص ١٧

(٨) ج ١ ص ١٦٩ باب ١٠١ ج ٦.

ويستحب قضاء النوافل الراجعة^(١) وإن عجز تصدَّق^(٢)، ويجب على الولي^(٣)

(١) «وقد روي أنَّ مَنْ تركه تشاءلاً لئلا يلقى الله مسحوقاً .»

رواه في الكافي وخمس في تهذيب^(٢)، وصدر في فوائده عنه سلام
بركه (راجع إلى أعضاء، يعني تصحيح، لأعضاء معده بموجب فعل اسمه، كما
لا يخفى على مَنْ لاحظ الرواية).

(٢) «عن كلِّ ركعتين عُدٌّ»

لم يذكر شيخ (٥) وكثير من الأصحاب أنَّ عُدَّ من أيِّ حين، بعد
للرواية، وفي النهاية^(٤) عُدَّ من طعام.

«واعضاء أفضل من الصدقة»

في الرواية بتقديمه وتضاد أفضل وأصله أفضل، وفي نسخة كرَّر
أخيه بتقديمه ثلاث مرَّات.

(٣) «وقبل كلِّ وارثٍ مع فقده»

مثل المند (٥) في نسخة^(١)، وعني من رويته وأنه صدوق (رهم) على ما
في المختلف^(٢).

(١) ج ٣ ص ٤٥٣ باب تقديم النوافل وردها وعدها وصلاة نصحي ج ١٣

(٢) ج ص ٣٥٩ ب ٨١ ج ١٣

(٣) ج ٢ ص ١١ ب ١ ج ٢٥

(٤) ص ١٢٧ س ١٨

(٥) ص ٥٦ س ١٥

(٦) ج ١ ص ٢١٢ س ٢٥ و ٢٦

و صوره عن ثلث فرج كق' ' وشمه' ' وهدب' ' ولامسصر

«وهل في الذكرى عن التحقق وحوب القضاء عن امرأة»

نظر المذكور ص ١٣٩ من ٤، وهدب من ذكر من (هـ) في سرار^(٢)
و حرق تحق من (هـ) في تصح' من عدم وحوب قضاء عن مرة.

«ولا فرق على القولين بين الحز والعد على الأقوى»

من الأقوى هو شرط، وهو - أن شرط - و عدم وحوب قضاء عن
العد قول حرق تحق من (هـ) في تصح' .

«وهل بشرط كمال الولي عند موته فولان، واستقر في الذكرى اشراطه»

لاحظ الذكرى ص ١٣٩ من ٦ الفرع الأول.

«وكونه في مسائل الخوة»

خوة من مفرد مذهب، وهي ما يعنى ابنة لاكثر من ذكوة أسه زيادة

على غيره من ابوت من ثمة و حرمه و سقمه و مصحفه، و يبحث عنها مفصلاً في
كتاب الإرث

(١) ج ٤ ص ١٢٣ د ب رجل يموت و عنه من صباه شهر رمضان أو غيره

(٢) ج ٢ ص ٦٨ د ب قضاء لصوم عن ثلث

(٣) ج ٤ ص ٢٤٥ باب ٦٠ باب من أسلم في شهر رمضان.....

(٤) ج ٢ ص ١٨ د ب ٥٦ و ص ١١٠ د ب ٥٩

(٥) ص ٩١ ج ٤

(٦) ج ٤ ص ٢٤١ من ٦

(٧) ج ١ ص ٢٤١ من ١٢

وبوفات مكلف ما لم يخصه نحرى وتنتى على طئه^(١)، ويمدل إلى القريضة
لسانمة نو شرع في اللاحمة^(٢) ولو تجاوز محل العدوب أتمها، ثم تدرك السانمة
لأعير^(٣)

«وهل جب تقديم ما سبق منه وجهان أحار في الذكرى الترتيب»

جع ذكرى من ١٣٩ س ١ شرح ش

«واحار في الذكرى اسغ، وى صوم الدروس الحوز»

الصر اندكرى من ١٣٩ س ٩، وندروس من ١١ س ٢٢

(١) «ولو اشتبه الفانت وى عددٍ منحصرة عادةً وجب قضاء ما بقى من البراءة كاست من
عشر وعشرين، وفيه وجه بالباء غلى الأقل»
باء على لأقل وحة معلومة (هـ) فى كوة وسهجه فى مدر وندجرة
بعاً للمحكى من مقدس الأرسى (هـ) عى . فى الجوهر .

(٢) «ويحمل عدم اعسار ما فى المصترات، بل فى بعض الأحار دلالة علىه»
وجه دلالة الأحار عدم تعرض فيها لافى منحصرة شة حتى لقرنة،
فراجع الكافي^(٢) والتهديب^(١).

(٣) «والى فائته استجناً على ما تقدم، ووجوباً غلى القول الآخر»
استجبات عدوب، فى فائته على يكون بعدم وجوب ترتب الحصره غلى

(١) ج ١ من ٨٣ س ٦

(٢) ج ١٣ من ١٢٨ س ٤

(٣) ج ٣ من ٢٩١ باب من نام عن الصلاة أو سهى عنها ج ١ من ٢٩٢ ج ٢ من ٢٩٣ ج ٥ من ٢٩٤ ج

مسائل الأولى: ذهب المرتضى وابن الحنفية وسائر إلى وجوب تأخير
أولي الأعداء^(١) إلى آجر الوقت^(٢)

خاصة، ووجوبه — في وجوب العدوّ — على نفوس وجوب برئت خصومة على
معه، وهو أن وجوب العدوّ — هو نسخ (هـ) في أبيه — وتحقق (ره) في
اسرعه — وبسببه في به كره — في كثر عدده

«ووجه ضوره سنة غيره، وهي خاصته من صرب ضور المعدول عنه وإلده، وهي أربع
نقل وقرض أداء وقضاء»

بصرف ضوره سنة د ك ك معدون عنه فرج د ك ك معدون به

١ — فرضا أداء

٢ — أو فرج قضاء

٣ — أو قضاء

٤ — أو قضاء

وهكذا يد ك ك معدون به فرج قضاء ك ك معدون به حتى الأربع،
وقس على ما ذكر د ك ك معدون عنه قضاء وقضاء، في كل من يكون معدون به
حتى الأربع، وكل هذه ضور صحيحه لا أربع، وهي معدون عن اسفل أداء و
قضاء بقرض د ك وقضاء
(١) كالعربان ونحوه.

(٢) «كم يؤخر ستم نالض والإرجاع على ما ادعاه المرتضى»

قد تقدم في باب حب ستم من كتاب ستم — أن في ستم ثلاثة أقوال، ووجه

(١) ص ١٢٦ من الأخير

(٢) ص ٩٢ من ١

(٣) ج ١ ص ٨٢ من ٢٢

وحقّره الشيخ أبو جعفر طوسي (ره) أوّٰن الوقب، وهو لأقرب^(١)
الثابة: المروي^(٢) في ليطول الوضوء، ولساء إذا فاجأه الحدث^(٣) وأنكره بعض
لأصحاب^(٤)

في النصّ إلى الكافي والتهذيب والاستبصار.
(١) وعمل عقن (ره) في بعض^١ من طرّ يقع عند روعده، مؤخر لأوّل
ويعجل الثاني.
(٢) روية في الكافي^٢ وبعده^٣

(٣) «وعليه جماعة من المتقدمين»
من الجماعة سبع (ره) في نه^٤ وسوء^٥ و من، دريس (ره) على م في
لختلف^(٦).

(٤) «أسأخرين، وحكموا باعتقار ما يحدث من الحدث بعد الوضوء»
من المسكرين لعلامة (ره) في حب الوضوء من سدّكره^٧ والنعوذ
والعطف^(٨)

«والأخبار الدالة على أنّ أحدث قطع الصلاة»
تقريب لاستدلال بالأخبار أنّها تدلّ على أنّ أحدث قطع الصلاة، وكن

-
- (١) ص ١٥٦ س ١١.
(٢) ج ٣ ص ٤١١ باب صلاة الشيخ الكبير والمرضى ج ٧.
(٣) ج ١ ص ٢٣٧ س ٥٠ ج ١١
(٤) ص ٢٩ س ١٦
(٥) ج ١ ص ١٣٠ س ١١
(٦) ج ١ ص ١٤٩ س ١٣
(٧) ج ١ ص ٢١ س ٣٢
(٨) ج ١ ص ١٢ س ٥
(٩) ج ١ ص ٢٨ س ٥

والأقرب لأول لتوثيق رجال الخبر الداع على الساء على ما مضى من الصلاة بعد
لظاهرة عن الناظر عليه الصلاة والسلام^(١) وشهرته بين لأصحاب^(٢)

حدث قطع صلاة فهو قص موصوء وقد أتى هذا الحدث في المطلوب في أنه الصلاة
لا يقطع صلاة يستكشف من ذلك أن حدث أصدره في أنه الصلاة بس
ب قص موصوء أصه وهو موصوء. وليس على المقدمة الأولى - أي أن حدث
يقطع صلاة - الاحتمال وليس على مقدمته الثانية - أي أن حدث يقطع الصلاة
فهو قص لا يستقر.

(١) «واحال أن الخبر الوارد في ذلك صحيح باعتراف الخصم»
أقول لم يعترف العلامة (ره) بصحة خبر في المحصف^(٣) والخواب لمع من
صحة سند، وث في طريقه عند من يكره، وهو قضي.

(٢) «ومن حالف حكمه أؤنه بأن المراد بالساء الاستيفاء»
والعلامة (ره) في المحصف^(٤) تأويل آخر، وهو أنه يحتمل أنه أتى بمقدمة
الصلاة من لأدب وإقامة وسكيات ولأدعة بس وم بدخل في الصلاة فيتحدّد
حدثه، وث يتوضأ وبسائف. وقد تعرض العلامة (ره) هذه المسألة في كتاب لظاهرة
من المختلف أيضاً مراجع.

«وقد أتى الساء على الشيء يستلزم سبق شيء منه سى عليه يكون ما مضى عملة
الأساس»

عرض علامة (ره) من الاستيفاء على صرح به في المختلف^(٥) عبارة عن
استيفاء صلاة د تحدّد الحدث عند بسا تكلف بمقدمة الصلاة من لأدب

(١) ج ١ ص ١٤٩ ص ٢٣.

(٢) ج ١ ص ١٤٩ ص ٢٤.

(٣) من مصدر التمسك.

والإقامة والكبير ولأدعيه سبها ولم يدخل في الصلاة وعليه، يصدق استءاعى ما مضى من مقدمات الصلاة.

نائب. إن علامة (ره) حكمه اعتبار ما يتحدّد من حدث بعد الوضوء قبل الصلاة أيضاً كما أسد شرح (د) إن بعض لأصحاب حيث ورد (وحكموا باعتدال ما يتحدّد من لحدث بعد الوضوء سوء وقع في الصلاة أم لم يصب).

قلت هـ أحد هـد لأمر في كتب علامة (ره) من مستفاد منه أنه قد فاجأ المكلف حدث في أثناء الصلاة لا يجب الاستئناف، وإذا فاجأه الحدث قبل صلاة بعد إتيان المقدمات يجب الاستئناف.

«مع أنهم لا يوجبون الاستئناف»

قد عرفت أن العلامة (ره) أوجب الاستئناف للمعنى المتقدم، وكذا ذهب إلى وجوب الاستئناف إذا فاجأه الحدث في أثناء الصلاة وكان متمكناً من حفظ النفس عقدة الصلاة، لأنّه لم يكن من ناحية خفقه الحيز على الاستئناف في هذه الحالة وإلا يرد عنه ما أورده شرح (ره) بأن استءاعى على الشئ يستلزم سقوط شئ به بسى . مع أنّه قد نقلنا عن العلامة (ره) أنّه حمل الخبر على ما إذا فاجأه الحدث قبل الصلاة، ولا يمكن الجمع بين هذا الحمل والحمل على ما إذا فاجأه الحدث في أثناء الصلاة تنبيهاً.

«والإحجاج بالاستلزام مصادرة»

لاحتجح بالاستلزام بعد الاستدلال عليه بأن الصلاة مشروطة بالظهوره ومع تنقضي الشرط ينقضي المشروط لم يكن مصادرة، نعم يمكن القدح في هذا الدليل بأن شرط في صحة صلاة لبصوت عمرة عن الظهارة لا الظهارة الواحدة المستمرة.

اشارة: يستحب تحجيل القضاء (١)

«وكيف يحق للدارم مع ورود نص صحيح بخلافه»

راجع نفسه

«والأخبار الدالة على قطع مطلق لحدث ما مخصوصة بالمسحاحية والسنن»

ومما ذكره في تعريف الاستدلال بالأخبار يظهر عدم ورود هذا الإشكال،
والوجه في ذلك أن بعض الأحكام على ما حدث من المسحاحية والسنن
ليس بمصاديق عنه علامة (٥)، معرق سنن وابن مقبوض، وقد اشرفنا لحدث
من سنن مصنف الصلاة إلا أنه نص بموصوء به يكون حدث في مقبوض بقصد موصوء
على القول الذي مستنده ظاهر الرواية استلزامه.

«نعم هو عرب»

وجه عبارة عدمه عن بعض سنن أقدم الصلاة بموصوء الذي هو خارج عن
حكمة الصلاة

«لكنه ليس بعام للظن»

والوجه في ذلك أن سنن من قبل الصلاة هو خارج عنها موجود في سنن
المورد، كما سنن من العرب وحنة ونحوهم.

(١) «وأنه لأجور الأشغال عنه بعد الضروري من أكل ما عشت يرمق...»

صرح بهذا الشيخ مرتضى (ره) في سنن برسته - على ما في الذكرى^{١٢}
وابن إدريس (ره) في السرائر^(٣).

(١) ج ١ ص ٢٤١ ج ٥ ص ٢٨

(٢) ص ١٣٢ ص ٢٤

(٣) ص ٥٩ ص ١٣

ولو كان ذنبه لم يستطر بقضائه مثل رمان قوتها^(١) وفي حوار لرافقة لمن عنه
فريضة قولان^(٢)

«وفي كثير من الأخبار دلالة عليه»

رجع إلى كفي^١ وقصة^٢ والهدب^٣ ولا يستصير^٤

(١) «وللأخبار»

لا يجد الكفي^١ والهدب^٢ والهدب^٣ ولا يستصير^٤

«وذهب جماعة من الأصحاب إلى استعذب المماثلة استداً في رواية إسماعيل الخفقي
عن الباقر عليه الصلاة والسلام»

من الجماعة من يحسد (هـ) على م في عصف^١ ويحسد (هـ) على م في
مذكر^٢ ويرويه في كفي^٣

«وجمع بينهما ما حمل على الألف والقصبة.... كذا أحاب في الذكرى»

أنظر الذكرى من ١٣٧ س ٣٣.

(٢) المون ناسع شش (هـ) في لا يستصير^١ و من إيس (هـ) في

(١) ج ٣ ص ٢٩١ باب من نام عن الصلاة أو سها عنها.

(٢) ج ١ ص ٢٣٥ باب ٤٩ ج ٤٩

(٣) ج ٣ ص ١٥٨ باب ١٠ باب أحكام موات الصلاة.

(٤) ج ١ ص ٢٨٦ و ٢٨٧ باب ١٥٦ و ١٥٧

(٥) ج ٣ ص ٤٥٠ باب تقديم النوافل وأحبرها ومساكنها وصلاة يصح

(٦) ج ١ ص ٣١٥ باب ٧٦ باب قضاء صلاة الليل

(٧) ج ٢ ص ٢٧٢ باب ١٣ ج ١٢٠ و ١٢٢ و ص ٢٧٥ ج ٢٢٩ و ١٣٠ و ج ٢ ص ١٦٨ باب ١٠ ج ٣٠ و

٣١

(٨) ج ١ ص ٢٨٩ باب ١٥٨ باب قضاء ما فات من النوافل.

(٩) ج ١ ص ١٤٩ س ٣.

(١٠) ص ١٣٧ س ٢٣

(١١) ج ٣ ص ٤٥٢ باب تقديم النوافل وتأخيرها ج ٥.

(١٢) ج ١ ص ٢٨٦ باب ١٥٦ ج ٤

أقربها الحوار^(١) وقد بيّنا مأخذَه في كتاب الذكرى^(٢)

السرّ^(٣) وهو مشهور في خواهر^(٤). من الإجماع مؤثّر تقدّم على الشهيد ومن بعده
يُذكر لم يعرف قائل بالحوار عبره، ولقد عرّفنا المحقق المصنف عن عمدنا مؤدّب ندعى لإجماع
عليه.

(١) «للأخبار الكثيرة الدالة عليه»

من ذلك لأخباره دلت على موسعة وقد أُرجم في أوائل هذا المبحث من
الكافي وعقبيه والتهديب والاستبصار، وبعضها دلت على خصوص حوار مع السلف
لتمنّ عليه فريضة، مراجع الاستبصار^(٥).

(٢) النظر الذكرى ص ١٣٤ س ١٤.

«واستند المانع أيضاً إلى أخبار دلت على إسناده»

لاحظ الكافي^(٦) والتهديب^(٧) والاستبصار^(٨).

• • •

(١) ص ٥٩ س ٣٠

(٢) ج ١٣ ص ٦٩ س ١٠

(٣) ج ١ ص ٢٨٦ باب ١٥٦ ح ١ و ٣

(٤) ج ٣ ص ٢٩٢ باب من تأمّن الصلاة أو سهاها ح ٣.

(٥) ح ٣ ص ١٥٩ باب ١٠ ح ٢

(٦) ج ١ ص ٢٨٦ باب ١٥٦ ح ١ و ٢ ص ٢٩٢ باب ١٥٨ ح ١٤.

الفصل التاسع في صلاة الخوف، وهي مقصورة سراً وخصراً^(١)

(١) «تَلَى الْأَصْحَ لِلنَّصِّ»

يعني لأصح منه الحق (ره) في المعبر^٢ عن بعض لأصحاب من أنه لا قصر في القصر، ثم قال: «وهو قول شافعي وأبو حنيفة وأحمد، وسئل عنه في لكائي^٣ وألفقه^(٤) والتهديب^٥ ولا مسعر^٦»

«و حجة مشروط اسهر بظاهر الآية حيث افصحت اجمع مدفوع بالقصر لسرا خرد عن الخوف»

تقريب لاستدلال دلالة الآية «و يد ضرتكم في الأرض فلا جراح عدتكم أن تقصروا من الصلاة إن حقت أن يفتشكم لدين كفتروا»^(٧) لا شرط سمر. أنها بدت مفهوم شرط — من ناحية كلمة «دا» — على أنه قصر مع انتهاء السمر، وأحب عن الاستدلال المذكور بالنقص تارة، وبالجزء أخرى

أد بعضه وأن الآية تكرره بدت مفهوم شرط — من ناحية كسرة «ن» — على انتهاء القصر مع بدء الخوف أيضاً، وقد قدم إجماع على القصر في السمر المحرر، وعنده فكما ترفع اليد عن مفهوم الثاني بالنقص فكذلك ترفع اليد عن مفهوم الأول بالنقص

وأد الحق في ذكره لمحقق (ره) في معبر^(٧) والعلامة (ره) في المذكرة^(٨) من

(١) ج ٢٤٨ ص ١٠

(٢) ج ٣ ص ٤٥٥ باب صلاة الخوف ج ١ ص ٤٥٨ باب صلاة تطارده. ج ٣

(٣) ج ١ ص ٢٩٦ باب ٦٣ ج ٦ ص ٢٩٦ ج ١٥

(٤) ج ٣ ص ١٧١ باب ١٢ ج ١ ص ١٧٤ ص ١٣ ج ٤

(٥) ج ١ ص ٤٥٥ باب ٢٨٨ ج ١ ص ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠

(٦) بناء الآية ١٠٠

(٧) ص ٢٤٨ ص ١٤

(٨) ج ١ ص ١٩٤ ص ٢٩

جماعة و فردى (١)

أنه ليس مراد من ضرب في الآية تكريره ستر عنصر و لكن ستره اخوف هو
في محله و حسب ذلك من ضرب في الص على غير ستر عنصر عدول عن
صهره مع انه غير يقع ذلك مجرد خوف كراه في عنصر على فوجه من غير توقف
على احضار في الأرض

(١) «على الأشهر»

معدن الأشهر هو شرح (٥) في سورة البقرة من عنصر في عنصر ستر
الجماعة، وسمي بمصنف (٥) في ذكره "الجماعة" من الأشهر حيث قد
بها هو مذكور هو هو شرح و يظهر من كلامه رحمه الله و قد صرح من درس
لأن نسي (ص) أنها تضره في جماعة و قد يوقع ذلك لا يكون شره.

«وهي أنواع كثيرة تبلغ العشرة»

مها - أب من أنواع : صلاة تستلصق بصلوة نفس الشخص بالخاء المعجمة
وقال نخبة في الخواهر (١) : موضع من الطائف ومكة كره في تصحيح

ومها : صلاة عثمان في خواهر (٥) : على وزن عثمان موضع به و من مكة
ثلاث مراحل كما في مصباح، أو مرحلتين كما عن ابن موسى

وكيفيتها مذكورة في خواهر وسائر الكتب لمقتضى فراجع

(١) ج ١٦ ص ٩٦ ص ١٧

(٢) ج ١ ص ١٦٥ من مطبع الآخرة

(٣) ص ٢٦١ ص ٢٦٠

(٤) ج ١٤ ص ١٦٣ ص ٥

(٥) ج ١٤ ص ١٦٧ ص ١١

ومع إمكان الافتراق فرقتين، وكون العدو في خلاف القلة^(١) يصتول صلاة
دلت لروع^(٢) بأن يصلي الإمام بفرقة ركعة، ثم يتمول، ثم تأتي لأخرى فصلي
هم ركعة، ثم ستطرحهم حتى يتموا ويسلم بهم^(٣)

(١) «و شرط ثابت. وهو كون العدو ذو قوة عاف هجومه عليهم حال الصلاة»

هذا شرط ذكره محقق (هـ) في شرح ٤ عشره

(٢) «سبب ذلك لأن المصلي كان في سفح حبل فده...»

صغير في قوة (سبب) رجع إلى صلاة في سبب هذه صلاة الصلاة
دلت برفاء، لأن المصلي الذي صلاه في سفح حبل ح

(٣) «وإن حكما بفرادهم.... بعد بمصنف حسب ذهب في كنه إلى بفرادهم. وظاهر
الأصحاب أنه صرح بفرادهم شاء العدو»

ثم يعرفه بأنه لا يرد قول ابن حمزة (هـ) في وسنة^٤ وأنه يستند من
الحزب المذكور في كافي^(٥) فيه قدموا فصنوا أنفسهم ركعة ثم سلم بعضهم على
بعض والحمد لله^(٦) فيه قدموا، ثم قصروا أنفسهم ركعة، ثم سلم بعضهم على بعض
وسلم^(٧) فيه، قدموا، فصنوا أنفسهم ركعة، وسلم بعضهم على بعض.

ثم إن مقتضى ظاهره أنه قد ورد بعد (هـ) في نفسه^(٨) وشيخ (هـ) في
المبسوط ومقتضى صرح بقاء العدو العلامة (هـ) في مختلف، ومقتضى بقائه قدومه

(١) ص ٩٩ من ٩.

(٢) ص ٧١٣ من ٧.

(٣) ج ٣ ص ٤٥٦ باب صلاة الخوف ج ٢.

(٤) ج ١ ص ٢٩٣ باب ٦٣ ج ١.

(٥) ج ٣ ص ١٧٢ باب ١٢ ج ٢.

(٦) ص ٣٥ من ٣٠ ومن مطبوع بالآخر

(٧) ج ١ ص ١٦٣ من الآخر ص ١٦٤ من ٧.

(٨) ج ١ ص ١٥٢ من ٣٠.

وفي المغرب يصلي بإحداها ركعتين (١)

من لأحد ركعتين، ويسمى به، وأما الأوتش الكبير والأوتش السليم، وأحاط
في الخواهر بأما لتسميه به أمة من الأسماء به... وحقل لتسميه به كالكبير
الأوتش عنه خصوصه، لا لأنه مأموون

(١) «وبالأخرى ركعة ثغراً في ذلك»

وهو قول شيخ (د) في سورة ١٢ وخمسة ٢، وفي سورة ١١ ذكر تخصص
الأوتش ركعة واحدة به، وهو به ذكر تخصص الأوتش والأوتش والأوتش
أصلاً، وفي في خلاف ١٢، لا فصل ثغراً به، الأوتش ركعة واحدة ركعتين

«والأفضل حصص الأوتش الأولى والثانية ساق»

وبين على تخصص الأوتش ركعة الأولى والثانية ساق بعض الأوتش
في ١١ والثانية ١، وبه ١، ولا تنص

«بأسأ على عليه الصلاة والسلام سنة الهرير»

الهرير كاهن صوت الكلب دون ساج، وسنة هرير مشهورة، وثقة كانت
من مولد أمر يؤمن عليه صلاة والسلام ومعوية يظهر كقوة، في نفسه الحارح

(١) ج ١٤ ص ١٧١ س ١٤

(٢) ج ١ ص ١٦٤ س ١٦٩

(٣) ص ١٩٢ س ٨

(٤) ص ١٣١ س ١٣

(٥) ج ١ ص ٢٣٣ مسألة ٤

(٦) ج ٣ ص ٤٥٥ باب صلاة الخوف ج ١

(٧) ج ١ ص ٢٩٤ رد ٦٣ ج ٢

(٨) ج ٣ ص ١٧١ س ١٢ ج ١

(٩) ج ١ ص ٤٥٦ باب ٢٨٥ ج ١ ص ٢٥٧ ج ٤

٢ مدّة هرب من قبل في وصف فتة - مرسوم (ج) في سنة هرب من قبل في سنة لا ترف
دعه ولا يفتل إلا ركب قدمه، في أن قبل، وكثير في ورد نفس، وكثير
يكسره بعد هرب من قبل فتة حملة وتلاوة وعشرين كسره بحسبه وبعثة
وعشرين قبلًا.

«وليتقارب في إدراك الأركان»

في الركعة الأولى مسمية من اسمه وكسره الإحرام دون غيرها.

«والله أعلم بالصواب»

مرقة سمعه عطية بالركعة الأولى وثلاثة، وأما في وجوبها
مراعاة في استسحاب الأربع، وعنه يرد من خصص مرفة الأولى الأولى أن
لا يدرج مرفة الثانية مرفة سمعه

«وتكفي الثالثة بالحبوس بشهادة الأوب مع ثبوتها على الصحيح»

هذا يدل على أنصبة تخصص مدقة الأولى ركعتين الأولى وثلاثة
الثالثة غرب يدل أنه إذا حصل في مرفة مرفة الأولى ركعة في ركعة ثالثة
في تشهد الإمام نفسه لأنه وإن نفس مدقة مرفة مرفة، وحسب يكون حبوس
مدقة ثالثة في صلاة بقدر ثلاثة تشهدات: أحدها: تشهد أولي الإمام، ثانيا
وثالث تشهد أعينهم وهذا يدل على بعض مدقة مرفة مرفة (هـ) في أنه كره
وحرمة فيها - أي في ذكره - نصبة تخصص الطائفة الأولى ركعة، والثانية
ركعتين، في (هـ) حذر في التوسع في عكس في نصبة تخصص مدقة الأولى
الأولى وثالثة - أحدها: يدل في مرفة مرفة مرفة.

(١) ج ١ ص ٩٦ س ٦

(٢) ج ١ ص ٩٦ س ٦

«سَدِّعْ بِاسْتِدْعَائِهِ رَمَانًا عَلَى التَّعْدِيرِ نِيَّ، فَلَا يَحْصِلُ بِلَاؤُهُ خَفِيفٌ»

هذا خوب وإِنْ ذَكَرَهُ سَدِّعْ (ر) فِي أَرْوَصٍ أَيْضًا، وَكُنَّ الظَّاهِرُ عَدَمُ
مَدْمَتِهِ، لِأَنَّ حَبُوسَ الْإِمَامِ مُشْتَقٌّ لِلْأَوَّلِ وَلَمْ يَكُنْ لَا مَدْمَةً، وَهُوَ سَدِّعِي رَمَانًا عَلَى
كُلِّ حَالٍ، لِأَنَّهُ إِذَا صَنَى الْإِمَامُ مَعَ مَدْمَةٍ لِلْأَوَّلِ رُكْعَتَيْنِ فِي أَنَّ حَبُوسَ الْإِمَامِ فِي
رُكْعَةٍ ثَلَاثَةٍ مُشْتَقٌّ مَدْمَتُ حَبُوسٍ مَدْمَةً أَدْنَى لِمُدَّةٍ لِمُشْتَقِّهِ فِي رُكْعَةٍ ثَلَاثَةٍ تَكُونُ
صَلَاةَ الْإِمَامِ مَعَ الْمَدْمَةِ لِلْأَوَّلِ بِقَدَرِ ثَلَاثِ رُكْعَاتٍ وَمُشْتَقِّهِ، أَمَّا بِقَدَرِ ثَلَاثِ رُكْعَاتٍ
فَوْضَحٍ، وَأَمَّا بِقَدَرِ سَهْرَتَيْنِ فَمَدْمَتُ نَهْدٍ مَدْمَةً الْأَوَّلَى مُشْتَقٌّ الْإِمَامِ، وَصَلَاةُ
الْإِمَامِ مَعَ الْمَدْمَةِ ثَلَاثَةَ بِقَدَرِ ثَلَاثِ رُكْعَاتٍ وَمُشْتَقِّهِ أَيْضًا، أَمَّا بِقَدَرِ ثَلَاثِ رُكْعَاتٍ
فَوْضَحٍ، وَأَمَّا بِقَدَرِ سَهْرَتَيْنِ فَمَدْمَتُ الْإِمَامِ مِنْ مُشْتَقِّهِ لِلْأَوَّلِ، فَلَا تَمَكُّثُ إِلَّا بِقَدَرِ
سَهْرَتَيْنِ

أَحَدُهُنَّ مُشْتَقٌّ لِلْأَوَّلِ مَدْمَةً أَدْنَى

نَسَبِيٍّ مُشْتَقٌّ ثَانِيٌّ هُوَ سَدِّعِي

وَأَمَّا بِقَدَرِ صَنِى الْإِمَامِ مَعَ الْمَدْمَةِ الْأَوَّلَى رُكْعَةٍ تَكُونُ صَلَاةَ الْإِمَامِ مَعَ مَدْمَةِ
الْأَوَّلَى بِقَدَرِ ثَلَاثِ رُكْعَاتٍ وَمُشْتَقِّهِ، أَمَّا بِقَدَرِ ثَلَاثِ رُكْعَاتٍ فَوْضَحٍ، وَأَمَّا بِقَدَرِ
سَهْرَتَيْنِ فَمُشْتَقٌّ لِلْأَوَّلِ وَثَانِيٍّ مَدْمَةً الْأَوَّلَى وَتَكُونُ صَلَاةَ الْإِمَامِ مَعَ الْمَدْمَةِ ثَلَاثَةَ
بِقَدَرِ ثَلَاثِ رُكْعَاتٍ وَثَلَاثَةَ مُشْتَقِّهِ، أَمَّا بِقَدَرِ ثَلَاثِ رُكْعَاتٍ فَوْضَحٍ، وَأَمَّا بِقَدَرِ ثَلَاثَةِ
سَهْرَتَيْنِ فَمُشْتَقٌّ ثَلَاثَةً — مَدْمَتُ الْإِمَامِ مِنْ عِنْدِهِ مِنْ مُشْتَقِّهِ لِلْأَوَّلِ وَثَانِيٍّ — بِالْحَبُوسِ
حِينَ مُشْتَقِّهِ الْإِمَامِ لِرُكْعَةٍ ثَلَاثَةٍ، بِدَاهِيَةِ أَنَّ رُكْعَةَ ثَلَاثَةِ الْإِمَامِ مَدْمَتُ رُكْعَةٍ لِلْأَوَّلِ هِيَ
— فِي مَدْمَةٍ ثَلَاثَةٍ — وَعِنْدَهُ يَخْصُصُ الْمَدْمَةَ الْأَوَّلَى بِرُكْعَتَيْنِ بِنَوْعٍ خَفِيفٍ
كَمَا ذَكَرَهُ عَمَلُ سَدِّعِي عَمَلَاءَ (٥)

«وَلِكَيْ يَكْتَفِيَ بِشَايِهِ بِالْحَبُوسِ لِلْمُشْتَقِّ الْأَوَّلِ عَلَى التَّعْدِيرِ الْآخَرِ»

هَذَا يَقْضِي عَلَى مَا ذَكَرَ مِنَ الِاسْتِدْلَالِ عَلَى أَفْضَلِيَّةِ تَحْصِصِ الْأَوَّلَى

ويجب عَلَى الْمُصَلِّينَ أَخْذَ السِّلَاحِ، وَمَعَ لَشْدَةِ يَصْنَوْنَ حَسَبَ الْمَكَّةِ (١)
وَيَوْمُونُ إِيمَاءً مَعَ تَعَذُّرِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ (٢)

بركعتين، بعرب الفص أنه على تقدير تخصص الأولى بركعتين يرمي أيضاً بكسف شدة دحوس بالتشهد الأول حين لا يحسن الإمام التشهد الأول بتراعه عند بل يحسن الإمام التشهد الثاني. وتثبت فتى على تقدير تخصص الثانية الأولى بركعة يلزم تكسف شدة دحوس إن حين يحسن الإمام التشهد الأول. وعلى تقدير تخصص الثانية بركعتين يرمي بكسف الإمام دحوس إن حين يحسن الثانية الثانية للتشهد الأول.

وهذا ينقص ذكره شرح (هـ) في روض ' نصه، ولكن يظهر من ذلك
سبب عدم الإشكال على قوله (يدفع رعدة رعدة على تقدير أن رعدة رعدة

(١) «رُكْبَانًا وَمَشَاءَ جَمَاعَةً وَفَرَادَى»

ما تقدم من صلاة عذرة عن صلاة خوف. وهذه الصلاة عذرة عن صلاة شدة الخوف، وهي بي ستى صلاة عذرة وخوفية ومسعة كبري هذا النوع في كافي ' وعنه '٣' ويعود صلاة القدرة ومسعة في تهذيب ' ولا فرق بين هذه الصلاة وصلاة خوف في قصر رعدة كمنتهى، وإنما الفرق في أنه يحضر جمع أي الرباعية وغيرها في هذه الصلاة كمنتهى يصنوا ركعتين ومشقة. ومع عدم التمكن من الركوع وسجود يومنون، إن أحرم ذكر في المين والشرح.

(٢) «وَلَوْ عَلَى الْقُرْبُوسِ بِالرَّأْسِ»

قوله (عنى قربوس) متعلق بقوله (استعذ) وقوله (بالرأس) متعلق بقوله (يومنون)

(١) من ٣٨١ ص ١٩.

(٢) ج ٣ ص ١٥٧.

(٣) ج ١ ص ٢٩٣.

(٤) ج ٣ ص ١٧٣ باب ١٣.

..... توضيحات وتعليقات على لائحة التمشقة

و مع عدم لإمكان يحرمهم عن كل ركعة سجدة لله والحمد لله ولا إله إلا الله
والله أكبر

«و حوزي الذكري في قصر الكتبة مع خوف التلف بدو»

راجع الذكري ص ٢٦٤ ص ١٨.

«ورجاء السلامة به وضيق الوقت»

و في مع سعة وقت فخص نفسه من بوجس و عرف في نصي

«وهو يخصص حوز البراءة لوقوف عليه، أما سقوط القضاء بذلك فلا»

أي أن خوف سبب في عدم سلامة مع صلو وقت يخصص حوز بوجس
توقف بوجس عليه، و في سقوط قضاء بعد فعل صلاة قصر حسب كفاية أو تركه
الكتبة فلا، و جدير به، قد يسكن على المصنف (٥) و يعرف الإشكال أن
كلام في القصر من لا يفتيه القضاء كفي في حالة خوف و شدة في غير بوجس
و عرف، و في صححه لا يجب قصره عند عدم الجمع، كفي في تذكره و مع قصر
الكتبة بوجس و عرف مع خوف سبب حسب قضاء، فهو خارج عن محل البحث.

افصل العاشر في صلاة المسافر، وشرطها قصد المسافة ستة وتسعين ألف درع^(١) أو نصفها لمريد الرجوع ليومه^(٢)

(١) «كل إصبع سبع شعيرات ملاءفات بالسطح الأكبر»

في الحواهر^(٣) ملاءفات ماصح لا كبر أي يوضع على كفه وحده على ظهر الأخرى، ورثه قبل ستة، وكثره لا خلاف اشعر أو وضع أو الأصبع

«غرض كل شعيرة سبع شعيرات من شعر البردؤن»

البردؤن ضرب من الموت دور خشن وأقذر من الخمر، يقع على الذكر والأنثى، وربما قيل في الأنثى يردؤنة

«وجمعها قمر يوم معدل الوقت والمكان والسر لأئمان الإبل»

مراد بالأئمان من وقت المكان والسر عمدة عن يوسف من ثلاثه، وبه بقا يخفف السر خلاف اليوم طويلا وقصر، وأحك سهل وحر، وسر سرمد ونصا عبر لحد الأوسط من طريق لردده ومقصود الإعراف والغريفة، وحسن هو — أي أخذ لأوسط — صمد، قوة (لأئمان الإبل) متعلق بقوله (حسن) وهو — ي — مسير — مصدر، ويظهر أن صفة لأئمان من الإبل بتقدير كلمة من ومعنى من لأئمان من الإبل وهي — أي لأئمان من الإبل — عذره عن لارب سبعة بسبب حمل شيء عنها من هودج وعهد، ومعتبر به — أي لأئمان الإبل — من دحه وروده في بعض الأحبار

(٢) «أوليتها أو الملقى مهمام اتصال السر عرفا»

في الحواهر^(٣) وقد أطلق اليوم في ابن وأكثر عذاب لأصحاب، بكر يسعى، يقطع بمساواة ليلة عدهم له أيضا، فمن قصد لأربعة في وأراد الرجوع فيها أيضا قصر،

(١) ج ١٤ ص ٢٠٢ من ١.

(٢) ج ١٤ ص ٢١١ من ١٠.

الإصلاى مخصوص - بقه، و يصريح حمده من لأصحاب به عهد به عهد، من
 صرح بقه كغيره، من في صهر مصدح و صرحه الإجماع عليه عسوة أسبق من
 سود و منه ذلك قصه، بأن ثلثي عشر ثلث سنه، لا م إذا م في أول يوم
 و أ - راجع في حر من من صهر ثلث مردهم راجع النصوص لا يروج منه حسب
 و ب - د في لا ثناء إذ هو جئت مساو للميت في المقصد.

فونه (مع نص) ليس حار حله لا يتفق سر حسب و حقه، و قد
 يتفق برخص حصول راحة من من م صرح به نص (هـ) في ذكرى .

«في المشهور»

مدهرته قد لأصل سنة - كدنه نصف - بعد فريج - في عصر
 لم يرد - راجع يومه، و عده كدنه - ب - نصف في عصر من م برد ذلك، و هو
 قول الشافعي و س - د - يس (رغم) على م في نصف " و م ر " و هوهر "

«وقى الأحبار الصحاح الأكتفاء به عطفا»

«جمع الكنى " و نفسه " أو عهد " ولا يفسد

«و عده جماعة مختبرين في العصر والإمام جمعا و آخرون في الصلاة حاضدا»

من جماعة - م - من مختبر في عصر و لا م مع عدم مده راجع يومه

(١) ص ٢٥٧ لمرج الأول ص ٢٦.

(٢) ح ١ ص ١٦٣ س ١٣

(٣) ح ١٦ ص ١١ س ٢

(٤) ح ١٤ ص ٢١٦ س ١٦.

(٥) ح ٣ ص ٤٣٢ باب حد المير الذي يقصر الصلاة فيه.

(٦) ح ١ ص ٢٦٨ ر ٥٩

(٧) ح ٣ ص ٢٠٧ ر ٢٣ و ح ٤ ص ٢١٥ ر ٥٧

(٨) ح ١ ص ٢٢٢ باب ١٣٣.

المفرد (د) على ما في مختلف الأصحاحات " و"صدوق" (د) في نسخة " و"لام" في
 الأصحاح (د) في نسخة " و"الهاء" و"سوس" ومن لأخرى محذوف في صلاة
 حاضه دون حضور نسخ (د) في موضع آخر عن نسخة " و"س حمره" (د) في
 بوسيلة (٩).

«وحيثما الأكثر على مراد الرجوع سورة فسحبه القصر»

حيثما قصر مع إعادة الرجوع سورة دون صدوق (د) في نسخة " و"لام" في
 الأصحاح (د) في نسخة " و"الهاء" و"سوس" و"الهاء" (د).

«أوسحرو عليه المصنف في الذكرى»

أما في نسخة من نسخة " و"الهاء" مع إعادة الرجوع سورة فله المصنف (د) في
 الذكرى " عن نسخ (د) في نسخة " و"الهاء" و"سوس" و"س دونه" (د) في كونه كبر.

(١) ج ١ ص ٦٢ س ١٢

(٢) ج ٨٦ ص ١١ س ٦

(٣) ج ١ ص ٢٨١ باب ٥٩ بعد ج ٤ و ص ٢٨٦ باب ٥٩ بعد ج ٣٨

(٤) ص ٥١٤ س ٨

(٥) ج ٣ ص ٢٠٨ باب ٢٣ بعد ج ٥

(٦) ص ١٢٢ س ٥

(٧) ج ١ ص ١٤١ س ١

(٨) ص ١٦١ س ٢

(٩) ص ٧١٢ س ٢٣

(١٠) ج ١ ص ٢٨٠ باب ٥٩ بعد ج ٤ و ص ٢٨٦ بعد ج ٣٨

(١١) ص ٥١٤ س ٩

(١٢) ج ٣ ص ٢٠٧ باب ٢٣ بعد ج ٤ و ج ١ ص ٢٢٣ باب ٥٧ بعد ج ٣٩

(١٣) ج ١ ص ٢٢٣ باب ١٣٣ بعد ج ٦

(١٤) ص ١٢٢ س ٥

(١٥) ص ٢٥٦ س ١٠

ثم و. وهو قوي بكثرة الأحبار لصحة رسمه بأربعة فراسخ، ولا أقل من
الحوار.

أقول ما علمه عن نسخ (ره) في التهذيب وبسوط يعرف الحق المتقدم كما
لا حتى على مراجع، على النسخ (ره) في الاستبصار. تعرف يد على الخبر حيث
و. ولدي يد على دك. — على حوار القصير في أربعة فراسخ — ما روه أحمد بن
محمد الخ.

«وي لأحبار ما يدفع هذا الخنع بمسنة»

في أبعده حسب ذلك

لا أن يكون مردد جمع الجمع لأحبار — أي الحمل على مرير الرجوع
يومه، وانسان أحدهم ختم القصر مردد الرجوع يومه، وديهي: محير به، في
هذا جمع بمسنة يدفعه لأحبار بداهة على هي أهل مكّة عن انهم داهوا في
عروب، ووجه الدفع أن مدده حتم تقصر، وهذا يدفع بتحير، وسن فيه إله
الرجوع يومه، وهذا يدفع حتى حتم ختم القصر أو تحير مرير الرجوع يومه.

ثاني لا يكون مراد به الجمع، بمسنة الجمع باعتبار التحير، يدي
ذكره سراج (ره) قوله (و عنه جماعة محتررين في القصر وإتمامه جمعاً) والجمع باعتبار
الرجوع يومه، يدي ذكره بقوله (و منه الأكثر على مرير الرجوع يومه فيصحبهم القصر أو
محش) وهذا الاحتمال منه مخالف بظاهر من حاجة أن كلمة (هد) لإشارة القصر،
لا أنه يدفع هذا الجمع باعتبار تحير مقلد أيضاً تلك الأحبار بشار إلى، وجه دفع
أن مددها تحتمل قصر مع عدم الرجوع أيضاً لا التحيرية وبين التمام، ومث ذكرناه
يظهر أعز من التحير في الحمل الثاني والتحير في الحمل الأول، فإن تحير في الحمل
ثاني يختص مرير الرجوع يومه، أن التحير في الحمل الأول يختص بمن لم مرد
الرجوع ليومه.

وَأَنْ لَا يَقْطَعَ لِمَنْ مَرَّ بِهِ عَلَى مَسَلٍّ

«وَلَا يَصْنَعُ إِلَهُ مَا يَنْبَغِي مِنْ إِيْدَاهِ بَعْدَ الْقَصْدِ مُصَلًّا بِهِ عَمَّا يَقْصُرُ عَنْ إِسَافَةٍ»

يَقْصُرُ فِي قَوْلِهِ (إِيْدَاهِ) وَ (بِهِ) رَجَعَ إِلَى عَوْدِهِ وَرَادَّ الْعَوْدَ مَسَافَتَهُ، وَقَوْلُهُ (عَمَّا يَقْصُرُ عَنْ إِسَافَةٍ) قَدْ مَرَّ عَلَى مَسَلٍّ وَبَعَثَ وَلَا يَقْصُرُ فِي مَسَافَةٍ عَوْدًا يَنْبَغِي مِنَ الْإِيْدَاهِ أَنْ يَنْبَغِي مِنَ الْإِيْدَاهِ - مُصَلًّا - يَعْمَدُ فِي إِدْكَانٍ يَنْبَغِي مِنَ الْإِيْدَاهِ يَقْصُرُ عَنْ مَسَافَةٍ يَقْصُرُ وَتَقْدِيرُ كَانٍ - فِي مَسَافَةٍ يَقْصُرُ عَنْ مَسَافَةٍ عَوْدًا

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ (عَمَّا يَقْصُرُ عَنْ مَسَافَةٍ) قَدْ يَعْمَدُ، وَيَعْنِي بِهِ لَا يَصْنَعُ إِذَا مَسَافَةٍ الْعَوْدَ مَرَّ عَلَى مَسَلٍّ بَعْدَ الْقَصْدِ مُصَلًّا - عَوْدًا - فِي مَسَافَةٍ - إِذَا كَانِ الْعَوْدُ قَاصِرًا عَنْ مَسَافَةِ الْقَصْرِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ مَسَافَةُ الْعَوْدِ يَدْرِي - أَيْ يَقْدِرُ مَسَافَةُ يَقْصُرُ فَتَنْتَ إِسَافَةٍ - أَيْ مَسَافَةٍ الْعَوْدِ - يَسْجُدُ مَوْجِبَةً لِقَصْرِ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى حَصَّةٍ يَدْرِي إِذَا كَانَتْ إِذَا سَعَرَتْ بِهَا حَاجَةٌ فَلَا تَنْتَ فَرَسًا مِنْ دُونِ قَصْدٍ مَسَافَةٍ، ثُمَّ قَصْدٌ أَرْبَعَةَ فَرَسَاتٍ أَوْ أَكْثَرَ، فَيُصَلِّيُ فِي مَسَافَةٍ يَدْرِي عَوْدًا بِمَعْنَى عَشْرَةِ فَرَسَاتٍ، وَهِيَ أَرِيدُ مِنْ مَسَافَةٍ يَقْصُرُ، وَلَوْ بِمَعْنَى إِسَافَةٍ - أَيْ يَدْرِي - يَكُونُ عَمْدًا مَسَافَةٍ عَوْدًا سَبْعَةَ فَرَسَاتٍ، وَهِيَ أَقَلُّ مِنْ مَسَافَةٍ يَقْصُرُ.

(١) «وَهُوَ مَلِكُهُ مِنَ الْإِيْدَاهِ الَّذِي قَدْ اسْتَوَظَنَهُ، أَوْ بَلَدَهُ الَّذِي لَا يَخْرُجُ عَنْ حُدُودِهَا الشَّرْعِيَّةِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ قِصَاصًا نَسَبَ الْإِقَامَةِ الْمَوْجِبَةَ لِلْإِتِمَادِ فِي الْوَالِدَةِ أَوْ مَعْرِفَتِهِ، أَوْ مَوْجِبَ الْإِقَامَةِ عَلَى الْإِدْوَمِ مَعَ اسْتِظَانِهِ بِبَلَدِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَلَدٌ»

تَكْتُمُ فِي مَعْرَدَاتِ هَذِهِ الْأَحْكَامِ أَوَّلًا وَفِي مَعَارِفِ ثَانِيًا وَمُتَخَصِّصٍ مَفْصُولًا ثَلَاثًا رَجَعَ (رَه) ثَالِثًا

أَمَّا لِأَوَّلِ مَقْصُودٍ قَوْلُهُ (الَّذِي) بَلَدٌ يَقْصُرُ وَلَعَلَّ مَرَّحَ الْأَوَّلِ عَمْدَهُ عَنْ الْمَرْحِ وَالصَّيْغَةِ وَالْأَرْضِ حَقَّارَتِ، وَبَعَثَ فِي قَوْلِهِ (سَوَاطِغُ) وَقَوْلُهُ (أَوْ بَلَدَهُ) وَقَوْلُهُ (وَلَا يَخْرُجُ) رَجَعَ بِهَا، وَقَوْلُهُ (إِلَى) بَلَدٌ لَيْسَ، وَالصَّيْغَةُ فِي (حُدُودِهَا) رَجَعَ بِهَا - أَيْ بِلَدِهِ، وَقَوْلُهُ (سِتَّةَ أَشْهُرٍ) مَعْنَى ثَمَانِيَةَ (قَدْ سَوَاطِغُ) وَكَذَا (بَلَدٌ لِإِقَامَةٍ) وَمَرَّ

أويّة مقام عشرة أيام، أو مضى ثلاثين يوماً في مصر^(١) وأن لا يكثر سفره^(٢)

ومع انتعاشها يتنّى المنزل.

(١) «فلو حرج بعدها بي على تمام إلى أن يقصد المسافر سواء عزم على العود إلى موضع الإقامة أم لا»

لميم وعود - مثمن يقصد سفره لأحد بوجوده متعلّمة - قد خرج عن محل الإقامة وعوده يقصد مائة اعصر وقد لا يقصد فيقصر في لأوب وبنه في الثاني سوء عزم بعد الخروج غنى عود إلى موضع الإقامة أم لا يعزم على العود إليه، أم على لأول مواضع، وأما على أنه في لأول محضر الخروج من دون قصد مسافة تعصر عبر كوف لانقلاب وظيفته من التمام إلى القصر.

هذا وكفى هذه المسألة وما وقع فيه من أبحاث وشتى واحتمالات متمع في كلام أحد من المتأخرين عن ما في الحديث 'وقد صغرست في الأفهام ورست في أقدم كثير من الأعلام على ما في جوهر' وهذا المسألة سبقها في مستمسك^٣ أيضاً

(٢) «أو يصدق عليه اسم المكاري وإخوانه وحسب قسم في التالفة ومع صدق الاسم»
إخوة المكاري عبارة عن الملاح والأخبر والبريد، قوله (فيتم في الثالثة) أي فمن أكثر سفره، وقوله (ومع صدق الاسم) أي في مكاري وإخوانه.

«أو يمضي عنه أربعون يوماً متتالياً في الإقامة أو حارماً بالسفر من دونه»
وجه في عنه. مضى أربعين في متتالياً لا عذر في الخروج عن كثرة

(١) ج ١١ ص ٤٨٣ من ١٠.

(٢) ج ١٤ ص ٣٦٣ من ٨.

(٣) ج ٨ ص ١٣١ لمائة ٢٤.

كالكارى والملاح والأحير والتريد^(١) وآلا يكون سفره معصية وأن يتورى^(٢)
عن حدرن بلده، أو يحفى عليه أذانه^(٣)

سفر تدمرة اصطلاحه عشرة زعم، وسمي شمساً لشدته صلواته بعد مصي ثلاثين يوماً
نحصى لعمدة عشرة أيام بالاربعين كدلت في متردداً.

(١) «وأمين البيدر أو الاشتقان»

البيدر يرادف بالفارسية: خرم، خرمگاه، والاشتقان معرب دشتبان ويعبر
عنه فارسيه بگه-دشت، بگهان كنسره حرگاه.

(٢) «كالأحرى الخرم والآق والاسر والساعي على صرر محرم وسالك طريق علب فيه
العطب ولو على المال»

نقصه سفر سفر متحده في محرمه فمت أو يسقى على صرر محرم كدلت
يكون بعده معصية، وإن قصد سفر متحده في المحرم أو يسقى على صرر
محرم وغيره من المحدثات حقه يكون بعده مسركه من المعصية والعدوة، وسفر لائق
والأشروع في صرر محرم معصية معصية نفسه، وقد صرح في ذلك في
لائق والاسر سم ذكره في جوهر وسفر من يستتره لمعصية كسفر بعده
مسركه مركوب على طوره أو مسيره معصية أو سبوت حرمي كدلت.

(٣) «ويونقديراً كاسله المحفض أو المرفع ومختلف الأرض»

هذه الأسماء ثمانية حدها الحدرات تقديرها، وإن خصص سد يوجب حدها
الحدرات قبل حداثتها على تقدير عدم الاختصاص، وكذلك خلاف الأرض يوجب
حصاء الحدرات قبل حداثتها على تقدير عدم الاختلاف، وبالعكس ارتفاع سد فيه
يوجب أحدها الحدرات على حداثتها على تقدير عدم الاختلاف.

«والسمع والبصر»

أى عدم سماع والبصر، ولأن مثل دعاء الأذن تقديرًا، وأشي دعاء الجدران تقديرًا كما هو واضح.

«وصورة الحداد والصوت لا الشيخ والكلام»

أى أن لا تغتر في الحداد بصوته لا شيخ وإن الشيخ قد يرى من مسافة بعيدة، ولا تغتر في الأذن بصوت لا كلام وإن كلام قد لا يسمع من مسافة قريبة.

«والاكتفاء بأحد الأمرين مذهب جماعة»

من جملة الشيخ (ره) في خلاف 'المسوط' وفي خواهر^٣، فإنها حصل كفى في وجوب قصر كى هو مذهب أكثر الأصحاب على ما في المدرج

«والأقوى اعتبار جعائها معاً ذهاباً»

وهذا قول العلامة (ره) في محقق^١ وفي حديث^٢ وقيل بجعلها معاً، ونقل عن لم يصح وشرح في الخلاف وبه شحنا الشهيد الثاني من المشهورين متأخرين، وقال عتيق بن بويه، قد حرجت من مرارك فقصر لي أن يعود به وعتق الشيخ لمعد وملازم الأذان حصه، وقال ابن إدريس لاعتماد عدي على الأذن بموسعة دول حدرك، وعن الصدوق في جمع أنه اعتبر دعاء الحيطان

(١) ج ٦ ص ٢٠٣ المسألة ٦.

(٢) ج ٦ ص ١٣٦ ص ٩ وص ٢٨٤ ص ١٨.

(٣) ج ١٤ ص ٢٨٥ ص ٧.

(٤) ج ١ ص ١٦٣ قبل سطرين بالآخر.

(٥) ج ١١ ص ٤٠٥ ص ١٦.

فیتعین القصر إلا في مسجدي مكة والمدينة^(١) ومسجد الكوفة والخاثر على مشرقه السلام فيتحرر فيها والإتمام أفضل^(٢)

«وعوداً»

في حديث^١ وقد حثوا أيضاً في حكم إيراد قطر ثوب للسهو من متقدمين من أئمة محدثين حديثاً وحدثاً الحديث كما هو مشهور من المتقدمين أو اعتبارهم معاً كما هو مشهور من المتأخرين — هو كون ذلك في الذهاب والإياب، إلا أن المرتضى يرى هو أحد أئمة مشهورين المتأخرين ذهب إليه ما ذهب إليه الشيخ عيني من رتبته وإن أئمة من ثوب لتقصير من سركه، وقد عرفت لاختلاف في ذهب من مذهب المرتضى والشيخ المذكور.

«وعليه المصنف في سائر كتبه»

راجع بدروس ص ٥٠ س ٢١ والذكرى ص ٢٥٩ س ٢.

(١) «المعهودين»

المسجدان معهودان في مكة والمدينة عبارة عن مسجد حرام ومسجد النبي صلى الله عليه وآله كما هو واضح.

(٢) «ومستند الحكم أخبار كثيرة»

راجع بكافي^(١) وعقده^(٢) وسهدب^(٣) والاستبصار^(٤).

(١) ح ١١ ص ٤١٢ س ١

(٢) ج ٤ ص ٥٢٤ باب إتمام الصلاة في الحرمين.

(٣) ح ١ ص ٢٨٣ باب ٥٩ ح ١٩.

(٤) ج ٥ ص ٢٥٥ ر ٢٦ ح ١٢٢ و ١٢٣ و ٤٢٦ ح ١٢٤ و ١٢٥ و ١٢٦ و ١٢٧ و ١٢٨ ح ١٣٢ و

١٣٣ و ٤٢٩ ح ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ و ٤٣٠ ح ١٣٧ و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤١ و ٤٣١ ح

١٤٢ و ١٤٣ و ٤٧٤ ح ٣١٣ و ٣١٥

(٥) ج ٢ ص ٣٣٤ باب ٢٢٩.

ومعه أبو جعفر محمد بن بابويه^(١) وطرَّد المُرْصِي وأبى الجسد حكيم في مشاهد
الائتمة عليهم السلام^(٢)

«وفي بعضها أنه من محروك علم الله»

الضمير في قوله (أنه) راجع إلى الإمام في سكا في إن من اندحور
إليه في الحرم وفي ج ٧: إن إمام فيها من لأمر اندحور، وفي التمهيد^٣ من
لأمر اندحور، إمام صلاة في رعدة موطن. وفي التمهيد^٣ إن من اندحور
إليه في الحرم وفي ج ١٤٠ من محروك علم الله الإمام في أربعة موطن. وفي
الاستبصار^٤ من محروك علم الله الإمام في أربعة موطن. . .

(١) «وختَمَ القصر فيها كغيرها»

و حمل (ره) في عمدة^٥ الحر حرم على مريد حرم على مئة عشرة أمة

(٢) «وطرَّد آخرون الحكم في البلدان الأربع»

هذا هو قوله مصنف (ره) في ذكره^(٦) عن شيخ حسب الدين يحيى بن
سعيد في كتاب السفر له.

«وثالث في بلدي المسجدين الحرمين دون الآخرين»

هذا هو شيخ (ره) في حله^(٧) وطرَّه في سهدت^(٨)

(١) ج ٤ ص ٥٢٤ باب إمام الصلاة في الحرم ج ٥

(٢) ج ١ ص ٢٨٣ باب ٥٩ ج ١٩

(٣) ج ٥ ص ٤٢٩ باب ٢٦ ج ١٣٦

(٤) ج ٢ ص ٣٣٤ باب ٢٢٩ ج ١

(٥) ج ١ ص ٢٨٣ باب ٥٩ بعد ج ١٩

(٦) ص ٢٥٦ س ٢

(٧) ج ١ ص ٢١٥ مسألة ١٢

(٨) ج ٥ ص ٤٣٢ باب ٢٦ بعد ج ١٤٦

ولو دخل عليه الوقت حاضراً^(١) أو أدركه بعد انتهاء سفره^(٢) أتمَّ فيها على الأقوى^(٣)

«وراع في البلدان الثلاثة غير الحائر»

هذا القول منه مصنف (هـ) في الذكرى^(١) عن طهر شبح، أقوب: وبعده
أعدهم من الهبة^(٢)

«وعال إليه المصنف في الذكرى»

في الذكرى^(٣) وقوب شبح هو طهر من روايت.

«والاقتصار عليها موضع النفس فيما خالف الأصل»

وجه مخالفة التجهيز في موضع المذكورة بالأصل، أن الأصل في السفر وجوب
القصر.

(١) «حيث مضى منه قدر الصلاة سرائطها المفقودة»

وأما، حيث مضى من وقت قدر الصلاة قصره قصفاً، وبها من (سرايطها
المفقودة) لأن الشرائط الخاصة لا تغفر، من مضى وقت

(٢) «حيث أدرك منه ركعة فصاعداً»

يكفي في وجوب الإتمام أن يمضي من وقت قدر الشرائط المفقودة وركعة
معموم من أدرك ركعة فقد أدرك الوقت.

(٣) الإتمام في هذه لأولى — أي في بدو دخل عليه الوقت حاضراً ثم سافر

فصل الصلاة حتى تجاوز محل الترخيص — نقل عن جمع من الأصحاب، في الحدائق

(١) من ٢٥٥ قبل سطر بالآخر

(٢) من ١٢٤ من ٩

(٣) من ٢٥٦ من ٢

(٤) ج ١١ من ٤٧٢ قبل سطر بالآخر.

مهم أن أصل وصندوق في التمتع وأحد في الجملة من كتبه وشيخنا
 الشهيد الذي في مائت
 وأما في المسألة - في - أدرك وقت بعد صلاة وهو
 المسحور على ما في جوهر وفيه في جوهر - بعد من عتق غير واحد بعدم
 معروفة الدليل بتعين قصر

«عملاً بالأصل»

عن برد الأصل لا يصح - في المسألة الأولى - وبقرينة واضح، وأحد
 في المسألة وبقرينة غيره عن أن بعدة لأقرب في شرع عدم صلاة هي
 تمام مع عدم دليل على قصر يرجع إلى أن بعدة المذكورة في غير عدم
 بأصالة التمام أيضاً.

«والقول الآخر القصر فيها»

القول بتعين القصر في المسألة الثانية - أن فيها إذا أدرك الوقت بعد انتهاء
 سفره - لم يعلم قائله، وقد عدم عن جوهر أنه عتق غير واحد بعدم معروفة من
 بعض القصر، ثم نقل عن السرائر: (أنه لم يذهب إلى ذلك أحد، ولم يقل به فقيه، ولا
 مصنف ذكره في كتابه لامتنا ولا من مخالفيه)

«وفي ثالثه استحباب»

هذا القول على ما في الخدائق^(١) منقول عن الخلاف.

قول هذا بعض موقفي في حاشي في خصوص المسألة الأولى في

(١) ج ١٤ ص ٣٦٠ من ١٦.

(٢) ج ١١ ص ٤٧٣ من ٨.

(٣) ج ١ ص ٥٥ مسألة ١٤.

تسبيحات الأربع ثلاثين مرة^(١)

شروع^٢ و علامة (هـ) في بعض كسبه وفي كثير من نسخة مصحورة.

(١) «والمروي التمسد»

أظهر أن مرد سرج (د) من تمسد التمسد وعنه فهم يسكن
عن قول السمع أن كن صلاة عصى سفر، و سسكن هذا الإسكان في آخر
الروص عن قول المذكو. أن سعم - وخيل أن يكون مرده من تمسد تمسد
نقود (عفسه) وعنه فهم يشك - عني مصنف (هـ) حيث أن نقوده، ويحتمل أن
بريد تمسد تمسد لاوب والشني كلاهما، وعلى أن ح - مسد ن قد مر في خبر
فرجع التمسد^٣ وفي منه^٤ وعلى أنه أن يقول في دير كن صلاة عطره
مسجد لله .

«وقد روي استحباب فعلها عقب كل فرضة في جملة التمسد»

قوله (كن فريضة) أي حصريّة و سفرته، مقصورة و عرته، وأرويه في
تهذيب^٥ ونقده في وسائل^٦ عن قرب لاسدد وثوب الأعم و معدني الأحبار
أيضاً.

(١) ص ١٠٣ ص ١٤

(٢) ج ٣ ص ٢٣٠ ط ٢٣ ج ١٠٣.

(٣) ج ١ ص ٢٨٩ ط ٥٩ ط ٥١ ص ١

(٤) ج ٢ ص ١٠٧ ط ٨ ج ١٧٣ و ١٧٤.

(٥) ج ٤ ص المجلد الثاني ص ١٠٣١ ط ١٥ ص أبواب تنقيب ج ١ و ٢

لفصل الحادي عشر في الجماعة، وهي مستحبة في العريضة (١)
متأكدة في اليومية (٢)

صلاة الجماعة

(١) «مطلقاً»

ي في يومه و عهده، في جوهر ' حتى مدورة عدد كفي في
تذكرى . . . من يسعى طمع به دسنة في صلاة الكسوف، من وعده من لانا،
نصرحه بعض الأشهر سادته في ذلك. أنه عهده من المدورة و ركعتي صواف
ولا تحده و ثابت، جامع على مشروعة الجماعة في الحصوص فهو ولا كك منصر
فيه محال.

(٢) «حتى أن الصلاة الواحدة منها تعد حتمًا أو سناً وعشرين صلاة»

ليردد و عدد و ردد بعض بكل منها، وفي بعضها أن الجماعة تفصل على
صلاة واحدة في عهده - أربع وعشرين، وفي بعضها الآخر سبع وعشرين، وإن
شئت لاحد في هذا العدد فرجع الكافي ' وعده ' والتهذيب ' .

«في الجامع مع غير العالم القان وسعمانه»

الحاصل من مضروب ١٠٠ في ٢٧ هكذا $27 \times 100 = 2700$ ، هذا على تقدير
أن تكون صلاة الواحد من الجماعة تعد بسبع وعشرين، وعلى تقدير أن تكون
صلاة الواحد من الجماعة تعد بخمسة وعشرين في الجامع مع غير العالم فان
وحتمسائه حاصل من مضروب ١٠٠ في ٢٥ هكذا $25 \times 100 = 2500$.

(١) ج ١٣ ص ١٣٥ من = .

(٢) ح ٣ ص ٣٧١ باب فصل الصلاة في الجماعة.

(٣) ح ١ ص ٢٤٥ ب ٥٦ باب الجماعة وحصلها.

(٤) ج ٣ ص ٢٤ باب ٢ باب فصل الجماعة.

و واحدة في الجمعة^(١) ولعبدتين مع وجوبها^(٢) أو ندعة في المأفلة^(٣) إلا في الاستسقاء والعبدتين المدونة والعدير

«فلو تعدد تصاعف في كل واحد بقدر المجموع في سائر إلى العشرة»

الظاهر أن مرد شرح (هـ) من تصاعف المذكور تصاعف ثواب بقدر الذي جتمع فيه سبق ذلك بوجه. فمقتضى الاشتراك في الجمع مثب أثب الحاصل من صفة ما سبق عنه. أن مثب أثب — في مثبه في صلاة ريعانه أثب الحاصل من صفة ما سبق عنه — أي مثب أثب — في مثبه وهكذا يحصل عند أن يكون مرده من التصاعف المذكور تصاعف بقدر العدد المأمومين، أو عدد المأمومين فقط في عدد يوجب أن يجمع سجد. ووجه تعدد السجود لا يوجب إلا ساعده عبارة.

(١) قد عرفت في بحث صلاة الجمعة أن جماعه معبرة فيها بداء لا استدامة، وقد صرح به غير واحد من الأصحاب — على ما في حديث^(١)

(٢) العدير في قول نصيب (د) (مع وجوبها) جمع من العديتين، وفيها واحد مرة ومساويان أخرى، فعلى تقدير وجوبها لأعداد الجماعة، وعلى تقدير تسببها بجماعة فردية، وأما جمعة فهي واحدة دائماً إلا أن وجوبها تعييني حال حضور الإمام عنه سلام وخبرتي حاب عنه على قول، وقد عرفت أن تعدد بعض الأصحاب بالاستصحاب معني أنه واحدة عسراً مسحطة عنه كفي في جميع أفراد الواجب المحتر إذا كان بعضها راجعاً على الباقي

(٣) «مطلقاً»

أي في جميع نوافل التي هي بوف شهر رمضان، وصلاة خروج — أي بوف شهر رمضان جماعة — من يدع الثاني.

والإعادة (١)

«ونسه في غيره إلى النبي»

راجع الكافي ص ١٦٠ ص ٥.

(١) «من الإمام أو مأموه أوهما وإن تراءى على الأقرى»

الإعادة من الإمام يتصور على خويين لأن أن يكون صلي منفرداً ثم أعد
تلك صلاة جمعة بمدة ثلثي أن يصلي جمعة بمدة أو موه ثم وجد جمعة
أخرى وأعدت صلاة جمعة إماماً كالأول.

وكذا الإعادة من المأموم يتصور على نحوين أحدهما: أن يصلي منفرداً ثم
أعدت صلاة مأموه. ثانياً: أن يصلي جمعة — إماماً أو مأموه — ثم وجد جماعة
أخرى فأعاد تلك الصلاة مأموماً كسابقه.

لا إمكان في نحو الأول من عدة إمام أو مأموه وهو يد صلي
أحدهم ولا مفرد .. وإن كان رتبته يشكك بعضها على ما في موه

وهذا يجوز من عدة إمام أو موه — وغو — إذا صلي أحدهما أولاً
جمعة وشهور على ما في حديث «مع» وفي في آخره «سرد عن بعض»
وسمع صريح عن بعض حر، وخوار سجد راعى ذلك، هذا كنه في الإعادة من إمام
فقط أو مأموه كدث، وأما الإعادة من الإمام ومأموه كدث مثلاً، إذا صلي ثلث
فصاعداً فرس أو جمعة أولاً ثم أعادوا تلك الصلاة ثلث جمعة، فلا يكون مقتصراً في
المعدة مع وجوده في الإعادة من الإمام فقط أو مأموه كدث، وهذا الفرق هو حسب
في استشكل بعضها على استحباب الإعادة من دون استحباب الإعادة من أحدهم
ودخله وجه استحباب الإعادة منه شرعاً حقه. ووجه عدم استحباب
الإعادة منه عدم معهودته، وشمول النبي عن الاحتجاج في بنية.

(١) ص ٣٧١ من الأخير

(٢) ح ١١ ص ١٦٥ ص ٢

(٣) ح ١٣ ص ٢٦٠ ص ١٠ و ١١ و ١٥

و يدركها بإدراك الركوع^(١)

ثم إن سرمي عدة عن الاستسراء وتكرار بعدد مرر. وحواره متى عسى القوب مستحب الإعادة حتى صلى أولاً جمعة وقد عرفت أن السهو المبع. و منها ذكره بظهر أن في قول شرح (ره) (على لا يوق) حتملاً

أحده أن يكون قد بالأحرى فقد - أي سرمي - وممن لا يوق سبع من لترامي

ثاني أن يكون عدله أي بالأحرى وسعد. وممن لا يوق سبع من عدد ٧ = أي عدد الإمام والمأموم - وسرمي كذا

ثالثه أن يكون قد جمع. وممن لا يوق سبع من عدة الإمام والمأموم وهي وسرمي جمعة. وقد عرفت الاستشكال في عدة الإمام فقد ودموم كذا عن بعض خصوص في نحو ثلث من عدة أحدهم وهو ما د صلى أحدهم أولاً جمعة. وإن شئت أحدهم عدة صلاة جمعة فراجع إلى "واعقد" و"سهدب" "و موخه في مسألة حب حر. وهو أن به صلاة في عدة عن يندر معرض لنوحه. هل هي عن وجه مدب فقد و حور إيقاعها على وجه الوجوب أيضاً؟ وقد نقل في الجواهر^(٢) قولين فراجع.

(١) «ولو شئت في إدراك حد الإجراء لم تحسب ركعته لأصاله عدله فسعه في السجود ثم يستأنف»

قوله (ثم يستأنف) أي يستأنف الله مؤمداً إن في الإمام كلمة أخرى. ومفرد بعد تسبيح الإمام إن لم يقبل الإمام كلمة أخرى.

(١) ج ٢ ص ٣٧٩ باب الرجل يصلي وحده ثم يمد في الجماعة.

(٢) ج ١ ص ٢٥١ باب ٥٦ ج ٤٢ و ٤٣

(٣) ج ٣ ص ٥٠ باب ٣ ج ٨٧ و ٨٨ و ص ٥٦ ج ٩٠.

(٤) ج ١٢ ص ٢٦٢ من ١٧.

و يشترط بلوغ الإمام^(١) وعقله وعدالته^(٢)

(١) «أولى نافله عند انقضاء في الدروس»

راجع الدروس ص ٥٤ س ١٣ وكذا مذكرى ص ٢٦٦ من الآخر.

(٢) «واقضاء بعد أن ينه في الصلاة بحيث يعلم ركوبه إليه تركته»

في عبارة حنابلة:

أحدهما أن يكون قوله (الاقضاء) محروفاً معصوماً على قوله (الاحتياط) وقوله (تركة) منصوباً على أنه متعصب له (مركوب) والمعنى أنه ينسب بعده سرعة بعده العبدية في الصلاة بشرطين:

الأول أن يعلم ركوبه إليه

ثاني أن يعلم أن ما تركه تركته.

وإن مع هذا أحدهما أو كليهما فلا تلزم العدة شرعاً بالاقضاء المذكور ومن ذكره يظهر أن مردس في قوله (ويعلم) (ويعلم بالاحتياط) إلا أن شرعاً دون العلم بالوحداني.

ثاني أن يكون قوله (الاقضاء) مرفوعاً بالثناء، وقوله (تركة) حرة، وعنى هذا الاحتياط بالنسبة في العدة بالاقضاء واحد، وهو العلم بركوبه إليه، فإن الإقضاء مع العلم بركوبه المذكور تركته يجوز لا كونه لها في الحكم بالعدالة شرعاً.

«وكان عليه أن يذكر اشتراط طهارته مولد الإمام فإنه شرط إجماعاً كما ادّعى في الذكرى»

سبب في المذكور ص ٢٦٧ في جمع السدس - انتهى بمرئى فيه لا اعتبار طهارته بولد في هذه العدة - من دعوى إجماع عن ولا أثر، ولعمري، ادّعى إجماع في موضع حرّ طبع الشرح (به) عليه ولم ينف عنه، نعم عن الشيخ (به) في الخلاف^(١) دعوى الإجماع.

و نكره لقراءة حمله في الجهرية لا في السرية، ولو لم يسمع ولو همهمة في الجهرية
قرأ سرّاً مستحسناً (١)

«وفيل بشر»

ثم يذكر فيه في بعض كتب التي رجعها، وفي الجوهر السبب لعدم إشارته
إلى جماعة من دون أن يذكر أسماءهم.

«واعتبر فيه العقب قائماً»

أي أنه لم يشر في المصنف عقب في الصلاة وثم لا موضع سجود وعوده. وعده
بصحة الصلاة إذا كان الإمام قد صعد الغمامة والمأموم صوبها حيث يقرأ موضع سجود
بأموم عن موضع سجود الإمام مع تأخر موضع قدمه - أي قدم المأموم - عن موضع
قدمه - أي قدم الإمام -.

(١) «هذا هو أحد الأقوال في المسألة»

ولملاحظة الأقوال المذكورة في الكتاب يبي أن يلاحظ صور المسألة:

الأول - إذا سمع المأموم قراءة الإمام في جهرته ولو همهمة.

الثانية - إذا سمع قراءة الإمام في جهرته كذلك.

الثالثة - ما إذا كانت الصلاة إجماعية.

قد الصورة الأولى قد ذهب بعض (ره) في هذا يكذب إن كرهه المأموم من

المأموم، وذهب المذهب وشيخ (ره) إلى جرمه لقراءة على من في معتبر والروص ".

أقول - لكن صريح شيخ (ره) في مسودته " وأجابه " سحر في صوره سمع

همهمة

(١) ج ١٣ ص ١٦٦ من مطبوعه الآخ

(٢) ص ٢٣٩ ص ٢٩.

(٣) ص ٣٧٣ ص ٧

(٤) ج ١ ص ١٥٨ ص ٥.

(٥) ص ١١٣ ص ٩

و يجب نية الالتزام بالإمام المعين (١)

وأما الصورة الثانية فذهب المصنف والشارح (رحمهما) إلى استحباب نية في ركعتي الأوبى، وأحق شرح (ره) أخرجهما في ذلك أن لا يسجد به من أحدهما بعض بالقراءة في الصلاة السرية.

وأما الصورة الثالثة فذهب المصنف (ره) في هذا الكتاب إلى عدم الكراهة وفي غير هذا الكتاب إلى تكراهه. هذه هي بعض الأقوال في المسألة.

وقد نقل شارح (ره) قولين آخرين لا يتفقان بصورة خاصة من الصور الثلاث. أحدهما حرمة القراءة في جميع الصور ثلاث، وهو مذهب من يدريس (ره) على ما ذكره المصنف (ره) في بيان (١) وذهب إليه كراهة قراءة في جميع ذلك بصورة وهو مذهب سائر (ره) على ما في المختلف (٢) هذا كله في الركعتين لأوش، وأما الركعتان الأخيرتان من ظهرته وإحدى في قراءة أُمّوه فيها أقول أيضاً ما يتعرض لها الشهيذان (رحمهما) في هذا الكتاب، وإبشيت مرجع لروص (٣) ومصدق الكرامة (٤).

«وقد روي.... من قرأ حلف إمام بأنّه لم يُعْتِ على غير العطرة»

الرواية في نكفي (٥) ومعها (٦) والتهذيب هكذا: من قرأ حلف إمام بأنّه لم يلبس ثياب لم يُعْتِ على غير العطرة.

(١) «الاسم أو الصفة أو المقصد الذهني»

باب نية غير نية لأنه لم يصب به أحد من سره المعزولة. ويجب كونه أمة

(١) ص ١٣٠ س ٦

(٢) ج ١ ص ١٥٧ س ٢٧.

(٣) ص ٣٧٣ س ١٣ و ١٦

(٤) ح ٣ ص ١٤٦ س ١ و ١٩

(٥) ح ٣ ص ٣٧٧ باب الصلاة حلف من يقتل به ح ٦

(٦) ج ١ ص ٢٥٥ باب ٥٦ ح ٦٥

(٧) ح ٣ ص ٢٦٦ باب ٢٥ ح ٩٠

و يقطع الشافعية^(١) وقيل^(٢) الفريضة لو حاف القوب^٣ و إمامها ركعتين حسن^(٤)

بعد سنة الإمام فلو نوى معه في سنة^١ و زكوات الصلاة^٢ و نوى فيه حسب قطع
فيستأنف سنة على ما في السنة^(٢)

«أو اقتدى بأحد هذين أوهما وإن اشفا فعلاً لم يصح»
الإقتداء بأحد هذين مثل من ركع من سنة^١ صلاة^٢ فلو نوى ركعة
أحدهم لا يصح أو نوى سنة^١ نوى^٢ وسجد^٣ - صلاة^٤ - و نوى ركعة^٥ في ركعة
و سجدة في أخرى فطلب ركعة في صوته لا سجدة

(١) «وفي بعض الأحبار قطعها من أقيب الجماعة ولما يكتمها»
راجع المستدرك^(٣)

(٢) القس الشح (ره) في السجدة و قوله مصنف (ره) في كرى^٥

(٣) «وفي البيان حملها كائناً»
أي في حوز قطعها أي قطع الفريضة و سنة حاف قوب حمد على مجموع
بصلاة، راجع البيان ص ١٣٠ س ٩.

(٤) «وإلا قطعها بعد النقل إلى النفل»
الصمير في قوله (قطعها) راجع إلى الفريضة.

(١) ص ١٣٥ س ٥

(٢) ص ١٣٥ س ٥

(٣) ج ١ ص ٤٩٦ باب ٤٤ من أبواب صلاة الجماعة ج ١

(٤) ج ١ ص ١٥٧ من الأخير

(٥) ص ٢٧٧ من الأخير

نعم يقطعها الإمام لأصل (١) ولو أدركه بعد الركوع سجد معه ثم استأنف
ليّة بخلاف إدراكه بعد السجود وبثأ تحريه ويدرك قصة الجماعة في
الموضعين (٢)

«ولو كان قد تجاوز ركعتين من الفريضة في الاستمرار أو العدول إلى العمل خصوصاً قبل
ركوع الثالثة وجهان»

لاستمرار مذهب علامه (ره) في صحة من كسبه على م في رياض (١) واستغفره
في التذكرة واليه على م في روض (٢) ووجه خصوصيته قبل ركوع ثالثة أنه يهدم
الركعة ويسلم.

«وفي القطع قوة»

قطع بدء أو بعد رجوع إلى العمل
(١) المراد به لأصل عذره عن روزه لعصوه عنه في صلاة وسلام

«مطلقاً»

أي مع خوف الفتور وعدمه.

«استحباتاً في الجميع»

أي أن المقطع لا يكون مسحوق في جميع موارد أي المصنع من سجدته وفريضة
الإمام لأصل وعده

(٢) «ولو استمر في الصورتين قائماً إلى أن فرغ الإمام أوقاف أو جلس معه ولم يسجد صح
أيضاً من غير استئناف»

نصه الأولى عذرة عن إدراك الإمام قبل السجود وبصوره الشاة عذره

(١) ج ١ ص ١٤١ س ٢٥

(٢) ص ٣٧٧ من الأجر

و يجب المتابعة (١)

عن إدراك الإمام بعد سجود والاستمرار في الصورة لأولى ركن لأجل أن يكون
بعد عدم إدراكه لركوع الإمام، من سعى فثمة، والاستمرار في صورة الصلاة بأن
يكون ونحوه وسعى في من دون أن يحسن، فإنه يجوز ذلك وإن كان الأفضل المحسوس
مع الإمام حتى ينته كره في ذكرى (٢).

«وابتضاء أنه يدخل معه في سائر الأحوال فإن زاد معه ركناً استأنف الشئ ولا فلا»
الاحتياج إلى استأنف شئ مع ردد ركن مذهب المحقق والعلامة (ره) من
جهة الزيادة العمدية، وذهب الشرح (ره) على ما في الذكرى (٣) إلى عدم
الاحتياج إلى استأنف شئ وإن ردد ركناً معتبرة في متعده الإمام.

(١) «لكن مع المقارنة بقول قصيدة الجماعة»

يقول في جوهر هذا قول — أي شئ — القصيدة مع غيره — عن الصدوق
والشرح (ره) أنه أورد عنه بقوله — عرف — هو دسلا على ذلك

«وإنما فصلها مع المتابعة»

لمراد بالمتابعة في هذه العبارة لتأخيرينا أن المراد بالمتابعة في المتن أعظم منه
ومن انتقار.

«وعدم الوجوب أوضح»

وهو قول العلامة (ره) وحجة مقنن تأخر عنه، في الخدائق (١) وظهر أنه
المشهور.

(١) ص ٢٧٥ من ٢٩ في الحالة الخاصة من حالات التأخير.

(٢) ص ٢٧٥ من ٢٢ في حالة الشك من حالات التأخير.

(٣) ج ١٣ ص ٢٠٣ من ١٥.

(٤) ج ١١ ص ١٤٠ من ٦.

فوق تقدم ناسياً تركه ، و عاصداً يأنم و مستمراً^(١)

«فلو قاربه أو سبقه لم يعقد»

عدم تعدد أحواله مع سبق في تكسرة بحرمة جمعي ، و قد مع عدمه
فصل سبع ، و قد صرح في المذهب و قد حذر على ما في حديث

«و كلف حب الجماعة ، لا تحب سماعه ولا إسماعه إجماعاً»

هذا دليل على عدم وجوب السماع في الأقول ، فربما يدل على وجوب
السمع في الأقول لوجوب على إمامه سماعه و على غيره سماعه ، و قد يدل على
إجماعاً فالقائم مثله .

«مع إتيانهم عليه بأفعاله و عاداته إذا توجب السماع فيها»

هذا دليل على عدم وجوب السماع في الأفعال ، فربما يدل على وجوب
السمع في الأفعال لوجوب على إمامه سماعه و على غيره سماعه ، و قد يدل على
إجماعاً ، و قد يدل على وجوب السماع في الأفعال دون الأقول .

(١) «و في بطلان صلاة الناسي لو لم يعد قولان أحدهما العدم»

وجه عدم البطلان أن وجوب السماع لا ينافي لا شرطية ، و عليه فتركها بوجوب
الائتمار فقط ، دون بطلان الجماعة و رتبة حكمها ، و قد يدل على بطلان
استتمت عن الحرة و كونه من وجوب الإعادة في وجوب

«والظان كالناسي»

فوق رفع مأموه رأسه من الركوع مثلاً ، صار رفع الإمام رأسه منه - أي من
الركوع - ثم انكشف خلفه يتدراك الركوع .

(١) ج ١١ ص ١٣٩ س ٦ .

(٢) ج ٧ ص ٢٧٠ رقم ٢ .

و يستحب سماع الإمام من حقه (١) و نكره انعكس (٢)

«والجاهل عامد»

فوقه أقوم منه من الركوع - عناء - جهلاً بوجوب المداومة بالتم و سمر
على حقه حتى يحضر ثمرة وصحب صلاته، و بعد من الركوع يظن للبرادة

(١) «أذكره سماعه فيها»

أي الأذكار التي يجوز الإحهار فيها.

«وإن كان مسووق»

عنه هو أن قوله (إن كان مسووق) جمع من قوله (السمع) فمعنى سمع
دموم مسموع و إن كان مسموع مسووق و (دموم مسموع) في صوت و شهاد، دا
كأن يسمع من دموم مسموع

(٢) «وما يفتح به على الإمام»

بسم الله الرحمن الرحيم و يفتح به على الإمام عدة عن إسماعيل و نكره
أن يفتح به على من يقرأ من سورة و قوله، و يوجه في هذا يشعر أن ما يقرأ
بسم الله هذا كأنه فتح على الإمام ما شأ عليه.

«والقوت على قول»

و مختلف في استحباب جهرة دموم القوت، قد سمع الإمام صورة فقول
استحب كبر، قد سمع الإمام صورة، وكنى فكفى عن جملة من نسب إلى
سهره على من في مستقبل استحب الإحزاب حيث

وَأَنْ يَنْتَهَى كُنْ مِنْ حَاضِرٍ وَمِنْ غَائِبٍ بِصَلَاتِهِ^(١) مِنَ الْمَسَاوِي، وَأَنْ يُؤَمَّ الْأَحْدَمَ
وَالْأَرْصَنَ لِصَلَحِ^(٢) الْوَالِدِ وَبَعْدَ بَوَائِبِهِ^(٣) وَالْأَعْرَافِ الْمَلْهُجَرِ^(٤)

(١) «يَنْتَهَى فِي غُرْبَةٍ مَقْصُودَةٍ، وَهُوَ مَدْرَسَةٌ فِي السَّلَامِ»

عَائِلِ الْمُحَقِّقِ (ر) فِي مَعْرِفَةِ مَذَاهِبِ الْمُتَصَنِّفِ (ر) فِي ...

(٢) «لِللَّهِ عَلَيْهِ وَعَقْلًا قَبْلَهُ فِي الْأَخْبَارِ»

رَجَعَ إِلَى ...

(٣) «لِللَّهِ كَذَلِكَ»

رَجَعَ الْكَافِي^(٥) وَالْمَقْبُورِ^(٦).

(٤) «وَوَحْدَ الْكُرْهَةِ فِي الْأَوَّلِ مَعَ ...»

رَاجَعَ الْمَقْبُورِ^(٧) وَالْإِسْتِبْصَارَ^(٨).

«وَسُيِّمَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ إِمَامَةً الْأَعْرَافِ»

مِنْ ...

(١) ص ٣٤٥ س ٤.

(٢) ص ١٣٣ س ٢.

(٣) ج ٣ ص ٣٧٥ بَابُ مَنْ تَكْرَهُ الصَّلَاةَ خَلْفَهُ ... ج ١ و ١.

١ - ج ١ ص ٢٤٧ - ٥٦ - ١٦ و ١٥.

(٥) ج ٣ ص ٢٦ ر ٣ ج ٤.

(٦) ج ١ ص ٢٢ - ٥٦ ر ٢٥٦ ج ١.

(٧) ج ٣ ص ٣٧٥ بَابُ مَنْ تَكْرَهُ الصَّلَاةَ خَلْفَهُ ... ج ١.

(٨) ج ١ ص ٢٤٧ بَابُ ٥٦ ج ١ و ١٥.

(٩) ج ١ ص ٢٤٧ - ٥٦ - ١٦ و ١٥.

(١٠) ج ١ ص ٢٤٧ - ٥٦ - ١٦ و ١٥.

(١١) ص ١٠ س ٤.

(١٢) ص ١١٢ س ٩.

والمتيقن بالمتطهر للماء^(١) وأن يستتاب المسوق^(٢)

والسوط واستد المرعى (ره) في المصحح على ما في المعبر^٢ و من لحقه (رد) على ما في الذكرى^(٣).

«ويمكن أن يردده من لا يعرف محاسن الاسلام ومفاسد الأحكام»

م ذكره شرح (ره) سقط في مكاب مختار مختص (ره) في المعبر^١

(١) «للنبي، ونقصه لا مثله»

رجع مكاب^١ وتهذيب^١ والاستبصار

(٢) «بل ينبغي استناده من شاهد الإقامة»

رد على ذلك بعض الأحاديث في معبر^١ وتهذيب^١ والاستبصار^١

«وقيل لا لأنه حجة الإمام فيكون حكاية»

اعني علامة (هـ) في سذكره في باب صلاة جمعة. في تهذيب البحث

ذكره الشيخ (ره) في مسوط وكثير من أصحابه في صلاة جمعة فلا بعض

(١) ج ١ ص ١٥٥ س ١

(٢) ص ٢٩٥ س ٢

(٣) ص ٢٦٨ س ٣٥

(٤) ص ٢٤٥ س ٢١.

(٥) ج ٣ ص ٣٧٥ باب من ذكره الصلاة جمعة ج ٢

(٦) ج ٣ ص ٢٧ رب ٢ ج ٦

(٧) ج ١ ص ٤٢٤ باب ٢٥٩ ج ١ و ٢.

(٨) ج ١ ص ٣٦٢ رب ٥٦ ج ١ و ٣.

(٩) ج ٣ ص ١٢ رب ٣ ج ٥٨

(١٠) ج ١ ص ٤٣١ رب ٢٦٥ ج ٣

(١١) ج ١ ص ١٤٦ س ٢٦

ولوتيس عدم الأهلية في لأثناء انفراد، وبعد انفرغ لا إعادة^(١) ويكره لكلام بعد قد قامت الصلاة^(٢)

(١) «على الأصح مطلقاً»

قوله (مستند) أي لا في وقت ولا في حرجه. وهو موقوف المنع (ره) في لهجه^١ وبسوس^٢ و من يدريس (ره) على م في الخلف^٣ و حديه بعلامة (هـ) وهـ — أي في المختلف — والمحقق (ره) في المعتبر^(٤).

«وقيل بعد في الوقت وهو الشوط، وهو مجموع مع عدم إقصائه في المدعى»

به نقل السند مرتضى و من حميد (ره) على م في محقق^٥ والمستدل بوقت الشوط عن سنده المرتضى (ره) على م في مختلف أفعال. ووجه مع فوات لشرط أن شرط في حوا. إرفقه، فلو بعدالة لا عدالة بوقعه. ووجه عدم إقصاء لتبطل سقوط عن سنده المرتضى (ره) م مدعى. أن من المذكور يقتضي وجوب الإعادة في الوقت والقضاء في خارجه.

(٢) «لما روي أنهم بعدها كالمصلين»

رجع بك في^١ والمقصد^٢ وتهدب^٣ ولا تسجد^٤.

(١) ص ١١٤ س ٢

(٢) ح ١ ص ١٥٤ س ١٣ و ١٣

(٣) ح ١ ص ١٥٦ س ٢٥

(٤) ص ٢٤٣ س ٥

(٥) ح ١ ص ١٥٦ س ٢٥

(٦) ح ٣ ص ٣٠٥ و ٣٠٦ ب بدء الأداء وإفقه ح ٣٠ و ٢١

(٧) ح ١ ص ١٨٥ باب ٤٤ ح ١٦ و ص ٢٥٢ باب ٥٦ ح ٤٨

(٨) ح ٢ ص ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ ح ٢٩ و ٣٠ و ٣٧ و ٣٨

(٩) ح ١ ص ٣٠١ و ٣٠٢ ب ١٦٤ ح ٢ و ٧ و ٨

ولمصني حلف من لا يقدي به يؤدك سهو ويعيم، وإن نعتد فتصرغي: قد
 قمت الصلاة، إني آحر الإقامة^١ ولا يؤت بقعدان ثم^٢ ولا الأمتي القاريء،
 ولا المؤلف اللسان^٣ مصححه، وبقدم الأقرأ^٤

فالأفقه^(١) فالأقدم هجره^(٢)

«وهو الأحود أداءً وإتقاناً للقراءة»

أي أنَّ المراد بالمراد عبارة عن الأحود أداءً وإتقاناً للقراءة ولا كبرقرآن وإن
نسب إلى بعض العلماء من حديث نوى الأكل في شرحه مع على م في حوض
ونسبه في البيان^(٣) إلى رواية.

(١) «وأسقط المصنف في الذكرى اعتبار الرائد»

أي أسقط المصنف (ره) في الذكرى^(٤) الأفضلية في غير أحكام الصلاة ولم
يعتبرها، لخروجها عن كمال الصلاة.

«مع شمول النص له»

راجع ذكرى ' وإيهاب '

(٢) «وفي زماننا قبل هوالسوقى طلب العلم»

العلم يعني من صفة والمصنف على م في حوض .

«وفيل إلى سكتى لأمصار»

عاشل لمحقق شافى ونسبده (ره) م في حوض ' ص

(١) ج ١٣ ص ٣٦٢ م ٢

(٢) ص ١٣٤ م ١٠

(٣) ص ٢٧٠ م ٣٣

(٤) ج ٢ ص ٣٧٦ باب من نكزه الصلاة خلفه... ج ٥.

(٥) ج ٣ ص ٤٣١ م ٣٣ ج ٢٥

(٦) ج ١٣ ص ٣٦٣ م ١٧

(٧) ج ١٣ ص ٣٦٣ م ١٨.

والأسن^(١) والأصح^(٢)

«وقد قيل: إنَّ الحفَّاءَ والقسوةَ في اللغة: دين بالتدديد أو حذف النصف»

يعني الأول - أي تشديد - جمع - (فداد) حوشدة من قد - تصعيف التدديد صوب إحدى الكلام، ووثق قدده في - أن عرب مادة قدده وهدادون أصحاب الإبل الكثرة من حيث أحدهم المنتش من الإبل إلى الألف... واللغة دوت للاحول، وفي حديث سي صلي لله عليه و به وسلم إنَّ خفاءً وقسوة في اللغة دين.. قال الأصمعي وهما دين تعو أصواته في حروثهم و أموهم و مواشيهم.

وعني الثاني - أن النصف - جمع - (فدن) - تصعيف على قوب، من (فد) و دشدده على قوب آخر منه في - أن عرب مادة (فد) عن أبي حنيفة عن عاتقة. وقدر مداد دثور الذي يحرث به، وفي لاه إلى حرب ه.

«وقيل بقدم أولاد من بقدفت هجرته عن غيره»

له من علامة (ه) في تذكره^(١).

(١) «مطلقاً أو في الإسلام كما قدده في غيره»

تجد لتعبه في الروس^(٢) وتذكرى^(٣) وكذلك في المسوط^(٤) والتحرير^(٥).

(٢) «لأنه سبيل على الصالحين ما يُخري الله هم على السه عبادته»

هد من كلام مولانا فيرايومس عده صلاة والسلام في كسه للأشتر الحنفي، أنه ولده على مصر و اعه ه حين صطرب أمير محمد من إلى بكر، وهو أطوب

(١) ج ١ ص ١٨٠ ص ١٤.

(٢) ص ٥٤ ص ١٨.

(٣) ص ٢٧١ ص ٦.

(٤) ج ١ ص ١٥٧ ص ١٣.

(٥) ج ١ ص ٥٣ ص ٢٢.

والإمام الراتب أولى من الجميع، وكذا صاحب المير، وصاحب الإمارة في إمارته (١)

عهدي وأجمع كسبه بمحس، أوفه الله سبحانه رحمن رحيم عهدي ما أمر به عبد الله عني أمير المؤمنين مالك بن الحارث الأشجري عهده إنه - في أن قال عنه سلام ثم عدم يا مالك أني قد وشهتكم في بلاد قد حرت عني ذون فست من عذب وجوب و أن الناس مطرود من مورث في مثل ما كنت تعرفه من مورث أولاه فست، و يقولون فيك ما كنت تقو، فيهم، و يثبندل عني الصالحين ثم يثري الله عني الش عاده.

«ولم يذكرها ترحيح الهاشمي لعدم دليله صالح لرحمته، وجعله في الدروس بعد الألفه»

راجع الدروس ص ٥٤ س ١٨.

«وفي الدروس جعل الفرع بعد الألفه»

راجع الدروس ص ٥٤ س ١٩.

(١) من قبل بعد مع اجمع الشرائع المعهدة في الإمام.

«أولى من جميع ما ذكر أيضاً»

أي من الأقر أو بعده من مراتب، فيقدم الإمام مراتب وإن كان غيره أرفع أو أفض وأعوها من تقدم، والتقدم بقوه (من ذكر) من جهة عدم أولوية هؤلاء أي الإمام مراتب وصاحب المير وصاحب الإمارة في إمارته - عن إمام الأصل عنه سلام مع حصوره، فإنه عليه سلام أولى منهم ومن كل أحد بلا خلاف كما عتوف به في الرید ص (٢)

(١) شرح بيج البلاغة لابن عيوش ج ٥ ص ١٣٤، الرسالة ٥٢.

(٢) ج ١ ص ٢٣٦ س ٣١

و يكره إمارة الأرض والأجدم والأعمى (١)

«فلو أدبوا لغيرهم انتعت الكراهة»

ولوحه في بدء يكرهه مع الإذن أن يكرهه بعدد غير يكرهه يكرهه
وصح حب سرل وصحب لا يردن إيمانه عبيده، مراعاة حقهم، وهي — أي
المراعاة — محفوظة مع الإذن.

(١) «وقد تقدم»

بعد مرثية يركب على يمشي (د) يكرر حكمه المذكور في نسخة في
الأرض والأجدم، وقد تحقير ب عدم ورود لا شك ب مذكور، لأن من قد يقره
يكرهه منه الأرض والأجدم يمشي ب، وهذا من مكره يمشي (د) هاهنا
عبارة عن كراهة إمامتها مثلها أيضاً.

كتاب الزكاة^(١) وفصوله أربعة: الأول: تحب زكاة المال عني لبالغ

العاقل^(٢)

كتاب الزكاة

(١) الزكاة لغة نمو وصدقة، وسرع من حن حب في ادل يعتبر في

وجوبه النصاب.

(٢) «فلا زكاة عني الصبي والمجنون في المذنب إجماعاً، ولا في غيرهما على أصح القولين»
وهو قول من درس (هـ) في شرائر و حار حلامه (هـ) في محلف
وعره وهو المشهور من مؤخرين على ما في حديثي^٣، ومدن لأصح قول المفسد (هـ)
في نسخة^٤، شح (هـ) في لاسصدر^٥ والتهمة^٦ وخلاف المسعودي^٧ وأبي
الصلاح (هـ) في بكئي^٨ و من مزح (هـ) في عهد^٩ بوجوب ركاه في علق
ليتيم والمجنون ومواشيها.

«وكذا بوانحر الوبي أو مادونه للظن»

صهر بقده (هـ) في نسخة وجوب في ثمر وى أو مدونه لبعض

(١) ص ٩٩ من ٣

(٢) ج ١ ص ٢٧٢ من ١٠

(٣) ج ١٢ ص ١٨ من ٣

(٤) ص ٣٩ من ١٤

(٥) ج ٢ ص ٣١ باب ١٤ بعد ج ٢

(٦) ص ١٧٤ من ١٢

(٧) ج ١ ص ٢٨٥ مادة ٤١

(٨) ج ١ ص ١٩٠ من ١٨ وص ٢٣٤ من ١٢

(٩) ص ١٦٤ من ٧

(١٠) ج ١ ص ١٦٨ من ٨

(١١) ص ٣٩ من ١٣

الحز (١)

و محو، ولكن قال الشيخ (ره) في تهذيب^(١) والمصنف (هـ) في تهذيب^(٢) يهـ - أي
ولمعه (هـ) - يريد به الدب، لأنه يقول دستجاب ركبه اسجدة

«واجمعت شرائط المحاراة»

شأن شرائط اسجدة في بعض شيء وهي ثلاثة
الأول الخول.

أشأن قدم رأس المال قصعد طوب الخول
ثالث يهـ -

(١) «وإن أدب له المولى لتزلزله»

وجه التزلزل حوار رجوع المولى عن إذنه.

«أف من يغصب رقبته فحجب في نصب الحرثة بشرط»

قد يعبر عن بعض سور^(٣) على معنى حرز وعين معصه رقبته، ونخب
الركبة في بعض حرثه حرم مع حق بشرطه فيه، وهذا معنى ظاهر بعض العبارات
كقوله في شرح^(٤) حجب قال وسفص تركي دسسه وكشف بعدد^(٥) حيث قال
ولو حرز بعض منها، وحجب منها من حرز آخره رقبته، وصريح من فهمه سندا
حكيم (ره) في المستمسك^(٦) من لأصحب حجب قال في معصه لإسكان على
لخواهر لكن بشكك رأته بد حيث^(٧) مع بعض بعض كان مفتصي لعموه وحجب
لركبه في جميع من يمكنه، ولا يختص بخصة نصب حرز آخر.

(١) ج ٤ ص ٢٧ باب ٨ بعد ج ٥

(٢) ص ١٦٥ س ١٥

(٣) ج ١ ص ١٩٤ مفتاح ٢١٩.

(٤) ص ٣٤٦ س ١١

(٥) ج ٩ ص ١ رقم ٢

المتمكن من التصرف (١)

(١) «كالراهن غير الممكّن من فكّه»

عدد ممكن من فكّ الراهن في أحسن بدو وهو معحر من أدائه مع حدوده

«وإذ الصدقة بعينه»

نفسه نفس الإخراج من بدو صدقة في سنة، وبهذا السد لا يكون مانع عن وجوب ركعة في سنة وبهذا كونه صدقة بدو، كما في السقوط والوقوع^١ وسال^٢ وقد وثق على أن تصدق بمس عمر، وكذا له منس، وم نعت في صفة البدل من مس، سعت بدو بدقه ويرحب عليه حول وتصدق^٣ كنه تطوعه يستطاع ركعة.

«أو مشروطاً وإن لم يحصل شرطه على قوب»

وهو قوب محرم محتمل (٥) في الإصحاح وتحقق شاي (ره) في جامع بقصد^٤، ووجه هذا أنقوب اسمع من التصرف في بدو في البدل، وانمكن من التصرف شرط في وجوب ركعة، ورزدا العلامة (ره) في الذكره^٥

«أو لعنة بضلاب أو إرث مخصص ولو توكله»

هذا هو ذات عدم منع، فإن منع من التصرف شرعي دة وقهري أخرى ولفية لما نثالثه.

(١) ج ١ ص ٢٢٥ س ٣

(٢) ج ١ ص ٥١ س ١٦

(٣) ص ١٦٦ من الأخير

(٤) ج ١ ص ١٧٠ س ٤

(٥) ج ١ ص ١٤٩ س ٢

(٦) ج ١ ص ٢٠٢ س ٣٦ فرع جـ

في الأنعام الثلاثة^(١)، والفلات الأربع^(٢)

في ماتجب الركاة فيه

(١) «من عرابٍ وبُعَاتي»

جواب: هو العيب الخالي من العيب من الإبل، وشحنني غير محب
ويكون طويل العنق على ما في كتب اللغة.

«وبدأها وبالإبل للبدأة بها في الحديث، ولأن الإبل أكثر أموال العرب»
صغير في قوله (ب) في موضعين راجع إلى الأندم، أن وبدأ بالأندم بداء
بها في الحديث، وقد رجعت الكتب لأربعة فيه أحد في أخبار العرب بداء بالأندم،
قول المحقق الشيخ جعفر (هـ) بعد لا يعرف ذكره فبعث بصره (هـ) إن نفس ليس في
نظري الآن.

(٢) «الحظطة بأنواعها ومنها القلس»

في مجمع البحريين الحس - ربحرت - نوع من حظطة تكون حشاش في
قشر، وهو طعم أهل صمداء قله الجوهري، وقوله غيره: هو صبر من حظطة تكون في
القشر منه حشاش، وقد تكون واحدة وثلاث.

«والشعير ومنه الثلث»

في مجمع بحريين: الثلث رصنة وكون - صرب من شعير قشر فيه
كأنه الحظطة تكون في سحر، وعن لأهري أنه قال: هو كالخطة في ملاسته
وكالشعير في طبعه وبرودته.

ثم إن وجوب ركاة في ثلث قول شيخ (ره) في الخلاف ' ووجوبها فيه

وسقذين، وستحت فيما تست الأرض من المكس والمورون^(١) وفي ما التحارة^(٢)
و أوجها ابن بابويه فيه^(٣)

و في القس قوله في البسوط^(٤) وحتش ش (هـ) في «مع القصد» ، ووقف
احتش (هـ) في لعبش وسنبر علامة (هـ) في محشر عدة وجوب ركعة في
القس والسلت مستدل به نوعان متعايران للمحنة والشعر.

(١) «وروي استثناء الثمار أيضاً»

جمع كشي

(٢) «عل الأشهر روانة وفتوى»

رواه عدة في يهدب ولا يصدر . وحموي مشح (هـ) في
لا يصدر وحتشش وفتوى . وسند مرقسي (هـ) في لا يصدر
و أنه صرح في عدة الجمع على عدة وجوب ركعة في عروض سجدة
(٣) في مشح ٢ و ٥ هـ - أ و هـ حيدوي (رهم) على هـ في محشر

(١) ج ١ ص ٢١٦ من ١٥ و ١٦

(٢) ج ١ ص ١٤٩ من ٣٩.

(٣) ص ٢٥٨ قبل سطرين بالآخر.

(٤) ج ١ ص ١٧٨ قبل سطر بالآخر.

(٥) ج ٣ ص ٥١٢ باب ما يجب فيه ركاه ج ٩

(٦) ج ٤ ص ٦٩ و ٧٠ باب ٢٠ ج ٤ و ٦ و ٧ و ٨.

(٧) ج ٢ ص ٩ باب ٤ ج ١ و ٢ و ٣.

(٨) ج ٢ ص ١١ باب ٤ ج ٧

(٩) ج ١ ص ٣٠٧ سأل ١٠٥

(١٠) ص ١٧٦ من ١١

(١١) ص ١٥٣ من ١١.

(١٢) ص ٢٤ المسألة ١١٧

(١٣) ص ١٤ من ٢١.

(١٤) ج ١ ص ١٧٩ قبل سطرين بالآخر.

وَيُؤْتِي الْخَلَّ السَّائِمَةَ دِيَارًا^(١) عَنِ الْعَتَقِ وَ دِيَارَ عَنْ غَيْرِهِ^(٢) وَلَا يَسْتَحْتَ
فِي الرَّقِيقِ وَالْبَغَالِ وَالْحَمِيرِ^(٣)

وَمَدْرُوسٍ .

«إِسْنَادُ بَنِي رَوَاهُ جَمْعُهَا عَلَى الْأَسْحَابِ طَرِيقُ الْجَمْعِ»

رَجَعَ بَكَافٍ ٢٠ وَتَهْدِيبُ ٣ وَلَا سَمْعَهُ ١

(١) «كَلَّ وَاحِدٌ مُتَعَالٍ مِنَ الْذَهَبِ الْخَالِصِ»

لِثَقَلِ شَرْعِيٍّ عَدِيدَةٍ عَنْ ثَمَنِهِ عَشْرُ حَفْصَةٍ عَنِ مَدْرُوسٍ .

(٢) «وَفِيهِ خِلَافٌ، وَالْمَصْنُفُ عَلَى الْإِشْرَاطِ فِي عَمْرٍ»

أَيُّ فِي شُرَاطِهِ عَدَمُ كَوْنِ أَحَدٍ عَوْمِيٍّ، وَأَنْ يَخْتَصَّ بِوَاحِدٍ أَوْ كَثَرٍ

خِلَافٌ، وَالْمَصْنُفُ (يَهُ) فِي الْإِسْنَادِ^(١) وَمَدْرُوسٍ ٢ سَمِعَهُ لَأَسْرَدَ

(٣) «أَوْ هُوَ مُتَعَدِّدٌ الَّذِي شَرْطُ تَبَوُّعِهِ فِي وَجُوبِهَا»

فَلَا وَجُوبَ أَصْلًا مَعَ عَدَمِ تَبَوُّعِ ذَلِكَ الْمُتَعَدِّدِ كَمَا فِي عِلَالٍ وَصَدَبٍ لَأَوْ فِي

غَيْرِهَا .

«أَوْ وَجُوبُ قَدَرٍ مَحْصُوصٍ مِنْهَا»

وَجُوبُ قَدَرٍ مَحْصُوصٍ فِي الْمُصْنُفِ إِنِّي بَعْدَ لِيَصَدَبُ لَأَوْ فِي مَدْرُوسٍ مِنْ صَدَبٍ

() ص ٦١ م ٦

(٢) ج ٣ ص ٥٢٦ و ٥٢٨ و ٥٢٩ ح ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٧ و ٨ و ٩ م ١٠ بَنُو حُلٍّ يَشْرِي الْمَتَاعَ فَكَيْدَ عَلَيْهِ
وَالصَّارِغَ

(٣) ح ٤ ص ٦٨ بَاب ٢٠ ح ٢ و ٣ و ٥

(٤) ح ٢ ص ١٠ بَاب ٤ ح ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨

(٥) ص ١٩٢ م ١٠

(٦) ص ٦١ م ٢٢

فُضِّبَ لِإِبِلٍ اثْنَا عَشَرَ بَصَانًا، حَمْسَةٌ مِنْهَا كُلٌّ وَاحِدٌ حُمْسٍ، فِي كُلِّ وَاحِدٍ شَاةٌ (١)

واحد كعبر عدلت

فُضِّبَ الإِبِلُ

(١) «ولا فرق فيها بين الذكر والأنثى»

حلاو حلا (٥) حسب مسرد في مسرد (١) في وجوب الركة في الأضلاع
ثبتت منك سحوق سمعهم ركة. وفي حُمْسٍ من الإِبِلِ هذه وأورد عنه
مضيف (٥) في باب ١٢ رُكْبَةُ عَدَسٍ عَدَسٍ وَفِي إِبِلٍ حُمْسٍ وَفِي
وَفِي أَعْمَارٍ عَدَسٍ عَدَسٍ فِي حُمْسٍ عَنِ الذِّكْرِ

«وَأَثْبَتَهَا هَا تَبَعًا لِلْمَصِّ»

في رأيت حُمْسٍ في قوله (كُنْ وَاحِدٌ حُمْسٍ) حسب ما في باب ثمة. وقد
عنه في سحوق ثلثه في أعمره مع ما في مسرد كرو ورو. وموجب. ووجه استعده
من سحوق وجوده. استعمر في واحد. فرجع لك في "والمقبلة" وأشهدت
والاستعمر. وقد يرد. أنه لا حرج. في يكاد. أول. في الإِبِلِ مؤنثة. في
مجمع سحوق. لأن أسماء مجموع. في لا واحد. من لفظه. إذ كانت أعمر لادمش
وذلك لا.

(١) ص ٥٨٠ ص ٢٨.

(٢) ص ١٧٧ قبل سطر. لآخر

(٣) ج ٣ ص ٥٣١ و ٥٣٢ ب صفة لإس ج ١ و ٢

(٤) ج ٢ ص ١٢ ب ج ٥ ح ٨

(٥) ج ١ ص ٢٠ ب ج ٥ ح ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥.

(٦) ج ٢ ص ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ ح ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥

ثُمَّ سِتَّ وَ عَشْرُونَ سِتَّ مُحَاضٍ^(١)، ثُمَّ سِتَّ وَ ثَلَاثُونَ نِتَتْ لَبُون، ثُمَّ سِتَّ
وَأَرْبَعُونَ جَقَّةً، ثُمَّ إِحْدَى وَ سِتُّونَ فَبَجْدَعَةَ، ثُمَّ سِتَّ وَ سَعُونَ فَعِيَاهُتْ لَبُون،
ثُمَّ إِحْدَى وَ تِسْعُونَ وَ فَيَاهُ جَقَّتَان، ثُمَّ فَيَ كُلِّ خَمْسِينَ جَقَّةً أَوْ فَيَ كُلِّ أَرْبَعِينَ
سِتَّ لَبُون^(٢)

«وَمِنْهَا الْعَتَمُ بِأَوَّلِ السَّادَةِ»

أَوْ وَ سِتَّ فِي فَوَيْهِ لَبُون فَيَ كُلِّ سِتٍّ وَ إِحْدَى وَ عَشْرُونَ، وَ هَذَا
وَوَحْدَهُ، وَ تِسْعُونَ وَ وَاحِدَهُ، وَ سِتُّونَ، وَ مِائَتُهُ فِي لَبُون مِنْ عَتَمٍ لَاحِظٍ إِلَى
بِأَوَّلِ سِتٍّ وَ هَذَا وَ هَذَا عَتَمٌ مَوْصُوعٌ بِحَسْبِ بَقْعٍ عَلَى قَدَرِ وَاحِدٍ
وَإِذَا كُرِئَتْ وَاحِدَةً عَلَى فَيَ تَجْمَعُ سَحَرُونَ وَ حَبْرَهُ

(١) «أَيُّ سِتٍّ هَاهُنَا شَأْنُهَا أَنْ يَكُونَ مَحْضًا أَوْ حَامِلًا»

تَحْصِرُ فِي فَوَيْهِ (سِتٍّ) (١) أَيْ فِي كَلِمَةِ (سِتٍّ) دَائِمًا مُعْنَى سِتٍّ وَ هَذَا مِنْ
شَأْنِ بَلَدٍ أَلْفَةٍ أَنْ يَكُونَ مَحْضًا وَ يَوْضَعُ لَفْظُهُ عَتَمٌ (١) هَكَذَا وَ هَذَا سِتٍّ
مَحْضٍ دَائِمًا فِي شَأْنِهِ وَ هَذَا حَقٌّ.

(٢) عَتَمَةٌ «بِلَفْظِ» وَاحِدَةٍ «وَسِتُّونَ» وَاحِدَتُهُ «وَاحِدَةٌ» وَ هَذَا كَرِهَ

وَاحِدَةً «وَ تَحْصِرُ» وَ سِتٍّ «وَ سِتُّونَ» هَكَذَا فَيَ كُلِّ خَمْسِينَ جَقَّةً وَ كُنْ
أَرْبَعِينَ يَنْتَ لَبُون، وَ كَذَا فِي بَعْضِ نَسَخِ الْمَتْنِ.

(١) ص ١٧٣ س ٤

(٢) ص ١٨٠ س ٤

(٣) ص ٢٠٠ س ١٥

(٤) ج ١ ص ١٩٢ س ١

(٥) ج ١ ص ٥٩ س ١٥

(٦) ج ١ ص ٢٠٧ س ٦

(٧) ج ١ ص ٥٣ س ١٥

(٨) ج ١ ص ١٧٥ س ٣٢

(٩) ج ١ ص ٤٨٠ س ٢٥

(١٠) ص ٥٩ س ١٣

«فعلى إطلاق العدة فيها ثلاث مائة لئول»

يعنى فعلى إطلاق عدة زوجه بعد نفقة المصداق بعد نفقة المصداق الحادى عشر على
دفع عدد مائة وحدى وعشرين مائة في مائة وعشرين ثلاث مائة مؤلفاً ما سألني
من بـ شحير مع نفقة ١٠ كـشش. ولا تعنى المصداق، والمصدق في مائة وعشرين
هو الاحتساب بالـ نفس ووجوب ثلاث مائة مؤلفاً

«والمصنف قد نقل في الدروس والسك أقوالاً بادره وليس من حملها ذلك»

في دروس ١٠ منه وحدى وعشرين. وفي كل خمس مائة. وفي كل
أربع مائة لئول، وقال المحسن وابن الجنيدي: في خمس وعشرين بيت مخصص، وقال
ابن رنويه^(٢) في إحدى وثمانين مائة، وقال المرتضى^(٣): لا يعتبر مخصص من إحدى
وسبعين مائة وثلاثين، وكل مائة وفي مائة مائة من مائة وحدى
عقد يجب سبب المخصص في خمس وعشرين مائة وفي مائة رنويه في إحدى
مائة من مائة. والمصنف رحمه الله قد شدد. أنه لا يعتبر مخصص من إحدى
وسبعين مائة وثلاثين

«والخاص له على الإطلاق أن الرائد على نصاب الحادى عشر لا يجب»

نحوه في إطلاق المصنف (د) شحير في مائة رنويه والأربعين بعد
النصاب الحادى عشر، وعدم بسببه ذلك بما إذا بلغ العدد مائة وإحدى وعشرين.

«كاشة ومازاد عليها»

ثم المدة في إطلاق مع خمس. وأما في راد عنه فهو سألني من أنه مع عدم

(١) من ٥٩ من ١٣

(٢) في الهداية من ٥٤ من ١٧.

(٣) في الانتصار من ١٥٤ من ٢.

(٤) من ١٧٣ من ٧

لا تصدق مع الأتوم ١٠ خمس حرق فيهم عقوباً، ومن يعود إلى عقوب في سنة وتسع عشرة مثلاً مع معاً ١٠ خمس سبع عشرة، ومع معاً ١٠ أربعين سبع و ١٠ ثوب، ف ١٠ نسبة إلى منه ومع ١٠ راد عنها، وقد يوجب أن ١٠ يجب حرقاً، وقد في من حرق و سبعين و منه فليس حرقاً، لأنه قد ثبت في إحدى و سبعين حرقاً في ١٠ عنها حرقاً في راد عنها حرقاً ١٠ لا يوجب

«والمصنف يوقف في بيان في كونه لواحدة الرندة حرقاً من يوجب»
 راجع إلى ص ١١٣ من سطور بالآخر، وتظهر الثمرة لوتلقت من منه
 واحد و عشرين و حدد بعد حرق مع عرقه، فليس ١٠ سنة لا يست من تركه
 سيء، لأن سلف بعد معنى تركه، وعلى حرقه يست من ١٠ أي من تركه ١٠
 ١٠ سنة، أي يست حرقاً من منه و حدد و عرقه من حرقاً من ١٠ ثوب حرقاً

$$3 \frac{3}{121} - \frac{3}{121} = \frac{3-363}{121} = \frac{360}{121}$$

$$2 \frac{111}{121} - \frac{111}{121} = \frac{110}{121}$$
 «فالحق هو وأصل هذه واحدة»

أي مع مصنف (١) من منه حرقاً ١٠ سنة، ف ١٠ يجب من ١٠
 وعشرين ١٠ ثوب ١٠ سنة ١٠ ثوب ١٠ سنة ١٠ ثوب ١٠ سنة

«والأشع المطبق.... ولوم يطبق أحدهما حرق فيهم عقوباً»
 ووجهه في ١٠ ثوب ١٠ سنة ١٠ ثوب ١٠ سنة ١٠ ثوب ١٠ سنة

«مع احتمال التحجير مطلقاً»

قوله (المصنف) يعني مع مصنفه و سنده، وقوله في حرقه عن حرقه عن حرقه
 و سنده، و صريح مدرسه في تحكي عن جميع الرندة و فوائد القواعد سبب
 شهادين منه فيها، و هو لا يصح أن يرد من الإحلال لأتوم، ولم يثبت وثيقة

وفي القر نصابان ثلاثون فتبيع أو تبعة^(١) وأربعون قميص، وللغتم خمسة، أربعون وشدة، ثم مئة وإحدى وعشرون فشار، ثم مئتان واحدة وثلاث، ثم ثلاثمائة ووحدة فأربع غنى الأقوى^(٢)

مراده أعضاء من لانت.

(١) «سقي بذلك لأنه مع قرنه أدته أوسع الله في المزعى»

في سورة ' ووب غرد به شبي تسع لأنه سبع الله في رعى، ومهم من قال: لأن قرنه يتبع أدته حتى صاروا سواء.

(٢) وهو عوب شح (ره) في سورة ' وإخلاف ' وأواصلاح (ره) في كافي واس سراج (ره) في نهذب ' وعلامة (ره) في شمس ' ومفهوم عن من حسب (ره) أيضا

نصاب الغنم

«وقل ثلاث»

البدان نصف (ره) في تبعة ' ولصدوق (ره) في تبعة وبيع ' وهداية ' وسلا (ره) في مرامه و من حمرة (ره) في بوسه ' و من دريس (ره)

(١) ج ١ ص ١٩٨ من ٥.

(٢) ج ١ ص ١٨١ من ١٤.

(٣) ج ١ ص ٢٦٦ مسألة ١٧.

(٤) ص ١٦٧ من ١٩.

(٥) ج ١ ص ١٦٤ من ٩.

(٦) ج ١ ص ١٧٧ من ٢٨.

(٧) ص ٣٩ من ١١.

(٨) ج ١ ص ١٤ باب ٥ مدح ١١ من ١٠.

(٩) ص ١٤ من ٩.

(١٠) ص ٥٤ من ٢٣.

(١١) ص ٥٨١ من ٢.

(١٢) ص ٧١٦ من ١٧.

ثُمَّ فِي كُلِّ مِثَّةٍ شَاةٌ ^(١)، وَكُلُّهَا نَقَصٌ عَنِ النَّصَابِ مَعْمُورٌ ^(٢)

فِي اسْرَرٍ ^(٣) وَمَعْمُورٌ عَنِ اسْتِدِّ لِمُتَقَضَى (رِه) نَصْرٌ.

«نَظَرٌ إِلَى أَنَّهُ آخِرُ النَّصْبِ»

كُنْزٌ تَلَامِيذُهُ آخِرُ النَّصْبِ عَلَى هَذَا الْعَمَلِ لَمُنَى، وَأَمَّا عَلَى يَقُولِ لَأَوَّلِ
فَآخِرُ النَّصْبِ أَرْبَعَانَةٌ كَمَا لَا يَخْفَى.

«وَمِنْهُ لَأَحِلَافُ أَحِلَافِ الرُّوَابِ طَاهِرٌ»

رَاجِعُ الْكَافِي ^(٢) وَالتَّهْدِيدُ ^(٣) وَالْإِسْتِيفَارُ ^(١).

(١) «وَلَكِنَّهُ اكْتَفَى بِالنَّصَابِ اِمْتِشَورًا ذَلَالًا قَائِلًا بِالْوَسْطَةِ»

يُوجِبُهُ لَأَحِلَافُ بِنَصْفِ (رِه) وَغَدَا بِنَصْفِهِ وَحُوبٌ شَاةٌ فِي كُلِّ مِثَّةٍ بِد
بَعَثٌ أَرْبَعَانَةٌ فَصَدْعٌ بِوَصْطِهِ بِنَصْفِ (رِه) كُنْزٌ بِنَصْبِ اِمْتِشَورًا
وَهُوَ وَحُوبٌ أَرْبَعٌ فِي ثَلَاثَةِ مِثَّةٍ وَوَاحِدَةٍ، وَكُنْزٌ مِنْ وَاحِدٍ فِي ثَلَاثَةِ مِثَّةٍ وَوَاحِدَةٍ قَائِلًا
بِأَرْبَعٍ فِي رَدِّ عَنِّهِ وَهُوَ سَبْعٌ لَأَرْبَعَانَةٍ بِصَدْعٍ وَهُوَ يَدْعُو أَحَدَ بُوَحُوبٍ أَرْبَعٌ فِي ثَلَاثَةِ مِثَّةٍ
وَوَاحِدَةٍ، وَثَلَاثٌ فِي رَدِّ عَنِّهِ وَهُوَ سَبْعٌ لَأَرْبَعَانَةٍ.

(٢) «وَمَعْنَى كُنْزٍ عَقْوًا غَدَاً بِعَنْ لَوَحُوبٍ بِهَا. فَلَا يَسْقُطُ بَلْفُهَا بَعْدَ إِخْوَالِ شَيْءٍ»

فَوَكَيْتُ عَمَّ بِقِصَّةٍ عَنِ لَأَرْبَعَانَةٍ وَبُوَحُودَةٍ، وَبَلْفُهَا شَيْءٌ ثُمَّ يَسْقُطُ
عَنِ لَوَاحِدٍ شَيْءٌ، مَعَ وَحُوبٍ ثَلَاثَةِ مِثَّةٍ وَوَاحِدَةٍ، لَوْحُودٍ بِصَدْعٍ، وَبَرَانْدٌ عَقْوًا
وَالْفَرِيضَةُ إِنَّمَا تَتَمَلَّقُ بِهِ لَا مَعَ الْعَقْوِ.

(١) ص ١٠٤ س ٢٢

(٢) ج ٣ ص ٥٣٤ باب صدقة النعم

(٣) ج ٤ ص ٢٤ باب ركة النعم

(٤) ج ٢ ص ٢٢ باب ٩ باب ركة النعم

ويشترط فيها اسوم^(١) ولحول عصي^(٢) أحد عشر شهراً هلالية^(٣)

وسقف واحدة من ثلاثة د و واحد يستف جزء من ثلاثمائة و وحدة من

ثلاث شه أي $\frac{3}{301}$ من ثلاث - فصر هكذا

$$.2 \frac{298}{301} = \frac{900}{301} = \frac{3-903}{301} = \frac{3}{301} \cdot \frac{3}{1} = \frac{3}{301} - 3$$

في شرائط وجوب الزكاة في الأنعام

(١) «لا ما أسأحره من الأرض شرعى فيها أودعه إلى الظالم عن الكلأ وفاقاً للدروس»

راجع لدروس ص ٥٩ من ٨

«وكذا بشرط فيها أن لا تكون عوم عرق ولوفي بعض الخول»

هذا بشرط حصص في العمد دئد، وقد صرح به المحقق أعلاه لعرق (ره) في

شرحه على التبصرة^(١)

(٢) «وهل يستقر الوجوب بذلك أم بوقف على تمامه فولان»

لاستقرار قول المحدث وإصحاح ومحو وكسفه في جواهر^(٢) من هو ظاهر

لأصحاب كما عرفت به في محكي كندة و مدحرة وبرص وعدم لاستقرار قول

المصنف والمندرج (ره) وخصص انه في (ره) وغيره على ما في الجواهر أيضاً

«كما في كل دفع متزلف أو معجل أو غير مصاحب بلية»

اندفع المتردد كما وأخرج ذلك الزكاة من منه لعنت بيان ذلك من

الخول. والدفع معجل: كما يودع الركة قبل وقت وجوبها - على القول بجواز ذلك -

ثمة حثت بشرطه. ودفع معتبر: كما لو دفع ركة من أو الفطرة وغيره من يعتبر

(١) ج ٣ ص ٦٤ من ٨

(٢) ج ١٥ ص ٦٨ من ٧

و للسخال حول بانفرادها (١)

فيه رية القرية بعمرها — أي بعين ثة القرية — محو في الجميع رجوع رلش أو القيمة مع علم القانص بالخال.

في حكم السخال

(١) سخال بكسر الهمزة مع سبعة صبح يس تس لأولاد العم ذكر أ كس أو أسي، عني م في مجمع البحرين وعمره، ولكن مراد هاهنا عبارة عن أولاد الأعم ثلاثة على ما في حديث (١) وخواهر (٢) ثة هاهنا الحكم كما في لانتصر (٣) ويسود (٤) وشرح سيرة المستحق العربي (٥) لا يختص بأولاد، بل يخرى في غيرها متى دخل في ملكه في أثناء الخول.

«فلو كان عنده أربعون شاه فولدت أربع م يجب فيها شيء»

فإن لأربعين وإن كانت عشرين مستعلاً إلا أنها ليست بصباب مستقن بعد الأربعين، وهذا لا حكم به، وليس أولى منه بد من ثة من أول الله.

«وعنى الأول فشاها بعد تمام حوها»

والوجه في ذلك أن لأربعين وإن لم يكن بصاد كاملاً بعد بصباب الأمهات وبصممت إلا أنها بصباب كامل مع لا يفراد

«أو ثمانون فولدت اثنين وأربعين فشاها للأولى خاصة، ثم ستألف حول الجميع بعد تمام

(١) ح ١٢ ص ٨٠ ص ١٦

(٢) ح ١٥ ص ١٣ ص ١

(٣) ص ١٥٤ ص ٢٨

(٤) ج ١ ص ١٩٨ ص ١٢

(٥) ح ٣ ص ٦٠ ص ١٢

عند غداؤها بالرعي (١)

الأول، وغنى لأولين عجب أخرى عند تمام حول الشاة»

وحول شاه أخرى عند تمام حول شاة على لأون وصح، فإن سحر في
عنه بعد نصاب، وأن على شاة فلا تهم مكتمه نصاب لدى بعد لأون، والوجه
في وحول شاة وحده لا شاة أنه عند تمام سنة الأولى دفع شاة للأمهات، وعند
تمام سنة شاة عجب شاه أخرى للسحب، إذا المروص أن في حولاً متعللاً،
و، خمسة د كان ثمانية فمك بعد سنة شهر جلادة — مثلاً — ثين وأربعين هي
سنة لأولى من ثمانية عشر شهراً لا عجب شيء، بعد مصي حول لا غنى للأمهات
ولا غنى لأولاد، وفي السنة أنه عجب شاة للأمهات فقط حيث مصي عليه حول ولم
يمس غنى لأولاد، لا سنة أشهر، وفي سنة أنه شاة عجب شاة لأولاد فقط حيث مصي
عليها حول ولم يمسه من ركة دفع ركة للأمهات حول كي لا غنى.

(١) هذا قول علامة (ره) في «سحرير» وأنت كزة (٢) وهو عند .

«وفيه المصنف في الساب يكون الفن من معلومة»

راجع الساب ص ١٧٣ س ١٤.

«وفي قول ثالث أن مداه الساب مطلقاً»

وهو قول من الحسد والشح (رهما)، في الحقائق (٢). بل يظهر أنه هو

المشهور.

(١) ج ١ ص ٦١ س ١.

(٢) ج ١ ص ٢٠٥ من سطر بالآخر.

(٣) ج ١ ص ٥٢ س ٢٠.

(٤) ج ١٢ ص ٨٠ س ٢٠.

ولو تم لتصاب قبل الحول فلا شيء ولو قرّبه (١)

«وهو المروي صححاً»

راجع الكافي (١) والتهذيب (٢) والاستبصار (٣).

في بعض أحكام زكاة الأنعام

(٢) «من الزكاة على الأقوى»

وهو قول الشيخ (هـ) في الحاشية (١) وفيه (هـ) في المختار (٢) ،
ومفاد الأقوى قول شيخ (هـ) في الحاشية (٣) وسواء (هـ) في مجمع
واسم المختار (هـ) في الاستبصار (٤) بوجوب زكاة ما قصده من تركه

«وموافاته من الخير أعظم مما أخره من المال كما ورد في الخبر»

راجع الكافي (١) والتهذيب (٢) والاستبصار (٣)

(١) ج ٣ ص ٥٣٣ باب صدقة الإبل ح ٣.

(٢) ح ٤ ص ٢٠٢ ر ٢ ح ٢ ص ٢١ ر ٢ ح ٣ ص ١١ ح ١٦

(٣) ج ٢ ص ٢٤ باب ١٠ ح ٢.

(٤) ح ١ ص ٢٩٢ أسئلة ٦٤

(٥) ص ١٧٥ ص ١٢.

(٦) ص ٢٦٢ ص ٢٢

(٧) ص ٢٠٥ ص ٣

(٨) ح ١ ص ٢٠٦ ص ٩ ص ٢١١ ص ٦

(٩) ص ١٤ ص ٢١

(١٠) ص ١٥٤ ص ٢١.

(١١) ح ٣ ص ٥٢٥ ر ٢ ما لا يحول عنه الخوف في دفعه ح ٤

(١٢) ج ٢ ص ١٧ باب ٥ ح ٢٨.

(١٣) ح ٤ ص ٣٥ باب ١٠ ح ٤

(١٤) ح ٢ ص ٨ باب ٣ ح ٧.

ويجزي الخدع من الضأن ولشي من المعز ولا تؤخذ لرتبي، ولا ذات العوار، ولا المريضة، والهرمة، ولا تعد الأكلولة، ولا فعل الصراب^(١) وتجزي القيمة^(٢) والإخراج من العين أفضل

(١) «وفي الساب أوجب عذها مع ساوي الذكور والإناث.....»

لصمري قوله (عذها) راجع إلى فعل الصراب، في الساب^(١) النامه عشرة لا تؤخذ لأكلولة وهي سمسة اعذها للأكل، ولا فعل الصراب، وفي عذها قولان أقربهما مع، لا أن يكون كنهه فحلاً أو معضمه فمعد، وكذا يؤسوت المحون والإدب. ومما ذكره يظهر أن الأولى أن ذي الشارح (ره) دلتهم راجع إلى فعل الصراب مذكراً كما في البيان.

«وأطلق»

أي م بصري في الساب فعل صراب م فشرده حيث فده وهو محتاج به لضرب الماشية عادة.

(٢) «عن العين مطلقاً»

قوله (مضمناً) أي في الأنداء وعمره، وهو قول الشيخ (ره) في لهية^(٣) والخلاف^(٤) والمسعودي^(٥) والسند برصی (هـ) على م في مختلف^(٦) و ابن ادریس (هـ) في سمرقند^(٧) و علامه (ره) في مختلف، وممن لأقوى قول لنفسه (ره) في مصنفه^(٨) حيث مع من إخراج سمسه في الأنداء، وحق في عمره، وهو يظن من

(١) ص ١٧٦ م ٣

(٢) ص ١٨٢ م ٥

(٣) ج ١ ص ٢٨٠ المسألة ٢٨٠ م ٢٨٩ المسألة ٥٨.

(٤) ح ١ ص ٢١٢ م ٤

(٥) ج ١ ص ١٨٦ م ٣٦.

(٦) ص ١٠٤ م ٢٧

(٧) ح ١ ص ١٨٦ م ٣١

(٨) ص ٤١ م ٣٠.

ولو كانت العتم مرضى فيها، ولا يجمع بين متفرق في الملك (١) ولا يفرق بين مجتمع فيه (٢)

وأما النقدون فيشرط فيها النصاب والسكّة (٣)

محكي كلام ابن الجبلة (ره).

(١) يفرق في سبب أن يكون تحت الركعة منه شغل، فإنه لا يجمع بين المتفرق في سبب ولا تحت ركعة ركعة، كإجماعهم، بل الاعتبار بصيب كل واحد منهم، فمن بيع نصيبه بنصاب تحت ركعة عنه، ومن لا يبلغ نصيبه النصاب لا تحت الركعة عنه، فهو كإجماعهم، وعشرون عنه، وعشرون أيضاً لا تحت ركعة عنه، وإن تحقق باقي الشروط.

(٢) الإجماع في ذلك أن يكون ما تحت ركعة منه سبب واحد، فإنه لا يفرق فيه وإن ساعد فلا يلاحظ كإجماعهم، بل يلاحظ مجموع، ومع سبعة - أي سبعة مجموع - بقدر النصاب تحت ركعة منه، فهو كالأحد في سبعة حرمة - مثلاً - عشرون عنه وفي سبعة منه - مثلاً - عشرون تحت الركعة بشرطه.

ثم لا يحسن أن يثبت المسائل بالخصص - لأنهم من سويهم في النقد والعلاب أيضاً

في النقدين

(٣) «فلا ركاه في السائل والمسوح وإن نعوذ به»

السبب عذره عن قصده بدوثة المفعلة في القرب من الذهب وحوه والمسوح عذره عما أُرِيه عنه نفس، في حوهر (١) أورد على شارح (ره) حيث هي لركعة في المسوح بقوه يكن قد ساقطت بقاء اسم الدرهم ونديسه، وإطلاق الركعة في الذهب والاستصحاب. ثم قال: ويمكن أن يريد للمسوح أنه لا عارضا، فيكون عن ما سمعته من اندرك، ولا محاجة فيه حسنة سمعته من كشف الاستاد، فتأمل.

والجول، فنصاب الذهب عشرون ديناراً^(١)، ثم أربعة دنانير، ونصاب فضة
مئتين درهم^(٢)

«والخني وزكاته إغاريه استعجاباً»

عنى ما ورد في خبر مخرج سديدته ولا يصح

(١) «كل واحد منقال وهو درهم وثلاثة أسباع درهم»

الدرهم وثلاثة أسباع درهم بدون ثمة به عشر خمسة، و١٠٠ في درهم
الدرهم يساوي $12 \frac{3}{5}$ خمسة، وإذا حُصِّل $\frac{3}{5}$ من درهم وجمعه مع $12 \frac{3}{5}$ نصيب
مجموع ثمة به عشر، ونحسب $\frac{3}{5}$ من درهم نصيب أحدهم في الآخر هكذا
 $\frac{189}{30} = \frac{3}{5} \times \frac{63}{10} = \frac{3}{5} \times 12 \frac{3}{5}$ و١٠٠ جمع $12 \frac{3}{5}$ و $\frac{189}{30}$ نحسب عنى
ثمة به عشر خمسة هكذا

$$110 - \frac{630}{30} = \frac{189 + 441}{30} = \frac{189}{30} + \frac{63}{5} = \frac{189}{30} + 12 \frac{3}{5}$$

(٢) «والدرهم نصف النقاد وخمسه»

قد عرفت أن درهم بدون ثمة به عشر خمسة، فنصف درهم بدون ثمة به
خمس، ونحسب خمس من ثمة به عشر نصيب أحدهم في الآخر هكذا
 $110 \times \frac{1}{5} = \frac{110}{5} = 22$ و $\frac{189}{30} = 6 \frac{3}{10}$ و١٠٠ جمع ٩ و $3 \frac{3}{5}$ نحسب عنى
الدرهم هكذا $12 \frac{3}{5} = 3 \frac{3}{5} + 9$

«وهي ستة دوسق»

ثمة بدون درهم ستة دوسق يحسب ثمة بدون عسب خمسة دوسق

$12 \frac{3}{5}$ عنى ٦ هكذا:

$$110 = \frac{63}{30} = \frac{1}{6} \times \frac{63}{5} = \frac{6}{1} \times \frac{63}{5} = 6 \div 12 \frac{3}{5}$$

(١) ج ٤ ص ٨ باب ٢ ح ١٠.

(٢) ج ٢ ص ٧ باب ٣ ح ٣.

ثم أربعون درهماً والمحزج ربع العشر^(١) من الغبن، وتحري القيمة .
وأما الغلات فشترط فيها الثلث بالزرعة^(٢) أو الانتقال^(٣) قبل
انعقاد الثمرة، وانعقاد الحب^(٤)

الخصص.

(١) «ومن الأربعة قيراطان»

نصف شبر شرعي يسوي عشرة قيراط على ما صرح به في الخواهر^(١)
وشبه الشبر الشرعي يسوي عشرين قيراط، وأربعة مثاقيل يسوي ثمانية قيراط، ربع
عشرها - أي $\frac{1}{4}$ من ٨٠ - يساوي قيراطين.
وممّا ذكره في ذلك يظهر أنّ الخصص أريد قدرًا من القيراط، فهو - أي
الخصص - قيراط وثنتي عشرة - أي $1\frac{1}{4}$

في الغلات

(٢) «إن كان مقًا يزرع»

كحصة وسعر، وعنت، بعرض إن كان من يعرض كتمر وبنفس، وقد
تطلق الزرعة على ما يعم الغرس.

(٣) «انتقل الرزق أو ثمره مع السحرة، أو منفردة إلى ملكه»

انتقل الرزق أو ثمره منفردة كما بد أوصى به بغيره فقلها بعد موت الموصي
ثم انعقدت ثمرة أو بد صلاحها وهي على «شجرة، وبها مثاقيل، وركها على
المنتقل إليه.

(٤) «فتجب الركاة حينئذ على المنتقل إليه وإن لم يكن زارعاً»

و أمّا إذا اشترى عبثاً أو نهب أو ورث بعد انعقاد حب في الحظوة وشعر،

واشتره في العصب، وبمؤ الصلاح في السجل، حب ركة عني مستنير به، من حب على إلساقل.

«ورثي أطلق الرزاعه على منك الحب واشتره على هذا الوجه»
أج ورثي طمس ميت، ربح عني ميت حب واشتره دلاست من بعد
الحب واشتره، وهذا لأطالع من الحق (ره) في اشرع

«إلا أنه في السجل حاب عن المائدة، إذ هو كهمره من الخالاب سده»
وجه سده سده أن لاست من دمعده كدلاست بعد الالعود من
حلاب السده عني بدو الصلاح، ود است من بعد لاست من بدو الصلاح حب
الركة عني مستنير إله أصد

«وقد استعد من فحوى اشرط أن تعنى الوحوب بالعلاب عند انعقاد الحب واشتره
وبدو الصلاح في السجل»

عرصه (ره) من شرط من شرط حوب، من فوه (مستطوفه).

«وهذا هو مشهور من الأصحاب»

وهو قول شيخ (ه) في مسوط^{١١} والعلامة (ه) في مجموع^{١٢} والمختص^{١٣}
عني هذا قول فوق تعنى الوحوب معبر فوق وحوب لإخراج، من ساني من شأ
وقت وحوب الإخراج بعد التضمه في الحصة شعرة، ويؤنس شجرة في امر وكربس،

(١) ص ١١٦ س ١٤.

(٢) ج ١ ص ٢١٤ س ١١ ص ٢٢٧ س ٢.

(٣) ج ١ ص ٥٥ س ٥.

(٤) ج ١ ص ١٧٨ س ٣٠.

و مصابها (١) ألحان و شغمة رطل بالعراقي (٢)

وقد نقل الأديب عنه الساج (ره) في سبئي وعلامة (ره) في مخلف و صاحب
احداث فيها (٣).

«ودهب مصهم إلى أن الوحوب لا تعلق بها إلى أن يصير أحد الأربعة حصص»
في حديث (٤) «وهو مقبول عن من قصد، واحضاره محقق في كتبه الثلاثة،
و حكمه معلوم في المسألة عن أنه أنه كان يذهب به، و به على كلام صاحب
المدرك و صاحب لحدود» ثم قال و يظهر بوضوح في موصوف لما كان بعد
مدو صلاح و بعد احضار و قبل سبئي في حد السمة تحت لأسماء المذكورة، و به
على مشهور لا يجوز إلا بعد الحزم و صمدان تركه محقق لوجوب يومئذ، و على
مفهوم آخر يجوز تصرف ماله ببيع حد مذكور، و قد يظهر بوضوح في موصوفها إلى
عشره في تحت الحد أصداً، فعلى المشهور حسب تركه على موصوف تحقيق لوجوب في
ملكه، و على مفهوم آخر، فهو سبئي بعد ثلث أخذ في ملكه.

(١) «واكتفى عن اعطائه شرطاً بذكر مقداره جوازاً»

في لم يصرح بمصنف (ره) بشرط مصد صرح، و قد ذكر منه - أي على
لاستراحته بذكر مقدار المصداً على مسمى ثوبه و هو المحرر في ذكر مقدار مصد
عن غيره موصوف، فلاكتفاء به - أي بمقدار - من قبل ذكر مصد و بزيادة حسب

(٢) «ومقدار الوشي سئون صاعاً، والصاع شغمة أوطال بالعراقي»

قد ذكرنا في كتاب صخرة في مسألة قدر بكر أن لطل العرق يـ وي
٦٨ مثله لأصوف، و ذكرنا أن المثلث الصبري يسوي ٢٤ حفصةً. و ذكرنا أيضاً

(١) من ١٧٨ ص ٢٩

(٢) ج ١٢ ص ١١٦ ص ١٨.

(٣) ج ١٢ ص ١١٦ قبل سطر بالآخر.

نوحه في مساواة ابطال العربي بقدر المذكور - في $68\frac{1}{4}$ فر جمع.
 وبت تحصل مقدار الصواب بعلات لأربع حسب المن من هذا الصريق رن
 بصرت ٢٧٠٠ رصلاً في $68\frac{1}{4}$ مقداراً صيرف حتى تحصل مقدار الصواب حسب
 المثلث بصيرفي، ثم نقسمه لحاصل على ١٦ حتى يحصل مقدار الصواب حسب سر
 متداول في إيران، ثم نقسمه احصل على ٤٠ حتى يحصل مقدار الصواب حسب من
 فإن شئت وعمل - لنحو لاني

$$2700 \times 68\frac{1}{4} = \frac{273}{4} \times 2700 = \frac{737100}{4} = 184275$$
 هذا هو
 الصواب حسب المثال، ويوفق ما في المثال.

$11517 = 16 \div 184275$ وثلاثة مثاقيل، هذا قدر صواب حسب السر،
 $11517 \div 40 = 288$ مثاقيل و ٣٧ سر، إذن مقدار الصواب عبارة عن ٢٨٧ مثاقيل و ٣٦
 سيراً و ٣ مثاقيل، وهذا مقدور في برصين العينة واحدة عطاء حسب و «ب»
 مقدار الصواب في بعلات مثاقيل وثلاثة مثاقيل من مثاقيل حنفة و أربع مثاقيل
 بصيرفيًا».

وبت تحصل مقدار المذكور من صيرفي آخر، وهو أن قد شد في أحكام الحد
 من كتب نظارة أن الصاع يساوي ٣٨ سيراً و ٦ مثاقيل و ٦ حنص و قد صيرت
 ٣١٠ صاع، الذي هو قدر الصواب، في ذلك المقدار حصل ذلك المقدار أيضاً، وبست
 فاعمل بالنحو الآتي:

$$38 \times 310 = 11800 \text{ سيراً}$$

$$6 \times 310 = 1860 \text{ مثاقيل}$$

$$1860 \text{ حنصة، ثم قسمه } 1860 \text{ حنصة على } 24 \text{ مثاقيل حتى}$$

$$1860 \div 24 = 77.5 \text{، ثم جمعه مع } 1860 \text{ هكذا}$$

$$1860 + 75 = 1935 \text{ مثاقيل، ثم قسمه } 1935 \text{ مثاقيل على } 16 \text{ سيراً حتى سب لنقل}$$

المذكور بالنسبة هكذا:

و تعب في الرائد مطبقاً، والمُخْرَجُ العُشْرَانِ سُمِّيَ سَبْعاً^(١) أَوْ ثَلَاثاً أَوْ عِدَّةً^(٢)
و يَصِفُ لِعُشْرَتِهِ^(٣) وَلَوْ سَقَى ٣٣ وَالْأَعْلَى ١٤

$1875 \div 16 = 117$ سر و ۳ مقلد ته محمد - آتی ۱۱۶ مع

۱۱۴۰۔ اخراج من ص ۳۰۰ ص ۲ ق ۳۹ مسر اور۔ ہکدا

۱۱۹۰۰ + ۱۱۹۱۱ = ۱۱۵۱۱ سر، ۱۰ قسمه عیسی ۱۰ حتی پیدائش سر دلی

۱۲۸

١١٥١١ = ٢٠ + ٢١١ م و ٣٦ مير، ب. م. ر. القصاب يسوي ٢٨٦ م

۳۷ سر و ۳ مثقال، و شد یوافی و بعدہ کی لاختی،

(١) «سواء كان قبل الربيع كالليل»

النس دكر بر مصر، ويُعرف سخر من نص، واجه في نخل بسين. أما
ماء الس وحوه من دأثر في كوة وعبره بنصر دأوه في اصيف فسرغ مه - أي
في صيف - اوضاع التي لا سمع دأوه في سمع في نشاء ولربيع وكنفى
بدالك الماء قبل الزرع.

(۲) لی محمد اسحٰریں ہندی بکسر اہیں کہیں، و فتحہ لہے سب

والزرع مالا يشرب إلا من السماء، يقال: عدى يغذى من باب نعت فهو عدى و غدي
على فاعيل.

(٣) «والماض، والدالية ونحوها»

الناصح ابيعر يسقى عبده، وداية عني ما في سبب العرب مدّة (دلا).
سبحون، وفي: لسبحون يُدبرها المقرة، ولشؤرة يدبره لاء.

(٤) «ويحمل اعتبار العدد والرمان مطلقاً»

قوله (مطلقاً) راجع إلى عدد وانتم من كليهما، أي وبحكم عند لعدد سواء
 حتم، معاً ومخزاً أم لا؟، ويحتمل اعتبار إرمان سواء حتم، معاً ومخزاً أم لا؟ فهو سفسف

و مع التساوي ثلاثة أرباع العُشر (١)

بالمطر طول شهر أربع قُرْب — مثلاً — وبالدلو أربعين يوماً ثلاث مرات — مثلاً — كَب
الواجب عُشر على تقدير الاعتدال عدد ونصف عُشر على تقدير الاعتدال رطب

(١) «لأن الواجب حسب في نصفه العُشر، وفي نصفه نصفه، وذلك ثلاثة أرباعه من
الجميع»

وبك تحصيل ثلاثة أرباع عُشر، ما كان نصف عُشر ونصفه أولاً من جميع
حاصلها هكذا .

$$\begin{aligned} \text{هذا نصف العُشر.} \quad \frac{1}{20} &= \frac{1}{2} \times \frac{1}{10} = \frac{2}{10} \div \frac{1}{10} = 2 \div \frac{1}{10} \\ \text{هذا نصف نصف العُشر.} \quad \frac{1}{40} &= \frac{1}{2} \times \frac{1}{20} = \frac{2}{20} \div \frac{1}{20} = 2 \div \frac{1}{20} \\ \text{ثلاثة أرباع عُشر.} \quad \frac{3}{40} &= \frac{1+2}{40} = \frac{1}{40} + \frac{1}{20} \end{aligned}$$

وقد بان أن مجموعها — أي عُشر ونصفه — أولاً من نصف حاصلها هكذا

$$\frac{3}{40} = \frac{1}{2} \times \frac{3}{20} = \frac{2}{1} \div \frac{3}{20} = 2 \div \frac{3}{20} = \frac{1+2}{20} = \frac{1}{20} + \frac{1}{10}$$

«ولواشكل الأغلب احتمال وجوب الأقل للأصل»

الرد بالأصل أصالة مرة دقة المالك من وجوب المرنه، فإن مسألة من رتب
دوران الأمر من الأقل ولأكثر لاستعلائي، وتعددة فيها لمرءة من يراند

«والعُشر للاحتياط»

الاحتياط في مسألة دوران الأمر من لائق ولأكثر لاستعلائي مذهب بعض
أصحابنا كما عُلِمَ في الأصول

«و، خافه تساويها لتحقيق تأثيرهما»

قوته (بأن تأثيرهما) أي تأثيره يُوجب العُشر ومن يوجب نصفه.

«والأصل عدم التعاضل»

بُ وخلص عدم تعدد أصل أحداثا تُشترط على الآخر، ولازمه التساوي، وفي هذا الأصل بحث في الأصول.

«واعلم أن إطلاقه الحكم بوجوب المقدّر فيما ذكر يُؤذن بعدم اعتبار استثناء المؤبد، وهو قول الشيخ محتجاً بالإجماع»

قول المذكور لشيخ (ره) في خلاف^(١) والمسوّط^(٢)، والاحتجاج بالإجماع في الخلاف، في الجوهر^(٣) «وأما الشيخ فإنّه سبّه إلى جمع المعهدين، لا إعطاء، وبظاهر إرادته بقاءه، ورضي توهم بعض منسب إلى الشيخ دعوى لإجماع»، وقول المذكور لاس السعد في الجامع وبشرح (هـ) في فوائد بقوله أيضاً، وفي المدرك وبمحبرة والمندرج والمحدثين وغيره حتّره على^(٤) في الجوهر^(٥) والمنسب^(٦). ولكن ذهب شيخ (هـ) في نهاية^(٧) إلى سبّه مدسمة بسطاء والمؤبد، واعتبر لخصاب معدهما.

«ولكنّ المشهور بعد الشيخ استثناءهما، وغلبه لخصف في سائر كتبه»

قد عرفت أنّ الشيخ (هـ) في نهاية على الاستثناء، وهو مذهب الصدوق (ره) في المعصية^(٨) والجميع^(٩) والمبد (هـ) في المعقبة^(١٠) والمحقق (ره) في الشرائع^(١١)

(١) ج ١ ص ٢٩٦، مسألة ٧٧

(٢) ١ - ص ٢١٦ - ١٥

(٣) ج ١٥ ص ٢٣١ - ٤

(٤) ج ٥ ص ٢٣١ ص ٢٢٢

(٥) ج ٩ ص ٥٧ - لاخر وقبه

(٦) ص ١٧٨ ص ١٣

(٧) ج ٢ ص ١ - ٥ - ج ٣٤

(٨) ص ١٣ ص ٢٩

(٩) ص ٢٩ ص ٢٠

(١٠) ص ١١٦ ص ١٦

وعلامة (ره) في صوغد^(١) ولصفت (ره) في السيل^(٢) والدروس^(٣)، و في
السميث^(٤) «من في مباح الكرملة لو ادعى مدعى الإخراج لكان في محله».

«والنصوص خالية من استثنائها مطلقاً نعم ورد إنشاء حقصة السلطان»

راجع بكافي^(٥) وتهذيب^(٦) والاستبصار^(٧) في الخدائق^(٨) «والمراد بها
— أي حقصة السبب — ما يعمه على الأرض خرجة من بدراهم، ويسمى حرجاً
أو حقصة من الحاصل، ويسمى مقاسمة».

«وامراد المؤنة ما يفرقه المالك على العلة من ائداء العمل لأحبها وإن تقدم على عامها
إلى تمام التصفية ويؤنى الثرة»

نعم مؤنة على عام نعمه مثل أجرة حرث لأرض في سنة لأحسن زراعة بعد
تلك السنة.

«ومما البدرو لو اضره اعدى المثل أو الضمه»

لاعتار الضمة — في مودها — بضمه يوم النصف، وهو يوم برع كما لا
يخفى.

«ويعبر المصاب بعد ما تقدم منها على تعلق الوجوب»

ولا تحب الركاه إذا نعت العنة لصحت تضممه المؤنة المتقدمة على بقى

(١) ج ١ ص ٥٥ م ٧

(٢) ص ١٧٨ قبل سطر بالآخر.

(٣) ص ٦٠ م ٢٠

(٤) ج ٩ ص ١٥٤ م سطر بالآخر

(٥) ج ٣ ص ٥٤٣ ب م تأخذ سلطان من خراج

(٦) ج ١ ص ٣٦ ب ١٠ ح ٥

(٧) ج ٢ ص ٢٥ باب ١١.

(٨) ج ١٣ ص ١٢٣ م ١١

الوجوب، لا مفردة، فهي أي مؤنة المتقدمة - غير مؤثرة في نصيب.

«وما تأخر عنه يستثنى ولو من نفسه»

فحب الزكاة إذا نصيب عنه نصيب نصيبه مؤنة المتأخره عن تحقق الوجوب، فهي - أي مؤنة المتأخره - مؤثرة في نصيب بيء تحب الزكاة من نفسه، من حب في - أي بعدد، وهذا يقتضي منه في الأصل عن مؤنة الشرايع وجمع الخاصة وإيضاح - أي مع والتسعة وستة أصه

«وحضه السطى كالبان»

أي حكمه ولا فقه عرفت في - أي في تسهيل - مؤنة مؤن.

«وباشرى الرغ أو الثمرة فائمن من المؤنة»

هذا إذا كان اشراء من بعدد ثمرة وبدون صلاح وبعدد احت حتى حب الزكاة على المتصل به، وبوجه مائة مثله، مؤنة، وأما إذا كان لشرء بعدد من الزكاة على - أي من، ولا يتوجه منه استثناء مؤنة كما هو واضح

«ولو اسراها مع الأصل ونزع الثمن عليها»

أي ولو اشترى ثمرة مع الأصل من ثمن ثمرة من ثمن ثمن مؤنة، ومن قبل الأصل من ثمن فلا، لأنه من الأصل من معدودا من مؤنة ثمرة، من من مؤن من الأصل.

«كما تؤن مؤنة على الركوى وعنه لوجهم»

أي كما لو ربح مع الركوى كالحصة مثلاً - غيره كحقت وجوه منه لا

تحت بركه فيه قُطعت المونة عليها فُتشتى من بركوتى قصص

«ويعتبر ما عَرَّمه بعده، ويسقط ما قبله»

انصهر في فوه (بعده) و (قده) راجع إلى شراء أى تُشتى من عزمه
بعد الشراء، ولا يشتى ما عَرَّمه بعده.

«كما يسقط اعتبار المتبرع وإن كان علامه أو ولده»

فلا تشتى أجرة المتبرع كما لا تشتى أجرة عمل نفسه. وكذا أجرة لارض
وعوامس يد كد مايك ما، ووجه في عدم الاستاء ما عرفت من أن ما يرد بولاه
يعرّفه ليد عبي عنه. وهذه لأمر است عزمه ما شئ، بل هي من قبل عوامس متبعه
لاحدرة مالئة كما في المستمسك^(١).

الفصل الثاني إنها تستحب زكاة التجارة مع الحول ، وقيام رأس المال
مضاعفاً (١) ونصاب المالية (٢)

في مال التجارة

(١) «مطلب المتاع بأقصى منه وإن قل في بعض الحول فلا زكاة»

قوله (وإن قل) كحجة على ما مثل به العلامة (ره) في نقواعد الأولى.

(٢) «وهي المعدان بأنهم نفع إن كان أصله مخرّوصاً»

مخرّوص بضم الميم مع غرض يفتح لأوّل وسكوب شيء المدع، وناب.
الغرض بالتحريك، وكلّ شيء سوى المقدّس.

«وفهم من الغرض أنّ قصد الاكتساب عند التملك لس شرط، وهو قويّ وبه صرح في
الدروس»

راجع الدروس ص ٦١ س ٧.

«وإن كان المشهور خلافه، وهو خسر البیان»

راجع البیان ص ١٨٨ س ٥

أقول: لازكاة في ما ملكه بغير غفد كسبرات ولحبار، أو بغفد ليس عقد
مدوّسه كاهنة وصدقة والوقف، بعدم صدق التجارة، وكذا لا زكاة في ما يمكنه عقد
المعدّوسة لكن لا يقصد لاكتساب، بل للفتنة، لاستنماء قصد الاكتساب، وهو معتبر في
وجوب الزكاة أو استصحاب في مال التجارة، وهذا لا خلاف فيه، وإنها الخلاف في

(١) ج ١ ص ٥٦ س ٩.

(٢) ج ١ ص ٥٠٨ س ١٩ في أسأله الخامسة.

فيخرج رُبع عُشر القيمة، و حكم باقي أجناس الرزغ حكم الوجب^(١) ولا يجوز تأخير الدفع عن وقت الوجوب^(٢)

اعتبار مدنية قصد الاكتساب حين التملك وعدمه فعلى القبول لا اعتبار لا زكاة في ملكه بعقد معاوضة من دون قصد الاكتساب عند انعوضه وإن قصد به الاكتساب بعد ذلك، ضرورة عدم مقرته حين لا يتعد به، وهذا هو المشهور في جوهر^(٣) من المدارك «أنه ذهب علمه وأكثرت لعمدة إلى اعتباره» وعن بعض «أنه موضع ودي» وغنى القبول بعدم الاعتبار فيه الزكاة وجوراً أو سحراً

«فصيب المالك من الربح بضم إلى المال»

وقد يقع مجموع في حله بصلب وثمة حوله ففقه ركبه.

(١) «في اعتبار انصاف والرياء وما في حكمها، وفقد الواجب وعمره»

ما في حكمه برعة عدة عن الاستيفاء بعد حدث، وفقد الواجب عدة عن انقضاء مدة وضمه أخرى وثلاثة أربعة ثلثه، وغير ذلك الأحكام كاستيفاء المؤنة.

في وقت وجوب إخراج الزكاة وحكم نقلها

(٢) «ويمكن أن يريذ بوقت وجوب وجوب الإخراج»

أي ويمكن أن يريذ لمصنف (ره) بوقت وجوب في قومه (ولا يجوز تأخير الدفع عن وقت وجوب) وقت وجوب الإخراج لسانه مدله من تعبير وقت وجوب نقل الزكاة وقت وجوب إخراجها

إِلَّا قَرْضاً وَبِحَسَبِ نَالِبَةِ عِنْدَانِ حَتَّى يَشْرُطَ بَقَاءُ الْقَائِضِ عَلَى الصَّعَةِ (١)
وَلَا يَحْزَنُ نَقْلُهَا عَنْ بِلْدَانٍ إِلَّا مَعَ عَوَزِ الْمُسْتَحَقِّ فِيهِ (٢)

ترجمه: حَتَّى وَ «اَوْ قَدْ وَدَّ» بِرَسْمِ حُجُورٍ بِقَدِيمِ بَرَكَةِ عِنْدِ حُضُورِ الْمُسْتَحَقِّ، وَفِي الْمُسْتَحَقِّ (١) «وَعَنْ مَنِ أُنْ عَمِلَ وَ سَلَّارِ حُجُورٍ وَ يَنْتَهِي هُمُ حِمَّةٌ مِنْ بَعْضِ مَوْصُوعٍ»
أَكْبَرُهَا بِمَعْنَى عِنْدَهُمْ عَلَى الْخَطِّ، لِأَنَّ حُجُورَ الْبَعْضِ مَذْهَبُ كَثِيرٍ مِنْ بَعَائِدِ، أَوْ غَنَى كَوْنِ التَّقْدِيمِ بِمَعْنَى الْقَرْضِ».

(١) «فَلَوْ خَرَجَ عَنْ بِلْدَانِهِ سَعْيَانَهُ بِمَانِهَا لِأَصْلِهِمْ وَلَا بِمَا أَخْرَجَتْ عَنْهُ غَيْرُهُ»
وَبُوحَهُ وَ أَنَّ لَاصِعَهُ دَأْصِلَ أَوْ دَأْصِلَ وَ بَدَأَ لَا بُوْحَ الْخُرُوجِ عَنْ لَاصِعِهِ أَثَرُهُ مَعَ لَاصِعِهِ دَأْصِلَ أَوْ دَأْصِلَ وَ بَدَأَ وَ بَدَأَ مَعًا دَقِيَ عَلَى صَفَةِ الْأَسْتَحَقِّ بِسَبَبِ هَذَا الْبَيْتِ، وَ هَذَا بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ لَاصِعُهُ دَأْصِلَ فَإِنَّ بَدَأَ لِمُسْتَحَقِّهِ لَا لِمَنْ بَدَأَ.

(٢) «عَنْ حُجُورٍ عَنْ مَذْهَبِ شَيْخِ (رَدِّ) فِي خِلَافِ (٣) كَذَبَ قَوْلِهِ الصَّدَقَاتُ وَ بَعْلَامَةُ (رَدِّ) فِي التَّذَكُّرَةِ (٤) وَ دَعَى عَنْهُ (إِمْرَأَةُ) بِمَا دَعَى فِي تَحْرِيرِ (٥) وَ سَبِي (٦) وَ بِمُخْتَلَفٍ (٧) فِي حُجُورٍ بَعْدَ، وَ بَيْنَ كِبَرَاهِهِ عَنْ أَسْ حِمَّةِ (رَدِّ) فِي بَوَسْلَةٍ، وَ عَنْ شَيْخِ (رَدِّ) فِي الْاِقْتِصَادِ الْجَوَازِ أَيْضاً.

«وَالْحَرَّةُ التَّقْلُ حَسْبُ عَلَى الْمَالِ»

قَوْلُهُ (حَسْبُ) أَنَّ حَسْبَ حُجُورٍ بَقْلٍ، وَ مَنْ لِحْتَمَلِ أَنْ يَكُونَ مَوْنَةُ التَّقْلِ حَسْبُ

(١) ص ٥٨١ من ٢٢

(٢) ج ٩ ص ٣٤١ رقم ٣.

(٣) ح ٢ ص ٣٤٨، مسألة ٨

(٤) ح ١ ص ٢٢٤ من ٣٠.

(٥) ج ١ ص ٧٠ من ١٩

(٦) ح ١ ص ٥٢٩ من ١٩.

(٧) ص ١٩٠ من ١٧.

فيصمن لامعه، وفي الإثم قولان^(١) ويُخزى^(٢)

من ركعه، لأنَّ من مصححه مسح، ولأنَّ أصل البراءة من وجوب غسل المؤنة، في
خبره «أوفد يمين كوف» أي مؤنة — من أركاه في لا يسئل به في الإصطال فيه
الإصطال خصوصاً مع عدم إمكان البراءة أمة خوف دفع وجوبه، قد تمَّ جيداً».

(١) «أخودهما وهو حره الدروس العدم»

راجع الدروس من ٦٤ س ٢١.

«بصححة هدم عن الصادق عليه الصلاة والسلام»

راجع الكافي^(٢) والعقد^(٣).

(٢) «من أن الذنن لا تسع يدون فنص فالكه أو ما في حكمه»

هذا وجه لعدم تحقق تعزير شرعي، وعدم نفس معروف لركعه، وبصير في قوله

(حكمه) يقع في نفس الذنن، وفي حكمه نفس ذنن من نفس ذنن.

«و سقرب في الدروس صحة العزل بالنسبة مطلقاً»

راجع ٨٠ من ص ٦٥ س ١٠، قوله (مضت) يعني مع وجود مسح و عدمه

«وعدمه نسبي المسألة هـ»

وجه الاستدلال أنه مع عدم تحقق تعزير شرعي، وعدم نفس المعروف للركعة لا

يكون المعصية ركعه، بل من ذنن نفسية ولا معنى لصواب ذنن في نفسه.

(١) ج ١٥ ص ٢٣٣ س ١٨

(٢) ج ٣ ص ٥٥٤ باب الزكوة بيعت من غير ذي آخر ج ٧

(٣) ج ٢ ص ١٦ باب ٥ ح ٢٥

الفصل الثالث في المستحق^(١) وهم الفقراء والمساكين، ويشملها من لا يملك مؤنة سنته^(٢)

«فإذا صار في بلد آخر في حوارا حسانه على مسحقه مع وجودهم في بلد على القرب سمع نظره...»

في جوهر^(٣) على هذا عدمه، بل لا ينبغي بحث وضوح ضعف حظر في بعض، بل في محكي خلاف في قسمة الصدقات بيني وتذكره ويعتبر لإجماع على الإخراج في الأول، ضرورة عدم الاحتصاص بتعدد فرد من لأصناف ثمة مسحقين يدفع إلى مسحق، ولأنه إذا حضر فقير غير من سدد في البلد دفعته إليه أخذا فكدا في القرض».

في المستحق^٤

(١) «اللام للحس أو الأسعري، فإن المسحقين فاما به أصاب»
المنع عن أن المسحقين زكاة به صدق لإجماع وقوله تعالى (إنه صدقات للفقراء والمساكين وأعمالهم سنه والموالمة قوتهم و في رقب وألعمش وفي سبل به ونش أنس)^(١) وحصل معنى (ره) في الترخ^٢
المستحقين شعبة بعد فقراء ومساكين صد وهداء ترددها وسأني بكلام في ذلك.

(٢) الصمير في قول مصنف (ره) (لاعتك) وقوله (سسه) رجع إلى كلمة (من).

«فعلاً وقوة»

لقد هرب أن الفقراء مسحوقين ذكره، أي يعتبر في استحقاق الفقير ومسكين

(١) ح ١٥ ص ١٣٧ س ١٥

(٢) تنويه الآله ٦

(٣) ص ١٣٠ س ٩

وإلا تناوت لتنته لا غير^(١) والعامدون غلثها وهم السعاة في تحصيلها^(٢)

خبر^(٣)

«ومشند مشهور ضعف»

مشند مشهور بعض لأحد في الكي^(٤) وعينه^(٥) وتهديت^(٦)

«وكذا الصفة بالله إلى الآلات»

فوك - صاحب صفة عموم آله مؤنس، ولكن لا يمكنه الموصى من لا يحب
بعض، وحرف عوضه في مؤنس، بل يقب ويأخذ من تركه نفسه مؤنس

(١) «أما لو أعطى ما يريد دفعةً صخ كعبر المكسب، وقبل بالخرق»

خرق - أن خور غير مكسب أحد م يريد عن مؤنس نفسه، بل م يكفه
بعض، بل م جمعه من خرق، ولا خور بمكسب أحد يريد عن مؤنس نفسه.

«واستحسنه المصنف في الباب، وهو ظاهر إطلاقه، ويرد في بدروس»

راجع باب ص ١٩٣ س ١٤، وبادروس ص ٦٢ س ٦، ووجه مشهور كلام
المصنف (هـ) في مقدم في خرق، وأنه لا خور بمكسب أحد يريد عن مؤنس نفسه، أنه
(د) لا م م م سمة لا غير من دول تعصب يدفعه وعبره

(٢) «يجبانية وولاية»

جدية - جمع، والمرد مأولة الولاية من غير الإمام والقاضي وراث الإمام

(١) ج ١٥ ص ٣٠٩ س ١

(٢) ج ٣ ص ٥٦٠ باب من أجل له أن يأخذ الزكاة ومن لا أجل له - ج ١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠ و ١١١

(٣) ج ٢ ص ١٧ باب ٣١

(٤) ج ٤ ص ٥٠ باب ١٣ ج ١ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ ج ٤٤

والمولقة قلوبهم و هم كفار يستمالون إلى الجهد، قيل : و مسمون أيضاً (١)

فإنهم غير داحسين في العيش على ما في المنتهى (٢)، وفي الميسوط (٣): «و قد قضى الإمام الصدقات بنفسه لم يحز له أن يأخذ من شئ ولا خلاف عند، لأن الصدقة محرمة عند عنه.. و كذلك حبيبة الإمام علي، فبم أو يلبو إذا كان ممن على الصدقات و حباها فلا يستحق عوضاً على ذلك لكن إن تطوع به حاز، لأنه قائم مقدم لإمام»

«ثم إن عُيِّنَ هم قدر حجاب أو إحارة بعش»

حجته وإحارة من العقود، لا أن لأوسى من العقود إحارة من عقودش — عني ما حذره شارح (ره) في كتاب حجة وشبهه من العقود اللازمة، وبعد في لأوسى عها في العمل، حمداً وفي لبعض على خلاف فيه من لا يصح في — به. وسأى بعض الفرق سبها في كتاب الحجة، إن شاء الله تعالى.

(١) «والغائل المعبد والفاضلان»

تحقق (ره) في المعبر (٢) والعلامة (ره) في النوع (٣)، وإحارة من، درس (٥) في السرائر (٥).

«وحيث لا يوجب النسط، وعمل الآله لسان المضرف كم هو المصور.»

عدم وجوب النسط متى لا خلاف فيه من لأصحاب — عني ه. في

(١) ج ١ ص ٥١٩ في آخر الصف الثالث.

(٢) ج ١ ص ٢٤٨ س ٤

(٣) ص ٢٧٩ س ٢٧

(٤) ج ١ ص ٥٧ س ١٧

(٥) ص ١٠٦ س ٤.

والمروي^(١) أنه لا يُعطى مجهول الحال^(٢) ويُقاصُ القصرُها^(٣)

«بعد الوفاء إن استرطها»

صغر في قوله (سرحد هـ) رجع إلى قوله، وسترط نحوه هـ على
سرحد بعده في الغنى، وسبى كذا في سارحد سرحد هـ بعده

(١) «عن الرضا عليه السلام مُرسلاً»

رجع إلى «وذهب»^(١)، وعمل به نسخ (هـ) على ما في مختلف^{١٣}
وحد من^١

(٢) «وأحاره جماعة حنلاً لصرّف المسلم غنى الحائر»

ومن أحده عنه علامة (هـ) في مختلف^٥

(٣) «بأن يجتسبها صاحب الدين إن كانت عنه عبية وبأخذها مقاضة من دينه وإن لم
يقبضها المديون»

صغر مستر في قوله (كتب) رجع إلى بركة، وصغر في قوله (عنه)
لأن رجع إلى صاحب دينه، وقوله (عنه) من متعلق بقوله (يجسب)، وصغره
رجع إلى مدون، لأنه رجع من قوله (وأحدهم منه من دينه) من شقة صغر
مدونة وبه في المدونة يفسر

أحدهم ما سبه في حديث^(١) في نسخ (هـ) وهو أن لمضاه أحد
الزكاة على الغير ثم أخذها مقاضة من دينه.

(١) ج ٥ ص ٩٣ رد المحتار ج ٥

(٢) ج ٦ ص ١٨٥ باب ٨٩ ج ١٠

(٣) ص ١٨٩ ص ٢٤

(٤) ج ١٢ ص ١٩٢ ص ١٨

(٥) ص ١٨٩ ص ٢٤

(٦) ج ١٢ ص ١٩٦ ص ٢

وإن مات^(١)، أو كان وحب البقرة، وفي سبيل لله هو القرب كلها^(٢).

نبيه: أن لمدرسته هي القصيدة في سبيل ما في دمة القصر بمركي من دس
عنى وجه البركة. فار ص حب الحداش (ره) و هو الأصهر في الحوهر^(٣) بل منه يقدم
أن المقاصد غير الاحتساب.

أقول: ولعيرطهر العروة أو صريحه في مسأله ٣٤ ب ك ب دى ب ع ر م ع ن
عليه الزكاة حار له احتسابه عليه زكاة. بل يجوز أن يحتسب ما عنده من الزكاة وفاء
بذئذ وبأحدها مفاضة وبثله ينقصها بدون أنه يؤكل في قبضها.

(١) «وفيل يجوز مطلقاً شاء على انتقال البركة إلى الوارث لمصر فقراً»

دس بل علامة (ره) في محقق^٤ وأما ما كور^٥، وبل في حدس^٦
عن محقق (ره) أيضاً

(٢) «على أصح القولين»

و هو المشهور حتى في حدس^٧، ومن ذهب به صح (ره) في
خلاف^٨ والمؤيد^٩ وحمل^{١٠} ومحقق (ره) في حقه^{١١} و علامة (ره) في
المنتهى^(١٢).

(١) ج ١٥ ص ٣٦٤ من ١١

(٢) ص ١٨٣ من ١٧.

(٣) ج ١٢ ص ١٩٨ من ٨.

(٤) ج ١٢ ص ١٩٩ من ٨

(٥) ج ٢ ص ٣٨٢، مسألة ٢١

(٦) ج ١ ص ٢٥٢ من ٤

(٧) ص ٢١٦ من ١٠

(٨) ص ٢٨٠ من ٢٩.

(٩) ج ١ ص ٥٨ من ٣.

وابن السبيل وهو الْمُتَقَطِّعُ بِهِ (١)

«وسعى نفسه عما لا يكون منه مغنوة لعل لا يدخل في الأصناف»

وعلى نفسه مذكرة في خراج حد أو غنة على ربه — حدس
 هم من مصاديق بُرْية — فخر الحاج والزائر أو كونه ابن سبيل أو ضيف ودمي
 وسكن على نفسه المذكور في المدارك على ما في الجواهر (١) رث في نفسه
 حصص عموم له من عردين ومما ذكره يظهر أن نفسه على مقوله (لا يدخل
 في الأصناف) لا يدخل على حدس في الأصناف كسبيل ودمي فيجوز دفع
 تركه في حدسهم ودمي على ... من مذهب سبيل نفسه.

«وقيل خصص جهاد الصاب»

حدس ... (١) في نفسه ... (٢) في حدس

«والمروئي الأول»

وبن سبيل لأحد روي حدس ... (١) وعنده ... (٢)
 ولا استبصار (٧).

(١) مُتَقَطِّعٌ سَمِ مَقْعُودٌ، وَنَحْوُهُ فِي قَوْلِهِ (٢) جَمْعٌ لِكَلِمَةِ (٣)،
 ومعنى ... من سبيل ... (٤) لا يكون ... (٥) ... (٦)
 ... (٧) ... (٨) ... (٩) ... (١٠)

(١) ج ١٥ ص ٣٧ من سطر آخر

(٢) ص ٣٩ ص ٣٢

(٣) ص ١٨٤ ص ١٥

(٤) ج ٧ ص ١٥ باب الوصية على جهته ... (٥) باب آخر منه ج ٢٠١.

(٦) ج ٤ ص ١٤٨ ص ٩٩ ج ٢٠١ ص ١٥٣ ص ١٠١ ج ٢٠١

(٧) ج ٩ ص ٢٠١ ج ٢٠٢ ج ٢٠٣ ج ٢٠٤ ص ١٣ ج ٢٠١ ج ٢٠٢ ج ٢٠٣ ج ٢٠٤

(٨) ج ٤ ص ١٣٠ و ١٣١ باب ٧٨ ج ٢٠١ ج ٢٠٣.

ولا يجمع عناه في بده مع عدم بملكه من الاعتراض عنه^(١)

سبل من مضى المسافر، من خصوص سفر لدى شفع به وهو يريد الرجوع وذا
لعدم شفع به، وهو المستمد من العرب وعرة من كتب بعه، ثم في جوهر^(٢)
من تفسيره بمطلق المسافر لانه لا يخلو من نظر.

(١) «بيع أو افتراض أو غيرها»

في نسخة^(٣)، وهاه غير محرم عن السفر في مواله شفع وجوده من بعه
وقبل لا وهو محكم عن المحقق، وفي غير غير عن الاستدانة وجهها غيرها
العدم عملاً بالصوم.

أقول وقد يستدل على عدم التمكن من الاعتراض بعدم صدق من
السبل مع التمكن، وعدمه محقق (به) في السفر^(٤) في هذا المبحث لا تصريح بعدم
لاعتراض بعه لم يذكره شرف، ويمكن كونه من ذلك بتفسيره من سبل، شفع
به

«فبُغِطَى ما يُلْبِسُ عَالَهُ مِنَ الْمَكُولِ وَالْمَلْبُوسِ وَابْتِكَوبَ أَيْ أَنْ يَصِلَ إِلَى بَلَدِهِ بَعْدَ قَضَاءِ
الْوَطْرِ أَوْ إِلَى مَحَلٍّ يَمْكُهُ الْأَعْمَاصُ وَهـ»

قوله (بعد قضاء الوطر) معناه بقوله (يصل) بانه لا يجب على من سبل
لما ذرة إلى الرجوع، من به لمكت مع حجة به، وهو آخر قوله (بعد قضاء الوطر) عن
قوله (إلى محل يمكه لا عاص به) يكن أقوى، وجه لأولية أن عدمه وجوب لمادة
وحواز التأخير إلى قضاء الوطر في الوصول إلى البلد والمحل المذكور كليهما.

(١) ح ١٥ من ٣٧٢ من ١٤.

(٢) من ٤٥٧ من ٥.

(٣) من ٢٨١.

و منه الضيف (١)

«وَفُتْسِيءُ السُّفْرِ مَعَ حَاجِهِ إِلَيْهِ وَلَا يَغْدُرُ عَلَى مَا لِي سَمْعُهُ أَيْ سَلِي عَلَى الْأَقْوَى»

وهو قول من حنبله (١) على ما في المحرر والحدود وغيرهما، وقد كان لأقوى قول السج (٢) في اختلاف "والمسود" وعلامة (٣) في المحرر "والمسود" والمسمى "والمسود" في حدوة من "المسود" لسفر من مده إن كان قصر فقتضى من سهم فخره ذوا سهم من المسود وهو مسهور على ما في الحدوة، ووجهه قد يكون عدم صدق من يسيل عنه حلقه، والضيف ثمره غير موقوف إليه غير مثله بعد إكمال إيمانه من بقائه على حقيقته

(١) ووجهه في كذا: حنبل مع حقيقته في صدقه من أنه يسيل صدق من يسيل عنه وعدم جروحه - صدقه من كونه من يسيل، ولكن مسده من حقيقته المبارات إلحاق الضيف بآين السيل حكماً.

«قُلْ قُلْ بِإِحْصَاءِهِ قَدْ إِذَا كَانَ بَانِئاً عَلَى بِلَادِهِ»

عوب لا حنبل، مضمون من مضموني وسلا (١) على ما في الخوهر ".

«وَلَا عَسِبَ عَلَيْهِ إِلَّا مَا أَكَلُ وَبَنَ كَانَ مَحْمُولاً»

أظهر أن الضمير المستتر في قوله (ك) جمع في قوله (أ) أكل، ومعنى

(١) ج ١ ص ٦٩ من ١٣

(٢) ص ٤٥٦ من ٤١

(٣) ج ٢ ص ٣٥٢، مسوده ٢٢

(٤) ج ١ ص ٢٥٢ من ١٨

(٥) ج ١ ص ٦٩ من ١٣

(٦) ص ١٨٢ من ٩

(٧) ج ١ ص ٥٢٢ من ١٥

(٨) ص ٤٥٦ من ٤١

(٩) ج ٥ ص ٣٧١ من ١٥

وتشترط العدالة فيمن عدا المؤثقة (١) ولو كان السر معصية مُبَغ، ولا يعتري في الطمن، بل يُعْطَى لظمن ولو كان أبواه وسفثن، وقيل المعتز تجتنب الكبائر (٢)

جذاب الغهون احسن من كنه عصف ولا يحسب مجهول كم لا يحسب ما أكل غيره ولو كان احتراماً له.

في شروط المستحق

(١) «أما اعتبار عدالة العامل فموضع وفي وأما غيره فمشرط عدالة أحد الأقوال في المسألة، بل ادعى المرضي فيه الإجماع»

ذاع الإجماع من سنة مريض (ره) في لا بعد وهو مذكور حثاه الشيخ (ره) في حاشية وهو في صلاحه من حسن وأمر بترج (ره) عسى في جوهر^١

(٢) في جوهر^٢ «مد من «واحدة» حروف بحسب الكثرة كما حفر ورد دوا صعدا وبتدح في حمة ساق»؛ وإن كنا لم نعرف من حكى عنه هذا فهو لا من حسد وامريض في طهره ونعمته كم سمعنا من راجعه في الشهيد من لغو الأول ثم دح في هذا الإجماع ثم عه مصنف وغيره فمن حكى هذا لغو مع لغو لا أول.

(١) ص ١٥٤ س ١٥

(٢) ج ٢ ص ٣٤٦، مسألة ٣

(٣) ص ٢٠٦ س ١٣

(٤) ج ١٥ ص ٢٨٨ س الآخر

(٥) ج ١٥ ص ٣٩٢ س ٦

و يُعِيدُ الْمُخَالَفُ الرِّكَاتَةَ لَوْ أَعْطَاهَا مِثْلَهُ ^(١) وَلَا يُعِيدُ بَابِي لِعَادَاتٍ وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَكُونَ وَحْدَ اسْمَةٍ عَلَى الْمُعْطِي ^(٢)

«لأنَّ النَّصَّ وَرَدَ عَلَى مَعَ شَارِبِ الْحَمْرِ»
راجع الكافي ^(١) والفقيه ^(٢) والتهذيب ^(٣).

«فقد تم من استراط تحبب الكفاية استراط العدالة ومع ذلك لا دليل على اعتبارها»
وهو - في عدم استراط عدم - قول العلامة (ره) في تحرير وبحث ^(١)،
في الحد ^(٢) «وَيُفْعَلُ مِنْ بَابِي بَوَاحٍ أَنْ يَفْعَلَ عَلَى عَمَلٍ لَا يَكُونُ سَلَاً وَمِ
شَرَطٌ شَبَّ بَابِي سَلَاً وَهُوَ بَابِي عَمَلٍ سَلَاً»
(١) وجه وجوب (عدمه) عدم (عدمه) في مسح ركة، فلو نص إلى
مسحقه، وبنى على عدم (عدمه) نص في كافي وشهد ^(١)

«بل غير المنعق مطلقاً»

قوله (مقصد) يعني سواء كان عدم مسح بَابِي غير محقق، وهذا مشعر
بإشكال على المصنف (ره) حيث حقق وجوب (عدمه) (لا)، وأما قوله (وورد
بإسكان، لا) فإنه مقروصه في صورة وجود (في شرطه)

(٢) «والضابط أنَّ واحِدَ التَّمَتُّعِ يَرْتَضِعُ مِنْ سَهْمِ الْفُقَرَاءِ لِقَوْلِهِ عَمَلُهُ مَسْفُورٌ فِي وَطَنِهِ»
ولا يمنع من سهم غير الفقراء وكذا لا يمنع من سهم غنراء لقول غيرهم

(١) ج ٣ ص ٥٦٣ باب من يملأ له أن يأخذ الزكاة ومن لا يملأ له ج ١٥

(٢) ج ٢ ص ١٧ ب ١٥ بعد ج ٣١

(٣) ج ٤ ص ٥٢ ب ١٣ ج ٩

(٤) ج ١ ص ٦٩ م ٢٠

(٥) ص ١٨٢ م ٢٩

(٦) ج ١٢ ص ٢٠٩ م ٩

(٧) ج ٣ ص ٥٤٥ ب ركة لا تُفْعَلُ غير أهل لولاه ج ٢٠١ و ٤٠٥ و ٦٠٥

(٨) ج ٤ ص ٥٥ ب ١٤ ج ٣ و ٤٠٥

ولا هاشمت؛ لا من قبله (١) أو تعذر كفايته من الخمس (٢)

كثفة الزوجة كما لا يجمع من سهم خراء أيضاً لمؤنة مارة على نفقة الخضر مما يحتاج
إليه في سفره كحموه

(١) في جوهر «ولا فرق في حكمه بين من سهم كفيه كما صرح به
عن واحد، وهو مضمون إطلاق رأيه حتى يعتقد إخراج ماله قصد ما يصرح
صحيح بعض من صدق عنه بإسلام خروجه سهمه بغير سهمه من هو كخوص
عن العمل بعينه أولى».

(٢) «والفصل الخمس، إن الزكاة وساح في الحمل»

سما شوه (في حمله) من جهة أن المسحوق هو كونه ركعة وهو من نحو
بوجه خروجه، لا كونه سهماً حتى لا يكتفى من سهمه سهمه
أقول معروف أن ركعة المسحوق لا يكتفى بمضمونه بل لا يخرج
عن ركعة مسحوق خروجه من نحو إخراج سهمه سهمه، وهذا بوجه
خروجه ركعة مسحوق سهمه، فهو سهم مسحوق مع أنه يكون سهمه، لأن سهمه
بوجه أن يكون ركعة أو سهماً حكمه يجمع ولا يفرق، كما لا خلاف في ركعة
مدونة مع أنه مسحوق سهمه، صرح به في جوهر «فصل المسحوق حسنة
كأن يوضع تحت رأس من خروجه وهو سهم مسحوق سهمه»

«وقيل لا يجوز من ركعة عرفه فوف يوم وسيله لا مع عدم اندفاع الضرورة»

هذا القول مقول عن من فقه على ما في الجواهر (٣).

«أما المدونة فلا يجمع منها»

في كتاب الزكاة للمسحوق مسحوق (٤) وقد شبه حكمه مع

(١) ج ١٥ ص ٤٠٦ س ١٣

(٢) ج ١٥ ص ٤١٤ س الأخير

(٣) ج ١٥ ص ٤١٠ س ١٥

ويجب دفعها إلى الإمام مع الطلب نفسه أو ساعيه، قبل ^(١) وإلى الفقيه حال الغيبة ^(٢)

سندنا يستوي في كسوفه عليه السلام بعد أن أخذ صدقات أهل كوفة معنًى
بكوفة صدقه، وعكس جهده على كراهه أو حرمة ذلك دفع على وجهه

«وكذا غيرها من الواجبات على الأقوى»

وهو قول العلامة (ره) في غرره وبعده (هـ) في شفع وإحتمل شي (ره)
في جامع مقصده وشيخ (هـ) في مسأله ومسئله (ره) في إبداء على م. في
جواهر

في كيفية قسمة الزكاة وآدابها

(١) نقل في جواهر ^(١) عن شرح الزمخشري (هـ) دفعه إليه من أم أصر
بشأن ذلك، ولم يترتب على قبوله قبول دفعه له ووكله في حشده

(٢) «لأنه نائب للإمام عليه السلام كالساعي، بل أقوى»

وجه الأقوى أنه عنه في جامع م. كتب بالإمام (هـ) وسعي م. هو وكن
الإمام (هـ) في عمل مخصوص.

«وبوجاهة المالك وتزويده نفسه ونحوه»

عدم الإجراء قول شيخ (ره) في خلاف ^(٣) وبحكمي مسوط، ونقل عن م.
حمزة (هـ) نصاً، وحذره لعلامة (ره) في المحقق ^(٤) ومصنف (ره) في بدروس ^(٥).

(١) ج ١٥ ص ٤١٣ م ٦

(٢) ج ١٥ ص ٤٢٣ م ٢

(٣) ج ٢ ص ٣٤٧، مسأله ٤

(٤) ص ١٨٧ م ١٨.

(٥) ص ٦٤ م ٩

وَأَشْعَثُ قَسَمَتَهَا غَنَى الْأَصْحَابِ ثَمَابَةً، وَعِطَاءُ حُرَّةٍ مِنْ كَثْرَةِ صَنِيعٍ،
وَعُورُ الْإِعْدَاءِ إِذَا كَانَتْ دَفْعَةً، وَأَقْلَمُ مَا يُغْطِي اسْتِحْدَادُ مَا يَجِبُ فِي أَوَّلِ
نُصْبِ السُّلْطَانِ (١)

(١) نسخة مذهب سنده برعني (د) في الجمل على ما نقل عنه في
المختلف (١) وابن إديس (ره) في السرائر (١) نسخة (د) في مذكروني والخلف
في نصيب (١) ح (ره) (١) كذا من نسخة مذهب سنده في نسخة (د)

«وقيل أن ذلك على سبيل الوجوب مع امكانه»

وجوبه على من يملكه (د) ح (د) في نسخة مذهب سنده (١) و
نسخة (د) في نسخة مذهب سنده برعني (د) (١) نسخة (د) في
النسخة (١) و نسخة (د) في نسخة (د) (١) في نسخة (د) و
قوله أكثر الأصحاب على ما في المعتمد والشرائع.

(١) من ١٨٥ قبل سطرين والآخر.

(٢) من ٣٣

(٣) ج ١ من ٢٤٤ من ٢٥.

(٤) من ٨٨ من ٥.

(٥) ح ٩ من ٣٣ من ٢.

(٦) ح ٢ من ١٠ من ٥٠ ح ٣.

(٧) من ١٨٦ من ٥.

(٨) من ٤ من ٨.

(٩) من ١٥٤ من ١٨.

(١٠) ج ٤ من ٦٣ باب ١٦ بعد ح ٣.

(١١) ح ٢ من ٣٨ باب ١٩ بعد ح ٣.

(١٢) من ١٨٩ من ٢.

(١٣) من ٢٨٤ من ١١.

(١٤) من ١٢٦ من ٤.

و يستحب دعاء الإمام أو نائبه للمالك ^(١) ومع العتة لا سعي ولا مؤلثة
إلا لمن يحتاج إليه ^(٢)

(١) «عند قبضها منه للأمر به»

سحب دعاء، قول شيخ (د) في الخلاف وعلامة (د) في غير تذكره
والإشارة على ما قيل وعمره، وهو يشير على ما في شرح

«وقيل يجب لدلالة الأمر عليه»

وجوب قول شيخ (د) في موضع من خلاف^٣ و محكي المسند
والمحقق (د) في الاعتبار وعلامة (د) في محكي^٤ ريسر ومصنف (د) في^٥ دوس^٦
وسرخ (د) في مسند^٧ و سائر^٨ كذا على ما في جوهر^٩

«وهو قوي، وبه قطع المصنف في الدروس»

راجع الدروس ص ٦٤ من ١٩.

«وقيل: تنعش لفظ الصلاة لذلك»

القائل بعض أصحابنا على ما في الجواهر^(١٠).

(٢) «وأسقط الشيخ سهم مؤلفه بعد موت النبي صلى الله عليه وآله»

راجع الخلاف^(١١) والمبسوط^(١٢).

(١) ج ٢ ص ٣٤٧، مسألة ٥

(٢) ص ١٢٦ من ٨

(٣) ج ١ ص ٣٢٣، مسألة ١٥٤.

(٤) ص ٢٨٤ من ٢٩

(٥) ص ٦١ من ١٩.

(٦) ج ١ ص ٤٩ من ١٢

(٧) ج ١٥ ص ٤٥٣ من ١٤

(٨) ج ١٥ ص ١٥٥ من ٦

(٩) ج ٢ ص ٣٥١، مسألة ١٦

(١٠) ج ١ ص ١٤٩ من ٥٥ و ص ٢٥٠ من ١٢

وَلِيُحَصِّنَ زَكَاةَ النَّعَمِ الْمَحْمُولِ (١)

«وهو صعب»

وجه الصعاب ما ذكره المحقق (ره) في المعتمد (١) من أن سي صلى الله عليه وآله كان يعتمد على وفاته، ولا يسح بعده.

(١) «رواه عنه الله بن سنان عن الصادق عليه السلام»
راجع الكافي (٢) والتهذيب (٣).

• • •

(١) من ٢٧٩ إلى ٣٠

(٢) ج ٣ من ٥٥٠ إلى ٥٥١

(٣) ج ٤ من ١٠١ إلى ٢٩ ج ٢٠

لفصل الرابع في ركعة الفطرة^(١)، ويجب على الداع العاقل الحر^(٢)

في مَنْ نَجِب زَكَاةُ الْفِطْرَةِ عَلَيْهِ

(١) «ويطلق على «حنيفة وتعالى الإسلام»

في جميع الحريين وفي حديث تكرار يذكر في ركعة الفطرة، وفطرة بعض
على الحنيفة على الإسلام، ويرد من سبب أن ركعة الأندلس وعلى شئ ركعة
لديهم، وقوله «حب متقنة» على حذف مصروف، وأصل حب ركعة بفطره،
وحذف مصروف وقم المصروف به مقدمه وسعى به في الاستعانة بجهنم مرد،
وفي الحديث «وجهه» وهو: أن يكون فطره من الإفطار في ركعة فطرية يوم
فطر، في الخواهر^(٣) بعد من هذا وجه، سبب عن حديث «وهو معروف في
الأذهن بسبب ما لا ينبغي أحده في حصري من كتب لغة»

«والمراد بها تعالى الأؤل ركاه الأندلس»

ووجه التسمية على ما في الخواهر^(٣): «كوبها مطهرة لها من أوساخ المصبي
أو منعمة لها أو صدقة لحفظها من موت ونحوه».

«وعلى الثاني زكاة الدين والإسلام ومن ثم وحث على مَنْ أَسْلَمَ قَبْلَ الْهَلَالِ»

أي وحباً مستقراً غير ساقط عنه، وأما مَنْ أَسْلَمَ نَعْدَ الْهَلَالِ فوجوب غير
مستقر عليه ساقط عنه.

(٢) «والمكاتب إلا إذا تحرر بعض المطلق» يجب عليه حسانه»

وجوب زكاة الفطرة على النقص بحساب ما تحرر منه قول لشيخ (ره) في

(١) ح ١ ص ٥٠ س ٢٩

(٢) ح ١٥ ص ٤٨١ س ٦

(٣) ح ١٥ ص ١٨٣ س ١١

المالك قوت سبه (١)

لخلاف^(١)، وعدم وجوبها على المبتعض بحسب ما تحرر منه مع وجوبها على سببه قوله في موضع آخر من الخلاف^(٢)، وبه (ره) فوق ثبت في المسبوق^(٣) في محث زكاة نعم وهو عدم وجوب زكاة العطرة لا على المبتعض بعدم كونه حرّاً ولا على مولاه لعدم كون المبتعض بموكاً متخصّصاً له

«وفي حرّنه الرق والمشرط قولان: أشهرهما وجوبها على المولى عالم بعلّه غيره»
هذا القول عرفت أنّه لشبه (ره) في الخلاف، ومقابل الأشهر قوته في المبسوط وقد تقدّم وحكاها المصنّف (ره) في السابق^(٤) وندروس^(٥) عن من يراجع (ره) أيضاً، ونقد علامة (ره) في مختلف^(٦) عن من يراجع (ره) في تكامل.

(١) «فلا تجب على الفقير»

حلافاً^(٧) بقوله في الحدائق^(٨) وعرضا عن ابن رشد (ره) من أنّه تجب العطرة على من فصل عن موته وموثة عبده بيوم وليلة صاع.

«ولا بشرط في مالك فوق السنة أنّ يفضل عنه أصواع بعدد من يخرج عنه»
حلافاً للمصنّف (ره) في ندروس^(٩) حيث شرط ذلك وقد. «وتجب على المكتسب قوت سنة إذا فضل عنه صاع».

(١) ج ١ ص ٣٢٩، مسألة ٢١

(٢) ج ١ ص ٣٢٥، مسألة ٥

(٣) ج ١ ص ٢٦٦، ص ٣

(٤) ص ٢٥ قبل سطرين بالآخر

(٥) ص ٦٦، ص ١

(٦) ص ١٩٤، ص ٣٥

(٧) ج ١٢ ص ٤٦١، قبل سطر بالآخر

(٨) ص ٦٥، ص ٢٠

فِيخْرِجُهَا عَنْهُ وَعَنْ عِيَالِهِ وَلَوْ تَبَرُّعاً (١)

(١) «واعتبر في الضيف وشبهه صدق اسمه قبل الهلال ولو لم يحظه»
 هذا أحد لأقوال في مسألة، وفيه أقوال أخر
 منها: ما عن عبد بن حمزة (ره) في المنهاج (٢) ونسخ (ره) في سببه
 و من نزع (ره) في المنهاج (٣) من اشترط العبادة صوت شهر
 ومنها ما نقل عن المصنف (ره) من لا يكتفي بالصوم الأخير
 ومنها: ما عن ابن إدريس (ره) في السرائر (٤) من الاحتياط يستحب في آخره،
 و حذره العلامة (ره) في المحتف (٥).
 ومنها: ما عن العلامة (ره) في التذكرة والتمهيد من الاكتفاء بالصوم
 الوحدة.

«وَتَسْقُطُ عَنْهُ لَوْ كَانَ بِإِدَائِهِ»

يُصَدَّقُ فِي قَوْلِهِ (عَمَهُ) وَ (بَدَنَهُ) رَاجِعٌ إِلَى (مَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ) أَيْ وَسَقَطَ رُكُوعُ
 الصَّلَاةِ عَنْهُ وَجِبَتْ عَلَيْهِ لَوْ كَانَ بِإِدَائِهِ وَجِبَتْ عَلَيْهِ أَيْ بَدَنَهُ مِنْ وَجِبَتْ
 الرُّكُوعُ عَلَيْهِ

«نَعَمْ يَشْرُطُ كَوْنُ الرُّوْحَةِ وَاحِدَةً الْبَقِيَّةَ، فَلَا فِطْرَةَ لِلْبَاشِرَةِ وَالصَّغِيرَةِ»

خِلَافاً لِأَبْنِ إِدْرِيسَ (ره) فِي السَّرَائِرِ (٦) حَيْثُ دَخَلَ إِلَى وَجُوبِ مَطَرِهَا عَلَى

(١) ص ١٥٦ س ٢.

(٢) ص ١٨٩ س ١٣.

(٣) ج ١ ص ١٧٤ س ١٠.

(٤) ص ١٠٨ س ٦٨.

(٥) ص ١٩٦ س ٣٣.

(٦) ج ١ ص ٢٤٩ س ٢.

(٧) ج ١ ص ٥٣٦ س ١١.

(٨) ص ١٠٨ قبل مطرئين بالآخر.

وتحب غنى الكفر، ولا يصح منه ^(١) والاعتماد على شروط عبد الهلال وتستحب
لو حذد الست مدين هلال إف البرول ^(٢) وقدره صغ من الحظنة أو
الشعر أو التمر أو الأربب أو الأرز ^(٣) أو لأقط ^(٤) أو الس، وأفضلها التمر ^(٥)

روجه

(١) «وإنما يظهر الفائدة في عقابه على تركها لومات كاهراً»

حوب عن الإشكال بأنه لا أثر لهذا الحوب بعد سقوطه بالإسلام، تقرب
الحوب أن اسمه يظهر في مستحق العقاب و عدمه فيشت استحقاق العقاب على
تقدير موت كاهراً بقاء الحوب ويستني على تقدير الإسلام سقوط الحوب.

(٢) في البيان: «و يظهر من بني مابويه أن نحد الشرائط ما بين صنوع
المحروى الروح مفتحة الحوب».

في قدر زكاة المطرة

(٣) الأرز والأرز وفيه باب الحز: ح م معروف بطنج، ويردو بالدرسية:

برج.

(٤) الأقط: تثبت والأقط والأقط والأقط والأقط والأقط، ويردو

بالدرسية: كشت.

(٥) «لأنه أسرع مفعلة»

هذا التعليل المذكور في بعض الأحادير مراجع الكافي ^(١) والتهذيب ^(٢).

(١) ص ٢١٠ ص ٦.

(٢) ج ٤ ص ١٧١ باب المطرة ج ٣

(٣) ج ٤ ص ١٥٥ ج ٣

ثم أربس ، ثم ما يعيب على قوته ، والصاع تسعة أرطال ولو من أس في الأقوى (١)

(١) «هذا غاية لوجوب الصاع لا لتقديره»

فالعمى وقدر لواحد من زكاة العطرة صاع ولو من أس.

«فإن مقابل الأقوى إخراج ستة أرطال منه»

إخراج ستة أرطال بالعراقي في أس ولأقط بقله المصنف (ره) في أس من أس
الشيخ (ره) واختاره ابن حرة (ره) في بوسلة^(٢) في أس.

«أو أربعة»

أي أربعة أرطال بالعراقي حتى تنه مقاسة هـ القون لسانه، وهذا أي إخراج
أربعة أرطال بالعراقي — قون بعض لأصحاب على ما يظهر من مستمسك^(٣)، ولكن
شيخ (ره) ذهب في التهذيب^(٤) والسيوطي^(٥) إلى إخراج أربعة أرطال بالمدني في
أس والأقيد، وذهبت في الحمل^(٦) والهيبة^(٧) والمسعودي^(٨) و ابن دريس (ره) في
لسرائر^(٩) والعلامة (ره) في التذكرة^(١٠) إلى إخراج أربعة أرطال بالمدني في أس،
وكذا لصديق (ره) في بغيه^(١١) مقتداً بمن كان في النادية لا يقدر على صدقة

(١) ص ٢١١ من الأخر

(٢) ص ٧١٧ من ٢٤.

(٣) ج ٩ ص ٢٢٤، رقم ١

(٤) ج ٤ ص ٨١ باب ٢٥ مدح ١٨

(٥) ج ٢ ص ٤٩ باب ٢٥ مدح ٤.

(٦) ص ٢٠٩ من ١١

(٧) ص ١٩١ من ١٠

(٨) ج ١ ص ٢٤١ من ١٤.

(٩) ص ١٠٩ من ٣.

(١٠) ج ١ ص ٢٥٠ من ٧.

(١١) ج ٢ ص ١١٥ باب ٥٩ مدح ٤

ويجوز إخراج القيمة بغير الوقت^(١) وتحت أسيّة فيها وفي لائنة^(٢)

لبطرة — على ما يدُّ عليه احرر يقول في الكافي^(٣) والتهذيب^(٤) ولا تصدر^(٥)،
وهي أي أربعة أوطان مديني — بدوي سنّة أرضي بالعرفي، وعنه فلا يكون
اعور باحراء أربعة أرضي بالمديني معانلاً يقول باحراء سنّة أرضي بالعرفي، ومثمن
صرح بساود بدكوره شبح واعلامه (ره) في كتاب الي اشرر إليه فراجع

(١) «وما وَزِدَ منها مُقَدَّرًا مُتْرَكٌ عَنِ سَفَرِ ذَلِكَ الْوَقْتِ»

راجع لاصبصار^(٦) وتشرين بدكوره شبح (ره) فيه بعد الإشكال عني
الرواية بالشذوذ.

(٢) «ولولم يوادلك عند دفعها إلى غير المستحق» ووكيله الخاص فبوي القاض عند دفعها
إليه أجزأ^(٧)

قوله (وكيله الخاص) معصوف عني قوله (المستحق)، ولم يسمي ولم يوادلك
عند دفع ركة إلى غير مستحق وغير وكيله خاص صحيح، وعمر مستحق وغير وكيله
الخاص كالإمام عنه السلام واثبه وعنه، وبأنَّه القاض عند دفع لركة إلى
المستحق أو وكيله الخاص تُخرى عن بَّه دفع عني مشهور، ومن اعلامه (ره) في
مديني^(٨) عن شيخ (ره) عنه باحراء، لأنَّ القاض من مديني، والفرص يعق
بالمالك، والآخر ببيع عنه، قال علامه (ره) «وعندي فيه توقف»، وأما بدك
بدفع إلى مستحق أو وكيله الخاص ابتداء فلا يكون سوى بدفع لأثو — دفع آخر
حتى تحري اللة عند ذلك الدفع لآخر، أمّا في الأثو فواضح، وأما في اثني — أي في

(١) ج ١ ص ١٧٣ ر ٥ — مصروح ٥

(٢) ج ١ ص ٨٤ ر ٥ — ٢٥ ج ١٩

(٣) ج ٢ ص ٤٣ ر ٢٢ ج ٣

(٤) ج ٢ ص ٥ ر ٢٦ ج ٣

(٥) ج ١ ص ٥١٦ ر ١١

وَمَنْ عَرَّلَ إِحْدَاهُمَا بَعْدَ مَا بَعِثَ بَلَعَتْ بَعْدَ بَعْرِ بَطْلٍ يَصْنَعُ^(١) وَمَقْصُودُهَا مَضْرُوفُ
الْمَاثِيَةِ، وَيَسْتَحْتِ أَنْ لَا يَفْصُرَ لِعِصَاءٍ عَنْ صَدْعٍ عَلَى الْأَفْوَى^(٢)

صورة الدفع إلى وكنته لخاص - فلأن يدالوكس عملة يد لوكس.

(١) «ولو كان لا بعد رخص مطلقاً إن حوِّرتا العرل معه»

و، ثم عرل مع عدم بعد فلا يتعش المعرو لركاة، و عليه فاما
اتالف ما من معه، ولا معنى لصان أحيد من معه.

(٢) «والمنهور أن ذلك على وجه الوجوب»

وهو قول السيد (ره) في الاستصار^(١) وأدعى الإجماع عليه والمعد (ره) في
المقعة^(٢) و من ثانوية (ره) على ما في المحصف^(٣) ومحكى عن ابن الحسيد (ره)
وسلار (ره) في المرسمة^(٤) واس إدرس (ره) في السرر^(٥) واس حمرة (ره) في الوسيمة^(٦)
واس رهرة (ره) في لعبة^(٧) وأن صلاح (ره) في بكائي^(٨)، و يدت عنه بعض
الأخبار في التهذيب^(٩) والاستبصار^(١٠).

«ومال إليه في البيان»

رجع لبيان ص ٢١٠ س آخره، وكذا الدروس ص ٦٦ س ٢٥.

(١) ص ٥٥ س الأخير

(٢) ص ٤٦ س ١٨

(٣) ص ٢٠٢ س ١

(٤) ص ٥٨١ س ٢٣

(٥) ص ١٠٩ س ٢٧

(٦) ص ٧١٧ س ٢٨

(٧) ص ٥٠٧ س ٥

(٨) ص ١٧٢ س ٧

(٩) ج ٤ ص ٨٩ باب ٢٧ ح ٩

(١٠) ج ٢ ص ٥٢ ر ٣٨ ح ١

ولاً مع لاجتماع وصبي لذل، ويُسحَبُ أَنْ يَحْصُ بِهَا لِمُسْتَحَقٍّ مِنْ الْقِرَاءَةِ
وَالْخَارِ (١) وَلَوْ سَانِ الْآخِذُ عَزَّ مُسْتَحَقٌّ (٢) ارْتَعَتْ مَعَ الْإِمْكَانِ، وَمَعَ لِنَعْدُرُ
تَجْزِي إِنَّ اجْتَهَدَ (٣)

(١) «وَعَصِيصُ أَهْلِ الْفَصْلِ بِالْعِلْمِ وَالرَّهْدِ وَغَيْرِهِمَا»

قوله (غيرهم) يعني غير العلم والرهْد كما فعل.

«وَفَرَجِيحُهُمْ فِي سَائِرِ الْمَرَاتِبِ»

الظاهر أَنَّ اصْصِيرَ فِي قَوْلِهِ (تَرْجِيحُهُمْ) رَاجِعٌ إِلَى أَهْلِ بَقُولِ، فَالْمَعْنَى
وَفَرَجِيحُ أَهْلِ الْفَصْلِ عَلَى غَيْرِهِمْ فِي سَائِرِ الْمَرَاتِبِ مِنَ الْكَمِّيَّةِ بِالرِّيَاذَةِ قَدْرًا وَلِكَيْفِيَّةِ
بَدْفَعِ الْأَعْلَى جُشًّا.

(٢) عَدَمُ لِمُسْتَحَقِّاقٍ مِنْ حِجَّةٍ كَوْنِهِ كَامِرًا أَوْ وَاحِدٍ بِنَفْعَةٍ أَوْ هَشْمًا أَوْ
غَنِيًّا وَمَعْدُ ذَلِكَ.

(٣) «الِدَّافِعُ بِالتَّخْتِ عَنْ حَالِهِ عَلَى وَجْهِ لَوْ كَانِ مَحْلَاقَهُ لَفَظَرُ عَادَّةً لَا بَدْوَهُ»
يَسْمَى اسْتَبَهَ عَلَى أُمُورٍ:

لَأَوَّلُ: أَنَّ لَأَقْوَامَ فِي لِمَسَانَةِ عَلَى مَا فِي لِحَدَثِ (١) ثَلَاثَةٌ:

أَحَدُهَا الْقَوَلُ بِالْإِخْرَاءِ، وَبَقُولِ عَنِ الشَّيْخِ (رَه) فِي بَسُوطِ وَحَاجَةِ مِنَ
الْأَصْحَابِ.

ثَانِيًا: وَحُوبُ الْإِعَادَةِ، وَهُوَ قَوْلُ الْمَعْدِ (رَه) فِي الْمَقْصِدَةِ (٢) وَأَبَى الصَّلَاحِ (رَه)
فِي الْكَافِي (٣).

ثَالِثًا: لِنَعَصِلُ مِنَ الْاجْتِهَادِ فَيَسْفُظُ لِمَصَانِ وَعَدَمُهُ فَيَحْبُ الْإِعَادَةَ، وَهُوَ

(١) ج ١٢ ص ١٦٩ س ١٠

(٢) ص ١٢ س ٣٣

(٣) ص ١٧٣ س ٨

بَلَا أَنْ يَكُونَ غَنِيَّةً^(١)

اختيار المحقق (ره) في الاعتبار^(٢) والعلامة (ره) في المنهى^(٣) وشارح (ره) ههه، والدليل على عدم الضمان مع الاجتهاد والمقتضى وقوع الدفع مشروعاً فلا يستعقب منه بطلان، وعلى منعه عدم الاجتهاد والمقتضى بطلان الدفع بشيئ منه مريباً.

الثاني أن هذه الأقوال في ما إذا كان يدفع المالك، وأما إذا كان الدفع للإمام أو نائبه فلا ضمان من غير خلاف على ما في برهان^(٤)، واستدل عنه بأن المالك خرج عن مقتضى الدفع إليها، وهو خرجا عن المقتضى بالدفع من من طاهره لاستحقاق، وبحاج الإعادة تكلف جديد معنى بالأصل.

ثالث: أن هذه المسألة لا تختص بركة المغطاة، بل تعم زكاة الدر أيضاً كما

لا يخفى

(١) دفع الزكاة إلى العبد بقا من ناحية لاشتهه وعدم يعلم بأنه عبده، وإما من ناحية الدفع إليه مؤبداً لثبوت غنى المولى فإن أنه عبده في الأول، وعدم استحقاقه لكفراً ونحوه في الثاني.

«فلا تخبري مطلقاً»

قوله (مطلقاً) يعني مع القميص وعبه.

«وفي الاستثناء نظراً لأن العلة في نفس الأمر مشتركة»

نوضح مضافاً على عبده (إخراج عبده عن عدم حرج لدفع عن ميث دفعه، وهذه علة محققة في الدفع إلى غير استحقاق سواء كان عبداً للدفع أم غير عبده له، هذا مع أنه لم يكن من هذا الاستثناء — طاهرأ — عين ولا أثر في لأحد ولا آخر.

(١) ص ٢٧٨ س ٢٣

(٢) ج ١ ص ٢٢٧ س ٢٠

(٣) ج ١ ص ٢٨٠ س ١٧

«والصَّ مطلق»

الصَّ الدالُّ على عدم الإحراء مطلق شمل ما يد. كان المدعو إليه عبداً
مدافع وعر عبده فراجع تكافي^(١) والعمقية^(٢) والتهذيب^(٣)

□ □ □

(١) ج ٣ ص ٥٤٥ باب رجاء نكاح من كان من بعض أئمة معصية ثم يجده مؤسراً ح ١ و ٢ و ٣.

(٢) ج ٢ ص ١٥ باب ٥ ح ١٩ و ٢٠.

(٣) ج ١ ص ٥١ باب ١٣ ح ٢.

كتاب الخمس، ويجب في منعة: الأول. العينة^(١)

كتاب الخمس في ما يجب الخمس فيه

(١) «وهي ما يحوزها المسلمون..... من أموال أهل الحرب»
و أمّا ما كان في أيديهم غنم أو مبيع فلا خمس فيه كما في
الميسوط^(٢) وغيره، بل يجب رقة إلى مالكة.

«بغير سرقة ولا غنّة»
قوله (سرقة) بفتح الألف و كسر الثاني أو طعنه، مصدر بمعنى لأخذ حيلة
و غنّة بكسر الألف، اسم بمعنى الحديعة.

«من موقوف وغيره»
غير موقوف كالأراضي والصاع ولذروا ما كان، ونقل تعميم إلى الموقوف
وعره، و ما حواه العسكر و ما م يحوه، في الجوهري عن شح و حلّي و من حرة
والعلامة ولشهيدين والمقدد وعبرهم (رهم) ثم قال: «من لا أعرف منه خلافاً، بل هو
من معتقد جماع المدارك». ومع ذلك استشكل في لحدنق^٣ بقوله. «ولا أعرف عنى
هد التعميم دليلاً سوى ظاهر الآية، فإنّ الظاهر من لروايات اختصاص ذلك بالأموال
المنقولة.

(١) ح ١ ص ٢٣٦ ص ٢

(٢) ح ١٦ ص ٦ ص ١٤

(٣) ح ١٢ ص ٣٢٤ ص ٢

«ومن مال البعاه إذا حوَّاهَا العسكر عند الأكثر ومهم المصَّف في خمس الدروس،
و حاله في اخهاد وفي هذا الكتاب»

راجع خمس دروس ص ٦٧ من لأخر. و جهاده ص ١٦٤ س ١١،
وقد (ره) في الفصل الرابع من كتاب جهاد من اسمعة «ولأصح عدم قسمة أموالهم
مطلقاً».

«ومن الغيبة فداء المشركين وما صُوِّلُوا عَلَيْهِ»

العداء عبارة عما يُؤخذ من المشركين عوضاً عن فك أنفسهم من لأسر وسبائهم
في كتاب جهاد أنه حسب ما ربه لإمام عنه السلام من المصلحة، وما صُوِّلُوا عنه
عبارة عما يُؤخذ منهم عوضاً عن المصالحة على ترك الحرب مدة معينة، فإن المصلحة
على ترك الحرب مدة معينة حادثة بعوض مرة وبغيره أخرى، كما سبأ في كتاب
جهاد أيضاً

«نَقَمٌ هُوَ غَنِيْمَةٌ بِقَوْلٍ مُطْلَقٍ»

أي نَقَمٌ ما أخرجناه من العمة المصطلحة غنيمَةً بمعناها المعوي، فيدخل في
أروح لكاسب، وتشتي منه مؤنة النفس، بها لا تستثنى مؤنة سنة من غنيمَةٍ
بمعناها الاصطلاحي.

«فَيَصِحُّ إِخْرَاجُهُ مِنْهَا»

أي فصَحُّ إخراج ما أخرجناه من الغنيمَةِ المصطلحة — وهو ما يُؤخذ من
أموال أهل حرب غير إذن الإمام عليه السلام والخزقة والعينة — من الغنيمَةِ بمعناها
الاصطلاحي، ووجه صحَّة إخراج أنَّ الكلامَ يقالُ في الغنيمَةِ بمعناها الاصطلاحي
لا في لغيمَةِ بمعناها المعوي.

بعد إخراج المُولِّد^(١) والثاني المَعْدِن^(٢)، والثالث: العَوَص^(٣)

(١) «وكذا يُقَدَّم عليه الجعائلُ عَلَى الأَقْوَى»

الجعائل على ما فسره الشارح (ره) في كتاب الجهاد من هذا الكتاب أعمّ ممّا يحقّ عبادة من مؤنة الحفظ والقل وغيرهما، وما يجعله الإمام عليه السلام بمصالح كالدليل على طريق أو عورة، أي وكذا يُقَدَّم عَلَى الخمس مطلق الجعائل ممّا يحقّ العبادة من المؤنة وغيرها فيبقى من العبادة بعد إخراج خمسها، واستدلّ عليه في مستمك^(١) «بأنّ ما يجمعه الإمام (ع) صدر مستحقاً للمجموع له، فلا يدخل في العبادة التي هي موضوع قسمة الخمس». وفي الجواهر^(٢): «بل لا يبعد عدم وجوبه عَلَى المجموع به من هذه الحبيثة وإنّ تعلّق به من حيث الاكتساب مع اجتماع شرطه». ومقابل لأقوى تقديم الخمس عَلَى الجعائل، وهو محكي عن بعضهم — عن ما في الجواهر^(٣) — وفي الأوّل مع الدمين وفي الثاني مع مستحقّ الخمس كما لا يخفى.

(٢) «وهو ما استخرج من الأرض ممّا كانت أضله»

الصغير المستتر في قوله (كانت) راجع إلى الأرض.

(٣) «من اللؤلؤ والمرجان والذهب والفضة التي ليس عليها بيعة الإسلام»

وأما لتي عليها بيعة لإسلام فهي لقطّة يجب تعريضها.

«فلو أخذ شيء من ذلك عن الساحل أو عن وحه الماء لم يكن غرضاً وافقاً للمصنّف في الدروس وخلافاً للبيان»

راجع الدروس من ٦٩ س ٣، فإنّه استغفرت إحقاق ما أُخذ من وحه ماء

(١) ح ٩ ص ٤١٥. رقم ١

(٢) ح ١٦ ص ١٠ س ٥

(٣) ح ١٦ ص ١٠ س ٢

والربح: أرباح المكاسب^(١)

بالمعدن دول المعوض، وراجع البرل ص ٢١٦ س ١٠.

«وحيث لا يلحق به يكون من المكاسب»

وأحق علامة (ره) في قواعد^٢ ما أخذ من وخته لاء بالمعدن، وقد عرفت أنه استقره المصنف (ره) في الدروس^(٣).

«وفي إحقاق ضدد اسحر بالمعوض والمكاسب وجهان»

من أوخه، فشهد عدم حسن فيه، وهو عذر الشح (ره) في المسودة^(٤).

«والتفصيل حسن»

فإن كان أصله من داخل لاء من المعوض، وإن كان من ساحه أو من وخته فمن المكاسب.

(١) «مما يكتسب من غير الأنواع المذكورة قسماً»

وأما إذا كان الاكتساب بأحد الأنواع المذكورة من نفسه ومعدن والمعوض فهو محكوم بحكم ذلك النوع، ولا تستثنى منه مؤنة نسبة به تستثنى من أرباح مكاسب.

«ورفع قسمه وعبرها خلافاً للحرير حيث نهى في الارتفاع»

فإن علامة (ره) تعني الحسن في ارتفاع القيمة المؤقعة في السهي^(٥) هذا

(١) ح ١ ص ٦٢ س ١٠

(٢) ص ٦٩ س ٣

(٣) ح ١ ص ٢٣٧ من الأخير.

(٤) ح ١ ص ٥١٨ س ٢٥

والخامس: الحلال المحتسب بالحرم ولا يمشي ولا يعدم صاحبه (١)

«فلو ربح غَرماً فَرادَتْ قيمته بزيادة مائة وَحَبَّ عليه الخمس، أمْ بَوادَتْ قيمته اسْوَقيَّة من غير رِيادَةٍ فهو ولم يبعه لم يجب عنه شيء»، وكذا في التحرير (٢) إلا أنه لم يقيده بعدم البيع.

واستحوذ بنسب الخمس في ربحه عنه السوقة في الحديث (٣).

(١) في التذكرة (٤) في مقام الاستدلال على وجوب خمس في حلال المحتسب بالحرم: «إنَّ مَعَهُ — أي مع المالك — من التصرف في الجميع سوى الدَّيْنَة ويستعمل صرراً عظيماً يترك الانتفاع بذلك وقت الحاجة، ويتسوى للجميع إن حله سحرام، وكلامه مقيّد، ولا يخرج إلا إخراج الخمس

«فلو تمزَّك كان للحرام حكمُ المال المجهول المالك»

حكم ما من مجهول المالك وجوب التصدُّق عن ماله.

«فإنَّ أبا، قال في التذكرة: دَفَعَ إِلَيْهِ خُمُسَهُ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ زِيَادَتَهُ»

راجع التذكرة ص ٢٥٣ من ١٧.

«وبعد قدره كالربع والثلث وَحَبَّ إخراجُه أَجْعَ صَدَقَةً لَخُمُساً»

أي ولو علم قدر مال الغير كالربع والثلث — وَحَبَّ إخراج ذلك بعد أجمع بعنوان صدقة إلى مستحقها من دون أن يخرج ذلك العدر بنسب مستحق الخمس.

«فإنَّ علمَ أَنَّهُ يريد غنَى الخمس خُصَّهُ وَتَصَدَّقَ بالرائد ولو طئاً، وعُتِمَل كَوْنُ الجميع صَدَقَةً»

على لأوَّ يخرج خُمُسَهُ إِلَى أَهْلِهِ وَبَصَرُ الْبَاقِي فِي أَهْلِ الصَّدَقَةِ

(١) ج ١ ص ٧٤ من ١٣

(٢) ج ١٢ ص ٣٥٤ من ١٤

(٣) ج ١ ص ٢٥٣ من ١٣

و على اثني - أي لاحتساب - مضروب الخمس أهل الصدقة، و ما قواه
 شارح (ره) من كون الخمس صدقة مختار صاحب لدارك عني ما في الحديث .
 و في المسألة احتمال ثالث و هو إخراج الخمس خفياً، و هو مختار صاحب
 الحديث (ره) مدعياً أن لأحد الدعة عني الأمر بتصدق سأل المجهول المالك، ثم
 هو لا المتمر في حد ذاته سأل معقود الخبر، و يحق لمن يشرك مع كونه مع لا
 دليل عليه قياس مع الفارق.

«و يعلم بقصده عند انصر على ما نقل به الرأى صدقة على الظاهر و خفياً في وجه
 و هو أحوط»

و قد لاحظنا انقطع سرقة الدعة عني مغير بصرف في مضروب الخمس
 سوء كان صدقة في نفس الأمر أه حساً كذلك، و ذلك لأن هذه الصدقة - بما أنها
 ليست ركة واحدة - غير محرمة عني في نفسه، و عنه فصرف في فقراتهم يوجب
 الخروج عن العهد عني الاحتمالين بخلاف الصرف في غيره، فإنه لا يوجب الخروج
 عن العهد على أحد لاحتساب و هو كونه خفياً في موقع.

«ولو كان خلال الخطب مما يجب فيه الخمس خمسة بعد ذلك بحسبه»
 قد كان خلال حديث مقرر و نحوه خمسة أولاً بتعديس، و خمسة ثانياً لعدم
 خلال ندى فيه، و يوجه في ذلك إطلاق الدليس، حيث لا وجه برفع يد عن
 أحدهما، في يستحسن^(١) «ولا حجة بصعق حداً ما عن الخواشي التجارية من سقوط
 الخمس الأصلي».

«ولو بيننا ذلك بعد إخراج الخمس في الصمان له وجهان أحدهما القدم»
 وجه الصمان عموم قوله صلى الله عليه وآله «على اليد ما أخذت حتى

(١) ج ٢ ص ٣٦٤ ص ١٦

٢ ج ٩ ص ٣ ص ١٥ ص ١

والسادس: الكثرة (١)

تؤدى»، وبنلافه مان العير بعد دمه، ووجه عدم لصمات أن مان العير كان أمانة قد دفنهما بدون الشارع فلا يتعمقه بصمات، وأما «المرء» وقوى الصمات صحت بعروضة وعنده صاحب المسبب^١ وسند عنى عدم الصمات بأن صمات خلاف طهر بخصوص^٢ المتعينة: أن لله سبحانه قد رضى من ذلك مان بالخمس وسائر مالك خلاف، فإنه كالصرح في لاكتفاءه في الخروج عن عهدة الحرم وحبته الباقى.

(١) «وهو المال المدخور تحت الأرض قصداً»

يخرج بقوله (قصداً) المال المستر تحت لأرض بسبب بضع، فمدح بسطة، ويعلم ذلك بالمراسل الحجة كقوله، في الخواهر^٣. «ولعن من أخرق عنى عنه - أى عن قيد القصد - أن ما دخره في مستاه

«ولو كان عليه أثره فلفظة على الأقوى»

وهو قول شيخ (ره) في المسوط^٤، ومقابل الأقوى عدم بفرق من أثر الإسلام وعدمه في وجوب الخمس وعده خربان حكم بسطة، وهو قول الشيخ (ره) في الخلاف^٥، واس إدرس (ره) في سرائر^٦، وقنه في الخواهر^٧ أيضاً عن لشيخ (ره) في مسوط ولفظ العلامة (ره) وحسب (ره) في نسا والشرح (رد) في مسائل وبتعداد، لإطلاق الأدلة بوجوب الخمس وعده ثبوت كونه مالاً بمسبم، لأعمية أثر الإسلام والأرض منه.

(١) ج ٩ ص ٥١٢ س ٢

(٢) رجع انهدب ج ٤ ص ١٢٤ ب ٣٥ ج ٥، وص ١٣٨ باب ٣٩ ج ١٢

(٣) ج ١٦ ص ٦٥ - ٥

(٤) ج ١ ص ٢٣٦ س ١٩

(٥) ج ١ ص ٣٢٢، مسألة ١٤

(٦) ص ١١٣ س ١٤

(٧) ج ١٦ ص ٢٩ س ١٣

٢. بلغ عشرين ديناراً (١)

«أما بما فلوأجده لعدم قصد اعتبار إلى تملك ما في يدها»

عنه: سم فاعل من باب الإفعال نحو أوفد بقم من حرّ يحور، ومصدره اجبارة،
وبكرت اجبارة عدم محيىء باب الإفعال والتعجيل من هذه المأذة، وعنى بمدير المحيىء
من باب التعجيل كس سم وعنه عجز لا عجز كز لا يحى.

«وهو شرط الملك على الأقوى»

انصهر المرفوع بمفصل — أي قوله هو — راجع إلى المقصد، وقد يستدث على
اعتبار المقصد في حصول الملك بأمور:
الأول الإجماع وأورد عليه في رماصر " بقوة: «وم اتقعه».
الثاني: التبادر بصورة المقصد.

الثالث: أصابة عدم حصول الملك بدون قصد، ومعدل لأقوى لقول بعدم
عذر المقصد، واستدلّ عنه بطلاق النصوص على حصول الملك بالإجماع من دون
إشعاره ولا قدم دليل في غيرها على التقييد وشرائط المقصد.

(١) «وفي الاكتفاء ما شئ درهم وجه الحمله المصّف في السان»

راجع البيان ص ٢١٥ س ٣.

«لأن صحيح الترتيبي عن الرضا عليه السلام نصّ أن ما يجب لركعة منه في منه فيه
الخمس»

صحيحة في نفسه " هكذا: «قال: ما لئله عما يجب منه الخمس من الكبر؟
فقال: ما يجب الركاء في منه فيه الخمس» فريب لاستدلال أن الدرهم يد مع قدر
ما شئت تحت لركعة فيه هكذا يجب الخمس إذا مع — درهم — ذات —

(١) ج ٢ ص ٣٩ س ٢١

(٢) ج ٣ ص ٢١ س ٤

قال: «والمعقد كذلك»^(١) وذلك لشح في الخلاف^(٢) لا يصب به وعشر
أو لصلاح انتهى^(٣) فيه دبراً كالعوض^(٤)

(١) «وصحيح البيهقي دال عليه»

في الهدى^(٥) عن أحمد بن محمد بن أبي بصير عن ثابت بن الحسن عنه
سلام عن أخرج المعقد من قلب أو كثير هن فيه شيء؟
قال: ليس فيه شيء حتى سبع م يكون في مثله أربعة عشر دبراً.

«مع أن الرواية هنا لا تدل عليه»

وجه عدم دلالة أن يستعد من رويه صريح وجوب الخمس في المعدد
سبع عشر دبراً، وأما أنه من معنى درهم في وجوب الخمس فتوقف على أن يكون
لتعير بعشرين ديناراً من باب المثال.

(٢) راجع الخلاف ج ١ ص ٣٢٠، مسألة ١٤١.

(٣) راجع الكافي ص ١٧٠ س ٣ وست العلامة (ره) في تحرير^(٦) هد
نحو إن يس دونه (ره) أيضاً.

(٤) «نعم يصير الديار أو فمه في العوض قطعاً»

وجه لا اعتبار دلالة بعض الأحاديث لفقه^(٧) وتهذيب^(٨).

«ولا يعتبر اتحاد الإخراج في الثلاثة بل يصم المخلص إلى بعض»

عبار اتحاد الإخراج أن يصير أن يكون الإخراج بقدر يصب دفعة واحدة،
فلا يكفي في وجوب الخمس نوع محدد من سحرجه من المعدد وجوه دفعتش أو دفعت

(١) ج ١ ص ١٢٨ - ١٢٩ ج ٣

(٢) ج ١ ص ٣ س ١٣

(٣) ج ٢ ص ٢٩ د ب ج ١

(٤) ج ٤ ص ١٢٤ باب ٣٥ ج ١٣ ص ١٣٩ باب ٢٩ ج ١٤

وليس: أَرْضٌ دَمِّي استغفُ إليه من مِثْلِهِ^(١)

إلى حدّ النص، وهو أي اعتبار نُعاد الإحراج قول ابن إدريس (ره) في اسرثر^(٢)،
ووجه عدم اعتبار نُعاد الإحراج ووجوب الخمس فيما يدّعي مجموع ما استخرجه من
المعدن ونحوه بمرحاً عبارة عن إطلاق المعدن ونحوه على ما يشمل السقفة والنفقات.

«أو نوى الإغراض وفقاً للمصنف»

في الدروس ص ٦٩ من ٢.

«واعتبر العلامة عدم نية الإغراض»

لا اعتبار المذكور في التحرير^(٣) والتذكرة^(٤) والمنهى^(٥).

(١) «وإن نصّ بعض الأحبار لفظ الشراء»

راجع بقره^(٦) وانتهى^(٧)، ولهذا عثر كثير من لأصحاب هذا اللفظ — أي
سمط الشراء — كالصديق (ره) في المص^(٨) وعبد (ره) في مقنة^(٩) وشيخ (ره) في
الحمل^(١٠) وانهاية^(١١) وبن رهرة (ره) في العنة^(١٢) وابن إدريس (ره) في السرائر^(١٣)،

(١) ص ١١٤ من ١٩

(٢) ج ١ ص ٧٣ من ٥

(٣) ج ١ ص ٢٥٣ من ٣٣

(٤) ج ١ ص ٥٥ من ٦

(٥) ج ٢ ص ٢٢ ر ٦ ج ١

(٦) ج ١ ص ٢٣ ب ٣٥ ج ١٢ ص ١٣٩ ر ٣٩ ج ١٥

(٧) ص ١٥ من ٦

(٨) ص ٤٦ من ١١

(٩) ص ٣١٧ من ١٤

(١٠) ص ١٩٧ من ١٥

(١١) ص ٥١٧ من ١٧

(١٢) ص ١١٣ من ٢٤

واستقرت في الحدائق^(١) اختصاص الحكم بشرء وقود عبي مورد نصر متى عُقِلَ به.

«وسواء كانت مت في الخمس كالمنسوجة غنوة حيث يصح نفعها أم لا»
سألني في كتاب تناحر أن ينسوجه غنوة - أي فهدراً و غنوة - بعد وقت
الفتح للمسلمين قطعة، لا تُثبت على الخصوص، ويصح نفعها لأن المتصرف من
سء وشعره على لأفوى، ولأرض من لا يصح نفعها كمن أشبه عبي أهلها طوعاً
كما في القواعد^(٢) والحدائق^(٣).

«وسواء أعدت للزراعة أم لغيرها.... وحفظها في المعتد بالاولى»
في المعتد^(٤) ويظهر أن مرد الأصحاب أرض لبرعة لا المساكين

«وعلى ما احتراه فطريق معرفة الخمس أن تقوم مشعولة ما فيها بأخرة للمالك»
فلا تقوم لأرض حرة، وإن لأرض منسوبة أكثر من لأرض المشعولة
عنده - أي نفس الأرض من دون ما عيب من ساء و عوه - كما لا تقوم الأرض
مشعولة من دون أخرة - كالأرض - وإن الأرض المشعولة كدك لا يربح فيها أكثر
الناس، وليس ما منسوبة من تقوم مشعولة ما فيها بأخرة للمالك بمعنى أنه تقوم
الأرض على تقدير كونها لأحد من ما فيها من ساء و عوه لأخر، وكان لصاحب
الأرض الأخرى على صاحب ساء و عوه في الجوهر^(٥) «و مقصودهم بقولهم
«مشعولة» هي حرة مراعاة دك في ان تقوم احترازاً عن دخول بعض منسوبة في الخمس

(١) ج ١٢ ص ٣٦٢ س ١٩

(٢) ج ٣ ص ٦٢ س ٣

(٣) ج ٢ ص ٣٦٢ ص ١٥٠

(٤) ص ٢٩٣ س ١٦

(٥) ج ١٦ ص ٦٩ س ٥

لو قوم بدون ملاحظة لأخرة، من لولاء لأحاط نعمة كما عترف في المسالك، وعن
 دونه لمن عليه لو لم يلاحظ استحقاق بقاء المشعولة، فمثل حذراً»

«ويحذر الحاكم بين أحد خمس النعش والارتفاع»

ارتفاع النعش من إحارة وحضه مررعة وحوهم، وقد نزل التحير بين أحد خمس
 نعش والارتفاع في الجواهر^(١) عن صريح غير واحد، في الخدائن^(٢) : «ولأقرب أن
 التحير إنما هو مما لم تكن لأرض مشعولة نغرس أو ساء وإلا ينعش لأحد من
 لارتفاع، و صرعه أنه متى كانت مشعولة سحر أو ساء أن نسوم لأرض مع
 ما فيها بالأخرة و يورع لأخرة على ما سلك وعن خمس الأرض فأحد الإمام أو
 المسحوق ما يخص الخمس من لأخرة»

في الجواهر^(٣) بعد نقل ما مره عن الخدائن^(٢) «قد يمان. إن به أحد خمس
 الزينة لها أيضاً وإن كان ليس به قنع نغرس و ساء يندثر في حصة الخمس، بل عليه
 إيمانها بالأخرة كما أن به أحد بقية لو يندثر له فتقوم الأرض حينئذ مشعولة نغرس
 أو ساء بالأخرة ثم يأخذ خمس تلك بقية»

«ولا نصاب ولا ثبته، وبجمل وجوها عن الآجيد لا عنه وعليه المصنف في الدروس،
 والأول في البيان»

رجع لدروس ص ٦٨ من ١٦، والبيان ص ٢١٦ من ٨.

«ولا بإقالة المسلم له في السبع الأول مع احتماله ها ساء على أنها مسح، لكن لما كان من
 حينه ضيقاً»

قوله (ساء على أنها مسح) يعني أن لا حسم المذكور مسيء على أن يكون

(١) ح ١٦ ص ٦٨ من ٨

(٢) ح ١٢ ص ٣٦٢ من ١

(٣) ح ١٦ ص ٦٨ من ١٢

وهذه لم يذكرها كثير^(١)

الإقالة فسحاً كما هو الحق، وسأني البحث عن دلت في آخر كتاب المتأخر، وأما عنّي
أقول بأنّ لإقالة بيع كما عن بعض العامة فلا تتوخّه الاحتمال المذكور، ولا ريب في
عدم السقوط، لأنّ لإقالة حبسٍ معاملةً جديدةً.

ثم إنّ الضمير في قوله (كان) وقوله (من حبه) راجع إلى الفسخ، والمعنى
بما كان الفسخ من حين يفسخ، الذي هو حين الإقالة، لا من حين العقد صَغُف
الاحتمال المذكور، ونحوه انصَغَف أن لا يرفع لا يرتفع بالإقالة من أصله حتّى يرتفع
الحبس شفعه.

(١) «كأن أي عميل وأن الحمد والمهد وسأني والنفق»

سأني أن لفد (ره) ذكر هذه الأرض

«والشح من المتعذمين على وجوبه فيها»

شيخ (ره) في بسوط^(١)، وكذا لفد (ره) في لفعة^(٢) وصدوق (ره)

في لفعة^(٣) و أس رهرة (ره) في لفعة^(٤) و أس إدريس (ره) في الرائر^(٥) و أس
هرة (ره) في بسيد^(٦)

«ورواه أبو عبيدة الخدّاء في الموثق عن الباقر عليه الصلاة والسلام»

راجع انقبه^(٧) والهدب^(٨)، وفي الحديث^(٩) رداً على شارح (ره) - حيث

(١) ح ٢٣٦ ص ٦

(٢) ص ١٩ ص ١١

(٣) ص ١٥ ص ٧

(٤) ص ٥٠٧ ص ١٧

(٥) ص ١١٣ ص ٥

(٦) ص ٦١٨ ص ٢٧

(٧) ح ٢ ص ٢٢ ص ٧ ح ١٠

(٨) ح ١ ص ١٢٣ ص ٣٥ ح ١٢ ص ١٣٩ ص ٣٩ ح ١٥

(٩) ح ١٢ ص ٣٦ ص ٣

وَأُخْتَهُ أَبُوَصْلَاحٍ (١) فِي الْمِيرَاثِ وَالْبَصِيقَةِ وَاهْتِ، وَأُنْكَرَهُ ابْنُ دُرَيْسٍ (٢)
وَالْأَوَّلُ خَسَّ (٣)، وَ عَنَّا الْقَبْد (٤)

ذَكَرْتُ تَبَعًا لِلْعَلَامَةِ (رَه) فِي الْمُخْتَفِ أَنَّ الرِّوَايَةَ مِنْ لَوْثُقٍ - : «بُنَّ سَنَدُ رِوَايَةٍ فِي أَغْلَى
مَرَاتِبِ الصَّحَّةِ».

(١) فِي الْكَافِي ص ١٧٠ س ٥

(٢) «وَالْعَلَامَةُ لِلْأَصْلِ وَالشُّكُّ فِي السَّبِّ»

أُنْكَرَهُ ابْنُ دُرَيْسٍ (رَه) فِي السَّرَائِرِ (١) أَشَدَّ لِنْكَرِهِ، وَفِي التَّحْرِيرِ (٢):
«وَلَا يَجِبُ فِي الْمِيرَاثِ وَلَا اهْتِ وَلَا اهْدِيَّةٍ».

ثُمَّ إِنَّ الْمُرَدَّ بِالْأَصْلِ أَصَابَهُ سُرْعَةٌ، وَبَرَدَ نَاسِبُ شَكُوكِ الْإِكْتِابِ

(٣) «وَفِي صَحِيحَةِ عَلِيِّ بْنِ مَهْرِيَّارٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرِ الثَّانِي عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا يَرْشِدُ إِلَى الْوُجُوبِ
فِيهَا»

رَاجِعَ انْتِهَابِ (٣) وَالْإِسْتِخَارِ (١)، وَأَبُو جَعْفَرِ الثَّانِي الْإِمَامُ الْخَوَادِ عَلَيْهِ السَّلَامُ،
وَالْمَطْلُوقُ وَالْمَقْدُّ بِالْأَوَّلِ الْإِمَامُ لِبَاقِرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَبَدَلُ عَنِ الْوُجُوبِ الْخَمْسُ فِي كُنْ
فَائِدَةُ الْخَبَرِ مَذْكُورِي نَكَاحِي (٢) أَيْضًا مَرْجِعُ.

«تَبْلُ اقْتَصَرَفِي الْكِتَابَيْنِ عَلَى مَجْرَدِ تَقْلِ الْخِلَافِ»

رَاجِعَ الْيَاكُ ص ٢١٩ س ١١، وَالذُّرُوسُ ص ٦٨ س ٤.

(٤) فِي الْمَسَائِلِ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى مَا فِي الْخَدَائِقِ (٦) تَقْلًا عَنِ الْمُخْتَفِ.

(١) ص ١١٤ س ١٥

(٢) ج ١ ص ٧٤ س ١٢

(٣) ج ٤ ص ١٢٣ س ٣٥ ج ٦

(٤) ج ٢ ص ٥٥ س ٣ - ج ٣ ص ٦٠ س ٣٢ ج ١٢

(٥) ج ١ ص ٥٤٥ س ١١ - وَالْأَلْفُ - وَبَصِيرَةُ الْخَمْسِ وَحُدُودُهُ وَبَحْثُهَا ج ١١

(٦) ج ١٢ ص ٣٤٤ س ٧

في العبحة ولعوض والعشر عشرين ديناراً عند أوفية، والمشهور أنه لا يصاب
للفسمة ^(١)، ويعتبر في وجوب الخمس في الأرباح إخراج مؤنته و مؤنه عباه
مقتضداً فيها ^(٢)

(١) «وَأَمَّا الْعَوْنُ فَقَدْ عُرِفَ أَنَّ نَصَابَهُ دِينَارٌ لِلرَّوَانَةِ عَنِ الْكَافِظِ عَلَيْهِ السَّلَامُ»
راجع الفقيه ^(١) والتهذيب ^(٢).

«وَأَمَّا الْقَبْرِ فَإِنْ دَخَلَ فِيهِ فَبِحَكْمِهِ»
الصغير في قوله (فيه) و (بحكمه) راجع إلى العوض.

«وَالْأَفْهِحُ الْمَكْسَبُ»
ولا يستثنى مؤنة لسة على تقدير دخول العنبر في العوض بها تستثنى على
تقدير كونه بحكم المكسب

«وَكَذَا كَلَّمَانِي فِيهِ الْخُمْسُ مِنْ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ لِقَدْ شَرَطَ وَلَوْ تَالِفُصَادُ مِنْ
الْبَصَابِ»

أى يدخل في المكسب ويخمس بعد إخراج مؤنة السنة على ما سألني.

في المؤنة المستثناة من المكاسب

(٢) «أَيُّ مُتَوَسِّطاً عَسَبَ اللَّائِقِ عَالَهُ عَادَةً»

قد تعرض الشارح (ره) لفروع مهمة:

لأول فيما يُقَدُّ من المؤنة وما لا يعدُّ بها، ويدخل في هذا انقزع لبحث عن
غير لتألف من مال سريع في ذلك عدم وعدمه، وكذا خبر حرس التجارة بربحها

(١) ج ٢ من ٢١ ص ٧ ج ١

(٢) ج ٤ من ١٢٤ باب ٣٥ ج ١٣ ومن ١٣٩ باب ٣٩ ج ١٤.

في الحول وعدمه.

الثاني. في أن المؤنة هل تؤخذ من ما لا يحز الذي لا حُصن فيه — على تقدير وجوده — كإلارث على القول بعدم الحُصن فيه، أم من مكسب، أم من؟

الثالث. في أن إريادة المُصنة أو المفعضة متى دَفَع حُسده أو متى لا حُس في أصله، هل يتعلّق بها الحُصن أم لا؟.

الرابع. في المراد بالمؤنة، ومبدأ سَنَها.

الخامس. في تعجيل إخراج الحُصن أو الصبر به إلى تمام الحول
لسادس. في حكمه. م. د. حصن الرّيح تسريعاً، فهل يعتبر لكل رّيح حوً، أم لا؟.

سابع. في عدم اعتبار الحول في أربح المكاسب وغيرها متى يتعلّق به الحُصن.

«وإن فُتْرُ حُصْنٍ له ما نَقَصَ»

وقد يشكّل عليه بما في الجوهر^(١) من تصرف المؤنة عرفاً، أي ما يشع في حوْلُه وما يَرْتَبِه إرفاقاً من الشارع بذلك، خصوصاً بالنسبة إلى بعض الأشياء التي لا يعد تركها نقصاً في حقّه من شراء كُتُب ومرتحة أطباء وعلّة ولائم ومحوها، وإن كانت هي لوفعتها من مؤنة، إذ لا يلزم بين كونهما وعدم لنقص في تركها.

«وحيّ واجب إن استطاع عامّ الاكتساب»

فإن مؤنة الخيّ من المؤنة المستثناة بالنسبة إلى عام الاستطاعة

«والأَوْحَبُ في الفَصَلات السابقة على عام الاستطاعة»

فإذا اكتسب في عام مئة دينار — مثلاً — رائدة على مؤنته في ذلك العام، وفي

عام آخر ثلثا ثمانية وتحقق بالمجموع الاستطاعة يجب الخمس في أئمة التي اكتسبها قبل عام الاستطاعة، ولا يجب في ثلثا ثمانية التي اكتسبها عام الاستطاعة.

«والذين انتقدوا والمقارن لحول الاكتساب من الموتة»

الذين انتقدوا لحول الاكتساب تارة لموتته في ذلك العام وأخرى لعدم الموتة فيه، أما لأول فلا إشكال في كونه من الموتة، وأما ثاني فقد يظهر من جملة عدم حوار وفاته قبل إخراج الخمس بعدم كونه من الموتة، وأورد عليه في المستمسك^(١): «بأن صرف ما في وجه الذين ليس تعييناً له ولا ضرباً له فيها لا يعني فكيف لا يكون من موتة». هذا في الذين المقارن، وأما الذين السابق على عام الاكتساب فقد يكون لموتة عام الاكتساب، وقد يكون لغيرها مع حاجته إليه في عام الاكتساب - كما لو اشترى دراً قبل عام الاكتساب شبي في سنة - ودش لمير ذلك، ويظهر أن الذين في الأول والثاني كالمقارن، وأما الثالث فقد يؤيده أنه معدود عرفاً من موتة العام السابق لا عام الاكتساب، فلا وجه لامتناعه، وأورد عليه في المستمسك^(٢) بقوله: «وفيه أن كون وفاته من موتة السنة السابقة لا يبي كونه من موتة سنة الحاضرة، بل بقي للذين إلى زمانها، كما لو حرث داره في السنة السابقة، ولم يعمرها في أن دشت السنة اللاحقة، فإن تعميده في السنة السابقة معدود من موتته، فإذا لم يعمرها كان تعميدها في السنة اللاحقة أيضاً معدوداً من موتته، فإذا عمرها من ربح السنة اللاحقة كان تعميدها مستثنى من الخمس»

«ولا يُخبر الثالث من المال بالربح وإن كان في عامه»

المراد بالمال غير مال التجارة، قوله (وإن كان في عامه) يعني وإن كان لتلف

(١) ح ٩ من ٥٤٧ من ٤

(٢) ح ٩ من ٥٤٧ من ١٧

في عام بريح، في الخواهر^(١)؛ «خصوصاً إذ فُرِصَ بَعَثَ الرِّيحَ بِمَحَارَةِ، ضرورة مراعاة مُؤَلِّ الحول من حين حصوله — أي من حين حصول بريح — فلا يخرج منه الخسارة السابقة».

«وفي تجر حيران التجارة بريحها في الحول وجه قطع به المصنف في «دروس»
راجع بدروس ص ٦٨ س ١١، فإذا فُرِصَ أَنَّهُ دَعَى بعض أعبان التجارة
بواحدة بأقصى من رأس مال، ثم تعرَّ السعير مدَّعٍ بأضدَّه يجر الحيران أولاً بالريح
ثبياً، ووجه الخسر عدم ص. في الريح وبعيضة عرفاً بدون ملاحظة الخسر.

«ولو كان له مال آخر لا خُفِّسَ فيه هي أخذ المؤنة منه أو من الكسب أو منها بالنسبة
أو شيء»

أخذ المؤنة منها بالنسبة مثل: أنه إذا كانت المؤنة مئة، والأرباح مئتين،
ومال الآخر ثلاثمائة — مثلاً — نصبت مائة عشر خُفِّسَ، فسقط من الأرباح
خُمُسُها، ويخفَّس الباقي وهو مئة وستون.

«ولوراد بعد خميسه زيادة متصلة أو منفصلة وَجَبَ خُفِّسَ الرائد»
الزيادة المتصلة كاسم، والمنفصلة كالولد في الحول

«كما يجب خُفِّسَ مَقَالاً خُفِّسَ في أضده»

مالاً خمس في أضده كالمفرد والكثير، م. يبلغ حد نصف.

«وبتعثر بين تعجيل إخراج ما نعمه رباته عليها والصره إلى تمام الحول لا لأن الحول
معتبر فيه»

المشهور عدم عذر الحول في وحبو لخمس خلافاً لاس. بدريس (ره) على

ما يقدره عنه المصنف (ره) في دروسه، وفي حاشيته يوضحه بعلامته في تسمية
حيث نسب اعتبار اسمه كقوله في حاشيته لا يكسب في حاشيته في
في الزكاة، واستقره الشهيد في الدروس^(١).

«ولو حصل ربح في الحول بدرجاً غير لكن خارجاً حول بغيره، نعم يورث مؤنة في المنة
مشاركة بينه وما سبق عنها وحصل باقي»

لمراد من خارج عدة عن ربح، وهو مبر في بعض المصنفات ربح في
الخارج، ويصبر في قوله (شبه) ربح، خارجاً عن ربح في حاشيته ربح،
وقوله (عنيها) متعلق بقوله (ربح)، وهذه (حاصل ربح) يعني وحصل كل ربح
أي كل ربح - مؤنة في حاشيته من حوله بعد مدة يسيرة، وقد كان فهو ربح
الأول في الحرم، وظهر ربح في حاشيته في شهر ربيع، ومؤنة من شهر ربيع في الحرم
تتوغل عني ربح، ويختص ربح في حاشيته من حوله في شهر ربيع، أي هو ربح
ظهر ربح في شهر ربيع في حاشيته، وحصل ربح في حاشيته من حوله في شهر ربيع
- الذي هو بناء حول ربح الأول - مؤنة في شهر ربيع في حاشيته من حوله في شهر ربيع
حول الربح الثاني -

في الحوهر^(٢) بعد نقله ذلك من حاشيته ربح، وهو في حاشيته قد يوفقه بغير
فتوي، لكن كونه معنونه بعد من حاشيته ربح، وهو في حاشيته ربح، وهو في حاشيته ربح،
وال في دروسه والخارج الأول بعد حوله في كل كسب، أي في حاشيته حوله من حاشيته
الشروع في الكسب نوعه، وقد في حاشيته ربح، وهو في حاشيته ربح، وهو في حاشيته ربح،
استطاع به في حاشيته ربح، وهو في حاشيته ربح، وهو في حاشيته ربح، وهو في حاشيته ربح،

١- ص ٦٨ - ٦٩

(٢) ج ١٢ ص ٣٥٣ - ١٥

(٣) ص ٦٨ - ٦٩

(٤) ج ٦ ص ١ - ٢

ويقسم ستة أقسام (١) ثلاثة للإمام عليه السلام (٢)

تربلاً لها باعتبار إحرارها قوة مرلة الريح الواحد الحاصل في أول سنة.

(١) «على المشهور عملاً بظاهر الآية وصريح الرواية»

مفصل مشهور ما نقله للعلامة (ره) في المنتهى (١) عن بعض أصحابنا «من أنه سهم الخمس خمسة أقسام سهم لله برسوله صلى الله عليه وآله، وسهم لذي القربى هم، والثلاثة بصفة يسرى ويساكن واس سس». وابوجه في ظهور الآية الكريمة على أي قوله تعالى «وَعَلَّمُوا أَنَّهُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لَهُ حُكْمَهُ وَكَرُّهُ» ولرسول ولذي القربى والتامى والتساكن وأن شئله (٢) في تقسيم الخمس إلى ستة أقسام. أن الألف يملك أو الاحتصاص، والمصنف ما واو يقتضى انشريد فيجب صرفه في لاصاف ستة، والرواية في الكافي (٣) والعنه (٤) ولتهيب (٥) والاستبصار (٦).

(٢) «وهي سهم الله ورسوله صلى الله عليه وآله وذوي القربى»

هذه الثلاثة يسرى صلى الله عليه وآله وفي سهم، وبعده للإمام عليه السلام، وابوجه في ذلك أن ذي القربى على المشهور - كما في مصنف (٧) عبارة عن الإمام عليه السلام خاصة، فهو عليه السلام يأخذ سهم الله تعالى وسهم رسوله بالتوراثه وسهم ذي القربى بالأصل.

في المختص (٨) «ويعن المرتضى عن بعض علمائنا أن سهم ذي القربى لا

(١) ج ١ ص ٥٥٠ س ١٩

(٢) سورة الأنعام، الآية ٤١

(٣) ج ١ ص ٥٣٩ س ١١، وألفه وصح خمس وحدوده ج ٤ ص ٥١١ س ٧

(٤) ج ٢ ص ٣٢٢ س ٧ ج ٨

(٥) ج ٤ ص ١٢٥ و ١٢٦ باب ٣٦ ج ١ و ٢ و ٤ ص ١٢٨ باب ٣٧ ج ٢

(٦) ج ٢ ص ٥٦ س ٣١ ج ١

(٧) ص ٢١٤ س ٣٣

(٨) ص ١ س ٣٤

يصرف إليه عليه السلام، أو إلى تَوَاه (١)

يختص بالإمام عليه السلام، من هو لجمع قراءة رسول الله صلى الله عليه وآله من بني هاشم، ورواه بن ماثويه في كتاب المقع (٢) وكتب من لا يحصره انعمه (٣) وهو اختيار ابن الجبيل.

أقول: وفي الهدية (٤) لاس ماثويه (ره)، «ودوي تُزَمِي منهم أقرأوه». ونقل في إحـدة (٥) عن أبي حنيفة أنه قال: إن الخمس يقسم خمسة أقسام سهام لسي (ص) ودي العربي، ويسقط هــك السهام موت سي (ص) ويبقى الثلاثة.

(١) «فمن ذهب منهم إلى حواصره، إلى الأصناف على سبيل أسفه...»

المراد بالأصاف عبدة عن التذمى ولما كس وأبـه السبل، ويصرف على سبيل تشته بأن تُصرف حصّة لأصناف إليهم على ما سيصرّح به لمصنف (ره) وعلى تقدير عدم كفتهم تصرف حصّة لإمام عليه السلام أيضاً إليهم على سبيل تشته.

ثم إن هذا القول بالسبـة في حصّة الإمام عليه لسلام يشتمل على دعوى: جـاهم: صرف حصّته عليه السلام في زمن لعينة إن لأصناف على سبيل تشته.

ثم سبها: أن لتصدى لديك بؤته عليه السلام — أي انعمه العُدول الإماميون خامعون لشرائط متوى —.

ولذلك على لأولى أن الإمام عليه السلام مع حضوره يجب عليه الإتمام من سهم نفسه على تقدير عدم كفتهم، وكما يجب ذلك مع حضوره فكذلك مع غيـته، لأن الحق الواجب لا يسقط بالعـة.

والدليل على الشدة أنهم وكلاء الإمام عليه السلام، ولأنه يجب عليهم أداء ما

(١) ص ١٥ من ٦.

(٢) ح ٢ ص ٢٢ ط ٧ ج ٨.

(٣) ص ٨٤ من ٣٠.

(٤) ص ١٨٥ من ١١.

على لعمري غير الإمام فكذلك لا يجب على الإمام عليه السلام
وأورد على دعوى الأولى في الجواهر^١ بقوله «وبالحملة فذموى وجوب
دفع حق الإمام عليه السلام للأصناف لال من حيث وجوب الإنعام عليه حتى في
هذا برهان للمؤمنين المستغنى مما لا تستلزم أن يسود به فطرس أو يستعمل فيه
برع»

وقد دعوى ثانياً في الجواهر^٢ أنه «عنه يظهر من المحكي عن عروة
بعد حور صرفه لمن في يده، ومن إليه في الخدق^٣ عسجاً بأن لم يعف عن ديني
يوحب صرف لأموال ونحوه، إليه لا عموم ولا خصوص»

ثم إنه احتج لأصحاب في حكم خمس في ربح العينة بالنسبة إلى حصة
الإمام عليه السلام وحصة الأصناف على أقوال

مما ظهر من دفع حصة الأصناف الثلاثة إليهم بالأصالة،
وصرف حصته عليه السلام إليه على سبيل انتفعة

ومما يظهر من مصنف (ره) في هذا الكتاب من صرف حصة الأصناف
إليه، والتحجير في حصة الإمام عليه السلام بين دفعها إلى نوايه — بصرفه على حسب
ما يقتضيه مذهبهم — وحفظها بطريق الاستدراج

ومما صرف حصة الأصناف إليهم كسبهم، والتحجير في حصته عليه السلام
من بداعه من ثمة إلى أنه يصل إليه عليه السلام وقت ظهوره، ودفنه، وهو
مذهب لشيخ (ره) في نهاية^٤

ومما دفع الصنف إلى الأصناف كسبه أيضاً، وأما حصته عليه السلام
فتصرف في ماله أربعين جزءاً من أهل الفقر والإصلاح والسداد، وهو قول من

(١) ج ٩ ص ١٧٣ ح ٤

(٢) ج ١٦ ص ١٧ ح الأخير

(٣) ج ١٢ ص ٤٧٠ ح ٣

(٤) ص ٢٠١ ح ٩

حمزة (ره) في الوسيلة^(١).

و منها صرف حصّه لأصاف إيه - في جوهر " و قول
عنه اسلام معاملة ما المحو منك

و استحوذ الأثر - أي صرف حصّه لأصاف إيه - في جوهر " و قول
«إنه موعى بمشهور بين لأصاف قدس و حديث، فعلاً و حصولاً إن لم يكن جمع
عنه» و قوى الثاني في «في جوهر» - بقوله «و قو من ذلك معاملة معاملة
لما المحو منك - عشر اوصوف إليه - روى أنه أعداء - إذ معرفة ذلك
باسمه و بسبب دون شخصه لا تحدى، بل لمن حكمه حكمه محو من ذلك - اعتبر بعدد
وصول إليه للمجهول به، فيتصدق به حينئذ من اعتبه عنه، و يكون ذلك وصولاً به
على حسب غيره من الأمور التي مع يصح أن أصحابها، والله أعلم بحقائق
أحكامه».

و عتر في يستمسك " حرر رصده عنه لسلام بصرف في جهة قدس
«وكيف كان فم يصح ما يدعى على تعيين صرف سهمه (ع) في جهة معيّن، فيشكل
التصرف فيه، إلا أن يحزر رصده (ع) تصرفه في بعض الجهات، كما في رصده هـ - و أنه
يعلم فيه رصده (ع) تصرفه في إقامة دعوى دين، و رفع أغلامه، و بروج شرا
الأقدس، و مؤنة ظلية العلم الذين يترتب على وجودهم أثر مهم في دفع المؤمنين، و يعط
و انصحية، و ثلّ الحلال و احرام، و غير ذلك من الواجبات الدينية التي أنسلح بها
اليوم أكثر المتدينين، و لأحوط ثمة التصديق عنه (ع) كما عرفت».

و منها: صرف حصّه لأصاف إيه بصاً، و استمدح حصّة الإمام عليه سلام
من ثقة لي تقو إلى صوره (ع) و هو طهرت من (ره) في نسخة " و صرحه و أن

(١) ص ٧١٨ س ٢٩.

(٢) ج ١٦ ص ١٦٨ س ٤.

(٣) ج ١٦ ص ١٧٧ س ١٠.

(٤) ج ٩ ص ٥٨٢ س ١٠.

(٥) ص ٤٦ س ٢٦.

الصلاح (ره) في الكافي^(١).

ومنها: «تدع الخمس كنه» أي صهوره عنه سلام، وهذا يقول مسبوب إلى المصلحة^(٢)، وبكأن التدبر في كلامه تدماً في هذا الصدد يقضي بعدم تسمية سنة، وأن المستفاد من كلامه الفصل المتقدم، وقد ثبته على ذلك في الجوهر^(٣)، حيث قال بعد نقل هذا القوي: «لأنني لم أعرف قوله بالخصوص وإن نسب بعضهم إلى المفيد في المصلحة، لكن طعن أنه وهم كما لا يخفى على من تدبر عديتها تصدق»

ومنها سقوط الخمس كنه، وهو مذهب سائر (ره) في المراسم^(٤)، والمحدث اصباح الشيخ عبد الله بن صالح الحارثي على ما في الخدائق^(٥)، وريح سروري (ره) في بحيرة^(٦) سقوط خمس الأربع في رسم المصلحة. ومما يقول بذقن الخمس كنه، وعند الشيخ (ره) في النهاية^(٧)

«يضرفه على حسب ما يراه من تنظير وعمره»

عدم وجوب التنظير هو المشهور مطلقاً أو بين المتأخرين — كما في لدخيرة^(٨) واستمسك^(٩) لسيرة المسيرة على عدم التنظير، وللصوص، ووجوب بسط ظاهر الميسر^(١٠) والخبي (ره) في الكافي^(١١) وقواه في لدخيرة^(١٢).

(١) ص ١٧٣ س ١٥

(٢) ص ١٩ س ٢٦

(٣) ج ١٦ ص ١٦٥ س ٧

(٤) ص ٥١٢ س

(٥) ج ١٢ ص ٤٣٨ س الأخير

(٦) ص ١٦٢ س ٨

(٧) ص ٢١ س ٣

(٨) ص ٤٨٨ س ٣

(٩) ج ٩ ص ٥٧٢ س الأخير

(١٠) ج ١ ص ٢٦٢ س ٩

(١١) ص ١٧١ س ١

(١٢) ص ٤٨٨ س ١١

أو يحفظ (١)

(١) «ويظهر من إطلاقه صرف حقّه عليه السلام إلى توّابه أنّه لا محلّ منه حال الغيبة شيء لغير طريقه»

المراد بمريق لإمام عليه السلام عبارة عن لأصاف الثلاثة، واصمير في قومه (منه) راجع إلى الخمس.

«ومشهور بين الأصحاب ومنهم المصنّف في نافي كنهه وقتاونه استثناء المالك والمساكن والمتاجر»

ممن صرح بالاستثناء الشيخ (ره) في النهاية^(١) والموسط^(٢) والمحقق (ره) في الشرائع^(٣).

«فتباح هذه الثلاثة مطلقاً»

قوله (مطلقاً) يعني حتى بالنسبة إلى نصف ندي لأصاف كما صرح به العلامة (ره) في مختلف^(٤) في مقام الردّ على اس احمد (ره)، وحصّل سعيد (ره) في لقمة^(٥) لرحضة المالك، وذلك بتعليل في لأخبار الموحدة في لكافي^(٦) ومقبه^(٧) ولتهذيب^(٨) والاستبصار^(٩) بطب الولادة. وأورد عبه العلامة (ره) في مختلف^(١٠) بأنّه لا مدافاة بين باحة المتاجر والمساكن واستعليل في ذلك بطب الولادة.

(١) ص ٢٠٠ ص ١٢

(٢) ح ١ ص ٢٦٣ ص الآخر

(٣) ص ١٣٧ ص ٨ في الباب ٥

(٤) ص ٢٠٨ ص ٣

(٥) ص ٤٦ ص ٢٠

(٦) ج ١ ص ٥٤٦ باب التي والأعمال... ح ١٦ و ٢٠

(٧) ح ٢ ص ٢٢ باب ٦ ح ١١

(٨) ج ٤ ص ١٣٦ و ١٣٧ باب ٣٦ ح ٤ و ٥ و ١٤٣ ح ٢٦ و ٢٣

(٩) ح ٢ ص ٥٧ و ٥٨ ص ٣٢ ح ١ و ٢ و ٣

(١٠) ص ٢٠٨ ص ٢

«والمراد من الأول الأمة لمسيه حار بعنه وثمها ومهر الروح من الأرباح»

و «ورد في جوهر» على تفسيره كج الأمة مسيئة: «تحتة سائر التصرفات في سائر الأفعال حالة تحتة لا خصوص الكاح منه فلا يناسبه هذا التخصيص موهب، على أنه لا يلائمه بعض المعاني والأحوال الظاهرة في أن متعلق محسن خمس وجوه من خمسة من ربح ربح بعد يده أي كنهه بالإمام لا الخمس حقه و غيبه، بل ولا يلائمه ظهور بعض الأحوال في راحة دلت حتى ظهور الإمام و غيبته».

و ورد أيضاً على تفسيره كج شمس الأمة و مهر الروح من الأرباح «روحته في المؤنة مسيئة، بل قد يظهر من ذلك أن مؤنة من يتفسير لأوئ بالة إلى عدمه، فله أنه لا يثبت ذكرهم به و خصوص بعد ذكرهم لمؤنة وأنه مبه، بل ولا يثبت تخصصه بالشمعة ولا زقن بعنه، بل ولا إطلاق الإراحة، إذ هو مستثنى من خمس الأرباح حقه في خصوص عدم ربح مع شرائه مسببة لحق فيه على أنه من حقوق الأئمة عليه السلام كمن يتنسى أو يحمله، ضرورة عدم تعلق حقه عليه السلام، إذ بعد مؤنة التي هو مبه، بل ولا يثبت تعلق بطيب المؤدة، ضرورة عدم مدحه حرمه شهره، بعد شروعه في صحة سكاح».

«ومن الثاني ثمن المسكن منها أيضاً»

تصريح في قوله (مب) جمع إلى الأرباح، ويرد على هذا بتفسير ما تعظم من (يرد في تفسيره كج شمس الأمة مسيئة و مهر روحه، ونوجه في ذلك أن ثمن المسكن من المؤنة، وأما في جوهر» على تفسيره كج شمس الأمة لمسيه ومهر الروح من الأرباح، وتفسيره كمن ثمن المسكن من الأرباح أيضاً بقوله «وعكس أن يراد باستثناء ما كج وما كن أنه لا من ربح ربح من ربح في أثناء سنة و في

وثلاثة أقسام لستامي والمساكن واما السيل من الهاشميين بالآب^(١)

على به الخمس، وأنه لا يجب إخراجُه بعد السنة بخلاف غيرهم من شيوخ، فإنه لا يستثنى به، لا مقدار السنة، وبحسب عبية الخمس فيها بعد السنة، ...».

«لأنه ادعى في البيان إطلاق الإمامة عنه نظراً إلى شذوذ المخالف»

الصغير في قوله (عنه) رجع إلى الاستثناء فرجع إلى آباء وفي سبهي^٢
«وعليه عثمان أحمر»، والمخالف ابن الحسد (ره) على ما في كتاب^٣ وعمره.

(١) «دون الأئم ودون المسبيين إلى المقلب أحي هاشم على أشهر الأقوال»
وهو مختار الشيخ (ره) في لهابة^٤ والمنسوط^٥.

«ويدن على الأول استعمال أهل الفقه»

فإن لسنة تقضي الانتساب بالآب كما يدل بمعنى من انتسب إلى تعيم
بالآب، واستدل عليه العلامة (ره) في استنباط^٦ أيضاً بأن الإجماع يقتضي منع من
انتسب بالآئم حصة، إذ وجوب إخراج معلوم لشو في سنة قطعاً، واستحقاق من
انتسب بالآئم غير معلوم قطعاً فلا براءة للمعهدة.

«وفي الرواية عن الكاظم عليه السلام ما يدل عليه»

راجع التهذيب^(٧).

(١) ص ٢٢١ ص ٥

(٢) ج ١ ص ٥٥٥ ص ٧

(٣) ص ٢٢١ ص ٤

(٤) ص ١٩٩ ص ٩

(٥) ج ١ ص ٢٦٢ ص ١٣

(٦) ج ١ ص ٥٥١ ص الأخير

(٧) ج ٤ ص ١٢٨ ص ٢٧ ج ٢

وقال المرتضى: ولو بالذمة^(١)، ويشترط فقر شركاء الإمام عليه السلام^(٢)

«واسْتِغْنَاءاً لما استدل به القائل بها وقصوره عن الدلالة»

الخبر يعني استدلاله به يقول المذكور في الاستبصار «هكذا عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: لو كان عدل من حجاج هاشمي ولا مقلبي إلى صدقة، إن الله تعالى جعلهم في كتابه ما كان فيه سعة» وقد أورد على الاستدلال بالخبر المذكور أمور

لأول قصوره عن مقاومة سائر الأدلة بإعراض مشهور وعمره.

ثاني موافقه لطاهر حص لأخبار من طرّف جماعة.

الثالث، اجتماع إرادته عليه من عبد متعبد بحد أو حرثين كغيره من

الشيء إلى مركب واحد كدفع مفضل بغيره من نصف بتفسيره لدى لا تأسيس فيه

(١) وكذا ابن حمزة (ره) على ما في المتن، وبكره في الوسيلة^٣ يعني

هذا من حيث هو، وأنه حاشه من الطرفين أو من قبل الأب خاصة.

«وقال المصنف وابن الحبيب بسحق المظلي أيضاً»

المصنف (ره) في الرسالة العروة عنى ما في الحدائق^٤، وهو أحد قوله على ما

المشهور^(٥).

(٢) «وأما السامعي فاشتهر باعتبار فقرهم، لأن الخمس عوض الركاة....»

هذه الأمور مما استدلل به العلامة (ره) في المحصف^٦، وذكر الوجه لأول هذه

(١) ج ٢ ص ٣٦ رد ١٦ ج ٦

٢ ص ٢٢ من ٦

٣ ص ٨ من ٧

(٤) ج ١٢ ص ٣٨٢ من ١

(٥) ج ١ ص ٥٥١ من ٣٠

(٦) ص ٢٠٦ من ٥

فجر المحققين (ره) في الإيضاح^(١) أيضاً.

«ولأنَّ الإمام عليه السلام يقسمه بينهم على قدر حاجتهم، والفصل له عنه السلام»

وقد صرَّح بذلك لمفيد (ره) في المقنع^(٢) والشيخ (ره) في التهذيب^(٣) ولهاية^(٤) والمسوط^(٥) وسائر (ره) في المرسمة^(٦) وكذلك عنه بعض الأخبار في لكبي^(٧)، وحانف في ذلك اس، دريس (ره) في السرر^(٨) وقار. «فإنَّ فصل من ذلك شيء كان هو المذهب له، واسموي حقه عنهم، ولا يجوز أن يملك منه شيء لهم، لأنَّ حقَّهم، فلا يجوز أن يأخذ من ما هم شيئاً»، وقال العلامة (ره) في التحرير^(٩) «وعندي في ذلك توقف».

«وفيه نظري»

وجه النظر أنما في الأوَّل فلما ذكره المحقق شخ جعفر (ره) من منع المائنة في أكثر الأمور أولاً، ومنع اقتضاء العوصة المائنة في كلِّ بوجوه ثانياً، وعدم اعتبار لعمري في قسم بقره كالمؤلفة وبجوه ثانياً، وأنما في لثني بوجوه الخلاف فيه كما أشرنا إليه.

(١) ج ١ ص ٢١٨ م ٩

(٢) ص ٤٥ م ١٨

(٣) ج ٤ ص ١٢٦ م ١٢

(٤) ص ١٩٩ م ٢

(٥) ج ١ ص ٢٦٢ م ٧

(٦) ص ٥٨١ قبل سطرين بآخر

(٧) ج ١ ص ٥٣٩ باب العمى والأند - ج ١

(٨) ص ١١٥ م ٢

(٩) ج ١ ص ٧٥ م ٥

ويكي في اس السبل المعتبر في شد التسميم^(١)

«ومن ثم ذهب جماعة إلى عدم اعساره فيهم»

من الجماعة شح (ره) في مبوط^(٢) و س دريس (رد) في سرثر^(٣).

«ولو سلم عدمه نظراً إلى أنها لا تقتضي اسائه فعند عدم انحصار بقى العموم»

بصير في قوله (عدمه) راجع إلى لا قضاء المدون عليه بقوله (يقتضي)،
والعنى وبوسنم عدم قضاء كون يتم قسماً للمسكين المدبرة بكنة من جهة أن
مدبرة لا تقتضي المايبة، إذ يجوز أن تكون مدبرة بالعموم وخصوص، و عليه
فالباقى شمس الفقير وغيره، وبما أنه لا دليل على تخصيصها بمقبر بقى عموم.

«ويوقف المصنف في الدروس»

راجع الدروس ص ٦٩ س ١١.

(١) «وظاهرهم هنا عدم الخلاف فيه وإلا كان دليل التيم آتياً فيه»

أى و ظاهر لأصحاب عدم الخلاف في اس السبل من جهة عشر بقري
شد سسيم، وإلا كان دليل يتم آتياً فيه بتعريف أن اس السبل قسم للمسكين في
لآية الكريمة، وهو يقتضي المدبرة، وعلى تقدير عدم الاقصاء من جهة أنه يكي في
ذلك — أى في كونه قسماً — المدبرة بالعموم وخصوص فعند عدم انحصار بقى
العموم ومما ذكره في كتاب ابركاة عدم معنى من السبل بعة يظهر أن دليل يتم
عزأت في اس السبل، إذ لا يبعد اعسار الفقر والحاجة في مفهومه

(١) ج ١ ص ٢٦٢ س ١

(٢) ص ١١٥ قبل سطرين بالآخر.

ولا تعتبر العدالة، ويعتبر الإيمان^(١)، ونقل الإمام (ع) أرضاً محلى بها أهلها أو ستمت طوعاً^(٢)

(١) «لا عساره في المعوض بغير خلاف مع وجوده، ولأنه جلة وموادة، واختلف بعد عهها، وفيها نظر»

وجه النظر: أما في الأول، فما ذكره المحقق آغا حاد (ره) في تعدياته^١ من مع كون الخمس عوضاً عن الزكاة أولاً، ومع وجوب شراك لعوض مع المعوض في جمع لأحكام ثانياً، وأما في الثاني، فلأن اختلف بعد عن الصلة والموادة من حيث كونه محلاً، وأما من حيث أنه قريب النبي (ص) أو من شأن الهدية فليس بعيداً عن الصلة وموادة.

في الأنفال

«وأما الأنفال فهي المال الرائد للنبي صلى الله عليه وآله والإمام عليه السلام بعده على قبيلها»

الأنفال: جمع نفل، والتحرير: على ما في لسان العرب وجمع تحريم وغرهما، والنفل: الزيادة... وهذا ستمت إضافة من بصلاته، لأنها زيادة غنى المعروض ويقدر لولد لولد... لأنه زيادة غنى الولد. قوله (على قبيلها) متعلق بقوله (رائد)، والنفل الجماعة من ثلاثة فصاعداً، وقد يكون من أضف واحد، ورثه كانوا من بني أبي وحيد، ومراد بنفل النبي (ص) وإمام (ع) عبدة عن لتمامي والمساكين وأبى لسبل من تسهما، فإن الأنفال كلها للنبي (ص) والإمام (ع) ولا نصيب في المذكورين من تسهما، وإنما لهم نصف الخمس خاصة.

(٢) «من غير قتال كبلاد البحرين»

هذا يعني ما ذكره الشارح (ره) في أوائل كتاب إحياء الموت من خفل

أو ناذ أهلها، والآحام^(١) و رؤوس الجبال، و بطون لأودية وما يكون بها^(٢)
و صواقي منوك لحرب^(٣)

لحري من أشتم عليه أهله طوعاً، عدل بعد المتى (وكن أرضاً أشتم عليها أهلها
طوعاً): «كلمة المشقة والحري وأطراف يمين».

(١) «بكر الممطرة وفتحها مع المذبح أخفة بالتحريك المفتوح، وهي الأرض المملوءة من
القصب وعود»

في مجمع البحرين: الأخمة كقصة: الشجر استغ، والجمع أحمت
كقصبات وأحم كقصب، والآحام جمع الجمع. وفي لسان العرب يقل عن ابن سيده
أنه قال: الأخمة، الشجر الكثير استغ، والجمع أحم وأحم وأحام وجام، قال:
وقد يجوز أن يكون الآحام وإحام جمع أحم، وهو ليعني على أن أحماً جمع أحم

«في غير الأرض المملوءة»

وأما في لأرض المملوءة للمسلمين فهي لهم.

(٢) «من شجر وقندي وعبرهما، وذلك في غير أرضه المختصة به»

وأما في الأرض المختصة به عليه السلام فلا اختصاص برؤوس الجبال و بطون
الأودية، ولكن حص في السرائر^(١) رؤوس الجبال و بطون لأودية والمعادن باقي
يست في أملاك المسلمين، وذهب العلامة (ره) في مختلف^(٢) إلى عدم اختصاص.

(٣) في مجمع البحرين: صفو شيء حاله و جاره، وفي حديث
الائمة (ع): «نحر قوم قرص الله طاعتنا، لنا الأفعال و صفو لنا» أي خيره
وأخسه، كخارية عارضة والسف انقطاع الدرع، قيل أن تقسم العيمة، فهذا

ميراث فاقد الوارث، واعیمة تعبر عنه^(١)

صَفْوَمَاءٌ، وَفِي آخِرِ: «لِلْإِمَامِ صَوْبِي لِمَوَكَّ» وَهِيَ مَا صُطِّفَ بِهِ كُفَّارَتُهُ، وَقَبْلُ: لَصُوبِي مَا يُتَّقَنُ وَالْقَطَائِعُ مَا لَا يُتَّقَنُ.

(١) «وَبِهِ رَوَايَةٌ مُرْسَلَةٌ»

الرَّوَايَةُ فِي التَّنْذِيرِ^(٢) مُرَاجِع.

«إِلَّا أَنَّهُ لَا قَائِلَ بِخِلَافِهَا ظَاهِرًا»

لَا قَائِلَ بِخِلَافِهَا مِنَ الْأَصْحَابِ، وَأَمَّا مِنْ لَدُنَّ فَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ عَنِ مَا فِي الْمَعْتَرِ^(٣) وَالْمَسْئِ^(٤) إِلَى أَنَّ حُكْمَ عَصِيْمَةٍ بِعَرْدٍ لِلْإِمَامِ حُكْمُ عَصِيْمَةٍ بِرَدِّهِ، نَكْتُهُ مَكْرُوهٌ، وَقَدْ أَوْجَسَهُ الْعَصِيْمَةُ بِعَرْدٍ لِلْإِمَامِ بِمَعَانِلَتَيْنِ وَلَا حَسَّ، وَلَأَحَدُ ثَلَاثَةِ أَقْوَابٍ كَقَوْلِ الشَّافِعِيِّ وَأَنَّى حَسْفَةٌ وَثَلَاثُهَا لَا شَيْءٌ عَمَّ.

وَلَكِنْ بَعْلَامَةٌ (رَه) فِي الْمَنْهَى^(٥) قَوَى قَوْلَ الشَّافِعِيِّ بِسَوَادَةِ لِلْمَأْدُونِ فِيهِ، وَنَقَلَ فِي الْحَوْصِ^(٦) «أَنَّهُ عَسَى يَظْهَرُ مِنْ بَابِ اسْتَوْقَفَ... بَلْ فِي مَذَارِكِ أَنَّهُ—أَيُّ عَدَمِهِ بِمَرَفٍ—حَدٌّ لِإِطْلَاقِ لَآئِهِ».

«نَقَمَ بِمَحْضٍ مِيرَاثَ قَوْلِ لَا وَارِثَ لَهُ بِهَرَاءٍ بِلَدَامَتٍ وَحَبْرَانِهِ لِلرَّوَايَةِ»

الرَّوَايَةُ فِي الْكَذِبِ^(٧) وَالْعَقِيْبَةِ^(٨) وَتَنْذِيرِ^(٩) وَاسْتِصْغَارِ^(١٠)، وَهِيَ مَعَ صَعْفٍ

(١) ج ١ ص ١٣٥ باب ٣٨ ح ١٢

(٢) ص ٢٩٦ س ١٨.

(٣) ج ١ ص ٥٥٣ س الْأَحْبَبِ

(٤) ح ١ ص ٥٥٤ س ٥

(٥) ح ٦ ص ١٢٧ س ٩

(٦) ج ٧ ص ١٦٩ (بَاب) ح ٢٠١.

(٧) ح ٤ ص ٢٤٢ س ١٧٠ ح ٢

(٨) ج ٩ ص ٣٨٧ بَاب ٤٤ ح ٤٥١.

(٩) ج ٤ ص ١٩٦ بَاب ١١٣ ح ٤٥١.

وَأَمَّا الْمَعْدُونُ فَالْيَاسُ فِيهَا مُشْرِجٌ (١)

دون فرقي بين ما كان منها في أرضه أو غيرها.

«وأطلق جماعه كون المعادن للناس من غير تفصيل»
الإطلاق في مختصر النافع^(١) والبيان^(٢)

«والتفصيل حسن»

لتفصيل ناسحو لذي ذكره لشارح (ره) من أن ما كان من المعادن في أرض
الإمام عليه السلام المحتصة به فهو له (ع) وما كان في غيرها من الأرضي المشتركة بين
مسلمين فالناس فيها شرع. وهو قول ابن إدريس (ره) في لسانه^(٣) والمحقق (ره) في
المعتبر^(٤) والعلامة (ره) في المنتهى^(٥).

وبيك هذا منتهى ما أردنا ذكره في هذا الجزء، وقد فرغ من تنقيحه أقل
القطعة المحتج إلى زحمة ربه حسب الله من الحاج محمد حواد رفيعان البشاور
صبيحة يوم الخميس ٢٨ من شهر شوال سنة ١٤٠٧ من محرة لفتريّة المطابق ل:
٤/٤ ١٣٦٦ من محرة لشمسة، ويتوجه لجزء ثني، وأونه كتب الصوم، أسأل الله
تعالى أن يوفقني لإتمامه بحق محمد وآله طهرين.

• • •

(١) ص ٦٤ من ٤.

(٢) ص ٢٢٢ من ٤.

(٣) ص ١١٦ من ٨.

(٤) ص ٢٩٦ من ١٤.

(٥) ح ١ ص ٥٥٣ من ١٩.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
نعمة	٥
كتاب الطهارة	
تعريف الطهارة	٧
أنسام المياه	١٥
منروحات ليل	٢٥
الماء المصف وحكمه	٤٣
السحس وحكمها	٥١
الطهترات	٦٣
لوصوء وأحكمه	٦٩
أحكام التحلي	٨٥
سل الجنابة	٩٣
أحكم حبس	١٠٥
أحكام الاستحمام و خمس	١١٩
أحكام الإحتصار	١٢٥
سل الميت	١٢٩
كس ميت	١٤١
صلاة الميت	١٤٧
دفن الميت	١٥٥
التيمم وأحكامه	١٦٣

كتاب الصلاة

أعداد الصلوات	١٧٩
وف لصلاة	١٨٤
القبلة	١٩٧

الموضوع	الصفحة
لباس المصلي	٢٠١
مكان المصلي	٢٢
ما يصح المحوود عليه	٢٣١
مطلات الصلاة	٢٤١
لارس والإقامة	٢٥١
سنة	٢٦١
نمر ٥٤	٢٦٥
لركوع	٢٨١
سجود	٢٩٣
تشهد و تسليم	٢٩٦
باقي مستحبات الصلاة	٣٠٣
باقي ترك الصلاة	٣١٠
صلاة خمسة	٣٣١
صلاة بعدد	٣٣٦
صلاة الآبر	٣٤٣
لأعبار لمستخبر	٣٥٢
الصوات المتدوبة	٣٥٧
احكام السهو والشك	٣٦٤
احكام لعشاء	٤٠٠
صلاة خوف	٤٢٣
صلاة المافر	٤٣١
صلاة خمسة	٤٤٦

كتاب الركاه

سر بط وجوب بركة	٤٦٩
بصاب الأثنام	٤٧٦

الموضوع الصفحة

للمدن والبلدات	١٨٨
مستحق لركه	٥٥
ركه لعصره	٥٢٥

كتاب الخمس

شرائط وجوب الخمس	٣٥
لموته	٥٤٩
محقو الخمس	٥٥٥
الأقارب	٥٦٥

المصادر	المؤلفين	الناشر
الاسبغ	شيخ الطوسي (ره)	دار الكتب الإسلامية - تهران
الأدي	شيخ الصدوق (ره)	مؤسسة الأعلمي - بيروت
الانتصار	سيد مرتضى (ره)	المطبعة خمس مجموعة مسودة سقى بالمجموع الفقهي ، من مشورات مكتبة آية الله العظمى مرعشي قم
إصباح لقوائد	لمعراخفقين (ره)	مؤسسة سيد عباس قم
بحار الأنوار	للعلامة المجلسي (ره)	مؤسسة الوفاء - بيروت
لسان	شهيد دأول (ره)	مجمع بدر الإسلام - قم
بصيرة المتعلمين		مجمع الذخائر الإسلامية - قم
تحرير الأحكام	للعلامة حلي (ره)	مؤسسة آل اسبغ - قم
تذكيره لفقهاء		مكتبة المرصوفة - تهران
تهذيب الأحكام	شيخ الطوسي (ره)	دار الكتب الإسلامية - تهران
الجامع بشرع	بحلي بن سعيد حلي (ره)	مؤسسة سيد شهيد ، سعديته قم
جامع لمعصود	محقق ثاني (ره)	جهاد - تهران
الحمل و المعود	شيخ الطوسي (ره)	مطبعة خمس رسل ثل عشر ، من مشورات جماعة المدرسين بقم
جوهر الكلام	شيخ محمد حسن حلي (ره)	دار الكتب الإسلامية - تهران
لحائق المناصرة	شيخ يوسف سحري (ره)	جماعة مدرسين بقم
جواسي على شرح اللمعة	لأع محمد بن ساري (ره)	المدرسة المرصوفة - قم
الخلاص	للشيخ الطوسي (ره)	مجمع علمي بقم
اندروس الشرعية	بشهيد دأول (ره)	صادقي قم
دائرة المعاد	محمد باقر السيروري (ره)	مؤسسة آل البيت - (ع) - قم

المصادر	المؤلفين	الناشر
ذكرى الشيعة	منتهى دأب (٥)	مكة بصيرت - قم
رياض المسائل	للمفيد علي الطباطبائي (ره)	مؤسسة البعث (١٣٠٢ هـ)
روص الجنات	لشهيدي الثاني (ره)	مؤسسة البعث (١٣٠٢ هـ)
السرائر	د. ر. بس (ره)	مركز إسلامية بيروت
شرح لإسلام	للمحقق الخلي (ره)	دار الهدى للطباعة والنشر - قم
شرح عصمة معصين	لأحمد محمد علي (ره)	مهر - قم
عن شرايع	مسح صدوق (٥)	مكتبة الداوري - قم
الغنية	لابن زهرة	مطبعة جامعة قم - مجموعة مطبوعات
دواعي الأحكام	للعامة الخلي (ره)	مكتبة جامعة قم
لكافي	مكتبي (٥)	مكتبة الإسلاميه بيروت
لكافي في ائمه	لأبي صلاح حلي (ره)	مكتبة الإمام أمير المؤمنين - قم
المبسوط	مشيخ صوسي (ره)	مكتبة بصيرت - بيروت
تجميع	للطبرسي (ره)	مكتبة الإسلاميه بيروت
مختصر	للمحقق الخلي (ره)	مكتبة بصيرت - بيروت
مختص اسمع	للعامة حلي (٥)	مكتبة ثبوت الحديث - بيروت
أعراس	سلا (٥)	مطبعة ضمن مجموعة مطبوعات
مدرسة الأئمة	للعامة حلي (٥)	مكتبة جامعة قم
مستدرك الوسائل	سراج حسني (ره)	دار الهدى للطباعة والنشر - قم
مستدرك العروة	للعامة حلي (ره)	مكتبة الإسلاميه بيروت
المعبر	للمحقق الخلي (ره)	دار إحياء التراث العربي - بيروت

المصادر	المؤلفين	الناشر
ممدوح لشرنغ	عبدعس لمص الكاشاني (ره)	مجمع الدوائر الإسلامية - قم
مفاح بكرامة	عبدجواد الحسيني (ره)	مؤسسة آل سيد - ع - قم
المقع المقنة	للشيخ الصدوق (ره) للشيخ الحميد (ره)	احدى الكتب من الجوامع انقذه
مبنى المطلب من لا يحضره اعلمه ابنه	للعلامة الخليلي (ره) شيخ صدوق (ره) لعمد تحرير من مراح (ره)	دار الكتب الإسلامية - تهران جامعة مدرس قم
من صريات	سعيد بن عيسى (ره)	احدى الكتب من جوامع انقذه
انهاية وسائل شعبة	للشيخ الطوسي (ره) شيخ عزه علي (ره)	قدس محمدي - قم دار احساء اسرار العربي - بيروت
اوسبة	لان حرره (ره)	احدى كتب من الجوامع انقذه
الهدية	للشيخ الصدوق (ره)	احدى الكتب من الجوامع العقبة



